مركز نماء للبحوث والدراسات
Nama Center for Research and Studies



قراءات في الخطاب الشرعي (١٤)



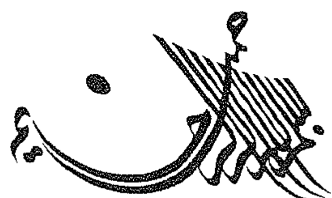
الدرس الحديثي المعاصر

تحرير
أحمد الجابري

المؤلفون
د. عصام عيدو - د.عصام البشير - حازم الشربيني
شريف بن صالح التشادي - عبيد الله مظفر الهندي

nama-center.com

الدرس الحديثي المعاصر





قراءات في الخطاب الشرعي (١٤)

الدرس الحديثي المعاصر

تحرير
أحمد الجابري

المؤلفون
د. عصام عيدو - د.عصام البشير - حازم الشربيني
شريف بن صالح التشادي - عبيد الله مظفر الهندي



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

الدرس الحديثي المعاصر

المؤلف: مجموعة مؤلفين / تحرير :أحمد الجابري

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧م

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز نماء».



بيروت – لبنان
هاتف: ٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧

E-mail: info@nama-center.com

الفهرسة أثناء النشر – إعداد مركز نماء للبحوث والدراسات
الجابري/ أحمد
الدرس الحديثي المعاصر، مجموعة مؤلفين، أحمد الجابري (محرر)
٤٨٨ ص، (قراءات في الخطاب الشرعي؛ ١٤)
١٧×٢٤ سم
١. علم الحديث. ٢. الدرس الحديثي المعاصر. أ. العنوان. ب. السلسلة.

ISBN: 978-614-431-707-5



المحتويات

الموضوع	الصفحة

المشاركون في الدرس الحديثي

حازم الشربيني

* كاتب وباحث من مصر.
* حاصل على ليسانس دار العلوم.
* باحث ماجستير بالشريعة.

من إسهاماته البحثية:

* «النهج المبتكر شرح نخبة الفكر»، دار الكيان، مصر.
* «المدخل إلى علم الجرح والتعديل» مركز تراث، مصر.
* «مباحث حديثية من خلال منهاج السنة النبوية لابن تيمية» دراسة مقارنة، وزارة الأوقاف الكويتية.
* «حياة عثمان بن عفان رضي الله عنه»، وزارة الأوقاف الكويتية.
* له مشاركات في العديد من الأبحاث.

شريف بن صالح التشادي

* كاتب وباحث تشادي مقيم في مصر.
* حاصل على ماجستير في الحديث وعلومه، جامعة الأزهر، بتقدير ممتاز، موضوع الرسالة: «كتاب مشكاة الأنوار في فضائل النبي المختار وشمائله ﷺ» للإمام البغوي المتوفى (سنة ٥١٦هـ) دراسة وتحقيق، وتخريج وتعليق.
* باحث دكتوراه في الحديث وعلومه، بجامعة الأزهر، موضوع الرسالة: «منهج الإمام الطبراني المتوفى (سنة ٣٦٠) في التعليل».

* محاضر بمعاهد إعداد الدعاة.

من إسهاماته البحثية:

* «مرويات الخلافة الراشدة في معاجم الطبراني الثلاثة» جمعًا ودراسة، وزارة الأوقاف الكويتية.

* «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد» لابن نقطة، دراسة وتحقيق، وزارة الأوقاف القطرية.

* «تراجم شيوخ ابن حبان»، دار المودة، مصر.

* «معجم شيوخ أبي الشيخ الأصبهاني»، دار بينونة، الإمارات.

يصدر له:

* «منهجية شيخ الإسلام ابن تيمية في نقد المتن»، مركز نماء.

* «نقد شبهات الحداثيين حول السنة وعلومها من خلال نقد رسالتي دكتوراه هما: (السنة بين الأصول والتاريخ) لحمادي ذويب، و(الحديث النبوي) لمحمد حمزة»، مركز نماء.

* «خلافة علي بن أبي طالب ﵁»، وزارة الأوقاف الكويتية.

* «معرفة الصحابة وأخبارهم عند الطبراني»، مبرة الآل والأصحاب، الكويت.

* «زوائد رجال شرح السنة للبغوي على الكتب الستة ومصنفات أصحابها»، دار النوادر، سوريا.

أحمد الجابري

* كاتب وباحث من مصر.

* حاصل على بكالوريوس هندسة البترول والتعدين.

* حاصل على دبلومة تحقيق التراث، من معهد البحوث والدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية.

* حاصل على دبلومة الدراسات الإسلامية، من المعهد العالي للدراسات الإسلامية.

* باحث ماجستير في الحديث وعلومه.

من إسهاماته البحثية:

* «فضائل علي بن أبي طالب ﷺ في مستدرَك الحاكم» دراسة حديثية، وزارة الأوقاف الكويتية.

* «فتح المنَّان بسيرة أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان ﷺ»، وزارة الأوقاف الكويتية.

* «جامع أحكام صلاة الإمام»، دراسة حديثية فقهية مقارنة، وزارة الأوقاف الكويتية.

* «إضاءة السراج بما جاء في الإسراء والمعراج»، دار ابن رجب، مصر.

* له مشاركات في العديد من الأبحاث.

عصام البشير

* كاتب وباحث من المغرب.

* حاصل على شهادة مهندس الدولة في الاتصالات.

* حاصل على شهادة الإجازة في العلوم الشرعية، موضوع التخرج: «حقيقة الإيمان من خلال تفسير فخر الدين الرازي».

* حاصل على شهادة الدراسات العليا في موضوع: «المنهج الإسلامي في دراسة روايات السيرة النبوية».

* حاصل على شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله من جامعة محمد الخامس بالرباط، في موضوع: «المصالح والمفاسد في المذهب المالكي وتطبيقاتها المعاصرة».

* مشرف قسم العربية في: «ملتقى أهل الحديث».

من إسهاماته البحثية:

* شرح منظومة الإيمان: «قلائد العقيان بنظم مسائل الإيمان».

* «العلمنة من الداخل»، مركز تفكر للبحوث والدراسات ٢٠١٤م.

عبيدالله مظفر الهندي

* باحث شرعي من الهند.

* تخرَّج من كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، جامعة المدينة.

عصام عيدو

* أستاذ الدراسات العربية والإسلامية في قسم الدراسات الدينية، في جامعة فندربلت، وأستاذ زائر سابق في كلية اللاهوت في جامعة شيكاغو.

* محاضر سابق في كلية الشريعة في جامعة دمشق.

* زميل وعضو في عدد من المراكز الأكاديمية؛ منها: مركز الدراسات السورية في جامعة ست أندروس، والأكاديمية الأمريكية للأديان، ومجتمع المستشرقين الأمريكان.

* كان زميلًا لمؤسسة صندوق العلماء الدولي في نيويورك، ومعهد نيوباور كوليجيوم في جامعة شيكاغو، ومعهد الدراسات العابرة للأقاليم في برلين.

من إسهاماته البحثية:

* «نشأة علم المصطلح، والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين».

* «منهج قبول الأخبار عند المحدثين».

* له عدد من الأبحاث والمقالات باللغة العربية والانكليزية.

المقدِّمة

الحمدُ لله علىٰ نعمة الإسلام، وتمييز الإنسان بالعقل علىٰ البهائم والأنعام، فجعله مناط التكليف وبغيابه لا يُسألُ الإنسان ولا يُلام، والصلاةُ والسلامُ علىٰ خاتم الرسل وخير الأنام، وعلىٰ صَحْبه الخِيَرة الكرام، وأزواجه وذريته وآله ذوي المقام، ما تعاقبت الأزمان وتتابعت الأيام.

وبعد؛

فلا يخفىٰ علىٰ أحدٍ ما تتفيَّؤه الأمَّةُ الإسلاميَّةُ اليوم من ظلالِ صَحْوةٍ[1] علميَّةٍ مباركة[2]، يرىٰ البعض أنها بدأت -وآخرون أنها قفزت قفزةً نوعيَّة- في سبعينيات القرن الميلادي المنصرم[3]، فعمَّت آثارها حتىٰ انتشرت في أصقاع العالم الإسلامي كله، من مشرقه إلىٰ مغربه، وأقبل الناس -وخاصَّةً الشباب منهم- ذرافاتٍ ووحدانًا علىٰ تعلُّم أمور دينهم، وتقاطروا علىٰ دروس العلم من كل حدب وصوب، فأُقيمت الحلقات والدورات، وكثرت الدروس والمحاضرات، وظاهَرَ هذا وشدَّ من عَضُدِه: ما تدفع به بطون المطابع من كتب ومؤلَّفات، تراثية وعصرية، فأحدث هذا نوعًا من

---

(١) يُنظر في هذا المصطَلح وأسباب نشأته: د. عبدالكريم بكَّار، «**الصحوة الإسلامية، صحوة من أجل الصحوة**»، (ص/ ١٣ - ١٨).

(٢) شهِد بذلك الكثير من العلماء، منهم: الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله حيث قال في مطلع كتابه: «**حلية طالب العلم**»: «فأقيِّدُ معالم هذه الحلية المباركة عام (١٤٠٨هـ)، والمسلمون -ولله الحمد- يعايشون يقظة علمية تتهلَّلُ لها سبحات الوجوه، ولا تزال تنشط متقدِّمة إلىٰ الترقِّي والنضوج في أفئدة شباب الأمة، مدها ودمها المجدد لحياتها؛ إذ نرىٰ الكتائب الشبابية تترىٰ يتقلَّبون في أعطاف العلم، مُثقَلين بحمله، يعلُّون منه وينهلون . . .»، إلىٰ آخر كلامه هناك.

(٣) د. عبدالكريم بكَّار، «**الصحوة الإسلامية، «صحوة من أجل الصحوة»**»، (ص/ ٢٠).

الثقافة الإسلامية العامَّة، ونواةً لطلَّاب علمٍ يُنتظَرُ تصدُّرُهم، وحملهم للواء العلم والقيام بأعبائه حين يأني أوانُهُم.

وكان من أهمِّ أبواب العلم وأصوله التي استطاعت أن تجذب انتباه هؤلاء جميعًا إليها، وأن تنفرد بنصيبٍ وافرٍ من اهتمام المعاصرين بها، علىٰ الرغم من تأخُّر ركابها عن سائر مثيلاتها: **علوم الحديث**.

فبعد أن كان هذا العلم قد دَرَسَ رسْمُه، ولم يَبْقَ من ذكره إلَّا اسمُه، وانفضَّ النَّاس عنه، حتَّىٰ عَدُّوا بخاريَّ زمانه، ومُسلمَ أوانه، من مرَّ علىٰ «**صحيح البخاري**» مرَّ السحاب، دون أن يُطلق لنفسه العنان في تفهم الأحاديث واستنباط الأحكام(١)؛ بعد هذا كلِّه: أذن الله بإحيائه، وقيَّض له من يعملون علىٰ تجديده وبثِّه، وتيسيره وتقريبه وشرحه، حتىٰ غَدَا -في وقتٍ من الأوقات- الكلامُ عن الأحكام علىٰ الأحاديث، والتصحيح والتضعيف؛ علامةً يُزان بها المنتسِب إلىٰ العلم، فيُمدَح بمعرفة الدليل واتِّباع السُنَّة، ويُقدَح فيمن تعرَّىٰ عنها وقلَّ اعتناؤه بها، وقد يُرمىٰ بمخالفة الدليل وضعف الحُجَّة(٢)!

وكعادة أي علمٍ من العلوم يكثر المحبّون له، ويتوارد علىٰ منبعه الظِّماءُ إليه؛ تظهر طرائق قِدد، ومناهج جُدُد، والكلُّ يحاول أن يخدم هذا العلم وأن ينشر ويُقرِّب، فمنهم من يُصيب ومنهم من يُخفِق، والله سبحانه من يُعين ويهدي ويُوفِّق.

وعلم الحديث في هذا ليس بدعًا من العلوم، بل شأنه شأنها، تنوَّعت مدارسه مع تنوُّع البلاد والعقول والقائمين علىٰ التعليم، ولم يتوقَّف الأمر عند أسوار الجامعات الحكومية، والكليات الرسمية، بل تخطَّىٰ هذه الحواجز والأسوار، ليبرز في صورة أخرىٰ غير نظاميَّة أو رسمية، مُعينًا الأفراد علىٰ الارتشاف منه، كلٌّ بقدره، دون احتكارٍ له علىٰ فصيلٍ بعينه.

---

(١) محمد عبد العزيز الخولي، «**تاريخ فنون الحديث النبوي**»، (ص/ ٦، ٧).

(٢) يُنظَر علىٰ سبيل المثال في ذلك: كلام الشيخ الألباني عن الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب في تمهيد «**الدرس الحديثي السعودي**» من هذا الكتاب.

وقد كان من عادة أهل العلم حينما يتكلمون عن فنٍّ من الفنون تخصَّصُوا فيه، أو يؤرِّخون له، أو يتحدثون عن رجاله؛ أن يذكروا في تضاعيف كلامهم حال هذا العلم في زمانهم، ليكون مَنْ بَعدَهم علىٰ بصيرة بهذه الفترة، عالـمًا بما آل إليه الحال من ضعف أو قوة[1]، وكذلك يكون فيه للمعاصر تشجيعٌ وإعانة، أو تصحيحٌ وإرشادٌ وإبانة.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب: «**الدرس الحديثي المعاصر**»، الذي يضم بين دفَّتيه معالم للدرس الحديثي في مجموعة من البلاد التي ظهر اهتمامٌ زائدٌ من بعض علمائها بالحديث وعلومه، وكان لهم أثرٌ ملموس، ونتاجٌ محسوس، تخطَّىٰ في كثير من الأوقات حدود بلادهم، فتناول البحثُ بلاد: **مصر، والسعودية، والشام، والمغرب الأقصىٰ، والهند**.

يهدف البحث في المقام الأول إلىٰ توصيف الدرس الحديثي بهذه البلاد المذكورة، مع بيان أهمِّ علمائها ومشايخها القائمين به، والتعريج علىٰ دروسهم ونتاجهم الحديثي بصورة خاصَّة، متضمِّنًا ذلك في ثناياه توصياتٍ، أو ملاحظات، يكون الغرضُ منها: النصحَ والتقويم، لا الهدمَ والتشهير، مؤمِّلين من وراء ذلك كله -بعد رضا الله وثوابه- الإسهامَ في بناءٍ علميٍّ سامقٍ، لا يزال أهله يتواردون عليه جيلًا بعد جيل، فمن مؤسِّس ومؤصِّل، ومن محسِّنٍ ومرمِّم، ومن مضيفٍ ومتمِّم، والفضل كله بيد الله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠].

ولقد وُفِّق **مركزُ نَمَاء للبحوث والدراسات** بتقديم أمثال هذه الأبحاث الجامعة بين التوصيفات والمراجعات، التي يخطُّها أبناء هذه الأمة، المحبُّون لها، الغيورون علىٰ تراثها، الطموحون لرفعتها ونهضتها وإقالة عثراتها، فليسوا بمعاول هدمٍ لها، أو مجترِّين لتراثٍ قديمٍ غاضِّين الطّرْف عن زلَّاتها وأخطائها، وتقدُّمِ الأمم من حولها، ضاخِّين -بمثل هذه المنوِّمات- حُقَنًا من الاسترخاء في وريد الحركة العلمية عند

---

(١) من ذلك: قول الذهبي في «**تذكرة الحفَّاظ**»، (١/ ١٠) ناعيًا حال الحديث وأهله في زمانه: «فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب»! ومع ذلك فنصائحه لأهل زمانه من طلبة هذا العلم ومن بعدهم مبثوثة في كتبه. وكذلك فَعَل الشيخ محمد عبد العزيز الخولي في كتابه: «**تاريخ فنون الحديث النبوي**»، حيثُ أرَّخ، ووصف، ونَقَدَ ونصح.

شبابها، وإنَّما يحاولون النفخ في تراث الماضي بروح عصرهم؛ ليبتعثوه من مرقده مرة أخرىٰ، فيواكبوا ما حولهم دون خلع عباءتهم، أو التملُّص من أصولهم، كما وقع من بعض أبناء جلدتهم!

وأمثال هذه الكتابات التي تهدف إلىٰ استمطار العقل للأفكار؛ إذا سُقيتْ بقَطْر الأدب، وغَيْث العلم؛ ازدهرت، وأنبتت من كل فكرٍ نضيج؛ فتؤتي -بإذن الله- أكلها، ولو بعد حين. فما بسقت أغصان إبداعٍ وتجديد؛ إلَّا علىٰ بذر نصحٍ وتقويم. وكتابنا اليوم يُعدُّ -فيما نحسب- واحدًا من هٰذه الكتابات.

وأخيرًا: فالعمرُ أثمنُ من أن نضيّعه في انتقاص قدرٍ، أو غَمْطِ فضلٍ، معاذ الله، وكيف تطيب النفس بذلك مع مسلمٍ، فضلًا عن أُناسٍ سكبوا أعمارهم، وأفنوا زهرة شبابهم في تحصيل العلم ونشره، وتعليمه وبثِّه، والدعوة إلىٰ الله به! تقبَّل الله جهدهم، وأثابهم الحسنىٰ علىٰ سعيهم.

فليطِبْ الناظرُ نفسًا، وليقرَّ عينًا، فهذه الدراسة ليست موضوعةً لهدم بناءٍ، أو تتبُّع ثغرات، وإنَّما هي توصيفٌ للوضع القائم، مع اقتراحٍ لِمَا يُكتَمَلُ به البناء، وتُسدُّ به جوانب العَوَز، فهي محاولة لشدِّ قوس النظر، من أجل انطلاقة أقوىٰ لسهم العمل، وليس بعد رؤية الطريق إلَّا عزم المسير.

والحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مبارَكًا فيه، حمدًا يوافي نعمَه، ويكافئ مزيدَه، ويدفع عنَّا نقمَه.

أحمد الجابري

الدَّرسُ الحديثيُّ المصري

تـأليـف

حازم الشربيني   شريف التشادي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام علىٰ رسول الله، وبعد؛

فلا شكَّ أنَّ الأمة الإسلامية بصفة عامَّة، وبلاد مصر بصفة خاصَّة، شهدت في الفترة الأخيرة من عمرها مظاهرَ صَحْوةٍ علمية، ساعد علىٰ اتِّقاد جذوتها، وإشعال شرارتها: انجذاب كثير من الشباب إليها، فكأنَّهم نفخوا فيها من روحهم، وغذّوها بحماسهم، حتىٰ ظهرت ثمرتها، وتشعَّبت جذورها، واستطالت أغصانها، وكادت أن تؤتي أُكُلَها لولا ما عطَّل هذا من تربة غير صالحة، أو إهمالٍ وقصور رعاية، أو تعجَّل للحصاد قبل موعده!

وكان من أبرز فروع علوم الشريعة التي انجذب إليها هؤلاء الشباب: **علم الحديث**، وذلك لأسباب متعدِّدة[1]؛ **منها**:

(١) ما أحدثه الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ من تأثير كبير في صفِّ هؤلاء الشباب الوافدين حديثًا علىٰ العلم في أرجاء الأمة الإسلامية عامة، خاصة من غير طريق التعليم النظامي.

(٢) توافر عددٍ متميِّزٍ من المشتغلين بهذا العلم في تلك البلاد، مع ما حباهم الله به

---

(١) وهذه الأسباب المذكورة تختلف عن الأسباب العامة للعناية بالحديث في القرن الرابع عشر، التي أرجعها محمود سعيد ممدوح في رسالته للدكتوراه «**الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**»، (ص/ ٢٧) إلىٰ ثلاثة أسباب؛ هي: تنوع المدارس الحديثية بعلمائها، وطلابها، وكتبها، وأغراضها، وكذا ظهور الطباعة وانتشارها، إضافة إلىٰ إنشاء قسم للحديث في الجامعات.

من حسن بيانٍ، وقوة في إظهار الحجة والتأثير في الطلبة والعوام.

(٣) ما يتميز به العلم نفسه من سطوة علىٰ سائر العلوم الأخرىٰ، فسائر علوم الشريعة لها احتياجٌ مشهور لعلم الحديث[١]، فزرع هذا في نفوس المنجذبين إليه شيئًا من الإحساس بالعلوِّ علىٰ سائر العلوم الأخرىٰ، فوقعوا في شباكه، وهاموا في غرامه.

مع هذا الاتجاه القوي لدراسة علم الحديث والانشغال به، ولأنَّه من الواجب علىٰ أهل كل زمان أن يرسموا خط سير العلم لمن بعدهم، ليكملوا، أو يستدركوا، أو يُصحِّحوا، حتىٰ يتحسَّن البنيان، ويُحدىٰ به نحو الكمال؛ كان هذا البحث: «**الدرس الحديثي المصري**».

وقد قُسِّمت الدراسةُ فيه إلىٰ تمهيد، وبابين:

أمَّا التمهيد: فجاء لبيان تدرج سير العلم الشرعي عامة، وعلم الحديث خاصة بمصر، منذ القرن الرابع عشر الهجري، حتىٰ أوان تسطير هذا البحث في القرن الخامس عشر الهجري.

وأمَّا الباب الأول: فخُصِّص للحديث عن الدارسة غير النظامية في مصر، مُحاولًا تقسيم هذه الدراسة إلىٰ ثلاثة اتجاهات متباينة؛ هي: اتجاه المحافظين، واتجاه المجدِّدين، واتجاه المتوسطين، متناولًا أهم معالم وملامح كلِّ اتجاه، مع ذكر أهمِّ مؤسِّسيه والقائمين عليه، وما يعتمد عليه من كتب وشروحات، مختومًا ذلك كله بأهم الاقتراحات والتوصيات.

وأمَّا الباب الثاني: فخُصِّص للحديث عن الدراسة النظامية في مصر، الذي يتمثل بشكلٍ رئيسٍ في المؤسسة الرسمية القائمة علىٰ هذا الأمر؛ وهي: جامعة الأزهر الشريف، مع ذكر إسهامات علمائها، متناولًا أهم المناهج والكتب المدرَّسة، **وقد قُسِّم هذا الباب إلىٰ ثلاثة فصول:**

---

(١) يقول الشيخ مصطفىٰ العدوي في مطلع كتابه: «**تيسير مصطلح الحديث في سؤال وجواب**»، مجيبًا عن سؤال عن أهمية علم الحديث: «علم الحديث من أجلِّ العلوم الشرعية، إن لم يكن أجلَّها، فعليه تقوم باقي العلوم، ومن لم يكن عنده إلمام به= أخطأ، وأوقع غيره في الخطأ، وانحرف عن النهج السديد، من حيث يشعر ومن حيث لا يشعر، سواء أكان مفسِّرًا، أو فقيهًا، أو أصوليًّا، أو واعظًا . . . ، إلخ».

الفصل الأول: الدرس الحديثي في جامعة الأزهر الشريف، ممثَّلًا في قسم الحديث وعلومه، التابع لكلية أصول الدين، والوصف والتحليل لمواد الحديث الواردة فيه، رواية ودراية، **وتشمل الدراسة**: مرحلة التعليم الجامعي ما قبل الدراسات العُليا، ثم مرحلة الدراسات العُليا وما بعدها.

الفصل الثاني: الدرس الحديثي في أروقة الجامع الأزهر الشريف، ومجالس إقراء الحديث المقامة فيه.

الفصل الثالث: إسهامات علماء الأزهر الشريف في العصر الحديث في مجال الحديث وعلومه.

وتهدف الدراسة في مجملها إلىٰ بيان نسق عملية التدريس الحديثي، ومن ثَمَّ: فإنَّها تعنىٰ بذكر ما له صلة بالموضوع فقط، دون تشعُّبٍ لا يفيد كثيرًا هنا؛ مثل: تراجم القائمين علىٰ التعليم، فهذا له بابٌ آخر، كذلك لا يتناول البحث الإنتاج الحديثي بصفة عامة، وإنَّما يقتصر علىٰ ذكر ما له صلة بموضوعنا، ويعطي دلالة علىٰ المعالم المنهجية.

والحمد لله الموفِّق لكل خير، المعين على كل طاعة وبر.

البَابُ الأوَّلُ

الدرس الحديثي المصري غير النظامي

تـألـيـف

أبي محمَّد

حازم بن محمَّد الشربيني

تمهيد

يُعدُّ حكم محمَّد علي لمصر (من سنة: ١٨٠٥م) بداية عصر جديد دخلت من خلاله نطاق الدولة الحديثة، أما قبل حكمه -ولو بعام واحد- لم تكن لتجد كبير فرق في الحالة المعرفية والأيديولوجية المصرية بين الواقع المصري حينئذٍ، وبين الواقع قبلها بمائتي عام، أو حتىٰ أربعمائة عام!

ولم يكن لمصر في تاريخها الحديث مُمثِّلٌ علميٌّ للإسلام سوىٰ خريجي المؤسسة الرسمية الأزهرية، الذين كان يغلب عليهم الطابع التراثي المذهبي في الفقه، والأشعري -غالبًا- في الاعتقاد، ولم تكن هناك أسئلة معرفية مطروحة في الواقع المصري وقتها يمكن أن تنتج أي مسار فكري آخر.

بدأ التغير عقب خروج الحملة الفرنسية من مصر، ومع خطوات محمَّد علي لبناء مصر الحديثة، التي كان منها بدء إرسال البعثات لأوروبا، فكان رفاعة الطهطاوي الشيخ الأزهري إمامًا لأول بعثة، ليعود منها ممثلًا أوَّل للتيار التنويري المتأثِّر بالمفاهيم الغربية، ويعقبه بعد سنين الإمام الثاني لهذا التيار: محمَّد عبده؛ ليكونا رأس التيار الإصلاحي المصري، فباعتبارٍ ما: يُعدُّ هذا التيارُ هو أقدم التيارات الإسلامية تشكلًا في التاريخ المصري الحديث[1].

كان لمحمَّد عبده وشيخه جمال الدين الأفغاني أثرٌ واسعٌ في شريحة كبيرة من الشباب المثقَّف في هذا الوقت، زاد من أثره، وأزكىٰ لهيبه: مجلة «**العروة الوثقىٰ**» التي كانا يقومان عليها، وكان ممَّن تأثَّر بأفكار تلك المجلة، وأحدثت نقلة نوعية عنده، وشكَّلت مرحلة جديدة في فكره:

---

(١) أحمد سالم، «**اختلاف الإسلاميين**»، (ص/ ٢٣).

السيد محمَّد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م):

حاول رشيد رضا التواصل مع الأفغاني، وطلب منه السفر إليه لملازمته؛ إلَّا أنَّ الأخير رفض، وتعلَّل بظروفه في الأستانة في هذا الوقت، وأُسقط في يد رشيد رضا، وظل علىٰ حالته حتىٰ بلغه خبر وفاة الأفغاني، عندها تعلق أمله بالاتصال بخليفته الشيخ محمَّد عبده للوقوف علىٰ آرائه في الإصلاح، حتىٰ قال: «لئن فاتني لقاء المعلم الأول؛ فلن يفوتني لقاء الثاني»[١].

وقد كان له ما أراد، فالتقىٰ بمحمَّد عبده، فازداد إعجابه به، وصار ملازمًا له أشد الملازمة، وقرر إنشاء مجلة سماها «**المنار**»، لتكون لسان الإصلاح في مصر والعالم الإسلامي[٢].

لم تأخذ أفكار محمَّد عبده شكلًا واحدًا لدىٰ عقول طلابه، علىٰ حدِّ قول **ألبرت حوراني**، فمنهم من نحا بها نحوًا تشدديًّا، مراعيًا أصول الإسلام وجوهره، وعلىٰ النقيض: منهم من نحا بها نحوًا عكسيًّا، فدعا إلىٰ فصل الدين عن المجتمع، مع الاعتراف لكل منهما بقواعد خاصة به[٣].

والذي يبدو أنَّ رشيد رضا كان من الصنف الأول، فهو مع تبنِّيه لكثير من أفكار معلمه، ودفاعه عنها؛ إلَّا أنَّه كان يراعي في ذلك -خاصة بعد وفاة شيخه- أصول الإسلام[٤]، ويُحاول السير علىٰ طريقة العلماء السابقين في النقد والاستشهاد، ما لم يتعارض ذلك -من وجهة نظره- مع شيء من المعقول الذي يخاطب به أبناء عصره من العقلانيين، والعلمانيين، وغيرهم[٥]؛ إذ تساوق عنده في هذا الوقت تنصيب العقل في

---

(١) محمَّد رشيد رضا، «**المنار**»، (٢١/ ٣٧٧).

(٢) محمَّد بن رمضان، «**آراء محمَّد رشيد رضا في قضايا السُّنَّة النبوية من خلال مجلة المنار**»، (ص/ ٣٥).

(٣) ألبرت حوراني، «**الفكر العربي في عصر النهضة**» (ص/ ٢٠١).

(٤) يقول رشيد رضا في «**تفسير المنار**» (١/ ١٦) عن تغير منهجه بعد وفاة شيخه: «هذا وإنِّي لمَّا استقللت بالعمل بعد وفاته؛ **خالفتُ منهجه** -رحمه الله تعالىٰ- بالتوسع فيما يتعلق بالآية من السُّنَّة الصحيحة، سواء كان تفسيرًا لها أو في حكمها».

(٥) للشيخ رشيد رضا موقفٌ مخالفٌ لِمَا عليه علماء الحديث من بعض قضايا السُّنَّة، نابعٌ من تأثُّره بشيخه محمَّد عبده أوَّلًا، ومن ظروف عصره ثانيًا؛ مثل: موقفه من حجية خبر الآحاد في العقيدة، وقضايا=

الإسلام مع تنامي المناقشات الدينية والأيديولوجية.

كان من أثر ذلك: أن بدأ رشيد رضا يثير من جديد قضية النقد الحديثي لبعض الأحاديث والمرويات، ويفتح أعين المتابعين له علىٰ علم قد أُوصدت أبوابه، وعلا أقفالها صدأ، ساعد علىٰ ترسيبه تراكم سنوات من البعد عن التجديد العلمي، مع ضحالة الطرح والفكر والقراءة؛ ألا وهو: **(علم الحديث)**.

ومن أوضح الدلائل، وأثمن الشهادات علىٰ جهد رشيد في هذا الباب: شهادات المتخصصين فيه، الذين كان لرشيد أثرٌ -بلا شكٍّ- في توجههم لخدمة السُنَّة النبوية وعلم الحديث بعد ذلك، **ومنهم:**

(١) المحدِّث المصري: أحمد محمَّد شاكر:

تتلمذ شاكر علىٰ يد الشيخ في معهد الدعوة والإرشاد، وكان ذا صلة وثيقة به -كما سيأتي-، وقد تعدَّدت عبارات الثناء من شاكر عليه، خاصة في علم الحديث، ومن ذلك قوله عنه: «ولقد أُوتي الأستاذ من الاطِّلاع علىٰ السُنَّة، ومعرفة عللها، وتمييز الصحيح من الضعيف منها؛ ما جعله حجةً وثقةً في هذا المقام، وأرشده إلىٰ فهم القرآن حق فهمه»[١].

(٢) المحدِّث المغربي: محمَّد تقي الدين الهلالي[٢]:

سافر الهلالي من المغرب إلىٰ مصر قاصدًا الجامع الأزهر للاستزادة من العلم، لكنَّه لم يجد بغيته فيه، فانقطع عنه والتحق بحلقة الشيخ رشيد رضا وتلامذته، فانتفع بعلمه، وأثَّر في توجهه، حتىٰ نعته الهلالي بقوله: «إمام الدعوة في ذلك الزمان»، وحلَّاه بـ: «الإمام المصلح السلفي الطائر الصيت»[٣].

= تدوين السُنَّة، وعدالة الرواة، وكذلك موقفه من بعض الأحاديث الصحيحة؛ مثل: حديث سجود الشمس تحت العرش، وحديث سحر النبي ﷺ، وقد اعتنىٰ صاحب كتاب: «**آراء محمَّد رشيد رضا في قضايا السُنَّة النبوية من خلال مجلة المنار**» ببحث هذه القضايا وغيرها هناك.

(١) عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، «**جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمَّد شاكر**» (١/ ١٧٥، ١٧٦). وانظر كذلك هناك: (١/ ٥٢، ٥٣، ٢٠٩- ٢١٢).

(٢) انظر ترجمته والحديث عنه في: «**الدرس الحديثي في بلاد المغرب**» من هذا الكتاب.

(٣) محمَّد بن رمضان، «**آراء محمَّد رشيد رضا في قضايا السُنَّة النبوية من خلال مجلة المنار**»، (ص/ ٤٤).

(٣) محدِّث الشام: محمَّد ناصر الدين الألباني[١]:

لم تتوقف أستاذية رشيد رضا وتأثيره فقط علىٰ معاصريه، وإنَّما تعدَّت حدود زمانه، كما تخطَّت من قبل حدود مكانه، ولعلَّ أبرز من يُذكر هنا: الشيخ الألباني[٢]، الذي صرَّح بأثر رضا ومجلته في نزوعه إلىٰ علم الحديث، ونبذه للتقليد؛ فقال: «فإذا كان من الحق أن يعترف أهل الفضل بالفضل لذوي الفضل؛ فأجد نفسي بهذه المناسبة الطيبة مسجلًا هذه الكلمة، ليطلع عليها من بلغته؛ فإنَّني بفضل الله ﷺ، بما أنا فيه من الاتجاه إلىٰ السلفية أولًا، وإلىٰ تمييز الأحاديث الضعيفة والصحيحة ثانيًا؛ يعود الفضل الأول في ذلك إلىٰ السيد رضا ﷺ، عن طريق أعداد مجلته المنار التي وقفت عليها في أول اشتغالي بطلب العلم»[٣].

ونختم هذه النقولات والشهادات بنقل للكاتب الإنجليزي تشارلز أدامز، يصف فيه تمكُّن رشيد رضا في علم الحديث؛ بقوله: «أخذ بحظ عظيم من العلوم الإسلامية المعروفة، وهو لم يحاول كتابة مؤلَّفات مستقلة في الفلسفة أو علم الكلام، ولكن نجد في نشره لمصنَّفات أستاذه، وفيما كتبه عليها من الحواشي والتعليقات، ما يدلُّ علىٰ تمكنه من المواضيع التي يتناولها، وأعظم ما تبدو كفايته: في علوم الحديث، وكان لا بُدَّ أن يبرز رشيد في هذا الميدان، ذلك لأنَّ الحركة التي أنشأها محمَّد عبده علَّقت أهمية كبرىٰ علىٰ السُنَّة الصحيحة وحدها لتكون مصدرًا أساسيًّا من مصادر الإسلام في صورته الجديدة»[٤].

إذن حاصل خراجنا ممَّا سبق: أن رشيد رضا كان نقطة تحول في تاريخ علم

---

(١) انظر ترجمته والحديث عنه في: «**الدرس الحديثي في بلاد الشام**» من هذا الكتاب.

(٢) كان عمر الألباني حين تُوفي رشيد رضا: واحدًا وعشرين عامًا، ولم يذكر الألباني متىٰ كانت -تحديدًا- بداية استفادته من مجلة المنار، لكن ذكر محمَّد الشيباني في «**حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**» (١/ ٤٦) أنَّ أول مرة كان للألباني اطِّلاعٌ علىٰ المنار وهو في العشرين من عمره، أي قبل وفاة رشيد رضا بعام واحد.

(٣) محمَّد بن إبراهيم الشيباني، «**حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**»، (١/ ٤٠١)، ومع هذا ذكر الألباني هناك شيئًا من أخطاء رشيد رضا، ورده عليه.

(٤) تشارلز أدامز، «**الإسلام والتجديد في مصر**»، (ص/ ١٧٢).

الحديث، في الأمة الإسلامية عامة، وفي بلاد مصر خاصة، أحيا بفكره ومجلته موات هذا العلم، ونجح في بعثه مرة أخرىٰ من مرقده، ولَفَتَ أنظار طلابه ومُتابعيه -في حياته وبعد وفاته- إليه، فتوالت الجهود من بعده علىٰ إثره، وإن خالفته في طريقة استدلاله أو منهجه.

والذي يعنينا هنا من بين هؤلاء الذين تأثُّروا برشيد، والذي كان حلقة مفصلية أيضًا في زمانه عامة، وفي مسار علم الحديث بمصر خاصة، وفاق أستاذه -فيما نرىٰ- في هذا الباب، وسبق معلمه في هذا المضمار، واستطاع أن يترك أثرًا واضحًا، ومَعْلَمًا لمن جاء بعده ظاهرًا؛ هو:

الشيخ أحمد محمَّد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م):

لم تكن علاقة شاكر برشيد رضا كسائر علاقات طلَّابه به؛ إذ كان شاكر حفيًّا بأستاذه، شديد القرب منه، وقد صرَّح هو بنفسه بذلك الأمر؛ فقال: «وكنتُ من أقرب الناس إليه، وأبرِّهم به»[1]. ونعاه عند موته بأجود ما يكون من حسن عبارة، وجميل ثناء، في مقالة سمَّاها: «أستاذنا الإمام، حجة الإسلام، السيد محمَّد رشيد رضا»[2].

وحمل شاكر بعد أستاذه لواء الحديث وعلومه، ومن فرائد شخصيته: أنَّه لم يكن نسخة مكرورة من شيخه، بل كان صاحب بصمة خاصة جعلته رائد مدرسة لها مريدوها، وأيضًا منتقدوها، في زمنٍ كان الجمود فيه سائدًا، والإبداع فيه مدبرًا هاربًا، والإقبال علىٰ هذا النوع من العلوم أمرًا نادرًا.

يقول الشيخ شاكر آسيًا علىٰ حال هذا العلم وطلابه في زمانه: «وأمَّا عصرنا هذا: فقد ترك الناس فيه الرواية جملة، ثم تركوا الاشتغال بالحديث إلَّا نادرًا، وقليلٌ أن ترىٰ منهم من هو أهلٌ لأن يكون طالبًا لعلوم السُنَّة، وهيهات من تجد أن يصح أن يكون محدِّثًا»[3].

---

(١) عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، «**جمهرة مقالات الشيخ أحمد شاكر**»، (٢/ ٦٦١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٥٣- ٦٦٥).

(٣) أحمد شاكر، «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، (ص/ ٢٢٢). وقد تعقَّب محمود سعيد ممدوح في رسالته للدكتوراه التي جاءت بعنوان: «**الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**»، (ص/ ١٢٦ - ١٢٨) هذا الكلام بما حاصله: أنَّ الرواية كانت باقية لم تُترك، والإجازات كانت كثيرة=

لقد ظهر أثر شاكر في علم الحديث تنظيرًا وتطبيقًا، فتراه يُعلِّق علىٰ كتب المصطلح بالشرح تارة، وبالتعقيب والمخالفة تارة أخرىٰ(١)، وفي الحكم علىٰ الأحاديث تراه يوافق أحيانًا، ويخالف في أحيانٍ أخر(٢)، حتىٰ شهد له بالعلم والتدقيق المعاصر واللّاحق.

وثناء الشيخ محمَّد حامد الفقي عليه، وهو قرينه ومعاصره؛ مسطَّرٌ منشور(٣)، وكذا مراسلاته مع أهل العلم في عصره -كالشيخ الأعظمي، والشيخ السعدي، وغيرهما- شاهدة له بالعلم والإتقان(٤).

= موجودة، وأنَّ الناس لم يتركوا الاشتغال بالحديث، وإنَّما جلُّ اهتمامهم كان بالمتن، دون معرفة بفنون السند، وكذلك فالعالم الإسلامي لم يخلُ من المحدِّثين في عصر الشيخ في شبه القارة الهندية. ولكن يبدو أن تعقبه هذا فيه نظر، فالشيخ شاكر نفسه كان من الحاملين للإجازات، كما نقل ذلك المنتقد نفسه، كما أنَّ كلام الشيخ هنا عن ترك الاشتغال بالحديث قاله في تعليقه علىٰ كتاب: «**اختصار علوم الحديث**» الذي كان يُدرس في الأزهر في ذلك الوقت، فهو يعلم أن الدراسة ليست مهجورة بالكلية، وأمَّا عن علماء الحديث بالهند: فالشيخ أيضًا كان علىٰ علمٍ بوجودهم، ومن ذلك قوله في تعليقه علىٰ دائرة المعارف الإسلامية في مادَّة (أهل الحديث)، لمَّا قالوا: «ويسمون أيضًا أصحاب الحديث تمييزًا لهم عن أهل الرأي، وعن أصحاب الفرق جملة، ويسمي الوهابيون في الهند أنفسهم بهذا الاسم». فتعقبهم الشيخ -كما في جمهرة مقالاته (٢/ ٨٠٣- ٨٠٤)- بقوله: «إطلاق كلمة الوهابيين علىٰ أهل الحديث في الهند إنَّما هو تصرف من خصومهم، كما يفعل أمثالهم هنا في مصر وفي غيرها من البلاد . . .». وكان الأولىٰ أن يُحمل كلام الشيخ -الذي يحمل الإجازة، ويشترك في وضع مناهج التدريس بالأزهر، ويدفع عن علماء الحديث بالهند التهم- علىٰ الغالب، وعلىٰ ضعف الاهتمام بعلوم الحديث في ذلك الوقت، وهذا ما لا يكابر فيه منصف خبير بتلك الحقبة.

(١) كما في كتابه: «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، حيث وافق ابن الصلاح وابن كثير في مسائل، وخالفهما في مسائل أخرىٰ، وانظر تفصيل ذلك في: «**الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**»، (ص/ ١١٩- ١٢٥).

(٢) ومثال ذلك: ما صنعه في الجزء الذي حقَّقه من «**جامع الترمذي**»، حيث وافقه في بعض أحكامه علىٰ الأحاديث، وخالفه في أحكام أخرىٰ، وانظر تفصيل ذلك في: «**الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر**»، (ص/ ١٠٩- ١١٢).

(٣) نُشرت كلمته عنه في مجلة الكتاب، عدد أبريل، سنة (١٩٤٧م)، لمَّا بدأ إخراج «**مسند الإمام أحمد**» في حلته الجديدة، وقد نشره طابعو «المسند» بتحقيق الشيخ شاكر في آخر الجزء الثاني، (ص/ ٥٥٦).

(٤) عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، «**جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمَّد شاكر**» (١/ ٢٢- ٤٤).

وقال عنه الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة: «شيخنا وأستاذنا العلامة المحدِّث الفقيه الأديب اللغوي المحقق المتقن القاضي أبو الأشبال أحمد شاكر، المصري المنشأ والدار والقرار، العالم المعروف بتحقيقاته وكتاباته، وبخاصة خدمته الجليلة وتحقيقه وشرحه الماتع للكتاب العظيم: «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»؛ فإنَّه أربىٰ فيه علىٰ الغاية، وقام عن علماء مصر في خدمة الحديث الشريف بفرض الكفاية»(١).

ويقول عنه د. بشار معروف: «علامةُ الديار المصرية، حمل لواء السُنَّة في زمانه، ولم تخلف مصر بعده مثله، وما أظنه رأىٰ مثل نفسه في بلده.

وهو إمام مجتهد في الحكم علىٰ الأحاديث من حيث الصحة والسقم، له منهجه الخاص به القائم علىٰ قبول كثير من الأحاديث الضعيفة، ومحاولة الوصول بها إلىٰ درجة الصحة، وميله الواضح إلىٰ توثيق كثير من العلماء المختلف فيهم؛ كابن لهيعة، وابن جُدعان. . . ، ثم اعتداده بالمجاهيل وتصحيحه لكثير من أحاديثهم، ونحو ذلك ممَّا يحتاج إلىٰ دراسة قائمة بذاتها»(٢).

وبهذا يتبيَّن أنَّ الشيخ ﵀ مع ما قدَّم من نتاجٍ علميٍّ متفردٍ في عصره؛ كان عليه انتقادات وتعقبات، بعضها لا يَدَ للشيخ فيه؛ لعدم توافر بعض المصادر في هذا الوقت، مع قلة المطبوع من المحتاج إليه من الكتب، والبعض الآخر عائدٌ إلىٰ اجتهاد الشيخ ومنهجه الذي ارتضاه، ويُحفظ للشيخ أنَّه كان يمشي في طريق قلَّ سالكوه في زمانه، فلا تثريب أن تنزلق القدم مرة لوعورة، أو تختلط الشعاب ببعضها لحُلْكة الطريق(٣).

والحاصل: أنَّ شاكرًا كان مدرسة مستقلة، ونقطة مفصلية في تاريخ هذا العلم بمصر، بل هو معدودٌ عند البعض -وهو رأي له قوته ووجاهته- محيي هذا العلم بمصر في زمانه، وأيقونته المحركة له من مرقده.

---

(١) عبد الفتاح أبو غدة، «**تصحيح الكتاب، وصنع الفهارس المعجمة، وكيفية ضبط الكتاب، وسبق المسلمين الإفرنج في ذلك**»، (ص/ ٥).

(٢) د. بشار عواد معروف، مقدمة تحقيق «**جامع الترمذي**»، (ص/ ١٠).

(٣) سيأتي الحديث عن منهج الشيخ شاكر، وأهم ما وُجِّه إليه من نقد من خلال «**الدراسة النظامية**» في الباب الثاني من هذه الدراسة.

وبرحيل شاكر عاد علم الحديث للذبول مرة أخرىٰ، وراح بريقه يبهت، وضوءه ينخفض، وآثاره تضمحل، ولم يتبقَ من لهيبه إلَّا دخانٌ ينبعث من تحت رماد المجالس الباقية، التي كانت تُعقد لإعطاء الإجازات، أو لفكٍّ يسيرٍ لما أُشكل من بعض العبارات، دون ممارسة تطبيقية توقد جذوة هذا العلم، فضلًا عن التفكير في إحياء موات تجديده والإبداع فيه، وشاعت حالة من الاسترخاء المعرفي، والتبلد الذهني، حتىٰ أذن الله بظهور تلك الصحوة العلمية المعاصرة، في العالم الإسلامي عامة، وفي مصر خاصة، عبر التدريس غير النظامي، الذي سنشرع في الحديث عنه الآن بإذن الله.

الاتجاهات المنهجية

للدرس الحديثي المصري غير النظامي

تُعدُّ بداية طَفْوِ هذا النوع من التدريس علىٰ السطح العلمي المصري في منتصف الثمانينيات، ويعود الفضل في ذلك للرموز العلمية للتيار السلفي الذي آثر التغريد خارج سرب المؤسسات الرسمية، لا لأسباب علمية، أو منهجية بالدرجة الأولىٰ، ولكن لأسباب عقديَّة، أو سلوكية[1]، وأمَّا قبل هذا التوقيت: فكان الأمر مُقتصرًا علىٰ المؤسسة الرسمية، أعني: جامعة الأزهر، وما يقاربها ككلية دار العلوم.

وكان لعزوف كثير من شباب التيار السلفي عن الدراسة الرسمية التقليدية داخل أروقة الأزهر -الذي ساد بين المعرضين عنه أن تعليمه ذو طابعٍ عتيقٍ، مخالفٍ لروح المنهج السلفي، رجالًا وعلومًا-، وخلوِّ الساحة من بديل يُشبع رغبات المقبلين علىٰ العلم؛ أكبرُ الأثر في انجذابهم لهذا النوع الجديد من التدريس علىٰ يد الرموز السلفية.

كما صادفت الدعوة للاجتهاد ونبذ التقليد، والرجوع إلىٰ تدريس الكتاب والسُنَّة

(١) نرىٰ أنَّه كان من الأَولىٰ معالجة هذه الأسباب وتقويمها بالطرق الممكنة، مهما كانت الأسباب الدافعة لِمَا حدث؛ وإلَّا لو سلك أصحاب كل دعوة مثل هذا السبيل؛ لصار الأمر غايةً في الفوضىٰ، ولنا أن نتصور واقع الأمر لو سُلك هذا السبيل في مجال الطب، أو الهندسة، أو غيرهما من المجالات التي لا بُدَّ منها، وإن كان مجال العلوم الشرعية أجلّ وأعظم وأخطر، ولكن التمثيل بمجالي الطب والهندسة أوضح من أن يَنْتَطِحَ فيه عَنَزَان.

وممَّا يؤيد هذه الرؤية ويشد من أزرها: أنه علىٰ الرغم من العيوب اللازمة للدراسة الجامعية عمومًا؛ فإنَّ جامعة الأزهر أنجبت مجموعة من المتخصصين المشتغلين بعلم الحديث، والغالب علىٰ المتمكنين منهم أنهم استطاعوا المزاوجة بين قسمي علم الحديث: النظري والتطبيقي، وسيأتي ذكر بعض النماذج إن شاء الله.

بدلًا من الجمود علىٰ كتب الفروع، مع الاعتناء بعلوم الحديث خاصة -وهي مبادئ تمثِّل أهم مرافئ التكوين الفكري السلفي[1]- قبولًا واسعًا لدىٰ صفوف هؤلاء الشباب.

والذي يعنينا هنا: أن علوم الحديث الآن -مع ما فيها من جمود وصعوبة- أُدرجتْ ضمن اهتمامات التيار السلفي، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة[2]، وتتابع علىٰ تدريسها جماعة ممَّن عُرفوا في هذه الأوساط بأنهم متخصصون في هذا الباب.

بَيْدَ أنَّ هذا الانتقال الفجائي من التعليم الرسمي النظامي إلىٰ التعليم التطوعي غير النظامي، كان سببًا في حدوث شرخٍ علميٍّ وفكريٍّ في المجتمع المصري، حيث أشعل أوار التبادل السجالي بين أنصار التعليم الرسمي النظامي، الذين يرون المتعلمين غير النظاميين متسللين إلىٰ العلم من النوافذ والكوىٰ، آتين البيوت من ظهورها، تاركين الأبواب الواسعة، وبين أنصار التعليم الأهلي غير النظامي، الذين يرون العبرة بحصول الأهلية وامتلاك الأدوات، لا بتحصيل المناصب وحصد الشهادات.

وزاد إشعالَ هذا الصراع وأزكاه: إيغالُ بعض رموز وأتباع التيار السلفي في الابتعاد عن المناهج الدراسية العتيقة، بل وصل الأمر إلىٰ مخالفة بعض أصول العلوم الشرعية، والتحذير منها، ورميها بأوصاف البدعة[3]! ممَّا جعل كثيرًا من العلماء

---

(١) المقصود بالمنهج السلفي هنا: مخالفة طرق المتأخرين المقلدة، وعدم الوقوع في البدع العقدية أو العملية.

(٢) فلا يُعرف -مثلًا- للدعوة السلفية -التي تمركزت بمدينة الإسكندرية في نشأتها- اهتمامٌ خاصٌ بهذا العلم، وإن كانت مناهجهم لا تخلو من مبادئه، والسير مع الأصول العامة للمنهج السلفي في التثبت والتحقق من الأحاديث، ولو عن طريق تقليد غيرهم من علماء هذا الفن، وتركهم هم الاجتهاد فيه، وهذا بخلاف مدارس تعليمية سلفية أخرىٰ، أَوْلتْ هذا الجانب جُلَّ جهدها؛ كمدرسة الشيخين: العدوي، والحويني، علىٰ اختلاف طريقة تدريس كل منهما، كما سيأتي إن شاء الله.

(٣) كما صدر من تقليل بعضهم من شأن علم أصول الفقه، واعتباره لا ينفع أو يفيد، وكذلك تحذير بعض أبناء هذا التيار من دراسة المنطق والفلسفة، ونظر عامتهم لمن ينصح بدراسة مثل هذه العلوم -حتىٰ ولو كان علىٰ نفس منهجهم، لكن اتسعت مداركه عنهم- علىٰ أنه منحرفٌ، وعلىٰ خطرٍ عظيم!!=

الرسميين يقفون من التعليم الأهلي غير النظامي موقف الحَذَرِ والتوجُّس، ورمي أهله بالعجلة وعدم التمكُّن، أحيانًا.

ولأنَّها كانت في طور النشوء بعد، فقد حاولت التجربة غير النظامية أنَّ تثبت لمناوئيها أنَّها لا تختلف عنهم إلَّا في الاعتماد الرسمي من قبل الدولة ومؤسساتها وهيئاتها؛ فقدَّمت محاولاتٍ كثيرةً لإحداث نظام تعليمي مُوازٍ للتعليم الرسمي، من ناحية التدرُّج، والمنهج، والمقرَّرات، يُقدِّم للطلبة الراغبين في تحصيل العلم الشرعي نموذجًا مشابهًا -إلىٰ حدٍّ بعيد- ما عليه الأمر في جامعة الأزهر، شكلًا أكثر منه مضمونًا.

لكن بقيت العقبة الكؤود؛ وهي: أنَّ هذا النظام التعليمي غير الرسمي لن يستطيع أن يُقدِّم للمنتسبين إليه والمقبلين عليه شهاداتٍ معترَفًا بها، ولن يُخوِّلهم الحصول علىٰ وظائف أو مناصب مجتمعية في بلادهم -علىٰ الأقل-، ومن هنا صار الإقبال علىٰ التعليم الأهلي خاصًّا بمن يريد تحصيل العلم الشرعي دون اعتبار الشهادة الأكاديمية.

ومع ما كتب الله لهذه الدروس من رواجٍ وانتشار، خاصة مع تطويع الوسائل التقنية الحديثة (كالتصوير والبثِّ المباشر والمسجَّل عن طريق الإنترنت)، وتعبيدها لنشر هذه الدروس؛ إلَّا أنَّ المُلاحَظ مؤخَّرًا علىٰ المنابر التي تقوم بهذا الدور: الاضطراب أو التناقص، مع اضمحلال الدور العلمي والاجتماعي المنوط بها!

ولهذا التقلص والتراجع أسبابه؛ يأتي علىٰ رأسها: التضييق الرسمي الذي تعاني منه الكثير من هذه المراكز، وهذا عاملٌ مؤثِّر في المكان وروَّاده في آنٍ واحد، مع شحِّ الدعم المادي والمعنوي، الذي قد يقل في بعض الأماكن ليصل إلىٰ العدم، وثالثة الأثافي: الانشغال بالماجَرَيات السياسية والشبكية من الكثيرين، وهو تنُّورٌ اضطرمت فيه أعمار كثيرٍ من شباب المسلمين وأوقاتهم، فجاء هذا علىٰ حساب

= ومن الإنصاف أن نذكر أن هذه الآفة لم تكن خاصة بالسلفية المصرية، بل أصولها أعمق من ذلك وأغور وأعم.

يُنظر لمزيد من التفصيل في ذلك: أحمد سالم، وعمرو بسيوني، «**ما بعد السلفية**»، (ص/ ٣٣٤ - ٣٧٦).

التحصيل العلمي، والانجماع الإيماني، والإنتاج الإصلاحي[١].

هذه نظرةٌ موجَزةٌ علىٰ حال الدرس الحديثي غير النظامي في مصر، ولنعد الآن خطوة إلىٰ الوراء، ما قبل انفضاض الشباب، وتقلُّص انتشار هذه الدروس والمحاضرات؛ لننظر بشكلٍ أكثر تفصيلًا علىٰ هذه المدارس، وأصحابها، ومناهجها، لنَفِيَ بما وعدنا به في المقدِّمة إن شاء الله.

ثمة مناهج قِدَد ظهرت في مصر لتدريس علم الحديث، لكن يمكننا -إجمالًا- تقسيم هذه المناهج في التدريس إلىٰ ثلاثة اتجاهات[٢]؛ هي:

- **الاتجاه الأول**: اتجاه المحافظين (التقليديِّين).
- **الاتجاه الثاني**: اتجاه المجدِّدين (النقديِّين).
- **الاتجاه الثالث**: اتجاه المتوسِّطين.

مع الأخذ في الاعتبار أنَّ هذا التصنيف لتسهيل استيعاب الوضع القائم وتفهمه، وليس حادًّا صارمًا لا يقبل الاشتراك أو التداخل. لا؛ بل شأنه شأن سائر التصنيفات، قد تتداخل في بعض الأمور، لكن يبقىٰ أصل التصنيف قائمًا غير منقوض.

وسنتناول في كل اتجاه منها: أهمَّ المعالم والملامح المميزة له، وأبرز الممثِّلين لهذا الاتجاه، ذاكرين الكتب المشروحة والدروس القائمة من خلاله، خاتمين الباب كله بأهم النتائج والتوصيات.

---

(١) إبراهيم السكران، «**الماجَرَيات**»، (ص/ ٢١٤، ٢١٥).

(٢) وهذا التقسيم مغايرٌ لتقسيم آخر يذكره البعض، وهو: التقسيم من حيث اعتبار النقد الحديثي، وهو علىٰ قسمين فقط: **الأول**: النُّقَّاد المشتغلون بالتصحيح والتضعيف، ونقد الرجال والكلام في علل الأحاديث، وهؤلاء متأثرون -غالبًا- بمدرسة الشيخ الألباني. **الثاني**: المعتنون بالأسانيد العالية، والإجازات الحديثية، ورواية كتب السُنَّة المشهورة.

الاتـجاه الأول

اتجاه المحافظين (التقليديِّين)

يُعدُّ هذ الاتجاهُ أقدم الاتجاهات الحديثية في مصر، ليس فقط لأنَّه يمكننا ضم الشيخ شاكر إليه -كما سيأتي في الحديث عنه إن شاء الله-، وهو سابق عصره في هذا الميدان، ولكن لأنَّ المدارس المعاصرة كلها -تقريبًا- وردت في بدايتها نبعًا واحدًا؛ وهو: النبع الألباني[1]، وإن كانت اختلفت في أُكُلها، فتباينت بعدُ ثمارها ونتاجها؛ وصدرت مصادر شتَّىٰ! ومع ذا: يبقىٰ هناك اتجاه رئيسٌ وعريضٌ تأثَّر كثيرًا بالشِربِ الأول، فسار علىٰ خطاه، واقتفىٰ أثره، فصار امتدادًا لمنهجه وطريقته، وإن ندَّت عنه مخالفةٌ له؛ فهي في التطبيق، لا التأصيل والتقعيد[2].

ومن هذا المنطلق: نستطيع أن نستنبط -وهو ما يؤيِّده النظر والاطِّلاع- أنَّ ملامح الاتجاه الألباني ومعالمه ستنعكس في مرآة الاتجاه التقليدي المحافظ، إلَّا في نذرٍ يسيرٍ لمن قاده مواصلة الاطِّلاع إلىٰ نوع اجتهادٍ يخالف فيه صاحب المدرسة، كما قد يُخالف صاحبَ المذهب صاحباه، لكنَّهما في النهاية من أبناء المذهب!

أهم ملامح ومعالـم الاتجاه المحافظ (التقليدي):

(١) عُني أصحاب هذا الاتجاه بدراسة كتب المتأخرين (كابن حجر، والسيوطي)[3]، والدوران في فلكها، قراءة، وتدريسًا، وتعليقًا، والالتزام بالقواعد

(١) نسبة للشيخ الألباني رحمه الله ولذا يسمي البعض هذا الاتجاه بـ: (المدرسة الألبانية).

(٢) ومن الملاحَظ: أن هذا التأثير لم يقف عند حدِّ علم الحديث فقط، بل امتد ليشمل المجال العقدي، والفقهي أيضًا.

(٣) سيستبين ذلك أكثر عند ذكر أهم الكتب والدروس التي يتناولها ممثِّلو هذا الاتجاه.

التي أصَّلوها؛ بل وصل الأمر من الصرامة عندهم إلىٰ عرض أقوال المتقدمين وأحكامهم -سواء علىٰ الأحاديث أو الرواة- علىٰ قواعد وأصول المتأخرين، وردَّها إن خالفت هذه القواعد(١)!

ويتفرَّعُ عن هذا: معارضة تعليلات الأئمة المتقدِّمين بحجج عقلية، أو قواعد متأخرة، أو تصحيحات لبعض العلماء المتأخرين، فصاروا بهذا كمن يعارضون النصَّ بأقوال أصحاب المذاهب الفقهية(٢)!

يقول الشيخ أبو إسحاق الحويني(٣) في تعليقه علىٰ حديث: لا يبرك أحدكم كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه: «يرويه محمَّد بن عبد الله بن الحسن، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

قال البخاري: «محمَّد بن عبد الله بن الحسن لا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا!».

وتوقَّف في تصحيح الحديث لهذا، فهو اجتهد وضعَّف الحديث للشرط المعروف المعتبر عنده، ولكن: رأي من صححوا هذا الحديث أقوىٰ وأرجح من رأي البخاري، كيف؟!

محمَّد بن عبد الله بن الحسن: وثَّقه النسائي، وابنُ حبَّان، ولا يُعلَمُ فيه جرحٌ، ولم يدلِّس قط، وهو مدني، وأبو الزناد مدني، ولـمَّا توفي أبو الزناد كان لمحمَّد بن

---

(١) انظر في تفصيل ذلك عند الألباني نفسه: موقفه من أقوال الأئمة المتقدمين تصحيحًا وتضعيفًا، وإمكانية مخالفتهم في ذلك، في الدرس الحديثي في الشام، في هذا الكتاب.

(٢) وللشيخ الألباني في هذا الباب القدح المعلَّىٰ، حيث يتكرَّر في تحقيقاته ردُّ تعليلات الأئمة؛ كقوله بعد كلامٍ لأبي داود أعلَّ به حديثًا: «وهذا الإعلال ليس بشيء عندنا»! وقوله عقب حديث أعلَّه البخاري، والترمذي، والدارقطني: «وهذه العلل ليست بشيء!»، وقوله عن حديث آخر أعلَّه الأئمة: «أعلَّه بعض المتقدِّمين بما لا يقدح!». وقد تعقَّبه في مخالفاته للأئمة: د. أحمد بن محمَّد الخليل، في كتابه: «**مستدرك التعليل علىٰ إرواء الغليل**»، وردَّ عليه بعض المنافحين عن الألباني؛ كالشيخ أحمد ابن أبي العينين في: «**إقامة الدليل علىٰ علو رتبة إرواء الغليل، والرد علىٰ مستدرك التعليل**»، والشيخ عبد الله بن صالح العبيلان، في: «**رد الجميل في الذب عن إرواء الغليل**».

(٣) يُعدُّ الشيخ أبرز الممثلين لهذا الاتجاه بمصر، وأغزرهم إنتاجًا، وأوسعهم انتشارًا، وأعظمهم تأثيرًا، وسيأتي الحديث عنه، وعن دروسه، قريبًا إن شاء الله.

عبد الله من العمر (٤٥ سنة)، أفما يُعتبر أنَّهما التقيا قطُّ في المسجد النبوي، مع شهرة أبي الزناد؟!

فهذا الحديث صحيح علىٰ شرط مسلم، وقول البخاري لم يتابَع عليه، ونقل مسلم في «**صحيحه**» الإجماع علىٰ غير شرط البخاري»[١].

وهذا التعليل المذكور، والاعتراض المنقول يُعدُّ تجسيدًا واضحًا، وتدليلًا ظاهرًا علىٰ ما قدّمناه، وبيان ذلك فيما يلي:

أوَّلًا: خروج هذا الكلام من نفس مشكاة الشيخ أحمد شاكر[٢]، والشيخ الألباني[٣] عند كلامهما عن هذا الحديث، بل اشتراكه معهما في كثير من الحروف، وهما عمدة منهج هذا الاتجاه، كما أسلفنا.

ثانيًا: لو سلَّمنا بصحة الفهم لكلام الإمام البخاري، فالشيخ لم ينصب لمعارضته قول أحدٍ من الأئمة المتقدِّمين، غاية ما في الأمر: أنَّه عارضه بالتنظير العقلي؛ فقال: «هو مدني، وأبو الزناد مدني، ولما توفي أبو الزناد كان لمحمَّد بن عبد الله من العمر (٤٥ سنة)، أفما يعتبر أنَّهما التقيا قطُّ في المسجد النبوي، مع شهرة أبي الزناد»!

ثالثًا: غضُّ الطرف عن الشقِّ الأهمِّ من كلام البخاري، وهو قوله: «لا يُتابَع عليه»[٤]، ودلالته علىٰ التفرُّد، وما فيه من بُعْد علمي تساهل فيه المتأخرون، فوصل الأمر بهم إلىٰ تصحيح الحديث اتِّكاءً علىٰ ظاهر الإسناد، مع الرمي بتعليل البخاري خلف الأظهر!

رابعًا: قوله: «رأي من صححوا هذا الحديث أقوىٰ وأرجح من رأي البخاري»؛ فيه نظر!

---

(١) قاله في نهاية الشريط الخامس عشر من «**الشرح النفيس لاختصار علوم الحديث**» لابن كثير، وقد حرصنا علىٰ نقل الكلام بألفاظه وحروفه باللغة العامية كما هو، وسيأتي رابط هذا الشرح وغيره. كما أنَّ له رسالةً مُستلَّةً من كتابه «**بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن**»، بعنوان: «**نهي الصحبة عن النزول بالركبة**»، ضمَّنها هذا الكلام.

(٢) أحمد شاكر، التعليق علىٰ «**المحلىٰ لابن حزم**»، (٤/ ١٣٠).

(٣) الألباني، «**إرواء الغليل**»، (٢/ ٧٩).

(٤) البخاري، «**التاريخ الكبير**»، (١/ ١٣٩).

فمن هؤلاء الذين يُقاوِم تصحيحُهم إعلال البخاري؟

إنَّهم: ابن التركماني[١]، والشوكاني[٢]، والمباركفوري[٣]، والشيخ أحمد شاكر[٤]، والشيخ الألباني[٥]!

لقد كان وضع البخاري[٦] وحده في كِفَّة أمام هؤلاء جميعًا كفيلًا بتثقيل كِفَّته، وأن تطيش كل هذه التصحيحات، ولا يثقل مع إعلال البخاري شيءٌ منها[٧]، فكيف إذا وُضع في نفس كفته معه: الترمذي[٨]، وحمزة الكناني[٩]، والدارقطني[١٠]؟!

ويُعدُّ هذا الملمح، نعني: التعامل مع أقوال المتقدمين وإعلالاتهم، نقطةً فارقةً بين أصحاب هذا الاتجاه التقليدي، وأصحاب الاتجاه الثاني (المجدِّدين)، الذين ينزلون نصوص الأئمة منزلة النصِّ، ويرون اعتراض المتأخرين عليهم من جنس معارضة المتمذهبين للنص بأقوال أصحاب المذاهب الفقهية.

---

(١) ابن التركماني، «**الجوهر النقي**»، (٢/ ١٠٠).

(٢) الشوكاني، «**نيل الأوطار**»، (٢/ ٢٨٦).

(٣) المباركفوري، «**تحفة الأحوذي**»، (٢/ ١٣٥).

(٤) أحمد شاكر، التعليق علىٰ «**المحلىٰ لابن حزم**»، (٤/ ١٢٨).

(٥) الألباني، «**إرواء الغليل**»، (٢/ ٧٨، ٧٩).

(٦) البخاري، «**التاريخ الكبير**»، (١/ ١٣٩).

(٧) في سياق دفاع الحافظ ابن حجر عن الأحاديث التي انتُقدت علىٰ البخاري، قال في «**هدي الساري**»، (ص/ ٣٤٩، ٣٥٠) -وهو يتكلم عن حديث عبد الله بن مسعود: «أتيت النبي ﷺ بحجرين وروثة» الحديث في الاستجمار، وقد نقل أقوال من خالف البخاري، وفنَّد حججهم، وزيَّف أدلتهم-: «فانظر إلىٰ هذا الحديث: كيف حكم عليه بالمرجوحية مثل أبي حاتم وأبي زرعة، وهما إماما التعليل، وتبعهما الترمذي، وتوقَّف الدارمي، وحكم عليه بالتدليس الموجب للانقطاع أبو أيوب الشاذكوني، ومع ذلك فتبين بالتنقيب والتتبع التام أن الصواب في الحكم له -أي: للبخاري- بالراجحية، فما ظنك بما يدَّعيه من هو دون هؤلاء الحفاظ النقَّاد من العلل، هل يسوغ أن يقبل منهم في حق مثل هذا الإمام مُسلَّمًا؟ كلا والله، والله الموفق».

(٨) الترمذي، «**جامع الترمذي**»، (رقم/ ٢٦٩).

(٩) ابن رجب، «**فتح الباري**»، (٧/ ٢١٨).

(١٠) انظر: ابن القيم، «**زاد المعاد**»، (١/ ٥٧، ٥٨).

بل هذا الحديث يعدُّ من أبرز الأمثلة في الدلالة علىٰ اختلاف المنهج بين المتقدمين والمتأخرين[(١)].

(٢) ملمحٌ آخر حاضرٌ في كتابات أصحاب هذه المدرسة؛ وهو: التوسُّع في تحسين الأحاديث الضعيفة بمجموع طرقها، حتىٰ وإن وقع النصُّ من أحد الأئمة بتضعيفها جملة واحدة، أو أن الباب كله لا يصح فيه حديث!

ومثال ذلك: تحسين حديث: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، وقد أفرده الشيخ أبو إسحاق الحويني برسالة مفردة سمَّاها: «كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء»، جمع فيها طرق الحديث، ورأىٰ أن بعضها يشدُّ من عضد بعض، وحشد في سياق الانتصار للتحسين قول جماعة من المتأخرين؛ مثل: المنذري، وابن الصلاح، والعراقي، وابن القيم، وابن حجر، وابن كثير، والشوكاني، والصنعاني، وأحمد شاكر، والألباني[(٢)]. ولم يُسند إلىٰ أحدٍ من المتقدمين تثبيت الحديث خلا أبي بكر بن أبي شيبة[(٣)]، الذي لا تصل مرتبته في النقد والتعليل، والجرح والتعديل: مرتبة أحمد، وابن المديني، ومن جرىٰ في مضمارهما[(٤)].

---

(١) انظر: حمزة المليباري، «**الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين**»، (ص/ ٣٩ - ٤٣). وفي كتاب: «**تنبيه الهاجد إلىٰ ما وقع من النظر في كتب الأماجد**»، للشيخ الحويني من الأمثلة ما يصلح أن يُساق في هذا الموطن، ويُعضِّد ما عرضناه من نتيجة.

(٢) أبو إسحاق الحويني، «**كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية علىٰ الوضوء**»، (ص/ ٥٥ - ٥٧).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٥٢)، ومن الممكن تأويل قوله بأنَّه يريد: ثبوت روايته، لا ثبوت صحته. واحترزنا بقولنا: «لم يُسند إلىٰ أحد تثبيت الحديث» من مجرد الاستشهاد بكلام أحد من المتقدِّمين علىٰ القبول، وهو عند التحقيق ليس كذلك، فقد ذكر الشيخ فيمن ثبَّتوا الحديث: إسحاق بن راهويه، لعبارة: «أصحُّ شيء فيه حديث كثير بن زيد»! وكذا ضم إليهم البخاري، لعبارة: «حديث سعيد بن زيد أحسن شيء في هذا الباب»! مع أنَّ الشيخ نفسه نقل في الرسالة نفسها، (ص/ ٥٩، ٦٠) توجيه العلماء لقول أهل الحديث: «أحسن شيء، أو أصح شيء في هذا الباب»، وأنَّها لا تعني التحسين أو التصحيح المطلق! وقد تولىٰ تجلية هذا الدكتور خالد الدريس، في أطروحته للدكتوراه: «**الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية**»، (ص/ ٢٧١- ٢٧٥، ٦٧٤- ٦٧٥)، ومن قبله أشار الشيخ مقبل الوادعي إلىٰ هذا المعنىٰ في: «**غارة الفِصل علىٰ المعتدين علىٰ كتب العلل**»، (ص/ ٦٩).

(٤) يقول د. خالد الدريس في: «**الحديث الحسن لذاته ولغيره**»، (ص/ ٢٢٩١، ٢٢٩٢): «ولا يخفىٰ أن=

هذه الجسارة من الشيخ علىٰ التحسين -وهو مسبوقٌ إليها بمن ذكرهم- يقابلها نفيُ ثلَّةٍ من الأولين لأحاديث الباب كله، بطرقها، وألفاظها، وإن كانت بعض الطرق أقوىٰ من بعض، لكن تشملها كلها مظلة الضعف، فلا يندُّ -عندهم- منها شيءٌ ليخرج إلىٰ شمس الصحة. ولننظر إلىٰ أصحاب هذا القول ليُعرف البون بين هؤلاء وهؤلاء؛ فممَّن ذهب إلىٰ ردِّ أحاديث الباب وتضعيفها:

الإمام أحمد[(١)]، والبزار[(٢)]، والعقيلي[(٣)]، وأخرجه الترمذي[(٤)]، ولم يتبعه بتحسين، وإنَّما أتبعه بقول أحمد: «لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسنادٌ جيد»، وأضاف البعضُ لهذا الجمع -بالاستنباط والتحقيق-: الإمامَ البخاريَّ[(٥)]. وثمَّ آخرون غير هؤلاء، لكنهم دونهم في المرتبة والنقد[(٦)].

(٣) يُلاحَظُ كذلك أنَّ جُلَّ اهتمام هذا الاتجاه مُنصَبٌّ علىٰ الناحية العملية، أي: تطبيق القواعد المستقرة في كتب المصطلح المتأخرة -غالبًا- علىٰ الرواة والأحاديث، والتوسُّع في جمع الطرق للتصحيح والتضعيف، بينما يقلُّ في عمله التقعيدُ النظري، أو الأبحاث الحديثية المحرَّرة[(٧)]، فضلًا عن الإبداع في هذا الشقِّ، أو التجديد فيه،

= أبا بكر بن أبي شيبة، وكذا إسحاق بن راهويه ليسا في النقد وعلم الجرح والتعديل كأحمد بن حنبل، وابن المديني، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وغيرهم، وهذه كتب الجرح والتعديل فليس فيها من النقولات عنهما إلَّا القليل النادر جدًّا».

(١) وردت عن الإمام أحمد نصوص متنوعة، بعضها يُصرح بتضعيف أحاديث الباب جملة واحدة، وبعضها فيه تفضيلٌ لبعض طرق الحديث عن بعض، وليس تصحيحًا مطلقًا، انظرها مع التوفيق والجمع بينها في: خالد الدريس، «**الحديث الحسن**»، (ص/ ٢٧١ - ٢٧٥).

(٢) قال -كما في «**التلخيص الحبير**» (١/ ٧٣)-: «وكل ما رُوي في هذا الباب فليس بقوي».

(٣) قال في «**الضعفاء**» (١/ ١٧٧): «الأسانيد في هذا الباب فيها لين».

(٤) «**جامع الترمذي**»، (ص/ ٢٥).

(٥) محمَّد بن عبد الله، «**تعليقات علىٰ كشف المخبوء بثبوت حديث التسمية عند الوضوء**»، بحث منشور علىٰ ملتقىٰ أهل الحديث علىٰ هذا الرابط:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=116761

(٦) كابن المنذر في «**الأوسط**»، (١/ ٣٦٨)، والبيهقي في «**معرفة السنن**»، (١/ ٢٦٤).

(٧) بل قد يرىٰ بعضهم هذا مصدر قوة في منهجهم، إذ العبرة عندهم بالثمرة والنتيجة التي يظهر أثر التنظير فيها، وقد صرَّح أحدهم بهذا حينما كنا نتذاكر آخر الأبحاث الحديثية الصادرة، وتطرقنا إلىٰ =

وإذا صدر منه شيءٌ في مضمار التحرير والتقعيد فهو -غالبًا- اجترارٌ للمباحث المتداولة عند المتأخرين، وبالطريقة المعهودة نفسها.

لكن لا يمنع ذلك أن جماعة من أصحاب هذا الاتجاه كانت لهم إسهامات إبداعية رائقة، ولكنَّها ترجع إلىٰ اختلاف الاجتهاد، وليس إلىٰ تجديد وبراعة استدلال -كما عند أصحاب الاتجاه الثاني (المجدِّدين)- بل منها ما قد يكون المتكلِّمُ بها مسبوقًا إليها، ولكنَّ السابقَ لم يشتهر عنه هذا القول!

ومثال ذلك: قول الشيخ أبي إسحاق الحويني في أحد دروسه: «يجوز الاحتجاج بحديث المبتدِع إذا كان ثقةً ثبتًا، ولو كان داعيًا لبدعته، وقد أخرج البخاري ومسلم لمثل هؤلاء؛ مثل: رواية مسلم[1] لعبيد الله بن موسىٰ، وهو شيعي غالٍ، حديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ».

قال ابن حبَّان: أجمع علماؤنا المتقدِّمون أنَّ المبتدع الداعي إلىٰ بدعته لا تقبل روايته إذا كانت تؤيد بدعته، أما غير الداعية فلا أعلم خلافًا في أنَّها مقبولة.

لكن ما ذكره فيه بحث؛ وهو: أنَّ الراوي المبتدع إن كان صادقًا أمينًا لم نجرِّب عليه كذبًا، وروىٰ حديثًا فيه ذكر لبدعته؛ ما المانع أن يُقبل منه؟! فالمدار علىٰ العدالة والضبط، وقد تحقَّقا فيه، فلماذا يُردُّ عليه حديثه؟! فردُّ حديثه هذا اتهام له بالكذب، وطعن له في عدالته.

وفِعْلُ الإمامين البخاري ومسلم يردُّ علىٰ ابن حبَّان دعواه الإجماع علىٰ ما ذهب

= أصحابها؛ فكان انتقاده: وأين عمل هؤلاء؟ أين تحقيقاتهم وآثارهم العملية؟! وهذا الكلام مع ما فيه من حقٍّ؛ إلَّا أنَّه يشوبه قصور، فقوة انطلاق سهم التحقيق، تعتمد علىٰ مدىٰ شد قوس النظر والتحرير، كما أنَّ المحرِّر والباحث لاستخلاص القواعد قد أدَّىٰ ما عليه، ولا يلزمه أن يسير في الاتجاهين معًا. فإن قلتَ: وليس بلازمٍ أيضًا علىٰ أصحاب هذا المنهج أن يحرروا القواعد، ويتفرغوا للأبحاث؛ فالجواب: هناك فارق بين المسألتين، فالأول الذي اكتفىٰ بالتنظير والتقعيد فقط؛ فاتته الثمرة، وإن كان غيره يستطيع جَنْيها اتكاءً علىٰ تقعيده، أما هذا الذي فاته التقعيد، فلم يقم به، ولم يستفد ممَّن تفرَّغ له، وكان اعتماده علىٰ تقعيدٍ قامت عليه انتقادات واستدراكات لم يأبه لها؛ فهذا سيجني ثمرة -غالبًا- معطوبة! ولكن مع هذا فسيأتي في خاتمة هذا البحث وأهم نتائجه وتوصياته: أن هذا الخلاف لم ينبنِ عليه كبير نتيجة عند التحقيق!

(١) «صحيح مسلم»، (رقم/ ٢٤٠٤)، من طرق، وليس فيها: عبيد الله بن موسىٰ!

إليه، فلقد رويا أحاديث لرواة متشيعين في فضائل أهل البيت، وفضائل علي؛ مثل حديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ»، من طريق عبيد الله بن موسىٰ، وهو شيعي محترق، أي شيعي غال»[١].

وهذا الرأي الذي ذكره الشيخ لم يصدر عن استنتاجٍ منه، وإنَّما سبقه إليه الشيخ أحمد شاكر، بل هو مسطورٌ للشيخ بأسفل المتن المشروح[٢]!

(٤) بقي أخيرًا -وهذا من نافلة القول- أن نُشير إلىٰ تأثُّر أصحاب هذا الاتجاه بالنسق الألباني، ليس فقط في طريقة السير، وإنَّما في خط النهاية الذي يتمثَّل في الحكم علىٰ الأحاديث والرواة.

ومثال ذلك: ما قدَّمه الشيخ أبو إسحاق الحويني في كتابه: «بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن»، فمع توسع الشيخ في ذكر الطرق والشواهد والمتابعات؛ لأنَّ التعويل بالحكم سيكون مبنيًا عليه -وهذا مَعْلَمٌ ألبانيٌّ كما أسلفنا- إلَّا أن جُلَّ الأحكام النهائية علىٰ ما قدَّمه من أحاديث وافقت أحكام الألباني!

وبإحصاءٍ سريعٍ لأحاديث الكتاب، الذي بلغ عددُ أحاديثه واحدًا وثمانين (٨١) حديثًا، نجد أنَّ الحوينيَّ خالف الألباني في الحكم علىٰ حديثين فقط، ضعَّف إسنادَهما الأولُ، ولم يذكر للحديث طرقًا أو شواهد يُحسَّن بها، بينما حسّنهما الثاني[٣].

ولا يَرِدُ علىٰ هذا ما يُجمع من أحاديث خالف فيها الحوينيُّ الألبانيَّ[٤]؛ **فإنَّ المخالفات المذكورة لا ترجع إلىٰ مخالفة في المنهج، أو طرق العمل والتصحيح والتخريج**، وإنَّما نَبَع هذا من توسُّعٍ في جمع الطرق، والاطلاع علىٰ ما دفعت به بطون

---

(١) ذكر ذلك في أثناء دروسه: «**الشرح النفيس، لاختصار علوم الحديث، لابن كثير**»، وسيأتي رابطه بعد قليل إن شاء الله.

(٢) أحمد شاكر، «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، (ص/ ١٤١ - ١٤٣).

(٣) الحديثان هما (رقم/ ٥١، ٥٢) من «**بذل الإحسان**»، وحسَّنهما الألباني في: «**صحيح سنن النسائي**»، (١/ ٢٦). مع العلم أنَّ ثَمَّ أحاديث أخرىٰ ضعَّف الحويني سندها، ولكنَّه حسَّنها نفسها، أو صحَّحها، فوافق بذلك شيخه في النهاية؛ مثال ذلك أحاديث رقم (٣٢، ٣٦، ٣٩، ٤٤).

(٤) مثل ما قام بجمعه الأخ عمرو بن عبد العظيم الحويني -وهو من أقارب الشيخ الحويني القريبين منه، ومعدودٌ في تلامذته- من هذه الأحاديث، ونَشرها في كتابٍ بعنوان: «**الترياق بأحاديث قوَّاها الألباني وضعَّفها الحويني أبو إسحاق**»، وقد نشرته مكتبة دار الحجاز.

المطبعات ودور النشر من كتب وأجزاء حديثية لم تكن رأت النور من قبل؛ وليس هذا تخرُّصًا منَّا، وإنَّما هو من نصوص الشيخ الحويني نفسه؛ حيث قال: «وقد بدأت إعادة تأليفه -يعني: كتاب «جنَّة المرتاب»- مرة أخرىٰ، هو وبعض مصنفاتي القديمة، لأسباب؛ منها: أنني تراجعت عن بعض أحكامي علىٰ الأحاديث تصحيحًا أو تضعيفًا **لكثرة الكتب المسنَدة التي طلعت بعد ذلك**، ومنها: تنقية كتبي من بعض العبارات التي أطلقتها في حق أئمة كبارٍ، اقتضتها حداثة السن، وقد نبهت في مجالسي العلميَّة علىٰ تراجعي عنها حتىٰ لا يقتدي بي أحدٌ من الناشئة، وقد نبهت في أول هذا الكتاب علىٰ رعاية الأدب مع العلماء، والحمد لله تعالىٰ»(١).

وقال في مناسبة أخرىٰ: «فإنَّني أصبحت شديد الخوف والهيبة من الكلام في الحديث، وأُعيد النظر في كل كتبي التي أخرجتها أيام شبابي، فأنا فعلًا نادمٌ علىٰ إخراج هذه الكتب، رغم أنَّها حظيت بالقبول عند طلاب العلم، وعند بعض مشايخنا كالشيخ الألباني ﷺ وأثنىٰ علىٰ بعضها، لكن أنا نادم فعلًا علىٰ إخراج هذه الكتب، وتمنيت لو قال لي واحدٌ: قف، ولا تخرج كتابًا من كتبك، لاستمعت لهذه النصيحة، ليه؟ لأنِّي لمَّا أعدتُ النظرَ فيها مرة أخرىٰ كان لي أحكام مخالفة للأحكام التي أصدرتها أيام شبابي، وأنا الآن أعيد كل كتبي تقريبًا.

فتوقفي عن إخراج الكتب السبب فيها إيه؟

السبب فيها: **الاستقصاء في الكلام عن الحديث**، وده يستلزم بذل جهد آخر؛ لأنَّ الكتب المطبوعة كلها لازم يكون لها فهرس عندك، الكتب المخطوطة وهي بالألوف المألفة لازم يكون لها فهرس عندك، فهرس الحديث علىٰ أطراف المسند، **عشان خاطر لِمَا تعوز حديث تنظر في أطرافه وفي فهارسه عشان تحقَّق الحديث الواحد**، طب إنت عشان تفهرس الكتب المطبوعة والمخطوطة لنفسك أين ستجد من العمر ومن الجهد ما يعينك علىٰ الكلام في الحديث صحة وضعفًا؟!

فالمسألة يا إخواننا في غاية الصعوبة، مش بالبساطة دي، مش الحافظ ابن حجر

---

(١) هذا النصُّ نقله الأخ عمرو الحويني في الموطن المشار إليه في المصدر السابق، وعزاه إلىٰ «تنبيه الهاجد»، (رقم/ ٢٠٢٧)، وليس موجودًا في الأجزاء الستة المطبوعة الآن بين أيدينا.

قال: «صدوق يهم»، يبقىٰ خلاص حديثه حسن»[1].

ومع ما في هذا الكلام من تواضعٍ، وهضمٍ لحق النفس، واعتراف بالخطأ والتراجع عنه، إلىٰ غير ذلك من صفات حميدة، وخصال جميلة، لا يُستكثَر مثلها علىٰ الشيخ -شفاه الله وعافاه- وإن غفل عنها كثيرٌ من المشتغلين بالبحث العلمي في فترة البحث المستهدَفة بالدراسة؛ مع هذا كله: فلا يصلح شيءٌ من هذا الكلام للاستدلال علىٰ التغير المنهجي عند الشيخ -كما يزعم البعضُ[2]- وذلك لِمَا يلي:

أوَّلًا: أنَّ النصَّ الأخير المنقول قاله في نفس توقيت كلامه علىٰ حديث أبي هريرة في النزول علىٰ اليدين، الذي نقلناه سابقًا للتدليل علىٰ المنهج المتَّبع عند أصحاب هذا الاتجاه، ومنهم الشيخ بلا شكٍّ، وهذه قرينة قوية علىٰ عدم تغير المنهج.

ثانيًا: أن كلام الشيخ -في النص الأخير- جاء تبريرًا للانشغال عن التحقيق العلمي، وانتهىٰ بما يحسن أن يكون دليلًا علىٰ بقائه علىٰ طريقته نفسها، وهي: الاستزادة من الفهارس، للاستكثار من جمع الطرق ليقوي بعضها بعضًا!

ولو كان ثَمَّ تغيُّرٌ في المنهج لأشار إلىٰ شيء من ذلك، كأن ينبِّه علىٰ أهمية أحكام الأئمة الأولين، وأنَّه لا بُدَّ من التأني في جمعها، والتسليم لأقوال أئمة العلل والجرح والتعديل، وعدم مزاحمتهم في هذا الباب، إلىٰ غير ذلك ممَّا يدلُّ علىٰ التغير المنهجي، وهو ما لم يحدث، أو تصدر إليه إشارة من قريب أو من بعيد! فبقي الأمر علىٰ أصله الأول، ونهجه المتقدِّم.

أبرز الممثِّلين للاتجاه المحافظ (التقليدي) في مصر:

هناك عددٌ لا بأس به بمصر يتبع في نهجه الحديثي نهج الشيخ الألباني، لكن ثَمَّ

---

(١) سلسلة «**الشرح النفيس لاختصار علوم الحديث**» لابن كثير، وقد حرصنا علىٰ نقل كلامه بألفاظه، وسيأتي رابط هذا الشرح وغيره.

(٢) ولا مانع عقلًا أن يكون مثل هذا التغير قد وقع للشيخ، ولكن هذا لا يؤخذ بالظن، ولا يُعرف بالحَدْس، وإنَّما يؤخذ من تطبيقات الشيخ العملية، أو نصوصه القولية، وكلا الفرعين مفقودٌ عندنا إلىٰ الآن، وقد حاولنا أن نرتب موعدًا مع الشيخ لنسأله ونأخذ شافي البيان منه؛ لكن لم يُتحْ لنا ذلك، فوقفنا عند حدٍّ ما بلغنا، وما شهدنا إلَّا بما علمنا.

شخصية تُعدُّ علامةً بارزةً في هذه المدرسة، وقد اقترن اسمها باسم الألباني في مصر، بل لا نبتعد كثيرًا إذا قلنا إن ما أحدثته هذه الشخصية من نشر لثقافة علم الحديث في أوساط الشباب السلفي المصري، يشبه -مع الفارق- الأثر الذي تركه الألباني في الوسط السلفي بشكل عام؛ نعني بهذا: الشيخ حجازي بن محمَّد شريف، الذي غلبت الشهرة بكنيته علىٰ اسمه، فصار يُعرف بـ: أبي إسحاق الحويني، نسبة إلىٰ قريته (حُوين).

ومع أنَّ الحويني لم يجالس الألباني إلا فترة يسيرة، ولم يرتحل إليه سوىٰ مرتين، لا تزيد مدة الطولىٰ منهما عن شهر واحدٍ[1]؛ إلَّا أنَّه كان من أكثر تلامذته تأثرًا به، ومحبةً ووفاءً له، بل يعدُّه البعض قنطرة لطريقة الألباني ومنهجه في الحديث إلىٰ مصر.

أمّا التأثُّر بالألباني واقتفاء أثره: فخير دليلٍ عليه: ثناءُ الشيخ الألباني نفسه علىٰ طريقته في العمل، ووسمها أنها علىٰ منهجه هو، ومن ذلك قوله لـمَّا سأله سائل عمَّن يراه له الأهلية ليُسأل عن علم الحديث بعد رحيله: «فيه شيخ مصري اسمه أبو إسحاق الحويني، جاءنا إلىٰ عمَّان منذ فترة، ولمست منه أنه معنا علىٰ الخط في هذا العلم»[2].

ويُعضِّد هذا من الناحية العملية ما نقلناه من أمثلة -آنفًا- في سير الشيخ علىٰ خطىٰ شيخه الألباني.

وقد قابل الحويني هذا الثناء من الألباني بحفاوة مُعلَنة، يلوح عليها مخايل المحبة والإجلال؛ كقوله: «فما أعلم أحدًا -بعد والديَّ- له عليَّ يدٌ مثل شيخنا الشيخ الإمام، حسنة الأيام، وريحانة بلاد الشام: أبي عبد الرحمن محمَّد ناصر الدين الألباني»[3].

---

(١) انظر تفاصيل ذلك في ترجمته علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://alheweny.me/pages/page/about

(٢) عطية بن صدقي عودة، «**حياة أبي إسحاق الحويني وآثاره وثناء العلماء عليه**»، (ص/ ٢٥٧)، وهناك أكثر مِنْ نَقْلٍ عن الألباني ﷺ بهذا المعنىٰ، نقله صاحب الكتاب المذكور في الموضع نفسه، ونقل شيئًا منها الحويني نفسه في مقدمة كتابه: «**تنبيه الهاجد**»، (ص/ ١٧).

(٣) أبو إسحاق الحويني، «**تنبيه الهاجد إلىٰ ما وقع من النظر في كتب الأماجد**» (١/ ٨).

ولمَّا كتب إهداءً له في أحد كتبه قال: «إلىٰ شيخنا، وأستاذنا، وقدوتنا، حافظ الوقت، ونادرة العصر، ناصر الدين الألباني، الذي لو حلفتُ بين الركن والمقام، أنني ما رأيت مثله، ولا رأىٰ هو مثل نفسه؛ أرجو أن لا أكون حنثت»[١].

ودافع عن الألباني أمام المناوئين له أو المتعقِّبين والمنتقِدين له، في كتبه[٢]،

---

(١) أبو إسحاق الحويني، «**غوث المكدود بتخريج منتقىٰ ابن الجارود**»، (١/ ٥).

(٢) يُنظر -علىٰ سبيل المثال-: ما ذكره في مقدِّمة كتابه: «**تنبيه الهاجد**»، وما وعد فيه من تقديم ترجمة الشيخ، وإقامة محاكمة بين الشيخ وخصومه في علوم الحديث، والفقه، والأصول، من خلال مؤلَّفٍ مستقل وسمه بـ: «**الثمر الداني في الذبِّ عن الألباني**»، وهو كتابٌ لم يخرج إلىٰ النور بعد حتىٰ الآن.

(٣) ومن ذلك أنَّه سئل في أحد دروسه الذي نُشر باسم: «**أسئلة حول تخريج الأحاديث**» عن تصنيفه للذين كتبوا ردودًا علىٰ الشيخ، في ضوء كتاب: «**نظرات في السلسلة الصحيحة، للشيخ العدوي وصاحبه المؤذن**»؛ فقال: «بالنسبة لغالب الذين ردوا علىٰ الشيخ ردودًا مفردة، إما مبتدع، أو موافق للشيخ، فدعنا من المبتدع، فهذا حاقد ويهمه أن يُبَيِّنَ أنَّ الشيخ ليس علىٰ شيء من العلم، لكن الكلام يبقىٰ بالنسبة للمُعَظِّم للشيخ، والذي ينتقده ويقول: «حفظه الله»، فأنا أرىٰ أنَّ كل الردود التي صدرت في الرد علىٰ الشيخ -حفظه الله- الغالب عليها الضعف، ما هي بمتانة، ما هي متينة، وإن كنت لا أجحد أن فيها شيئًا من الصواب، لكن الغالب عليها الضعف، وتجد أن أغلب الذين ردوا علىٰ الشيخ إما حدثاء الأسنان، وإما قد يكون بعضهم من أهل الفضل والعلم، لكن لم يأتِ بحجة تقطع تصحيح الشيخ أو تضعيفه، فما هناك رد حتىٰ الآن يمكن أن يرفع له رأس جملة.

أنا قلت قبل ذلك إن كتاب «النظرات» كتاب ضعيف في الجملة، وإن كان لا أجحد -كما قلت- أن فيه شيئًا من الصواب، لكن الخطأ أكثر بكثير من الصواب، وهذا جواب إجمالي أيضًا، لما الشيخ يخطئ في كل مائة حديثٍ في سبعة عشر حديثًا، هذا يعني أن الشيخ لا يفقه شيئًا! لوْ وجدوا (١٧) حديثًا ضعيفًا في الخمسة آلاف حديث، أنا أستكثرهم علىٰ الشيخ. علماء الحديث، مثلًا: شريك بن عبد الله النخعي، كان يحفظ مئات الألوف من الأحاديث، وأخطأ في (٤٠٠) حديث فقط، فقال فيه العلماء: سيئ الحفظ، كم تساوي (٤٠٠) حديث في مئات الألوف؟ أما كان يغتفر له (٤٠٠) حديث؟ لا، هذه كثيرة جدًّا عند علماء الحديث، (٤٠٠) حديث خطأ شديد.

قتيبة بن سعيد كان يحفظ مائة ألف، ما قالوا إنه أخطأ إلا في حديث واحد فقط، حديث في جمع التقديم، حديث معاذ بن جبل، وقالوا إنَّه أدخله علىٰ الليث بن سعد، والمسألة فيها نظر كبير. فأربع مائة حديث في مئات الألوف يستعظمونه، فلما يجعلون في المائة حديث الأولىٰ (١٧) حديثًا ضعيفًا، تكون منزلة الشيخ في الحديث صغيرة، ما له باع ولا ذراع ولا حتىٰ شبه في علم الحديث! فأنا أرىٰ أنَّ كتاب «**النظرات**» حصل فيه نوع من التسرع في إخراجه، وكان الأولىٰ عدم إخراج هذا الكتاب. وقلت لمن قابلني ممَّن لهم اختلاط بالذين كتبوا الكتاب، وبعض الذين كتبوا الكتاب هو الأخ مصطفىٰ العدوي، =

ودروسه[1]، في أكثر من موضع.

الدرس الحديثي عند الشيخ الحويني[2]:

للشيخ مئات الدروس والمحاضرات، والندوات واللقاءات، وهو صاحب بيانٍ ساحر، وصوتٍ دافئ، ونَفَسٍ هادئ، يأسر مستمعه بعذب كلامه، وجزالة ألفاظه، وقد نفع الله به كثيرًا من خلقه، داخل مصر وخارجها، لكنَّا سنقتصر في حديثنا هنا علىٰ ما له صلة بموضوع دراستنا: الدرس الحديثي.

تناول الشيخ عدة كتب بالشرح والتدريس، سواءٌ في دروسه بمسجده وموطنه، أو خارج بلده، وفيما يلي إحصاءٌ لِمَا تمَّ تسجيله وبثُّه من هذه الشروحات والدروس:

(١) شرح كتاب الرقاق من صحيح البخاري:

شرع فيه، ورُفع منه أربعة وعشرون درسًا[3]، وتوقَّف فيه عند باب: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ

= وتربطني به علاقة طيبة، وهو أخ فاضل، لكن أنا أرىٰ أنَّه تورط في إخراج هذا الكتاب، يعني ما كان ينبغي له -مع علمه وفضله- أن يخرج هذا الكتاب».

وكلام الشيخ هنا في بعضه نظر، وهو: استكثاره الأحاديث المنتَقَدَة علىٰ شيخه، وإنَّما يسلم هذا للشيخ الحويني إن كان المتعقبون للألباني يحاكمونه إلىٰ قواعده وأصوله التي سار عليها، أما كونهم يخالفونه في القواعد والأصول، فيتعاملون مع كلام أئمة العلل والجرح والتعديل بطريقة غير طريقته؛ فعندها لا يُستبعد أن يخالفوه في جُلِّ أحكامه، وليس سبعة عشر حديثًا فقط، وليس معنىٰ هذا أننا نقرُّ بكل ما جاء في انتقادات صاحبي النظرات، لكننا أحببنا أن نُشير إلىٰ موطن النزاع فقط، وسبب اختلاف وجهات النظر.

وكلام الشيخ المنقول علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/lesson/10983/%D8%A3%D8%B3%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%AB

(١) نعني بهذا المصطلح: الكتب التي شرحها الشيخ، وطريقة تدريسه لها في محاضراته ودروسه.

(٢) انظر هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/3553/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%8A

﴿فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: ٣]، وقد تم عرض هذه الحلقات على قناة الناس الفضائية[١].

(٢) الشرح النفيس لاختصار علوم الحديث لابن كثير:

شرع فيه، ورُفع منه خمسة عشر درسًا[٢]، وتوقَّف فيه عند الكلام على الصحيحين.

(٣) دراسات في علم مصطلح الحديث:

وهي عبارة عن أربع محاضرات، أُلقيت في دورة بدولة الكويت[٣].

(٤) شرح ألفية السيوطي:

شرع فيه، ورُفع منه خمسة عشر درسًا[٤]، وتوقَّف عند قول السيوطي:

وليس شرطًا عددٌ، ومن شَرَطْ ... رواية اثنين فصاعدًا غَلَطْ

---

(١) انظر الحلقات المرئية على هذا الرابط، وهي تسع حلقات فقط:
http://ar.islamway.net/collection/4953/%D9%81%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83% D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B1%D8%A6%D9%8A

(٢) انظر هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/3928/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B3-%D9%84%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1

(٣) انظر هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/3474/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB

(٤) انظر هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/3204/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%B7%D9%8A

(٥) شرط البخاري ومسلم:

ألقاه في ستة دروس[(١)].

(٦) شرح صحيح البخاري:

شرع فيه، ورُفع منه أربعة عشر درسًا[(٢)].

(٧) شرح الموقظة في علم الحديث:

شرع فيه، ورُفع منه تسعة دروس[(٣)]، ولم يُتمَّه، وإنَّما شرح منه شروط الحديث الصحيح، ثم أكثر من ذكر الأمثلة التوضيحية لبيان الشذوذ والعلة في الأحاديث.

(٨) شرح صحيح مسلم:

شرع فيه، ورُفع منه ثمانون درسًا[(٤)].

وهنا عدَّة ملاحظات علىٰ هذا الدرس الحديثي المذكور؛ أهمُّها:

أوَّلًا: جميع هذه الكتب المذكورة -كما هو واضحٌ- لم يتمّ شيءٌ منها إلىٰ

---

(١) انظر هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/3109J%D8%B4%D8%B1%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D9%88%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85

(٢) انظر هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/1741J%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%8A

(٣) انظر هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/1696/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B8%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB

وعلىٰ رابط آخر أحد عشر درسًا:
http://www.liveislam.net/archive.php?keyword[]=&tid[]=934

(٤) وليس لهذا الشرح روابط علىٰ الشبكة العنكبوتية، إلا نذرٌ يسيرٌ جدًا منها، انظر علىٰ سبيل المثال:
https:££www.youtube.com£watch?v=INPYLXvZXoE

نهايته[1]! فختم الكتاب والانتهاء منه ليس غايةً هنا، بل ربما لا نبتعد عن الصواب إن قلنا: إنَّ هذه الدروس كانت تتغيَّا نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات والقواعد المتناثرة، وإحداث حالة من الثقافة الحديثية عند المستمع، أكثر من ضبط قواعد المؤلِّف وفهم عبارات الكتاب، وممَّا يؤكد علىٰ صواب هذا المعنىٰ:

ثانيًا: كثرة التطويل والتفصيل والاستطراد لأدنىٰ مناسبة، مع تيسير في الأسلوب ليناسب العوام والناشئة في العلم، فجنىٰ هذا علىٰ نجباء الطلبة ومتقدِّميهم، الذين كانوا يحتاجون إلىٰ تحرير وتدقيق في العبارات، واستماعٍ لأسلوب ينحاز إلىٰ الصرامة العلمية أكثر منه إلىٰ اللغة الدعوية والوعظية.

وكان النتاج الطبيعي لهذا الأسلوب والأداء: أن جاءت الأسئلة في نهاية الدروس متماهية مع نمط الإلقاء وطريقة التدريس؛ فإما أن تكون سطحية لمعرفة معنىٰ لفظة، أو طلب إعادة معنىٰ وتوضيحه، وإما أن تكون أجنبية عن الدرس، فتأخذ بركابه إلىٰ النوازل المعاصرة، والأحداث القائمة، والمسائل الفقهية السائدة، حتىٰ يُخيَّل للمستمع أن هذا لقاءٌ دعويٌّ عام!

نعم؛ لا نُشكِّكُ أنَّ لهذا الأسلوب نفعًا عظيمًا، واستفاداتٍ مشاهَدة معلومة؛ لكنه -للأسف- لا يُحقق المقصد الرئيس للتعليم الشرعي، ولا يُساعد الطالب المجدَّ علىٰ إكمال البنية المعرفية التي يحتاجها؛ إلا أن يوفقه الله لاستكمال هذا بمساعدة آخرين فطنوا للأمر، أو بمجهود شخصي كبير منه نفسه.

ثالثًا: لا نرىٰ هنا التزامًا صارمًا ببرامج علمية محدَّدة، أو تتابع بناءٍ علىٰ نسقٍ علميٍّ يُسلم بعضه إلىٰ بعض، فضلًا عن الانفلات الزمني الذي لم يجد من يحدُّه بحد، أو يضع له ضوابط ومُددًا، فكانت النتيجة أن أثمن مراحل التعلم في حياة الطالب،

(١) وقد سألْنا الأخ عمرو الحويني عن سبب عدم اكتمال هذه الشروحات، فذكر لنا أن الشيخ كان يعقد اختبارًا للطلبة بعد انتهاء جزء من الكتاب، ثم يصطفي الناجحين والنبهاء ليتم لهم الشرح في لقاءات خاصة، ولم يتسنَّ لنا التأكد من هذا الكلام، وإن كان تمَّ فكم كتابًا تم استكماله بهذه الطريقة؟ فالله أعلم.

وللشيخ جوابٌ آخر ذكره في أحد لقاءاته؛ وهو: «كل شيخ وله طريقة»! وكأنَّه يشير إلىٰ الاكتفاء بتحريك أذهان الطلبة، وإعطائهم بعض التصور للعلم، وتنشيطهم.

وأعلاها همةً، وأقواها عزيمة؛ تضيع من بين يديه دون أن يصل إلىٰ حفظ متنٍ، أو ختم كتابٍ، أو تقعيد أصولٍ يبني عليها[1]!

رابعًا: كتب المصطلح النظرية التي يتم تدريسها تدور في فلك المتأخرين، فأعلاها زمنًا: كتاب «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير، فلا حضور هنا نجده لأصل هذا الاختصار: «**علوم الحديث**» لابن الصلاح، فضلًا عن الأصول والمنابع الرئيسة المتقدِّمة؛ كـ«**الكفاية**» للخطيب البغدادي، أو ما يعلوه ككلام الترمذي، ومُسلم، وغيرهما.

ويرجع هذا الجنوحُ لكتب المتأخِّرين لأمرين:

الأول: أنَّها الأنسب للمبتدئين والناشئة في هذا العلم، وهذا كلامٌ صحيحٌ باتفاق من يقومون علىٰ العملية التعليمية، لكن: إذا كان هؤلاء الطلَّاب لا يُنهون هذه الكتب المتأخرة؛ فكيف يتسنَّمون كتب الأوَّلين؟!

الثاني: أنَّها قليلة العناء في شرحها وفك رموزها وألفاظها، مع تتابع الشرَّاح عليها، ووفرة نسخها.

كان لهذا الاختيار -بلا شكٍّ- أثره في الناحية التطبيقية، التي استقت مادتها النظرية من هذه الكتب؛ فوقع بذلك صدامٌ -أحيانًا- بين ما توِّصله هذه الكتب، وما تنطق به تطبيقات المتقدِّمين وأحكامهم.

ولن يكون عسِرًا علينا بعد ذلك أن نتصور الحالة التي سيكون عليها خريجو هذه المدرسة، إذا لم يقوموا باستكمال بنائهم العلمي الحديثي -خاصة- والشرعي -عامة- من روافد أخرىٰ[2].

---

(١) وهذا نقص شديد في الدراسة الأهلية عمومًا، إذ لا يستطيع الطالب أن يدَّعي إتقانه لكتابٍ حديثي كامل؛ إلَّا أن يكون ذلك بجهد شخصي.

(٢) بالنظر إلىٰ الأسماء التي أحصاها عطية بن صدقي عودة في «**حياة أبي إسحاق الحويني، وآثاره، وثناء العلماء عليه**»، (ص/ ٦٠٧- ٦٦١) عند حديثه عن تلامذة الشيخ وطلابه؛ يتبين لنا النتاج العمليُّ لهذه المدرسة، فليس لأحد من المذكورين اعتناءٌ بتحرير مسائل حديثية، أو مناقشة قواعد نظرية، وإنَّما يغلب علىٰ المشتغل منهم بهذا العلم الناحية التطبيقية (التحقيق والتخريج)، مع اتباع القواعد المستقرة في الكتب المتأخرة.

لقد نجح هذا الاتجاه في تخريج أفواجٍ من المتدينين، المحبِّين لطلب العلم، إلَّا أنَّ من واصل الطلب منهم يقل عطاؤه العميق في علم الحديث عامة، وعند التخصص الدقيق فالقليل هذا يقلّ، لكن يجمع هؤلاء سلكٌ واحدٌ بارز؛ وهو: التأكيد علىٰ الاهتمام بالسُنَّة، وتعظيم شأن الأحاديث، والحث علىٰ الاشتغال بعلوم الحديث المختلفة، وإن لم يكن الكثيرون منهم أنفسهم قد طالعوا كتب السُنَّة المشهورة، فضلًا عن الكتب النادرة.

بقي أخيرًا أن نقول: إنَّ غالب المتخرِّجين تخطوا سنَّ الدراسة؛ إذ -غالبًا- لا يطلبون العلم إلَّا بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الجامعي، ولعلَّ هذا خيطٌ جامعٌ لسمات المتخرجين في الاتجاهات الثلاثة.

الاتجاه الثاني

اتجاه المجدِّدين (النقديِّين)

المعارف البشرية إذا توقَّفت عن الإبداع والتجديد تأسَّنت في عقول أصحابها، وشاخت أفكار رُوَّادِها، ومن هنا فلا تبرح دعوات التجديد في شتَّىٰ العلوم يتردَّدُ صداها بين حينٍ وآخر، وتتفاوت استجابات فروع العلم والمتقلِّدين له لهذه الدعوات، ومن العلوم التي أبدت استجابة قوية في هذا المضمار: علم الحديث.

ومعنىٰ التجديد الذي أبدىٰ علمُ الحديث استجابةً له هنا[(١)]: هو بَعْثُ ما اندرس من مصطلحات العلماء المتقدِّمين، ونفض الغبار عن أقوالهم، وتصحيح ما فُهم خطأً عنهم، وشاع تداوله وتوارثه من بعدهم، حتىٰ صار بعض هذا -علىٰ خطئه- حكاية إجماع! وأن الاجتهاد وإن قيل إنه لم يُغلق بابه؛ فمع ذلك قد حُدِّد طريقه، واستبانت معالمه، فمن فارقها بعد ذلك؛ فقد حاد وما أجاد، ومن نصب القواعد المتأخرة المستنبَطة أمام أحكام الأئمة المتقدِّمين وأقوالهم، فأدىٰ به ذلك إلىٰ مخالفتهم، والتقليل من شأن أحكامهم؛ فقد أبعد النُّجْعة!

وقد قُيِّد لهذا التجديد أنصارٌ ومدافعون، وشارحون ومنظِّرون، تختلف أماكنهم، وربما أعمارهم، لكن يبقىٰ هنالك خيطٌ ناظمٌ يجمعهم، خاصة في مسائل التعامل مع أحكام الأئمة المتقدمين وأقوالهم، ومع ذا: فإنَّنا لا نزعم الاتفاق الكامل بين كل

---

(١) وهذا التجديد في علم الحديث خاصة، وعلوم الشريعة عامة؛ يختلف عن التجديد في العلوم الدنيوية، **فالأولىٰ**: يُقاس التجديد والإبداع فيها بالقدرة علىٰ العودة للأمر الأول، وما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، بينما التجديد والإبداع في الأخرىٰ: يُقاس بالتحرر من الماضي، واستحداث الجديد. وهذا فارقٌ دقيقٌ وهامٌّ فليُنتبه إليه. [يُنظَر: إبراهيم السكران، «**سُلطة الثقافة الغالبة**»، (ص/ ١٧١- ١٧٣)].

هؤلاء السائرين علىٰ هذا المنهج[1]، بل منهم من لم يفصح عن مقصده في بعض القضايا المنهجية إلىٰ الآن[2]!

أهم ملامح ومعالم الاتجاه التجديدي (النقدي):

(١) دورانه في فلك الشيخ المعلمي اليماني ﷺ، الذي يلخصه قوله: «أما أنا فلا أوافق علىٰ سدِّ باب الاجتهاد وتصحيح الأحاديث، ولكن أرىٰ أنه لا ينبغي مخالفة حكم قد قال به أهل القرون الثلاثة، ولم يُعلَم منهم مخالف، ويبقىٰ مجال الاجتهاد في أمرين:

الأول: الأحكام التي اختلف فيها علماء السلف، فيجتهد العالِم في الترجيح بينها.

الثاني: في الأشياء التي لم يُنقل عن أهل القرون الثلاثة فيها شيءٌ واضح»[3].

وسيأتي -إن شاء الله- في ملامح المدرسة المتوسطة بيان سطوة أقوال المعلمي ونفوذها علىٰ بعض رؤوس هذه المدرسة التجديدية[4].

(٢) الاعتماد علىٰ القرائن في التصحيح والتعليل، خاصة في بعض القضايا، وهي: زيادة الثقة، والتفرد، والشذوذ والنكارة، فلا اعتداد بكثرة الطرق فقط، فهم دائرون مع القرائن حيثما حلت.

---

(١) فما يمثِّله الشيخ محمَّد عمرو عبد اللطيف ﷺ وهو معدودٌ من رؤوس هذا الاتجاه بمصر، يختلف عمَّا يمثله الشيخ عبد الله السعد بقدر يسير، ويختلف عما يمثله الشريف حاتم العوني بقدر كبير، مع كون الأخيرين من بلد واحد: المملكة العربية السعودية، ومعدودَيْن من أصحاب هذا الاتجاه التجديدي.

(٢) من أمثلة هذا: أنَّ الشيخ محمَّد عمرو ﷺ كان يقول بالخلاف المعروف بين البخاري ومسلم في شرطيهما لإثبات السماع كعادة أهل العلم، ويرجح الرأي المنسوب للبخاري، ويسير عليه في نقده الأسانيد، بل يُعتبر هو المتصدر لهذا الرأي في مصر، وكنَّا قد وقفنا علىٰ مثال للبخاري يُفهم منه إثبات الاتصال بالقرائن، وهو حين سأله الترمذي -كما في «**العلل الكبير**» له (رقم: ٤٣٧)-: «عطاء بن يسار أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه، عطاء بن يسار قديم». حينها لم نستطع الجمع بين ما نُسب إليه، وبين هذا النص، فسألنا الشيخ محمَّد عمرو ﷺ عن كيفية الجمع، فقال: «ليس عندي جواب الآن»! فكان هذا من الأدلة علىٰ أن بعض المسائل لم تأخذ حظها الوافي من النظر والبحث والدراسة.

(٣) مجموعة من الباحثين، «**آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني**»، (١٩/ ٤٠).

(٤) وذلك عند الكلام عن دعوىٰ اتهام الإمام العجلي بالتساهل في التوثيق.

وكان الشيخ محمَّد عمرو رَحِمَهُ اللهُ كثيرًا ما يردد متعجبًا: «حديث «**طلب العلم فريضة علىٰ كل مسلم**» له خمسون طريقًا، ولم يصح له طريق واحد»!

ويقول تلميذه النجيب، وحامل لواء المدرسة من بعده: الشيخ طارق عوض الله في معرض كلامه عن التقوية بمجموع الطرق: «فإنَّ المتابعات والشواهد، تعتريها ما يعتري أي رواية من العلل الظاهرة والخفية، ما قد يُفضي إلىٰ اطراحها وعدم الاعتداد بها من باب الاعتبار، وإن كانت قبل ظهور هذه العلل فيها صالحة للاعتبار.

فمن الخطأ الجسيم، والخطر العظيم؛ الاكتفاء بظواهر الأسانيد، لتقوية بعضها ببعض، من غير الْتِفَات إلىٰ العلل التي تعتريها، فتُسقِطها عن حدِّ الاعتبار»[1].

ويقول أيضًا: «وقد وقع الإسراف لدىٰ المتأخرين من أهل العلم، والمعاصرين منهم علىٰ وجه الخصوص، متمثلًا في بعض الباحثين والمعلِّقين علىٰ كتب التراث في إعمال قواعد هذا الباب النظرية؛ دونما نظر في الشرائط المعتبرة التي وضعها أهل العلم لهذه القواعد، ودونما فهم وفقه عند تطبيقها وتنزيلها علىٰ الروايات والأسانيد، ودونما اعتبار لأحكام أهل العلم ونقاد الحديث علىٰ هذه الأسانيد، وتلك الروايات؛ فجاء كثير من أحكامهم مصادِمة لأحكام أهل العلم ونقاده عليها، وأدخلوا بسبب ذلك في الأحاديث الحسنة، أحاديث منكرة وباطلة، قد فرغ الأئمة من ردها.

فإن آفة الآفات في هذا الباب، ومنشأ الخلل الحاصل فيه من قِبل بعض الباحثين: هو ممارسة الجانب العملي فيه استقلالًا من دون الرجوع إلىٰ أئمة العلم لمعرفة كيفية ممارساتهم العملية»[2].

(٣) الاعتناء بأحكام المتقدمين، وتقديمها علىٰ أحكام المتأخرين، بل وعلىٰ القواعد المستقرة في كتب علم مصطلح الحديث من باب أولىٰ.

يقول الشيخ طارق عوض الله[3] في معرض انتقاده لمن يتجاهلون أحكام الأئمة المتقدِّمين علىٰ الأحاديث: «وأعجب منهم: من لا يذكر حكم الإمام الذي خرَّج

---

(١) طارق عوض الله، «**الإرشادات في تقوية الأحديث بالشواهد والمتابعات**»، (ص/ ٣٢).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٣٤، ٣٥).

(٣) سيأتي معنا في الدرس الحديثي عند الشيخ طارق عوض الله أن له مشروعًا كبيرًا يُعنىٰ فيه بجمع وتقريب أحكام الأئمة المتقدِّمين.

الحديث، ثم يذهب هو فيحكم عليه بحكمه الخاص المبني علىٰ النظرة السطحية في إسناده، من غير استفادة واعتبار من النظرة المتعمِّقة للإمام الذي خرَّج الحديث وحكم عليه! فالله المستعان»[(١)].

ويقول أيضًا: «تجد الواحد منهم يعمد إلىٰ حكاية أقوال أهل العلم في إنكار الحديث وإعلاله، أو في تصحيحه وقبوله، ثم تراه ينبذ أقوالهم ويجعلها خلف ظهره، مقدِّمًا عليها قولًا له، لم يُسبَق إليه، ولا له فيه سلف! بناءً علىٰ ما توهمه حجة، وما هو بحجة له بل عليه، متسترًا تحت شعار: «التزام القواعد العلمية والضوابط المنهجية»، وكأني به يقول بلسان الحال -إن أعوزه المقال-: إنَّ هؤلاء العلماء لم يكونوا يلتزمون القواعد العلمية والضوابط المنهجية»[(٢)].

(٤) بقاء بعض الأسئلة المتعلقة بالتجديد في علم الحديث دون جواب عنها! ممَّا يُضيِّق مجال التجديد، أو يجعل كثيرًا من مظاهره مبهمًا؛ مثل: إلىٰ أي مدىٰ يمكن التجديد في علم الحديث؟ وما موقف الآخرين من الدعوة للتجديد في هذا العلم؟ ما هي الأشكال المستجدة للمنهج الحديثي؟ وكيف نشأت؟ وما أسباب نشوئها؟ وهل هي جديدة بالفعل أم أن لها سوابق في التراث الحديثي[(٣)]؟

(٥) انشغال هذه المدرسة بمنهجها وطريقها، دون تعرُّض منها لنظائرها المصرية خاصة، أو الإسلامية عامة، بل نجد في كتابات أصحابها الثناء والدفاع عن بعض المدارس الأخرىٰ ومؤسِّسيها! ومثال ذلك: ثناء الشيخ محمَّد عمرو -المنتشر في مؤلَّفاته- علىٰ الشيخ الألباني[(٤)]، وكذلك تلميذه الشيخ طارق عوض الله الذي صنَّف

---

(١) طارق عوض الله، «**الجمع بين علوم الحديث والتقييد والإيضاح والنكت**» (١/ ٤٩٢، ٤٩٣) تعليقًا علىٰ قول ابن حجر في «**النكت علىٰ ابن الصلاح**»: «وأعجب من ذلك أن الحديث يكون في الترمذي، وقد ذكر علته، فيخرجونه منه مقتصرين علىٰ قولهم: رواه الترمذي، معرضين عما ذكر من علته».

(٢) طارق عوض الله، «**الجمع بين علوم الحديث والتقييد والإيضاح والنكت**»، (٣/ ٢٠٤، ٢٠٥).

(٣) بخلاف ما نراه حاضرًا من أجوبة علىٰ هذه الأسئلة وغيرها عند صنو هذه المدرسة السعودي؛ كما هو مُسطَّرٌ -مثلًا- في كتابات الشيخ حاتم العوني.

(٤) يُنظَر: محمَّد عمرو عبد اللطيف «**أحاديث ومرويات في الميزان ٢، حديث الفينة**»، (ص/ ٧، ٨)، «**تكميل النفع بما لم يثبت فيه وقفٌ ولا رفع**»، (ص/ ٧٢، ١٠١). وكذلك كان يُثني علىٰ الشيخ مصطفىٰ العدوي -وهو من الاتجاه المتوسط كما سيأتي- ويقول عنه: «سيدنا»!

كتابًا في الدفاع عن الألباني بعنوان: «**ردع الجاني المتعدي علىٰ الألباني**».

نعم؛ قد يخالفاه في الحكم علىٰ بعض الأحاديث، لكن لم يفردا كلامًا حول اختلاف المنهج، أو تباين الطرق، بل سيأتي لاحقًا -إن شاء الله- أنَّ الشيخ طارق عوض الله يرىٰ الاختلاف من باب التنوع، وليس التضاد!

أبرز الممثلين للاتجاه التجديدي (النقدي) في مصر:

يُعدُّ الشيخ محمَّد عمرو عبد اللطيف رائد هذه المدرسة بمصر، لكنَّه كان يميل إلىٰ الخمول وعدم الظهور، فكان نتاجه العلمي -علىٰ غزارة فوائده، وعمق تأصيله- شحيحًا، وكذلك كانت دروسه وشروحاته، ومع ذا فقد تخرَّج علىٰ يديه كمٌّ جيِّدٌ من المتخصصين في هذا العلم، يأتي علىٰ قُبَّتِهم: تلميذه النجيب الأشهر، الذي كان يعدُّه الشيخ عمرو مؤسِّسًا لقواعد الاصطلاح(1)، وكان يرشد إليه في حياته، ممَّا سهَّل انتقال ريادة هذه المدرسة له بعد وفاة الشيخ؛ وهو: الشيخ **طارق عوض الله محمَّد**.

ظهر الشيخ طارق علىٰ خريطة الدرس الحديثي في مصر عام (١٩٨٨م) تقريبًا، ورغم ظهوره في هذه الفترة التي اشتُهرت فيها عدة أسماء في علم الحديث في مصر، إلَّا أنَّه استطاع أن يفرض لنفسه مكانًا ثابتًا علىٰ تلك الخريطة، وبطول تلك السنوات، ويرجع ذلك لعدة عوامل سيأتي ذكرها -إن شاء الله- عند ذكر أهم الملاحظات علىٰ الدرس الحديثي عنده.

ويُعدُّ الشيخ طارق ممثِّلًا جيدًا لهذا الاتجاه، بل هو الأبرز والأشهر بين أقرانه، والأغزر إنتاجًا، والأكثر انتشارًا وحضورًا؛ ولذا: وقع الاختيار عليه ليكون نموذجًا لهذا الاتجاه(2).

---

(١) في حين كان الشيخ عمرو رحمه الله يعدُّ نفسه راعيًا لأحوال الرواة، والأحكام الحديثية صحة وضعفًا، فكأنه تحمَّل الجزء التطبيقي، وترك لتلميذه الجزء النظري التأصيلي.

(٢) من المفيد هنا أن نؤكِّد علىٰ أنَّ الشيخ طارق -حفظه الله- لم يدَّعِ المفارقة المنهجية الكاملة بين منهج المتقدمين والمتأخرين، وإن كان يثبت خلافًا بينهما، ولكن يراه من سبيل الأخطاء الناتجة عن قصور علم الخلف عن علم السلف، علىٰ العكس من نظرائه في أماكن أخرىٰ، كالشيخ حاتم العوني بالسعودية -مثلًا- الذي يرجع ذلك إلىٰ التأثر بعلم المنطق، كما هو مذكور عنه في مظانه؛ مثل: «**المنهج المقترَح لفهم المصطلح**».

الدرس الحديثي عند الشيخ طارق عوض الله:

للشيخ نتاجٌ متنوعٌ في علم الحديث، ما بين تحقيق، وتصنيف، لكن المشروع الأكبر عنده، الذي يعده هو مشروع عمره، والذي يأتي في سياق خدمة المنهج الذي ارتضاه؛ هو: جمع أقوال أئمة الحديث علىٰ الأحاديث.

يقول الشيخ طارق: «وقد كنتُ -وما زلتُ بحمد الله تعالىٰ- شديد الاحتفاء بجمع أقوال أئمة الحديث ونقَّاده علىٰ الأحاديث، ومحاولة حصرها؛ حتىٰ يتسنَّىٰ للباحثين معرفة أقوال أهل الاختصاص علىٰ كل حديث، فلا يُخالَفُون فيما اتفقوا عليه، ولا يُخرَج عن أقوالهم فيما اختلفوا فيه، وأعلمُ الناس: أعلمهم باختلاف الناس.

وكنت منذ عدة سنوات قد ابتدأت مشروعًا، **أعدُّه مشروع عمري**، يتلخص في محاولة جمع أقوال أئمة الحديث علىٰ الأحاديث، غير مكتفٍ بما أودعوه في كتبهم المتخصِّصة في العلل، بل توسَّعتُ، فجمعتُ أقوالهم المتناثرة في كتبهم المختلفة، ككتب التواريخ، والمسائل، والسؤالات، وعلوم الحديث، وشروح السُنَّة، والزهد والرقاق، والفقه والأحكام، والتفسير، والغريب، وغير ذلك.

فإذا بي وقد بلغتُ في الجمع مرحلةً لا بأس بها، قد وقفتُ علىٰ كثيرٍ من أقوال أهل العلم في علل الأحاديث، ممَّا يزيد علىٰ ما هو مذكور في كتب التخاريج أضعافًا مضاعفة، ومن هنا ازداد إيماني بأهمية هذا المشروع، وقوي عزمي علىٰ إنجازه وإتمامه، فأسأل الله ﷻ أن يُعينني علىٰ ذلك، وأن يتقبله مني بفضله ورحمته»[(١)].

ولـم يبتعد الدرس الحديثي للشيخ عن مشروعه ومنهجه، بل كان مشابهًا له، وفيما يلي سردٌ لأهم الدروس والشروحات التي قام بها الشيخ، مع ذكر روابطها:

(١) شرح «نخبة الفكر» لابن حجر:

ألقاه في عشرة (١٠) دروس[(٢)].

---

(١) طارق عوض الله، مُقدِّمة تحقيق كتاب: «**المنتَخَب من العلل للخلال، لابن قدامة المقدسي**»، (ص/ ٨، ٩).

(٢) انظر الرابط:

http://dro-s.com/%D9%86%D9%8F%D8%AE%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%90%D9%83%D8%B1-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84/

(٢) شرح مقدمة «الإرشاد» للخليلي:

ألقاه في ثلاثة (٣) دروس[١].

(٣) شرح «علوم الحديث» ابن الصلاح:

ألقاه في اثنين وأربعين (٤٢) درسًا[٢].

(٤) شرح مقدمة «صحيح مسلم»:

ألقاه في عشرة (١٠) دروس[٣].

(٥) شرح «المنظومة الأثرية في العلوم الحديثية»:

وهي منظومة من تأليفه، ألقىٰ شرحها في تسعة (٩) دروس[٤].

---

(١) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84/#more-14644

(٢) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1/

(٣) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82/

(٤) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB/

(٦) شرح «الباعث الحثيث في شرح علوم الحديث»:

وهو شرح مرئي، ألقاه في أربعة وخمسين (٥٤) درسًا[١].

(٧) شرح «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير:

ألقاه في ثمانية عشر (١٨) درسًا[٢].

(٨) شرح «علل الترمذي»:

ألقاه في واحد وثلاثين (٣١) درسًا[٣].

(٩) تيسير علم الحديث للمبتدئين:

ألقاه في ستة (٦) دروس[٤].

---

(١) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB/#more-14966

(٢) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84/

(٣) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%B9%D9%84%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%85%D8%B0%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87/

(٤) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84/

(١٠) شرح «تيسير مصطلح الحديث» للدكتور محمود الطحان:

ألقاه في ستة (٦) دروس[١].

(١١) محاضرات في علم الرجال:

ألقاها في تسعة (٩) دروس[٢].

(١٢) شرح «الموقظة» للذهبي:

ألقاه في خمسة (٥) دروس[٣].

(١٣) شرح «المنهل الحديث» للدكتور موسىٰ لاشين:

ألقاه في ستة (٦) دروس[٤].

---

(١) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%84%D9%84%D8%B7%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4/

(٢) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B3%D8%AC%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B2%D9%8A%D8%B2-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88/

(٣) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%84/

(٤) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%89-%D9%84%D8%A7/

(١٤) قواعد الجرح والتعديل:

ألقاها في ثلاثة (٣) دروس[١].

(١٥) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات:

وهو كتاب له، شرحه في عشرة (١٠) دروس[٢].

(١٦) مُهمَّات في العلل:

ألقاها في سبعة (٧) دروس[٣].

(١٧) شرح بداية «صحيح البخاري»:

ألقاه في واحد وعشرين (٢١) درسًا، وصل فيه إلىٰ الحديث الثاني عشر، في كتاب الإيمان[٤].

---

(١) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7/

(٢) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%AF/

(٣) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9%D9%88%D8%B6/

(٤) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7/

(١٨) شرح «المنظومة البيقونية»:

ألقاه في ثمانية (٨) دروس[١].

(١٩) محاضرات في دراسة الأسانيد:

ألقاها في ستة (٦) دروس[٢].

(٢٠) شرح أنواع علم الحديث:

ألقاه في ستة (٦) دروس[٣].

(٢١) شرح «ألفية السيوطي»:

ألقاه في ثمانية وسبعين (٧٨) درسًا[٤].

---

(١) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%82%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE/

(٢) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9%D9%88%D8%B6/

(٣) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9%D9%88/

(٤) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A3%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9/

إضافة لمحاضرات مفردة له[1]، ودروس لنشر التوعية الحديثية؛ مثل: سلسلة «**فتبينوا**»؛ لبيان الأحاديث الضعيفة[2]، وحديثه عن البخاري في سلسلة بعنوان: «**عبقرية الإمام البخاري**»[3].

وهنا عدَّة ملاحظات علىٰ هذا الدرس الحديثي المذكور؛ أهمُّها:

(١) طريقة التدريس هنا أحسن حالًا من الطريقتين -السابقة واللاحقة-؛ إذ توسَّطت في شرح الكتب، بلا تطويل مُمِلٍّ، ولا تقصير مُخِلٍّ، فختم الكتاب عندهم غاية في ذاته، وهذا ملاحَظٌ في إنهاء كثيرٍ من الكتب التي تقدَّم ذكر شرحها وروابطها.

(٢) التنوُّع في الدروس داخل علم الحديث، فقد اشتملت الدروس علىٰ أكثر من فرع من فروع هذا العلم؛ فمع الدراسة النظرية لعلم المصطلح، نجد أيضًا حضورًا لعلم العلل، وعلم الرجال، وكذلك نجد نزوعًا إلىٰ شرح كتب أخرىٰ غير التي دَرَجَت عليها الاتجاهات الموازية في مصر؛ فنرىٰ: شرح «**مقدِّمة صحيح مسلم**»، وشرح «**التمييز**» لمسلم، ومقدمة كتاب «**المجروحين**» لابن حبَّان، ومقدمة كتاب «**الإرشاد**» للخليلي، و«**شرح علل الترمذي**» لابن رجب، وغير ذلك، بالإضافة أيضًا لاستدعائه الكثير -وبحسب ما يخدُم الدّرس- لعشرات النصوص لأئمة النقد المتقدِّمين،

---

(١) وهي أيضًا في علم الحديث، وما يتعلق به؛ انظر الرابط:
http://ar.islamway.net/lessons/scholar/438

(٢) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D9%81%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9%D9%88%D8%B6-%D8%A7/

(٣) انظر الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B9%D8%A8%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%82-%D8%B9%D9%88%D8%B6/

كالقطّان، وابن معين وأحمد، وابن المديني وطبقتهم، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، وأبي حاتم وطبقتهم، وغيرهم ممَّن أتىٰ بعدهم.

وهذا كله يُثري -بلا شكٍّ- الثقافة الحديثية للطالب، ويساعد علىٰ اكتمال بنائه العلمي الحديثي.

(٣) يتشابه الدرس الحديثي هنا مع الآخرَيْن -السابق واللاحق- في عدم الالتزام بمدد زمنية وبرامج علمية مرتبة صارمة، نعم هناك تنوُّعٌ، وأحيانًا تدرُّجٌ، لكن لا التزام من طرف الطلبة، بسبب فقد معاني الامتحان والإجازة العلمية في آخر الدرس، أو في آخر بعض أجزائه.

(٤) حصر التدريس والكلام في علم الحديث خاصَّة، فليس من شأن الشيخ طارق التدخُّلُ في الحوادث النَّازلة، ولا المسائل الفقهية، وهو ما ينعكس علىٰ طبيعة دروسه وشروحه التي تخرج بصبغة علمية واضحة، لا دعوية، ولا مُشتَّتة، بما في ذلك الأسئلة بعد نهاية الدرس.

(٥) تواصل هذه الدروس وتتابعها، مع استمرار حضور الشيخ، وعدم انقطاعه انقطاعًا ملحوظًا مع تغير الأحداث(١).

وقد كان من أثر هذا الحضور المتواصل، مع التمحُّض للحديث الذي مارسه الشيخ طارق مدَّة اشتغاله بالدَّرس منذ ظهر وإلىٰ اليوم؛ أن حقَّقَ بذلك عدَّة مكاسب علىٰ المستويين العام والخاص معًا، فهو بذلك قد حافظ علىٰ سمعته كمتخصِّص مرجوع إليه في دقائق الفنِّ أولًا، وحافظ علىٰ جمهوره من طلبة الحديث من التشظِّي ثانيًا، وفرّغه ذلك وساعده علىٰ الاستمرار بعيدًا عن شرانق التضييق الأمنيِّ التي تَعقُب إحن السجال الخلافي غالبًا، وهذا كان ثالثًا.

وأخيرًا: فقد نجح هذا الاتجاه التجديدي في تخريج أفواج أكثر تخصصًا، وأعمق عطاء في مجال علم الحديث، بل وفي نواحي التخصص الدقيق، مقارَنَةً بغيره.

---

(١) جديرٌ بالذكر هنا أن الشيخ **مصطفىٰ العدوي**، ممثل المدرسة المتوسطة -كما سيأتي- يُحفظ له مثل هذا الحضور والمواظبة علىٰ دروسه في مختلف الظروف؛ إلَّا أنَّ جزءًا غير يسير منها يُوجَّه للنفع العام، أكثر منه لطلبة الحديث خاصة، وهذا فارقٌ بين الشيخين.

وبات الشيخ محمَّد عمرو ﷺ يُعرَف بهؤلاء المتخرجين، فلا نعلم في الفترة الزمنية المستهدفة في البحث من متخرجين مثل ما للشيخ محمَّد عمرو، فإن لم يكن له إلَّا الشيخ طارق عوض الله، لكفىٰ به استكمالًا لمنهجه وطريقته. وهؤلاء المتخرجون أحسن حالًا في الانفتاح علىٰ الكفاءات العلمية خارج التيار السلفي من دكاترة الأزهر؛ كأمثال الشيخ أحمد مِعبد وغيره، فيسهمون في تعويض النقص في درجة التمكن العلمي لكثير من المتخرجين.

ويكثر في المتخرجين من هذا الاتجاه بتخصص الحديث، أن يكونوا قد طالعوا كتب السُنَّة المشهورة كاملة، فضلًا عن مطالعة الكثير منهم للكتب النادرة، وسردهم للمطولات.

الاتجاه الثالث

اتجاه المتوسِّطِين

بين إلف القديم، وتحرُّك الإرادة نحو التغيير والتجديد؛ تظل هناك منطقة متوسطة، تحاول أن تحافظ علىٰ إرثها القديم، وأن تستفيد أيضًا من هذا الإبداع والتجديد، لكن بقدر، وليس علم الحديث بحالة مستثناة من هذا النمط المذكور، فكما وُجد اتجاهٌ تقليدي، وفي مقابله اتجاهٌ تجديدي؛ ظهر بينهما اتجاه متوسط، في مصر وغيرها.

والتوسط المذكور له وجهان: أولهما: أن تتنوع آراؤه واجتهاداته بين الاتجاهين المذكورين، فتارة يوافق الأول، وتارة يوافق الأخير، وثانيهما: أن يجنح إلىٰ قولٍ وسطٍ بين قولي الاتجاهين في بعض المسائل، وسيأتي بيان ذلك في الحديث عن ملامح ومعالم هذا الاتجاه.

ويُعدُّ هذا الاتجاه تطورًا للاتجاه التقليدي، فبعد أن سار علىٰ طريقته من جمع أحكام الأئمة -بصفة عامة-، والتوسع في ذكر الطرق، أفسح المجال في الترجيح للعلماء المتقدِّمين، وأذعن لهم في إعلالهم للأحاديث، وإن لم يُبدوا أسبابًا واضحة للإعلال، لكن بقيت فيه شعبة من الاتجاه الأول؛ وهي: التسليم لِمَا قرَّره المتأخرون من قواعد ومصطلحات، وإغلاق باب البحث والتفتيش عن صحة هذه الأقوال، ومعرفة ما إذا كان المتقدِّمون عنوا بها ما يثبته المتأخرون في كتبهم، أم أرادوا بها شيئًا آخر، ويُعدُّ هذا من أهم معالم المدرسة التجديدية كما تقدَّم.

أصل هذا الاتجاه المتوسط وبدايته:

ترجع أصول هذا الاتجاه -ابتداءً- إلىٰ الشيخ **مقبل بن هادي الوادعي اليمني.**

يُعدُّ الشيخُ مقبل من تلاميذ الألباني، حيث درس علىٰ يديه في الجامعة الإسلاميَّة

في السنة الثالثة قواعد مصطلح الحديث، وعلم الإسناد[1]. وقد استطاع الوادعي إقامة مدرسة للحديث ببلدته دمَّاج حينما عاد من المملكة عام (**١٣٩٩ هـ**) تقريبًا، وسمَّاها: (دار الحديث)، وأصبح لها روَّادها وطلَّابها، وانصبَّت عنايته في بداية الأمر علىٰ تدريس ما يتعلَّق بعلوم الحديث، ثم دخلتها لاحقًا باقي علوم الشريعة، علىٰ تفاوتٍ بينها، وهذه الفترة الأولىٰ من حياته كان سائرًا فيها علىٰ النَّسَق الألباني، تقعيدًا وتطبيقًا[2]، وقد شهدت هذه الفترة ثناءً متبادَلًا بينهما، ففي الوقت الذي نقرأ فيه قول الوادعي عن الألباني أنه: «لا يوجد له نظير في علم الحديث»[3]؛ نجد الألباني يخلع علىٰ الوادعي من الألقاب والصفات ما يجعله قِبلة لطلبة علم الحديث في بلاده وما جاورها، كقوله: «أنصحكم جميعًا بطلب العلم الشرعي، فقالوا له: أين يا شيخ؟ فقال: هناك في اليمن، لأخينا الشيخ مقبل بن هادي الوادعي معهد يدرس فيه بنفسه فأنصحكم بالذهاب إليه، ولا تُسوِّفوا؛ فإنَّ التسويف من الشيطان»[4].

ولم يتوقف الأمر عند مدحٍ تخلَّل إجابة علىٰ سؤال عابرٍ في شريط، أو ثناءٍ خاطفٍ في لقاءٍ، وإنَّما امتد ليُسطَّر في أهم كتب الشيخ وأكثرها انتشارًا: السلسلتين الصحيحة والضعيفة؛ كقوله: «وأمَّا أهل المعرفة بهذا الفنِّ؛ فهم لا يشكون في ضعف مثل هذا الحديث، **فهذا هو الشيخ الفاضل مقبل بن هادي اليماني** يقول في تخريجه علىٰ «ابن كثير» بعد أن تكلم علىٰ رجال إسناده بإيجاز مفيد فردًا فردًا: والحديث ضعيف من أجل الانقطاع، وضعف عبيد الله بن الوليد الوصافي»[5].

قُبيل عودة الوادعي لليمن كان قد بدأ العمل علىٰ إنهاء الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة، وذلك من خلال دراسة وتحقيق كتاب: «**الإلزامات والتتبُّع**»

---

(١) محمَّد بن إبراهيم الشيباني، «**حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**»، (١/ ١٠٣).

(٢) يُلاحظ هذا من خلال الاطِّلاع علىٰ نتاجه العلمي في تلك الفترة؛ ومنه -علىٰ سبيل المثال-: عمله في «**مستدرك الحاكم**» من تتبعه لأوهام مؤلِّفه التي سكت عنها الذهبي، وكتابه: «**الجامع الصحيح ممَّا ليس في الصحيحين**»، وكذا: «**الصحيح المسنَد من أسباب النزول**»، وغيرها.

(٣) محمَّد بن إبراهيم الشيباني، «**حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**»، (٢/ ٥٥٥).

(٤) معمر بن عبد الجليل القدسي، «**الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ودار الحديث بدمَّاج**»، (ص/ ٨٠).

(٥) الألباني، «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**» (٥/ ٩٥). ويُنظر أيضًا: «**السلسلة الصحيحة**»، (٢/ ١٣، ٦/ ٧٣٨، ٧٩٤).

للدارقطني، وهي محطَّةٌ تركت -فيما نرىٰ- أثرًا جديدًا في نفسه، ستظهر علاماتها لاحقًا، لكننا نلمس في مقدِّمة التحقيق -ابتداءً- إقبالًا منه علىٰ كتب العلل -كعلل ابن أبي حاتم-، وبعض شروحها -كشرح علل الترمذي لابن رجب-، وكتب المصطلح المتقدِّمة بعض الشيء -ككتب الخطيب-، وانتقاده لبعض ما في الأخيرة، كما استبان ذلك في مبحث: (زيادة الثقة) الذي وضعه في مقدِّمة التحقيق[1]، وهو ما لم يكن حاضرًا في كتابات شيخه الألباني بهذه الصورة التي ربما اقتضتها منه طبيعة البحث الأكاديمي لكتاب ككتاب الدارقطني[2].

بدأ قطار الوادعي النقدي يفارق المحطة الألبانية، ليخطو علىٰ قضبان النشر والتأليف الجديد، لتكون أول محطة يظهر فيها للناظرين: «**أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصحة**»، فضمَّن كتابه هذا أحاديث صحَّحها الألباني بناءً علىٰ ظاهر الإسناد، رغم أنَّ أئمة العلل قد أعلُّوها؛ إلَّا أنَّه لم يُصرِّح باسمه أو كُتُبه في هذا الكتاب[3]، **والملاحَظ من خلال هذا الكتاب عدة أمور:**

أولًا: استفادة الشيخ من دراسته وتحقيقه لكتاب: «الإلزامات والتتبع» للدارقطني الذي أشرنا إليه آنفًا، فهو ينقل أمثلة منه في مقدِّمة كتابه ليُدلِّل علىٰ أن نفي الصحة -عند علماء العلل- عن حديث لا يصح معه أن يُستدرك عليهم بطرق ضعيفة لم يذكروها، وأن ذكرهم أيضًا لحديث ما في كتب العلل لا يعني ضعفه مطلقًا، فقد يكون الكلام علىٰ طريق بعينه[4].

والشاهد من هذا: التدليل علىٰ صحة ما ذكرناه من تأثير هذه الحلقة -دراسة كتاب الدارقطني- من سلسلة حياة الشيخ العلمية في تكوينه العلمي والنقدي والفكري الحديثي.

---

(١) مقبل بن هادي، «**الإلزامات والتتبع للدارقطني، دراسة وتحقيق**»، (ص/ ١٢- ٢٢).

(٢) والذي اختار للشيخ مقبل موضوع رسالته هذه: شيخه حمَّاد الأنصاري، الذي كان يثني عليه وعلىٰ جهده ونشاطه ويقول له: «أرجو أن تكون في اليمن في هذا الزمان كالشوكاني في زمانه». عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (٢/ ٦٠٦، ٦٠٧).

(٣) وقد صرَّح الشيخ مقبل بعلة إعراضه هذا في كتابه: «**غارة الأشرطة علىٰ أهل الجهل والسفسطة**»، (١/ ٢٩١) وهو: «من أجل ألا يحصل اصطدام بين أهل السُنَّة».

(٤) مقبل بن هادي، «**أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصحة**»، (ص/ ٢٠ - ٢٤).

ثانيًا: أن هذا العمل تكونت نواته الأولىٰ في أثناء عمله في كتابه: «الصحيح المسنَد ممَّا ليس في الصحيحين»، حيث يقول الشيخ: «فإنِّي في بحث: «الصحيح المسنَد ممَّا ليس في الصحيحين» كانت تمرُّ بي أحاديثُ ظاهرها الصحة، فأجدها في كتاب آخر معلَّة، وربما يطَّلع عليها باحثٌ من الإخوة الباحثين؛ فيظنُّ أنَّها ممَّا يلزمني إخراجه، فأفردت لها دفترًا حتىٰ اجتمع لدي نحو أربعمائة حديث، فرأيت إخراجها حتىٰ يتم الانتفاع بها»[1].

وهذه لفتة مهمة، تنبئ بما عند الشيخ من استعداد فطريٍّ لنقد المألوف، وعدم التسليم لما ينتشر إذا خالف ما رآه من قواعد مقرَّرة، وأقوال مسطَّرة للعلماء الأُوَل، ولو كان مخالفهم شيخَه الأشهر، الذي مدحه وأثنىٰ عليه، وأوصىٰ الطلبة بالرحيل إليه.

تزداد أهمية هذه اللفتة حينما نعلم أن نَسَقَ كتابه «**الصحيح المسنَد**» -الذي جمع في أثناء إعداده له مادَّة كتابه النقدي الأول- ألبانيٌّ أكثر منه وادعيًا، ومع هذا: فما زالت حاسة النقد عنده صحيحة لم تُزكم.

ثالثًا: كان من لوازم ما فعله وقرَّره الشيخ هنا أن يتراجع عن بعض كتاباته الأولىٰ الألبانية الطريقة، وقد التزم رحمه الله بذلك؛ فقال: «**فإن قلتَ: فأنتَ قد وقعتَ فيما تحذِّرُ منه في كتابك «الصحيح المسند من أسباب النزول»**؟ قلتُ: صدقتَ، ولكني بعد أن عرفتُ قدر نفسي رجعتُ كما في الطبعة الأخيرة، وكذا وقعتُ في تصحيح حديث قتيبة بن سعيد في «الجمع بين الصلاتين في السفر»، وإذا أعدنا طبعه -إن شاء الله- سنتراجع، ولا **نجرؤ أن نخالف أئمتنا أئمة الحديث في شيء**، نسأل الله أن يرزقنا حبهم واحترامهم، ومعرفة منزلتهم الرفيعة. آمين»[2].

لم تكن هذه محطة الوادعي الأولىٰ والأخيرة؛ بل واصل القطار النقدي سيره ليقف في محطةٍ أخرىٰ أكثر شهرة، وأوضح مكانة من المحطة الأولىٰ: «**غارة الفِصل علىٰ المعتدين علىٰ كُتب العلل**».

---

(١) مقبل بن هادي، «**أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصحة**»، (ص/ ١٥).

(٢) مقبل بن هادي، «**غارة الفصل علىٰ المعتدين علىٰ كتب العلل**»، (ص/ ١٠٩).

كان من تداعيات نشر كتاب: «**أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصحة**» أن كتب **الدكتور علي رضا**[1] مقالًا بجريدة: (**البلاد**) السعودية، بعنوان: «**ما هكذا تُعلُّ الأحاديث**»، انتقد فيه إيراد الشيخ مقبل عدَّة أحاديث -صحيحة- في كتابه المذكور آنفًا، تحت دعوىٰ إعلال أئمة الحديث لها، والراجح -كما يقول الدكتور رضا- أنَّ لها طرقًا صحيحة، غير المعلَّة.

قدح رضا زَند الوادعي بمقالته، فأفرد ردًّا علىٰ انتقاد رضا في الكتاب المذكور آنفًا «غارة الفِصل»، لكنه كان فيه أصرحَ عبارة، وأشدَّ لهجة، وكان رضا هو الغرض الذي اتخَّذه الوادعي لتوجيه انتقاداته للمعاصرين الذين ينتهج رضا منهجهم؛ ومنهم: شيخه الألباني!

يقول الوادعي: «وبعد فإني أقرأ في كتب بعض العصريين فأرىٰ فيهم من الجرأة علىٰ معارضة أقوال الأئمة، فما قول يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبدالرحمن بن مهدي، ويحيىٰ بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني؛ عنده شيء! وتجده يتعجب منهم كيف أقدموا علىٰ تعليل الحديث، وهو في الواقع ما فهم كلامهم.

فأين الثريا وأين الثرىٰ . . . وأين معاوية من علي؟

هل تعلم يا هذا أن أولئك الأئمة منهم من يحفظ حديث المحدِّث، وحديث شيخه، وحديث تلميذه -سواء أكان حفظ صدر أم حفظ كتاب- فإذا حدَّث عنه المحدِّث ما ليس من حديثه علموا أنه وهم عليه؟ وهل تعلم أنه ليس كل المحدِّثين أقدموا علىٰ علم العلل؟»[2].

«نصيحتي للمعاصرين: أن يكثروا من القراءة في تراجم علماء الحديث؛ مثل: الإمام مالك، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، ويحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومسلم بن

---

(١) انظر ترجمته علىٰ هذا الرابط:

http://www.mktaba.org/vb/showthread.php?t=13131

(٢) مقبل بن هادي الوادعي، «**غارة الفصل علىٰ المعتدين علىٰ كتب العلل**»، (ص/ ٩٢).

الحجاج، والعقيلي، وابن عدي، وابن حبَّان، والدارقطني، والحاكم، والخطيب، وابن عبد البر -رحمهم الله-، حتىٰ يعرف العصريُّ قدره، ويترك الجرأة علىٰ أولئك الأئمة.

حقًّا، لقد وجدنا من كثير من العصريين الاستخفاف بأولئك الأئمة، فهذا يتعجب منهم كيف ضعَّفوا الحديث؟ وهو بمجموع طرقه -في نظره- صالح للحجية، وذاك يتعجب منهم كيف أعلُّوا حديثًا ظاهره الصحة؟»[1].

حتىٰ هذه اللحظة: لا يزال اسمُ الألباني غائبًا في الكتابات النقدية للوادعي، لكنَّ المتابعين لكتابات الوادعي ودروسه من طلَّاب العلم فطنوا لِمَا وراء السطور، فجاءت الأسئلة الصريحة منهم عن طريقة الألباني ومنهجه، وعندها صرَّح الوادعي برأيه، ولم يعد هناك متَّسَعٌ للمجاملة.

سأله طالبٌ: سمعتُ أنَّ فضيلتك تتبعتم بعض الأحاديث التي أخطأ فيها شيخنا الفاضل محمَّد ناصر الدين الألباني في الصحيحة والضعيفة؛ فما هي مع بيان الأخطاء؟

فأجابه الوادعي بجواب مطوَّلٍ جاء فيه: «الأحاديث التي نرىٰ أنَّ الشيخ الألباني حفظه الله -وهو يعتبر إمام وقته في علم الحديث- تساهل فيها؛ فأنا في كتبي، وفي مؤلفاتي، أقرر ما أراه حقًّا، ولا أتعرض لمصادمة الشيخ حفظه الله؛ فإنِّي أهابه، وليبلغ الشاهد الغائب».

«وأنا أخبرك أيها السائل **أنَّني أشمئز كثيرًا من بعض الزيادات التي يصححها الشيخ الألباني** -حفظه الله-، ولا تطمئن نفسي إليها، الزيادة من الثقة مقبولة إذا لم يخالِف مَن هو أرجح منه، إذن إذا خالف من هو أرجح منه، تُعتَبرُ زيادة شاذة».

«فطلبة العلم الآن، الحمد لله، يستنكرون بعض الزيادات، وإذا توفي الشيخ -حفظه الله-، وأسأل الله العظيم أن يبارك في عمره، فسترىٰ الانتقادات أكثر، لكنَّ الناس يهابون من الشيخ، وماذا عمل بأبي غدة؟ وماذا عمل بالكتاني؟ وماذا عمل بوزير الأوقاف في أبي ظبي الذي اعترض عليه؟ الصحيح أنَّه يشرِّحه، حتىٰ يتمنىٰ وزير

(١) مقبل بن هادي الوادعي، «**غارة الفصل علىٰ المعتدين علىٰ كتب العلل**»، (ص/ ١٠٧).

الأوقاف أنَّه مات إذا كان بقلبه حياة، ولا أنَّه اعترض علىٰ الشيخ ناصر الدين الألباني»[١].

ولاحقًا: ربما تبرَّع الوادعي بذكر الألباني كمثال لمن يخالف في طريقة التعامل مع الأئمة المتقدمين.

سأله سائل: إن كان الأئمة قد ضعَّفوا حديثًا بعينه، ثم جاء المتأخرون فصحَّحوه، وقد ذكر الأئمة في السابق أنَّ له طرقًا بعضها ضعيفة، وبعضها كذا، إلَّا أنَّ الرجل المتأخر رد هذه العلة، مرةً يرد هذه العلة، ومرةً يقول: أنا بحثت عن الحديث فوجدت له سندًا لم يطلع عليه الحفاظ الأولون، فماذا تقول؟

فأجاب الوادعي: «العلماء المتقدمون مُقدَّمون في هذا؛ لأنَّهم -كما قلنا- قد عرفوا هذه الطرق، ومن الأمثلة علىٰ هذا: ما جاء أن الحافظ رحمه الله يقول في حديث المسح علىٰ الوجه بعد الدعاء: «أنَّه بمجموع طرقه حسن»، والإمام أحمد يقول: «إنه حديث لا يثبت»، **وهكذا إذا حصل من الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله تعالىٰ- هذا؛ نحن نأخذ بقول المتقدمين ونتوقف في كلام الشيخ ناصر الدين الألباني.**

فنحن الذي تطمئن إليه نفوسنا أنَّنا نأخذ بكلام المتقدمين؛ **لأنَّ الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله تعالىٰ- ما بلغ في الحديث مبلغ الإمام أحمد بن حنبل**، ولا مبلغ البخاري، ومن جرىٰ مجراهما. ونحن ما نظنُّ أنَّ المتأخرين يعثرون علىٰ ما لم يعثر عليه المتقدمون اللهم إلَّا في النادر؛ فالقصد أنَّ هذا الحديث إذا ضعَّفه العلماء المتقدمون الذين هم حفاظ، ويعرفون كم لكل حديث من طريق، **فأحسن واحد في هذا الزمن هو الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله تعالىٰ- فهو يُعتبر باحثًا، ولا يُعتبر حافظًا**، وقد أعطاه الله من البصيرة في هذا الزمن ما لم يُعطِ غيرَه، حسبه أن يكون الوحيد في هذا المجال، لكن ما بلغ مبلغ المتقدمين»[٢].

وقد تلقَّف طلاب الوادعي عنه هذا التقرير والحكم علىٰ عمل الألباني؛ فتنوعت ردودهم وسجالاتهم العلمية معه، فأحدهم يؤلِّف رسالة في تضعيف زيادة صحَّحها،

---

(١) مقبل بن هادي الوادعي، «**إجابة السائل علىٰ أهم المسائل**»، (ص/ ٥٤٩ - ٥٥١).

(٢) مقبل بن هادي الوادعي، «**المقترَح في أجوبة المصطلح**»، (ص/ ٣٩، ٤٠).

وآخر يضع كتابًا في تبيين خطأ بعض اختياراته الفقهية وبيان شذوذها، وثالث يغرس في نفوس الناشئين في هذا العلم تقريرًا عن تساهل الألباني في أحكامه، وحال الشيخ مقبل مع هؤلاء وغيرهم: الموافقة؛ بالتقريظ تارة، والثناء تارة، وأضعف التقرير: السكوت عمَّا قِيل!

في كتاب وضعه للناشئة في علم الحديث، ذكر الشيخ مصطفىٰ العدوي[1] هذا السؤال:

ما درجة الشيخين الفاضلين أحمد شاكر، وناصر الألباني في تصحيح الأحاديث من ناحية التساهل والتشدُّد؟

وكان جوابه: «أمَّا الشيخ الفاضل أحمد شاكر ﷺ فيجنح إلىٰ التساهل في الحكم علىٰ الحديث بالصحة، ومنشأ ذلك أنَّه عمد إلىٰ رجال دارت عليهم جملة هائلة من أحاديث رسول الله ﷺ؛ فوثَّقهم، ومن ثم صحَّح أحاديثهم، من هؤلاء: ابن لَهيعَة، وشَهْر بن حَوْشب، وعبد الله بن عمر العُمري، وليث بن أبي سُليم، وعبد الله بن صالح كاتب الليث، ويزيد بن أبي زياد، وهؤلاء الراجح من أمرهم أنَّهم أقرب إلىٰ الضعف.

أمَّا الشيخ ناصر الألباني ﷺ فهو أحسن حالًا في هذا الجانب؛ إلَّا أنَّ عمله لا يخلو من شيء من ذلك، ووجه ذلك: أنَّه يُصحِّح الحديث في كثير من الأحيان بناءً علىٰ صحة الإسناد فقط، ولا ينظر إلىٰ أوجه إعلالها، وأحيانًا يصحِّح الحديث بمجموع الطرق، وكثرتها مع شدة ضعفها، والله أعلم»[2].

ولمَّا نُقل هذا للشيخ الوادعي، وقيل له: بعض الإخوة المصريين الذين يبحثون في علم الحديث يحكم علىٰ أحاديث الشيخ الألباني عامةً التي يُحسِّنها، وهي من قبل مضعفة، يقول: الشيخ متساهل في التحسين فماذا تقول؟

كان جوابه: «علىٰ العموم نحن لا نستطيع أن نحكم علىٰ الشيخ أنَّه متساهل في التحسين، ولا أنَّه متساهل في التصحيح، طالب العلم ينبغي أن يبحث، نحن مع

---

(١) وهو من أبرز الممثلين لهذا الاتجاه المتوسط في مصر، وسيأتي الحديث عنه بعد قليل إن شاء الله.
(٢) مصطفىٰ العدوي، «**شرح علل الحديث، مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث**»، (٦٨، س: ١٥٥).

الشيخ في هذا الأمر، وفي مواضع لا نأخذ بقول الشيخ، وفي مواضع نرجع بعد سنة أو سنتين إلىٰ قول الشيخ، **إذا لم يكن الشخص صاحب هوىٰ من إخوانك المصريين؛ فلا بأس، وإن قال: إنَّ الشيخ متساهل؛ لا يُنكَر عليه**، لكن لا نستطيع أن نقول: إنَّ الشيخ -حفظه الله- متساهل علىٰ العموم، لكن كما قلنا هذه مسألة اجتهادية، والباحث متعبّد بما أدىٰ إليه اجتهاده، فالذي يبحث ويأخذ بما أدىٰ إليه اجتهاده، فهذا هو الأحوط لدينه، والذي يأخذ بتحسين الشيخ أو تضعيفه فقد أخذ إن شاء الله بما ينجيه عند الله ﷻ»[(١)].

كل هذا والألباني لا يزال حيًّا، يبصر ويسمع ما يقوله تلميذه عنه؛ فبدأ يعلن تبرُّمه وامتعاضه من فعل طلاب الوادعي، وإقراره لهم علىٰ ما يصنعون؛ فقال: «وحقًّا: إنَّ عجبي لا يكاد ينتهي من أخينا الفاضل الشيخ مقبل بن هادي؛ كيف يحضُّ هذا وأمثالَه من الناشئين -مثل: العدوي والمؤذن ونحوهما- علىٰ أن يتسلَّقوا سلَّم النقد في هذا العلم، وهم -بعد- في أول الطريق؟! وأن يشغلونا عمَّا نحن في صدده -من خدمة كتب السُنَّة- بالردِّ علىٰ أمثالهم، ولو بقدر ضئيل من الوقت؟!

أرىٰ أنَّ من الواجب علىٰ الشيخ مقبل أن ينصح أولئك الناشئين أن يدأبوا علىٰ دراسة هذا العلم حتىٰ يَنْبُغُوا فيه، وأن ينشروا ما ينفع الأمة من البحوث الحديثية والفقهية، ممَّا يعلمون أنَّ الناس بحاجة إليه، حتىٰ يطِّلع الناسُ علىٰ ثمرة عِلْمهم، ويُشْهَد لهم به»[(٢)]!

وربما ضاق الألباني ذرعًا -أحيانًا- بأقوال تلميذه عنه، ونقده له؛ فيلمزه من طرف خفي بقوله: «ما رأينا له آثارًا سوىٰ الجزء الأول من تخريجه لتفسير ابن كثير، وهو يأتي الأمور من أقرب أبوابها، وليس عنده توسع في التخريج، التوسع الذي يتطلبه البحث العلمي خاصة في التصحيح والتضعيف»[(٣)].

---

(١) مقبل بن هادي الوادعي، «**المقتَرَح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح**»، (ص/ ٤٢).

(٢) محمَّد ناصر الدين الألباني، «**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**» (٧/ ٣٨٦، ٣٨٧).

(٣) مادَّة صوتية:

http:/islamancient.com/play.php?catsmktba = 43670#

نقلًا عن: أحمد سالم، وعمرو بسيوني، «**ما بعد السلفية**»، (ص/ ٢٧٧).

والخلاصة: أنَّ الشيخ مقبلًا كان يمثل حلقة مفصلية مهمة في الدرس الحديثي المعاصر، وما كان ليتسنَّىٰ لنا أن نفهم بداية نشأة هذا الاتجاه المتوسط في مصر إلَّا بذكر قناته الأولىٰ التي تفرَّع عنها، كما وقع للمدرسة التقليدية بمصر، وعلاقتها بالقناة الألبانية.

أهم ملامح ومعالم اتجاه المتوسطين:

ذكرنا آنفًا أن هذا الاتجاه له شبهٌ بكل اتجاه من السابقَيْن من بعض الوجوه؛ فلنعرض أولًا اتفاقه مع كل اتجاه؛ ثم ما توسَّط فيه بينهما:

أوجه الاتفاق مع الاتجاه التجديدي:

(١) تقديم أحكام الأئمة المتقدِّمين علىٰ المتأخِّرين عند وقوع التعارض، والتسليم لأئمة العلل بأحكامهم التعليلية، وإن لم يُبدوا أسبابًا واضحة لذلك.

(٢) النظر في طرق الحديث، وعدم الجنوح إلىٰ نهج التحسين بمجموع الطرق الضعيفة المنتشر عند الاتجاه التقليدي.

أوجه الاتفاق مع الاتجاه التقليدي:

(١) إذا تعارض حكم إمام متقدِّم علىٰ حديث مع قواعد المصطلح التي استقر العمل عليها مؤخَّرًا؛ قُدِّمت القواعدُ علىٰ الأحكام!

مثال: حديث أخرجه الترمذي، وحكم عليه بعدها بقوله: «حديث حسن صحيح»، فيرىٰ المعاصر أنَّ في السند رجلًا ضعيفًا؛ فيطرح تصحيح الترمذي خلف ظهره، ويحكم علىٰ الحديث بما ظهر له من حال رجال سنده[1].

---

(١) ليس من وكدنا هنا أن نناقش صحة هذا الفعل من عدمه، لكن لتوضيح الصورة نقول: إن المحدِّث العالم بمتون الحديث، الحافظ لطرقه، المطَّلع علىٰ أحوال رجاله؛ قد يحكم علىٰ حديثٍ ما بالصحة، علىٰ الرغم من وجود راوٍ متكلَّم فيه خلال الإسناد، ويكون هذا منه لقرينة هو يعرفها، وقد تقصر عبارته عن الإفصاح عنها؛ ككون هذا الراوي لا يصل الكلام فيه إلىٰ طرح حديثه، أو لثبوت الحديث عنده من وجه آخر، أو لغير ذلك من الأمور، ومن لوازم النهج الذي يقدِّم أقوال المتقدِّمين وينزلهم منزلتهم ألا يُعارِض تصحيحَ إمامٍ -فضلًا عن جمعٍ- من الأئمة، لحديثٍ ما بعينه، لم يتكلَّم فيه أحدٌ من طبقته، بجرحٍ عامٍ في أحد رجال السند، مدَّعيًا أنه لا يقوىٰ علىٰ تحمُّل هذا الحديث؛ ففي هذا لمزٌ خفيٌ في نهج هذا الإمام الذي صحَّح الحديث. =

في كتابه: «**الصحيح المسنَد من فضائل الصحابة**»، أورد الشيخ مصطفىٰ العدوي حديث عبد الله بن عمر، مرفوعًا: «اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك: بأبي جهل، أو بعمر بن الخطاب»، وعزاه للترمذي -الذي حكم عليه بقوله: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ من حديث ابن عمر»-، وابن حبَّان، وغيرهما، فما حكم الشيخ عليه؟

قال في سياق حكمه علىٰ الحديث: «في إسناده هنا: خارجة بن عبد الله الأنصاري، ضعَّفه أحمد، والدارقطني، وقال ابن معين: لا بأس به، وكذا قال ابن عديّ، ووثَّقه الترمذي، وابن حبَّان، وله شاهدٌ ضعيفٌ عن ابن سعد في الطبقات، وقد كنتُ جنحتُ لتضعيف هذا الإسناد في المنتخَب بتحقيقي، ثم بدا لي صحته. والله أعلم»[1].

فالشيخ هنا لم يرفع رأسًا لتصحيح الترمذي، ولا ابن حبَّان، وإنَّما بنىٰ الحكم علىٰ ما ترجَّح لديه من خلال الإسناد ورجاله[2]، وإن كان في النهاية جنح للتصحيح -كما قال- فليس هذا لتغير في المنهج، وإنَّما لتغير الاجتهاد في حال الراوي أو المروي.

(٢) اعتماد كثيرٍ من كلام المتأخرين في الحكم علىٰ الأئمة المتقدِّمين، كرميهم الترمذي بالتساهل في التحسين والتصحيح، والعجلي بالتساهل في توثيق المجاهيل، علىٰ سبيل المثال.

أمَّا الترمذيُّ: فأول من علمناه تكلَّم في توهين تحسينه وتصحيحه، وزعم أنَّ له نَفَسًا رخوًا في التضعيف؛ هو الذهبي رحمه الله[3]، ثمَّ تلقَّف المعاصرون من الاتجاه

= **يقول ابن القيم في «الفروسية»**، (ص/ ٢٤١): «النوع الثاني من الغلط: أن يرىٰ الرجل قد تُكُلِّم في بعض حديثه، وضُعِّف في شيخٍ، أو في حديثٍ، فيجعل ذلك سببًا لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم، وهذا أيضًا غلط؛ فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط؛ لا يوجب تضعيف حديثه مطلقًا، وأئمة الحديث علىٰ التفصيل والنقد، واعتبار حديث الرجل بغيره، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات».

(١) مصطفىٰ العدوي، «**الصحيح المسنَد من فضائل الصحابة**»، (ص/ ٨١).

(٢) وهذا شيءٌ مشتهرٌ ومعلومٌ لمن يشهد دروس الشيخ العلمية اليومية مع طلابه في مكتبته، حيث تكثر فيها هذه الأمثلة.

(٣) الذهبي، «**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»، (٣/ ٤٠٧، ٤/ ٤١٦)، «**سير أعلام النبلاء**»، (١٣/ ٢٧٦).

التقليدي[1]، والمتوسط هذا القول؛ فاعتمدوه، وأشاعوه!

في إجابته عن سؤال وضعه هو بعنوان: «ما درجة الترمذي في التصحيح؟»؛ قال الشيخ مصطفىٰ العدوي: «الترمذي معروف بالتساهل في التصحيح، فينبغي أن تُتَّبع الأحاديث الموجودة فيه، ويُحكم عليها بما تستحق، وقد شرع في هذا: الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ولكن أعجلته المنية»[2].

وأعاد السؤال -بزيادة خفيفة- في موطن لاحق من الكتاب نفسه؛ فقال:

س: ما درجة الترمذي في التصحيح والتحسين؟

فأجاب: «الترمذي متساهلٌ بالتصحيح والتحسين، فينبغي ألا يُعتمَد علىٰ قوله، بل يُراجع كلُّ حديثٍ فيه، ويُحكم عليه بما يستحق»[3].

وقد تكلَّم بعض المعاصرين حول هذه المسألة، وذهبوا إلىٰ أن الذهبي -ومن تابعه- جانب الصواب في إطلاق مثل هذا الحكم العام علىٰ الترمذي[4].

وأمَّا اتهام العجلي بالتساهل في التوثيق: فأول من نعرفه تكلم بهذا: العلَّامة المعلمي اليماني؛ حيث قال: «والعجلي قريبٌ من ابن حبَّان في توثيق المجاهيل من القدماء»[5].

وقال في نصٍّ آخر يدل علىٰ سبقه بهذا القول: «وتوثيق العجلي وجدته

---

(١) قال الألباني في «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**»، (١/ ٨٥): «والترمذيُّ متساهلٌ في التصحيح والتحسين». ويُنظر: الألباني، «**إرواء الغليل**»، (٣/ ٢١٢، ٢١٣)، «**تمام المنَّة في التعليق علىٰ فقه السُّنَّة**»، (ص/ ٣٩١)، «**تحقيق المسح علىٰ الجوربين والنعلين للقاسمي**»، (ص/ ٣٤)، أبو إسحاق الحويني، «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، (الشريط الرابع)، وقد تقدَّم ذكر رابط الشرح.

(٢) مصطفىٰ العدوي، «**شرح علل الحديث، مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث**»، (٣٠، س: ٥٠).

(٣) المصدر السابق (٣٧، س: ٦٧).

(٤) يُنظَر: نور الدين عتر، «**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**»، (ص/ ٢٦٤- ٢٩٦)، حاتم العوني، «**مناهج كتب الصحاح والسنن**» (الشريط الثاني عشر) علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=31

(٥) المعلمي اليماني، «**التنكيل لما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**»، (١/ ٦٩).

بالاستقراء كتوثيق ابن حبَّان، أو أوسع»[1].

لنرىٰ الآن كيف تعاملت الاتجاهات الثلاثة مع كلام المعلِّمي هذا الذي سينبني عليه إهدار كثيرٍ من أحكام هذا الإمام المتقدِّم المشهود له بالإمامة والعلم من علماء وأئمة عصره.

أمَّا الاتجاه التقليدي: فحسبنا أن مؤسِّسه -وهو: الشيخ الألباني- قد اعتمد هذا القول، ونثره في مواطن متفرقة في كتبه[2]؛ لنعرف بعد ذلك كيف سيكون تعامل أبناء مدرسته معه.

وأمَّا الاتجاه النقدي التجديدي: فكان من المفتَرَض علىٰ منهجه وقواعده أن يعيد النظر في هذا الكلام، وأن يُفرد له بحثًا خاصًا، وهو ما صنعه أحد أئمة هذا الاتجاه بالسعودية[3]؛ إلَّا أنَّنا وجدنا أحد أهم أعلام هذا الاتجاه في مصر، وهو الشيخ محمَّد عمرو عبد اللطيف، يُسلِّم به لقائله دون أدنىٰ نقاش[4]! وهذا عائد -كما أسلفنا- لسطوة أقوال الشيخ المعلمي عليهم، وعلو منزلته في نفوسهم، فلم يراجعوا هذه المسألة بعد قوله!

وليس عسرًا علينا الآن أن نستنبط تعامل الاتجاه المتوسِّط مع هذه المسألة؛ فقد دار مع القوم حيث داروا، وأخذ من حيث أخذوا؛ فانتهىٰ إلىٰ ما إليه انتهوا.

---

(١) المعلمي اليماني، «**الأنوار الكاشفة لِمَا في كتاب «أضواء علىٰ السُنَّة» من الزلل والتضليل والمجازفة**»، (ص/ ٦٨).

(٢) يُنظر علىٰ سبيل المثال: الألباني، «**سلسلة الأحاديث الصحيحة**»، (٢/ ٢١٨، رقم: ٦٣٣)، «**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**»، (٢/ ٢٥٤).

(٣) وهو الشيخ حاتم العوني، حيث أفرد بحثًا بعنوان: «**حول توثيق العجلي**»، بيَّن فيه منزلة العجلي وإمامته، وفنَّد حجج المتهمين له بالتساهل، وكان البحث منشورًا مع أشباهٍ له -متفرقين أيضًا- علىٰ صفحات الإنترنت، ثم أذن الله بجمع شتاتهم ولم شملهم في كتاب: «**إضاءات بحثية في علوم السُنَّة النبوية**»، (ص/ ٦٧ - ٨٥).

(٤) سألنا الشيخ محمَّد عمرو ﷺ مرة عن رأيه في توثيق العجلي، وأن أول من تكلَّم عن ذلك الشيخ المعلِّمي؛ فكان ردُّه: «سيدنا المعلِّمي»!

في كتابه الموضوع لتيسير علم مصطلح الحديث للمبتدئين؛ أورد الشيخ العدوي هذا السؤال:

س: ما رتبةُ ابن حبَّان والعجلي في توثيق المجاهيل؟

فأجاب: «ابن حبَّان والعجلي متساهلان في توثيق المجاهيل»[1].

(٣) التسليم لما قرَّره المتأخرون في كتب المصطلح من قواعد ومصطلحات، وعدم السعي لتحرير مراد الأئمة الأولين بهذه المصطلحات، أو إعادة النظر في هذه القواعد.

«شرط البخاري ومسلم»، «قول الترمذي: حسنٌ صحيح»، «الفارق بين التدليس والإرسال الخفي»، وغيرها من المسائل التي قعَّد المتأخرون لها وتبنَّوا قولًا فيها، سلَّم هذا الاتجاه المتوسط -مشابهًا للتقليدين- لهم فيها، ولم يتعنَّ تحريرها، أو النظر في أقوال المتقدِّمين فيها، مُعلِّلًا ذلك: بأن قواعد العلم قد استقرت، فلا داعي لإثارة الوساوس والتشكيك فيها مرة أخرىٰ.

وأمَّا ما توسَّط فيه هذا الاتجاه بين الاتجاهين السابقين:

موقفه من التعامل مع الصحيحين:

اختارت المدرسة التقليدية -متمثلة في الشيخ الألباني[2]- أن تطرد منهجها النقدي والعملي حتىٰ في التعامل مع أحاديث الصحيحين، وذلك بتطبيق القواعد المستقرة -عند المتأخرين- علىٰ ما فيها، ومن هنا: فقد يؤول الأمر إلىٰ تضعيف أحاديث لم يُسبق لتضعيفها، وهو ما وقع بالفعل!

بعد تضعيفه لحديث: «إنَّ العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله، لا يلقي لها بالًا؛ يرفعه الله بها درجات، وإنَّ العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يلقي لها بالًا؛ يهوي بها في جهنم»، الذي أخرجه البخاري في صحيحه[3]، ولم يُعرَف لأحدٍ من

---

(١) مصطفىٰ العدوي، «**شرح علل الحديث، مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث**»، (٢٦، س: ٤٨).

(٢) لا نعرف أحدًا اشتُهرت عنه هذه الجسارة في التعامل مع أحاديث الصحيحين من أبناء هذا الاتجاه كما وقع مع مؤسِّسه الألباني؛ ولذا فلا نستطيع إلزام أبناء هذا الاتجاه بمثل هذا الموقف، خاصة ولم يصدر من أحدهم -فيما علمنا- في عمله ما يؤيد أو ينفي موقفه من هذا الفعل.

(٣) «**صحيح البخاري**»، (٦٤٧٨).

العلماء -قبل ذلك- طعنٌ فيه[1]؛ قال الألباني مبررًا لفعله، مدافعًا عن نفسه، بعد أن ساق أقوال العلماء في أحد رواة هذا الحديث:

«وبعد، فقط أطلتُ الكلام علىٰ هذا الحديث وراويه دفاعًا عن السُنَّة، ولكي لا يتقول متقول، أويقول قائل من جاهل أو حاسد أو مغرض: إنَّ الألباني قد طعن في «**صحيح البخاري**» وضعَّف حديثه، فقد تبيَّن لكل ذي بصيرة أنَّني لم أحكم عقلي أو رأيي، كما يفعل أهل الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنَّما **تمسكَّتُ بما قاله العلماء في هذا الراوي، وما تقتضيه قواعدهم في هذا العلم الشريف ومصطلحه من رد حديث الضعيف، وبخاصة إذا خالف الثقة**. والله ولي التوفيق»[2].

وليس علىٰ كلام الشيخ ﵀ هذا من مزيد للتأكيد علىٰ اطِّراد منهجه في تحكيم القواعد علىٰ الجميع، ولو علىٰ فعل الأئمة المتقدِّمين وأحكامهم[3]!

أمَّا المدرسة التجديدية النقدية: فكان الأقرب لمنهجها: أن تتعامل مع تصحيح الشيخين باحتفاء، وألَّا تعارض بتصحيحهما ظاهر السند، أو كلامٍ عامٍّ في أحد الرواة، وأنَّ النقد الذي يستدعي التوقف في بعض ما صحَّحاه: هو ما صدر من أئمة في نفس مضمارهما، هذا هو الأليق اطِّرادًا للمنهج المعروف عنها، ولكن ليس بين أيدينا نقلٌ خاصٌّ هنا ننسبه إليهم.

وأمَّا عن موقف الاتجاه المتوسط في التعامل مع الصحيحين: فلم يتبع فيه اتجاهًا من السابقَيْن بعينه، وإنَّما توسَّط بينهما؛ وتفصيل ذلك فيما يلي:

---

(١) إلَّا ما وقع من الدارقطني، حيث سئل عن هذا الحديث، كما في «**العلل**» له (س: ١٥٢٥)؛ فذكر الخلاف حول رفع الحديث ووقفه، ورجَّح الوقف علىٰ أبي هريرة.

(٢) الألباني، «**سلسلة الأحاديث الضعيفة**»، (٣/ ٤٦٥).

(٣) وهناك بحثٌ منشور علىٰ الشبكة بعنوان: «**الأحاديث التي ضعَّفها الشيخ الألباني في صحيح البخاري**»، للدكتور محمَّد حمدي محمَّد أبو عبدة، وهو بحثٌ قُدِّم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، عام (٢٠١٠م)، بكلية الشريعة، بالجامعة الأردنية. وأما عن تضعيفه لبعض ما ورد في صحيح مسلم: فهناك أمثلة جمعها د. محمود سعيد ممدوح في كتابه: «**تنبيه المسلم إلىٰ تعدي الألباني علىٰ صحيح مسلم**»، وليس كل ما ذكره فيها يُسلَّم له، بل في بعض كلامه هو تعدٍّ، فيلزم للموازنة مطالعة ما كتبه الشيخ طارق عوض الله في كتابه: «**ردع الجاني المتعدي علىٰ الألباني**».

ما انتقده المتقدِّمون علىٰ الشيخين في صحيحيهما: يقف معه أصحاب هذا الاتجاه، بالعرض والتحليل والنقاش، وكثيرًا ما يجنحون لقول أصحاب الانتقاد[1]؛ كالدارقطني، وأبي علي الغساني، وأصحاب هذه الطبقة من المتقدِّمين، وهذا يتماشىٰ -إلىٰ حدٍّ كبيرٍ- مع تنظير أصحاب الاتجاه النقدي التجديدي.

ما انتقده المتأخِّرون علىٰ الشيخين في صحيحيهما: هنا نجد أصحاب هذا الاتجاه يفارقون الاتجاه النقدي، فبينما نجد الاتجاه الأخير لا يحفل كثيرًا بقول المتأخرين في هذا، ويقدِّم حكم الشيخين -مصحوبًا بقبول أئمة النقد وعدم ردِّهم- علىٰ كلام المتأخرين؛ نجد أصحاب هذا الاتجاه ينزلونه منزلة النقَّاد المتقدِّمين!

مثال ذلك: ما أورده الذهبي في ترجمة «خالد بن مخلد القطواني» من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «من عادىٰ لي وليًا فقد آذنته بالحرب»، وهو في صحيح البخاري[2]، ثمَّ علَّق عليه قائلًا: «فهذا حديث غريبٌ جدًا! لولا هيبة الجامع الصحيح لعددتُه[3] في منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه، ولأنَّه ممَّا ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، ولم يُروَ هذا المتنُ إلَّا بهذا الإسناد، ولا خرَّجه من عدا البخاري»[4].

فهذا اعتراض الذهبي علىٰ حديثٍ في الصحيح، للجرح العام في أحد رواته، فما فعل أصحاب الاتجاه المتوسِّط هنا؟

بعد أن أورد الحديث في «**الصحيح المسنَد من الأحاديث القدسية**»، ونقل في حاشيته كلام الذهبي المزبور آنفًا، وأشار إلىٰ كلام ابن رجب[5]،

---

(١) يُنظر علىٰ سبيل المثال: ما أورده الشيخ مصطفىٰ العدوي في كتابه: «**شرح علل الحديث**» من أحاديث مُنتَقَدة علىٰ البخاري ومسلم، وترجيحات الشيخ عقب كل حديث.

(٢) برقم (٦٥٠٢).

(٣) في بعض النسخ: «لعدُّوه».

(٤) الذهبي، «**ميزان الاعتدال**»، (١/ ٦٤١). والملاحَظ هنا: أنَّنا لا نعرف أحدًا قبل الذهبي تكلَّم في صحة الحديث! نعم، هناك كلامٌ قديمٌ في خالد بن مخلد، لكن لم يجعله أحدٌ ذريعة لردِّ هذا الحديث أو الطعن فيه، وكل من جاء بعد الذهبي -كابن رجب، وابن حجر، والألباني- يوردون كلامه، ويحاولون دفعه.

(٥) «**جامع العلوم والحكم**»، (٢/ ٣٣٠ - ٣٣٣). ومع اهتمام ابن رجب -المعروف- بنقل أقوال العلماء المتقدِّمين في علل الأحاديث؛ إلَّا أنَّه لم يورد قولًا واحدًا بشأن هذا الحديث!

وابن حجر[1]، والألباني[2] -وكلهم يورد شواهد للحديث تلمُّسًا لإخراج البخاري له- نجد الشيخ مصطفىٰ العدوي -وهو من ممثلي هذا الاتجاه كما سيأتي- قد توقَّف في الحديث، ورضي بأن ينسبه للبخاري ويسكت!

ولا يظنَّنَّ أحدٌ أن هذا تصحيحٌ من الشيخ للحديث، فلقد صرَّح هو بنفسه لأحد طلابه بفعله، حينما سأله عن هذا الحديث؛ فقال: «الذي عندي الآن: أني أقول أخرجه البخاري وأسكت»!

يزداد الأمر وضوحًا حينما نعلم أن الشيخ لا يورد حديثًا من أحاديث الصحيحين في كتابه المذكور سابقًا، إلَّا ويضع بحواره درجة صحة الحديث بحسب اجتهاده هو، فتجد في كتابه -بعد ذكر سند البخاري أو مسلم-: «حديث صحيح»، أو: «حديث حسن»[3]، فعدم ذكر درجة للحديث بعده يفيد المعنىٰ الذي تقدم منصوصًا عليه منذ قليل.

أبرز الممثِّلين للاتجاه المتوسط في مصر:

تخرَّج علىٰ يد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي من هذه المدرسة المتوسطة -التي ذكرنا ريادته لها في صدر الحديث عن هذا الاتجاه- نفرٌ من المتخصصين في علم الحديث بمصر، فمنهم من حذا حذوه، ومنهم من أضاف[4]، ومنهم من نقص[5]،

---

(١) «**فتح الباري**»، (١١/ ٣٤١).

(٢) «**السلسلة الصحيحة**»، (٤/ ١٨٣).

(٣) وهذا ملمحٌ آخر خاصٌّ بهذا الاتجاه في التعامل مع أحاديث الصحيحين.

(٤) يُعدُّ الشيخ أبو الحسن مصطفىٰ بن إسماعيل، المصري النَّشأة، المأربي النزول والإقامة، من أبرز تلامذة الشيخ الوادعي، وله كتابات رائقة في علم العلل والجرح والتعديل -خاصة في كتابه: «**إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل**»- تُعدُّ إضافة مثمرة لهذا الاتجاه، وله أيضًا مزيد عناية واطّلاع علىٰ علم المصطلح النظري وقواعده عند المتقدِّمين كما في كتابه: «**الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية**».

(٥) يُعدُّ الشيخ أحمد بن إبراهيم أبو العينين المصري من تلامذة الشيخ الوادعي، وله مجالس التقىٰ فيها بالشيخ الألباني، وفرَّغها ونشرها بعنوان: «**سؤالات للعلَّامة الألباني**»، والملاحَظ من خلال كتاباته وردوده أنه أميل للنبع الألباني منه للرافد الوادعي، يظهر ذلك في أمور؛ منها: (١) دفاعه -بضراوة- عن الألباني ومنهجه، حتىٰ لو خالف بذلك حكم شيخه الوادعي الذي نقلناه آنفًا علىٰ الألباني، ومن ذلك=

والخط الجامع لكل هؤلاء من أصحاب الاتجاه المتوسط: أنَّهم جميعًا أبناء نسب علمي واحد، يعود أصله للشيخ مقبل الوادعي.

لكنَّ هناك نَموذجًا من أبناء هذه المدرسة يُعدُّ الأكثر شهرة بين أقرانه، والأوسع انتشارًا، والأغزر طلبة وإنتاجًا، وهو نموذجٌ ناجحٌ وواضحٌ للتعبير عن هذا الاتجاه وآرائه، إن لم يكن هو وحده القائم به الآن؛ ألا وهو: الشيخ مصطفىٰ العدوي(١).

الدرس الحديثي عند الشيخ مصطفىٰ العدوي:

للشيخ عددٌ كبيرٌ من الدروس والخطب والمحاضرات، وله تواجدٌ ملموس وفعَّال علىٰ القنوات الفضائية بصفة خاصة، بل نستطيع أن نقول: إنَّه من أكثر - شيوخ السلفية المصرية إفتاءً علىٰ الفضائيات في برامجه المتنوعة إن لم يكن أكثرهم-، وقد نفع الله به كثيرًا من طلبة العلم -خاصة- وعوام المسلمين -عامة-، خاصة أنَّ الشيخ لم يحصر كلامه عن الحديث وعلومه فقط، بل نجده يتطرق إلىٰ التفسير -وله مشروعٌ

= عنوان كتابه: «**الانتصار للحق وأهل العلم الكبار، والرد علىٰ من رمىٰ الشيخ الألباني بالتساهل**»، الذي ردَّ فيه علىٰ صهره الشيخ مصطفىٰ العدوي فيما انتقده علىٰ الشيخ الألباني، ومنه كلامه عن تساهل الألباني، وقد تقدَّم كلامُ الشيخ مُقبِل في تسويغ نعت الألباني بالتساهل. (٢) تنكُّبه عن طريقة شيخه، ونزعته إلىٰ طريقة الألباني، في التحسين بكثرة الطرق، والاغترار بها مع تنبيه الأئمة علىٰ عدم صحة حديث في الباب، كما وقع منه -علىٰ سبيل المثال- في كتابه: «**السراج المنير في أحكام صلاة الجماعة والإمام والمأمومين**»، (ص/ ٣٠٢ - ٣٠٤) من تقويته لحديث: «**الإمام ضامن**» لتعدُّد طرقه، والضعف المحتمل لبعض رواته، مع تنصيص عدد من الأئمة علىٰ ضعف أحاديث الباب -انظر تفصيل أقوالهم في: أحمد الجابري، «**جامع أحكام صلاة الإمام**»، (ص/ ١٣٠ - ١٣٩)- وهذا نكوصٌ عن منهج شيخه الوادعي الذي أسلفناه.

(١) حاول بعض طلبة الشيخ العدوي أن يكتب مصنَّفًا خاصًّا يحوي ترجمة له، علىٰ غرار ما فُعل مع نظيره المصري: الشيخ أبي إسحاق الحويني؛ إلَّا أنَّه رفض ذلك بشدّة، واستحلف العازم علىٰ ذلك -وغيره من طلابه- ألا يفعلوا، خاصَّة في حياته، وأذن لهم أن يفعلوا ذلك بعد وفاته، شريطة أن يحوي المكتوب ما ينتفع به المسلمون. وللشيخ ترجمة موجزة علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://mostafaaladwy.com/pageother.php?catsmktba=1120

وقد أعدت قناة «صفا» الفضائية حلقة خاصة عن الشيخ، ونشأته، وأمور أخرىٰ من حياته بعنوان: «رحلة حياة» علىٰ هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=rpD_dARnl0M

اكتمل في ذلك بعنوان: «**التسهيل لتأويل التنزيل**»- والفقه -وله كتاب فقهي مشهورٌ بناه علىٰ فقه الدليل الذي يترجح صحته عنده؛ وهو: «**جامع أحكام النساء**»- لكنَّنا سنقصر حديثنا هنا علىٰ ما له علاقة بموضوع البحث: الدرس الحديثي.

تناول الشيخ في مسجده وبين طلابه -غالبًا- عددًا من كتب الحديث بالشرح والتدريس، وأحيانًا بالقراءة والتعليق الخفيف[1]، ومن ذلك:

(١) «أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، مع شرح علل الحديث»، للشيخ نفسه:

توقَّف الشيخ عن شرحه منذ مدة، ووكل لبعض طلابه شرحه للطلبة الجدد والمبتدئين، وهو أول ما يُختبَر فيه الطالب في مدرسة الشيخ، ولا بُدَّ من نجاحه فيه بتفوق، ثم يُدفع الطالب بعدها لمن يعلمه طرق التخريج، فيتدرب علىٰ ذلك، فإذا ما اشتد عوده في الأمر: انتقل لعرض عمله علىٰ الشيخ، لمناقشته وتقويمه أمام جمعٍ من الطلبة في اللقاء اليومي بمكتبة الشيخ المجاورة لمسجده.

(٢) شرح كتاب «الباعث الحثيث»:

ألقاه في ثلاثة عشر درسًا، ولم يُتمَّه، وإنَّما توقَّف بعد كلام المصنِّف عن: «المعلَّل من الحديث»[2] وقد طُبع الكتاب بتعليقات الشيخ مؤخَّرًا.

(٣) محاضرات في مصطلح الحديث:

وهي عبارة عن إحدىٰ عشرة محاضرة، تناول الشيخ فيها مباحث وتعريفات في علم المصطلح، مع بيان مناهج أصحاب الكتب الستة في التصنيف[3].

---

(١) والسمة الغالبة علىٰ كثير من هذه الدروس الحديثية: أنها ليست منشورةً علىٰ الإنترنت، وإن تمَّ تسجيل بعضها صوتيًا، أو مرئيًا.

(٢) علىٰ هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection£6946/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D8%AB

(٣) علىٰ هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection£9565£-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB

(٤) **«العلل» للدارقطني:**

تناوله الشيخ بالشرح والتعليق، وهو درسٌ لا يزال قائمًا، يعطيه الشيخ مرة أسبوعيًا بمسجده[١].

(٥) **«التتبُّع» للدارقطني:**

وهو من الدروس التي اصطحب الشيخ فكرتها معه من اليمن، حيث صرَّح أكثر من مرة أنهم درسوا هذا الكتاب مع شيخه الوادعي، ولا عَجَب فهو محقِّقه وأول من استخرجه من غياهب المخطوطات إلىٰ نور الطباعة والنشر.

(٦) **«صحيح البخاري»:**

تناوله الشيخ بالقراءة والتعليق، مع شرحٍ ميسَّرٍ، ولم يكتمل حتىٰ الآن[٢].

(٧) **«التوحيد» لابن خزيمة:**

تناوله الشيخ بالقراءة والتعليق في ثمانية وأربعين (٤٨) درسًا، وهو من الكتب التي أتمها الشيخ[٣].

---

(١) يُنظر نموذج من هذا الدرس علىٰ هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=23G9XSF£6Cc&index=88&list=PL92HwYx3a/lvhr5Y27FgxQk4lILY/ki4F

(٢) بعض الحلقات تم تسجيلها ورفعها علىٰ هذا الرابط، وتشمل (بدء الوحي، الإيمان، العلم، الوضوء، الغسل، الحيض، التيمم، الصلاة، فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، الجنائز، السهو، العمل في الصلاة، الجهاد والسير):

http://ar.islamway.net/collection/1101/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%8A

(٣) تم تسجيله ورفعه علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/10945/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%AE%D8%B2%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%B1%D8%A6%D9%8A

(٨) «شرح السُنَّة» للبربهاري:

ألقاه في عشرين (٢٠) درسًا، ولم يُتمَّه، وإنَّما توقف عند قول المصنِّف: «والكلام والجدل والخصومة في القدر خاصة منهي عنه عند جميع الفرق»[١].

(٩) «شرح علل الترمذي» لابن رجب:

بدأ الشيخ قراءته مع طلابه في مكتبته، ويُعلق عليه تعليقات يسيرة، ولم يُتمَّه بعد.

وهنا بعض الملاحظات علىٰ هذا الدرس الحديثي المذكور؛ أهمُّها:

أولًا: ختم الكتاب والانتهاء منه ليس غايةً تُطلَب، فليس من المذكور هنا ما تم الانتهاء منه إلا القليل.

ثانيًا: من نتائج حرص الشيخ علىٰ نفع الحاضرين بأكبر قدر ممكن ومتاح: أن أطلق لنفسه العنان في الاستطرادات والتفريعات، وذِكْر ما يحضره من الفوائد المتعلقة بالأمثلة الحديثية المذكورة في ثنايا الشرح، حتىٰ لو كان هذا علىٰ حساب نمط الدرس ومنهجه، فقد يكون الكلام عن عِلّة حديث؛ فيستطرد الشيخ لذكر آراء الفقهاء حول متن الحديث، والآيات الواردة في الباب، إلىٰ غير ذلك من أمور نافعة في ذاتها، خارجة عن ماهية الدرس في حقيقتها.

ثالثًا: ليس هناك التزامٌ صارمٌ ببرنامج علميٍّ محدَّد، ولا مواعيد اختبارات أو إجازات للمتفوقين؛ ممَّا تسبَّب في نشوء حالة من الإهمال وضعف الاهتمام عند بعض الطلبة، مع انصرام الفترة الذهبية للتحصيل والتعلم من بين أيديهم دون الوصول للثمرة المرجوَّة.

رابعًا: الغالب علىٰ كثير من هذه الدروس عدم احتشاد الشيخ لها، حتىٰ إنَّه قد يَسأل في مطلع درسه الحاضرين عن موضع توقُّف الدرس الفائت! وذلك -فيما يبدو-

---

(١) علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/11147/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A8%D9%87%D8%A7%D8%B1%D9%89

لكثرة انشغالاته وعطاءاته الدعوية المستمرة، والموزَّعة في أماكن وبلدان شتَّىٰ، مع إلفه للمادَّة المدرَّسة.

نعم؛ لا يُنكَر أنَّ لجهد الشيخ نتائجَ طيبةً ملموسة لا تُغمَط ولا تُجحَد، لكنَّ انشغالَ الشيخ بها عن إعداد الكوادر العلمية القوية -حتىٰ إنَّه قد يعتذر عن درس علمي له مع طلابه لارتباطه بموعد لقاء دعوي عام طارئ علىٰ قناة فضائية- أدَّىٰ إلىٰ ضعف التكوين العلمي عند الغالب منهم، إلَّا من استعان بالله ووُفِّق لإكمال هذا النقص، وإتمام هذا البناء.

خامسًا: مع تدريس الشيخ لبعض الكتب المتقدِّمة -كعلل الدارقطني مثلًا- إلَّا أنَّ تلك الخطوة ليست موضوعة في بناء علمي متَّسق مُحكَم، تسلم حلقاته بعضها إلىٰ بعض، فليس هناك منهجٌ لدراسة الكتب تبدأ بالأحدث فالأقدم -مثلًا-، أو بكتب المصطلح، ثم كتب الجرح والتعديل والعلل، ولكن الأمر يسير كيفما اتفق للشيخ.

ومطالعة هذه الكتب المتقدِّمة وإن كان يفتح باب خير كبير علىٰ الطلبة، ويعودهم علىٰ التعامل مع هذه النوعية من الكتب، وإلف طريقتها وكلام مصنِّفيها؛ إلَّا أنَّه لا يؤتي أكله ولا ثمرته إلَّا بوضعه في موضعه اللائق به والمناسب له، وإلَّا: «فمن حُرم الأصول؛ حُرم الوصول».

نستطيع بعد هذا الاستعراض الموجَز، مشفوعًا بقربنا من هذه المدرسة وعلمنا بحال كثير من المتخرِّجين منها؛ أن نبني تصورًا صحيحًا -إلىٰ حدٍّ كبير- عن حال نتاجها الطلابي الدعوي والعلمي، وهو: النجاح في إخراج أفواجٍ من الدعاة إلىٰ الله، المعظِّمين لعلوم الشريعة عامة، والسُنَّة والحديث خاصة، وقلة منهم من ينحو نحوًا تخصصيًّا في علوم الحديث، سواء بالاطلاع والتدريس، أو النشر والتأليف، وهو ما يظهر واضحًا -دون حاجة إلىٰ تدليل- من خلال الاطِّلاع علىٰ أبحاث غالب طلبة الشيخ، التي يقوم بتقريظها لهم، فهي دائرة ما بين بحثٍ فقهي، أو تحقيق لكتاب ما[1]

---

(١) وإذا كان هذا الكتاب مخطوطًا سيحقق للطباعة والنشر؛ فقد يزداد الأمر سوءًا، خاصة والغالب علىٰ المتصدِّين لمثل هذا قلة الخبرة في هذا الفن، ومع ذا: فقد خرج من بين هؤلاء طائفةٌ من الشباب الذي يمَّم وجهه ناحية هذا الفرع (تحقيق المخطوطات)؛ فأتقن وأفلح وأفاد، لكنه عن جهد شخصي منهم، ومحبة خاصة لهذا الفن.

وتخريج أحاديثه، أمَّا تحرير مسألة حديثية؛ فهذا بين المتخرجين من أبناء هذه المدرسة: كالكبريت الأحمر!

بقي أخيرًا أن نُشير إلىٰ أنَّ هذه المدرسة كانت حاضنةً لطلبة نبغوا بين أقرانهم[1]، وصاروا اليوم أسماءً معروفة مشهودًا لها بالعلم في الوسط العلمي خاصة، لكنَّ جزءًا كبيرًا ممَّا حقَّقُوه عائدٌ إلىٰ تجاوزهم حدود هذه المدرسة، بعد ما انتفعوا بالخير الذي فيها، واستكملوا ما احتاجوه من روافد أخرىٰ، لم يصُدَّهم عنها اختلاف المنهج، أو بعد الزمان، أو تنائي المكان، فنبت الأصل في المدرسة، واكتمل نموه واستوىٰ علىٰ سوقه خارجها.

(١) تُعدُّ مدرسة الشيخ مصطفىٰ العدوي من أكثر الأماكن المناسبة في مصر لاستقبال الطلبة، تهيئة وإعدادًا، وإقامة وسكنًا، ولذا فهي قبلة الكثيرين من طلاب العلم الشرعي في مصر، كما أنها بيئة خصبة لإنتاج الدعاة والطلبة، ونرىٰ أنَّها كانت تستطيع أن تُخرج نتائج أفضل ممَّا أخرجته بكثير، لتوافر أسباب وعوامل لا تتوافر لغيرها في مصر.

أهم النتائج والتوصيات

تبيَّن لنا من خلال هذا العرض الموجَز الملامح العامة للدرس الحديثي غير النظامي في مصر منذ منتصف الثمانينيات، حتىٰ الآن، وقد اعتمدنا تقسيم موضوع البحث إلىٰ ثلاثة اتجاهات، وذكرنا في كل اتجاه أهم الملامح والخصائص العلمية المميزة له، وأبرز الممثلين، والدرس الحديثي عندهم، مع أهم الملاحظات التي رأيناها.

ولا شكَّ أنَّ التفصيل في أكثر هذه المباحث ممكن، ولكنَّه يخرج عن الحيز المقرَّر لهذه الدراسة، ولعل ذلك يكون في كتاب أكبر حجمًا، وأوسع دائرة.

وكان من أهمِّ النتائج العامة لهذه الدراسة ما يلي:

(١) كلنا باحثون، لا محدِّثون.

هذا الوصف هو الأليق بعد ما رأينا كيفية الإعداد في هذه الاتجاهات، وإن كان الواقع يشهد لهذا المعنىٰ دون الوقوف علىٰ ما ذُكر في هذا البحث.

وقد مرَّ بنا قول الشيخ مُقبل الوادعي حينما وصف الشيخ الألباني -وهو من هو في منزلته وعلمه وأثره-: «فأحسن واحد في هذا الزمن: هو الشيخ ناصر الدين الألباني -حفظه الله تعالىٰ- فهو يُعتبر باحثًا، ولا يُعتبر حافظًا، وقد أعطاه الله من البصيرة في هذا الزمن ما لم يُعط غيره، حسبه أن يكون الوحيد في هذا المجال، لكن ما بلغ مبلغ المتقدمين»[١].

(٢) ثمرة الاختلاف بين الاتجاهات الثلاثة: هيِّنة قريبة، لا تستدعي شِقاقًا، أو نزاعًا.

وهذا ليس نتيجة هذه الدراسة فقط، بل هو ما تحصَّل لنا بعد فترة من الزمن، بين

---

(١) مقبل بن هادي الوادعي، «**المقترَح في أجوبة المصطلح**»، (ص/ ٣٩، ٤٠).

التنظير والتطبيق، وأكبر دليل علىٰ هذا: أنَّه لم يصحح أي اتجاه من هذه الاتجاهات ما اتَّفق الأئمة علىٰ تضعيفه، أو يُضعِّفوا ما اتفق الأئمة علىٰ تصحيحه، فكل حديث اختلفوا فيه: لكلٍّ منهم سلف، بل لا نعلم حديثًا اجتمع المتقدمون علىٰ تصحيحه أو تضعيفه، وخالفهم مُعتَبر فيه، فما الحكم علىٰ الأحاديث بين الجميع إلَّا راجح ومرجوح، وأصحاب المرجوح يحاولون دعم رأيهم بأصول عامة في الغالب، وما منهج المتقدمين إلَّا منهج للدراسة والنظر، وكيفية تحرير ما اختُلف فيه، وليس هدمًا للعلم، كما يظن البعض، والله يهدينا جميعًا إلىٰ سواء السبيل.

يقول الشيخ طارق عوض الله: «ينبغي أن يُعلم أنَّ كثيرًا من أوجه الاختلاف في أصول هذا العلم وقواعده الكلية بين أهله المختصين به؛ إنَّما هو من باب **اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد**»[1].

(٣) محور التقصير في الدراسة يدور بين أمرين: إمَّا عدم الانتهاء من الكتاب المشروح، أو عدم التقييم لاستيعاب مضمونه.

(٤) غياب المنهجية المرتَّبة لبناء طالب علم الحديث القوي تكاد تكون غائبة في الاتجاهات جميعها.

(٥) غاب مع المنهجية عن الحضور أيضًا: النظام الإداري في تحديد البرامج الصارمة، والمدد الزمنية المحددة، التي تجبر الجميع علىٰ الالتزام والاهتمام.

أهمُّ التوصيات:

(١) وَضْعُ برامج علمية يُراعىٰ فيها: الترتيب المنهجي المتوافق مع بداية الطالب وحتىٰ وصوله لمرحلة التخصص، مع تحديد مُدد زمنية مُعلَنة لكل خطوة، وعَقْد الاختبارات في نهاية كل مرحلة، وإعطاء الإجازات بالاجتياز.

(٢) المزج بين التنظير والتطبيق، وبين العلم والعمل، دون بَخس أحد الطرفين حقه، وإن انشغل اتجاه بأحد الطرفين؛ فليكن غيره مستفيدًا منه، متمِّمًا لعمله، فهي دعوة للتكامل، لا للتهارش والتآكل.

---

(١) طارق عوض الله، «**الجمع بين علوم الحديث والتقييد والإيضاح والنكت**»، (١/ ١٩).

(٣) الانفتاح بشكلٍ أكثر، ومرونة أكبر علىٰ الاتجاهات الحديثية في العالم الإسلامي، سواء في بلاد الحرمين، أو غيرها، للإفادة والاستفادة، وعدم الإعراض عنها لمجرد غرابة ما تطرح، ومخالفة الإلف المنتشر.

(٤) فتح الباب أمام الطلبة النابغين في هذا العلم لإعادة تحرير المسائل التي يكثر النزاع حولها، والوصول إلىٰ أقرب فهمٍ عَنَاه المتقدِّمون بأقوالهم، فهذا من التجديد في العلم -كما تقدَّم-.

(٥) تخليص الدروس والشروحات العلمية الحديثية ممَّا يعلق بها من شوائب أخرىٰ، لتعلو قيمتها، وتكثر استفادة أصحابها منها، كما هو مُشاهَدٌ في دروس الفقه، وأصوله، وغيرها.

والله المُوفِّق والمُستَعان.

الباب الثاني

الدرس الحديثي المصري النظامي

تأليف

شريف بن صالح التشادي

تمهيد

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الأزهر الشريف علىٰ الصعيد المؤسَّسي الرسمي في جامعه وجامعته قد احتلَّ مكانةً عريقةً في نفوس المسلمين، ليس في مصر وحسب؛ بل في أرجاء العالم الإسلامي بأَسْره، وله مكانته واحترامه عند كثيرين ممَّن لا يدينون بدين الإسلام، ومعلوم أنَّ الأزهر الشريف كان منذ بدايته ونشأته -وما زال- مهتمًّا بالعلوم الشرعية في كافة مجالاتها وفروعها المختلفة؛ من عقيدة، وتفسير، وحديث، وفقه، وغيرها، وما تفرَّع عنها، وذلك عبر مراحله التعليمية المختلفة، وكل مرحلة منها لها ما يناسبها من المواد الشرعية، كمًّا وكيفًا.

ولا بُدَّ من الوضع في الاعتبار أنَّ الأزهر كغيره من المؤسسات التعليمية الأخرىٰ، سواء كانت في مصر أو خارجها؛ يحصل له من التطور التعليمي في تلك العلوم، إمَّا من جهة الكتاب المقرَّر نفسه بتغييره تمامًا، أو الإبقاء عليه والانتقاء منه، أو من جهة التطور في طريقة تدريسه من حيث شرحه وتحليله، فكل جيل له ما يناسبه من ذلك، والإدارات المتعاقبة المسؤولة عن تلك المناهج التعليمية لها أثرها البالغ في التطوير وعدمه، وهذا أمر واضح وظاهر لمن قارن بين الأجيال المتعاقبة.

وغالبًا ما يلزم تلك المناهجَ الثباتُ في مراحل ما قبل الجامعة، وبالتحديد: مرحلتي الإعدادية والثانوية الأزهريتين، وهذا أمرٌ بدهيٌّ؛ لأنَّ الطالبَ في هاتين المرحلتين التعليميتين يأخذ قدرًا من العلوم الشرعية تراه المؤسسة التعليمية الأزهرية كافيًا له لإقامة فروض الأعيان، وما يعين عليها، بطريقة سهلة من وجهة نظرها، وذلك قبل الانتقال إلىٰ مرحلة التعليم الجامعي التي يبدأ من خلالها تشكيل عقلية الطالب حسب الجامعة التي التحق بها، فإن التحق بجامعة من الجامعات الأزهرية ذات التخصصات العملية من طب، وصيدلة، وهندسة، وعلوم، وغيرها؛ كان معه هذا

القدر الكافي الذي يميزه عن غيره من المؤسَّسات التعلمية الأخرىٰ(١).

وقد وقع الاختيار هنا في الحديث عن الدرس الحديثي في الأزهر الشريف علىٰ: (قسم الحديث وعلومه)، التابع لكلية أصول الدين، باعتباره الممثِّل الوحيد لمفهوم الدرس الحديثي عبر مراحله المختلفة، وإن كان هناك بعض الكليات والأقسام الأخرىٰ المشتملة علىٰ بعض مواد الحديث؛ إلَّا أنَّها لا تعدو كونها بعض المواد غير التخصصية، التي لا تمثِّل الدرس الحديثي بحال، وغالبًا ما تُدرَّسُ فيها مادتا الحديث الموضوعي والتحليلي، ونحو ذلك، بعيدًا عن المواد شديدة التخصُّص؛ كالمصطلح، والجرح والتعديل، والعلل، إلىٰ آخره، وذلك في كليات الشريعة، واللغة العربية، باستثناء بعض الأقسام التابعة لكلية أصول الدين، وهي: التفسير، والعقيدة، والدعوة، فقد اشتملت علىٰ بعض المواد أكثر من غيرها، واشترك طلابُها مع طلاب قسم الحديث في مرحلة ما قبل التخصص في بعض المواد التخصصية؛ كالمصطلح، والتخريج، بالإضافة إلىٰ بعض المواد الأخرىٰ بعد التخصص كمناهج المحدِّثين مثلًا. وتلك الأقسام كغيرها لا تمثل الدرس الحديثي.

وهناك أيضًا كلية الدراسات الإسلامية والعربية، فقد اشتملت علىٰ قسم أصول الدين، وفيه شُعْبة الحديث الشريف وعلومه، لكن ليس كقسم الحديث المنبثق من كلية أصول الدين.

ولا بُدَّ من الوضع في الاعتبار أنَّ اختيار الكتاب، وطريقة تدريسه، ليس فيهما قطعٌ ويقين؛ إنَّما هي وجهات نظر، والأمر راجع فيها إلىٰ المؤسسة الأزهرية، فكل ما أختاره هو وجهة نظري من خلال تخصصي الحديثي، وليس الخلاف لمجرد الخلاف، وإنَّما هو من أجل المساهمة الفاعلة من أحد أبناء الأزهر الشريف.

وستقسَّم الدراسة -كما ذُكر في المقدِّمة- إلىٰ ثلاثة فصول.

وقد بذلت في هذا البحث جهدًا ووقتًا -علىٰ صغر حجمه- للوصول إلىٰ أرشيف الجامع الأزهر الذي به أسماء الكتب التي تُدرَّس فيه في الوقت الحالي، وقد ساعدني في ذلك صديقٌ لي -جزاه الله خيرًا-، وسافرت إلىٰ كلية أصول الدين بالقاهرة

---

(١) علىٰ أنَّ القرآن الكريم ثابت في جميع جامعات الأزهر، يُؤخذ كاملًا في مراحل التعليم الجامعي.

للوقوف علىٰ جدول المواد الدراسية في مرحلتي الجامعة والدراسات العليا الخاصة بقسم الحديث وعلومه، ومعرفة الكتب المتعلقة بكل مادَّة منها.

فأسأل الله أن يتقبَّل منَّا هذا العمل، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وأن يكون في ميزان الحسنات.

وهذا أوان الشروع في المقصود ...

الفصل الأول

الدرس الحديثي في جامعة الأزهر الشريف

نتناول في هذا الفصل الحديث عن معالم الدرس الحديثي في جامعة الأزهر، ممثَّلًا في قسم الحديث وعلومه التابع لكلية أصول الدين، مع الوصف والتحليل لمواد الحديث الواردة فيه، رواية ودراية، وذلك من خلال مبحثين:

الأول: مرحلة التعليم الجامعي (ما قبل الدراسات العُليا).

الثاني: مرحلة الدراسات العُليا، وما بعدها.

المبحث الأول

مرحلة التعليم الجامعي (ما قبل الدراسات العُليا)

من المعلوم أنَّ هذا القسم يعدُّ الممثِّلَ الشرعيَّ للدرس الحديثي في جامعة الأزهر، لكونه نواة التخصص في الحديث وعلومه؛ لذا ستجد فيه من المواد الدراسية المتعلقة بعلم الحديث ما لا تجده في غيره من الأقسام.

ومن باب التسهيل والتيسير: يمكن أن نقسِّم ما يُدرَّس من مواد الحديث في هذا القسم عبر مراحله الأربع، ابتداءً من السنة الأولىٰ، وانتهاءً بالسنة الرابعة (الليسانس) إلىٰ قسمين:

أوَّلًا: مواد علم الحديث دراية:

ويُقصَد بها تلك الموادُ التي تُعنىٰ بدراسة المصطلحات الحديثية، والأسانيد، وأحوال الرواة، والتخريج، وعلل الحديث، وما يلحق بذلك.

(١) مادَّة مصطلح الحديث:

تُعتَبرُ تلك المادَّةُ لُبَّ هذا القسم، وهي واحدة من المواد التي لا تجدها في غير هذا القسم لمزيد اختصاصها، وهي من المواد القليلة التي تُدرَّس في مراحل القسم الأربع، وهذا يعني أنَّ من تخصصوا في غير الحديث من أبناء كلية أصول الدين من أصحاب التخصصات: التفسير، والعقيدة، والدعوة؛ قد درسوا جزءًا نظريًّا في معرفة هذا العلم.

فما هو يا تُرىٰ الكتاب الذي يدرَّس في تلك المادَّة المهمة؟

في الحقيقة لا بُدَّ من الاعتراف والإقرار بأن الأساتذة المتخصصين يحرص كلُّ واحد منهم أن يكون له كتابه الخاص به في تلك المادَّة التي يدرِّسها، يفرضه علىٰ

طلابه في مراحل الدراسة المختلفة، فالكتاب يتغيَّر من عام إلىٰ عام، فتجد أنَّ كثيرًا من الأساتذة يريد أن يكون له كتاب في كل مادَّة من مواد القسم، ولا أرىٰ إشكالًا في ذات التأليف، إنَّما السؤال: ما هو الجديد الذي يُقدَّم في تلك التصانيف؟! الواقع يقول: لا جديد! وأنا لست بصدد النقد لكل كتاب يُدرَّس، إنَّما هي حالة رصد لواقع دراسي لا يختلف فيه اثنان.

وإذا وَضَعْتَ في الاعتبار ما تقدَّم ذكره؛ علمتَ أنَّه من البدهي أنَّ كل أقسام الحديث التابعة لكلية أصول الدين في أنحاء جمهورية مصر العربية، تختلف فيها الكتب المقرَّرة مع اتفاقهم في السنة الدراسية، فكتاب المصطلح الذي يُدرَّس في السنة الأولىٰ في قسم الحديث وعلومه بالقاهرة، يختلف عما يُدرَّس في السنة ذاتها في المحافظات الأخرىٰ؛ مثل: المنصورة، والزقازيق، والمنوفية، . . . إلىٰ آخره.

وهذا يقرر لنا أنه لا يوجَد منهجٌ متَّبَعٌ يسير عليه كل قسم استقلالًا، فضلًا عن تعميم ذلك المنهج علىٰ أقسام الكلية المختلفة!

وفي بعض الأحيان تجد القسم يقرِّر كتابًا يُدرَّس في المراحل الأربع الأولىٰ، وغالبًا ما يكون كتاب: «**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**» لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، فمن الأقسام مَنْ يجعل الكتاب يُدرَّس علىٰ المراحل الأربع، كما هو الحال في قسم الحديث بالقاهرة، ومنهم من يأخذه في مرحلة دون أخرىٰ، كقسم الحديث بالمنصورة، الذي قرَّر جزءًا منه في السنة الأولىٰ فقط، ودُرِّس في المراحل الأخرىٰ كتابٌ معاصر!

وهذا بدوره يؤدي إلىٰ طرح سؤالٍ آخر؛ وهو: من الذي يُقرِّر الكتاب الذي يُدرَّس؟ هل هو القسم؟ أم الأستاذ الشارح للمادَّة؟

يبدو أنَّ الأمر ليس له ضابط معين، لكن من المؤكَّد أنَّ الأمر يتم بالتشاور بينهما، ومن المؤكَّد أيضًا أنَّ درجة الدكتور العلمية داخل القسم لها اعتبارٌ كبير في ذلك، فليس المدرِّسُ، كالمساعد، كالأستاذ، كالمتفرِّغ، ومن المؤكَّد أيضًا أنَّ الدكتور الشارح للمادَّة إذا كان له كتابٌ فيها؛ فهو المرجَّح لأنْ يكون مقرَّرًا.

وإذا تساءلنا: لماذا لا نرتقي بالدرس الحديثي في تلك المادَّة التي تُعدُّ عمادَ علم الحديث، والمؤسِّس الأول لفهمه، ونوحِّد كتابًا دراسيًّا يُدرَّس في مراحله الأربع،

يكون شاملًا لمسائل الاصطلاح؟ سيكون الجواب -غالبًا-: إنَّ أنسب كتاب يكون محل وفاق بين الكثيرين هو كتاب: «**تدريب الراوي**»، ومع ذلك يعقب هذا الجواب -غالبًا- تعليلٌ للإعراض عنه؛ وهو: إنَّ لغته صعبة لا يفهمها كثير من الطلاب، فلابد من تيسير المادَّة للدارسين عن طريق وضع كتب معاصرة أقرب لفهم الطلاب! ولا أدري هل العيب في فهم الطلاب وعدم قدرتهم علىٰ الاستيعاب؟ أم في طريقة الشارح نفسه وعجزه عن إيصال المعلومة للطلاب في كثير من الأوقات؟ أم فيهما معًا؟!

المهم أنَّنا أمام حقيقة واضحة، وهي: أنَّ الكتب المعاصرة لها النصيب الوافر، بل لا تُقارَنُ أصلًا بكتب التراث، وإن كان ذلك كذلك، فمن الصعب أن نذكر تلك الكتب ومؤلِّفيها لكثرتها وعدم انضباطها بضابط معيَّن، بالإضافة إلىٰ أنَّها في مجموعها لم تقدِّم جديدًا سوىٰ طريقة العرض للمادَّة، وحُسْن الترتيب من كتاب لآخر، لكن لا بُدَّ من الإشارة إلىٰ أن تلك الكتب ترتكز في مجموعها علىٰ بعض الكتب، فتدور حولها ولا تخرج عنها؛ كـ«**نزهة النظر**» لابن حجر، و«**فتح المغيث**» للسخاوي، و«**تدريب الراوي**» للسيوطي، بالإضافة إلىٰ بعض كتابات المعاصرين.

وقد أطلتُ في تلك النقطة لكونها تنسحب علىٰ جميع المواد الأخرىٰ، فلتكن من القارئ علىٰ ذُكر؛ لأنَّنا لن نكرِّرَها مرةً أخرىٰ.

ومع ذا: فلا بُدَّ من الأخذ في الاعتبار أن ما قيل في الاصطلاح لا ينسحب علىٰ أكثر المواد التي لا يُعرَف فيها كتابٌ متقدِّم علىٰ جهة الاستقلال؛ إما لكون تلك المادَّة جزءًا من كتب المصطلح كـ(الجرح والتعديل، ودراسة الأسانيد)، أو لكونها من ابتكارات المعاصرين لكونها تتعلق بفهم هذا العلم روايةً ودرايةً -وإن كانت أصول تلك المواد موجودة قديمًا- كـ(التخريج، ومناهج المحدِّثين، والشبهات حول السُنَّة، والحديث التحليلي، والحديث الموضوعي).

فكل ما يأتي ذكره من تلك المواد ففيه كتابٌ معاصِرٌ ولا بُدَّ، وكما تقدَّم ذكره، فالكتاب يختلف من كلية إلىٰ أخرىٰ، فلا أشير إلىٰ كتاب إلَّا إذا كان له أهمية، أو اعتُمِدَ عليه لفتراتٍ طويلة.

(٢) مادَّة تخريج الحديث:

تُعدُّ تلك المادَّة من المواد التخصصية المهمة، وبها تُعرَف مواطنُ الحديث في كتب السُنَّة وغيرها من الكتب المشتملة علىٰ الأسانيد؛ لذا لا تجد تلك المادَّة إلَّا في مرحلتي التخصص: السنة الثالثة، والرابعة (حديث)، ويدرَّس في تلك المادَّة كتبُ شيخنا الأستاذ الدكتور **عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي**، أستاذ التخريج ودراسة الأسانيد ورئيس قسم الحديث السابق بالكلية، وقد ذكرته هنا لكون كتبه في ذلك الجانب، قد وُضِعَ لها القبولُ في الجامعة، ودُرِّست لسنوات كثيرة، عبر المراحل المختلفة.

(٣) مادَّة دراسة الأسانيد:

تُعنىٰ هذه المادَّة بدراسة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وطرق معرفة ذلك، ومعرفة الاتصال والانقطاع بين الرواة، ومن ثَمَّ الحكم علىٰ الإسناد صحة وضعفًا.

وتُدرَّس تلك المادَّة في السنة الثالثة من الكلية، وهي سنة التخصص الأولىٰ في قسم الحديث وعلومه.

وتلك المادَّة مع مادَّة علل الحديث، لم تفرد أيٌّ منهما بالدراسة كمادَّة مستقلة إلَّا في وقت قريب، عندما كان الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الجامع الأزهر، رئيسًا لجامعة الأزهر، كما أخبرني بذلك العلَّامة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، وقد سمعته منه غير مرة.

(٤) مادَّة علل الحديث:

تُعتَبرُ مادَّة علل الحديث لبَّ دراسة هذا العلم الجليل؛ إذ بإتقانها يُعرف الصحيح من السقيم، ولصعوبتها ووعورتها لم يُدرِّس إلا في المرحلة الرابعة (الليسانس) بقسم الحديث الشريف، وتُدرَّس فيها بعض الكتب المعاصرة المختصَرة التي تُوضِّح ضوابط هذا العلم.

ولا شكَّ أنَّه من الصعب أن يُدرَس في تلك المرحلة كتابٌ كـ«**شرح العلل**» لابن رجب الحنبلي، فهو كتاب يحتاج إلىٰ مراحل قبله.

(٥) مادَّة مناهج المحدِّثين:

هذا مصطلح فضفاض؛ فإن المحدِّثين كُثُر، ومناهجهم مختلفة متنوعة، فكل إمام له كتابٌ مستقلٌّ جرىٰ فيه علىٰ منهج معيَّن، لكنَّ الناظر للكتب المعاصرة في تلك المادَّة يجدها لا تخرج عن التعريف بالكتب المشهورة، وعلىٰ رأسها: **الكُتب السِتَّة**، و«**موطأ مالك**»، و«**مسند أحمد**»، و«**مسند الدارمي**»، و«**صحيح ابن خزيمة**»، و«**صحيح ابن حبَّان**»، وغيرها من كتب أصول الحديث المشهورة، فيقوم المؤلِّف بالتعريف بصاحب الكتب، ومنهجه فيه، وغير ذلك.

وهذا النوع من المصنَّفات كثيرٌ ومتنوِّع، بل لا تجد إمامًا مشهورًا، أو كتابًا معروفًا؛ إلَّا وقد اعتنىٰ الباحثون والدارسون بتحليله وبيان منهجه، من خلال رسائل الماجستير والدكتوراه؛ لذا فإنَّ المصنِّف في المناهج -إذا تتبَّع ذلك- لا يجد عناءً في تكوين مادَّة علمية مناسبة دقيقة -إلىٰ حدٍّ ما- سواء كان ذلك خاصًّا بكتابٍ معيَّن، أو بإمام من الأئمة.

وهي مادَّة مهمة، لا يستفيد منها استفادةً حسنةً إلا المتخصِّصون، لأجل ذلك لا تجدها تُدرَّس إلا في مرحلتي التخصص: الثالثة، والرابعة (حديث).

(٦) مادَّة علم الرجال، أو الجرح والتعديل:

أمَّا عن هذه المادَّة: فلا تُدرَّس في مراحل الكلية الأربع إلَّا من خلال مادتي المصطلح، ودراسة الأسانيد، ولم تفردا بالدراسة إلَّا في مرحلتي الدراسات العُليا لكون الطالب فيهما أكثر فهمًا واستيعابًا.

وأرىٰ أنَّه من المهم أن تُقرِّر مادَّة الجرح والتعديل في مرحلتي التخصص الثالثة والرابعة (حديث)، لأهميتها البالغة في دراسة الأسانيد، والحكم علىٰ الأحاديث.

ثانيًا: مواد علم الحديث رواية:

ويقصد بها: تلك المواد التي تُعنىٰ بشرح الحديث وتحليله والكلام عليه؛ حديثيًّا، وفقهيًّا، ولُغويًّا . . .، إلىٰ آخره.

وهي موادٌّ مهمة مُكمِّلة لمواد التخصص التي تُعنَىٰ بدراسة الأحاديث والحكم عليها، فيأتي الدور بعد ذلك في النظر إلىٰ ما يحمله الحديث من فقهٍ وغيره.

وتُعدُّ هذه إشارة جيدة لعدم الفصل بين الحديث وفقهه، علىٰ خلاف ما يعتقده كثيرٌ من الناس.

(١) مادَّة الحديث التحليلي:

تُعتَبرُ تلك المادَّة من المواد القليلة التي تُدرَّس في السنوات الأربع، بل وتمتد كذلك إلىٰ أقسام الكلية الأخرىٰ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

وتُعنىٰ تلك المادَّة بتحليل ودراسة الحديث إسنادًا ومتنًا، علىٰ طريقة شُرَّاح الكتب المطوَّلة؛ كابن حجر في «**فتح الباري**»، والعيني في «**عمدة القاري**»، وغيرهما.

فتقرَّر في تلك المادَّة بعضُ الأحاديث المتنوِّعة، التي غالبًا ما تكون من أحاديث الصحيحين، ويُقرَّر كتابٌ شارحٌ ومحلِّلٌ لها، وغالبًا ما يكون الاختيار بين كتابين رئيسين، أو هما معًا: «**شرح صحيح مسلم**» للنووي، و«**فتح الباري**» لابن حجر.

وأرىٰ أنَّ اختيار هذين الكتابين اختيارٌ جيِّدٌ فيما يتعلَّق بأحاديث الصحيحين، وإن أُضِيف إليهما: «**التوضيح**» لابن الملقِّن، و«**العمدة**» للعيني؛ لكان حَسَنًا.

(٢) مادَّة الحديث الموضوعي:

تُعنَىٰ تلك المادَّة بإفراد الأحاديث المتعلقة بموضوع واحدٍ، والكلام عليها وشرحها، وبيان ما يُستَفادُ منها؛ كأحاديث النكاح، أو البيوع، أو الجهاد، أو غيرها.

ويُدرَّسُ في تلك المادَّة بعضُ الكتب المتعلِّقة بذلك، أو مذكراتٌ مصوَّرة يتناولها الطلاب فيما بينهم، وغالبًا ما ترتكز تلك المادَّة علىٰ أحاديث الصحيحين، بالإضافة إلىٰ ما صحَّ في كتب الحديث المشهورة.

وتُدرَّس تلك المادَّة في سنتي التخصص: الثالثة والرابعة.

(٣) مادَّة مختَلَف الحديث:

تعنىٰ تلك المادَّة بإزالة الإشكالات الناتجة عن تعارض حديثين في الظاهر، ومحاولة التوفيق بينهما، أو ترجيح أحدهما علىٰ الآخر.

وتُدرَّس تلك المادَّة في سنة التخصص الرابعة، ويدرَّس فيها كتابٌ معاصر. وهي مادَّة مهمة جديرة بالاهتمام والاعتناء.

(٤) مادَّة شبهات حول السُنَّة، أو الدفاع عن السُنَّة:

تُعنىٰ تلك المادَّةُ بردِّ الطعون الموجَّهة للسُنَّة النَّبوية، وما يدور حولها من حيث الحجيَّة، أو النَّشأة والتطور، أو ما يختص ببعض الشبهات الموجهة لبعض متون الحديث الصحيحة علىٰ التحقيق، وردّها ردًّا عقليًّا، والتشكيك فيما تحمله من أحكام، تشكيكًا لا علاقة له بالميزان العلمي!

ويُدرَس في تلك المادَّة بعضُ الكتب المعاصرة لبعض أساتذة قسم الحديث، التي تشتمل علىٰ إيراد الشبهة والردّ عليها.

ويبدو أنَّ تلك الكتب لم تعد كافيةً لرد ما يُثار من شبهات قد استحدثها بعض الحداثيين المعاصرين، التي أصبحت تتعلق بالبنية الأساسية التي ينطلق منها علم الحديث، فأصبح التشكيك في المصطلح نفسه، والجرح والتعديل ومناهج أصحابه؛ هو المرتكَز الذي ينطلق منه الحداثيون، لأنهم رأوا ببساطة أن الطعن المتكرر في بعض الصحابة، كأبي هريرة ﵁، أو في أصح كتابين بعد كتاب الله ﷻ، وهما: البخاري ومسلم؛ لم يعد يؤتي ثماره المرجوة عندهم.

وتُدرَّس تلك المادَّة من السنة الثانية إلىٰ الرابعة؛ إلَّا أنَّ القائمين علىٰ تدريس تلك المادَّة قد اعتنوا بدَرْءِ الشبهات العامة المتعلقة ببعض الصحابة، أو الصحيحين؛ التي أثارها أمثال: محمود أبو رية، وأحمد أمين، وغيرهما. وفي الجملة: فهو أمرٌ جيِّدٌ في تلك المرحلة، واختيارٌ مُوَفَّق.

(٥) مادَّة تاريخ السُنَّة:

تُعنىٰ تلك المادَّة ببيان تاريخ ظهور السُنَّة، والمصنفات المتعلِّقة بها، من حيث: النَّشأة، والتصنيف، والموضوعات المتعلقة به، وتقرَّرُ فيها بعض الكتب المعاصرة.

وتُدرَّس تلك المادَّة في السنة الأولىٰ لكلية أصول الدين، وهو أمر حسن، لكونها تُدرَّس لجميع الطلاب قبل مرحلة التخصص.

المبحث الثاني

مرحلة الدراسات العليا وما بعدها

تُعتَبرُ هذه المرحلة من أهمِّ المراحل الدراسية وأصعبها، لكونها الطريقَ المؤهِّل لدرجة التخصص (الماجستير)، ومن ثَمَّ إلىٰ درجة العالمية (الدكتوراه)، وإذا تأمَّلنا المنهج الذي وضعه قسم الحديث وعلومه لهذه المرحلة نجده منهجًا مميَّزًا، قد اختِير بعناية ودقَّة في أغلبه، سواءٌ كان ذلك من حيث المواد، أو الكتب المقرَّرة في دراسة كل مادَّة، **وهاك بيان ذلك:**

(١) مادَّة مصطلح الحديث:

تُعتَبرُ تلك المادَّة من المواد الملازمة لطلاب كلية أصول الدين في جميع مراحل الدراسة، لكونها البناء النظري والتقعيدي لهذا العلم، وغالبًا لا تخرج الدراسة في الدراسات العُليا عن كتابي: «**النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح**» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، أو «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**» لمحمَّد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، وغالبًا ما يُقرَّر الكتاب كاملًا علىٰ سنتي التمهيدي، وهما كتابان مهمَّان يحتاجان إلىٰ صبر وجَلَدٍ في تحصيل مادتهما العلمية، ويخرج الطالب منهما بخير كثير.

(٢) مادَّة التخريج ودراسة الأسانيد:

تقدَّم التعريف بالتخريج ودراسة الأسانيد، وهما من المواد التخصصية الأساسية المصاحبة لطلاب قسم الحديث بداية من السنة الثالثة، التي تُعدُّ هي السنة الأولىٰ في التخصص، وانتهاءً بالسنة الثانية من الدراسات العُليا.

(٣) مادَّة علم رجال الحديث:

تُعنىٰ تلك المادَّة ببيان الطرق الموصلة لتعيين الرواة ومعرفتهم، وتمييزهم عن

غيرهم، مع ذكر الكتب التي اهتمَّت واعتنت بذلك، وبيان مناهجها.

ولخصوصية تلك المادَّة فلم تُقرَّر إلا في السنة الأولىٰ من الدراسات العليا، ويُدرَّس في تلك المادَّة كتاب «**علم الرجال نشأته وتطوره من القرن الأول إلىٰ نهاية القرن التاسع**» للأستاذ الدكتور محمَّد بن مطر الزهراني (ت: ١٤٢٧هـ)، وقد يُضاف إليه مذكرةٌ خاصَّةٌ بأحد الأساتذة المخوَّلين بتدريس تلك المادَّة، كمذكرة الأستاذ الدكتور مروان شاهين، التي هي عبارة عن محاضرات قام بتفريغها أحد طلاب الدراسات العُليا. وعمومًا فإنَّ كل أستاذ يدرس تلك المادَّة يضيف من عنده إضافاتٍ كثيرة.

وكتاب الدكتور الزهراني كتاب قيِّمٌ في بابه، حسن التقسيم والترتيب؛ لذلك أرىٰ أن اختيار القسم له كان اختيارًا موفقًا، وكذلك مذكرة الدكتور مروان شاهين تُعدُّ مذكرةً نفيسة، تشتمل علىٰ فوائد عدَّة.

(٤) مادَّة الجرح والتعديل:

تُعنىٰ تلك المادَّة بدراسة أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وطرق معرفة ذلك، والقواعد التي ينطلق من خلاها الباحث لفهم كلام النُّقَّاد، والترجيح بين أقوالهم، وهي مادَّة من الأهمية بمكان، فهي الركيزة الأساسية لدراسة الإسناد، ويُدرَّس فيها كتابٌ معاصر، وأرىٰ أنَّه لو اجتمع مع تلك المادَّة النظرية تطبيق عملي يشتمل علىٰ النظر في كتب التراجم الجامعة لأقوال الرواة، ومحاولة النظر والتدريب علىٰ الحكم قبل مرحلة الماجستير، التي يصطدم فيها الباحث بالحكم علىٰ الرواة؛ لكان حسَنًا.

(٥) مادَّة علل الحديث:

تُعدُّ تلك المادَّة لبَّ هذا العلم الشريف، وبها يُعرف صحيح الحديث من سقيمه، وقد شرفتُ بتدريس العلامة الأستاذ الدكتور **أحمد معبد عبد الكريم** عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، هذه المادَّة لنا، وكان قد قرَّر علينا حينها كتاب «**التمييز**» للإمام مسلم ابن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، وكان فضيلته يقوم بالشرح العملي كتابةً علىٰ السبورة، ويبين طرق الحديث والاختلاف الوارد فيه، وهي أفضل طريقة لإتقان هذا العلم، وقد قرر علينا نظريًّا الجزء الخاص بعلل الحديث من كتاب «**النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح**» للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، وأرىٰ هذا اختيارًا موفَّقًا،

لا سيَّما كتاب «**التمييز**»، فهو مع كونه كتابًا لإمامٍ متقدِّم؛ إلَّا أنَّه سهلُ العبارة، ظاهرُ الأدلة والقرائن الترجيحية، يعتاد الطالب من خلاله دقَّةَ النقد، ومحاكاة الأوائل في تعليلاتهم.

(٦) مادَّة شبهات حول السُنَّة، أو الدفاع عن السنة:

تقدَّم التعريف بها؛ إلَّا أنَّ هناك نوعًا آخر من الشبهات تدرس في تلك المرحلة، وهي من الشبهات التي قلَّ الاهتمام بها، وهي: معرفة أصول الرواية التي بنىٰ عليها الشيعةُ مذهَبَهم، ومقارنتها بأصول الرواية التي اعتمد عليها أهلُ السُنَّة، ومعرفة نشوء المصطلحات وتطورها، وإدراك ما أخذه الشيعة عن أهل السُنَّة، وما أضافوه عن أئمتهم، وهذا أمر جيِّد، ومعرفته مفيدة إلىٰ حدٍّ كبير للمتخصص في هذا العلم.

(٧) مادتا الحديث التحليلي، الموضوعي:

تقدَّم التعريف بهما، وتُدرَّس مادَّة الحديث الموضوعي في مرحلتي الدراسات العُليا، أمَّا الحديث التحليلي ففي السنة الأولىٰ فقط، ومثل ما تقدَّم أيضًا يُدرَّس فيها كذلك بعض الكتب المعاصرة.

*** ما بعد مرحلة الدراسات العليا، وهي الرسائل الجامعية:**

تُعدُّ الرسائل العلمية التي يوافِق عليها قسمُ الحديث في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، هي المعبِّرة عن المستوىٰ العلمي والفكري لدىٰ أعضاء اللجنة العلمية التي تقوم باختيار الموضوع.

ولا بُدَّ من مراعاة الزمن الذي خرجت فيه تلك الرسالة، فالحال -مثلًا- عند افتتاح القسم، لم يكن كما عليه الحال الآن، وكذلك فإنَّ احتياجات الباحثين قد اختلفت أيضًا!

كذلك حاجة القسم لعدم التكرار، وحرصه علىٰ الابتكار في الأبحاث العلمية، يُظهر لنا مدىٰ فاعلية الأساتذة القائمين علىٰ الاختيار، ومواكبة متطلبات البحث الحديثي المعاصر.

فإذا نظرنا -مثلًا- إلىٰ نوعية الرسائل العلمية التي كانت في بدايات نشأة القسم: تجدها تنصبُّ علىٰ تحقيق الكتب الحديثية المشهورة، وتخريج أحاديثها والحكم

عليها، حسب المنهج الذي يضعه القسم في التعامل مع أحاديث كل كتاب على حدة، ومن المؤكَّد أنَّه كان يتخلل ذلك بعض الرسائل العلمية المتعلقة بتحقيق كتاب من غير كتب التراجم؛ ككتاب في المصطلح، وآخر في التراجم، بالإضافة إلى بعض الدراسات المنهجية وما دار حولها، ومن تتبع الفهرست الموجود في كلية أصول الدين/ قسم الحديث وعلومه؛ ظهر له ذلك بوضوح.

ومعلوم أنَّ الرسائل العلمية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه: كثيرةٌ جدًّا، نظرًا لكثرة الطلاب في كل مرحلة منهما، بالإضافة إلى عدد أقسام الحديث في كليات أصول الدين المختلفة التابعة لجامعة الأزهر، كذلك من البدهي أن معظم تلك الرسائل لم تُطبَع نظرًا لاشتراك الطلاب في تحقيقها، وغير ذلك من الأسباب؛ لذا سأقوم بسرد أسماء بعض الرسائل العلمية المتنوعة المعبِّرة عن القسم في مراحل مختلفة، **مع إشارتي إلى ما طُبع منها**:

* **ففي تدوين الحديث:**

١- «**السُنَّة النبويَّة في القرن الثالث الهجري**»، لأحمد عمر هاشم، (دكتوراه).

٢- «**السُنَّة في القرن الهجري الثالث**»، لمحمَّد عبد الله عويضة، (١٣٩٢هـ)، (ماجستير).

٣- «**السُنَّة النبوية في القرن الرابع الهجري، وأثر عبد الغني بن سعيد المصري على مدرسة الحديث في مصر**»، لجلال الدين إسماعيل عجوة، (١٤٠٢هـ)، (دكتوراه).

٤- «**السُنَّة النبوية في القرن الخامس الهجري**»، لمحمَّد عبد الودود محمَّد علي، (١٤٣٠هـ)، (دكتوراه).

٥- «**السُنَّة النبوية في القرن السادس الهجري**»، لعبد الجبار ثابت فراج، (١٤٠٩هـ)، (دكتوراه).

٦- «**السُنَّة النبوية في القرن السابع الهجري**»، ليحيى ضاهر جمعة، (١٤٣٠هـ)، (دكتوراه).

٧- «**السُنَّة النبوية في القرن العاشر الهجري**»، لمحمَّد محمود هاشم، (١٤١١هـ)، (دكتوراه).

٨- «**السُّنَّة النبوية في القرن الثاني عشر الهجري**»، لعلي رشيد النجار، (١٤١٢هـ)، (دكتوراه).

*** وفي المدارس الحديثية:**

١- «**مدرسة الحديث في الأندلس وإمامها ابن عبد البر**»، لصالح أحمد رضا، (١٣٩٠هـ)، (دكتوراه).

٢- «**مدرسة الحديث في البصرة حتىٰ القرن الثالث الهجري**»، لأمين القضاة، (١٤٠٠هـ)، (دكتوراه)، طبعت في دار ابن حزم، بيروت، (١٤١٩هـ).

٣- «**مدرسة الحديث في الكوفة**»، لشرف محمود القضاة، (١٤٠٠هـ)، (دكتوراه).

*** وفي حجية السُّنَّة:**

- «**موقف السُّنَّة من القرآن**»، لسيد أحمد رمضان المسير، (دكتوراه).

*** وفي باب الإعجاز:**

- «**تصوير السُّنَّة النبوية للدلائل الكونية وأثر ذلك في الدعوة للإسلام**»، لفوزي عبد العظيم رسلان قمر، (١٤٠٨هـ)، (دكتوراه).

*** وفي باب الردود والدفاع عن السُّنَّة:**

١- «**النَّقد ومراحله في السُّنَّة: دفاع عن الحديث والمحدِّثين، رد شبهات ودحض مفتريات**»، لسعد المرصفي، (١٣٩١هـ)، (دكتوراه).

٢- «**ردُّ شبهات حول عصمة النبي ﷺ في ضوء السُّنَّة النبوية**»، للدكتور عماد السيد محمَّد، (دكتوراه).

٣- «**الرسول ﷺ في كتابات غير المسلمين**»، للدكتور شعيب أسلم محمَّد، (دكتوراه).

٤- «**السُّنَّة النبوية في كتابات أعداء الإسلام**»، للدكتور عماد السيد محمَّد، (ماجستير).

*** وفي باب الاصطلاح ومسائله:**

١- «**الوضع في الحديث**»، لمحمَّد محمَّد أبو شهبة، (دكتوراه).

٢- «**العدالة والضبط وأثرهما في قبول الأحاديث أو ردها**»، لجنيد أشرف إقبال أحمد، (١٤٢٦هـ)، (دكتوراه)، طبع في مكتبة الرشد، الرياض، (٢٠٠٦م).

* **وفي جهود المحدِّثين، ومناهجهم، وآثارهم العلمية:**

١- «**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**»، لنور الدين عتر، (١٣٨٤هـ)، (دكتوراه)، طبع سنة (١٣٩٠هـ).

٢- «**الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك علىٰ الصحيحين**»، لمحمود أحمد ميرة، (١٣٩١هـ)، (دكتوراه).

٣- «**الحافظ العراقي وأثره في السُنَّة**»، لأحمد معبد عبد الكريم، (١٣٩٨هـ)، (دكتوراه)، وقد طبعت في دار أضواء السلف، الطبعة الأولىٰ، (١٤٢٥هـ).

٤- «**أبو الفيض (محمَّد بن محمَّد مرتضىٰ) الزبيدي وأثره في صناعة الحديث وعلومه**»، لرتيبة إبراهيم خطاب طاحون، (١٤٠٦هـ)، (دكتوراه).

٥- «**أثر الإمام أحمد في السُنَّة**»، لعبد الرحمن عبد الفتاح الزغبي، (دكتوراه).

٦- «**الثوري وأثره في علم الحديث**»، لعلي حسن السيد رضوان، (ماجستير).

٧- «**قتادة بن دعامة السدوسي ومنزلته عند المحدِّثين**»، لمسعد فهمي أحمد بلال، (ماجستير).

* **وفي الحديث الموضوعي:**

١- «**التكافل الاجتماعي في السُنَّة المحمَّدية**»، لعبد العال أحمد عبد العال، (١٣٨٨هـ)، (دكتوراه).

٢- «**الأمثال في السُنَّة النبوية وأثرها في الدعوة**»، لفوزي عبد العظيم، (ماجستير).

٣- «**المعاهَدات في القرآن الكريم والسُنَّة النبوية**»، لعامر عبد الوهاب القاضي، (١٣٨٦هـ)، (ماجستير).

٤- «**موقف السُنَّة من المعاهدات في العلاقات الدولية**»، لعامر عبد الوهاب القاضي، (١٣٩٣هـ)، (دكتوراه).

٥- «**أحاديث الفتن وأشراط الساعة**»، للدكتور محمَّد عبد الوهاب، (دكتوراه).

«**أحاديث الرؤيا جمع وتخريج**»، للدكتور حمدي عبد العظيم فرحات، (دكتوراه).

٦- «**السلوك عند الحكيم الترمذي ومصادره من السُنَّة**»، لأحمد عبد الرحيم السايح، (١٤٠٦هـ)، (دكتوراه)، طبعت في دار السلام، القاهرة، (١٤٠٨هـ).

*** وفي الموضوعات المتعلقة بأحاديث صحابيٍّ معيَّن:**

١- «**أحاديث أبي موسىٰ الأشعري الواردة في مسند الإمام أحمد**»، لعبد الله الحسن محمَّد بخيت، (١٣٨٨هـ)، (ماجستير).

٢- «**مسند جابر بن سمرة ﷺ بمسند الإمام أحمد بن حنبل**»، لمحمَّد رياض سيد أحمد قناوي، (١٣٨٨هـ)، (ماجستير).

٣- «**مسند البراء بن عازب ﷺ من كتاب مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، لإبراهيم محمَّد إسماعيل قنديل، (ماجستير).

*** وفي مجال التحقيق:**

١- «**مسند ابن الجعد**»، أو «**الجعديات**»، لعلي بن الجعد الجوهري (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، (١٣٩٨هـ)، (دكتوراه)، طُبع في دار الفلاح، الرياض، (١٤١٦هـ).

٢- «**الجامع في الحديث**»، لعبد الله بن وهب المصري (ت: ١٩٧هـ)، ضبط وتخريج وتحقيق: مصطفىٰ حسن حسين محمَّد أبو الخير، (دكتوراه)، طُبع في دار ابن الجوزي، الرياض، (١٤١٦هـ).

٣- «**علل الحديث ومعرفة الرجال**»، لعلي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، تحقيق: مازن محمَّد السرساوي، (ماجستير)، طُبع في دار ابن الجوزي، الرياض، (١٤٢٦هـ).

٤- «**شرح علل الترمذي**»، لابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، تحقيق ودراسة: همام عبد الرحيم سعيد، (دكتوراه)، طُبع في مكتبة الرشد، الرياض، (٢٠٠٥م).

٥- «**إصلاح كتاب ابن الصَّلاح**»، لعلاء الدين مغلطاي (ت: ٧٦٢هـ)، دراسة وتحقيق: ناصر عبد العزيز فرج أحمد، (١٤٢٨هـ)، (دكتوراه)، طُبع في دار أضواء السلف، الرياض، (٢٠٠٧م).

هذا بالإضافة إلىٰ تحقيق أمهات كتب الحديث؛ كالسنن الأربعة، ومسند أحمد، والمعجم الأوسط للطبراني، والسنن الكبرىٰ للبيهقي، وغيرها كثير.

الفصل الثاني

الدرس الحديثي في أروقة الجامع الأزهر الشريف

يعدُّ الدرسُ الحديثيُّ في الجامع الأزهر قديمًا قدم الأروقة[1]، ولم ينقطع التدريس فيها إلىٰ يومنا هذا، وإن كان نظامُ الأروقة القديم لم يعدْ معمولًا به، وهو جَعْلُ كلِّ أصحاب بلدٍ معيَّن، أو إقليم معيَّن، أو مذهبٍ معيَّن، في مكان واحد لا يدخل عليهم غيرهم، ولهم جرايات خاصة بهم؛ إلَّا أنَّ الأمر قد اختلف في الأزمنة المتأخرة، لعوامل اجتماعية كثيرة.

والناظر إلىٰ نظام الدرس العلمي الحالي في الجامع الأزهر، يجده متنوعًا يشمل علومًا كثيرة من العقيدة، والتفسير، وعلوم القرآن، والقراءات، والحديث، والفقه الحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي، والنحو، والأصول، والأدب، والبلاغة، والعروض، والتصوف؛ إلَّا أنَّ ما يعنينا في هذا المقام: هو ما يتعلَّق بالدرس الحديثي في الجامع الأزهر (رواية ودراية).

فإذا نظرنا إلىٰ الدروس الحديثية المقامة في الجامع الأزهر (روايةً ودرايةً) حسب ترتيبها اليومي علىٰ مدار الأسبوع في وقت كتابة البحث؛ نجدها -بناءً علىٰ ترتيب أيام الأسبوع- علىٰ النحو التالي:

(١) يوم السبت:

- يقوم الأستاذ الدكتور **أحمد معبد عبد الكريم** حاليًا بشرح كتاب: «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**» للسخاوي، وقد حضرتُ بعضَ دروسه، وقد وصل فيه إلىٰ

---

(١) المعنىٰ المعماري للرواق: هو مكان في الجامع الأزهر محصور بين صفين في البنوك. انظر: د. عبد العزيز محمَّد الشناوي، «**الأزهر جامعًا وجامعة**»، (١/ ٢٤١)، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولىٰ، (١٩٨٣م).

الأسبوع (٤٤) تقريبًا، والدرس به من الدقائق والفوائد ما لا يكاد يُوجَد في مكان آخر، تدلُّ علىٰ خبرة، وممارسة، واطِّلاع واسع، وكان فضيلته قبله يشرح كتاب: «**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**» للسيوطي، وقد سمعتُ بعض ما سُجِّل منه، وكلاهما كان في رواق العثمانية.

- يقوم الشيخ **أحمد الهجين الشافعي الأزهري**، حاليًا بشرح كتاب: «**مختصر الزبيدي**» المسمَّىٰ بـ«**التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**» لأحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (ت: ٨٩٣هـ)، في رواق الأتراك[١].

(٢) يوم الأحد:

- يقوم الأستاذ الدكتور **أحمد طه ريان** -أستاذ الشريعة والقانون بالقاهرة- حاليًا بشرح كتاب: «**صحيح الإمام البخاري**» لمحمَّد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، في رواق المغاربة[٢].

(٣) يوم الاثنين:

- يقوم الأستاذ الدكتور **مصطفىٰ أبو عمارة**، أستاذ الحديث وعلومه بالقاهرة، حاليًا بشرح كتاب: «**فتح المغيث**» للسخاوي، وكان قبله يشرح كتاب: «**تدريب الراوي**» للسيوطي، وكلاهما كان في رواق الأتراك.

- يقوم الدكتور **أسامة السيد محمود الأزهري**، مدرس الحديث وعلومه بالزقازيق، حاليًا بشرح كتاب: «**اختصار علوم الحديث**» للحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، في رواق الأتراك.

---

(١) كان هذا الرواق مخصَّصًا للطلاب الوافدين من البلاد التي تسمىٰ الآن الجمهورية التركية، ويوغوسلافيا، وألبانيا، وكذلك من الاتحاد السوفيتي -قبل تفككه-، وتركستان، وهو يقع علىٰ يسار الداخل من باب المغاربة، وإلىٰ يمين الداخل من باب المزيِّنين. انظر: «**الأزهر جامعًا وجامعة**»، (١/ ٢٦٢).

(٢) كان هذا الرواق مخصَّصًا للطلاب الوافدين من برقة، وطرابلس، وتونس، والجزائر، ومراكش (بلاد المغرب). وهو يقع في الجانب الغربي من صحن الجامع إلىٰ يمين الداخل من باب المغاربة. انظر: «**الأزهر جامعا وجامعة**»، (١/ ٢٦١).

- يقوم الشيخ **أحمد الهجين الشافعي الأزهري**، بشرح كتاب: «**مختصر الزبيدي**»، وقد تقدَّم الكلام عنه في يوم السبت.

(٤) يوم الأربعاء:

- يقوم الدكتور **أسامة السيد** بشرح: «**اختصار علوم الحديث**»، وقد تقدَّم الكلام عنه في يوم الاثنين.

- يقوم الأستاذ الدكتور **مسموع أحمد أبو طالب الشربيني**، أستاذ التفسير وعلوم القرآن الكريم بالقاهرة، بشرح كتاب: «**صحيح الإمام البخاري**»، في رواق الفاطمية.

(٥) يوم الخميس:

- يقوم الأستاذ الدكتور العلامة **حسن الشافعي** بشرح كتاب: «**الشمائل المحمَّدية**»، في رواق المغاربة.

- يقوم الدكتور **فتحي حجازي** بشرح كتاب: «**صحيح الإمام البخاري**»، في رواق الفاطمية.

*** مجالس إقراء الحديث النبوي في الجامع الأزهر:**

لا شكَّ أنَّ المتتبِّع لمجالس التحديث المتعلقة بالجامع الأزهر يجدها قديمةً قدم الاهتمام بدراسة العلوم الشرعية، وقد امتدَّ هذا الاهتمام إلىٰ الوقت العاصر، فمن تلك المجالس التي أُقيمت في مطلع القرن الماضي: مجلس قراءة كتاب «**صحيح البخاري**»، الذي قام بإقرائه الشيخ مصطفىٰ المبلط رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: **١٣٢٥هـ**)، «فقد عكف علىٰ إقرائه سنوات طوالًا، وكلما ختمه استفتحه من جديد»[١].

وكان بعده العلامة الشيخ أحمد بن محجوب الرفاعي الفيومي، «وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قائمًا بإقراء الحديث، معنيًّا بذلك، مشهورًا به، حتىٰ قال تلميذه العلَّامة محمَّد البشير ظافر الأزهري: «كان مواظبًا علىٰ قراءة كتب الحديث، كالموطأ، والصحيحين، والكتب الستة»[٢].

---

(١) إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري، «**المحدِّثون في رحاب الأزهر الشريف**»، (ص/ ٩٢)، دار كشيدة، الطبعة الأولىٰ، (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٤م).

(٢) أسامة السيد الأزهري، «**أسانيد المصريين**»، (ص/ ٢٨٦)، دار الفقيه، (١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م).

ثم كان العلامة الكبير الشيخ يوسف الدجوي الأزهري (ت: ١٣٢٥هـ)، «وكان عضوًا في جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف، فقد كان ﷺ يعقد مجالس إقراء الكتب الحديثية بالجامع الأزهر الشريف في مجلس ضحم يحضره خلق كثير، حتىٰ وصف العلامة الشيخ أبو الحسن زيد الفاروقي في كتابه المسمىٰ بـ«**مقامات خير**» هذا المجلس الذي كان يقرأ فيه الشيخ يوسف الدجوي «**صحيح الإمام البخاري**»، وأنَّ الجامع الأزهر الشريف كان يزدحم بالحاضرين لدرس الشيخ، وكان ﷺ في مجلس الإقراء يتطرَّقُ لعلوم الحديث ومصطلحه، فيتكلم عن الرجال، وما يتعلَّق بالبحوث الحديثية، ثم يتكلم عن الناحية الفقهية، وأقوال شرَّاح الحديث، والناحية العربية، كما يذكر من حضر مجلسه من العلماء الكبار»[١].

وجاء بعدهم العلَّامة الشيخ المحدِّث سليم البشري (ت: ١٣٣٥هـ)، «كان محدِّثًا كبيرًا، مشتغلًا بالحديث وعلومه، عَكَفَ طيلة عمره علىٰ إقراء كتب الحديث الشريف؛ وخاصة «**صحيح الإمام البخاري**»، وكان الجامع الأزهر يمتلئ بالحاضرين من العلماء وطلبة العلم، حتىٰ كان من العلماء فقط نحوًا من خمسمائة عالم، وباقي الطلبة الذين لم يُحصَ عددهم»[٢].

وجاء بعدهم العلامة الشيخ محمود الغنيمي، فقد قرأ «**صحيح البخاري**» في الجامع الأزهر زمنًا طويلًا.

وفي الوقت الحاضر: أقرأ الأستاذ الدكتور علي محمَّد جمعة -مفتي الديار المصرية السابق- الكتب الستة في الجامع الأزهر، وحضره كثيرون، وأجازهم برواياتها.

ثم من بعده الشيخ يسري السيد جبر الأزهري، فقد قرأ «**صحيح البخاري**» مع الشرح غير مرة، وكذلك كتاب «**الشفا**» للقاضي عياض في أربع سنوات.

ثم من بعده الدكتور أسامة السيد الأزهري، فقد قرأ «**سنن الترمذي**»، وكتاب «**الشمائل**» له.

---

(١) إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري، «**المحدِّثون في رحاب الأزهر**»، (ص/ ٩٣).
(٢) المصدر السابق، (ص/ ٩٥).

ثم من بعده الدكتور محمَّد وسام عباس الأزهري، فقد قرأ «**صحيح البخاري**» قراءة عنايةٍ وتدقيق.

ثم من بعده الشيخ عصام أنس النقشبندي، فقد قرأ «**موطأ الإمام مالك**»، و«**سنن ابن ماجه**»[1].

---

(١) إبراهيم شعبان المرشدي الأزهري، «**المحدِّثون في رحاب الأزهر**»، (ص/ ٩٨ - ١٠٠) بتصرف.

الفصل الثالث

إسهامات علماء الأزهر الشريف في العصر الحديث في مجال الحديث

ممَّا لا ريب فيه أنَّ إسهامات علماء الأزهر الشريف في مجال السُنَّة وعلومها، أمرٌ واضحٌ لا شكَّ فيه، والمتتبِّع للتاريخ الحديث يعلم أنَّ علماء الأزهر الشريف هم أصحاب السبق في هذا المجال؛ بل إنَّ كثيرًا ممَّن يُشار إليهم بالبنان في تلك الآونة المعاصرة في مجال الحديث وعلومه، إمَّا أن يكون قد تعلَّم في الأزهر، أو دَرَس في بلده ودرَّس له أحد أساتذة الأزهر، ولا يخفىٰ علىٰ أحد ما كان في فترة السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي من الإعارات التي كانت تجوب العالم الإسلامي، لا سيما دول الخليج العربي.

وقد قام علماء الأزهر بجهود مضنية في مجالات السُنَّة النبوية وعلومها، وقد وقفت علىٰ رسالة قيمة بعنوان: «**المحدِّثون في رحاب الأزهر الشريف**» لإبراهيم شعبان المرشدي الأزهري، صدرت عن دار كشيدة، تناول فيها بعض جهود الأزهريين في جوانب متعدِّدة في السُنَّة وعلومها (روايةً ودرايةً)، وقد أفدتُ منه، ونقلتُ عنه بتصرُّفٍ في هذا الجانب، وأضفتُ عليه.

فمن تلك الجهود الحديثية في مجال السُنَّة وعلومها التي أسهم فيها علماء الأزهر الشريف، ما يلي:

أولًا: إسهامات الأزهريِّين المتعلِّقة بدفع الشبهات عن السُنَّة النبوية؛ منها:

- «**دفاع عن السُنَّة ورد شُبَه المستشرقين والكُتّاب المعاصرين**»، للدكتور محمَّد محمَّد أبي شهبة الدسوقي الأزهري، (ت: ١٩٨٣م).

- «**الحصون المنيعة للدفاع عن الشَّريعة**»، للأستاذ الدكتور موسىٰ شاهين لاشين، وطبع في مكتبة الإيمان بالقاهرة.

- «**دفع الشبهات عن السُنَّة والرسول ﷺ**»، للدكتور عماد السيد محمَّد، (دكتوراه).

ثانيًا: إسهامات الأزهريِّين المتعلِّقة بالتصنيف وإخراج المصنَّفات والجوامع الحديثية، منها:

- «**المختار من التجريد لأحاديث الجامع الصحيح**»، لشيخ الجامع الأزهر عبد الله الشرقاوي. طُبع بالقاهرة، (١٣٧٥م).

- «**بدائع المنن في ترتيب مسند الشافعي والسنن مُقيَّدًا بالقول الحسن**»، للعلامة أحمد بن عبد الرحمن البنَّا الساعاتي، (ت: ١٩٥٨م)، طُبعَ في مطبعة الأنوار بالقاهرة.

- «**منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود**»، للبنَّا أيضًا، طُبعَ في المطبعة المنيرية بالقاهرة، (١٣٢٧هـ).

- «**الفتح الربَّاني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**»، للبنَّا أيضًا، طُبع في المطبعة المنيرية بالقاهرة، (١٣٢٧هـ).

ثالثًا: إسهامات الأزهريِّين المتعلِّقة بتحقيق المصنَّفاتِ الحديثيَّة، منها:

قام علماء الأزهر الشريف بتحقيق الكتب الحديثيَّة من أول «**صحيح الإمام البخاري**»، مرورًا بالكتب الستة، والمعاجم، والمسانيد، والمصنَّفات، حتىٰ «**الأربعين النووية**».

فقام العلامة الكبير شيخ الجامع الأزهر حسونة النواوي (ت: ١٣٤٣هـ = ١٩٢٥م)، بمجهود ضخم عندما جاءه الأمر السلطاني بتحقيق «**صحيح البخاري**»، فعقد رحمه الله مَجْمَعًا علميًّا كبيرًا ضمَّ العشرات من خيرة علماء الحديث، واللغة في الأزهر الشريف؛ للنظر في نُسخ «**صحيح البخاري**» لأجل مقابلتها وضبطها، وكان علىٰ رأس هؤلاء العلماء: العالمان الجليلان اللذان تقلَّد كلٌّ منهما منصبَ شيخ الأزهر فيما بعد؛ وهما: الشيخ سليم البشري، والشيخ علي محمَّد البيلاوي، وغيرهما من السادة الأكابر، من أئمَّة المذاهب الأربعة في الجامع الأزهر الشريف،

فجمعوا النسخ الخطية القديمة من المكاتب العامَّة والخاصَّة، وجعلوا يُقابلون المخطوط بالمطبوع، مع التحرير والتدقيق، والتفتيش الدقيق، والبحث المستمر، لاستخراج الفوارق بين تلك النصوص، واعتمدوا في ذلك علىٰ نسخة هي من أوثق نسخ البخاري علىٰ الإطلاق، وهي النسخة المنسوبة للحافظ شرف الدين اليونيني، وأخرجوا لنا نسخةً غايةً في النَّفاسَة والدقَّة سنة (١٣١١هـ)، وهي التي عُرفت بالطبعة السلطانية.

وحقَّقَ الأستاذ الدكتور عزت علي عطية، والدكتور موسىٰ محمَّد علي «**شرح صحيح البخاري**» للشيخ زروق الفاسي (ت: ٨٩٩هـ)، وقدَّم له الإمام الأكبر شيخ الأزهر الدكتور عبد الحليم محمود، وطُبِعَ في ستة مجلدات في مطبعة حسَّان، القاهرة.

ثم تولَّىٰ «**صحيح مسلم**» الدكتور موسي شاهين لاشين، والدكتور أحمد عمر هاشم، وحقَّقاه وعلَّقا عليه في خمسة مجلدات، وقد طُبع في مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت.

وحقَّق الدكتور يحيىٰ إسماعيل «**شرح صحيح مسلم**» للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ) المسمىٰ بـ«**إكمال المعلم بفوائد مسلم**»، وقد طُبِعَ في دار الوفاء، مصر.

واعتنىٰ علماء الأزهر الشريف بـ«**مُسنَد الإمام أحمد**» في القرن الماضي اعتناءً لم يكن في تاريخ المسند مطلقًا، فشرع الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه، لكنَّه لم يتمَّه، فقام الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم وكيل الأزهر، وأتمه من أول الجزء السادس عشر إلىٰ العشرين، وخرَّج أحاديثه، وشارك في آخره الدكتور أحمد عمر هاشم، وقد طبعته مكتبة التراث الإسلامي، مصر، من المجلد الأول إلىٰ السادس عشر، ثم أتمته دار المعارف (من ١٣٩٥هـ إلىٰ ١٤٠٥هـ) من المجلد السابع عشر إلىٰ الثاني والعشرين، وقد صوَّرتْه كاملًا دار المعراج الدولية للنشر، الرياض.

وحقَّق العلَّامة الدكتور السيد أحمد صقر كتاب: «**معرفة السنن والآثار**» لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، وقد طُبع في المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، مصر.

وحقَّق العلامة الدكتور محمَّد عبد الرزَّاق حمزة كتاب: «**موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان**» لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) وقد طُبع في المطبعة السلفية، مصر.

وقام الأستاذ الدكتور عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي بتحقيق ودراسة «**مسند علي بن الجعد**» (ت: ٢٣٠هـ)، وقد طُبع في مكتبة الفلاح، الكويت.

وقامت لجنةٌ من علماء الأزهر الشريف بمجمع البحوث الإسلامية بتحقيق الكتاب الضخم الذي جمعه الحافظ السيوطي والمسمَّىٰ بـ«**جمع الجوامع**»، المعروف بـ«**الجامع الكبير**»، والذي يحتوي علىٰ قرابة مائة ألف حديث، جمعها الحافظ من ثمانين كتابًا، وقد طُبع في أربعة وعشرين مجلدًا، علىٰ خمس نسخ مخطوطة، وقدَّم له شيخ الجامع الأزهر الدكتور محمَّد سيد طنطاوي، والدكتور محمَّد عبد الرحمن الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية.

رابعًا: إسهامات الأزهريِّين المتعلِّقة بالتأليف في مصطلح الحديث، منها:

- كَتَبَ العلامة الشيخ محمَّد محمَّد السماحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابًا سمَّاه «**المنهج الحديث في علوم الحديث**» في أربعة أجزاء، وقد قسَّمه إلىٰ أربعة أقسام:

١- قسم تاريخ السُنَّة.

٢- قسم مصطلح الحديث.

٣- قسم الرواية.

٤- قسم الرواة.

وقد طُبع في جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، (١٣٨٢هـ).

وله أيضًا: «**غيث المستغيث في علم مصطلح الحديث**»، طُبع في دار العهد الجديد، القاهرة.

- وكَتَبَ الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم «**أصول الحديث النبوي، علومه ومقاييسه**»، طُبع في دار الشروق، القاهرة، (١٤٠٦هـ).

- وكَتَبَ الأستاذ الدكتور محمَّد حسين الذهبي «**عناية المسلمين بالسُنَّة، ومدخل لعلوم الحديث**» طُبع في مكتبة الأنصار، القاهرة، (١٣٩٨هـ)، وله أيضًا: «**الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**»، طُبع في عالم المعرفة، جدة، (١٤٠٣هـ).

- وكَتَبَ العلامة الشيخ محمَّد محمَّد أبو شُهبة عِدَّة مؤلَّفات في علوم المصطلح؛

منها: «**في أصول الحديث**»، و«**علوم الحديث**»، و«**في رحاب السُّنَّة الكتب الصحاح الستة**»، ومن أفضل ما كُتِب في علوم المصطلح: «**الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**»، طُبع في دار الفكر العربي.

خامسًا: إسهامات الأزهريِّين المتعلِّقة بتحقيق كتب مصطلح الحديث، منها:

- حقَّق العلامة السيد أحمد صقر كتاب «**الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**» للقاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ)، وقد طُبع في دار التراث، القاهرة.

- وحقَّق الأستاذ الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف كتاب «**تدريب الراوي**» للحافظ السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وقد طُبع في دار التراث، القاهرة.

وقد حقَّقه غير واحد من الأزهريين؛ منهم: الدكتور عزت علي عطية، وموسىٰ محمَّد علي، وقد طُبع في مطعبة حسَّان، القاهرة، وتوزيع مؤسسة الرسالة، بيروت.

وحقَّقه وعلَّق عليه كذلك الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم، وهو مطبوع في مجلدين، وقد طُبع في دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤٠٩هـ).

سادسًا: إسهامات الأزهريِّين المتعلِّقة بتحقيق التراث الحديثي، والتصنيف فيه، منها:

ما قام به العلامة أبو الأشبال الشيخ أحمد محمَّد شاكر ﷺ المتوفَّىٰ في السادس والعشرين من شهر ذي القعدة، سنة (١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م)، وإليك بيان ذلك، مع إلماحة حول منهجه الحديثي:

قال الدكتور أسامة الأزهري: «وأما منزلة العلَّامة المحدِّث السيد أحمد شاكر في الحديث الشريف، ومعرفته به، فقد كان ﷺ شامة في جبين المحدِّثين في زمانه، عارفًا بالصنعة الحديثية معرفة تامة، بصيرًا بخباياها، ممارسًا لنقض الرجال، وسبر الطرق، ونقد الأسانيد، وقد شهد له أهل المعرفة بهذا الشأن بالعلم والتقدم، قال العلَّامة المحدِّث السيد عبد الله الصديق الغماري في تقدمته علىٰ رسالة ابن الصلاح في وصل البلاغات الأربعة الواقعة في «**الموطأ**» (ص/ ٩١٦) بعد أن نقل عبارة للشيخ أحمد شاكر: وهذا كلام خبيرٍ بالصناعة الحديثية، عارفٍ بقواعدها».

وقال العلَّامة المحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تقدمته كتاب «**تصحيح الكتب**» للعلامة أحمد شاكر (ص/ ٥): «شيخنا وأستاذنا، العلامة المحدِّث، الفقيه، الأديب، اللغوي، المحقق المتقن، القاضي، أبو الأشبال أحمد شاكر، ابن العلامة الكبير الجليل محمَّد شاكر، المصري المنشأ، والدار، والقرار، العالم المعروف بتحقيقاته وكتاباته، وتجويده وتبريزه، في محققاته ومؤلفاته»، وغيرهما كثير من أكابر أهل الحديث في المشرق والمغرب، ممَّن شهدوا لصاحب الترجمة بالعلم والتمكن من الصنعة الحديثية.

وأجلُّ أعماله الحديثية علي الإطلاق خدمتُه وتحقيقُه وشرحُه لمسند الإمام أحمد؛ وقد وصل فيه إلىٰ ثلثه تقريبًا، وعدد الأحاديث التي حقَّقها ثمانية آلاف حديث ومائة حديث.

ولم يزل «**مسند الإمام أحمد**» ديوانًا عظيمًا، جليل المقدار، ولم يزل العلماء يعرفون لعمل الشيخ أحمد شاكر حول «**المسند**» قدره ومكانته، فقد قال شقيقه الشيخ محمود محمَّد شاكر: «**أمَّا عمله الذي استولىٰ به علىٰ الغايات، فهو شرحه علىٰ «مسند أحمد بن حنبل»**، منه خمسة عشر جزءًا، فيها من البحث، والفقه، والمعرفة ما لم يلحقه فيه أحد من أهل زمانه».

وقال العلامة المحدِّث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «وبخاصة: خدمته الجليلة، وتحقيقه وشرحه الماتع للكتاب العظيم «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»؛ فإنَّه أربىٰ فيه علىٰ الغاية، وقام عن علماء مصر في خدمة الحديث الشريف بفرض الكفاية»[(١)].

وقد شرع شاكر في تحقيق وشرح «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» من (١٩١١م) حتىٰ بدأ بطباعته سنة (١٩٤٦م)، وفهرس أحاديثه حسب الموضوعات، وخرَّجَها وشرحَ مفرداته، وعلَّق عليه تعليقاتٍ مهمة ومفيدةً، ولكنَّه لم ينتهِ من تخريج كامل أحاديث «**المسند**»، بل وصل إلىٰ ثلث الكتاب تقريبًا، وعدد الأحاديث التي حقَّقها (٨٠٩٩) حديثًا، وقدَّم للكتاب بنقل كتابين جعلهما كالمقدمة بالنسبة إليه؛ هما: «**خصائص**

(١) أسامة الأزهري، «**أسانيد المصريين**» (ص/ ٣٣٣ - ٣٣٥)، بتصرُّف.

المسنَد» للحافظ أبي موسىٰ المديني، و«**المصعد الأحمد في ختم مُسنَد الإمام أحمد**» لابن الجزري[1].

ويُؤخَذ علىٰ هذه الطبعة عِدَّة أمورٍ؛ منها:

١- أنَّه لم يتوافر للشيخ شاكر من النسخ الخطية إلَّا ثلاث نسخ فقط؛ هي: النسخة الكتانية، كما ذكر في مُقدِّمة التحقيق (ص/ ١٢)، ونسخة من الرياض في ثلاثة مجلدات، كما ذكر في مقدِّمة الجزء السابع (ص/ ٣)، وهما نسختان متأخرتان، وقطعة فيها (مُسنَد أبي هريرة)، كما ذكر في مُقدِّمة مُسنَد أبي هريرة.

٢- أنَّ هذه الطبعة لم تكتمل، فقد تُوفي الشيخ شاكر قبل أن يخرج ثلث «**المسند**»، كما تقدَّم.

٣- المنهج الذي اتبعه الشيخ شاكر في الحكم علىٰ الحديث سندًا ومتنًا، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

٤- تصرُّف الشيخ شاكر في النصِّ في بعض الأحيان؛ فإنَّه لمَّا حذف من أوائل الأحاديث: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي» اضطُر إلىٰ أن يضع في ثنايا النص [قال عبد الله بن أحمد] بين معقوفتين هكذا في مواضع كثيرة، مخالفًا للنسخ التي اعتمد عليها[2]!

ثانيًا: «**جامع الترمذي**»، حقَّقه الشيخ علىٰ عِدَّة نسخ خطية، وحقَّق فيه مجلدين من أصل خمسة مجلدات، بلغ عدد الأحاديث التي حقَّقها وشرحها في هذين الجزأين ستة عشر وستمائة (٦١٦) حديثًا.

وقد ذكر الشيخُ النُّسخَ التي اعتمد عليها في تحقيقه «**سنن الترمذي**»، وذكر مقدِّمة نفيسةً في منهج التحقيق.

ثالثًا: تحقيق «صحيح ابن حبَّان»، حقَّق منه الجزء الأول فقط.

---

(١) حكمت الحريري، «**علماء معاصرون الشيخ أحمد محمَّد شاكر**»، مجلة البيان، (ذو القعدة، ١٤١١هـ/ مايو، ١٩٩١م).

(٢) حسين بن عكاشة بن رمضان، مقدمة «**مسند أبي سعيد الخدري من ترتيب مسند الإمام أحمد**»، لابن المحب، (٤١، ٤٢)، دار المودة، مصر، بتصرف.

رابعًا: تحقيق مختصر «**سنن أبي داود**» للحافظ المنذري، ومعه «**معالم السنن**» للخطابي، و«**تهذيب**» ابن قيِّم الجوزية، بالاشتراك مع الشيخ محمَّد حامد الفقي، وطُبع الكتاب في ثمانية مجلدات.

خامسًا: تحقيق «**عمدة الأحكام**» للحافظ أبي محمَّد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (ت: ٦٠٠هـ)، وقد طُبع الكتاب في مجلَّد، بمصر (١٣٧٣هـ).

سادسًا: تحقيق «**ألفيَّة الحديث**» للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، وقد طُبعت في دار المعارف، بمصر، بتصحيح ومراجعة الشيخ أحمد محمَّد شاكر، والشيخ علي محمَّد شاكر مع رسائل أخرىٰ، والألفية آخرها من (ص: ٣٠٧ إلىٰ ٣٧١).

سابعًا: تأليفه «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**» للحافظ ابن كثير.

ثامنًا: تأليفه «**شرح ألفية السيوطي في علم الحديث**»، وطُبع الكتاب في مجلدين.

تاسعًا: بالإضافة إلىٰ **تخريج أحاديث من** «**تفسير الطبري**»، شارك فيه أخاه محمود شاكر في تخريج أحاديث بعض الأجزاء من هذا التفسير، وعلَّق علىٰ بعض الأحاديث إلىٰ الجزء الثالث عشر.

إلماحة عن منهج الشيخ شاكر

في دراسة الأسانيد وتصحيح الأحاديث

غلب على الشيخ في مجال البحث العلمي الاهتمامُ بتخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها، خاصَّة في تخريجه لأحاديث «**المسنَد**»، وعند تتبُّع الأسانيد التي حكم عليها بالصحة؛ يُلاحَظ أنَّ أهم القواعد التي يسير عليها ما يلي:

(١) إذا ذكر البخاريُّ الراويَ في «**التاريخ الكبير**» وسكت عنه، ولم يذكره في الضعفاء؛ فإنَّ الشيخ يعتبر سكوته توثيقًا للراوي، وبناءً على ذلك صحَّح بعضَ الأحاديث التي لم يُسبَق إلى تصحيحها!

(٢) إذا ذكر ابنُ أبي حاتم الراويَ في «**الجرح والتعديل**» وسكت عنه أيضًا؛ فإنَّ الشيخ يعتبر سكوته عن الراوي توثيقًا له!

(٣) كان الشيخ يعتمد توثيقَ ابنِ حبَّان، فكان يعتبر ذكرَ ابن حبَّان للراوي في «**الثقات**» توثيقًا مطلقًا، ونحو ذلك.

(٤) توثيقه لبعض الرواة المختَلف فيهم، وربما كان حالهم أقرب إلى الضعف، مثلما فعل مع عبد الله بن لَهيعة، حيث وثَّقه بإطلاق.

(٥) توثيقه للمجهول من التابعين، قياسًا لحالهم على حال الصحابة.

وقد أُخذت على الشيخ شاكر عِدَّة أمور متعلِّقة بمنهجه الحديثي، وانتُقدت عليه؛ منها:

(١) نقد منهجه في تصحيح الأسانيد بناءً على أهمِّ القواعد المذكورة آنفًا.

(٢) مجانبته الصواب في التعامل مع منهج البخاري في «**التاريخ الكبير**»، وكذا ابن أبي حاتم في «**الجرح والتعديل**»؛ إذ لا يعتبر سكوتهما عن الراوي تعديلًا له، فقد يذكر البخاري في كتابه راويًا ضعيفًا ويسكت عنه، وقد يسكت عن بعض الرواة

المجهولين، ويسكت أحيانًا عن بعض الرواة الذين لم يعرفهم ولم يفرِّق بين أسمائهم؛ بل قال الحافظ أبو محمَّد عبد الله بن أحمد الإشبيلي: «وأمَّا البخاري، فلم ينبِّه من أمره علىٰ شيء، فدلَّ أنَّه عنده علىٰ الاحتمال؛ لأنَّه قد قال في «**التاريخ**»: كل من لم أبيِّن فيه جرحه فهو علىٰ الاحتمال، وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يحتمل»[(١)].

وأمَّا ابن أبي حاتم: فقد يسكت عن الرواة الذين لم يتمكَّن من معرفة أحوالهم، فقد قال: «علىٰ أنَّا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهملةً من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب علىٰ كل من رُوِيَ عنه العلم، رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن مُلحقوها بهم من بعد إن شاء الله تعالىٰ»[(٢)].

(٣) اعتماد الشيخِ توثيقَ ابن حبَّان، وهذا فيه نظر؛ إذ إنَّ ابن حبَّان كان له منهجٌ في التوثيق، فليس كل من ذكرهم في كتابه «**الثقات**» بثقات عنده هو، فضلًا عن غيره، فهم علىٰ أنواع وأقسام، فمنهم من صرَّح بتوثيقه، ومنهم من لم يتكلم فيه بجرح ولا تعديل، ومنهم من تكلم فيه بالخطأ والوهم والاختلاط، ومنهم من نصَّ بنفسه علىٰ أنَّه لم يعرف عنه شيئًا، ومنهم من ذكره في كتابه «**المجروحين**»! فحتىٰ عند ابن حبَّان نفسه ليسوا جميعًا علىٰ مرتبة واحدة.

(٤) توثيقه لعبد الله بن لهيعة بإطلاق، مع أنَّ ابن لهيعة ضعَّفه أكثرُ العلماء الذين يُعتدُّ بقولهم؛ كابن معين، والنسائي، وابن المديني، والجوزجاني، وابن خزيمة، وابن حبَّان، وغيرهم؛ لأنَّه كان سيئ الحفظ، وقد اختلط في آخر عمره بعد احتراق كتبه.

(٥) توثيقه للمجاهيل من التابعين، فكان إذا مرَّ بتابعي مجهولٍ؛ كثيرًا ما يقول: «وهو تابعي، فأمره علىٰ الستر والعدل حتىٰ يتبيَّن فيه جرح»[(٣)]!

وهذا أمرٌ لا يُسلَّم له فيه؛ لأنَّه فعل ذلك قياسًا لحال هؤلاء علىٰ حال الصحابة، والفرق واضح، فالصحابة مشهودٌ بعدالتهم وثقتهم، وليس حال التابعين كذلك، قال الحافظ ابن حجر: «ثم إنَّ من بعد الصحابة تلقَّوا ذلك منهم، وبذلوا أنفسهم في حفظه

---

(١) المزِّي، «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، (١٨/ ٢٥٦)، ترجمة: عبد الكريم بن أبي المخارق.

(٢) ابن أبي حاتم، «**الجرح والتعديل**»، (٢/ ٣٨).

(٣) حكمت الحريري، «**علماء معاصرون، الشيخ أحمد محمَّد شاكر**» بتصرف وإضافات.

وتبليغه، وكذلك من بعدهم؛ إلَّا أنَّه دخل فيمن بعد الصحابة في كل عصر قومٌ ممَّن ليس له أهليَّة ذلك وتبليغه، فأخطأوا فيما تحمَّلوا ونقلوا، ومنهم من تعمَّد ذلك، فدخلت الآفة من هذا الوجه»[١]!

(٦) تضييقه الشديد لرقعة التعليل، وتوهيم الثقات، فهو لا يكاد يحكم علىٰ رواية ثقة أو صدوق، أو علىٰ زيادة من أحدهما، بعلَّةٍ أو شذوذ؛ إلَّا إذا تعذَّر عليه التلطُّف لقبولها، وضاقت عنه حيلته فيها[٢]!!

(٧) ميله إلىٰ توثيق الضعفاء إذا كانوا من المشاهير المكثِرين، أو من كبار أهل العلم، ولا سيمَّا إذا وَجَد له في ذلك التوثيق سلفًا قويًّا، فهو يُوثِّق هؤلاء ونحوهم ما استطاع إلىٰ ذلك سبيلًا!

قال الشيخ الألباني: «**وتوثيقُ ابن حبَّان هذا هو عمدةُ الهيثمي حين قال في «المجمع»**: «رواه أحمد، ورجاله ثقات». وحُجَّةُ الشيخ الفاضل أحمد محمَّد شاكر في قوله في تعليقه علىٰ «**المسند**»: «إسناده صحيح» . . .، وكم له في هذا التعليق وغيره من مثل هذه التصحيحات المبنيَّة علىٰ مثل هذه التوثيقات التي لا يُعتَمَد عليها لضعف مستندها»[٣].

(٨) قبول زيادة الثقة هو الأصل عند الشيخ، ما لم يُخالف، فخالف في ذلك القدماء من المحدِّثين، ووافق فيه الفقهاء والمتأخرين والمحْدَثين!

يقول الشيخ شاكر: «ومن عادة المتقدِّمين -رحمهم الله- الاحتياطُ الشديد، فإذا رأوا راويًا زاد عن رواية في الإسناد شيخًا أو كلامًا لم يروه غيره؛ بادروا إلىٰ إطراحه والإنكار علىٰ راويه، وقد يجعلون هذا سببًا للطعن في الراوي الثقة ولا مطعن فيه . . .، والحقُّ أنَّ الثقة إذا زاد في الإسناد راويًا، أو في لفظ الحديث كلامًا؛ كان هذا أقوىٰ دلالة علىٰ حفظه وإتقانه، وأنه عَلِمَ ما لم يعلم الآخر، أو حفظ ما نسيه. وإنَّما تُردُّ الزيادة التي رواها الثقة إذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه وأكثر،

---

(١) ابن حجر، «لسان الميزان»، (١/ ١٩١).

(٢) انظر مُثُلًا لهذا في: حاشيته علىٰ «سنن الترمذي»، (١/ ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨).

(٣) الألباني، «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، (١/ ٣٨٠، ٣٨١).

مخالفة لا يمكن بها الجمع بين الروايتين، فاجعل هذه القاعدة علىٰ ذُكْرٍ منك، فقد تنفع كثيرًا في الكلام علىٰ علل الأحاديث، وصنيع ابن حزم في كتبه يدل علىٰ أنه يتخذها دستورًا له»[1].

وفي هذا الكلام نظرٌ من وجوه:

أولًا: أنَّ المتقدِّمين لم تكن عادتهم الاحتياط الخفيف، فضلًا عن الشديد؛ وإنَّما كانت عادتهم الاعتدال والتوسُّط، والإنصاف مع التحري والتثبت؛ وكانوا يدورون مع القرائن حيث دارت.

ثانيًا: أنَّ القدحَ في راوٍ بسبب أنَّه زاد راويًا في سند رواية رواها، أو في متنها كلامًا لم يقله غيره؛ ليس معروفًا من طريقة القدامىٰ، ولا من طريقة غيرهم؛ إلَّا إذا زاد هذا الأمر في روايات الراوي.

ثالثًا: أنَّ الصواب في زيادة الثقة أنَّه لا يُشتَرط لردِّها عدم إمكان الجمع بين الروايتين المزيدة والناقصة، وهذا ظاهرٌ معروفٌ لمن نَظَر في كتب العلل، وتأمَّل طريقة أصحابها.

(٩) مخالفته المتقدِّمين وكبار النقَّاد في أحكامهم علىٰ الأحاديث والرواة متىٰ ظهر له ذلك!

ومن ذلك ما جاء في تعقُّبه علىٰ أحكام الترمذي عند تحقيقه كتاب «**سنن الترمذي**»؛ مثل:

(١) قول الترمذي عقب حديث: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»: «قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيد»[2].

فتعقَّبه الشيخ شاكر بقوله: «إسناد حديث الباب، وهو حديث سعيد بن زيد: إسنادٌ جيِّدٌ حسن»!

(٢) قول الترمذي عقب حديث: «كان لرسول الله ﷺ خرقة ينشف بها بعد الوضوء»: «حديث عائشة ليس بالقائم، ولا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء»[3].

---

(١) أحمد شاكر، التعليق علىٰ «**المُحلَّىٰ**» لابن حزم، (١/ ٢٢٧).

(٢) «**سنن الترمذي**»، رقم: (٢٥).

(٣) «**سنن الترمذي**»، رقم: (٥٣).

فقال الشيخ شاكر -بعد تعليق طويل علىٰ هذا الحديث-: «وبذلك يكون إسنادُ الحديثِ صحيحًا»!

(٣) قول الترمذي عقب حديث: «رأيت النبي ﷺ إذا توضَّأ مسح وجهه بطرف ثوبه»: «هذا حديث غريب، وإسناده ضعيف، ورشدين بن سعد، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي: يُضعَّفان في الحديث»[١].

فتعقَّبه الشيخ شاكر -بعد تعليق طويل علىٰ الحديث، وكلامه علىٰ رشدين- بقوله عنه: «حديثه حَسَنٌ، وعبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي: ثقة»!

(٤) قول الترمذي عقب حديث: «إنَّ للصلاة أولًا وآخرًا، وإنَّ أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس . . . الحديث»: «سمعتُ محمَّدًا يقول: حديث الأعمش، عن مجاهد في المواقيت أصحُّ من حديث محمَّد بن فضيل، عن الأعمش، وحديث محمَّد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمَّد بن فضيل».

ثم ساقه الترمذي من قول مجاهد، وعلَّق بقوله: «وهذا حديث غريب، وإسناده ضعيف، ورشدين بن سعد، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي يُضعَّفان في الحديث»[٢].

فتعقَّبه الشيخ شاكر بقوله: «إنَّ الرواية المرسلة أو الموقوفة تؤيِّد الرواية المتصلة المرفوعة، ولا تكون تعليلًا لها أصلًا»!

(٥) قول الترمذي عقب حديث: «سَافَرْتُ مع النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمَر وعثمان فكانوا يصَلّونَ الظهر والعصرَ رَكعَتَين رَكعَتَين لا يُصَلّونَ قبلها ولا بعدها»: «حديثُ ابن عمر حديثٌ حسنٌ غريبٌ، لا نعرِفُهُ إلا من حديثِ يحيىٰ بن سُلَيم مثلَ هذا.

قال محمَّد بن إسماعيلَ: وقد رُوِيَ هذا الحديثُ عن عبيد الله بن عُمَر، عن رجلٍ من آلِ سُرَاقَة، عن عبد الله بن عُمَر»[٣].

فعلَّق الشيخ شاكر قائلًا: «يريد البخاري والترمذي تعليلَ حديث يحيىٰ بن سُلَيْم بأنَّه

---

(١) «سنن الترمذي»، رقم: (٥٤).

(٢) «سنن الترمذي»، رقم: (١٥١).

(٣) «سنن الترمذي»، رقم: (٥٤٤).

رُوي عن عبيد الله، عن رجلٍ مبهم، عن ابن عُمَر، كأنَّهما يريان أن رواية يحيىٰ، عن عبيد الله، عن نافعٍ؛ خطأ من يحيىٰ.

وليس هذا بشيء، فقد يسمع عبيد الله الحديث من نافعٍ، ومن رجل آخر، ويرويه مرة عن هذا، ومرة عن هذا، كما نرىٰ كثيرًا في الأسانيد»[١]!

وينبغي أن يُوضَع في الاعتبار: أن ذلك المنهج الذي اتَّبعه العلَّامةُ أحمد شاكر ﵀ في نقد الأسانيد، وتصحيح الحديث؛ لم يكن من باب الاضطراب في النَّقد، ولا من باب التهاون في التصحيح، ولا من باب قِلَّة الاكتراث بالأحاديث وما يُقال فيها، ويُحكَم به عليها، كما نلمسه من كثير من الناس الذين لا يبالون بالحديث بالة، ويستغنون عنه بما شاؤوا مِنْ أَصلٍ، أو عقل، أو منطق، أو هوىٰ؛ وإنَّما كان ذلك منه ﵀ مبنيًّا علىٰ قواعد اختارها بعض كبار الحفاظ، وضوابط صحَّحها غيرُ واحد من مشاهير النقاد[٢].

---

(١) محمَّد خلف سلامة، وأبو عبد الله الساحلي، «**كلمات في مآثر العلامة أحمد محمَّد شاكر ومنهجه في نقد الرجال والأحاديث**»، مقال علىٰ (ملتقىٰ أهل الحديث) (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م) بتصرُّف وإضافات.

(٢) المصدر السابق.

الدَّرسُ الحديثيُّ السعوديُّ

تأليف

أحمد الجابري

مُقَدِّمَة

الحمد لله المتفضِّل بنعمائه، السابغ الستر علىٰ عباده والمدافع عن أوليائه، والصلاة والسلام علىٰ خير رسله وأنبيائه، وعلىٰ أزواجه وأصحابه وآله، ومن سار علىٰ نهجهم وتمسَّك بهديهم إلىٰ يوم لقائه.

وبعد؛

فمن نعم الله علينا أن كُنَّا من المعاصرين لصحوة علمية أتت بعد غفلة، ونهوض قدِم بعد كبوة، كتب الله له الظهور والانتشار، فلم يقف عند حدود بلد أو قُطر من الأقطار، وساعد علىٰ ذيوعه وشهرته ما امتنَّ الله به علىٰ أهل هذا الزمان من حديث وسائل الاتصال، فأصبحت كثيرٌ من الدروس والمحاضرات، والندوات واللقاءات: متاحةً لعموم المسلمين في مختلف البلدان والأمصار، مع نَأْيِ البلاد وتباعد الديار.

ومن البلاد التي كان لها قدمُ سبق، ونتاج جهد وصدق؛ بلاد الحرمين الشريفين المملكة العربية السعودية.

ففي مجال الإصلاح الديني الدعوي: لا يخفىٰ ما أحدثته دعوة الشيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب من أثر طيِّب ملموس، في مجال تصحيح العقائد، ونشر التوحيد، وتعظيم السنة. تلا ذلك -مع بُعدِ الفترات- اجتذابُ المملكة لعددٍ من العلماء المختلفي التخصُّصات، والأماكن والبلاد، ممَّا جعل البلد محلَّ تلاقح وتزاوج للأفكار، وتناسلٍ لجملةٍ من الآراء المختلفة والأطروحات الجديدة.

ومن العلوم التي نالها نصيبٌ وافر من هذا المزج الفريد، فتدرَّج به الزمنُ حتىٰ وصل إلىٰ مرحلة متقدِّمة من الإبداع والتجديد: **علم الحديث.**

فعلىٰ الرغم من أنَّ علم الحديث وصل بلاد الحرمين متأخِّرًا؛ إلَّا كأنَّه بعد وصوله هذه البلاد: قد عزم علىٰ المقام، فبات يرسِّخ قواعده فيها، ويضمُّ أتباعه وينادي بطلَّابه ومحبِّيه إليها، فقَدِم عبد الرزاق حمزة المصري، ثم المعلِّمي اليماني، ثم حمَّاد

الأنصاري الأفريقي، ثم ناصر الدين الألباني، فالمليباري الهندي، وأخرجت أرض الحرمين نتاجها؛ فظهر: ابنُ باز، ثم العبَّاد، فالسعد، والخضير، والعوني، وغيرهم[(١)]. حتىٰ صار نجمُ الحديث السعودي في هذا الزمان: ممَّا يَستهدي به السائرُ في فلاة هذا العلم، أو الباحث عن شاطئ آمن لعلم الحديث ينقذه من أمواج مناهج محتدمة متلاطمة.

ولمَّا طُلبَ مني -كسائر المشاركين في هذا البحث- الكتابة عن الدرس الحديثي السعودي؛ تباطأت، وتردَّدتُ وتأخَّرت، وحاولتُ أن أُحيل علىٰ غيري؛ لكن رُدَّ طلبي، وخاب سعيي!

وما كان هذا التردُّدُ فرارًا من مشاركة علمية نرجو من الله ثوابها، وأن يَكتب لنا غُنمَها، ويَصرف عنا غرمها، ونؤمِّل أن نرىٰ ثمرتها وخيرها؛ لكنَّه لأجل التخوُّف من أن يفوت الباحث شيءٌ لا علم له به؛ إذ هو ليس من سكَّان هذه البلاد، ولا من المتردِّدين عليها، مع استحضار المثل السائر القائل: «أهل مكة أدرىٰ بشعابها»، فماذا عسىٰ الغريب عنها أن يغني كلامه ووصفه لها؟!

بيد أنَّ وسائل التواصل والتقنيات الحديثة، قد قرَّبت كثيرًا من المسافات، وسهَّلت متابعة الدروس والمحاضرات، والاطِّلاع علىٰ آخر ما يُتداول في المناشط والدورات، فكان هذا مزيحًا لكثير من العناء عن كاهل الباحث، وإن كان أصل التعنِّي لم يزل!

ومن هنا: يستبين للقارئ الفطِن، أنَّ اعتمادَنا فيما نَقَلْنا هنا ونَشَرْنا، كان بحدِّ عِلمنا وما بلغنا، وذلك عن طريق الدروس والمحاضرات المرفوعة -علىٰ شبكة الإنترنت- والمبثوثة، أو المؤلَّفات والكتب المطبوعة والمنشورة، أمَّا ما وراء ذلك من مجالس خاصة، أو دروسٍ متوارية، ولقاءاتٍ عابرة: فلا علم لنا بها، ﴿وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَٰفِظِينَ﴾ [يوسف: ٨١]، و«قد أحسن من انتهىٰ إلىٰ ما سمع»[(٢)]، بل إن غالب المذكورين في هذا البحث لم تكتحل عينُ المؤلِّف برؤيتهم، ولا صافحت وجوههم، فضلًا عن حضور دروسهم[(٣)]!

---

(١) سيأتي الحديث -بإذن الله- مفصَّلًا عن كيفية هذا التدرُّج، وأثر هؤلاء العلماء.

(٢) «صحيح مسلم»، (٢٢٠)، من قول سعيد بن جبير.

(٣) لم ألتقِ بأحدٍ من المذكورين في هذا الكتاب؛ سوىٰ: الشيخ الشريف حاتم العوني، والشيخ سعد الحُميِّد، والشيخ محسن العبَّاد، وقد شهدتُ للأخير بعض دروسه بالحرم المدني.

★ عملي في هذا البحث:

قسمت هذه الدراسة إلىٰ فصلين، يسبقهما تمهيد:

أمَّا الفصل الأول: فتناولتُ فيه الدرس الحديثي السعودي غير النظامي، ووقفت فيه مع أبرز المحطَّات الحديثية السعودية، ذاكرًا أهمَّ نتاجهم الحديثي، وكذلك أهمَّ ما وقع من مناقشات وردود، مذيِّلًا ذلك بما عنَّ لي من ملاحظاتٍ عليه -إن وُجدت-.

وليس من وكدي في هذا البحث أن أُترجم لمن ترد أسماؤهم فيه؛ إذ ليس هذا مُرادًا أو هدفًا للبحث، بل أكثر هؤلاء المذكورين -إن لم يكونوا جميعًا- قد وُضعت لهم تراجم مُفردة، وبعضُهم أُلِّف في سيرته كتابٌ أو كُتبٌ عِدَّة، وإنَّما أقتبس من سيرتهم وتراجمهم ما تقتضيه وتحتاج إليه طبيعة هذا البحث. فليكن هذا من القارئ علىٰ ذُكْر.

وقد قدَّمتُ لهذا الفصل بتمهيد، جعلته لبيان مسار الدرس الحديثي السعودي من بدايته، مرورًا بالوافدين من خارج البلاد عليه، حتىٰ حمل الأمرَ أبناءُ هذه البلاد، والمقيمون فيها.

وأمَّا الفصل الثاني: فعقدته للكلام عن الدرس الحديثي السعودي النظامي، واكتفيت فيه بذكر نموذجٍ واحدٍ من الجامعات الحكومية، وهي: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتحديدًا كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية منها، بقسميها: علوم الحديث، وفقه السنة ومصادرها، فذكرت البرامج والمقرَّرات، مع التعليق عليها.

وختامًا: فكاتب هذه السطور لم يعمد إلىٰ تنقُّصٍ من قدر أحدٍ من المذكورين، أو تطاولٍ علىٰ من نُشر لهم ذِكْرٌ حَسَنٌ بين المسلمين، وبذلوا أوقاتهم في نشر العلم ونفع المتعلِّمين، وإنَّما هي لبنةٌ أراد المشاركة بها في بناء يظنُّه نافعًا، ولمن يأتي بعد ذلك هاديًا ومُعلِمًا، فإن صَدَقَ الظنُّ: فالحمد لله علىٰ نعمائه، وهو المتفضِّل بالخير وصدق البصيرة علىٰ عباده، وإن كانت الأخرىٰ: فلا يزال التقصير بالعبد مُحدِقًا، وذنبه وخطؤه عن إصابة الحقِّ مانعًا، فنسأل الله العفو والغفران، والقارئ النُصحَ أو التسريحَ بإحسان!

«اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنَّك تهدي من تشاء إلىٰ صراط مستقيم»[1].

والحمد لله ربِّ العالمين

---

(١) هذا من الأدعية التي كان النبي ﷺ يستفتح بها صلاته بالليل، لكنه بلفظ المفرد (اهدني)، «**صحيح مسلم**»، (رقم: ٧٧٠)، عن أم المؤمنين عائشة، والحديث أعلَّه أبو الفضل الهروي في «**علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم**»، (رقم: ١٣).

الفصل الأول

الدرس الحديثي السعودي غير النظامي

تمهيد

شهدت الدولةُ السعوديةُ الثالثة نهضةً علمية، خاصَّة في مجال العلوم الشرعية، وكان لعلوم العقيدة والفقه النصيب الأكبر والحظ الأوفر من الاهتمام، ويرجع ذلك لأصول قيام الدولة السعودية الأولىٰ من الأساس، حيث كان جناحها الدعوي الديني الذي أُسنِد إلىٰ الشيخ **محمَّد بن عبد الوهاب (١١١٥- ١٢٠٦هـ)** مهتمًا بإصلاح عقائد أهل الحجاز في هذا الوقت، وتخليصها من الشركيات المنتشرة، وإعادة التوحيد إلىٰ نقائه وصفائه الأول، وجاور هذا الإصلاح العقدي: الاهتمام الفقهي، الذي يساعد علىٰ ترسيخ دعائم الدولة بشكلٍ ما، خاصةً إذا التزمت الدولة بمذهبٍ ما لا يخرج اجتهاد علمائها عنه، كالمذهب الحنبلي.

أمَّا نصيب علم الحديث من هذا الاهتمام: فكان بمثابة الملح في الطعام، يُعرَّج عليه دون الوقوف عنده، أو إعطائه كبير اهتمام، حتىٰ ظهر انتقاد ذلك جليًّا في كلام أحد مجددي علم الحديث في هذا الزمان، مع ثنائه علىٰ الجهد الإصلاحي العقدي المبذول؛ وهو: الشيخ محمَّد ناصر الدين الألباني.

يقول الألباني: «يجب أن نعلم أن الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب ﷺ كان سلفيًّا في العقيدة، وله الفضل الأول من بعد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمهما الله جميعًا- في نشر دعوة التوحيد في العالم الإسلامي بصورة عامة، وفي البلاد النجدية والحجازية فيما بعد بصورة خاصة.

ولذلك فلعل انكبابه واجتهاده في دعوة الناس إلىٰ هذا التوحيد الخالص المصفىٰ من أدران الشرك والوثنية بكل التفاصيل هو الذي صرفه عن الاشتغال بإتمام الدعوة السلفية، وذلك في محاربة الجمود علىٰ التقليد، وعلىٰ التمذهب الذي صار فيما قبل زمانه وفي زمانه، وفيما بعده صار دينًا، كل من ترك التقليد نُبذ بالزيغ والانحراف!

وهو من هذه الحيثية، أي: من حيث إنَّه كان يدعو إلىٰ التوحيد دون ما سوىٰ ذلك

ممَّا يتعلق بالإسلام المصفَّىٰ علىٰ ما سمعتم؛ يختلف عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن هذا الشيخ الجليل قد دعا إلىٰ الإسلام بعموم الإسلام من كل نواحيه أن يُفهم علىٰ الوجه الصحيح، علىٰ التفصيل الصحيح الذي سمعتموه، فهو -مثلًا- يحذر من الأحاديث الضعيفة، ويحذر من بناء الأحكام الشرعية عليها، و. . . ، إلىٰ آخر ما هنالك من تفاصيل، بخلاف الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب، **فلم تكن له هذه العناية، لا في الحديث ولا في الفقه السلفي**، فهو من الناحية المذهبية حنبلي، ومن الناحية الحديثية كغيره، فليس له آثار في الفقه تدلنا علىٰ أنه كـ(ابن تيمية) سلفي المنهج في التفقه في الدين، لعل له في ذلك عذرًا كما ألمحنا إليه آنفًا.

وكذلك في الأحاديث فهو كغيره -مع الأسف الشديد- لا معرفة عنده بالحديث الصحيح والضعيف، ومن الأدلة التي تدلنا علىٰ هذا أنَّ له رسالة مطبوعة متداولة عند أتباعه النجديين حتىٰ اليوم، اسمها: «آداب المشي إلىٰ المسجد»[(١)]، وقد أورد في مطلع هذه الرسالة الحديث المعروف عند السلفيين عامة؛ إلَّا القليل منهم بضعفه، ألا وهو حديث أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من بيته إلىٰ المسجد قال: «اللهم إنِّي أسألك بحق السائلين عليك، وبحق ممشاي هذا . . .» إلىٰ آخر الحديث.

فهو أورده دون أن يُنبِّه علىٰ ضعفه، مع أنَّ فيه علتين اثنتين، لو أنَّ واحدة منهما استقلت لنهضت بتضعيف الحديث، فكيف بالعلتين مجتمعتين معًا؟!»[(٢)].

وقد رُوجع الألباني في هذا الكلام، وأصدر أحد المنافحين عن الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب رسالة في الانتصار له في الحديث المشار إليه في كلام الألباني[(٣)]؛ ومع هذا: فقد كان الألباني مُصرًّا علىٰ موقفه السابق؛ إذ أجاب سائله الذي أعاد علىٰ مسامعه ما نُشر عنه سابقًا، والذي استخدمه بعض خصوم دعوة ابن عبد الوهاب

---

(١) الصواب أن اسم الرسالة: «**آداب المشي إلىٰ الصلاة**».

(٢) من تعليق الألباني علىٰ: «**الدعوة السلفية وموقفها من الحركات الأخرىٰ**»، لعيد عباسي، (ص/ ٢٧ - ٢٩) باختصار يسير.

(٣) إسماعيل بن محمَّد الأنصاري، «**الانتصار لشيخ الإسلام محمَّد بن عبد الوهاب بالرد علىٰ مجانبة الألباني فيه الصواب**»، وقد طُبعت كملحق بالرسالة السابقة لعيد عباسي، عقب كلام الألباني المذكور.

للتشنيع عليه؛ قائلًا: «شيخ الإسلام محمَّد بن عبد الوهاب لم يكن كابن تيمية في الإجابة والتحقيق في كثير من العلوم، وبخاصة منه الحديث النبوي الشريف، فلا يظهر فيما اطلعنا من الكتب، شيئان اثنان: **الشيء الأول: أنَّه نقَّادة في الحديث!**

والشيء الثاني: أنَّه ليس كشيخ الإسلام ابن تيمية جوَّالًا في فقه المذاهب الأربعة وغيرها، ونقَّادًا لكثير من الآراء الواردة فيها، ومرجِّحًا لبعضها علىٰ بعض، فهو يغلب عليه التمذهب بالمذهب الحنبلي.

فمحمَّد بن عبد الوهاب -لاشك- هو رجل عالم وفاضل وبخاصة في دعوته للتوحيد، فأثرها لا ينكره حتىٰ الأعداء، أمَّا العلوم الأخرىٰ **وبصورة خاصة علم الحديث** فليس له تلك الآثار التي تحشره في زمرة حُفَّاظ الحديث، فلو فرضنا أن إنسانًا اليوم ألَّف كتابًا في حُفَّاظ الحديث علىٰ مر القرون، وأراد أن يعطي حقه للشيخ محمَّد بن عبد الوهاب ما حطه في مصاف هؤلاء الحفاظ، فضلًا أن يصفه في مصاف المصححين والمضعفين؛ لأنَّنا نعلم بالتجربة أنَّه لا تلازم بين حفظ الحديث، وبين نقد الحديث تصحيحًا وتضعيفًا»(١).

وفي كلامٍ أكثر صراحةً ووضوحًا له في هذه المسألة، متجاوزًا به شخص الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب لأتباعه ومن جاء بعده؛ قال الألباني: «إخواننا النجديين فاقوا أخيرًا علىٰ علم الحديث، وحسبك أنَّه -مع الأسف- لا يوجد هناك في التاريخ النجدي علماء برزوا في علم الحديث»(٢)!

---

(١) الألباني، «**سلسة الهدىٰ والنور**»، الشريط (٢٣٦).

(٢) الألباني، «**سلسلة الهدىٰ والنور**»، الشريط (٣٠٠). ومع ذا: فيرىٰ بعض أهل العلم من السعودية -**كالشيخ عبد الله السعد**، كما في الشريط الأول من مناقشته للشيخ الألباني- أن الشيخ محمَّد بن عبد الوهاب كان له معرفةٌ وعنايةٌ بالحديث، ويستدلون علىٰ ذلك بأنَّه قرأ علىٰ المحدِّث محمَّد حياة السندي في علم الحديث ورجاله، وأجازه بالأمهات، وأخذ عن العجلوني، وكذلك أثنىٰ عليه الشوكاني في «**البدر الطالع**»، (٢/ ٦)، وقال عنه الشيخ عبد الرحمن بن قاسم: «أمده الله بكثرة الكتب، وسرعة الحفظ، وقوة الإدراك، وعدم النسيان، برع في الحديث وحفظه». لكن يبدو -والله أعلم- أن حال الشيخ في هذا علىٰ أحسن الأحوال: هو تقليد من سبقه، ونقل أحكامهم، دون أن يكون له اجتهادٌ ونظرٌ خاصٌ يظهر أثره حال الترجيح والاختلاف، وهذا ظاهر في «**مجموعة الحديث علىٰ أبواب الفقه**»، المطبوع ضمن مجموع مؤلَّفاته (من الجزء السابع إلىٰ العاشر).

إذن فالسائد عند علماء المملكة في هذه الحقبة -تبعًا لمؤسس الدعوة الدينية الإصلاحية- الانكباب علىٰ مسائل التوحيد والعقيدة، مع التفقه بالصورة المذهبية الحنبلية، وتقديم الخدمة العلمية الخاصة بذلك.

ظلَّ الأمرُ علىٰ هذا الحال حتىٰ عَطَفَ علىٰ بلاد الحرمين بعضُ من لهم اختصاصٌ وعنايةٌ بعلم الحديث، ولعلَّ باكورةَ هؤلاء هو:

الشيخ محمَّد عبد الرزاق حمزة (١٣٠٨ - ١٣٩٢هـ):

تلقَّىٰ الشيخ حمزة تعليمه الأول في بلاد مصر، وكان من أبرز شيوخه وأكثرهم تأثيرًا فيه: **السيد محمَّد رشيد رضا**، الذي يُعد علامةً في طريق إحياء موات علم الحديث[1]، وكان قد أنشأ مدرسة باسم «دار الدعوة والإرشاد» لبعث الفكرة الإسلامية، وإحياء السنة المحمَّدية، وبث روح الدعوة الإسلامية في الملتحقين بها، وراقت فكرة هذه المدرسة للشيخ حمزة فالتحق بها بعد تخرجه في الأزهر سنة (١٣٤٠هـ)، وكانت دراسته في هذه الدار باكورة اشتغاله بالسنة النبوية والعكوف عليها، ولامتيازه علىٰ زملائه بالدار توثقت الصلة بينه وبين مديرها الشيخ رشيد رضا، وصار من المتشبعين بأفكاره، التي منها: تنقيح علم الحديث من الدخيل والضعيف والموضوع، بهدف التحرر من التقليد الأعمىٰ دون معرفة الدليل الصحيح.

بعد قيام الحرب العالمية الأولىٰ تأزَّمَت الأمور، وتوقفت الدار لتوقف المساعدات المالية التي كانت تُقدَّم إليها، لكن بقيت علاقة حمزة برشيد رضا قائمة متصلة وثيقة.

وفي عام (١٣٤٤هـ) قصد الشيخان محمَّد عبد الرزاق حمزة، والشيخ عبد الظاهر أبو السمح مكة المكرمة لأداء فريضة الحج برفقة الشيخ رشيد رضا، وكان الملك عبد العزيز آل سعود حاجًّا، فاتصلا به مع العلماء القادمين من العالم الإسلامي، وتكررت اللقاءات معه فعرف الكثير عن نشاطهما وقيامهما بالدعوة السلفية في مصر، وعرض عليهما الشيخ عبد العزيز العتيقي البقاء لخدمة الحكومة الإسلامية وأجابا بالموافقة، وعرض عليهما الانتقال إلىٰ مكة والمدينة لإمامة الحرمين الشريفين والقيام

---

(١) يُنظر: «**الدرس الحديثي المصري غير النظامي**» من هذا الكتاب، ما تم تناوله في الحديث عن رشيد رضا وأثره في الاتجاه الحديثي المصري المعاصر.

بالخطابة والتدريس فيهما، فرشحهما السيد رشيد رضا للملك عبد العزيز آل سعود.

وبناءً علىٰ الرغبة الملكية انتقل الشيخان بأهلهما وأولادهما إلىٰ مكة المكرمة عام (١٣٤٥هـ)، وتم تعيين حمزة مدرِّسًا في المسجد الحرام والمعهد العلمي، والتقىٰ **بالشيخ عبيد السندي** أحد علماء الهند فقرأ عليه الحديث، وكتب السنة، وغيره ثم انتقل إلىٰ المدينة المنورة، ولم تطل إقامته هناك فعاد إلىٰ مكة.

كان الاهتمام بالحديث وكتبه ودراسة فنونه في مقدمة ما كان يحرص عليه الشيخان حمزة وأبو السمح، وبناءً عليه قام الاثنان بتأسيس **(دار الحديث بمكة)** عام (١٣٥٠هـ = ١٩٣١م) بعد الاستئذان من الملك عبد العزيز الذي رحَّب بالفكرة، ووعد بالمساعدة في كل ما يحتاج إليه هذا المشروع. وتم افتتاح هذه الدار تحت إدارة الشيخ عبد الظاهر أبي السمح، وعُهِدَ إلىٰ الشيخ عبد الرزاق حمزة بأن يكون مدرِّسًا أولَ بها، واختير لها كذلك نخبة من العلماء المشتغلين بالحديث وعلومه للتدريس بها.

وبذل الشيخ حمزة مجهودًا كبيرًا في رفع مستوىٰ طلاب الدار في علوم الحديث، وكان معظم طلابها يومئذ من المجاورين، وفي عام (١٣٧٠هـ) آلت إدارة دار الحديث المكية إلىٰ الشيخ حمزة، وظل فيها إلىٰ قبيل وفاته، حيث أقعده المرض.

كانت للشيخ حمزة طريقة جديدة في تدريس الحديث، ذكرها الشيخ عبد الرحمن الصومالي المدرس في المسجد الحرام؛ وهي: أنَّه كان يقرأ السند، ثم يسأل طلابه عن اسم الراوي وكنيته ولقبه، فإذا لم يعرف؛ بحثوا عنه في الكتب[(١)].

كما كان له إسهامات حديثية أخرىٰ غير التدريس والتعليم، تنوَّعت بين تحقيق وتعليق، وردٍّ وتقديم.

فمن ذلك: تحقيقه لكتاب: **«الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»** لابن كثير، وكان أوَّلَ من اطَّلع عليه في عالم المخطوطات في وقته، وأوَّلَ من حقَّقه

---

(١) د. عبد الله بن أحمد آل علاف الغامدي، «ترجمة إمام الحرمين: الشيخ محمَّد عبد الرزاق حمزة»، مقال منشور علىٰ موقع صيد الفوائد، علىٰ هذا الرابط:

http://www.saaid.net/Doat/gamdi/11.htm

وصحَّحه، «وكتب له مقدَّمة نفيسة، وترجمة للمؤلِّف، وعلَّق عليه بعض تعليقات مفيدة»، علىٰ حدِّ قول عصريِّه الشيخ أحمد شاكر[١] -الذي نقل أكثر حواشي الشيخ حمزة علىٰ الكتاب في طبعته له وتعليقه عليها- وطُبع الكتاب عام (١٣٥٣هـ).

وكتب ردًّا علىٰ كتاب محمود أبي رية «**أضواء علىٰ السنة النبوية**» الذي سفَّه فيه من علم الحديث، واتهم فيه أبا هريرة وانتقص من قدره، بعنوان: «**ظلمات أبي رية**»، وهو كتابٌ جيِّدٌ ونافعٌ في بابه، عامرٌ بالاستشهادات العلمية والطبية والفلكية.

كذلك كتب مُقدِّمة ماتعة علىٰ كتاب «**فتح الباري**»، قارن فيها بين منهج ابن حجر، والقسطلاني، والخطابي.

بقي أن نُشير أخيرًا -وهي إشارة مهمة- إلىٰ أنه كانت هناك بين الشيخ محمَّد عبد الرزاق حمزة والشيخ عبد العزيز بن باز (١٣٣٠- ١٤٢٠هـ) -الذي سيأتي الكلام عنه لاحقًا إن شاء الله- مسائل ورسائل في أمور عدَّة، وإن كان الأخير ليس معدودًا في تلامذة الأول؛ إلَّا أنَّه كان متقدِّما عليه في العمر والتدريس والتصدُّر في هذا الوقت.

علىٰ كل حال: نستطيع القول إنَّ علم الحديث صار له الآن ظهورٌ وحضورٌ ببلاد الحرمين، خاصَّة مع وجود دار باسمه في مكة، وترأُّس رجل كالشيخ حمزة لها، وإن كان تأثيره محدودًا لقلة مؤلَّفاته.

تزامن في هذا التوقيت، وتحديدًا بعد تولي الشيخ حمزة إدارة دار الحديث المكية وصول رجل من طرازٍ فريدٍ في علم الحديث إلىٰ بلاد السعودية؛ ألا وهو:

الشيخ عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلِّمِي اليماني (١٣١٢ - ١٣٨٦هـ):

قَدِمَ الشيخ المعلميُّ من بلاد الهند عام (١٣٧١هـ)، بعد أن قضىٰ بها ما يزيد عن ربع قرنٍ من الزمان، مُسهِمًا في إخراج بعض الكتب الحديثية المهمة من دهاليز المخطوطات إلىٰ نور المطبوعات[٢].

---

(١) أحمد شاكر، مقدِّمة «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، لابن كثير، (ص/ ٨).

(٢) يُنظَر تفاصيل رحلته إلىٰ الهند في: مجموعة من الباحثين، مقدِّمة «**آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني**» (١/ ٧٤- ٨٣).

نزل المعلمي في جدَّة أول الأمر، وعُيِّن مُدرِّسًا في مدرسة الأنجال لبعض الوقت براتب مجزئ، لكنَّه لم يستمر طويلًا، وطلب وظيفة أخرىٰ أقرب إلىٰ نفسه التوَّاقة إلىٰ العلم والتحقيق والبحث والمطالعة، فعُيِّن أمينًا لمكتبة الحرم المكي الشريف عام (١٣٧٢هـ) براتب أقل بكثير من سابقه.

وقضىٰ الشيخ في مكة خمسة عشر عامًا متفرّغًا للبحث والتأليف، والتحقيق والتدريس، قائمًا بوظيفته في مكتبة الحرم خير قيام من مساعدة الباحثين، وتدبير شؤون المكتبة[١].

كان للشيخ نتاجٌ علميٌ رائقٌ في هذه الفترة، تنوَّع -كتنوُّع نتاج الشيخ حمزة السابق- ما بين تأليف وتحقيق، وردٍّ وتعليق.

أمَّا في جانب التأليف والردَّ: فيتقدَّم النتاج جميعًا كتابه الفذُّ: «**التنكيل لِمَا في تأنيب الكوثري من الأباطيل**»، الذي كان قد ابتدأه في الهند، وبيَّضه وأخرجه في مكة، ويليه كتابه الآخر: «**الأنوار الكاشفة لما في كتاب «أضواء علىٰ السنة»** من الزلل والتضليل والمجازفة»، ردَّ فيه علىٰ تسفيهات واتهامات أبي رية، كما فعل صنوه الشيخ عبد الرزاق حمزة آنفًا.

وفي جانب التحقيق: أصدر ستة مجلدات من كتاب «**الأنساب**» للسمعاني إلىٰ حرف الزاي، وستة مجلدات من «**الإكمال**» لابن ماكولا إلىٰ حرف العين، و«**الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**» للشوكاني، و«**الموضح لأوهام الجمع والتفريق**» للخطيب البغدادي، و«**بيان خطأ محمَّد بن إسماعيل**» لابن أبي حاتم، و«**تذكرة الحفاظ**» للذهبي وغيرها، بما مجموعه واحد وعشرون مجلدًا.

أمَّا جانب التدريس: فقد كان للشيخ درس بعد صلاة الفجر في حَصوة باب السلام يحضره عدد من الطلبة، وكانت له دروس بعد العصر يحضرها خاصته من طلبة العلم، يدرِّس فيها النحو والبلاغة والفقه والفرائض.

إضافةً إلىٰ القيام بوظيفته في مكتبة الحرم المكِّيِّ الشريف من إعانة الباحثين عن

---

(١) المصدر السابق، (١/ ٨٧).

العلم والمعرفة، وفهرسة المكتبة، والكتابة إلىٰ الجهات المختلفة لتزويدها بمختلف الكتب[1].

وإن كان النتاج المكتوب قد طغىٰ علىٰ وقت الشيخ، واستحوذ علىٰ جزء كبير من حياته وجهده، موافقًا هذا طبيعة شخصيته المحبَّة للعلم والبحث والتدقيق والتحقيق؛ إلَّا أنَّ هذا لم يمنع من وجود بعض الطلبة الذين استفادوا منه، وتأثروا بفكره ومنهجه.

ويُعدُّ من أبرز تلامذة الشيخ المعلمي -وهو أيضًا من تلامذة الشيخ عبد الرزاق حمزة- ممَّن صار له اسمٌ بعد ذلك بالمملكة في علم الحديث:

الشيخ حماد بن محمَّد الأنصاري (١٣٤٤هـ - ١٤١٨هـ):

وُلد الشيخ الأنصاري في (تاد مكة) من بلاد مالي بأفريقيا الغربية، ثم انتقل في شبابه إلىٰ بلاد الحرمين عام (١٣٦٧هـ)، فكانت إقامته ووفاته بها.

وكان من أهم أسباب خروجه من بلاده إلىٰ بلاد الحرمين: عدم تدريس علم الحديث ومنعه إلَّا لمن بلغ أربعين سنة! مع شغفٍ وحبٍّ ولع به الأنصاري لهذا العلم، فحداه هذا الحبُّ إلىٰ الهجرة لبلاد الحرمين[2].

وكان قد شرع في طلب علم الحديث وهو في العشرين من عمره، وقبلها كان مع علوم الآلة والفقه المالكي[3].

وقد نصَّ الأنصاري علىٰ أنه تتلمذ علىٰ يد الشيخين: حمزة، والمعلمي، ووصف الأخير بأنَّه محدِّث عالم[4].

يقول الأنصاري: «شيخي عبد الرحمن المعلمي كان كثير البحث جدًّا، يبحث في أكثر من كتاب في وقت واحد، وكنت أجالسه في مكتبة الحرمين، وكان يعطيني كتبًا، فيقول: ابحث عن كذا، فما أجده! فأعطيه إيَّاها؛ فيقول لي: هذا هو، أين أنت عنه؟!

---

(١) مجموعة من الباحثين، مقدِّمة «آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني»، (١/ ٩٠).

(٢) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري»، (١/ ٣٩٦، ٤١٣)

(٣) المصدر السابق، (١/ ٤٣٩).

(٤) نفسه، (١/ ٤٥٤، ٤٥٥، ٢/ ٥٩٣)

والسبب في هذا: عدم الانتباه، والسرعة»[١].

كذلك التقىٰ الأنصاري بالشيخ أحمد شاكر، وكان يثني عليه جدًّا، ووصفه بأنَّه: «محدِّث كبير، ما جاء بعده في مصر من اشتغل بعلم الحديث مثله»[٢]. وأعطاه شاكر مرة تحقيقه لكتاب: «**صحيح ابن حبان**»، فقال له الأنصاري: «**متىٰ ينتهي يا شيخ؟ وكيف تنتهي وأنت يا شيخ تعمل في أكثر من كتابٍ في آنٍ واحد؟! تعمل في: «المسنَد»**، وابن جرير، والترمذي، و«**صحيح ابن حبان**»، وغير ذلك»! فقال له: «أنا أعمل في كتاب، ثم أدخل في غيره، لأنِّي أريد أن أسترد النشاط في الدخول في غيره»[٣].

وقد صدق ظنُّ الأنصاري؛ إذ وافت الشيخ شاكر منيته قبل أن يُتم شيئًا من هذه الكتب!

وممَّن التقىٰ بهم الأنصاري أيضًا: الشيخ الألباني، وكان لقاؤه الأول به عام (١٣٧٤هـ) عند الشيخ عبد العزيز بن باز في الرياض[٤]، ثم صارت بعد ذلك بينهما معرفة وصلة، فكان الأنصاري يزور الألباني في بيته إذا نزل دمشق، ويسهر عنده بعد العشاء حتىٰ يذهب الليل لينظر في كتبه[٥]؛ إذ كان الأنصاري مولَعًا بالمخطوطات والتراث، لا سيما الحديثي منها[٦]، ولاحقًا أرسل الأنصاري إلىٰ الألباني مخطوط «**السنَّة**» لابن أبي عاصم؛ فحقَّقه وطبعه، ولم يَرضَ الأنصاريُّ عن خدمة الألباني لهذا الكتاب[٧]!

---

(١) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (٢/ ٥٩٢).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٦٢٩، ٦٣٦).

(٣) نفسه، (٢/ ٥٩١).

(٤) نفسه، (٢/ ٦٢٣).

(٥) نفسه، (٢/ ٦٢٥).

(٦) نقل عنه ولده أنَّه كان يقول: «أنا أهتم جدًّا في رحلاتي لجلب المخطوطات بثلاثة فنون من العلم: (١) علم الحديث. (٢) علم رجال الحديث. (٣) العقيدة السلفية، وبالذات المسنَدة». عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (١/ ٤٠٢). ويُنظَر في شغفه بالمخطوطات الحديثية وحرصه عليها وشيء من قصصه معها: المصدر السابق، (١/ ٣٩٠، ٣٩٢).

(٧) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (٢/ ٦٠١).

وفي عام (١٤٠٠هـ) خاطب مركز الملك فيصل للبحوث الأنصاريَّ يستشيره من يرشِّح لجائزة الملك فيصل في علم الحديث؟ فكتب لهم جوابًا أنَّه يرشِّح الشيخ الألباني، ولكن لم يُرشَّح في هذه السنة، وإنَّما رُشِّح عام (١٤١٩هـ) بعد وفاة الأنصاري[١].

وقد أثنىٰ الألبانيُّ علىٰ الأنصاري في غير موضع من كتبه، من ذلك قوله عنه -في مقدِّمة مناقشته له في تضعيف حديثٍ صحَّحه الأنصاري-: «مع اعترافي بعلمه وفضله، وإفادته لطلبة العلم، وبخاصة في الجامعة الإسلامية، جزاه الله خيرًا»[٢].

كذلك كان الأنصاري يُثني علىٰ الألباني في تبحُّره في علم الحديث، وتخصُّصه فيه؛ فقال عنه: «إنَّ الشام حُرمت من الشيخ ناصر الألباني، فهو لا يُوجد مثله في الشام، خاصَّة في تخصصه»[٣]. وقال: «الألباني كان حنفيًّا، ثم دخل في علم الحديث حتىٰ وصل فيه إلىٰ الغاية، وهو ممَّن يُقال في مثله دَرَس بنفسه»[٤].

بل جعله الأنصاري من الذين يرجع إليهم حين يُشكل عليه شيء في علم الحديث، مع اثنين آخرين؛ هما: الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ إسماعيل الأنصاري، حينما سُئل من الذي يعود إليهم في هذا العلم، واصفًا إيَّاه بأنَّه ذو اطلاع واسع في هذا العلم، وإن لم يكن الأكثر تخصصًا فيه[٥]!

إلَّا أنَّه علىٰ الرغم من ذلك كانت له انتقاداتٌ علىٰ طريقة الألباني ومنهجه، سواء الحديثي، أو الفقهي.

فمن انتقاده للمنهج الحديثي -وهذا ما يعنينا هنا- قوله: «إنَّ صنيع الشيخ الألباني في الكتب الأربعة وذلك بتقسيمها إلىٰ صحيح وضعيف: هو تمزيقٌ لها، وهو عملٌ لم يُسْبَقْ إليه، وعمله هذا يعني أنَّ هذه الكتب الأربعة من تأليفه لا من تأليف أصحابها،

---

(١) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري»، (٢/ ٥٩٨).

(٢) الألباني، «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، (٣/ ٣١٩).

(٣) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري»، (٢/ ٦٢٥).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٥٩٧، ٥٩٨).

(٥) نفسه (١/ ١٦٥، ٢٨٠).

والمفروض أنَّه لمَّا عُرِضَ عليه هذا العمل أن يمتنع عنه».

فقال له الشيخ عبد الرحمن محيي الدين: أليس عمله هذا اجتهادًا منه؟

فقال الشيخ الأنصاري: «هذا اجتهاد خاطئ، وليس كل اجتهاد صحيحًا»[(١)].

عَمِل الأنصاريُّ مُدرِّسا بمعهد إمام الدعوة بالرياض، ثم بكلية الشريعة بها، وأخيرًا: بالجامعة الإسلامية بالمدينة، وظلَّ بها إلىٰ أن أُحيل إلىٰ التقاعد، مع دروسه بالمسجد النبوي. وقد درَّس عددًا من الكتب الحديثية في غضون هذه الفترة؛ منها: «**مقدِّمة ابن الصلاح**» في معهد الرياض، و«**يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر**» وهو تهذيبٌ صنعه لكتاب الحافظ ابن حجر «**نزهة النظر**»، وخَتَمَ «**جامع الترمذي**» تدريسًا بالمسجد النبوي ثلاث مرات[(٢)].

علىٰ صعيد النتاج العلمي للأنصاري: كان متنوِّعًا، بين التأليف والتحقيق؛ أمَّا التأليف: فكان له شرطٌ نادرٌ أفصح عنه؛ وهو: أنَّه لا يؤلِّف فيما أُلِّف فيه قبل ذلك[(٣)]،

---

(١) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (٢/ ٦٢٤). ويُنظَر كذلك (٢/ ٥٣٧، ٧٢٥) من المرجع السابق. وأمَّا عن مخالفته له في الأحكام الحديثية: فلا نرىٰ داعيًا لذكرها، لأن هذا ممَّا يسوغ الاختلاف فيه، كتضعيفه لحديث: «صلاة التسابيح» الذي صحَّحه الألباني، ولأنَّنا لم نقف علىٰ طريقة عمل للأنصاري نستطيع من خلالها تبين ما إذا كان يخالف الألباني في منهجه، أو يوافقه فيه، بغض النظر عن الأحكام النهائية. بل إنَّ بعض تصريحات الأنصاري يكتنفها شيءٌ من الغموض؛ مثل قوله في (٢/ ٥١٧): «إنَّ العلل التي ذكرها الإمام الدارقطني في كتابه «**التتبُّع**» علىٰ بعض أحاديث البخاري ومسلم هي من باب شغل الوقت، ولم يأت بعلة قادحة»! مع كونه هو الذي اختار هذا الكتاب لتلميذه **مقبل بن هادي الوادعي** ليكون رسالته في الماجستير! وذكر تلميذُه الآخرُ: **ربيع بن هادي المدخلي** أنَّه -أي: الأنصاري- أشار عليه أن يجعل من دراسة الأحاديث المنتَقدة من صحيح مسلم دراسة بحث ونظر، ومن الكتابة حولها ومناقشة الدارقطني فيها موضوعًا لنيل شهاد الماجستير، فشجع هذا المدخلي علىٰ المضي قُدُمًا في رسالته: «**بين الإمامين مسلم والدارقطني**»، كما ذكر ذلك هو بنفسه في مقدِّمة الكتاب المذكور، (ص/ ٧). ولعل أقرب التفسيرات لهذين الموقفين: تعظيم الأنصاري للصحيحين، وعدم التسليم لمنتقدهما بسهولة ويسر. ويُنظَر في الانتقاد الفقهي: عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (٢/ ٦٢٥، ٧٣٣).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٦٣، ٣٨٩، ٤٣٨).

(٣) نفسه، (٢/ ٧٣٧).

إلا ما دعت إله الحاجة، فأخرج: «**بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني**»، وهو أحب كتبه إليه[1]، و«**فتح الوهاب في مَن اشتُهر من المحدثين بالألقاب**»، و«**إتحاف ذوي الرسوخ بمن دلَّس من الشيوخ**»، و«**تعليق الأنواط في التذييل على صاحب الاغتباط**»، و«**سبيل الرشد في تخريج أحاديث ابن رشد**»، و«**يانع الثمر في مصطلح أهل الأثر**»، وهو تهذيب لنزهة الحافظ ابن حجر، وقام بتحقيق «**ديوان الضعفاء**» للذهبي، وذيَّله.

إذن: كان الأنصاري علامةً بارزةً في هذا العلم بالمملكة، وإن كان تأثيره محدودًا، لقلَّة إنتاجه -مقارنة بغيره-، وانشغاله بالمخطوطات وجمعها وتصويرها، وأيضًا: لعزوف الطلبة في هذا الوقت عن هذا العلم!

ونستطيع أن نستشعر هذا العزوف من خلال مطالعة توجُّع الأنصاري في بعض عباراته؛ مثل قوله: «كما أن أهل زماني قلَّ اعتناؤهم بهذا الفن المهم»[2]، وقوله: «وإن قلَّ من يشتغل بهذا الفن في عصرنا هذا»[3]!

---

(١) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (١/ ٣٧، ٩٧).

(٢) حماد الأنصاري، مقدِّمة كتابه: «**بلغة القاصي والداني بتراجم شيوخ الطبراني**».

(٣) حماد الأنصاري، مقدِّمة كتابه: «**إتحاف ذوي الرسوخ بمن دلَّس من الشيوخ**».

محطَّات مهمة

في الدرس الحديثي السعودي غير النظامي

مع انكباب الكثرة الكاثرة من أهل العلم ببلاد الحرمين علىٰ مواد التوحيد والعقيدة والفقه المذهبي، شرحًا وتدريسًا وتأليفًا، وبيَّنَّا سبب ذلك آنفًا، وتوجُّهٍ ضعيفٍ بصورة فردية من البعض -كالأنصاري- للانشغال بعلم الحديث، والإسهام في نشره؛ وُجِد في هذا التوقيت من حاول أن يجمع بين الأمرين، وأن يُثريَ ثقافة علم الحديث بصورة علمية بين طلابه، مع عدِّه -عند الكثيرين- من المتخصِّصين في علوم العقيدة والفقه بصورة أكبر وأشهر من علم الحديث، وعلامة بارزة في عصر الصحوة الحديث؛ وهو:

الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (١٣٣٠ - ١٤٢٠هـ):

كان لظهور الجانب الحديثي في دروس الشيخ ابن باز عدَّة أسبابٍ وعوامل؛ منها: أن من شيوخه من كان له اهتمامٌ بهذا العلم، ولو من ناحية التنظير فقط، ومن أبرز هؤلاء: شيخه **سعد بن حمد بن علي ابن عتيق** (ت: ١٣٤٩هـ)، الذي ذكر الشيخ ابن باز عنه أنَّه: «سافر إلىٰ الهند سنة (١٣٠١هـ)، فقرأ علىٰ محدِّث الهند الشيخ نذير حسين الدهلوي، والشيخ العلامة المحقِّق صديق حسن خان القنوجي، والشيخ شريف حسين، والشيخ محمَّد بشير السندي، والشيخ سلامة الله الهندي، والشيخ حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي اليماني نزيل الهند، وهؤلاء العلماء كلهم محقِّقون في العقيدة محدِّثون مفسرون. وقد أجازه الشيخ الأنصاري ونذير حسين، وهكذا أقام يقرأ علىٰ هؤلاء المحدِّثين المفسِّرين المحققين في الهند تسع سنين، حتىٰ استفاد منهم فائدة كبرىٰ، فأجازوه وأثنوا عليه ثناء عطرًا»[(١)].

---

(١) الموقع الرسمي للشيخ ابن باز علىٰ الإنترنت:

http://www.binbaz.org.sa/node/21297

كذلك: ما صاحب زمان الشيخ من دخول بعض الأفراد المهتمين بهذا العلم بلاد الحرمين؛ كالشيخ محمَّد عبد الرزاق حمزة، الذي تقدَّم أنَّ له مراسلاتٍ مع الشيخ في أمور متنوعة.

ومن الباب نفسه بصفة عامة: ما واكب هذه الفترة من انتشار الصحوة الحديثية الألبانية في أصقاع العالم الإسلامي، التي نحت بالمنهج السلفي عامة إلىٰ اتجاه النظر الحديثي، والتصحيح والتضعيف، إن لم يكن اجتهادًا عند البعض؛ فالتقليد للألباني.

وقد يُضاف لذلك أيضًا: طبيعة الشخصية العلمية للشيخ ابن باز، التي تتحرَّىٰ صحة الأدلة في أثناء الترجيح، حتىٰ وإن خالف ترجيحُه المشهورَ من المذهب، والمفتَىٰ به في البلاد[1]؛ فهذا يستلزم العَوْدَ علىٰ الدليل بالتصحيح والتضعيف، والقبول والرد، فأعطىٰ الأمر مزيد اهتمام.

يقول الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: «وعندما أبحر سماحة الشيخ - يعني: ابن باز- في الفقه والعقيدة والتفسير والضروري من علم الآلة؛ رأىٰ أن الفقه هو الغالب منذ أن مات العلامة الجهبذ الإمام عبد اللطيف الأزهري ابن الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، فاتجه سماحته للحديث حفظًا، وتفهمًا للمعاني، وإلمامًا بما نقل من توثيق الرواة وتمريضهم، وما قيل عن علل بعض الأحاديث، وحفظ حال كثير من الرواة المجروحين، كما حفظ كثيرًا من علل الحديث»[2].

ظهر اهتمام ابن باز بالناحية الحديثية في عدة جوانب؛ من أهمها: إفراده جزءًا من وقت القراءة عليه وتدريسه لطلابه لكتب السنة؛ مثل: «**مسند الإمام أحمد**»، و«**صحيح البخاري**»، و«**صحيح مسلم**»، و«**سنن أبي داود**»، و«**سنن الترمذي**»، و«**سنن النسائي**»، و«**سنن ابن ماجه**»، و«**سنن الدارمي**»، و«**سنن البيهقي**».

---

(١) مثل قوله في: «زكاة الحلي»، وفي: «التطليقات الثلاث في المجلس الواحد»، كما في «**مجموع فتاوىٰ ابن باز**»، (٤/ ١٢٤، ٢١/ ٢٧٤).

(٢) إبراهيم بن عبد الله الحازمي، «**سيرة وحياة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وما قيل فيه من شعر ونثر**» (٢/ ٩٩٢، ٩٩٣).

وفي علم المصطلح: «**نخبة الفكر**» لابن حجر، و«**الباعث الحثيث**» لابن كثير[1]، وكذلك كان يُقرأُ عليه كتاب: «**تقريب التهذيب**» للحافظ ابن حجر، فيُعلِّق ويستدرك عليه، وقد جُمعت هذه التعليقات وطُبعتْ في كتابٍ بعنوان: «**النُّكت علىٰ تقريب التهذيب**»[2].

وكان الشيخ يُضمِّن دروسه الحديثية ناحية تدريبية لطلابه، فتجد الجانب العملي من التخريج، والنظر في الرجال، ومراجعة الطرق والأسانيد، وقد كان لهذه الطريقة أكبر الأثر في نفوس الطلاب، إذ دفعتهم إلىٰ الاهتمام بهذه الأبواب من العلم، فضلًا عن إلفها علىٰ آذانهم وعقولهم.

يقول الشيخ **فهد بن عبد الله السُّنيد** -في معرض حديثه عن الألباني-: «وإنَّني أحد هؤلاء الذين انتفعوا بكتبه، وكان الفضل الأول لشيخنا العلَّامة عبد العزيز بن باز، فقد كان له معرفةٌ بالرجال، وعناية بالأسانيد، وحسبك أن تعلم أن الكتب الستة، و«**مسنَد أحمد**»، و«**سنن الدارمي**»، و«**صحيح ابن حبان**»، وغيرها من الكتب التي تعتني بذكر الأسانيد -كتفسير ابن كثير- تُقرأُ علىٰ شيخنا في أثناء الدرس، فأصبحت أحب سماع الأسانيد، ولا أملُّ من تكرارها، ولله الحمد، ممَّا ساعدني علىٰ فهم الكتب التي تعتني بالأسانيد، والكلام عليها، ومنها: كتب الشيخ ناصر»[3].

وممَّا يُحسَب للشيخ ابن باز في هذا الباب أيضًا: دوره في استدعاء الشيخ الألباني، إمَّا بشخصه في الجامعة الإسلامية، أو باسمه وعلمه وأثره في مجالس الشيخ ودروسه.

مع افتتاح الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أوائل عام (١٣٨١هـ)، وكان الشيخ ابن باز هو المباشر لتأسيسها وإنشائها، نائبًا عن رئيسها الشيخ محمَّد بن إبراهيم

---

(١) محمَّد بن إبراهيم الحمد، «**جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز**»، (ص/ ٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) طبعته دار المنهاج السعودية، بعناية د. عبد الله بن فوزان الفوزان. وله أقوالٌ في بعض الرواة، نقل بعضها: فهد بن عبد الله السُّنيد، في كتابه: «**الإعلام في إيضاح ما خفي علىٰ الإمام، تعقُّبات حديثية علىٰ الشيخ محمَّد ناصر الدين الألباني، مع نقولاتٍ في الرجال لسماحة المفتي العام الشيخ عبد العزيز بن باز**».

(٣) فهد بن عبد الله السُّنيد، «**الإعلام في إيضاح ما خفي علىٰ الإمام**»، (ص/ ٥).

آل الشيخ[١]؛ وقع الاختيار على الشيخ الألباني ليكون مُدرِّسًا بها لمادة الحديث النبوي وعلومه، وظلَّ بها حتىٰ عام (١٣٨٣هـ)؛ إذ انتهىٰ تعاقده مع الجامعة، ولم يُجدَّد له مرة أخرىٰ، لبعض الوشايات والافتراءات التي أُلصِقت بالشيخ من قِبل شانئيه وحاسديه؛ وعلىٰ إثرها: خرج الألباني من بلاد الحرمين[٢].

ومع قِصر المدَّة التي قضاها الألباني في الجامعة الإسلامية، التي لم تتعدَّ ثلاث سنوات؛ فقد كان لها أثرٌ كبيرٌ داخل الجامعة وخارجها.

أمَّا داخل الجامعة: فقد ترك الألباني بصمته في الدرس الحديثي بها، إذ أضاف مادة: «**علم الإسناد**»، فكان يختار من «**سنن أبي داود**» حديثًا للسنة الثانية، ومن «**صحيح مسلم**» حديثًا للسنة الثالثة، فيسجله علىٰ السبورة بالسند، ويأتي إلىٰ كتب الرجال كـ«**الخلاصة**» و«**التقريب**» فيعمل لها دراسة حديثية عملية في كيفية تخريج الحديث، وكيفية نقده من رجاله؛ فكان يُعطي الطلاب هذه الدروس العملية من الكتب، وكان بذلك أول من يمارس هذا التطبيق العملي مع الطلبة في السلك الجامعي[٣].

وأمَّا خارج الجامعة: فإنَّ تدريسه بالجامعة لطلاب من أماكن شتىٰ، وجنسيات مختلفة؛ أوجد له تلاميذ حملوا دعوته ومنهجه لبلاد لم يزرها أو يعرفها، وأصبح هناك تيار يُنسَب للشيخ، سواء داخل بلاد الحرمين، أو خارجها؛ لأنَّه درَّس منهجه في علم الحديث عمليًّا، وبطريقة أكاديمية للطلاب، وأحدث بذلك نقلة في شعبية علم الحديث في العالم، بعد أن كان علمًا نظريًّا لا يعرفه إلَّا أفراد محدودون.

---

(١) بل ذكر الألباني في تسجيلاته مع طلابه: أن لقاءاته مع الشيخ ابن باز يوم كان يعمل بالجامعة الإسلامية، وابن باز رئيسًا لها! مع أنه في تلك الفترة كان نائبًا، ولم يكن رئيسًا، وهذا يدل علىٰ أن مقاليد أمور الجامعة كانت بيد ابن باز لكثرة انشغالات الشيخ محمَّد بن إبراهيم في هذا الوقت.

«**سلسلة الهدىٰ والنور**»، الشريط (١٠).

وهذا ما أكَّده الشيخ عبد المحسن العبَّاد في محاضرته «**الشيخ عبد العزيز بن باز** رحمه الله **نموذج من الرعيل الأول**» بقوله: «كان هو -أي: ابن باز- المسؤول في الجامعة في عشر سنواتٍ، كان نائبًا للرّئيس، ولكنّه هو المباشرُ للتّنفيذ، والقائمُ علىٰ إدارتها وتنفيذ أعمالها، وبعد ذلك كان رئيسًا للجامعة».

(٢) محمَّد بن إبراهيم الشيباني، «**حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه**»، (١/ ٦٠).

(٣) المصدر السابق، (١/ ٦١- ٦٣).

وكلٌّ من كَتَبَ عن الألباني في الجامعة الإسلامية ذَكَرَ نشاطه في التدريس، حتىٰ في الفسحة بين المحاضرات، وأمَّا جلساته ولقاءاته بعد الدوام الجامعي: فكانت دومًا مناقشاتٍ وبحوثًا يُدرَّب فيها الطلاب علىٰ النقاش وطلب الدليل للوصول للقناعة، وكانت هذه اللقاءات والجلسات سببًا في تعرُّف الألباني علىٰ كثير من العلماء والدعاة والمدرِّسين من السعودية وغير السعودية، ومن السلفيين وغير السلفيين، وكانت سببًا أيضًا في التعريف به عندهم[١].

علىٰ صعيد المشاركات العلمية الأكاديمية للألباني في السعودية: لا نجد له ذكرًا بعد ذلك إلَّا ثلاث مرات:

الأولىٰ: حين طلب منه وزير المعارف السعودي -آنذاك- الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ عام (١٣٨٨هـ) أن يتولىٰ الإشراف علىٰ قسم الدراسات الإسلامية العُليا في جامعة أم القرىٰ بمكة، لكن حالت بعض الظروف دون ذلك، ولم يتم الأمر!

الثانية: حين تم اختياره عضوًا في المجلس الأعلىٰ للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، من (١٣٩٥ - ١٣٩٨هـ)، وكان رئيسها في ذلك الوقت: فضيلة الشيخ عبد المحسن العبَّاد، وهو الذي طرح اسم الألباني كمرشَّحٍ لهذا المنصب، وتمَّت الموافقة عليه[٢].

الثالثة: حين وقع الاختيار علىٰ الشيخ لمنحه جائزة الملك فيصل العالمية، للدراسات الإسلامية، تقديرًا لجهوده القيِّمة في خدمة الحديث النبوي؛ تخريجًا وتحقيقًا ودراسة، وذلك عام (١٤١٩هـ) قبل وفاته بعامٍ واحدٍ، وقد أناب عنه في الحضور واستلام الجائزة وإلقاء الكلمة: الشيخ محمَّد إبراهيم شقرة.

---

(١) أسامة شحادة، «**محدِّث العصر الشيخ محمَّد ناصر الدين الألباني**»، مقالٌ منشورٌ بمجلة البيان، بتاريخ: (١٨/ ٢/ ٢٠١٣)، ومنشورٌ علىٰ هذا الرابط:

http://albayan.co.uk/article2.aspx?id=2614

(٢) كان المجلس الأعلىٰ للجامعة الإسلامية -سابقًا- يتألَّف من أعضاء، فيهم عشرة من خارج المملكة يصدر بتعيينهم أمرٌ ملكي لمدة ثلاث سنوات، بناءً علىٰ ترشيح رئيس الجامعة.

انظر: عبد المحسن العبَّاد، «**الرد علىٰ الرفاعي والبوطي في كذبهما علىٰ أهل السنة، ودعوتهما إلىٰ البدع والضلال**»، (ص/ ٧٨ - ٨٠).

وأمَّا استدعاء ابن باز لاسم الألباني في دروسه: فكان بالثناء الطيِّب عليه، وعلىٰ خدمته للسنة النبوية؛ فقال عنه: «لا أعلم في هذا العصر أعلم من الشيخ ناصر في علم الحديث»، ووصفه بأنَّه: «مجدِّد هذا العصر في علوم الحديث»[(١)].

بل ربما كتب ابن باز إلىٰ الألباني يطلب منه الرد علىٰ بعض الافتراءات علىٰ السنَّة وأهلها، كما وقع في قصة كتاب: «**الذب الأحمد عن مُسنَد الإمام أحمد**»[(٢)].

ومع هذا: فلم يكن ابن باز مُقلِّدًا للألباني في كل أحكامه الحديثية، بل كان له اجتهاده الذي ربما أدَّاه إلىٰ مخالفة مُحدِّث العصر، فكان أحيانًا يطلب من طلابه إحضار الحديث مُسنَدًا -مع علمه بحكم الألباني عليه- ويقوم ببحث رجاله معهم، ويُكلِّف أحدهم بجمع طرق الحديث، والكلام عنه؛ للوصول إلىٰ حكمٍ علىٰ الحديث، يكون غالبًا مخالفًا للألباني[(٣)]!

من هنا رأىٰ البعضُ الشيخ ابن باز مُحدِّثًا، وخَلَعَ عليه أوصاف أهل الحديث؛ كقول الشيخ حمَّاد الأنصاري عنه: «الشيخ عبد العزيز بن باز لا يوجد محدِّثٌ مثله، رغم أعماله الكثيرة التي حالت بينه وبين التفرُّغ للتخصُّص في علم الحديث»[(٤)].

وأقوىٰ حججهم في ذلك: استظهار الشيخ لكثير من أحوال الرواة، حتىٰ قال عنه الشيخ إسماعيل الأنصاري: «الشيخ عبد العزيز يكاد يحفظ «**التقريب**» عن ظهر قلب»[(٥)]! وكذلك استحضاره لكثيرٍ من مواضع الأحاديث، والأحكام عليها[(٦)].

---

(١) إبراهيم محمَّد العلي، «**محمَّد ناصر الدين الألباني، محدِّث العصر وناصر السنة**»، (ص/ ١٨، ١٩).

(٢) انظر التفاصيل في مُقدمة هذا الكتاب (ص/ ٥ - ٧).

(٣) انظر مثال ذلك في: فهد بن عبد الله السُّنيد، «**الإعلام في إيضاح ما خفي علىٰ الإمام**»، (ص/ ١٩-٢٧، ٣٤- ٣٩، ٧٢- ٧٥).

(٤) عبد الأول بن حماد الأنصاري، «**المجموع في ترجمة العلَّامة المحدِّث الشيخ حماد الأنصاري**»، (١/ ١٦٥).

ووصفه الشيخ محمَّد الموسىٰ بقوله: «**إمامٌ في الحديث وعلومه، ومعرفة رجاله وأحوال رواته، ومعرفة الصحيح من الضعيف من الموضوع**». انظر: محمَّد بن إبراهيم الحمد، «**جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز**»، (ص/ ١٧١).

(٥) محمَّد بن إبراهيم الحمد، «**جوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز**»، (ص/ ١٧٣).

(٦) المصدر السابق، (ص/ ١٧٤، ١٧٥).

بينما أبىٰ ذلك المتخصِّصون في هذا العلم كالألباني، الذي يشهد للشيخ بالفضل والعلم في غير هذا الفرع من العلوم، وأمَّا في علم الحديث: **فلا!**

في سؤال وُجِّه إلىٰ الألباني؛ جاء فيه: «نظرتكم في النقد الحديثي المتمثل بالتصحيح والتحسين والتضعيف الموجود في تحقيقات كلٍّ من: **شعيب، وأحمد شاكر، وعبد العزيز بن باز**، وعن بعض طلبة العلم الناشئين الذين برزت لهم مؤلفات وتحقيقات؛ كمثال: عبد الله بن يوسف، وبدر البدر، وغيرهما»؟

أجاب الشيخ بكلامٍ مُطَوَّلٍ بعض الشيء، استرسل فيه في ذكر لقائه بالشيخ أحمد شاكر، وبعض ملاحظاته وانتقاداته علىٰ طريقه عمله؛ ثم قال: «لكنَّ الرجلَ -يعني: أحمد شاكر- ناضجٌ في هذا العلم، وله آراؤه واجتهاده، أمَّا الآخرون: **فليسوا شيوخًا في هذا العلم، وإنَّما هم ناشئون**»!

أراد السائل أن يستثبت من صحة ما سمع، ومن مقصد الشيخ؛ فقال: «ذكرتم أحمد شاكر، ثم ذكرتم الناشئين، ونحن ذكرنا الشيخ عبد العزيز بن باز، ما أدري رأيكم»؟

فأجاب الألباني: «**عبد العزيز بن باز شيخٌ فاضل، وهو صاحبنا قديمًا، إلىٰ آخره، لكن ليس في هذا المجال**؛ لأنَّه ظرفه ووضعه ما يساعده أن يجول في الكتب، ثم أنا أقول كلمة عامة ولا تؤاخذني: إخواننا النجديين فاقوا أخيرًا علىٰ علم الحديث، وحسبك أنَّه -مع الأسف- لا يوجد هناك في التاريخ النجدي علماء برزوا في علم الحديث، والفيئة الآن بلا شكٍّ، وهذا من فضل الشيوخ أنَّهم فاؤوا مع الشباب إلىٰ علم الحديث، لكن بعد لأيّ وبعد زمنٍ طويل، فما يتمكنوا الآن هم من التحقيق والتصحيح والتضعيف؛ لأنَّه قد فاتهم الركب، هذا رأيي»(١).

والرأي الذي يبدو مُنصفًا للشيخ ابن باز -فيما نرىٰ- ما ذكره عنه تلميذه القريب منه، والمخالط له: الشيخ عبد المحسن العبَّاد؛ إذ قال عنه: «كان معنيًّا بالحديث، ومعرفة صحيحه وضعيفه، ورجاله، ومن يُتكلَّمُ فيه منهم، وكان في فتاواه وفي دروسه يذكرُ ذلك فيقول: الحديثُ الفلانيُّ صحيحٌ، أو ضعيفٌ؛ لأنَّ في سنده فلانًا، أو أنَّه

---

(١) الألباني، «**سلسلة الهدىٰ والنور**»، الشريط رقم (٣٠٠).

منقطعٌ، أو أنَّه مرسلٌ، أو أنَّه كذا، أو أنَّه كذا»[1].

وفارقٌ بين المعنيِّ بالحديث، وبين الإمام فيه، المنقطع له، القادر علىٰ تحرير مسائله، وسبر أغواره.

لقد صدق الشيخُ الألبانيُّ في قوله السابق أنَّ النجديين فاقوا أخيرًا في علم الحديث، لكنَّه لم يكن يدري -لأنَّه من علم الغيب- لأي درجةٍ ستبلغ هذه الإفاقة!

الـخـلاصـة:

دار الحديث بمكة، الجامعة الإسلامية بالمدينة، وصول الألباني إلىٰ السعودية وتدريسه بالجامعة الإسلامية[2]، حضور كتب السنة والكلام علىٰ الرجال والأسانيد وذكر أحكام الألباني ومخالفته أحيانًا في دروس ابن باز؛ عوامل وإن تباينت في أوقاتها، وتباعدت في أماكنها؛ إلَّا أنَّها حبَّات متصلة منتظمة في عقد واحد، حُقَّ له أن يَوصِل إلىٰ فتح باب التجديد في علم الحديث مرة أخرىٰ، ونفخ الروح فيه، وبعثه من مرقده، ونفض غبار التقليد والجمود عنه؛ وقد كان.

لقد ورد الطلَّاب المحبُّون الشغوفون بهذا العلم موردًا واحدًا -وهو المذكور آنفًا- لكنَّهم صدروا مصادر شتَّىٰ، وسلكوا طرائق قِددًا، ما بين منافحٍ مُقلِّد، ومُبدعٍ مُجدِّد، وبين هذين منازل تَسَعُ المتوسِّط والمتردِّد!

---

(١) من محاضرة للشيخ العبَّاد بعنوان: «**الشيخ عبد العزيز بن باز ﷺ نموذج من الرعيل الأول**»، علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/lesson/27279/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D8%B2-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84

(٢) يُلاحَظ أنه قبل ورود الألباني، وأثنائه؛ وُجِد اشتغالٌ حديثيٌّ في الجامعات الإسلامية المنشأة حديثًا في عهد الملك المؤسِّس، ولكنه كان ذا طابع أكاديمي، ليس فيه الكثير من الابتكار والتجديد، فضلًا عن الاجتهاد، فقد درَّس العديدُ من المدرِّسين غير السعوديين الحديث في الجامعات السعودية، كعبد المجيد محمود، والسيد صقر، وأبو شهبة، الذي كان له درس إذاعي في شرح البخاري.

انظر: أحمد سالم، وعمرو بسيوني، «**ما بعد السلفية**»، (ص/ ٢٧٩).

ما بعد خروج الألباني:

لم يعْدَم الألباني بعد خروجه من السعودية، بل حتىٰ بعد وفاته؛ من يخلفه في منهجه، ويتبع آثاره حَذْو القذة بالقذة، فلا يكاد يفارقه في منهجه أو أحكامه، ولم يكتفِ بذلك؛ بل راح يهاجم من يخالف هذا النهج الألباني! ومن أبرز هؤلاء:

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي (١٣٥١هـ - ...):

تخرَّج المدخليُّ من الجامعة الإسلامية عام (١٣٨٤هـ)، أي إنَّه كان في الدفعة الأولىٰ المتخرِّجة منها[١]، وحظي بالدراسة علىٰ يد الشيخ الألباني، وهو معدودٌ في تلامذته[٢]، بل إنَّ أحد الأوسمة البارزة علىٰ صدر المدخلي، التي يفخر بها أتباع مدرسته ثناء الألباني عليه بقوله: «وباختصار أقول: إنَّ حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحق؛ هو: أخونا الدكتور ربيع، والذين يردُّون عليه لا يردُّون عليه بعلم أبدًا، والعلم معه، وإن كنت أقول دائمًا -وقلت هذا الكلام له هاتفيًا أكثر من مرة- أنَّه لو يتلطف في أسلوبه يكون أنفع للجمهور من الناس، سواء كانوا معه أو عليه، أمَّا من حيث العلم: **فليس هناك مجال لنقد الرجل إطلاقًا**، إلَّا ما أشرت إليه آنفًا من شيء من الشدة في الأسلوب، أمَّا أنَّه لا يوازن فهذا كلام هزيل جدًّا، لا يقوله إلَّا أحد رجلين: إمَّا رجل جاهلٌ فينبغي أن يتعلم، وإلَّا رجلٌ مغرض، وهذا لا سبيل لنا عليه إلَّا أن ندعو الله له أن يهديه سواء الصراط»[٣].

كان لهذا الثناء من شيخ كالألباني علىٰ المدخلي مردودان واضحان:

الأول: مبالغته في الثناء -وليس الاكتفاء بمطلق الثناء- علىٰ شيخه الذي زكَّاه؛ حتىٰ نُقِل عنه أنه سُئِلَ في أحد مجالسه: هل الشيخ الألباني هو رأس أهل الحديث في هذا العصر؟

---

(١) ربيع بن هادي المدخلي، «**النصر العزيز علىٰ الرد الوجيز، حوار مع عبد الرحمن بن عبد الخالق**»، (ص/ ٤٦ - ٤٨).

(٢) انظر ترجمته علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://www.rabee.net/ar/sharticles.php?cat=10&id=55

(٣) الألباني، من شريط «**الموازنات بدعة العصر**»، وانظر: ربيع بن هادي المدخلي، «**النصر العزيز علىٰ الرد الوجيز، حوار مع عبد الرحمن بن عبد الخالق**»، (ص/ ١١).

فقال: «والله هذا يُسلِّم به الشيخ ابن باز، وابن عثيمين، والعلماء الذين عاشروه سألوهم بهذا أنه في الحديث لا يُلحَق، لا يُلحَق أبدًا، بل من قرون ما أحد وصل إلىٰ ما وصل إليه الشيخ الألباني، **بل أنا أرىٰ في الاطِّلاع أنه ما لحقه لا ابن تيمية ولا ابن حجر في الاطلاع علىٰ الكتب، الحفظ يحفظون أكثر منه، لكن الاطلاع والبحث والتشمير عن ساعد الجد في البحث لا نظير له هذا الرجل**، وقدَّم مكتبةً للإسلام تعجز الدول ومؤسساتها عن تقديم هذا القدر، وكل من يكتب في الحديث الآن عالة علىٰ هذا الرجل، وظَلَم هذا الرجل وما عَرَفَ حقَّهُ العربُ، رجلٌ ينقله الله من قلب أوروبا ويحطه في المكتبة الظاهرية -أحسن مكتبة في الشرق- ويعكف فيها ستين سنة ويقدِّم هذه الجهود العظيمة، ماذا لقِيَ منَّا؟ مع الأسف لا يعرف الفضل لأهله إلَّا ذووه، أمَّا العلماء فاعترفوا له بالفضل، ابن باز ابن عثيمين وغيرهم من علماء الإسلام، وعلماء الهند والباكستان والمغرب العربي وغيرها عرفوا منزلة هذا الرجل وماذا قدَّم للأمة في العقيدة والمنهج وفي خدمة سنة رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، فـ رَحِمَهُ اللهُ، وجزاه عن دين الله وسنة نبيه -عليه الصلاة والسلام- خير ما جازىٰ العاملين ولمن خدموا سنة رسول الله ودينه»[(١)].

الثاني: تمادي المدخلي في منهج الجرح والتعديل، والشدَّة علىٰ من يسمهيم بـ«أهل البدع»، حتىٰ غلب علىٰ نتاجه الردُّ دون البناء والتأصيل، والشدَّة في الأسلوب والألفاظ!

ويمكننا بقليلٍ من الجهد التوصُّل إلىٰ هذه النتيجة بالاطلاع علىٰ ثَبَت مؤلَّفات المدخلي، المنشور علىٰ موقعه الرسمي[(٢)]، الذي بلغ عدده -بما فيه البحوث

---

(١) نُقِل ذلك عن سؤال وُجِّه إليه في مجلسه يوم (٢٦/ ١/ ١٤٢٦هـ)، علىٰ هذا الرابط:

http://www.al-sunan.org/vb/showthread.php?t=865

(٢) علىٰ هذا الرابط:

http://www.rabee.net/ar/sharticles.php?cat=10&id=56

وثَمَّ إحصاءٌ آخرُ غير هذا لأحد طلابه، بذل فيه مجهودًا أكبر بذكر كل ما خطَّه المدخلي بيده، ولو ورقة واحدة، وكذلك ذكر الرسائل الجامعية التي كان مناقِشًا فيها، علىٰ هذا الرابط:

http://grahmad.blogspot.com.eg/2011/07/blog-postÔ01.html

المنشورة في المشاركات العلمية والمؤتمرات، والمقالات المكتوبة في الصحف والمجلات، ومنها ما لم يُطبَع-: **ثمانيةً وثلاثين (٣٨)**، ما يخص الردود منها والتعقبات يبلغ: **ثمانية عشر (١٨)**، أي: النصف تقريبًا[١]!

يُعدُّ النتاجُ الحديثيُّ للمدخلي فقيرًا -نوعًا ما- إذا استحضرنا أنَّه تخصَّص في دراسته الأكاديمية في قسم الحديث وعلومه، ووجَّه رسالتيه في الماجستير والدكتوراه -وسيأتي الحديث عنهما لاحقًا إن شاء الله- صَوْب هذا الباب، وعاد إلىٰ الجامعة مرة أخرىٰ؛ فعمل بها مُدرِّسًا بكلية الحديث الشريف، يدرِّس الحديثَ وعلومَه بأنواعها، وترأَّس قسم السنة بالدراسات العُليا مرارًا، وهو الآن برتبة «أستاذ كرسي»[٢].

وهذا النِّتاجُ -علىٰ قلَّته- قُوبل بانتقادٍ من بعض المتخصِّصين!

إذا عرَّجنا علىٰ نتاج المدخلي الحديثي الأول -من ناحية الإتقان والظهور- فهو رسالته للماجستير بالجامعة الإسلامية، وكانت بعنوان: «**بين الإمامين: مسلم والدارقطني**»[٣]، ويُلاحظ من خلالها بعضُ الأمور؛ منها:

(١) ظهور النَّفَس الألباني -الذي يؤكِّد علىٰ صحة ما ذكرناه من اتِّباعه لشيخه- في

---

(١) مثال ذلك: «**الرد الأول علىٰ حمزة المليباري**»، و«**كشف موقف الغزالي من السنّة وأهلها ونقد بعض آرائه**»، و«**النصر العزيز علىٰ الرد الوجيز، حوار مع عبد الرحمن بن عبد الخالق**»، و«**تقسيم الحديث إلىٰ صحيح وحسن وضعيف بين واقع المحدثين ومغالطات المتعصبين، رد علىٰ أبي غدّة ومحمَّد عوامة**»، و«**أضواء إسلامية علىٰ عقيدة سيد قطب وفكره**»، و«**الحد الفاصل بين الحق والباطل، حوار مع الشيخ بكر أبي زيد في عقيدة سيد قطب وفكره**»، و«**وقفات مع مقال سعود الفنيسان حول منهج الموازنات**»، وهو ردٌّ علىٰ مقال للدكتور سعود بن عبدالله الفنيسان بعنوان: «**منهج الاعتدال في الحكم علىٰ الرجال**».

(٢) انظر: الترجمة الشخصية علىٰ الموقع الرسمي له علىٰ هذا الرابط:
http://www.rabee.net/ar/sharticles.php?cat=10&id=55

(٣) ذكرنا عند الحديث عن الشيخ حمَّاد الأنصاري أنه هو الذي أشار علىٰ المدخلي أن يجعل من دراسة الأحاديث المنتَقدة من صحيح مسلم دراسة بحث ونظر، ومن الكتابة حولها ومناقشة الدارقطني فيها موضوعًا لنيل شهاد الماجستير، فشجَّع هذا المدخليَّ علىٰ المضيِّ قُدُمًا في هذه الرسالة، كما ذكر ذلك هو بنفسه في مقدِّمة الكتاب المذكور، (ص/ ٧).

كلامه علىٰ بعض الروايات، ومناقشته لعلماء العلل؛ مثل قوله: «في انتقاد الدارقطني خللٌ بالنسبة للإسناد الأول، وذلك أنَّه لم يذكر أحدًا ممَّن خالف عبيد الله الأشجعي في مالك بن مغول إلَّا أبا أسامة، وكان ينبغي أن ينصَّ عليهم، وأن يذكر أسانيدهم ليتسنَّىٰ للباحث معرفة أحوالهم، وإمكان رجحانهم أو عدمه»(١)!

وردَّ انتقاد الدارقطني -وقبله الترمذي، وبعده أبو مسعود الدمشقي- علىٰ حديثٍ لقرائن ظهرتْ له، محاولًا تطبيق القواعد العامة علىٰ هذه الرواية الخاصة(٢)!

وقال عن طريقٍ ضعَّفه البخاريُّ، والنسائيُّ، وانتقده علىٰ مسلم الدارقطنيُّ: «**إنَّ ما ذهب إليه الدارقطني، والبخاري، والنسائي من توهين رواية عبيد الله، وموسىٰ الجهني؛ ليس بصواب**، وقد تبيَّن لك في ضوء البحث أنَّها أصحُّ وأثبتُ من رواية ابن جريج والليث، لِمَا لعبيد الله من مزية علىٰ غيره في نافع، ولِمَا له من متابعة، ولأنَّه لم يختلف عليه، ولا علىٰ من تابعه»(٣)!

وكل هذا سيرٌ منه علىٰ طريقة شيخه في تقديم القواعد المستقرة مؤخَّرًا في كتب المصطلح، علىٰ أقوال العلماء المتقدِّمين وتعليلهم للطرق والأحاديث.

وهذه الأمثلة المذكورة مُثبَتةٌ في الطبعة الجديدة للكتاب، بعد الحذف والتنقيح والزيادة، أمَّا إن عُدنا إلىٰ الطبعة القديمة؛ فسنجد فيها دلالاتٍ أوضح، مثل قوله: «**ولو دَرَسَ أبو حاتم وغيرُه من الأئمة حتىٰ البخاري دراسةً وافية، لَمَا تجاوزا -في نظري- النتائج التي وصلتُ إليها؛ لأنَّني -بحمد الله- طبَّقتُ قواعد المحدِّثين بكلِّ دقَّة، ولم آل في ذلك جهدًا**»(٤)!

---

(١) ربيع بن هادي المدخلي، «**بين الإمامين مسلم والدارقطني**»، (ص/ ٣٧).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٤٨ - ٥٣).

(٣) نفسه (ص/ ٢٥٨). يرىٰ البعض أن مسلمًا موافقٌ لهؤلاء الأئمة في عدم صحة هذا الطريق، فقد قدَّم الأسانيد الصحيحة لهذا الحديث في أول الباب، ثم ختمها بالطريق المنتقد. ومن هنا فلا يُسلَّم بالقول القائل أن مسلمًا سبق المدخلي إلى تصحيح هذا الطريق.

انظر: حمزة المليباري، «**عبقرية الإمام مسلم**»، (ص/ ١٨٧- ١٩٠).

(٤) ربيع بن هادي المدخلي، «**بين الإمامين مسلم والدارقطني**»، (ص/ ٥٨)، الطبعة الأولىٰ، و«**منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله**»، (ص/ ١٣١).

ولـمَّا اعترض **حمزة المليباري** علىٰ قوله هذا؛ وأرسل له أنَّ: «هذا كلامٌ مرفوضٌ وخطير»[1]؛ كان ردُّه: «ألا يُسمح لي في حديثٍ تخصَّصتُ في دراسته، ولبثتُ في دراسته وجمع معلوماتٍ عنه ليالي وأيامًا، وناقشتُ فيه ونوقشتُ، ودرستُ القرائن التي حفَّت برواته، وتوصلتُ من خلال تلك الدراسة إلىٰ نتائج ترضي العقلاء؛ أن أقول: **ولو دَرَسَ أبو حاتم وغيرُه من الأئمة** . . . إلخ.

نعم، إنَّه الحَجر الصوفيُّ علىٰ العقول أن تفهم الإسلام، والحَجر الصوفيُّ الذي حطَّم عقول المسلمين، ونشر فيهم الخرافات والأساطير، حتىٰ أصبحوا كغثاء السيل!

نعم؛ أنا قلتُ ذلك، وهو منطقٌ إسلاميٌّ، به أخذ المسلمون وأعطوا، وقبلوا وردُّوا»[2]!

ومع اعترافه هذا: فقد حذف هذه العبارة من الطبعة الجديدة للكتاب!

ولم يكن هذا هو التغير الوحيد في الطبعة الجديدة لكتابه المذكور، فثمَّ تغييرٌ منهجيٌ أيضًا؛ وهو:

(٢) تراجع المؤلِّف عما قرَّره وأثبته في مقدمة الطبعة الأولىٰ، واتَّبع فيه: أبا مسعود الدمشقي، والقاضي عياض، والنووي، وابن حجر؛ من أنَّ مسلمًا قد ذكر بعض علل الأحاديث في كتابه، التي وعد أنَّه سيأتي بها في المقدِّمة، من اختلافهم في الأسانيد؛ كالإرسال والإسناد، والزيادة والنقص، وغير ذلك.

يقول المدخلي: «لقد تبين لي: عدم صحة رأي القاضي عياض في شرح الإمام مسلم للعلل في كتابه الصحيح بعد التأمُّل الطويل والدراسة التطبيقية لصحيح مسلم.

ولقد بيَّنتُ بالأدلة في كتاب: «**منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله**» أنَّ موافقة من وافق القاضي عياضًا؛ إنَّما كانت فيما يتعلق برواية الإمام عن الطبقتين اللتين ذكرهما في مقدِّمة صحيحه، ولا تعلق لهذه الموافقة بشرح العلل!

وبِناءً علىٰ إدراكي لخطأ قول القاضي عياض، وعلىٰ كل ما ذكرتُ؛ **فقد غيرتُ في**

---

(١) حمزة المليباري، «**عبقرية الإمام مسلم**»، (ص/ ١٨٨).

(٢) ربيع بن هادي المدخلي، «**منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح، ودحض شبهات حوله**»، (ص/ ١٣٠، ١٣١).

هذا الكتاب كل أقوالي التي بنيتها علىٰ قوله من أول الكتاب إلىٰ آخره، اللهم إلَّا أن يكون فاتني شيء من باب السهو، فأنا راجعٌ عنه. ومن نسب إليَّ شيئًا ممَّا بنيته علىٰ قول القاضي عياض بعد هذا البيان والتغيير؛ فهو ظالمٌ مفترٍ»[1]!

ولا شكَّ أنَّ من علامات صدق الباحث ونزاهته: التراجعَ عمَّا تبيَّن له خطؤه، لكن أن يجعل من يقول بقوله الأول، الذي له فيه سلفٌ ممَّن سبقه -كالقاضي عياض- وعاصره -كالشيخين: **المعلِّمي اليماني**[2]، ومقبل **الوادعي**[3]- يجعله ضالًّا مُضلًا، وهو ما وصف به المدخليُّ حمزةَ المليباري؛ فهذا أمرٌ فيه ما فيه من النظر.

علىٰ كل حال: اشتعل أوار التبادل السجالي بين المدخلي والمليباري[4] الذي كان قد فتق طريق الكتابة والتأليف للحديث عن تقدير كلام المتقدِّمين من أئمة الحديث والعلل، ووضعه في موضعه اللائق به، وأصدر في ذلك عدَّة مؤلَّفاتٍ ورسائل[5]، لكن بعد أن أرسل إلىٰ المدخلي رسالة خاصة يبيِّن له فيها شيئًا ممَّا يراه أخطأ فيه في رسالة الماجستير، فيما يتعلَّق بشيء من منهج الإمام مسلم في صحيحه؛ أخرج المدخلي ردَّه الأول عليه، بعنوان: «**منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله**»، فاضطر المليباري دفاعًا عن نفسه أن يُفرد ردًّا يُبين فيه حقيقة منهجه، ويوضح رأيه في صحيح مسلم، وبيان ما وقع له مع مُتهِمه؛ فخرج كتابه:

---

(١) ربيع بن هادي المدخلي، «**بين الإمامين مسلم والدارقطني**»، (ص/ ٢).

(٢) قال الشيخ المعلمي في «**الأنوار الكاشفة لِمَا في كتاب «أضواء علىٰ السنة» من الزلل والتضليل والمجازفة**»، (ص/ ٢٩): «عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدم الأصحَّ فالأصحَّ. قوله ﷺ في حديث طلحة «ما أظن يغني ذلك شيئًا» . . . ، وذلك كما أشار إليه مسلم أصح ممَّا في رواية حماد، لأنَّ حمادًا كان يخطئ».

(٣) قال الشيخ مقبل في تحقيقه لكتاب «**الإلزامات والتتبع**» للدارقطني، (ص/ ١٤٧، ٣٥١، ٣٦٦): «**لعلَّ مسلمًا** رَحِمَهُ اللَّهُ **أخرجه ليبين علته كما وعد بذلك في المقدمة**».

(٤) ذكر د. حمزة المليباري في لقائه بملتقىٰ أهل الحديث، وإجابته عن أسئلة أعضائه أن لقب (المليباري) هذا: نسبة إلىٰ شمال ولاية «كيرلا» التي تقع بجنوب الهند، وهذه المناطق التي تقع في شمال ولاية «كيرلا» قد اشتهرت باسم «المليبار» قديما بين التجار من العرب، ثم أصبحت النسبة إليها مفضلة لدىٰ مؤلفي الكتب من العلماء القدامىٰ بهذه المناطق.

(٥) منها: «**الحديث المعلول قواعد وضوابط**»، و«**الموازنة بين المتقدِّمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**»، و«**نظرات جديدة في علوم الحديث**»، و«**تصحيح الحديث عند ابن الصلاح**».

«**عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مُسنده الصحيح**»، فمزَّق المدخلي هذا التوضيح بكتابه: «**التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل**»، وأعلن تراجعه وتغير منهجه في طبعته الثانية لرسالته: «**بين الإمامين مسلم والدارقطني**»، فعاود المليباري الكرَّة والسِّجال معه مرة أخرىٰ بكتابه: «**ما هكذا تُوردُ يا سعدُ الإبل**»، فنشط المدخلي لكتابة وريقات عنه بعنوان: «**عقيدة المليباري ومنهجيته الخطيرة في دراسة السنّة وعلومها**».

وممَّن سار علىٰ نهج المدخلي -وإن كان أقلَّ شهرةٍ منه- في نقد المليباري والتحذير منه، مع مناصرة المنهج الألباني: **الدكتور علي رضا**(١)، **والدكتور أحمد بن صالح الزهراني**(٢).

ثمَّ نشاطٌ سجاليٌ آخر، لكنَّه أكثر خفوتًا وهدوءًا، دارت رحاه بين المدخلي أيضًا من جهة، وبين **أبي الحسن المأربي مصطفىٰ بن إسماعيل** من جهة أخرىٰ، حول حديث الآحاد، وإن كان الأول هو الذي أشعل ناره، وزكَّىٰ لهيبه!

بدأ الأمر بإجابة المأربي في كتابه: «**إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل**» عن سؤال حول المتواتر؛ فأجاب واستفاض، وتكلم أيضًا -إتمامًا للفائدة من وجهة نظره- عن خبر الآحاد، مرجِّحًا أنَّه يُفيد غلبة الظن وليس اليقين(٣)، فأمسك المدخلي بهذا الطرف، ونسج حوله ردًّا سمَّاه: «**موقف أبي الحسن من أخبار الآحاد**»، لكنَّ أبا الحسن ردَّ بكلمات قالها ولم يُقيِّدها، مفادها: أن هذه المسألة خلافية، وليست من الأصول، ولا يُعقَدُ عليها الولاء والبراء، فلم يعجب هذا

(١) من أمثلة ردوده: «**ضلالات المليبارية**»، و«**ليس كل حديث معلول ضعيف أو منكر، خلافًا للمليبارية وأذنابهم**»، وغير ذلك. والدكتور المذكور هو من ردَّ علىٰ كتاب الشيخ مقبل الوادعي: «**أحاديث مُعلَّة ظاهرها الصحة**»، فانظر تفصيل ذلك عند الحديث عن الاتجاه المتوسط، في الدرس الحديثي المصري غير النظامي، من هذا الكتاب، وفي الموطن المشار إليه رابطٌ لترجمة الدكتور.

(٢) وله ردٌّ مشهورٌ بعنوان: «**بيان مجازفات الدكتور حمزة المليباري**». وسيأتي ذكره مرة أخرىٰ، وشيء من ترجمته عند الحديث عن الشيخ الشريف حاتم العوني.

(٣) أبو الحسن المأربي، «**إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح والتعديل**»، (ص/ ٣٣، ٤٥).

المدخلي، فردَّ بكلماتٍ مكتوبات في بضع صفحات؛ بعنوان: «**تلوُّن أبي الحسن في قضية أخبار الآحاد**».

وللمدخلي ردودٌ أخرىٰ علىٰ أبي الحسن في غير أبواب الحديث، لكن لا داعي لذكرها هنا(١).

ولا شكَّ أنَّ هذه الردود المتعاقبة من قبل المدخلي، مع غيرها في أبواب أخرىٰ، مع ما تتَّسم به مدرسته من كثرة الكلام حول طاعة ولي الأمر، والبدع وأهلها، وولع الرد عليهم؛ كل هذا -ممزوجًا بتزكية الألباني آنفًا- رفع أسهم المدخلي داخل السعودية وخارجها.

أمَّا علىٰ النطاق العلمي الحديثي: فبعيدًا عن هذه الردود والمساجلات، وبعد رسالة الماجستير المذكورة؛ لا نجد ما يستحق الذكر سوىٰ عملين؛ أشهرهما: تحقيق كتاب: «**النكت علىٰ ابن الصلاح**»، لابن حجر، الذي نال به درجة الدكتوراه في الحديث من جامعة أم القرىٰ عام (١٤٠٠هـ)، وقد تعقَّبه بنقد أشياء في هذا التحقيق: **ناصر بن عبد المحسن القحطاني**، في رسالة له بعنوان: «**المعيار في معرفة ربيع بن هادي المدخلي بعلم الحديث**»، فانتقد المدخلي نقده في كتابه: «**بيان فساد المعيار، حوار مع حزبي متستر**».

ثم أعاد الشيخ **طارق عوض الله** تحقيق الكتاب وطباعته عام (١٤٢٩هـ)، مع أصل الكتاب: «**علوم الحديث**» لابن الصلاح، و«**نكت العراقي**» في كتاب واحد، وذكر أنَّه اعتمد علىٰ مخطوط جيِّدٍ لكتاب ابن حجر، لم يقف عليه المدخلي!

حتىٰ جاء د. **ماهر الفحل**، وصنع تحقيقًا جديدًا للكتاب، وطبعه عام (١٤٣٤هـ)، وذكر في مُقدِّمته نموذجًا للأخطاء التي وقع فيها المدخلي في أثناء التحقيق(٢).

العمل الثاني الحديثي للمدخلي: هو تحقيق جزء من كتاب «**المدخل إلىٰ الصحيح**»

---

(١) مثل: «**التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الأباطيل**»، و«**أبو الحسن المأربي يحامي بالخيانة والبهتان عمن يدعو إلىٰ حرية وأخوة الأديان**»، و«**براءة الشريعة الإسلامية من ضلالات أبي الحسن الديمقراطية والمنهجية**»، وغيرها.

(٢) ماهر الفحل، تحقيق كتاب «**النكت علىٰ كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي**»، (ص/ ١٧، ١٨).

للحاكم، وقد طُبع عام (١٤٠٤هـ)، ثم استعان ببعض العاملين في هذا المجال من طلابه، وأتمَّه عام (١٤٢١هـ) وسمَّاه: «**التكميل والتوضيح للمدخل إلىٰ الصحيح**».

لم يكن التيار الألبانيُّ في السعودية في هذا الوقت هو المنفرد أو الوحيد علىٰ الساحة العلمية الحديثية، فقد ظهرت هنالك تياراتٌ ومدارس أخرىٰ، تعنىٰ بالحديث أيضًا، ومنها ما كان يُصرِّح بمخالفة الألباني في بعض أحكامه، ويكتب الردود علىٰ ذلك؛ مثل: ما وقع من:

الشيخ الحافظ عبد الله بن محمَّد الدويش (١٣٧٣ - ١٤٠٨هـ):

أفرد الدويش مؤلَّفًا تتبَّع فيه الألبانيَّ في أحكامه علىٰ الأحاديث، فقوَّىٰ شيئًا ممَّا ضعَّفه، وضعَّف شيئًا ممَّا قوَّاه، وأرسل بعيِّنة من عمله للشيخين: ابن باز، والألباني، فأمَّا الأول: فأثنىٰ خيرًا، وشجَّع الدويش علىٰ المضي قُدُمًا، وأمَّا الآخر: فلم يرد[(١)]!

ولم يُكتب للدويش مواصلة عمله؛ إذ وافته منيته وهو دون الأربعين، وقبل أن يختم كتابه المذكور، بل قبل أن تصله رسالة الشيخ ابن باز، فقام **عبد العزيز المشيقح** بالعمل علىٰ إخراج هذا العمل، وإثبات نص رسالة ابن باز في المقدِّمة.

والملاحَظ علىٰ هذا العمل: أنَّه خِلْوٌ من النقاش المنهجي، وإنَّما يقوم علىٰ النقاش التفصيلي في بعض الجزئيات، وبنفس منهج الألباني في الرجوع إلىٰ الأحكام علىٰ الرواة، وطرق الأحاديث، وغير ذلك[(٢)].

لكن ثمَّ معلمٌ آخر مهم في حياة الدويش، وهو: أنه كان يتمتع بحافظة نادرة، واستظهار للنصوص والشروح التي تتكرر علىٰ سمعه عشرات المرات، فكان «**رياض الصالحين**» من محفوظاته، ولهذا كان من المعتاد أن يُصحِّحَ أخطاء بعض النسخ التي يسقط منها حديثٌ، أو أكثر[(٣)].

---

(١) عبد الله بن محمَّد الدويش، مُقدِّمة «**تنبيه القاري لتقوية ما ضعَّفه الألباني، ويليه: تنبيه القاري لتضعيف ما قوَّاه الألباني**»، بعناية عبد العزيز بن أحمد المشيقح.

(٢) جديرٌ بالذكر هنا أن الدويش كان معظِّمًا للألباني، ولعمله وجهده، فقد قال عنه فيما نقله عبد الله بن صالح العبيلان في رسالته: «**رد الجميل في الذب عن إرواء الغليل**»، (ص/ ٦٨): «**منذ قرون لم يأتِ في علم الحديث مثل الشيخ ناصر، كثرة في الإنتاج، ودقة في التحقيق**».

(٣) منصور الدقيان، «**عبد الله الدويش ٢**»، مقال منشور ضمن سلسلة مقالات له عن الدويش، بصحيفة=

وسُئل مرة: هل تحفظ الأمّهات الست؟ فأجاب: «نعم، ولكن «**صحيح مسلم**» يحتاج إلىٰ تربيط»[(١)].

صار للدويش حلقات يُشيع فيها بين طُلابه حفظ المتون عامة، ومتون السنة بصفة خاصة، وكان ممَّن دخل هذه الحلقات، وحفظ علىٰ يديه:

الشيخ يحيىٰ بن عبد العزيز اليحيىٰ (١٣٨٠هـ - . . .):

في منتصف عام (١٤٠٧هـ) انضم يحيىٰ اليحيىٰ إلىٰ طلاب الدويش، وقام بتسميع «**مختصر صحيح مسلم**» للمنذري علىٰ الشيخ في درس الظهيرة، ويُذكر أن اليحيىٰ قرأ حديث جابر الطويل في وصف حجة النبي ﷺ، وعلىٰ طوله؛ فإنَّه ألقاه من حفظه كاملًا من دون أن يخطئ بكلمة واحدة[(٢)].

بعد انتهاء اليحيىٰ من حفظ «**الجمع بين الصحيحين**» علىٰ يد الدويش، وعبد الكريم إسكندر؛ عكف علىٰ حفظ السنة من مصادرها الأصلية، ثم تولدت لديه فكرة تحفيظ السنة، لكن بطريقة تختلف عن طريقة شيوخه، فبدأ مشروعه في بريدة، ثم كُتب له الذيوعُ والانتشار، والمسارعةُ إليه والإقبال، وكان من أبرز الحاضرين في دورات اليحيىٰ في هذا الوقت ممَّن يفتخر بهم: **يوسف الغفيص، وعبد الله الفوزان**[(٣)].

يقوم مشروع اليحيىٰ المُسمَّىٰ في دوراته بـ: «**حُفَّاظ الوَحْيَيْن**» علىٰ برنامج متدرِّجٍ في الحفظ، من إعداده ووضعه هو، يبدأ الطالب فيه بحفظ: الجمع بين الصحيحين، مفردات مسلم، مفردات البخاري، زوائد سنن أبي داود علىٰ الصحيحين، زوائد

= عاجل الإلكترونية، بتاريخ (٣٠/ ١٢/ ١٤٢٨هـ = ٩/ ١/ ٢٠٠٨م)، علىٰ هذا الرابط:
http://www.ajel.sa/462851

(١) هيلة ضيف الله اليوسف، مقدِّمة رسالتها للماجستير «**دراسة وشرح مسائل الجاهلية للعلامة المحدِّث عبد الله الدويش**».

(٢) منصور الدقيان، «**عبد الله الدويش ٢**»، مقال منشور ضمن سلسلة مقالات له عن الدويش، بصحيفة عاجل الإلكترونية، بتاريخ (٣٠/ ١٢/ ١٤٢٨هـ = ٩/ ١/ ٢٠٠٨م)، علىٰ هذا الرابط:
http://www.ajel.sa/462851

(٣) «**وقفات مع حياة الشيخ يحيىٰ اليحيىٰ**»، حوارٌ أُجري معه، ونُشر علىٰ ملتقىٰ أهل الحديث، علىٰ هذا الرابط:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=196959

الترمذي علىٰ الصحيحين وأبي داود، زوائد النسائي علىٰ الصحيحين وأبي داود والترمذي، زوائد ابن ماجه علىٰ الكتب الخمسة، زوائد الموطأ علىٰ الكتب الستة، زوائد الدارمي علىٰ الكتب الستة، زوائد أحمد علىٰ الكتب الثمانية، وهكذا.

ومع إقبال الكثيرين علىٰ هذه الدورات، وما تحظىٰ به من دعمٍ رسميٍّ؛ إلَّا أنَّ هناك من وجَّه إليها سهام النقد، وأشد هذه السهام: أنَّ هذه الطريقةً تصدُّ عن كتب السنة الأصول؛ إذ هي ليست علىٰ ترتيبها، ولا علىٰ أبوابها، وإنَّما هي تجميعٌ وترتيبٌ يرتئيه صاحبه، والعلماء قديمًا إنَّما كانوا يوجهون عنايتهم لحفظ الكتب الأصول نفسها، وإنَّما صنعوا الزوائد لا ليستعيضوا بها عن هذه الأصول، وإنَّما: «لتقريب القاصي والبعيد، وتسهيل العسير والشريد، فقد اقتصر أكثر أئمَّة الحديث علىٰ حفظ أصول الكتب السِّتَّة أو التِّسعَة، وما زادَ عليها استدركوه من خلال صناعة كُتُب «**الزَّوائِد**»، و«**الأفْرَاد**» الَّتِي قَرَّبَتْ إليهم البعيد، وسهَّلت عليهم العصيب»، «**كما أنَّ هذا التوسع في حفظ ونشر ودراسة كتب «الجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيْحَيْنِ»** بين طلاب العلم: يُعتبَرُ في حقيقته دعوة صريحةً إلىٰ مزاحمة أصل «**الصَّحِيْحَيْنِ**»، وربما أدىٰ ذلك إلىٰ هجر «**الصَّحِيْحَيْنِ**»، ولو في الأمد البعيد»[1]. ومن أبرز من تكلموا في هذا النقد بأسلوبٍ هادئ: **ذياب بن سعد الغامدي**، في رسالته: «**أوهام الرائد في جمع الصحيحين والزوائد**»[2].

ثَمَّ اتجاهٌ آخرُ ظهر بالمملكة، يُوازي الاتجاه السابق في مسألة الاعتناء بكُتُبِ السنَّةِ، خاصَّةً الستة المشهورة، وذلك بالقراءة والشرح والتعليق؛ وأبرز من يترأَّسُ هذا الاتجاه ويقوم به:

الشيخ عبد المحسن العبَّاد (١٣٥٣هـ - . . .):

يُعدُّ الشيخُ العبَّاد من أوائل من اشتغلوا بالتدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة

---

(١) ذياب بن سعد الغامدي، «**أوهام الرائد في جمع الصحيحين والزوائد**»، رسالة منشورة علىٰ شبكة الإنترنت.

(٢) وهناك مقالةٌ بعنوان: «**نصائحُ لحفَّاظ الوحيين، مذكرات الشيخ يحيىٰ اليحيىٰ، ما لها وما عليها**»، لأبي الهمام البرقاوي، منشورة علىٰ موقع صيد الفوائد، بتاريخ: (٨/ ٤/ ١٤٣٣هـ)، علىٰ هذا الرابط: https://saaid.net/mktarat/alalm/79.htm

المنورة، وتحديدًا بكلية الشريعة منها عام (١٣٨١هـ)، حيث وقع اختيار الشيخ محمَّد بن إبراهيم آل الشيخ عليه، ضمن مجموعة اختارها الشيخ للتدريس هناك، وقد أمضىٰ العبَّاد في هذه الجامعة ما يربو علىٰ خمسين عامًا، محاضرًا ومدرِّسًا، ومسؤولًا في فترة من الزمن، إضافة إلىٰ دروسه بالمسجد النبوي منذ عام (١٤٠٦هـ) حتىٰ الآن[١].

افتتح الشيخُ العبَّاد دروسه في المسجد النبوي بشرح «**صحيح البخاري**»، ثم تلاه «**صحيح مسلم**»، «**سنن أبي داود**»، «**سنن النسائي**»، «**جامع الترمذي**»، «**سنن ابن ماجه**»[٢].

ويغلب علىٰ هذه الدروس النَّفَسُ الفقهيُّ للشيخ، وأمَّا التعليقات الحديثية: فهي يسيرة، يكتفي الشارح -غالبًا- بذكر درجات الرواة الواردين في الإسناد، من خلال كتاب «**تقريب التهذيب**» لابن حجر، مع التعريج علىٰ بعض اللطائف الإسنادية، أو الحديثية[٣].

ومن ناحية التنظير الحديثي: فللشيخ شرحٌ صوتيٌّ علىٰ «**ألفية السيوطي في علم الحديث**»، وشرحٌ آخر لـ«**رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة في وصف سننه**».

وأمَّا عن نتاجه المكتوب: فتُعدُّ رسالته: «**اجتناء الثمر في مصطلح أهل الأثر**» أولَ نتاجٍ حديثيٍّ له؛ إذ كتبها علىٰ طريقة سؤال وجواب لطلاَّب السنة الثالثة الثانوية في معهد بريدة العلمي عام (١٣٧٩هـ)، وهي مبنية بترتيبها ومعانيها علىٰ كتاب «**نخبة الفكر**» وشرحه: «**نزهة النظر**» للحافظ ابن حجر، وقد طُبعت في عام (١٣٨١هـ)[٤].

وله رسالتان في الكلام عن بعض أحاديث الصحيحين، سندًا ومتنًا، إحداهما: «**عشرون حديثًا من صحيح البخاري، دراسة أسانيدها وشرح متونها**»، والأخرىٰ:

---

(١) عبد المحسن العبَّاد، «**مجموع الكتب والرسائل له**»، (١/ ٦ - ٨).

(٢) هذه الدروس سُجِّلت وفُرِّغ كثيرٌ من محتواها، ونُشرت الدروس الصوتية علىٰ موقع الشيخ الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://www.al-abbaad.com/index.php/lecture/hadith

(٣) يرىٰ البعض أنَّ دروس الشيخ العبَّاد الخاصة بالكتب الستة قد تكون امتدادًا لمدرسة المحدِّثين الهنود في الحرم، وتعليقهم علىٰ الكتب، كعبد الحق الهاشمي، وعلي الهندي، وغيرهم، مع القصور عن اهتمامهم بالأسانيد والإجازات. انظر: أحمد سالم، وعمرو بسيوني، «**ما بعد السلفية**»، (ص/ ٢٨٠).

(٤) عبد المحسن العبَّاد، «**مجموع الكتب والرسائل له**»، (٢/ ٢٤٧).

«**عشرون حديثًا من صحيح مسلم، دراسة أسانيدها، وشرح متونها**».

والكلام فيهما عن الأسانيد ليس طويلًا، وغالبه مستفادٌ من «**التهذيب**» ومشتقاته.

وله دراسة موسَّعةٌ في جمع طرق حديث: «**نضَّر الله امرءًا سمع مقالتي**»، والكلام عنها رواية ودراية، حرَّره عام (١٣٩٢هـ)، وطُبع لأول مرة عام (١٤٠١هـ)[١].

وكذلك له شرحٌ للأربعين النووية، وتتمتها الخمسينية لابن رجب؛ بعنوان: «**فتح القوي المتين، في شرح الأربعين وتتمة الخمسين، للنووي وابن رجب**»[٢].

وفي مجال الردود: له كتاباتٌ في الانتصار لأهل السنة والحديث، والرد علىٰ أباطيل من يفترون عليهم، وكذلك في الرد علىٰ من يقعون في بعض الصحابة[٣].

علىٰ كل حالٍ: أحيا هذا الاتجاه جانبًا مهمًّا في علم الحديث؛ وهو: مطالعة كتب السنة الستة المشهورة، والمرور علىٰ أحاديثها بأسانيدها كاملة، وهو ما يكاد يغيب عن كثيرٍ من المتخصِّصين اليوم في هذا العلم، ولربما نفد عمره، ولم ينتهِ من جردها؛ مع كونه متصدِّرًا علىٰ أنه أبو عذرتها، وابن بجدتها!

لمعتْ بعد ذلك أسماءٌ أخرىٰ في سماء الحديث السعودية، لأصحابها منهجٌ يفصحون عنه، وطلابٌ وأتباعٌ يحملونه وينافحون عنه، لهم مناطقُ مشتركة فيها يلتقون، ومواطن خلاف فيها يبتعدون.

لم يظهر الأمر بين عشيَّةٍ وضحاها، وإنَّما سبقه إرهاصات، وكانت له أسبابٌ ومقدِّمات.

فمخالفات ابن باز للألباني في الأحكام، ثم كتابات المليباري، مع ما تدفعه بطون المطبعات من كتب العلل والسؤالات؛ كلُّ هذا وغيره فتح أعين فئة جديدة من المقبلين والمحبِّين لهذا العلم علىٰ منهجٍ تجديديٍّ[٤] في علوم الحديث وفروعه،

---

(١) عبد المحسن العبَّاد، «**مجموع الكتب والرسائل له**»، (٢/ ٢٩٨).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٨٣).

(٣) مثل: «**الانتصار للصحابة الأخيار في ردِّ أباطيل حسن المالكي**»، و«**الدفاع عن الصحابي أبي بكرة رضي الله عنه ومروياته**»، و«**الانتصار لأهل السنَّة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي**»، و«**الرد علىٰ من كذَّب بالأحاديث الصحيحة الواردة في المهدي**».

(٤) راجع معنىٰ التجديد المقصود هنا في: «**الاتجاه التجديدي، في الدرس الحديثي المصري**»، من هذا الكتاب.

لا يرضىٰ بالحكم علىٰ الأحاديث عن طريق ظواهر الإسناد فقط، أو إهمال كلام أئمة الحديث وفرسان العلل، بل لا يسلِّم لبعض ما استقر عليه المتأخرون من تعريفات ومصطلحات، ويفتحون باب البحث والتدقيق والتحقيق فيها، ويعيدون تحريرها مرة أخرىٰ.

ومن أبرز هؤلاء:

الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد (١٣٨٢هـ - ...):

أحد أبرز الأسماء التي أحدثت دويًا مسموعًا في عالم متخصصي الحديث من المعاصرين، خاصَّة في السعودية، وممَّا ساعد علىٰ ارتفاع ذلك الدويّ: ما وقع من تبادل سجاليٍّ -محدود- بين الشيخ الألباني، وبينه.

في بنائه الحديثي: تأثَّر الشيخ بعدد من أهل العلم بالمملكة، ممَّن كانت لهم عنايةٌ بالحديث وعلومه؛ ففي جانب النقد والنظر: تأثَّر بالشيخ ابن باز، فقال عنه: «استفدت كثيرًا من مجالسه، وتعلمت في مجلسه عدة علوم، **ومن ذلك الحكم علىٰ الأحاديث وعلىٰ الرجال**»[1].

وفي جانب الحفظ والعناية بالمتون: تأثَّر بالشيخ عبد الله الدويش، وقد قرأ عليه يسيرًا إبَّان إقامته في عنيزة من كتاب «**الجامع**» لأبي عيسىٰ الترمذي، وللشيخ مَلَكةٌ عجيبةٌ في الحفظ واستحضار أسماء الرواة، وكلام أهل العلل، يشهد له بها من جالسوه[2].

وثمَّ أسماءٌ أخرىٰ التقىٰ الشيخ بها، وانتفع من تخصصها في هذا العلم؛ مثل: الشيخ إسماعيل بن محمَّد الأنصاري، الذي لازمه الشيخ واستفاد منه كثيرًا في الحديث وغيره، وكذلك الشيخ حماد بن محمَّد الأنصاري، فقد زاره الشيخ في المدينة، واستفاد منه، وقد أجازه في الحديث، وفي الدراسة الأكاديمية بالجامعة:

---

(١) ترجمة الشيخ عبد الله السعد، علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://www.abdullah-asad.com/about-abdullah-asad/

(٢) في حوار دار بين الألباني وطلابه، وسُجِّل ونُشر بعنوان: «**بدع المحْدَثين في الرد علىٰ المحَدِّثين**» قال له السائل: «عنده -أي: الشيخ السعد- حفظ يعني عجيب»!

التقىٰ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، الذي درَّس له الحديث وعلومه[1].

اشتُهر الشيخ بين طلابه وفي دروسه بالدعوة إلىٰ الرجوع إلىٰ المصادر الأصلية في كل فنّ، وخاصة علم الحديث، وتقديم كلام الأئمة المتقدِّمين علىٰ غيرهم من المتأخرين، مع الاستفادة من الجميع، وإنزال كلٍّ منزلته، وهو من أوائل أهل الحديث السعوديين[2] -إن لم يكن أولهم- الذين دعوا إلىٰ إحياء هذا المنهج، الأمر الذي يعني أن ثمَّة مراجعاتٍ ستتم في مناهج بعض المعاصرين، وعلىٰ رأسهم: المنهج الألباني.

أثار هذا الكلام حفيظة الشيخ الألباني، خاصة مع نقل مبتورٍ، أو كلام مجتزأ، أو فهم غير سديد من بعض طلبة الألباني -علىٰ حد تعبير السعد- فانتقده بألفاظ لاذعة، وكلمات حادَّة، في حوارٍ بينه وبين بعض طلابه، تم تسجيله ونشره في شريط بعنوان: «**من بدع المُحْدَثين علىٰ المُحَدِّثين**».

يقول الألباني: «أنا كنت سمعتُ له -أي: للسعد- شريطًا يخاطب هؤلاء الطلبة الذين حوله، وهم بلا شكٍّ لا يعلمون شيئًا، بأنه يجب الاهتمام والعناية بنقد المتون، قلتُ: يا ويله! **إي هذا نقد المتون بالكاد يستطيع أن ينهض به كبار علماء الحديث**، وهو يذيع هذا بين الطلبة الذين لا يفقهون شيئًا»!

وأضاف الألباني أنَّه يرىٰ هذا التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين: «ممَّا يدخل في عموم قوله -عليه الصلاة والسلام-: «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، ولست أعني أنَّها بدعة مجرد أنَّه أمر حادث؛ لأنَّ هذا المعنىٰ المحدد ليس هو المقصود من هذا الحديث وأمثاله، وإنَّما المقصود: المحدثة التي يتقرب بها المحْدِثُ إلىٰ الله -تبارك وتعالىٰ-، فمن هذه الحيثية هذه بدعة ضلالة، وليس هذا فقط، بل هم

---

(١) ترجمة الشيخ عبد الله السعد، علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:
http://www.abdullah-asad.com/about-abdullah-asad/

(٢) يُعدُّ الشيخ السعد معاصرًا للدكتور حمزة المليباري، ولا ندري تحديدًا أيهما كان أسبق من الآخر في شق هذا الطريق، والدعوة إلىٰ هذا المنهج، حتىٰ إن الرد الذي سجله الشيخ الألباني تضمن ذكر اسميهما معًا، ولذلك احترزنا من هذا بتقييد الأولية والأسبقية بالجنسية السعودية، نظرًا لكون المليباري هنديَّ الأصل.

أشبه ما يكونون بالذين يتقربون إلىٰ الله بما حرَّم الله، كالذين يتقربون بالصلاة عند قبور الأولياء والصالحين والأنبياء، فهذه بلا شكٍّ معصية، لكن التقرب بالمعصية إلىٰ الله: هي بدعة، **فهم حينما يفرقون بين علماء الحديث المتقدِّمين وعلماء الحديث المتأخرين أحدثوا شيئًا لا يعرفه أهل الحديث إطلاقًا**، ولو أنَّهم وقفوا عند هذا الإحداث فقط لربما كان الخطب سهلًا، لكنَّهم أضافوا إلىٰ ذلك أنهم يتقربون بهذا الإحداث إلىٰ الله، ثم زادوا كما يُقال: «في الطين بلة» أنَّهم يخربون السنة ويقضون عليها بمثل هذا التفريق، ثم ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ هذا التقسيم مجرد خاطرة خطرت في بال أحدهم، وهو الذي سنَّ هذه السنة السيئة؛ فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلىٰ ما شاء الله، ولعله يقضىٰ عليها قريبًا -بإذن الله تعالىٰ-»[(١)].

وصل هذا الكلام والنقاش إلىٰ مسامع الشيخ السعد، فأفرد مجلسين يناقش فيهما ما بلغه، ويبين موقفه، وما يخالف فيه الشيخ الألباني وبعض المعاصرين.

مهَّد السعد لنقاشه وردِّه بالتذكير بوجود الخلافات والردود بين الصحابة، ثم الأئمة من بعدهم، فليس في الرد أو النقاش انتقاصٌ أو شيءٌ مشين، وعليه فليس ردُّه ببدع من العمل.

وجَّه السعد اللوم للألباني؛ لأنَّه لا يتثبت أحيانًا ممَّا يُنقَل من الكلام إليه، وإن كان الناقل ثقةً؛ إلَّا أنَّه قد يفهم الكلام خطأً، وينقل عنه ما لم يقله، وهذا يسبب كثيرًا من الخلافات والردود التي لا داعي لها.

ودافع السعدُ عن الاتهام الموجَّه له من أنَّه لا يقبل بكلام أحدٍ بعد الدارقطني؛ بأنَّ هذا لا يقوله عاقل، وأنَّه يرشد طلابه إلىٰ الاستفادة من كلام ابن رجب، ومن كلام المعلمي (ت: ١٣٨٦هـ) وهو معاصر، وغاية الأمر أن يوضع كل إنسان في موضعه اللَّائق به، وكلام السَلف أوقع وأنفع.

وانتقد السعد علىٰ الألباني قسوته البالغة في الرد، ليس عليه وحده؛ بل علىٰ سائر من يرد عليهم، ونقل أمثلة لذلك؛ كرد الألباني علىٰ محمَّد نسيب الرفاعي، وغيره،

---

(١) الألباني، شريط: «**من بدع المحْدَثين علىٰ المحَدِّثين**»، علىٰ هذا الرابط:

http://islam-call.com/records/view/id/6863/

ويرىٰ أنَّ الألباني كان يمكنه استخدام ألفاظٍ ألطف وأخفَّ، لكنه يضخِّم الخلاف ويعطيه أكبر من حجمه، فيبالغ أيضًا في شدة الرد.

وفي تضاعيف الكلام: أثنىٰ السعد علىٰ بعض كتب الألباني، وأوصىٰ بالرجوع إليها؛ مثل: «**تحذير الساجد**»، و«**بدع الجنائز**»، و«**صفة صلاة النبي ﷺ**»، وإن خالفه في بعض أشياء.

وأكَّد علىٰ أنَّه لا يُشكِّك في محبة الشيخ الألباني لأهل العلم الذين ينتقدهم (كالشيخ محمَّد بن عبد الوهاب، والشيخ سليمان بن عبد الله، وغيرهم)، لكنَّه كان يرجو أن يلتمس الشيخ لهم العذر فيما وهموا أو أخطؤوا فيه؛ لأنَّ الألباني نفسه لم يسلم من الخطأ والوهم!

ختم السعدُ مجلسه الأول بانتقاد ضيق صدر الشيخ الألباني بالنقد الذي يوجه إليه، مع أنَّه يصرح بقبوله النقد والرد، لكن عند التطبيق الفعلي لا يكون كذلك.

والملاحَظ علىٰ هذا المجلس: أنَّه لم يتناول أي خلافات منهجية، أو قضايا علمية، وإنَّما فقط كان انتقادًا علىٰ أسلوب الشيخ وطريقته في الرد والتعامل مع المخالف، ودفاعًا من السعد عن نفسه.

تغير الأمر واختلفت الطريقة في المجلس الثاني، إذ افتتح السعدُ كلامه هنا بتبيين الفارق بين المتقدمين والمتأخرين، وأن هذا الفارق ليس خاصًا بعلم الحديث فقط، بل هو حاضرٌ في علم العقيدة، وأصول الفقه، وغير ذلك، لكنَّهم في علم الحديث كانوا يقولون: طريقة المحدِّثين، وطريقة الفقهاء والأصوليين، ثم في المتأخرين من تأثروا بطريقة الفقهاء، فنهجوا نهجهم، واقتفوا أثرهم، وقد أشار إلىٰ ذلك ابن دقيق العيد(١)، والذهبي(٢)، والسخاوي(٣)، وغيرهم(٤).

---

(١) ابن دقيق العيد، «**الاقتراح في بيان الاصطلاح**»، (ص/ ٥).

(٢) الذهبي، «**الموقظة في علم مصطلح الحديث**»، (ص/ ٢٤).

(٣) السخاوي، «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**»، (١/ ٣١٣).

(٤) وللشيخ السعد رسالة منشورة بعنوان: «**التباين المنهجي بين المتقدِّمين والمتأخرين في علوم الحديث**»، حشد فيها نصوصًا للعلماء في بيان أن هناك طريقة للمتأخرين، أو الفقهاء والأصوليين؛ تخالف طريقة أئمة الحديث المتقدمين.

وذَكَرَ قولَ المعلّمي في «**الأنوار الكاشفة**»: «وتحسينات المتأخرين غالبها فيه نظر»! وعلّق بأن هذا يعني أن تحسينات المتقدمين مقبولة، وأنَّ هناك اختلافًا في المنهج والطريقة، وهذا هو الذي أدَّىٰ إلىٰ ذلك.

ثم ضرب السعدُ أمثلة ببعض المسائل ليبين بها تباين المنهج بين المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين؛ فتكلم عن **زيادة الثقة**، وأنَّها عند المتأخرين -غالبًا- مقبولة، بخلاف المتقدِّمين الذين يجعلون لها قرائن يدور الحكم معها قبولًا وردًّا.

كذلك تكلم عن مسألة **الشذوذ والتفرد**، وأنَّ كثيرًا من المتقدمين يُعلُّون الخبر بالشذوذ والتفرد، بينما من تأخر لا يعلُّون بذلك، وقد نصَّ الذهبيُّ علىٰ أنَّ تفرد الصدوق يعتبر منكرًا[1]، بينما يذهب المتأخرون إلىٰ أن تفرد الصدوق بحديث يجعله حسنًا!

كذلك أيضًا قضية **نقد المتون**، فقد خالف في بعض هذه القضية الشيخ ناصر الدين الألباني، يعني أنَّه كان يصحح أو يحسن أحاديث بالنظر فقط في إسنادها، مع غض الطرف عن متنها الذي يتعارض مع نصوص أصحّ وأصرح منها؛ مثل تحسينه لحديث: «**كان النبي ﷺ يبعث إلىٰ المطاهر، فيؤتىٰ بالماء، فيشربه يرجو بركة أيدي المسلمين**»[2].

فهذا الحديث مع بطلان سنده؛ فمتنه باطلٌ أيضًا من وجوه؛ منها:

(١) أنَّ الله ﷻ لم يحوج نبيه أن يتبرَّك بالناس، وبمن هو دونه، وهو سيد ولد آدم.

(٢) أنَّ الصحابة أنفسهم -كما ثبت ذلك عنهم- هم من كانوا يرسلون بآنيتهم يلتمسون بركته -عليه الصلاة والسلام-[3].

---

(١) الذهبي، «**الموقظة في علم مصطلح الحديث**»، (ص/ ٤٢).

(٢) الألباني، «**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**»، (٥/ ١٥٤). وقد تراجع عنه الألباني بعد ذلك؛ فأورده في «**السلسلة الضعيفة**»، (١٣/ ١٠٧٤)، وحكم عليه هناك أنَّه: «منكر».

(٣) يشير إلىٰ ما أخرجه مسلم، (٢٣٢٤) من حديث أنس بن مالك، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا صلىٰ الغداة جاء خدم المدينة بآنيتهم فيها الماء، فما يؤتىٰ بإناء إلَّا غمس يده فيها، فربما جاؤوه في الغداة الباردة، فيغمس يده فيها».

(٣) أنَّ كبار الصحابة لم يثبت عن واحد منهم أنَّه تبرَّك بشعر الرسول ﷺ، أو بعض الماء المتساقط من جسده الشريف، مع مشروعية ذلك، وهذه كتب الآثار موجودة، فمن وجد شيئًا عن الخلفاء الأربعة أنَّهم كانوا يتبركون بشعره، أو ما لامس جسده فليأت به[١].

(٤) كذلك نقل الشاطبيُّ الإجماع علىٰ أنَّ الصحابة ما كان بعضهم يتبرك بالبعض الآخر، وإنَّما كان أكثرهم يفعل هذا مع النبي ﷺ فقط[٢].

وذكر السعدُ أمثلة أخرىٰ لأحاديث حسَّنها، أو صحَّحها الشيخ من هذا الجنس؛ مثل حديث: «ثلاثة يدعون فلا يُستجاب لهم: رجل كانت تحته امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها، ورجل كان له علىٰ رجل مال فلم يشهد عليه، ورجل آتىٰ سفيهًا ماله وقد قال الله ﷻ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾»[٣].

وحديث: «أطفال المشركين هم خَدَمُ أهل الجنة»[٤]، وحديث: «إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه؛ فإنَّهم يبعثون في أكفانهم، ويتزاورون في أكفانهم»[٥].

وبعد مناقشة السعد لمتون هذه الأمثلة المذكورة، ودفاعه عن انتقاد الألباني له في هذا الباب من النظر في المتون؛ بيَّن السعد أنَّ هذه المسألة ممَّا تحدَّثت عنه كتب المصطلح، ولا يمكن أن يُصحَّح الخبر من دون نقد المتن، وممَّن تكلم عليها: ابنُ الجوزي في مقدمة «**الموضوعات**»، وكذلك ابنُ القيِّم في «**المنار المنيف**»، حيث ذكر عشر قواعد يُعرف بها بطلان الحديث من خلال النظر إلىٰ المتن.

ثم ختم الشيخ كلامه في هذه المسألة بقوله: «فالخلاصة في نقد المتون: أنَّ الناس فيها طرفان ووسط، فعندنا طرف لا يلتفت إلىٰ مسألة نقد المتون، وعندنا طرف آخر وهو أنَّه -والعياذ بالله- يرد الأحاديث بعقله الناقص، وبهواه، ولضعف إيمانه، كما

---

(١) يتكلم الشيخ هنا عن كبار الصحابة، وإلا فقد ورد عن بعض آحاد منهم مثل هذه الأفعال، كما يقر الشيخ نفسه بذلك.

(٢) الشاطبي، «**الاعتصام**»، (١/ ٤٨٢).

(٣) الألباني، «**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**»، (٤/ ٤٢٠).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ٤٥٢).

(٥) نفسه (٣/ ٤١١)..

يفعل هذا الجهمية والمعتزلة، وبعض الزنادقة حينما يتحدثون عن حديث الذبابة مثلًا.

وأمَّا الطريقة الصحيحة: فهي تجمع بين أمرين:

أوَّلًا: أن يكون هذا المتن مضادًّا لنصوص القرآن والسنة، ولا يمكن جمعه معها.

ثانيًا: أن يكون الإسناد فيه علة.

فمن جمع بين هذين الأمرين في نقد المتون؛ فقد سار علىٰ طريقة من تقدم من أهل العلم في الحديث، ولا غبار عليه.

وأنا -بحمد الله- أسلك هذه الطريقة، وأمَّا كون الإنسان يخطئ فلا أحد معصوم من الخطأ، وأما أن يبالغ الشيخ -يعني: الألباني- في نقد هذه الطريقة: فلا شكَّ أنَّه مخطئ في هذا، ونحن -بإذن الله وتوفيقه- سوف نسير علىٰ هذه الطريقة، ولا يمكن أن نقبل متنًا مضادًّا لنصوص القرآن والسنة، ومعلولًا من حيث الإسناد، لا يمكن».

تكلَّم السعد أيضًا عن: **مسألة التدليس**، وأنَّ كثيرًا من المتأخرين، بل كثيرٌ من المعاصرين، لا يعرفون إلَّا أنَّ المدلس إذا عنعن لا يقبل حديثه إلَّا إذا صرح بالتحديث! وهذا ليس بصحيح علىٰ إطلاقه، ويخالف طريقة من تقدم، وذكر السعدُ نصوصًا عن ابن معين، وابن المديني(١)، ويعقوب الفسوي(٢) تؤكِّد كلامه.

وختم السعدُ مجلسه بنصيحةٍ لطلابه ومستمعيه قائلًا: «أدعوكم ونفسي إلىٰ التثبت وعدم الاستعجال، وإلىٰ الاستفادة من كلام أهل العلم، سواء كان ممَّن تقدَّم -بالذات من أهل العلم بالحديث- أو من تأخر، **سواء كان الشيخ ناصر الدين الألباني أو غيره، يُستفاد منه**، ولكن كون الإنسان يعتمد فقط علىٰ كلام الشيخ ناصر الدين الألباني ولا يرجع لكلام غيره من أهل العلم؛ فلا شكَّ أنَّ هذا خطأ؛ لأنَّ هناك الكثير من الأشياء التي تلاحظ علىٰ الشيخ، سواء كان في الإسناد أو المتن، أو في الحكم علىٰ الرجال، أو الصناعة الحديثية، وإن كنت أعلم أنَّ هذا الكلام سيغضب الشيخ كثيرًا، لكن نسأل الله لنا وله العافية، والدين دين الله ﷻ، ليس دين فلان من الناس، ومن مذهب أهل السنة والجماعة عدم تقديس الرجال، وكل يؤخذ منه ويرد إلَّا النبي ﷺ.

---

(١) الخطيب البغدادي، «**الكفاية في علم الرواية**» (٣٦٢).

(٢) يعقوب الفسوي، «**المعرفة والتاريخ**»، (٢/ ٦٣٧).

أختم مجلسي هذا بأن أسأل الله ﷻ أن يعفو عنا جميعًا وعن الشيخ ناصر الدين الألباني، وأن يرفع درجاته في الدنيا والآخرة، وأن يهدينا وإيَّاه إلىٰ الحق»[١].

فيما عدا هذه المناقشة -التي حُذفت من كثيرٍ من المواقع والمنتديات- لا نكاد نقف علىٰ تعرض أو مناقشة من السعد للألباني، نعم، أخرج السعد لاحقًا رسالة صغيرة بعنوان: «**التباين المنهجي بين المتقدِّمين والمتأخرين**»، حشد فيها جمعًا من أقوال علماء الحديث، قديمًا وحديثًا يدلل به علىٰ أن كلامه لم يكن بدعًا من القول، وأن هناك من سبقه في بيان هذا التباين.

ومن اللطائف في هذا السجال المحدود: رمي الألباني للسعد ومن وافقه علىٰ كلامه بالبدعة، وتقريره لِمَا يجب أن يكون عليه القول الصحيح بقوله: «لا يجوز أن يتبنىٰ الفقيه حقًّا في هذا الزمان قولًا محدثًا لم يسبق إليه من أحد الأئمة المتقدمين، **وكذلك لا يجوز لمَن كان عالمًا بعلم الحديث أن يتبنىٰ رأيًا جديدًا لم يسبق إليه من أحد من العلماء المتقدمين**، كل ما يجوز لهؤلاء وهؤلاء: هو أن يرجحوا أو يتبنوا رأيًا من رأيين أو أكثر، أما أن يبتدعوا: فلا»[٢]! ومن هنا انصب دفاع السعد في المقام الأول علىٰ تبيين سلفه في هذا التفريق.

في مقابل هذا السجال: نلحظ ثناءً من الشيخ **مقبل الوادعي** علىٰ الشيخ السعد، وتوجيه الطلبة إليه للاستفادة منه[٣].

علىٰ صعيد التكوين العلمي للطلبة: رسم السعدُ لطلاب علم الحديث الخريطة المنهجية التي يراها من خلال اطلاعه وتضلعه بهذا العلم، وبثَّها علىٰ مسامعهم في محاضرة بعنوان: «**المنهج الصحيح لتعلم علم الحديث**»[٤]. وله في الموضوع نفسه

---

(١) عبد الله السعد، شريط «**مناقشة العلامة الألباني**» الجزء الثاني، علىٰ هذا الرابط:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showpost.php?p=503648&postcount=2

(٢) الألباني، شريط: «بدع المحْدَثين في الرد علىٰ المحَدِّثين»، علىٰ هذا الرابط:

http://islam-call.com/records/view/id/6863/

(٣) مقبل الوادعي، «**فضائح ونصائح**»، (ص/ ١٥٤).

(٤) علىٰ هذا الرابط:

http://dro-s.com/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%84%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%B3/

كتاب أوسع في ثلاثة أجزاء بعنوان: «**كيف تكون محدثًا؟**».

أمَّا في دروسه ومحاضراته: فللشيخ نتاجٌ متنوِّعٌ ومتميِّز، أهمه وأبرزه فيما يخصُّ موضوعنا هنا:

١- شرح كتاب «**الموقظة**» للذهبي(١).

٢- شرح كتاب «**الإلزامات**» للدارقطني(٢).

٣- شرح كتاب «**العلل**» لابن أبي حاتم(٣).

٤- شرح كتاب «**التمييز**» لمسلم(٤).

٥- دروس في مقدمة في علم مصطلح الحديث(٥).

---

(١) شرحه في أحد عشر درسًا، علىٰ هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/2087/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B8%D8%A9

(٢) شرحه في أحد عشر درسًا، علىٰ هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/3477/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%B7%D9%86%D9%8A

(٣) شرع فيه الشيخ، وتم رفع درسين منه علىٰ هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/8749/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%84-%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%85

(٤) شرحه في اثني عشر درسًا، علىٰ هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/3739/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85

(٥) أربعة دروس، علىٰ هذا الرابط:
http://ar.islamway.net/collection/4694/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%85-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB

٦- دروس في أصول دراسة الأسانيد[١].

٧- مباحث في الجرح والتعديل[٢].

٨- شرح كتاب (بدء الوحي، والإيمان) من «**صحيح البخاري**»[٣].

٩- شرح (كتاب الزكاة) من «**سنن أبي داود**»[٤].

١٠- شرح كتاب «**جامع الترمذي**»[٥].

---

(١) أحد عشر درسًا، علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/8739/%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AF

(٢) ستة دروس، علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/3103/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%AD-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84

(٣) شرع فيه الشيخ، وتم رفع خمسة دروس منه علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/2312/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AD%D9%8A-%D9%88%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D9%8A

(٤) أربعة دروس، علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/8651/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%83%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%86%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D9%8A-%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF

(٥) شرع الشيخ في شرحه، وتم رفع خمسة وأربعين درسًا منه علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/collection/4730/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%85%D8%B0%D9%8A

١١- شرح كتاب «**الأحكام الشرعية الصغرىٰ لعبد الحق الإشبيلي**»(١).

والملاحَظ من خلال هذه الدروس وغيرها ما يلي:

أولًا: مع أن الشيخ نظَّر في كلامه عن المنهج الصحيح بذكر خطوات الطلب المنهجية للترقي في مدارج علم الحديث؛ إلَّا أنَّنا -فيما وصلنا من نتاجه المعلَن والمذاع- نجد دروسه مفرَّقة، ولا نستطيع أن نقول إنها حلقات متصلة مترابطة يُسلم بعضها إلىٰ بعض، وإن كانت ثريةً في مادتها، نافعةً في بابها، مُعينةً مرتقيةً بسامعها.

ثانيًا: يتفق تنظير الشيخ مع دروسه في تجلية التباين بين منهج المتقدمين والمتأخرين، مع محاولة تفتيح أذهان الطلاب وأعينهم علىٰ الكتب المتقدمة (كالتمييز، والعلل، والإلزامات)، ومحاولة تقريب كلام الأئمة لهم.

ثالثًا: يجنح الشيخ في دروسه إلىٰ التنويع بين فروع العلم عامة، وفروع علم الحديث خاصة، وهو تنوعٌ يأرز إلىٰ التكامل المعرفي أكثر من أي شيء آخر، وحتىٰ في خروجه عن نطاق التخصص إلىٰ التفنن، والحديث في مسائل العقيدة، والفقه، والأصول: نجد لكلام الشيخ صبغة حديثية(٢).

رابعًا: يؤكِّد الشيخ علىٰ مسألة جني الثمرة الحقيقية من وراء دراسة علم الحديث، وهو: معرفة الأحاديث الصحيحة من غيرها، والسير عليها، والتعبُّد إلىٰ الله بها، ويلفت النظر إلىٰ أن هذا يجب أن يكون منهجًا عامًّا للطالب في سائر العلوم.

علىٰ صعيد الإنتاج المكتوب: فاقت مقدِّماتُ الشيخ لكتب طلابه وإخوانه خاصَّةَ مؤلَّفاته، شهرةً وكثرة! وباتت مقدِّماته هي النافذة المنتظَرة لما تخطُّه يد الشيخ، وهو

---

(١) تم رفع خمسة وعشرين درسًا منه علىٰ هذا الرابط:

http://www.abdullah-asad.com/?sound-lib=%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1%D9%89

(٢) كحديثه عن: «**الحج، أحكامه ومخالفاته، رواية ودراية**»، وحديثه عن: «**الصلاة، صفتها وأحكامها**»، وغير ذلك ممَّا هو مبثوث علىٰ صفحته علىٰ موقع طريق الإسلام علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/lessons/scholar/372

يوليها اهتمامًا وعنايةً بما يجعلها تصلح أن تُفردَ وتُنشرَ كبحوث مستقلة[١].

ومن إنتاجه المكتوب القليل: «**فتح الواحد العلي في الدفاع عن صحابة النبي ﷺ**»، «**رسالة في حديث جابر في الجمع بين أدعية الاستفتاح**»، و«**رسالة في تضعيف حديث أبي هريرة: إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير**»، وكلاهما لم يُطبَع بعد[٢].

ولعلَّ من أهم أسباب ندرة مؤلَّفات الشيخ: انشغاله بإلقاء الدروس والمحاضرات، خاصة مع عدم قصر دروسه علىٰ علم الحديث فقط، ولعنايته أيضًا بما يدور حوله من أحداث معاصرة، يُحاول أن يُشارك فيها برأيه، وأن يدلي فيها بدلوه.

الخلاصة: أنَّ السعدَ حلقة محورية في تاريخ الحديث المعاصر بالسعودية، وأنَّه حاول إحياء منهج الأئمة المتقدِّمين، ويرىٰ بعضُ طلابه أنَّه نجح بالفعل في ذلك، حتىٰ قال أحدهم: «السعد أعاد الناس لطريقة الأوائل في النقد وقبول الأحاديث، وما زلت أحفظ كلمة سمعتها منه منذ أكثر من عشرين عامًا: لو بقينا علىٰ طريقة المتأخرين في قبول الحديث لتعدد طرقه الضعيفة؛ فلن يبقىٰ حديث علىٰ وجه الأرض إلا وتحول لحديث صحيح»[٣]!

وقد تخرَّج علىٰ طريقته، ويُنسبُ عملُهم إلىٰ مدرسته؛ فريقٌ كبيرٌ من الباحثين والمتخصِّصين المعاصرين، وصار لهم نتاجٌ يُنسَجُ علىٰ منوال شيخهم، في الاستدلال والاستنباط والنقاش والترجيح؛ مثلما فعل الشيخ **ناصر الفهد** في كتابه: «**منهج المتقدِّمين في التدليس**»، الذي قدَّم له السعد، وكذلك الشيخ **علي بن عبد الله الصيَّاح** في رسالته: «**جهود المحدِّثين في بيان علل الحديث**»، ورسالته: «**أحاديث تعظيم الربا علىٰ الزنا دراسة نقدية**»، وغيرهم.

---

(١) ذكر تلميذه الشيخ د. علي الصياح أنَّ هذه المقدِّمات زادت علىٰ العشرين، وأنها جُمعت وستُطبع -قريبًا- وحدها، وذلك في لقائه مع ملتقىٰ أهل الحديث علىٰ هذا الرابط:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=68141

(٢) ذكرهما تلميذه الشيخ د. علي الصياح في الرابط المشار إليه سابقًا.

(٣) خالد الغنامي، «**عبد الله السعد والتجديد في علم الحديث**»، مقال منشور بصحيفة الشرق الإلكترونية، بتاريخ (١٠/ ١٠/ ٢٠١٢م)، علىٰ هذا الرابط:
http://www.alsharq.net.sa/2012/10/10/528141

لم يكن الشيخ السعدُ هو المتفرد في المملكة بهذه الدعوة وهذا المنهج، بل كان هناك من يشاركه في الخطوط العريضة لهذا المنهج، وإن كان له تأصيلٌ أكثر تفصيلًا، وبعضُ آراء أكثرَ بسطًا وتحريرًا، فاستطاع أن يفرض اسمه بقوة علىٰ الساحة العلمية الحديثية، ليس في المملكة وحدها، بل في العالم الإسلامي كله؛ وهو:

الشيخ الشريف حاتم بن عارف العوني (١٣٨٥هـ - ...):

يُعدُّ العوني من أوفىٰ العلماء لتخصُّصه، ومن أشدِّهم عنايةً به وحُبًّا له، ومن أجرئهم -بحجَّة علمية- علىٰ مخالفة السائد الذي يهاب البعضُ -مع قناعته- موافقة الشيخ عليه، فضلًا عن السبق إليه، إذا تبيَّن له خطؤه، وثبت عنده أن الصواب غيره.

نشأ العوني علىٰ حبِّ القراءة ابتداءً، ثم انتقل اهتمامه إلىٰ علوم السنة، في عمر لا يصل إلىٰ ثلاثة عشر عامًا، وزاد من إقباله علىٰ هذا العلم: وقوفه علىٰ كتب **الألباني** رحمه الله، ولاحقًا أكثر من الاستماع إلىٰ أشرطته، حتىٰ سمع منها المئات، وممَّن أسهم في بداية التكوين الحديثي له أيضًا: الشيخ **مقبل الوادعي**، عبر أشرطة شرح «**الباعث الحثيث**» في علم المصطلح، التي بلغت أربعة وعشرين شريطًا، كذلك كان للدورات التي عقدها الشيخ **عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان** في شهور الصيف بمدينة الطائف، بعد الفجر والعصر أثرٌ في هذا التكوين.

لكن الفترة الذهبية في عمر العوني: كانت تلك التي انقطع فيها عن العالم الخارجي من حوله، ورضي لنفسه بالعالم الخاص، بين جدران مكتبته وصفحات كتبه، وقد بلغت هذه الفترة: عشر سنين، من عام (١٤٠٤هـ) إلىٰ عام (١٤١٤هـ)، ومن بعد هذا التاريخ وحتىٰ عام (١٤١٨هـ) كان أيضًا شحيحًا علىٰ وقته، ثم بعد ذلك انفلت الزمام لصالح طلبة العلم، وما زال يحاول الإمساك به -علىٰ حدِّ قوله-[1].

سلك العوني الطريق الأكاديمي لتتَّسق دراسته مع ميوله ورغبته، فالتحق بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، واختار قسم الكتاب والسنة، بكلية الدعوة وأصول الدين، وحصل علىٰ البكالوريوس عام (١٤٠٨هـ)، ثم واصل ترقيه العلمي الأكاديمي فحصل

---

(١) ذكر ذلك في ترجمته لنفسه علىٰ ملتقىٰ أهل الحديث علىٰ هذا الرابط:

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=141844

علىٰ درجة الماجستير عام (١٤١٥هـ)، من خلال رسالته: «**المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظرية وتطبيقية علىٰ مرويات الحسن البصري**»، ثم حصل علىٰ الدكتوراه عام (١٤٢١هـ) من خلال تحقيقه لـ: «**مشيخة أبي بكر الأنصاري**»، ويعمل حاليًا أستاذًا مساعدًا بقسم الكتاب والسنة[١].

يتفق العوني إجمالًا مع طائفة القائلين بالتباين المنهجي بين المتقدِّمين والمتأخرين؛ إلَّا أنَّه ينفرد عنهم في أمور؛ أهمها:

(١) تصوره للتدهور الذي أصاب علم الحديث، من قوة تماسكه وحصانته أمام ما هو أجنبي عنه إلىٰ ضعف حصونه واحتلال بعض ميادينه، ومن نقاوة إلىٰ اختلاط بأوشاب من علوم أخرىٰ (كعلم الكلام، والمنطق، والعلوم العقلية، التي مهَّد الطريق إليها: علم أصول الفقه)[٢] أثَّرت في فهم مصطلحاته، وتقعيد قواعده. وقد أودع تصوره ذلك في كتابه «**المنهج المقترَح لفهم المصطَلح**»، الذي نُشر لأول مرة عام (١٤١٦هـ)، وهو تصوُّرٌ منبئٌ عن دقَّةِ فهم، وسعة استقراء، وتأنٍّ في البحث[٣].

وضرب العوني لذلك مثالين يُدلِّل بهما علىٰ صحة استنباطه، ويبرهن بهما علىٰ صواب كلامه؛ وهما:

المثال الأول: وهو نموذج واضح مباشر؛ يتمثَّلُ في: تسلل مسألة تقسيم الأخبار إلىٰ متواتر وآحاد من كتب الأصوليين وكلامهم -الذي هو في أصله من ظلمات المعتزلة والجهمية والمتأثرين بعلوم المناطقة والفلاسفة- إلىٰ كلام المحدِّثين، الأمر الذي يعود علىٰ كثير من الأحاديث والسنن بالرفض والرد، تحت غطاء: التثبت العلمي[٤]!

المثال الثاني: وهو نموذج غير مباشر كسابقه، لكنَّه يظهر من خلال أثر المنطق

---

(١) انظر ترجمة الشيخ علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://www.dr-alawni.com/about.php?show=biography

(٢) يقول العوني في «**المنهج المقترَح لفهم المصطلح**»، (ص/ ٨٥): «إن الباب الذي فتح لعلم الكلام المجال علىٰ مصراعيه للتأثير في علوم السنة؛ هو: علم أصول الفقه»!

(٣) انظر: عبد الكريم الخضير، «**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**»، (ص/ ١٤).

(٤) حاتم العوني، «**المنهج المقترَح لفهم المصطلح**»، (ص/ ٩١ - ١٥٨).

اليوناني في أساليب التفكير والتأليف لدىٰ العلماء، ومنهم أهل الحديث. وكانت قنطرته أيضًا: كتب الأصوليين وكلامهم.

يظهر أثر ذلك جليًا في صناعة المعرِّفات المنطقية، أو ما يُسمَّىٰ بالأقوال الشارحة، بحدودها ورسومها، التي كان من مضارِّها علىٰ علم الحديث: تضييق الواسع من مدلولات المصطلحات، أو توسيع الضيق منها، وهو ما سينعكس بداهةً بتشويش العلم، بل ربما أدَّىٰ بعد ذلك إلىٰ كارثة أكبر؛ ألا وهي: «فكرة تطوير المصطلحات» لتُصبح أجنبية عمَّا أراده لها مُطلِقوها[1]!

وهذا التأصيل من العوني لا يُعلَمُ أحدٌ من معاصريه سبقه إليه بهذا التحرير والتدقيق.

(٢) وضع آلية عملية مرتَّبة لفهم علم المصطلح بأقرب صورة -إن لم تكن هي نفسها، من وجهة نظره- أرادها المتقدِّمون، وجرىٰ عليها كلامهم، وخرجت عليها أحكامهم وتعليلاتهم.

فمع كثرة الدعوات من أصحاب إحياء منهج المتقدِّمين إلىٰ اتباع سبيلهم، وانتهاج نهجهم؛ إلَّا أنَّنا لا نقف علىٰ معالم واضحة ظاهرة مرتبة لمن أراد أن يفهم المنهج جيدًا، فضلًا عن أن يُسهم في إحيائه ونشره، فالأكثرون يحيلون علىٰ كتب المتقدمين، ومحاولة فهم كلامهم وأحكامهم، ومعايشة أخبارهم مع الأحاديث وتعاملاتهم؛ وكل هذا مُجملٌ نافع لكنَّه غير مفصَّل.

جاء العوني بـ«**منهجه المقتَرح**» ليرسم الخريطة التي توصَّل إليها بعد سنوات عزلته، وخلاصة قراءاته ومثابرته، وسطَّرها تحت عنوان: «**كيف نفهم مصطلح الحديث؟**».

ورتَّب جوابه علىٰ هذا السؤال في تسع خطوات، وجعل لكل خطوة هدفًا محدَّدًا، وطريقة متَّبعة لمن رام تنفيذها والقيام بها، وتقوم هذه الخطوات علىٰ: الاستقراء التام لكتب الحديث ومصنَّفات السنَّة، مع جمع الألفاظ التي تتكرر علىٰ ألسنة أهل الاصطلاح وفي كتبهم، ثُمَّ تفنيد كل لفظٍ علىٰ حدة، ثم دراسة المسائل الجزئية في المجموعة الواحدة، تحت الإطلاق الواحد، مع إيجاد الرابط العام والصفة الجامعة

---

(١) حاتم العوني، «**المنهج المقترَح لفهم المصطلح**»، (ص/ ١٥٩ - ١٦٩).

(القاسم المشترك) بين المسائل الجزئية كلها، التي جعلت الأئمة يصفون تلك المسائل الجزئية كلها ويخصونها بذلك الإطلاق المعين، ثم ربط ما يمكن ربطه من الصفات الجامعة بالمعنىٰ اللغوي الأصلي لـ(المصطلح)، ولو بنوع من المجاز، والباحث في هذا متدثِّرٌ بعباءة التلقي التام والقبول المطلَق لشرح أهل الاصطلاح لمصطلحهم، فيما لو وجد لهم في شرحه كلامًا، مع الاستنارة بكلام المصنِّفين في علوم الحديث من غير أهل الاصطلاح عامة، وخاصةً أصحاب كتب علوم الحديث قبل ابن الصلاح، ليصل في النهاية إلىٰ صياغة معنىٰ المصطلح، وتعريفه، رافعًا أكف الضراعة إلىٰ مولاه، من بداية بحثه إلىٰ نهايته، أن يلهمه رشده، وأن يخلص نيته[1].

نعم، استصعب كثير من المتخصِّصين -فضلًا عن غيرهم- هذا المنهج، حتىٰ قال أحدهم: «من يُطيق هذا؟!»[2]، وقال آخر: «هي بمجموعها -أي: هذه الخطوات- أقرب إلىٰ أن تكون تعجيزية»[3]!

لكن، وإن كان هذا المنهجُ -بالفعل- شاقًّا يحتاج إلىٰ جُهد ومُثابرة؛ فربما يُهوِّنه -علىٰ سالكه- ما يجنىٰ في نهايته من ثمرة.

وممَّا يدلُّ علىٰ إمكانية التطبيق، مع مشقته، ويبعث بالتفاؤل والأمل عند المقتنِع به: ما قام به المقترِح نفسُه من تطبيقٍ لهذا المنهج في رسالته للماجستير الأكثر شهرة، والأوسع انتشارًا: «**المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظرية وتطبيقية علىٰ مرويات الحسن البصري**»، وهي التي وضع «منهجه المقترَح» بمثابة التقدمة لها، ثم أفرده بالنشر بعد ذلك مُضيفًا ومتمِّمًا.

شُفع هذا الفعلُ بآخر قوَّاه وشدَّ من أزره، وبيَّن إمكانية تطبيق هذا «**المنهج المقتَرح**»، أو بصورة أخرىٰ: وُجدت استجابةٌ معاصرة لإحياء منهج العوني، تمثَّلت فيما قام به الدكتور **عبد الرحمن بن رويفع السلمي** في كتابه: «**الحديث المنكَر عند نُقَّاد**

---

(١) حاتم العوني، «**المنهج المقتَرح لفهم المصطلح**»، (ص/ ٢٤٥ - ٢٨١).

(٢) وهو الشيخ الفاضل أبو معاذ طارق بن عوض الله المصري، ردًّا علىٰ سؤال أحد الطلاب له عن رأيه في هذا المنهج، علمًا بأن الشيخ طارق ممَّن يُنسب إلىٰ منهج المجدِّدين في علم الحديث من أهل مصر. انظر الحديث عنه في «**الدرس الحديثي المصري**» من هذا الكتاب.

(٣) إبراهيم اللاحم، «**شرط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن**»، (ص/ ١٠٢).

الحديث، دراسة نظرية وتطبيقية». ولذا جاءت توصياته في آخر الكتاب مشابهة لما أوصىٰ به سابقه العوني في آخر منهجه[1].

(٣) تقديم منهجٍ علميٍ مرتَّب وشبه متكامل، يتنوع بين المقروء والمسموع، لطلاب علوم السنة النبوية.

وهذا من أهم ما تميَّز به العوني، فهو لم يدعُ إلىٰ منهج المتقدِّمين فانطلق بطلابه إلىٰ كتب المتقدِّمين دَفْعَةً واحدة، أو رسم لهم «منهجًا مقترَحًا» وقدَّم لهم «نصائحه المنهجية» ثم تركهم يخوضون اللجج وحدهم، وإنَّما أخذ بأيديهم فتدرَّج في شروحه وكتاباته معهم، فانطلق معهم من «**نزهة**» ابن حجر، مرورًا بـ«**موقظة الذهبي**»، ليرتقي بهم إلىٰ «**علوم ابن الصلاح**»، حتىٰ إذا ما اكتمل تصورهم لعلم المصطلح النظري من خلال هذه المحطات المهمة في تاريخ تطوره؛ عطف بهم علىٰ فرعٍ آخر من هذا العلم؛ وهو: «الجرح والتعديل»، من خلال شرحه لكتابه: «**خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**»، ثم يصعد بهم إلىٰ منزلة أعلىٰ بمحاضراته عن «علم العلل»، ولا يكتفي بهذه الدراسة النظرية حتىٰ يُقدِّم لهم طريقة الدراسة العملية لجني ثمرة هذا العلم، والصبر علىٰ عناء التحصيل، والمثابرة علىٰ الفهم قبل التسرع في الإنتاج، وذلك من خلال رسالته: «**التخريج ودراسة الأسانيد**»، مع ما مهَّد له به قبل ذلك من محاضرات عن: «منهج أصحاب الصحاح والسنن»، ليصل بهم في نهاية إعداده لهم وتدريبه إياهم إلىٰ المناقشة والحوار، ومحاولة إعمال حاسَّة الاستنباط، وتقوية آلة الفهم، وتفعيل ملكة النقد؛ من خلال مناقشاته ومجالسه في: «**شرح علل الترمذي**» لابن رجب.

(٤) تنوُّع وتعدُّد النتاج الحديثي للعوني، ولعلَّ هذا من نتائج حبِّه لعلم الحديث، وتعايشه معه، ورغبته في إنعاشه وتجديده. ويمكننا تقسيم هذا النتاج إلىٰ أربعة أقسام رئيسة؛ وهي:

أولًا: ما وُضِع للشرح والتعليق علىٰ أشهر كتب المصطلح المهمة التي يتناولها المعاصرون:

---

(١) عبد الرحمن السلمي، «**الحديث المنكر عند نقاد الحديث، دراسة نظرية وتطبيقية**»، (٢/ ٩٥٤، ٩٥٥).

ومن أمثلة ذلك: شرح كتاب «**نخبة الفكر**»[1]، و«**نزهة النظر**»[2] كلاهما لابن حجر، وكتاب «**الموقظة**» للذهبي.

مع التنبيه علىٰ تميز الطريقة في الشرح والعرض، وعدم الخروج عن فهم مراد المؤلِّف، والبعد عن التعقب أو الرد، إلَّا في مواطن قليلة، ومناطق ضيِّقة.

ثانيًا: ما وُضع للشرح والتعليق علىٰ كتبٍ يقلُّ ويندر تناولها بين المعاصرين:

ومن أمثلة ذلك: شرح كتاب «**التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**» للسخاوي[3]، وكتاب «**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**» للكتاني[4]، وكتاب «**تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**» لابن جماعة[5]، وكتاب «**أنواع علم الحديث**» لابن الصلاح[6]، والتعليق علىٰ كتاب «**شرح علل الترمذي**» لابن رجب[7].

---

(١) شرحه في سبعة دروس، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=16

(٢) نُشر نشرة إلكترونية، وهو قيد الطباعة الآن، وقد شرحه فيما يزيد عن عشرين درسًا، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=29

(٣) شرحه في تسعة دروس، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=19

(٤) شرحه في أربعة دروس، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=12

(٥) شرحه في اثني عشر درسًا، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://dro-s.com/%D8%AA%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%83%D9%84%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%AF%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D9%88%D8%A7/

(٦) شرحه فيما يزيد عن مائة درس، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=33

(٧) ألقاه في ثلاثة وثلاثين درسًا تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=30

وتميَّزت شروحات هذه الكتب بإضافات نافعة، وتقريرات مفيدة، وكمثالٍ لتوضيح ذلك:

اتهام الترمذي بالتساهل في التصحيح والتحسين: من المسائل التي شاعت بين كثيرٍ من المعاصرين، ويُعدُّ الذهبيُّ أول من عُرف بالكلام فيها[1]، وعلىٰ كلامه اتَّكأ من بعده[2]، ومع ذلك فهناك من المعاصرين من دافع عن الترمذي إجمالًا وتفصيلًا، ونفىٰ عنه هذا الاتهام[3].

فلننظر كيف تعامل العوني في شرحه لـ«**مقدِّمة**» ابن الصلاح مع هذه المسألة:

(١) نَقَلَ كلامَ الذهبي، وذكر من تابعه علىٰ ذلك -كالسخاوي-، ونقل من نُسب إليه مثل هذا القول، وهو: ابن القيِّم، وبيَّن أن كلامه غير واضحٍ أو صريحٍ في هذه الدعوىٰ[4].

(٢) لم يَعْرِض لذكر أحدٍ من المعاصرين الذين تابعوا الذهبي علىٰ قوله، واكتفىٰ بمناقشة كلام الذهبي؛ لأنَّه هو المورد الذي صدر عنه الناس بعد ذلك -غالبًا- وتأثَّروا بكلامه، مع ما قد يقفوا عليه من بعض تطبيقات للترمذي[5].

---

(١) الذهبي، «**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»، (٣/ ٤٠٧، ٤/ ٤١٦)، «**سير أعلام النبلاء**»، (١٣/ ٢٧٦).

(٢) انظر: السخاوي، «**الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**»، (ص/ ٣٣٧)، الألباني «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**»، (١/ ٨٥)، و«**إرواء الغليل**»، (٣/ ٢١٢، ٢١٣)، أبو إسحاق الحويني، «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، (الشريط الرابع)، مصطفىٰ العدوي «**شرح علل الحديث، مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث**»، (٣٠، ٣٧، س: ٥٠، ٦٧).

(٣) نور الدين عتر، «**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين**»، (ص/ ٢٦٤ - ٢٩٦).

(٤) ابن القيم، «**الفروسية**»، (ص/ ٢٤٢ - ٢٤٤).

(٥) علمًا بأن تطبيقات بعضهم قد لا تتماشىٰ مع المنهج الداعي لإحياء معالم المتقدِّمين وأحكامهم، فمن يرمي الترمذي بالتساهل في أحكامه -من المعاصرين- **يسلك أحدَ مسلكين**: **الأول**: أن يرىٰ الترمذي صحَّح حديثًا ظاهر إسناده الضعف، ووافقه علىٰ التصحيح -مثلًا-: ابن خزيمة، وابن حبان، ولم يُعلَّ أحدٌ من الأئمة هذا الحديث، فيقوم المعاصر باستصحاب الحكم العام بالضعف علىٰ أحد رجال الإسناد، فينزله علىٰ هذا الحديث بعينه؛ فيضعِّفه، وعندها يصف الترمذي بالتساهل! وهذا لا يتماشىٰ مع منهج من يدعو لتقديم أحكام الأئمة المتقدِّمين. **الثاني**: أن يرىٰ الترمذي صحَّح حديثًا خالفه فيه غيره من الأئمة؛ كأحمد، والبخاري، وأبي حاتم، فيرىٰ المعاصر أن الترمذي انفرد عن هؤلاء بالتصحيح، =

(٣) نَقَل كلام أحد المعاصرين -وهو: الدكتور نور الدين عتر- في دفاعه عن الترمذي -وهو مجمَلٌ ومفصَّلٌ-، وأثنىٰ علىٰ كتابه الذي وضعه في دراسته للترمذي، مع تنصيصه علىٰ أن ذلك لا يعني الاتفاق معه في كل ما سطَّره في كتابه.

(٤) وضع العوني إضافته علىٰ كل ما ذُكر، بما فيه: دفاع الدكتور عتر؛ فإنَّ الأخير مع دفاعه عن الترمذي؛ إلَّا أنَّه لم يوِّجه كلام الذهبي، أو يلتمس له تفسيرًا ووجهًا مقبولًا يتماشىٰ مع خبرة الذهبي ومكانته في العلم، ولم ينقل عنه سوىٰ العبارة الشديدة السابقة!

أمَّا العوني؛ فإنَّه أبرز أولًا تعامل الذهبي مع أحكام الترمذي، وأنَّه يقدِّرها ولا يهدرها بالكلية، وإنَّما قد يخالفه إذا تبيَّن له أنه مخالفٌ لغيره من الأئمة؛ فيميل الذهبي لقول غيره وقتها.

ودلَّل العوني علىٰ صحة كلامه بنقولات من كلام الذهبي نفسه، منها قوله في حديثه عمن يُقبل قولهم في الجرح والتعديل، وتحديدًا عن المتشدِّدين منهم: «فهذا -أي: المتشدِّد- إذا وثَّق شخصًا؛ فعُضَّ علىٰ قوله بناجذيك، وتمسَّك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلًا: فانظر هل وافقه غيرُه علىٰ تضعيفه، إن وافقه ولم يوثِّق ذلك أحدٌ من الحذَّاق؛ فهو ضعيف، وإن وثَّقه أحدٌ: فهذا الذي قالوا فيه لا يُقبَل تجريحه إلَّا مُفسَّرًا، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين -مثلًا-: هو ضعيف، ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثَّقه، **فمثل هذا يُتوقَّفُ في تصحيح حديثه، وهو إلىٰ الحسن أقرب**»[(١)]!

يقول العوني مُعلِّقًا: «فانظر هل ألغىٰ -أي: الذهبي- تضعيف المتشدِّد تمامًا؟ هل أهدره تمامًا؟ أبدًا، بل أنزل الراوي من درجة الصحيح إلىٰ درجة الحسن؛ لأنه ضعَّفه مُتشدِّد بجرح غيرِ مُفسَّر، فكيف لو جرحه بجرح مفسر؟!»[(٢)].

وأكَّد العوني كلامه علىٰ أن الذهبي لا يعني بمثل هذه الأوصاف إهدار أحكام الأئمة، بنقلٍ آخر أكثر تخصيصًا بالترمذي؛ وهو قوله: «الثقة: من وثَّقه كثير، ولم

= فيصفه بالتساهل بناءً علىٰ هذه المخالفة. وهذا -بوجهٍ عامٍ- يتفق مع المعظِّمين لأحكام الأئمة المتقدِّمين، إذ إنه فاضل بين أقوالهم، وحاكم الترمذيَّ إلىٰ أقرانه، وأبناء طبقته، وأئمة عصره.

(١) الذهبي، «**ذكر من يُعتَمد قوله في الجرح والتعديل**»، (ص/ ١٧٢).

(٢) حاتم العوني، شرح «**مقدمة ابن الصلاح**»، الشريط (١٤).

يُضعَّف. ودونه: من لم يُوثَّق ولا ضُعِّف، فإن خرج حديث هذا في «**الصحيحين**»؛ فهو مُوثَّقٌ بذلك، **وإن صحَّحَ له مثلُ الترمذي وابن خزيمة؛ فجيدٌ أيضًا**»[1].

قال العوني: «فواضح من هذا الكلام أن الذهبي صاحب تلك العبارات الشديدة والقوية لم يُهدِر أحكام الترمذي، بل واعتمدها عند عدم وجود دليل ينقض كلام الترمذي، أما إذا وُجِد دليلٌ يدل علىٰ ضعف الحديث الذي حسَّنه الترمذي أو صححه؛ فالذهبي أول من يخالفه»[2].

ثُم عاد مرة أخرىٰ ليُبيِّن تأويل عبارة الذهبي بما يتماشىٰ مع عباراته الأخرىٰ، وأفعاله وتطبيقاته، مذكِّرًا أن هناك من خطَّأ الذهبي، ولم يتأوَّل عبارته؛ مثل: تلميذه الحافظ العراقي، ومثله الدكتور عتر. أما العوني فاعتبر عبارة الذهبي مُقيَّدة وليست مُطلقة؛ فقال: «أنا أعتبر هذه العبارات مُقيَّدة؛ لأنَّها خرجت في سياق الكلام عن حديث معين، فهي مقيدة بما كان من قبيل هذه الأحاديث، فالسياق كما تعرفون في أصول الفقه من المقيدات، فيمكن أن نقيد لفظًا مطلقًا بدلالة السياق، فهو لمَّا ذكر هذا الحديث «الصلح جائز بين المسلمين» من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، وقد جرىٰ الترمذي علىٰ تحسينه وتصحيح حديث هذا الراوي، قال: «وصحَّحه، فلهذا لا يعتمد العلماء علىٰ تصحيح الترمذي»، يعني: لهذا القبيل من الرواة، أو لهذا الراوي خاصة، ما اعتمد العلماء علىٰ تصحيح الترمذي لحديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني في كتابه».

وقرينة هذا التأويل: أولًا: كلامه الصريح في كتابه «**الموقظة**».

ثانيًا: أن هذا الراوي -بالفعل- غالب العلماء يضعفونه، وانفرد الترمذي بتصحيح حديثه»[3].

---

(١) الذهبي، «**الموقظة في علم مصطلح الحديث**»، (ص/ ٧٨).

(٢) حاتم العوني، شرح «**مقدمة ابن الصلاح**»، الشريط (١٤). وقرَّر نحوًا من هذا الكلام في «**شرح موقظة الذهبي**»، (ص/ ١٩٤).

(٣) حاتم العوني، شرح «**مقدمة ابن الصلاح**»، الشريط (١٤). وذكر بعد ذلك أنَّ البخاري يصحح أحاديث لهذا الراوي، فإذا جرينا علىٰ كلام الذهبي؛ فعندها سيوصَف البخاري بالتساهل، فليس التساهل هنا حكمًا عامًّا مصاحبًا للإمام، وإنَّما هو اختلاف اجتهاد، والترمذي نفسه حكم علىٰ أحاديث بالضعف=

وبمثل هذا التأويل والتوجيه: تأوَّل العوني عبارة الذهبي الأخرىٰ في الترمذي، التي ظاهرها كظاهر سابقتها؛ فقال: «نَفْسُ الذهبي قرأنا عبارته سابقًا في الثناء علىٰ «جامع الترمذي» خاصة: «**جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخَّص في قبول الأحاديث ولا يشدِّد، ونَفَسُه في التضعيف رخو**»!

فقوله: «نفسه في التضعيف رخو»: هذه ما لها علاقة بالتساهل والتشدد، نفس هذه العبارة يمكن أن تُقال عن البخاري نفسه الذي هو معتدل، فما مقصوده بهذه العبارة؟

المقصود أنَّه يتورَّع في إطلاق الألفاظ، والترمذي في ذلك متبع لشيخه البخاري حذو القذة بالقذة، كما يقول البخاري عن الراوي الذي هو من أشد الرواة ضعفًا عنده: «سكتوا عنه»، ما يقول عنه: كذَّاب، وأقصىٰ ما يقول: «كذَّبوه»؛ تمامًا يفعل الترمذي، ومن قرأ «**جامع الترمذي**» يعرف أنَّه بالفعل يندر أن يحكم الترمذي علىٰ راوٍ من عند نفسه، يعني نادر أن يقول: ضعيف، وإنَّما يقول: «ضعَّفوه»، ولا يقول: ليس بالقوي، ولكن يقول مثلًا: «قالوا فيه: ليس بالقوي»، أو: «متكلَّمٌ فيه»، كل هذا من باب التورُّع والهروب من مسألة الدخول في قضية الغيبة، مع معرفتهم وعلمهم بأن هذا العلم ليس بغيبة، لكن من باب شدة الورع، وهو في ذلك كما قلنا متبع للبخاري تمامًا حذو القذة بالقذة»[1].

ثالثًا: ما وُضع لبيان المنهجية لطلاب علوم السنة، وتيسير التعامل مع العلم والكتب والأئمة:

وغالبًا ما يكون هذا حصيلة قراءة، ونتاج اطِّلاعٍ، وطول ممارسة؛ إذ إنَّها ليست

= وهي في الصحيحين، فلا يُوصف البخاري ومسلم بالتساهل، والترمذي بالتشدد، ونقل كلامًا للمعلمي في «**الفوائد المجموعة**» يؤيِّد هذا المعنىٰ.

(1) حاتم العوني، شرح «**مقدمة ابن الصلاح**»، الشريط (١٤). **ومثل هذه التأويلات والنقولات تُبيِّن لنا أمرين: الأول**: أنَّ العوني -وهذا غالب من هم علىٰ شاكلته- لا يطرح أقوال المتأخرين وينبذها خلف ظهره، بل هو ينقلها، ويعتبر له قيمتها، ويُقدِّر علم أصحابها، بدليل: **الأمر الثاني**: أنه يلتمس التأويلات التي يُصحِّح بها كلامهم -ما أمكن ذلك- بدلًا من ردِّها بالكلية وتخطئتها. وبغضِّ النظر عن موافقتنا لتأويلات العوني هنا أو مخالفتها؛ فالتقييم الذي نراه لشرح العوني لمقدِّمة ابن الصلاح خاصَّة -في الجملة-: أنَّه اتسم بالتوسُّع، ونَقْل الأقوال، ومناقشتها، والتوجيه والترجيح، فهو من أفضل ما قُدِّم من شرحٍ لهذا الكتاب بين المعاصرين، إن لم يكن أفضلهم.

شروحات وتعليقاتٍ علىٰ كتبٍ معينة.

ومن أمثلة ذلك: «**نصائح منهجية لطلاب السنة النبوية**»، و«**تاريخ نشوء مصنَّفات السنة**»[١]، و«**مناهج كتب الصحاح والسنن**»[٢]، و«**مصادر السنة النبوية**»[٣]، و«**علم العلل**»[٤]، و«**أسس نقد الحديث بين أئمة النقد وأهل العصر الحديث**»، وغير ذلك.

رابعًا: ما أضافه إلىٰ المكتبة الحديثية من أبحاث ومؤلَّفات جديدة ينصر بها منهجه، ويطبق فيها طريقته، بجوار تحقيقات دقيقة مفيدة:

ولعلَّ هذا يمثل النصيب الأكبر من النتاج، وقد يتداخل جزءٌ منه مع القسم السابق.

فمن أمثلة مؤلَّفاته: «**المرسَل الخفي وعلاقته بالتدليس**»، و«**ذيل لسان الميزان**»، و«**إجماع المحدثين علىٰ عدم اشتراط التصريح بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين**»، و«**خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**»، و«**اليقيني والظني من الأخبار، سجال بين الإمام أبي الحسن الأشعري والمحدِّثين**»، و«**دعاء الختم في التراويح، اختلاف وأدلة وترجيح**»، وغير ذلك.

ومن أمثلة أبحاثه ومقالاته الحديثية: «**القول المحرِّر لترجمة أبي صالح باذام المفسِّر**»، و«**الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممَّن ورد فيهم ما يميِّز حديثهم عنه أهو قبل اختلاطه أم بعده**»، و«**بيان أن وصف حديث الراوي بالصلاح قد لا يدل علىٰ شيء من عدالته أو ضبطه**»، و«**بيان الزمن الذي يمتنع فيه الحكم علىٰ الأحاديث عند ابن الصلاح**»، وغير ذلك[٥].

---

(١) محاضرات ألقاها في ثمانية دروس، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=23

(٢) محاضرات ألقاها في اثني عشر درسًا، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=31

(٣) محاضرات ألقاها في ثلاثة دروس، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=20

(٤) محاضرات ألقاها في ستة دروس، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/sounds.php?show=10

(٥) تم ذكر غالب نتاج الشيخ العلمي، الحديثي وغيره، علىٰ هذا الرابط:
http://www.dr-alawni.com/about.php?show=biography

ومن أمثلة تحقيقاته: «**أحاديث الشيوخ الثقات: مشيخة أبي بكر الأنصاري**»، و«**وفيات جماعة من المحدّثين**» لأبي مسعود الحاجّي، و«**مشيخة أبي عبد الله الرازي المعروف بابن الحطاب: انتقاء أبي طاهر السِّلفي**»، و«**مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر**»، و«**معجم مشايخ محمَّد بن عبد الواحد الدقاق**»، و«**ذِكْرُ المدلسين**» للنسائي.

وكعادة الصراع بين دعوات التجديد وجمود التقليد؛ أحدثت كتابات العوني زخمًا كبيرًا، وكما وجدت لها المؤيد والمناصر، ظهر لها المناوئ والمعارض، وتنوعت النقاشات والردود بين هادئ ومحتدٍّ ومتوسط، ومنصفٍ وباغٍ ومتشفٍّ!

حظي كتاب «**المنهج المقتَرح**» بقدرٍ لا بأس به من النقاش والرد[1]، ومن أشهر الردود عليه: كتاب «**حبَّذا كيس الحافظ**»، للدكتور **أحمد بن صالح الزهراني** (١٣٩٠هـ - . . .)[2]، الذي اقتبس هذا العنوان من عبارة قالها العوني في «منهجه» متعقِّبًا بها قول الحافظ ابن حجر في «نزهته» أن مقابل (الشاذ): (المحفوظ)، وأن مقابل (المنكر): (المعروف)؛ فقال: «**أجزم أنَّها من كيس الحافظ**»!

---

(١) جديرٌ بالذكر هنا: أن العوني ذكر في أحد منشوراته علىٰ صفحته الخاصة بموقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) أنه أهدىٰ الشيخ الألباني نسخة من هذا الكتاب فور خروجه، حرصًا منه ألا يخرج من الشيخ ردٌّ عليه قبل قراءته، أو تبعًا لنقل وفهم أحد طلابه، وذكر العوني أنه طلب من أحد طلاب الشيخ أن ينبهه علىٰ ذلك.

قلتُ (أحمد): ومع ذا: فلم يُخرج الألباني ردًّا مفردًا، أو مناقشةً خاصَّة لهذا الكتاب، وغاية ما يُذكر: رده العام علىٰ دعوات التفريق بين المتقدمين والمتأخرين، في شريطه المشهور: «بدع المُحْدَثين في الرد علىٰ المحدِّثين»!

انظر كلام العوني علىٰ هذا الرابط:

https://www.facebook.com/Al3uny/posts/10153376143783953

(٢) تخرَّج الزهراني من كلية الحديث بالجامعة الإسلامية عام (١٤١٣هـ)، وحصل علىٰ درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب من جامعة أم القرىٰ عام (١٤١٩هـ)، ثم حصل علىٰ درجة الدكتوراه في التخصص نفسه عام (١٤٢٥هـ)، وعمل -مؤخرًا- أستاذًا مساعدًا للعقيدة والمذاهب بجامعة الملك عبد العزيز بجدة. وقد تقدَّم أن للزهراني ردًّا علىٰ المليباري بعنوان: «**نقد مجازفات الدكتور حمزة المليباري**»، ممَّا قد يدل أن له موقفًا عامًّا من أصحاب هذا الاتجاه التجديدي. انظر ترجمته علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://www.azahrany.com/Pages/page/2

جعل الزهراني كتابه هذا بمثابة «**قراءة نقدية في كتاب المنهج المقتَرَح**»، وذكر في المقدِّمة أنه قد خالف العوني في فكرتين؛ هما: قوله بغلق باب الاجتهاد، والأخرىٰ: مبالغته في قضية «تطوير المصطلحات»، وجعل تركيزه في كتابه المذكور علىٰ الفكرة الثانية.

واعترف الزهراني في المقدِّمة نفسها أنَّه ربما كان في بعض المواطن موافقًا للعوني في الجملة، غير أنَّه يتخذ موقف المخالف، محاولًا الدفاع عن وجهة نظره، وبيان مأخذه، فبين النقد والدفع تتبين سبيل الحق، وتتضح الطريق الوسط، وغرضه -إضافة إلىٰ تحقيق الحق في المسائل محل البحث- هو: الدفاع عن الحُفَّاظ والأئمة، الذين قدَّموا لهذا الدين وهذا العلم الكثير والكثير، من السهام التي أصابتهم بسبب أطروحات العوني ومن معه، بما فيها من شدة وقوة في العبارة، فهُمت علىٰ غير مرادها[1]!

من جانبه اكتفىٰ العوني بردٍّ مقتضَبٍ خرج منه في أحد دروسه ولقاءاته؛ قال فيه: «ولم الحافظ فقط؟! حبَّذا كيس مسلم! حبَّذا كيس ابن المديني»! في إشارة منه إلىٰ أنَّ الأقوال التي يعارض بها كلام الحافظ أو غيره إنَّما هي من كيس الأئمة المتقدِّمين، وليست من كيسه.

ومن المتخصِّصين الذين كان لهم ردٌّ هادئٌ ومحدود علىٰ «منهج» العوني؛ إلَّا أنَّ له ثِقَلَه لِثقل مكانة صاحبه:

الشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير (١٣٧٤هـ - . . .):

تخرَّج الشيخ من كلية الشريعة بالرياض عام (١٣٩٧هـ)، وعُيِّن معيدًا بكلية أصول الدين، في قسم السنة وعلومها، وتابع تدرجه الأكاديمي فحصل علىٰ درجة الماجستير عام (١٤٠٢هـ) عن رسالته: «**الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**»، ثم حصل علىٰ شهادة الدكتوراه عام (١٤٠٧هـ) عن تحقيق النصف الأول من كتاب: «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**» للسخاوي، عُيِّن بعدها أستاذًا مساعدًا في قسم السنة وعلومها، بالكلية نفسها، وظل في هذا المنصب إلىٰ أن تقاعد مبكرًا عام (١٤٢٤هـ)، وهو في

(١) د. أحمد الزهراني، «**حبَّذا كيس الحافظ**»، (ص/ ١، ٢).

الخمسين من العمر. وفي عام (١٤٣٠هـ) صدر الأمر الملكي بتعيين الشيخ عضوًا في هيئة كبار العلماء.

يُعدُّ الشيخ من أهل العلم الموسوعيِّين أو المتفنِّنين، فمع كون دراسته الأكاديمية حملته إلىٰ التخصص في الحديث وعلومه؛ إلَّا أنَّه لم يقف عند هذا الباب من العلم، فرفع شراع مركبه لتنتقل من ميناء الحديث وتبحر في بحر العلوم، لترسو بموانئ أخرىٰ؛ كالفقه، والأصول، والعقيدة، وغيرها.

ويبدو هذا التفنن بجلاء عند مطالعة قائمة الدروس والمحاضرات والسلاسل العلمية التي ألقاها الشيخ، حيث نجد فيها شروحاتٍ عقدية، وتعليقات لغوية، مع كثرة الفتاوىٰ واللقاءات الفقهية[1]، والذي يعنينا هنا من بينها: **النتاج الحديثي، ومن أبرزه ما يلي:**

١- شرح أبيات «**غرامي صحيح**» في علم المصطلح، لابن فرْح الإشبيلي[2].

٢- شرح «**المنظومة البيقونية**»[3].

٣- شرح «**نخبة الفكر**» للحافظ ابن حجر[4].

٤- شرح «**التذكرة في علوم الحديث**» لابن الملقِّن[5].

٥- شرح «**ألفية الحديث**» للحافظ العراقي[6].

---

(١) يمكن مطالعة هذا من خلال ترجمته علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:
http://shkhudheir.com/1586325503

(٢) أتمَّه الشيخ في درسين، رُفعا علىٰ هذا الرابط:
:http://shkhudheir.com/series/690560820

(٣) أتمَّه الشيخ في أربعة دروس رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://shkhudheir.com/series/213558649

(٤) أتمَّه الشيخ في اثني عشر درسًا رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://shkhudheir.com/series/1565938889

(٥) أتمَّه الشيخ في أربعة دروس رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://shkhudheir.com/series/424017347

(٦) أتمَّه الشيخ في سبعين درسًا رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://shkhudheir.com/series/2054313491

٦- شرح «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير[١].

٨- شرح «**تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار**» لابن الوزير[٢].

٩- شرح «**اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون**» لحافظ حكمي[٣].

١٠- شرح «**الموطأ**» للإمام مالك[٤].

١١- شرح «**رسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة في وصف سننه**»[٥].

١٢- شرح «**سنن أبي داود**»[٦].

١٣- شرح «**مقدِّمة سنن ابن ماجه**»[٧].

١٤- شرح كتاب المرضىٰ والطب من «**مختصر صحيح البخاري**» للزبيدي[٨].

١٥- شرح كتاب المرض والطب من «**مختصر صحيح مسلم**» للمنذري[٩].

---

(١) أتمَّه الشيخ في تسعة عشر درسًا علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/733833998

(٢) شرع فيه الشيخ، وتم رفع ثمانية وعشرين درسًا منه علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/505412052

(٣) أتمَّه الشيخ في خمسة عشر درسًا رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/2011425436

(٤) أتمَّه الشيخ في ثلاثة وثلاثين ومائتي درس رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/371539659

(٥) أتمَّه الشيخ في خمسة دروس رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/1157913355

(٦) شرع فيه الشيخ، وتم رفع سبعة عشر درسًا منه علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/669013696

(٧) أتمَّه الشيخ في أربعة وعشرين درسًا رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/1530901243

(٨) أتمَّه الشيخ في أربعة دروس رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/618992135

(٩) شرع فيه الشيخ، وتم رفع درس واحد منه علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/1981526200

١٦- الحديث التحليلي[١].

١٧- مناهج شراح الحديث[٢].

١٨- مقارنة بين شروح كتب السنة الستة[٣].

١٩- كيف يستفيد طالب العلم من كتب السنة[٤]؟

والملاحَظ علىٰ هذه الدروس: أنَه مع تنوعها وكثرتها، وإتمام الشيخ للكثير منها، وما اشتملت عليه من الفوائد والنفع؛ إلا أنها لم تتخطَّ مرحلة زمنية من الكتب، فأعلىٰ ما وصلت إليه في علم المصطلح: «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير! فلم تصل إلىٰ أصل الكتاب المختَصَر «**علوم الحديث**» لابن الصلاح مثلًا، فضلًا عن الوصول لما هو أعلىٰ من ذلك؛ كـ: «**الكفاية**» للخطيب البغدادي، أو التعرض لكتب العلل، أو الجرح والتعديل، ولعلَّ هذا لاهتمامات الشيخ بفروع العلم الأخرىٰ، كما أسلفنا.

ولكثرة دروس الشيخ وانشغالاته؛ قلَّ نتاجه المكتوب المحرَّر، فلا نكاد نقف علىٰ شيء من ذلك -عدا رسالتي الماجستير والدكتوراه السابقتي الذكر- إلا علىٰ كتابه: «**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**»، وهو شرحٌ لكتاب الحافظ ابن حجر.

في مقدِّمة هذا الكتاب الأخير المذكور: تعرَّض الشيخ لمناقشة أمرين:

الأول: ما أُثير حول تباين مناهج المتقدِّمين والمتأخرين، لكنه ذكر أشدَّ قولٍ قد يُذكر في هذه المسألة؛ وهو: «الدعوة إلىٰ نبذ قواعد المتأخرين في مصطلح الحديث، والأخذ مباشرة من كتب المتقدِّمين، وذلك لأن قواعد المتأخِّرين قد تختلف أحيانًا عن مناهج المتقدِّمين»[٥]، وذكر الشيخ -بإيجاز- أمثلة من تباين المنهج، ثم أعلن

---

(١) سلسلة مكتملة علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/147354421

(٢) أتمَّه الشيخ في سبعة دروس رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/1486905939

(٣) أتمَّه الشيخ في سبعة دروس رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/142554148

(٤) أتمَّه الشيخ في درسين، رُفعا علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/1934090986

(٥) ذكرتُ أن هذا أشدُّ قول في المسألة، لأن من ذكرناهم في بحثنا هنا ممن تبنَّوا مسألة التباين بين =

اتفاقه العام -إجمالًا- مع إحياء أقوال الأئمة المتقدِّمين ومنهجهم، لكنه أبدىٰ قيدًا مهمًّا؛ وهو: أن يُخاطَب بهذا الكلام وهذه الدعوة المتقدِّمون في العلم، لا المبتدؤون فيه.

يقول الخضير: «وهي دعوة في جملتها وظاهرها مقبولة، لكنها لا تصلح أن يُخاطب بها جميعُ الطلبة، فالمبتدئ في حكم العامي، عليه أن يقلد أهل العلم، وتقليد المتقدِّمين يجعل الطالب في حيرة لصعوبة محاكاتهم ممَّن هو في البداية، لأنه يلزم عليه أن يقلدهم في كل حديث علىٰ حدة، وهذا يلزم عليه قطع باب التصحيح والتضعيف من قِبَل المتأخرين، وهذا ما دعىٰ إليه ابن الصلاح ﵀، لكنه قولٌ ردَّه أهل العلم عليه، وفنَّدوه، وقوَّضوا دعائمه»[1].

ويتساءل الخضير عن المراد بتقليد المتقدِّمين؛ فيقول: «إن كان المقصود تقليد المتقدمين في كل حديث حديث: فلا شك أنه مستحيل؛ لأنَّ أحكام المتقدمين متباينة في الأحكام علىٰ الحديث، بل وفي أحكامهم علىٰ الرجال، فمن نقلِّدُ من المتقدمين؟

وإن كان المقصود محاكاة المتقدمين في أحكامهم علىٰ الأحاديث فنقول: كلام جميل وطيب وممكن، لكن كيف مبتدئ؟ كيف يحاكي المتقدمين فيحكم علىٰ الحديث بالقرائن وهو ما يعرف القرائن؟ قد يكون الشاهد لهذا الحديث أو المتابع لهذا الحديث بعد ورقة من الحديث الذي يدرسه، وهو لا يعرفه ولم يطلع عليه، كيف يحكم علىٰ الأحاديث بالقرائن؟

نقول: لا بُدَّ من معاناة كتب المتأخرين، وإدامة النظر فيها وفهمها وإتقانها، ثم بعد ذلكم التمرين والتخرج علىٰ هذه الكتب بالإكثار من تخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، وجمع طرقها وشواهدها ومتابعاتها، ثم بعد ذلكم إذا تأهل الطالب يُقَال له: فرضك محاكاة المتقدمين، ولا تقلد المتأخرين»[2].

= المناهج، لم يقل أحدٌ منهم بنبذ قواعد المتأخرين بالكلية، كما قد يُفهم من عبارة الشيخ، وإنَّما إعادة النظر، وعرض هذه الأقوال والقواعد علىٰ كتب المتقدِّمين، والاستفادة من كتب المتأخرين، وقد تقدَّم كلام الشيخ السعد في نصيحته للطلبة من الاستفادة من كتب الحافظ ابن رجب، والمعلمي، وغيرهما.

(١) عبد الكريم الخضير، «**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**»، (ص/ ١٣).

(٢) عبد الكريم الخضير، مقدمة شرحه لكتاب «**نخبة الفكر**»، تفريغ للدروس الصوتية للشرح علىٰ موقعه علىٰ هذا الرابط:

http://shkhudheir.com/series/1565938889

وكلام الشيخ هذا لا أعلم أحدًا ممَّن يدعون إلىٰ إحياء منهج المتقدِّمين يخالف في أصله، وإنَّما قد يُختلف في بعض جزئياته فقط.

الأمر الثاني الذي تعرَّض له الشيخ بالمناقشة في المقدِّمة المذكورة: كتاب الشريف حاتم العوني «**المنهج المقتَرح لفهم المصطلح**»، وبعد أن أثنىٰ الشيخ علىٰ المؤلِّف ودِقَّة فهمه، وسعة قراءاته، تعرَّض لشيء ممَّا ذكره العوني بالتحليل والنقاش، مثل: تشديد العوني في استعمال بعض المصطلحات التي شاع استعمالها عند المتأخرين؛ كالمتواتر والآحاد.

وخفَّف الخضير من تشديد العوني في هذه المسألة بأنَّها: «مجرد اصطلاح، والخلاف فيها لفظي؛ إذ لا نزاع بين أحدٍ أن الأخبار متفاوتة قوة وضعفًا، وكثرة في رواتها وقلة، وفيما تفيده من القطع أو الظن.

وأكثر ما يُخاف من استعمال بعض المصطلحات: الالتزام بلوازمها الباطلة عند المخالفين من المتكلمين؛ كقولهم: إن الآحاد لا يفيد إلَّا الظن، والعقائد لا تثبت بالآحاد تبعًا لذلك!

فإذا قلنا بالتقسيم المذكور، ولم نلتزم باللازم الباطل؛ فلا أرىٰ مانعًا من استخدام هذه المصطلحات، لا سيَّما وقد اعتمدها الأئمة الذين لا يُشكُّ في خدمتهم للسنة، وغيرتهم علىٰ العقيدة؛ مثل: شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب، وابن باز، وغيرهم»(١).

وساق الشيخ أمثلة من كلام هؤلاء الذين ذكرهم فيه استعمالٌ لمصطلح المتواتر، والآحاد(٢).

واصل الخضيرُ استعراض «منهج» العوني المقتَرح، وتوقف عند كلامه عن تأثر الخطيب في كتابه «الكفاية» بأصول الفقه، وكيف أن إمامة الخطيب في علم الحديث،

---

(١) عبد الكريم الخضير، «**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**»، (ص/ ١٤، ١٥).

(٢) جديرٌ بالذكر هنا أن الشيخ الخضير في رسالته للماجستير «**الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**»، (ص/ ٢١ - ٣٧) تكلم عن المتواتر والآحاد، لكنه ساق الكلام التقليدي المتعارَف عليه، ولم يوجِّه له انتقادًا في شيء.

وعدم تعمق أثر أصول الفقه فيه جعل ذلك الأثر الأصولي في كتابه غير مخوف منه؛ لأنَّه أثر مفضوحٌ لا يشتبه بعلوم الحديث ومسائله عند أهل الاصطلاح، التي ملأ الخطيب غالب كتابه بها.

ثم ناقش الخضير الكلام السابق معترضًا عليه بقوله: «ولا أدري كيف صار تأثر بعض العلوم الشرعية ببعض عيبًا وشينًا يُعاب به من مزج بين هذه العلوم التي هي في الأصل علوم مترابطة، لا غنىٰ لبعضها عن بعض؟!

كيف وعلماء الأصول، لا سيما الأوائل منهم، هم المفسرون وهم المحدثون، كالشافعي وغيره، وهل الأصول إلَّا قواعد استنبطها أتباع الأئمة من أقوالهم وتصرفاتهم؟ وهؤلاء الأئمة أرباب المذاهب هم أصحاب الحديث؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وهم حملة رايته، وهم المفسرون كالبخاري، وابن أبي حاتم، والطبري، وغيرهم.

ثم إنَّ كثيرًا من مباحث الأصول المدوَّنة في كتبهم تشارك ما يبحثه المحدثون في علم الحديث، لا سيما ما يتعلق بالسنة منها.

نعم، كثير من كتب الأصول تأثر بعلم الكلام والجدل، ولكنَّه لا يعدو -في الغالب- أن يكون تأثرًا في كيفية العرض، والوسائل دون المقاصد»[١].

بعدها نقل الخضير استعراض العوني لكتب المصطلح، وانتقاده لها، وخاصة كتاب «**نزهة النظر**» للحافظ ابن حجر، ثم نقل ختام العوني لكلامه عن هذه الكتب بقوله: «غير أنَّه ممَّا يميز هذه الكتب وأشباهها: أنَّها كتب موسعة، مليئة بالنقول والأمثلة، إضافةً إلىٰ تحريراتٍ وفوائد وفرائد، لا يستغنىٰ عنها إلَّا من استغنىٰ عن هذا العلم»[٢].

ومع ثناء الخضير علىٰ هذا الختام وصاحبه، وتقريره أن لا ضير في النقد، فلا أحد من هؤلاء الأئمة معصوم؛ إلَّا أنَّه انتقد هذه الطريقة من العوني في إبراز أخطاء هذه

(١) عبد الكريم الخضير، «**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**»، (ص/ ٢٤، ٢٥).

(٢) وهذه الكلمة -كما ترىٰ- ليس فيها دعوةٌ لنبذ قواعد هؤلاء الأئمة المتأخرين، بل فيها حثٌّ علىٰ الاستفادة من كتبهم، وتحريراتهم.

الكتب، وتقييد الملاحظات علىٰ أصحابها، بعلّة أن هذه الطريقة قد تزهِّد الطالب المبتدئ في هذه الكتب، التي هي عدته الحقيقية وزاده الوحيد في بداية الطلب، وكان الأولىٰ -كما يرىٰ الخضير- أن يقوم المؤلِّف بالاعتناء بهذه الكتب مفردة، كل علىٰ حدة، فيحققها وينشرها معلِّقًا عليها، مبيِّنًا رأيه في مسائلها[1].

ولم يتعرض الشيخ لآخر فصول «المنهج» وهو: «كيف نفهم مصطلح الحديث؟» بشيء، لا سلبًا ولا إيجابًا، ولا تأييدًا أو اعتراضًا!

ثمَّ سِجالٌ آخر أشعله كتاب العوني: «**إجماع المحدثين علىٰ عدم اشتراط التصريح بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين**»، الذي قرَّر من خلاله أنه لا فرق بين ما يشترطه مسلمٌ في صحيحه، وما يشترطه البخاري، وأن دعوىٰ التفريق بين شرطيهما ليست صحيحة، وأن الإجماع الذي نقله مسلمٌ في مقدِّمة صحيحه علىٰ عدم اشتراط التصريح بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين: إجماعٌ صحيح، يشمل البخاري وغيره!

ظهرت بعض الردود والمناقشات لهذا الكتاب[2]، لكن كان الردُّ الأشهر والأبرز من نصيب:

الشيخ إبراهيم بن عبد الله اللاحم (١٣٧٦هـ - . . .):

تخرَّج اللاحمُ من كلية الشريعة بالرياض عام (١٣٩٦هـ)، لكن لميوله لعلوم السنة اختار التخصص في علم الحديث، واستكمال دراسته العليا فيه، فحصل علىٰ الماجستير في الحديث عام (١٤٠١هـ) من خلال تحقيقه لكتاب: «**الكشف الحثيث في من رُمي بوضع الحديث**» لبرهان الدين الحلبي، ثم واصل ترقيه الأكاديمي، فحصل

(١) عبد الكريم الخضير، «**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**»، (ص/ ٢٧، ٢٨).

(٢) من أمثلة هذه الردود: مقال «**نقض إجماع المحدِّثين**»، للشيخ محمَّد حاج عيسىٰ الجزائري، وقد قُوبل نقضه بالنقض، ومن أشهر من نقضوه: الباحث خالد بن جابر الأسمري، في مقال له علىٰ (موقع الألوكة) الإلكتروني، كذا ظهر للشيخ أبي الأشبال أحمد شاغف الباكستاني مقالٌ في نقد «إجماع» العوني بعنوان: «**ما أصاب من ادَّعىٰ إجماع المحدثين علىٰ عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين**»، ولم يكن ردُّه بأحسن حالًا من سابقه في تلقِّي الردود والانتقادات عليه، ولم يتعقب أحدٌ من المذكورَيْن (الجزائري، أو الباكستاني) هذه الردودَ عليه بعد ظهورها!

علىٰ رسالة الدكتوراه عام (١٤٠٩هـ) من خلال تحقيقه لكتاب: «**التحقيق في أحاديث التعليق**» لابن الجوزي، ويعمل -حاليًا- عضوًا في هيئة التدريس في جامعة الإمام محمَّد بن سعود، فرع القصيم، وله جهدٌ وأثرٌ بارزٌ في الطلاب بهذا المكان.

يُعدُّ اللاحمُ -بصفة عامة- من المعظِّمين لمنهج الأئمة المتقدِّمين، مُقدِّما لهم علىٰ من جاء بعدهم، بصورة ما، وله محاضرة بعنوان: «**نظرات في منهج المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها**»[1]، بيَّن فيها سبب ظهور هذا الاختلاف، ومحل النزاع، وأقسام الناس في هذا النزاع، وأن التفريق بين المناهج عند المتقدمين وبين من جاء بعدهم ليس خاصًّا بعلم الحديث فقط، بل هو موجود عند الأصوليين وغيرهم، فلا داعي لكثرة التشغيب والنكير.

وفي سؤال وُجِّه إليه عن صحة مقولة: «**تصحيح المتأخرين أقوىٰ من تصحيح المتقدمين؛ لما حصل لهم من جمع المعلومات والطرق**»؛ أجاب اللاحم بكلامٍ مطوَّلٍ جاء فيه: «هذا الكلام أولًا: هو خطير، الأمر الآخر: هو أنه غير دقيق أبدًا، ما يمكن هذا أبدًا، وعواقبه خطيرة أيضًا، وله تبعات وذيول، وهو مبني علىٰ مقدِّمتين:

المقدِّمة الأولىٰ: أن المتأخرين وقفوا أو جمعوا من الطرق، ما لم يجمعه العالم، مثلًا نحن الآن عندنا الكمبيوتر، وعندنا كذا، إذن العالم الأول لم يقف علىٰ ما وقفنا عليه، وهذا الكلام لا يصح، أول ما يبدأ به هذه الكلمة: ما عندنا شيء يا إخوان، حتىٰ الطرق الموجودة الآن، لا توازي شيئا بالنسبة لما عند الأولين، حتىٰ الواحد منهم، لا نقول هذا مجازفة، هذا أبو زرعة يقول: «نظرتُ»، يعني: دققت، لا يقول

---

(١) تم تسجيلها ورفعها علىٰ هذا الرابط:

http://ar.islamway.net/lesson/34961/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%88%D8%AA%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D9%81%D9%87%D8%A7

مثلا: قرأتُ، أو سمعتُ، يقول: «نظرتُ في مائة ألف حديث لعبد الله بن وهب»! مائة ألف حديث لمن؟ لعبد الله بن وهب، لراوٍ واحد فقط، ويأتونك يقولون لك: فلان -مثلًا- له عشرة آلاف حديث، فلان سمع من فلان عشرين ألف حديث، يقول أحمد بن صالح المصري: «عندي عن محمَّد بن الحسن بن زبالة خمسون ألف حديث، ما حدثتُ منها بشيء»! لأنَّه يراه متروك الحديث، أو يراه يكذب.

خمسون ألف حديث! يعني: أنت الآن لو تتبعت كل ما هو موجود علىٰ وجه الأرض من طرق الحديث، ما تجمع لمحمَّد بن الحسن هذا، ولا جُزءًا يسيرًا منه، ولا كذلك لعبد الله بن المبارك.

الأمر الآخر: أننا لو كانت الطرق أمامنا، فإن القواعد التي يسير عليها الإمام المتقدم، أضبط وأدق وأحكم من القواعد التي أدت بك إلىٰ مخالفته، في أي شيء؟

في التصحيح والتواريخ، يعني: قواعد أدت بك إلىٰ مخالفتهم، معناه: أن منهجهم -وهذا كلام خطير ما يتصوره قائله، كلام خطير في غاية الخطورة- الذي صاروا عليه، يعني ليس الكلام الآن فقط في الطرق والوقوف عليها، وإنَّما المنهج الذي تنظر من خلاله لهذه الطرق، يعني لو افترضنا: أن مع الإمام أحمد مثلا عشرين طريقا، ومعك أنت عشرين طريقا، إذا صحح هو أو ضعف، ثم صححت أنت أو العكس، فمعناه أن هناك منهجين.

نعم قد يكون اختلاف اجتهاد في تطبيق منهج واحد، **ولكن المتتبِّع لعمل المتأخرين، يرىٰ أن الخلل ليس في الاجتهاد، وإنَّما كثير منه في القواعد وفي المنهج**.

فالمقصود من هذا أن هذا الكلام لا يتصوره قائله، وهو كلام خطير، ولا ينبغي أن نلتفت له»[1].

ولـمَا تكلَّم عن إحدىٰ المسائل التي فيها خلافٌ بين المتأخرين والمتقدِّمين، وهي: العلاقة بين التدليس والإرسال الخفي؛ قال: «ولكن للتنبيه: جمهور العلماء، أو **استعمال المتقدمين** التدليس في الصورتين (الأولىٰ: أن يروي عن شيخ قد سمع منه

---

(١) ذكر هذا في ثنايا شرحه لكتاب: «**اختصار علوم الحديث**»، لابن كثير، وسيأتي رابطه قريبًا.

ما لم يسمع منه، والصورة الثانية: الإرسال الخفي) كما نقله ابن الصلاح، ووافقه ابن كثير هنا، بس أنبه عليه لئلا يقع التباس»[1].

وقال في كلامه عن قضية الاتصال والانقطاع في الإسناد، وضرورة التسليم لأحكام الأئمة، وعدم الاعتراض عليهم بظواهر الأسانيد: «ومن الأهمية بمكان: أن يستحضر الباحث ضرورة اعتمادنا علىٰ أئمة النقد في معرفة الاتصال والانقطاع، وضرورة التسليم لهم في أحكامهم، كما هي الحال في باقي قضايا هذا الفن، ويتأكد هذا فيما إذا وقف الباحث علىٰ إجماعٍ لهم، أو ما يشبه الإجماع، كأن يتوارد علىٰ الحكم بالاتصال أو الانقطاع أكثرُ من إمام، فيتجنب الباحث الاعتراض عليهم»[2].

علىٰ صعيد الإنتاج العلمي الحديثي: للاحم نتاجٌ متنوِّعٌ لا بأس به، والغالب عليه التدريس والإلقاء دون التدوين والتأليف، فمن أبرز ما له من نتاجٍ مسموعٍ:

١- شرح كتاب «**نزهة النظر**» للحافظ ابن حجر[3].

٢- شرح كتاب «**الموقظة**» للذهبي[4].

٣- شرح كتاب «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير[5].

---

(١) ذكر هذا في ثنايا شرحه لكتاب: «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير، وسيأتي رابطه قريبًا.

(٢) إبراهيم اللاحم، «**الاتصال والانقطاع**»، (ص/ ٦٦). وانظر موضعًا آخر خطَّأً فيه اللاحمُ الحافظَ ابن حجر، ومن سار علىٰ نهجه من المتأخرين والمعاصرين، في المصدر السابق، (ص/ ١٥٧، ١٥٨).

(٣) شرحه في ثلاثة وعشرين درسًا، وتم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D9%86%D8%B2%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84/

(٤) شرحه في خمسة عشر درسًا، وتم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B8%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%87%D8%A8%D9%8A-%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84-2/

(٥) شرحه في أربعة عشر درسًا، تم رفعها علىٰ هذا الرابط: =

٤- سلسلة دراسة الأسانيد[١].

٥- التعليق علىٰ كتاب «**العلل**» لابن أبي حاتم[٢].

٦- مباحث في علم الجرح والتعديل للمبتدئين[٣].

أمَّا مؤلَّفاته المطبوعة فهي قليلة -كما سلف- وهي: كتاب «**الجرح والتعديل**»، و«**الاتصال والانقطاع**»، و«**شرط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن**».

وهذان الأخيران هما موضع النظر والتعليق، لما تضمَّناه من نقاش وردٍّ.

ظهر كتاب «**إجماع المحدثين**» للعوني عام (١٤٢١هـ)، وبعد ذلك بخمس سنوات، أي: عام (**١٤٢٦هـ**) ظهر كتاب «**الاتصال والانقطاع**» للاحم، يرد فيه علىٰ العوني في مسألة اشتراط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن، متناولًا بعض أدلته بالتفنيد والنقاش والرد، وأصرح فصول الكتاب في الرد: الفصل الثاني: «**سماع الراوي ممَّن روىٰ عنه**»، الذي ضمَّنه مبحثين: الأول: «**الطريق إلىٰ معرفة سماع الراوي ممَّن روىٰ عنه**»، والثاني: «**اشتراط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن**»، مخبرًا في مطلع هذا

= http://dro-s.com/%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D9%83%D8%AB%D9%8A%D8%B1-2/

(١) ألقاها الشيخ في عشرين درسًا، تم رفعها علىٰ هذا الرابط:
http://dro-s.com/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%81%D8%B6%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%A5%D8%A8%D8%B1/

(٢) شرع فيه الشيخ، وتم رفع اثني عشر درسًا منه علىٰ هذا الرابط:
http://dro-s.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%91%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%84-%D8%A7%D8%A8%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D8%AA%D9%85-%D9%84%D9%81%D8%B6%D9%8A%D9%84%D8%A9%D9%90-%D8%A7/

(٣) تم بثُّها علىٰ قناة المجد العلمية، ولم نظفر برابطٍ لها!

المبحث الثاني أنَّ له كتابًا كبيرًا في هذه المسألة، ولم يفضل نشره الآن لمصلحة، أشار بها البعض عليه[1].

ذكر اللاحم أنَّ الإجماع الذي نقله مسلم في المقدِّمة، والذي يزعم العوني صحته، اختلف الناس فيه علىٰ أربعة أقسام، أقربها إلىٰ الصواب -عنده-: ما رجَّحه جماعةٌ من الأئمة من مخالفة مسلم فيما ادَّعاه من إجماع، وأن مذهب جمهور أئمة النقد قبله علىٰ عدم الاكتفاء بإمكان اللقي، وردُّوا حجج مسلمٍ وفنَّدوها؛ ومن هؤلاء: ابن الصلاح، والنووي، وابن رشيد، والعلائي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم.

وفي الوقت نفسه: يرىٰ اختيار العوني ومن شايعه علىٰ هذا القول: هو أبعد الأقوال عن الصواب -بلا تردد-[2]!

لكن من بين خمسة عشر دليلًا حشدها العوني ليبرهن علىٰ صحة ادِّعائه[3]؛ اكتفىٰ اللاحم بتناول أمثلة لدليل واحدٍ منها (وهو: ما ورد في اكتفاء الأئمة بالقرائن لإثبات السماع)، وناقش دليلًا آخر، وبقيت سائر الأدلة معلَّقة، بلا نقاش يردها، أو اعتراف بصحتها فيثبتها!

بعد ظهور «**الاتصال والانقطاع**» بقليل، كتب العوني ردًّا علىٰ ما جاء فيه، سمَّاه: «**الانتفاع بمناقشة كتاب الاتصال والانقطاع**»، ولم ينشره في دور النشر المعروفة، وفضَّل نشره علىٰ (الشبكة العنكبوتية)، لأسباب ذكرها في المقدِّمة[4].

قدَّم العوني لردِّه بفصل عنون له بـ: «**بيان الأخطاء المنهجية في الردود**»، بيَّن فيه مناهج العلماء في النقاش والرد، وأن النقاشات والردود نفسها أمرٌ محمود يثري الساحة العلمية، خاصَّة إذا تم تجريده ممَّا يعتريه من آفات التطاول، واجترار الأخطاء والنقائص، وغض الطرف عن الصواب والفضائل، مع التنبيه علىٰ فضيلة الرجوع إلىٰ الحق، والإذعان له؛ حتىٰ وإن كان علىٰ غير المألوف والمستقر.

---

(١) إبراهيم اللاحم، «**الاتصال والانقطاع**» (ص/ ١٠٢)، (حاشية: ١).

(٢) المصدر السابق (ص/ ٩٨ - ١٠٢).

(٣) حاتم العوني، «**إجماع المحدثين**» (ص/ ٧٧ - ١٤٧).

(٤) حاتم العوني، «**الانتفاع بمناقشة كتاب الاتصال والانقطاع**»، (ص/ ١٤).

وحدَّد العوني أهم الأخطاء التي رآها في كتب اللاحم في عدة نقاط؛ منها: التحكم في الفهم والاستدلال بالمصادرة علىٰ المطلوب، واختلاق معارك لا وجود لها، وادِّعاء خلاف لا حقيقة له، واختزال أدلة الخصم كلها في دليلٍ واحد، ونسبة قولٍ إلىٰ المردود عليه، ومحاكمته إليه، وإلزامه به، مع أن المردود عليه لا يقول بذلك القول، وترك الإنصاف مع المخالف[1].

ثم شرع العوني في مناقشة كلام اللاحم في رده، معلنًا أن ما ذكره في «إجماعه» يُرجح كلام الإمام مسلم ويؤيده، فلا يستحق الأمر مثل هذه الاتهامات التي تُصور الكتاب ومؤلفه علىٰ أنه هدمٌ للسنة!

ثم عاد العوني ليناقش اللاحم في أدلته التفصيلية، وأمثلته التي ذكرها واتَّكأ عليها[2]، ثم أعقبه بمناقشته في ردِّه علىٰ الأحاديث التي أوردها هو للدلالة علىٰ عدم اشتراط البخاري العلم بالسماع في صحيحه[3]، ولم يكتف العوني بما أورده اللاحم فأورد علىٰ نفسه شبهة لم يوردها منتقده؛ وهي: نقْلٌ ظاهره عن الإمام الإسماعيلي، يرجِّح فيه صحيح البخاري علىٰ مسلم، ويقول: «مما يُرجَّح به: أنه لا بُدَّ من ثبوت اللقاء عنده، وخالفه مسلمٌ فاكتفىٰ بإمكانه»! ثم أجاب عن ذلك بتخطئة هذا النقل، مُبيِّنًا أدلته علىٰ التخطئة[4].

وختم العوني مناقشته بمقالتين، الأولىٰ عن: «**ضوابط فهم كلام أهل العلم**»[5]، والثانية عن: «**بيان مشروعية ادِّعاء الباحث سبقه العلمي**»[6].

بعد هذا النقاش، ولمدة خمس سنوات كاملة: سَكَنتْ مياه الردود، وهدأت أمواج الانتقاد، حتىٰ حرَّك هذا السكون وهيَّج هذه الأمواج مرة أخرىٰ: كتاب «**شرط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن**»، عام (١٤٣١هـ)، الذي كان الدكتور اللاحم قد أخبر

---

(١) حاتم العوني، «الانتفاع بمناقشة كتاب الاتصال والانقطاع»، (ص/ ٢٥ - ٣٠).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٣٤ - ١٣٤).

(٣) نفسه، (ص/ ١٣٥- ١٨٨).

(٤) نفسه، (ص/ ١٨٩- ١٩٤).

(٥) نفسه، (ص/ ١٩٥- ٢٣٦).

(٦) نفسه، (ص/ ٢٣٧ - ٢٥٨).

عنه سابقًا في كتاب «**الاتصال والانقطاع**»[1].

في سياق تبادل ذكر الأخطاء المنهجية كتوطئة للرد العلمي الذي صنعه العوني في «**الانتفاع**»، ذكر اللاحم في «تمهيده» لهذا الكتاب ملاحظاته الإجمالية علىٰ طريقة العوني في البحث، التي يمكن أن تُسمَّىٰ أيضًا بالأخطاء؛ منها: اعتماد العوني علىٰ قوة الأسلوب البلاغي والإنشائي في كثير من الأدلة، دون أن يكون لها مستندٌ علميٌّ، والتهويل والتضخيم لأمور لا تستحق، بل هو مخطئ فيها، والأخذ بتلابيب القارئ مع تخويفه وترهيبه إن لم يُذعن لقوله، والاستخفاف بالمخالف، والتصرف في النصوص لتوافق ما يريد، مع تناقضاته في استدلالاته، أو مناقشاته[2].

بدأ اللاحم كتابه بتحرير مذهب مسلم، وابن المديني، والبخاري، ثم ذكر الأدلة علىٰ أن جمهور النقاد يشترطون العلم بالسماع لإثباته، وساق نصوصًا نظرية وتطبيقية لذلك، وأعقبه بذكر أدلة نسبة الاكتفاء بالمعاصرة وإمكان اللقي للحكم بالسماع إلىٰ النقاد، مع ذكر نصوص نظرية وتطبيقية ونقدية تؤيد ما قرره، ثم عقد فصلًا في آخر الكتاب للوقوف مع استدلال العوني واستقرائه.

والذي انتهىٰ إليه اللاحم: هو عين ما أعلنه في كتابه الأول، لم يزد عليه شيئًا؛ وهو: اختلاف شرط البخاري عن مسلم، وأن رأي مسلم في مسألة اشتراط السماع من عدمه بين المتعاصرين: أن المعاصرة وإمكان السماع كاف في الحكم بإثبات سماع راوٍ من آخر، إذا كان الراوي ثقة، ولم يُعرف بالتدليس، ولم يُصب من زاد علىٰ هذه الشروط فذكر أنَّ مسلمًا يعمل بالقرائن لإثبات السماع، فلا ذكر للقرائن عند مسلم فيما يقرره ولا في تطبيقاته[3]!

ولم يظهر للعوني بعد هذا الكتاب ردٌّ أو نقاشٌ آخر، وكأنَّه لم يرَ فيه شيئًا جديدًا يستحق الإفراد بالذكر، فهناك نصوصٌ ونقولاتٌ موجودة بحدودها ورسمها في كتابي اللاحم (الأول، والثاني) لم تتغير حتىٰ بعد نقاش العوني[4]. وقد كان هذا السكوت

---

(١) إبراهيم اللاحم، «**الاتصال والانقطاع**»، (ص/ ١٠٢).

(٢) إبراهيم اللاحم، «**شرط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن**»، (ص/ ١١، ١٢).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٢٧٧).

(٤) يُنظر -علىٰ سبيل المثال- هذه المواضع: «**الاتصال والانقطاع**»، (ص/ ١١١، ١٢١، ٣٨٨)، ويُقارَن=

مؤذنًا بإخماد هذا التبادل السجالي بين الرجلين.

الخلاصة: أنَّ الشيخ حاتمًا العوني يمثِّل حلقة مفصلية ومهمة في الدرس الحديثي السعودي المعاصر، استطاع أن يُحدث نقلة فكرية وعلمية فيه، وصار لمدرسته أتباع وطلاب، وإن لم يقوموا بتطبيق منهجه كما كان ينتظر منهم حتىٰ الآن!

بقي أمرٌ أخيرٌ يتعلق بالشريف حاتم، وهو: تنوع اهتمامه بين الحديث والبروز فيه، وبين العلوم الأخرىٰ؛ كالتفسير، والأصول، والعقيدة، التي يصل الأمر به فيها إلىٰ التصنيف والتأليف، نعم، قد لا يبلغ تأليفه في بعضها حدَّ الإبداع والإجادة -كما يرىٰ بعض منتقديه- ما بلغ في علم الحديث؛ إلَّا أنَّها لفتةٌ تعيد إلىٰ أذهان طلبة العلم المعنىٰ الصحيح للتخصص العلمي، الذي قد يظنه البعض بمثابة العُجْمَىٰ في غير ما هو مُتَخَصَّصٌ فيه، أو أن الاشتغال بفرعٍ واحدٍ من العلوم يغني عن سائرها!

ومع هذه السجالات في الردود، وما أُثير من زخم حول قضية اختلاف المناهج بين المتقدِّمين والمتأخرين؛ وُجِد لهذا المنهج أنصارٌ وأتباعٌ، وإن لم يتبعوا أحد هؤلاء المنادِين بإحيائه اتِّباعًا كليًا، بل ربما كان لهم بعض الاجتهادات الخاصَّة بهم، ومن هؤلاء:

الشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي (١٣٩٦هـ - ...):

استطاع الطريفي -مع صغر سنه نسبيًا مقارنة بعلماء عصره- أن ينحت لنفسه اسمًا علىٰ الساحة العلمية في السعودية، وأن يَبَزَّ أقرانه في زمنٍ قصير، وذلك لما حباه الله به من مواهب، مشفوعًا بهمته ونهمته، وظروف نشأته وتعلُّمه.

يَغلبُ علىٰ الطريفي التفنُّن أكثر من التخصُّص، وهذا بارزٌ في تنوع محاضراته ومؤلَّفاته، فهو يتكلم في الفقه، والحديث، والتفسير، ويجيب في برامج الفتاوىٰ، ويؤلِّف في تحرير بعض المسائل الشائكة والمتنازَع فيها؛ كالاختلاط، والغناء، وحتىٰ المسائل الفكرية المعاصرة لا يخلو ميدانها من مشاركة له فيها؛ ككتاب: «**العقلية الليبرالية**»، إضافة إلىٰ تعليقاته علىٰ الأحداث المعاصرة، يُساعده في هذا: عُدَّةٌ متميِّزة

= بينها وبين هذه المواضع الأخرىٰ علىٰ الترتيب: «**شرط العلم بالسماع في الإسناد المعنعن**»، (ص/ ٨٨، ٩٨، ٢٠٧).

من التفقُّه والاطِّلاع، وإن استُدرك عليه في بعض الأمور، فهو في النهاية، بشهادة مناوئيه قبل محبيه؛ ليس بمدفوعٍ عن العلم والعلماء[١].

سطع نجمُ الطريفي في سماء علم الحديث لأسباب عِدَّة؛ منها:

أولًا: مخالفته للطريقة الألبانية المألوفة في الحديث وعلومه، وجنوحه إلىٰ تبني منهج القائلين بوجود تباين بين المتقدِّمين والمتأخرين.

يقول الطريفي: «وقع عند المتأخِّرين شيءٌ من التوسُّع في بعض الأبواب؛ كالتدليس، وكزيادة الثقة، والتصحيح بالشواهد، والوصل والانقطاع، وغيرها ممَّا يجب علىٰ الناظر في هذا العلم أن يتعلمه، وقد تكلمنا عن هذا في مواضع بتوسع وبسط، والكلام علىٰ هذا يطول ذكره، ولنا فيه مصنف يسر الله نشره»[٢].

ومن أشهر مؤلَّفاته التي ظهر فيها هذا التطبيق: «**صفة صلاة النبي ﷺ**»[٣]، و«**التقرير في أسانيد التفسير**»[٤]، وكلامه في سلسلة «الأحاديث المعلَّة» في العبادات[٥].

في كلامه عن حديث عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمَّد، عن موسىٰ بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن عائشة: «دخل رسول الله ﷺ الكعبة فما خلَّف بصره موضع سجوده حتىٰ خرج منها»[٦]؛ قال الطريفي: «رواية عمرو، عن زهير: معلولة، قال أبو حاتم في «علله»: هذا حديثٌ مُنكَر»[٧]!

---

(١) من آخر ما صدر من استدراكات عليه ومناقشات له: كتاب «**التحيز وضرره علىٰ الفقه والمعرفة، رسالة الحجاب للطريفي نموذجًا**»، أحمد سالم، وعمرو بسيوني.

(٢) قال ذلك في جوابه عن سؤال وُجِّه إليه عن مدىٰ صحة وجود خلاف بين المتقدِّمين والمتأخرين، في أثناء لقائه بأعضاء ملتقىٰ أهل الحديث، والجواب عن أسئلتهم، علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/lgaat/236

(٣) هي مجموعة محاضرات، تم تفريغها، ثم اعتنىٰ بإخراجها وتوثيق نصوصها: د. ماهر الفحل، ونشرتها دار المنهاج.

(٤) هذه الرسالة في الأصل محاضرة أُلقيت بالرياض، ثم تم تفريغها، وأُعيد تحريرها، وتم نشرها.

(٥) سيأتي ذكر روابطها مستقلة مفصلة في الكلام عن نتاجه الحديثي قريبًا إن شاء الله.

(٦) أخرجه ابن خزيمة في «**صحيحه**»، (٣٠١٢)، والحاكم في «**المستدرك**»، (١٧٦١).

(٧) عبد العزيز الطريفي، «**صفة صلاة النبي ﷺ**»، (ص/ ٦٨)، عناية: د. ماهر الفحل.

بينما نجد الألباني ينقل تصحيح الحاكم للحديث، ويوافقه عليه[1]، غير متوقِّف عند إعلال أبي حاتم!

ثانيًا: استدراكه علىٰ الألباني في تخريجه الأشهر: «**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**»، وتتميمه لعمل الشيخ بكتابه: «**التحجيل في تخريج ما لم يُخرَّج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل**»، وهو كتاب جمع فيه الطريفي الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة -وهي جلُّ الكتاب، وليست علىٰ شرط «**الإرواء**»- التي وردت في كتاب «**منار السبيل شرح الدليل**»، والتي لم يخرجها الألباني في كتابه الآنف الذكر[2].

ثالثًا: ما تميَّز به الشيخ من موهبة الحفظ، ونهمة الاطِّلاع، ودِقَّة البحث[3]، مع انتشار محاضراته ودروسه، وكثرة ظهوره علىٰ القنوات الفضائية.

تنوَّع نتاج الطريفي العلمي، المسموع والمقروء، تبعًا لتفننه الذي أشرنا إليه آنفًا، والذي يعنينا هنا من هذا النتاج: ما له صلة بالحديث وعلومه؛ فمن أشهر ذلك النتاج الحديثي المسموع والمنشور علىٰ الموقع الرسمي له:

١- شرح «**المنظومة البيقونية**» في المصطلح[4].

٢- شرح «**نخبة الفِكَر**» لابن حجر[5].

٣- شرح «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير[6].

---

(١) الألباني، «**أصل صفة صلاة النبي ﷺ**»، (١/ ٢٣٢).

(٢) ذكرت مجلة «**الدعوة**» في عددها رقم (١٨٥٦) أنَّ «التحجيل» كان أفضل عمل علمي بالسعودية عام (١٤٢٢هـ)، من خلال مسابقتها السنوية.

(٣) يقول عنه الدكتور ماهر الفحل في مقدمة كتاب «**صفة صلاة النبي ﷺ للطريفي**»، (ص/ ٥): «فالشيخ عرفناه من كتبه التي تمتاز بالدقة والضبط والإتقان، ودروسه ومحاضراته تذكرنا بالرعيل الأول من أهل العلم، لشدة حفظه، وكثرة اطِّلاعه، مع الأدب الكبير، والدين المتين، نحسبه والله حسيبه».

(٤) خمسة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/129

(٥) ستة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/115

(٦) خمسة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/93

٤- الأحاديث المعلَّة في الطهارة[١].

٥- الأحاديث المعلَّة في الأذان والإقامة[٢].

٦- الأحاديث المعلَّة في الصلاة[٣].

٧- الأحاديث المعلَّة في صلاة الجنائز[٤].

٨- الأحاديث المعلَّة في الزكاة[٥].

٩- الأحاديث المعلَّة في الصيام[٦].

١٠- الأحاديث المعلَّة في الحج[٧].

١١- شرح «**العلل الصغير**» للترمذي[٨].

١٢- شرح كتاب الإيمان من «**صحيح البخاري**»[٩].

---

(١) تسعة وعشرون درسًا علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/7

(٢) سبعة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/110

(٣) سبعة وخمسون درسًا علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/111

(٤) سبعة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/147

(٥) ستة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/160

(٦) تسعة دروس، علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/97

(٧) خمسة دروس، علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/98

(٨) خمسة دروس، علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/80

(٩) خمسة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/91

١٣- شرح كتاب العلم من «**صحيح البخاري**»[١].

١٤- التعليق علىٰ «**سنن ابن ماجه**»[٢].

١٥- التعليق علىٰ «**سنن أبي داود**»[٣].

إضافة إلىٰ بعض المحاضرات المفرَدة في المجال نفسه؛ مثل: «**مُقدِّمة في علم الحديث**»[٤]، و«**منهجية التلقي والقراءة في علم الحديث والمصطلح**»[٥].

أمَّا النتاج المكتوب: فغالبه محاضرات ودروس تم تفريغها، ثم تهذيبها ونشرها؛ مثل: «**منهج الإمام الترمذي في أحكامه علىٰ الأحاديث في كتابه السنن**»[٦]، و«**التقرير في أسانيد التفسير**»[٧]، و«**صفة صلاة النبي ﷺ**»، و«**صفة حجة النبي ﷺ**».

وهناك ما كان مؤلَّفًا علىٰ سبيل الاحتشاد والقصد، لا الارتجال والعَرَض؛ مثل: «**زوائد سنن أبي داود علىٰ الصحيحين، والكلام علىٰ علل بعض أحاديثه**»، و«**التحجيل في تخريج ما لم يُخرَّج من الأحاديث والآثار في إرواء الغليل**» الذي سبقت الإشارة إليه.

والملاحَظ أيضًا من خلال دروس الشيخ ومحاضراته: أنَّه يُعنىٰ فيها بالناحية الحديثية، فيتكلم عن الرواة والأحاديث، وأحكام الأئمة، حتىٰ لو لم يكن الدرس

---

(١) أربعة دروس علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/120

(٢) ستة عشر درسًا علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/123

(٣) ثمانية عشر درسًا علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/dros/tid/126

(٤) علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/khotab/219

(٥) علىٰ هذا الرابط:

http://www.altarefe.com/cnt/khotab/215

(٦) وهو عبارة عن ورقات تم إفرادها من شرح حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ، الذي كان دروسًا تم تفريغها ونشرها.

(٧) كان أصله محاضرة عن «**أسانيد التفسير**»، تم تفريغها، والزيادة عليها وتهذيبها.

حديثيًا في المقام الأول، وأبلغ دليل علىٰ هذا: أن بحث «**منهج الإمام الترمذي في أحكامه علىٰ الأحاديث في كتابه السنن**» تم استلاله من كلامه علىٰ حديث جابر في صفة حجة النبي ﷺ!

ويُعدُّ هذا النتاجُ الحديثي جيدًا جدًّا مقارَنة بعمر الشيخ، وضربه بأسهم فعَّالة ومؤثرة -غالبًا- في ميادين أخرىٰ، مع كثرة ظهوره إعلاميًا، وسفره للمحاضرات والدورات.

وهذا النتاج مع ما فيه من الدقة والتحرير والنفع؛ إلَّا أنَّه لا ينتظم وِفق برنامجٍ يسير عليه الشيخ، ليكمل بناءً متسقًا ينتفع به متابعوه وطلابه، كما أن الناحية التجديدية في كثير من مسائل العلم في هذا النتاج منزوية مستترة، وإن لم تكن غائبة بالكلية.

في خضمِّ هذا كلِّه: وُجِد تيَّارٌ هادئٌ لا يحملُ تصلُّب التقليديِّين، أو الدفاع المتعصِّب عن قواعد وأحكام المتأخرين، ولا يُسارع لقبول ما يقرره ويطرحه طائفة المجدِّدين والداعين لإحياء منهج المتقدِّمين، بعيدٌ -غالبًا- عن ساحة السجالات، ومعارك الردود والنقاشات، ومن أشهر وأبرز أمثلة هذا التيَّار:

الشيخ سعد بن عبد الله الحُميِّد (١٣٧٤هـ - . . .):

تخرَّج الحُميِّد في كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية عام (١٤٠٢هـ)، وواصل تعليمه الأكاديمي ليحصل علىٰ درجة الماجستير عام (١٤٠٧هـ) من خلال تحقيقه القسم الثاني لكتاب «**اختصار استدراك الحافظ الذهبي علىٰ مستدرك أبي عبد الله الحاكم**» لابن الْمُلَقِّن، ثم حصل علىٰ درجة الدكتوراه عام (١٤١٣هـ) من خلال أطروحته: «**سعيد بن منصور وكتابه السنن، دراسة وتحقيق من أول التفسير وفضائل القرآن، إلىٰ نهاية تفسير سورة المائدة**»، وبعد تعيينه في الجامعة، ثم انقطاعه عنها فترة من الزمن؛ عاد ليعمل بها كأستاذ مشارك منذ عام (١٤٢٧هـ) حتىٰ الآن.

أفاد الحُميِّد من الألباني، عن طريق أشرطته وكتبه، ولقائه -القصير- معه، وكذلك أفاد من الدكتور أحمد معبد عبد الكريم المصري، في أثناء دراسته عليه بالجامعة، وقد

كان هو المشرف علىٰ رسالته في الماجستير، وهذان أبرز من ذُكرا في مشايخه من أهل الحديث(١).

لم يُعرف للحُميِّد خصومةٌ ظاهرةٌ مع أحد من أهل الحديث، سواء من المتمسِّكين بقواعد المتأخرين ومصطلحاتهم، أو الداعين إلىٰ النظر من جديد في كلام المتأخرين عن طريق عرضه علىٰ أقوال المتقدِّمين وتطبيقاتهم، -وسيأتي تعليل ذلك لاحقًا إن شاء الله- بل نجد عليه ثناءً طيبًا من اتجاهات مختلفة؛ مثل: الألباني في أكثر من موطن في كتبه(٢)، وكذلك من الشيخ مقبل الوادعي(٣)، وكذلك ذكر الشيخ حاتم العوني استفادته من ملاحظاته وتنبيهاته(٤).

يغلب علىٰ الشيخ في نتاجه الحديثي المكتوب: التحقيق والتخريج دون التحرير والتأليف؛ مثل تحقيق: «**علل ابن أبي حاتم**»، و«**الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**» لابن دقيق العيد، و«**المعجم الكبير**» للطبراني (المجلدان الثالث عشر، والرابع عشر)، و«**سؤالات السُّلمي للدارقطني**»، وجزء فيه «**بيان علل أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح**»، إضافة لرسالتي الماجستير والدكتوراه.

أمَّا الأبحاث المؤلَّفة والمحرَّرة؛ فمنها: «**أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة الإباضي، بين الجهالة والإمامة**»، و«**أقسام الحديث في مُسنَد الربيع بن حبيب الإباضي، دراسة نقدية**»، و«**مرويات فضل ميمنة الصف، رواية ودراية**»، و«**ضعف حديث فضل الموت يوم الجمعة**»، الذي خالف فيه الألباني(٥).

وأمَّا النتاج الحديثي المسموع؛ فهو أغزر عددًا، وأكثر تنوُّعًا، ومنه:

---

(١) انظر ترجمته علىٰ موقعه الرسمي علىٰ هذا الرابط:

http://www.alukah.net/web/homayed/cv/

(٢) الألباني، «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**»، (١٠/ ٤٩، ١٤/ ١٧٩، ١٨٣)، «**تحريم آلات الطرب**»، (ص/ ١٢٣)، (حاشية: ١).

(٣) مقبل الوادعي، «**فضائح ونصائح**»، (ص/ ١٥٤).

(٤) حاتم العوني، «**المنهج المقتَرَح لفهم المصطلح**»، (ص/ ١٦)، (حاشية: ١)، (ص/ ٩٣)، (حاشية: ٤).

(٥) الألباني، «**أحكام الجنائز**»، (ص/ ٣٥).

١- شرح «**البيقونية**»[١].

٢- شرح «**نخبة الفكَر**» لابن حجر[٢].

٣- شرح «**التذكرة في علوم الحديث**» لابن الملقِّن[٣].

٤- شرح «**الموقظة**» للذهبي[٤].

٥- شرح «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير[٥].

٦- شرح «**ألفية**» السيوطي[٦].

٧- شرح «**ألفية**» العراقي[٧].

٨- شرح «**مقدِّمة الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم[٨].

٩- شرح «**صحيح مسلم**»[٩].

---

(١) شرحها في ستة دروس، رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20235/

(٢) شرحها في تسعة عشر درسًا، رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20229/

(٣) شرحها في اثني عشر درسًا، رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20239/

(٤) شرحها في تسعة دروس، رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/22116/

(٥) شرحه في عشرة دروس، رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20294/

(٦) شرحه في ثمانية وعشرين درسًا، رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20230/

(٧) رُفع منها درسٌ واحدٌ علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20231/

(٨) شرحها في ثلاثة عشر درسًا، رُفعت علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/96017/

(٩) شرع فيه الشيخ، ورُفع منه ثلاثة وخمسون درسًا علىٰ هذا الرابط:
http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20237/

١٠- شرح «جامع الترمذي»[١].

١١- طرق تخريج الحديث[٢].

١٢- مناهج المحدِّثين[٣].

١٣- علم علل الحديث[٤].

١٤- قرائن الترجيح والتعليل[٥].

من خلال مطالعة إنتاج الشيخ الحُميِّد يتبيَّن لنا عدة ملاحظات؛ من أهمها:

(١) مخالفته لطريقة الألباني -ومن تابعه- في التعامل مع أحكام الأئمة المتقدمين، حينما تتعارض مع قواعد المصطلح التي سطَّرها المتأخرون، وهو في هذا علىٰ نهج الوادعي، الذي عُرف عنه ذلك[٦].

وأبرز مثالٍ علىٰ ذلك: كلامه عن مسألة أحاديث أبي الزبير، عن جابر، التي في «**صحيح مسلم**».

ذكر الحُميِّد أن أبا الزبير موسومٌ بالتدليس من قبل عددٍ من الأئمة؛ كالنسائي، وبعده الذهبي، وابن حجر، ولذلك يقبلون من روايته ما صرَّح فيه بالتحديث، أو كان من رواية الليث بن سعد عنه؛ لأنَّ أبا الزبير انتقىٰ له منها ما سمعه من جابر، ثم طرح

---

(١) شرع فيه الشيخ، ورُفع منه حتىٰ: «باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة»، علىٰ هذا الرابط:

http://www.alukah.net/web/homayed/10183/21558/

(٢) محاضرات ألقاها في ستة دروس، رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20224/

(٣) محاضرات ألقاها في ثمانية دروس، رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20223/

(٤) محاضرات ألقاها في أربعة دروس، رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://www.alukah.net/web/homayed/10183/20288/

(٥) محاضرات ألقاها في ستة دروس، رُفعت علىٰ هذا الرابط:

http://www.alukah.net/web/homayed/10183/50666/

(٦) انظر الكلام عن الشيخ مقبل الوادعي، ومخالفته للألباني في: الحديث عن «اتجاه المتوسطين» في الدرس الحديثي المصري من هذا الكتاب.

سؤاله: فما العمل في الأحاديث التي أخرجها مسلم في صحيحه، من رواية غير الليث، عن أبي الزبير، عن جابر، ولم يُصرِّح فيها بالتحديث؟!

قال الحُميِّد: «**بعضهم عمَّم الحكم -يعني: ما في خارج مسلم، كالذي في داخله- مثل: ابن القطان، وأظن ابن حزم كذلك أيضًا.**

وبعضهم قال: لا، بل ما في «**صحيح مسلم**» لا يُتعرَّض له، وما كان في خارج «**صحيح مسلم**» فهو الذي يمكن أن يُنقَد بهذا النقد.

وفي اعتقادي: أن هذا الرأي هو أوسط وأعدل الأقوال، ليس كالقول الذي يُهدر قول الليث بن سعد، ويقول: أبو الزبير غير مدلس، فهذا فيه إهدار لكلام إمام من الأئمة، ولاعتماد أئمة آخرين عليه، كالنسائي وغيره، كما أن التعرض للأحاديث التي في «**صحيح مسلم**» ليس بلائق»[1].

وعلَّل الحميِّدُ دفاعَه عن مسلم بأمور؛ منها: أنَّ مسلمًا إمامٌ عالم بالعلل، انتقىٰ بعض أحاديث أبي الزبير، وأعرض عن أخرىٰ، وهذا الانتقاء يُشعر بتصحيحه لها.

كما أنَّ مسلمًا عرض كتابه علىٰ أئمة في عصره، كأبي زرعة، وابن وراة، وأقرَّاه عليه، إلَّا بعض أحاديث استبعدها هو من كتابه، فتصحيحه مقرونٌ بتصحيحهم.

يُضاف لهذا أن الدارقطني -ومن تبعه علىٰ انتقاد مسلم- لم يتعرض في نقده لهذه الأحاديث.

إذن: فما موقف الشيخ الحُميِّد من الأحاديث التي ضعَّفها الألباني وغيره في «**صحيح مسلم**»؟

«أقول: من كان من المشايخ المعروفين بسلامة المقصد، وبالغيرة علىٰ سنة النبي ﷺ وبسلامة المنهج والمعتقد، ثم اجتهد في المسألة؛ فينبغي في هذه الحال أن

---

(١) سعد الحميِّد، «**مناهج المحدِّثين**»، (ص/ ٥٥، ٥٦)، بعناية ماهر بن صالح آل مبارك. وقد خرجت رسالة للباحث نايف بن صلاح المنصوري، بعنوان: «**إتحاف الذكي، بمنهج المتقدمين والمتأخرين في عنعنة أبي الزبير المكي**»، قدَّم لها الشيخ سعد الحميِّد، والشيخ أبو الحسن السليماني، لكن لم يذكر الحميِّد في المقدِّمة سوىٰ أن الرسالة نافعة، وأن صاحبها سلك مسلك العدل والإنصاف، وأنه أبدىٰ له بعض الملاحظات علىٰ بحثه.

يُعذَر علىٰ اجتهاده، **مع عدم إقرارنا له عليه**، ولكن لا يُشنَّعُ عليه، ولا يُوصَف بأخسِّ الأوصاف أو أقبحها، كما يفعل بعض المبتدعة في هذا الزمان بالشيخ الألباني -حفظه الله- فإنه مجتهد في هذه المسألة، **وبالنسبة لي: لا أقره علىٰ هذا الصنيع**، ولكن لا أصنع مثل ما يصنعه هؤلاء الذين يُشنِّعون عليه بهذه الأمور، وهم يهدفون إلىٰ أمور أخرىٰ»[١].

كذلك لم يقْنَع الحُميِّد بطريقة الألباني في تحسين الأحاديث، التي قد يغلب علىٰ طرقها الضعف، فقال في جوابه عن سؤال حول رأيه في تصحيحات الألباني:

«إذا حكم -أي: الألباني- علىٰ حديثٍ بالحُسْن؛ فهذا الذي هو محل نظر، فالشيخ له منهج يسير عليه في تحسين الأحاديث، وأنا عندي تحفُّظ علىٰ ذلك المنهج؛ فهو يتساهل في جمع طريق ضعيفة مع طريق ضعيفة، وهكذا يجمع بينهما ويحكم علىٰ الحديث «بالحُسْن لغيره»، مع العلم بأن بعض تلك الطرق قد تكون مناكير، أو ممَّا تفرَّد به بعض الرواة تفرُّدًا منكرًا عند العلماء، **والشيخ لا يبالي بهذا**»[٢]!

في المقابل: فإن الحُميِّد يطمئن كثيرًا لأحكام الشيخ مقبل الوادعي، ويراه أعدل من غيره[٣]. ولا عَجَبَ في ذلك، فقد بيَّنَّا اتِّفاقه معه في المنهج.

(٢) انعكاس هذا التصوُّر والمنهج علىٰ طريقة عمل الشيخ في التخريج والتحقيق، فتظهر متانة تحقيقاته وجودة أحكامه علىٰ الأسانيد والأحاديث، لدمجه استحضار أحكام الأئمة وكلامهم بالجانب العملي بطريقة قلَّ متقلِّدوها في هذا الزمان، فهو لا يعتمد علىٰ كثرة الطرق وظواهر الأسانيد فقط، وكذا لا يوقفه قولُ إمامٍ من الأئمة عن مزيدٍ من البحث والتفتيش، بل يجمع الأمرين -قدر الاستطاعة- فتؤول الأحكام -غالبًا- إلىٰ أقرب ما تكون من الصحة، وهذا يبدو جليًّا في نتاجه الذي أخرجه، علىٰ قلَّته[٤].

---

(١) سعد الحميِّد، «**مناهج المحدِّثين**»، (ص/ ٥٨)، بعناية ماهر بن صالح آل مبارك.

(٢) المصدر السابق، (ص/ ١١٠، ١١١).

(٣) نفسه، (ص/ ١٢٨، ١٢٩).

(٤) وقد خبرتُ هذا بنفسي حينما عملتُ فترة في مقتبل حياتي ضمن فريق بحثي يُشرف الشيخ عليه، وأفدتُ من طريقته ودقته في العمل، وهذا من شهادة الحق الذي أعرفه، واعتراف بالفضل لمن هم أهله، والله

(٣) لـم ينشغل الشيخ بتقديم أبحاثٍ حديثيةٍ محرَّرة فيما وقع فيه النزاع، قديمًا أو حديثًا، وإنَّما صرف عامة جهده، وأفرغ من خزانة وقته في أعمال التحقيق والتخريج، ولعل هذا من أهم أسباب بُعْدِه عن دائرة الخصومات، والردود والمناقشات.

من هنا: جاءت معظم أقواله وتقريراته في المسائل التي وقع فيها النزاع بين أصحاب الاتجاهات المختلفة (إحياء أقوال المتقدِّمين، أو الوقوف عند تقريرات المتأخرين): موافقةً للسائد المألوف؛ مثل: كلامه عن شرط البخاري ومسلم[١]، وتساهل الترمذي في التصحيح والتحسين[٢]، وغير ذلك.

بل إنَّ الشيخ لا يقول بهذا التفريق في المناهج بين المتقدِّمين والمتأخرين، ولا يراه صوابًا بهذا الشكل المعروض علىٰ الساحة الآن!

يقول الحُميِّد في جوابه عن سؤال حول منهج التفريق بين المتقدِّمين والمتأخرين: «هذا المنهج هو -في الحقيقة- عبارة عن ردة فعل لمنهج فيه شيء من التساهل في جمع طرق الحديث، بمجرد مجيء الحديث من طريقين أو ثلاثة، هذه ضعيفة وهذه ضعيفة ينجبر الحديث بمجموع هذه الطرق، ويُبنىٰ عليه حكمٌ من الأحكام، وهكذا!

وهذا المنهج -منهج جمع الطرق لتقوية الحديث- له ضوابط، ولا بُدَّ من الرجوع إلىٰ مناهج الأئمة في الحكم علىٰ الأحاديث بالتفرد وبالنكارة، وبغير ذلك، حتىٰ يمكن أن نعتبر الحديث يمكن أن يصلح لأن يكون شاهدًا أو لا.

حسيبهم. ويُضاف لهذا ثناء أهل العلم علىٰ نتاجه الذي قام به بنفسه، كعمله في «**مختصر استدراك الذهبي**»، و«**سنن سعيد بن منصور**»، أو شارك فيه وأشرف عليه؛ مثل: تحقيق «**علل ابن أبي حاتم**». يقول الألباني في «**السلسلة الضعيفة**»، (١٤/ ١٨٣): «فإن الحديث فيه اضطراب كثير جدًا، كما بينه الأخ الفاضل الشيخ سعد ابن آل حميد، فقال جزاه الله خيرًا: . . .» ونقل الألباني كلام الحمُيّد هناك. ولمَّا سئل الشيخ حاتم العوني علىٰ صفحته الخاصة علىٰ موقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك) عن أفضل طبعات «**علل ابن أبي حاتم**»؛ نصح بالطبعة التي شارك فيها وأشرف عليها الشيخ الحُميِّد، كما هو مثبتٌ علىٰ هذا الرابط:

https://www.facebook.com/Al3uny/posts/10152129130033953

(١) سعد الحميِّد، «**فتاوىٰ حديثية**»، (ص/ ٩٢، ٩٣)، بعناية ماهر بن صالح آل مبارك.

(٢) المصدر السابق، (ص/ ١٠٩، ١١٠).

والقول الذي أراه صائبًا في هذا المضمار: أنه لا ينبغي أن نقول إن هناك منهجًا للمتقدِّمين، ومنهجًا للمتأخرين»[1].

وعلل الحُميِّد قوله الصائب بسببين:

الأول: أنَّه يستحيل تمامًا وضع حدٍّ زمني فاصلٍ يُفرَّق فيه بين المتقدِّم والمتأخر، والذهبي لما ذكر في «**ميزان الاعتدال**» أنَّ سنة ثلاثمائة للهجرة هي الحد الفاصل بين المتقدِّم والمتأخر كان يقصدُ معنىٰ آخر؛ مفاده: أن العلماء قبل هذا التاريخ كانوا يعتمدون علىٰ الحفظ، فكان النقد للرجال قبل هذا التاريخ يتضمن ناحيتين: العدالة والضبط، لكن ما بعد هذا التاريخ: استغنىٰ العلماء عن الكلام في حفظ الرواة وأراحوا أنفسهم؛ لأنَّ الكتب وقتها قد ضُبطت، والسنة دُوِّنت واكتملت، وأصبح العلماء حينئذٍ محتاجين للكلام في عدالة الرواة، وأمَّا الحفظ: فحل محله صِحَّةُ التحمُّل، وأصول الكتب التي يُحدِّث منها.

الثاني: والذي يؤكِّد علىٰ أنَّ هذا التقسيم للمنهج لا يمكن بحالٍ من الأحوال: أننا نجد في المتأخرين -وفق التقسيم المزعوم- من يسير علىٰ منهج المتقدمين؛ مثل: ابن عبد الهادي، وابن كثير، والمعلمي في العصر المتأخر جدًّا.

ثم من المتقدمين من يسير علىٰ منهج المتأخرين؛ مثل: الفقهاء، فهم لهم منهج في مسألة الزيادة في الإسناد والمتن يختلف عن منهج المحدثين، فعند الفقهاء: الزيادة إذا جاءت من ثقة مقبولة، أمَّا المحدِّثون: فلهم نظرة أخرىٰ.

ثم من المحدِّثين أنفسهم القدامىٰ من يمكن أن يُوضَع في مصافِّ المتأخرين بناءً علىٰ هذا المفهوم؛ مثل: البخاري في بعض الأحاديث التي يخرجها، وإلَّا فلم يكن الدارقطني لينتقد هذه الانتقادات في كتابه التتبع، فهل يليق بالبخاري أن يُقال له: متأخر، أو يسير علىٰ منهج المتأخرين[2]؟!

---

(١) سعد الحميِّد، «فتاوىٰ حديثية» (ص/ ١٧٥، ١٧٦).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ١٧٦ - ١٧٩)، بعناية ماهر بن صالح آل مبارك. ليس من شأننا في هذا الكتاب -كما ذُكر في المقدِّمة- الانتصار لأحد الأقوال علىٰ غيرها، لكننا هنا نعرض رأيًا لأحد حاملي لواء منهج التفريق، يُوضِّح شيئًا ممَّا قد يلتبس بسبب كلام الشيخ الحُميِّد المذكور: أورد سائلٌ علىٰ =

لكن يبدو أن هذا الكلام قديمٌ؛ لأنَّ الشيخ ختم كلامه في هذا المسألة بأن حسم مادة النزاع في هذا الموضوع مرتهَنٌ بنقاش علميٍّ أو مؤلَّفٍ يخرج، حتىٰ تتضح

= الدكتور حمزة المليباري كلام الشيخ الحُميِّد المذكور، وطالبه بدليلٍ علىٰ التفريق المزعوم، وذلك في لقاء «ملتقىٰ أهل الحديث» معه؛ فأجاب المليباري بقوله: «أرجو من السائل قراءة كتاب «**الموازنة**»، ففيه جوابٌ كافٍ عن هذه الأسئلة، ومع ذلك فهذه إجابات سريعة: **أولًا**: من يقرأ كتابا في العلوم الشرعية يجد إطلاق هذين المصطلحين: «**المتقدمين**» و«**المتأخرين**» في مناسبات عدة، فإذا كان هناك تباين منهجي أو علمي بين العلماء في معالجة شيء من القضايا هل تحب أنت يا أخي الخلط بينهم؟ وقد صرح ابن دقيق العيد بوجود تباين منهجي بين المحدِّثين النقاد، وبين الفقهاء وعلماء الأصول في التصحيح، وذلك حين قال ابن الصلاح بعد تعريفه للصحيح: «هذا هو الصحيح عند أهل الحديث». وفي ضوء تباين منهجي في ذلك نجد العلماء يفرقون بين النقاد، وبين ابن حبان والحاكم وغيرهما من المحدثين، مع كونهم من المتقدمين الذين يعتمدون علىٰ الرواية المباشرة في نقل الحديث. إذن يكون التفريق بين العلماء أمرًا مهما للغاية إذا وُجد بينهم تباين منهجي، وذلك لئلا يقع الخلط بينهم. ومن هنا نقول: **من كان علىٰ منهج النقاد، سواء كان متقدمًا أو متأخرًا؛ فهو علىٰ منهج المتقدِّمين، ومن كان علىٰ غير منهجهم -مهما كان سبب ذلك- ينبغي التفريق بينهم وبين النقاد بأي مصطلح كان**، ولا مشاحة في الاصطلاح. وإذا تتبعت تصحيح المتأخرين والمعاصرين عمومًا وجدتهم علىٰ غير منهج النقاد، فيصححون ويضعفون بناء علىٰ أحوال الرواة عمومًا، مع الملاحظة أن المتأخرين لم يتكلموا جميعًا في التصحيح والتضعيف، كما أنَّ المتقدمين لم يتكلموا جميعا في ذلك. **فالمقصود بالمتقدِّمين هنا: هم النقاد، ومن سلك منهجهم، ولو كان متأخرًا زمنيًا، وبالمتأخرين: هم الذين يصححون الأحاديث ويضعفونها بناء علىٰ ظواهر السند، ولو كان متقدمًا. الأمر الثاني**: أنَّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين فاصلٌ علميٌّ، وليس فاصلًا زمنيًا محددًا، فكل من يعتمد علىٰ الرواية المباشرة في نقل الحديث فهو من المتقدِّمين، ومن يعتمد علىٰ الكتاب دون السند فهو من المتأخِّرين. أما تحديدهم بفاصل زمني ففيه صعوبة، فإن تحول العادات والأعراف لم يتم إلَّا علىٰ التدرج. **وعلىٰ هذا الأساس قد فرَّق بين المتقدمين والمتأخرين ابنُ الملقِّن في كتابه «البدر المنير» (١/ ٢٧٦)**. ولمَّا كان أغلب النقاد من المتقدمين جاء استخدامي لمصطلح (المتقدمين)، وكذلك لما كان أكثر من خالفهم عمليًا في طريقة التصحيح والتضعيف هم المتأخرون والمعاصرون أطلقت عليهم جميعًا مصطلح (المتأخرين)، ولا مشاحة في ذلك. **ومن الذي يزهِّد في علم السابقين لكونهم من المتأخرين؟** وإذا رجَّح أحدٌ قولَ النقَّاد المتقدِّمين في التصحيح أو التضعيف علىٰ من خالفهم من المتأخرين، أو دعا الباحثين إلىٰ ذلك؛ لا يعني أبدا أنه قد زهَّد في علم المتأخرين. والذي كان يحتج بنصوص المتأخرين وتحقيقاتهم في هذا المجال؛ كيف يُتهَم بأنه قد زهَّد في علمهم؟!».

لمطالعة اللقاء كاملًا: يُنظرُ هذا الرابط:

http://www.saaid.net/leqa/29.htm

الرؤية، ويُفسَح المجال للنقاش العلمي[1].

(٤) مع تنوُّع الدورات والمحاضرات التي يعطيها الشيخ؛ إلَّا أنَّها لم تتخطَّ مرحلة زمنية من الكتب، فأعلىٰ ما وصلت إليه في علم المصطلح: «**اختصار علوم الحديث**» لابن كثير! فلم تصل إلىٰ أصل الكتاب المختَصَر «**علوم الحديث**» لابن الصلاح مثلًا، فضلًا عن الوصول لما هو أعلىٰ من ذلك؛ ك: «**الكفاية**» للخطيب البغدادي، ويُستثنىٰ من ذلك: شرح لـ«**مقدِّمة الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم.

وللشيخ نصائح نافعة ومفيدة للطلبة، جاءت عَرَضًا في أجوبته علىٰ الأسئلة التي تُوجَّه إليه، والتي جُمع شتاتها في «**فتاوىٰ حديثية**».

(١) وقد خرجت بعد ذلك كتبٌ ورسائل وأبحاث في تقرير هذا المنهج، وبيان حقيقته، ولم يظهر للشيخ - فيما علمنا- نقاشٌ حول شيء ممَّا أُثير من مسائل حتىٰ الآن!

الفصل الثاني

الدرس الحديثي السعودي النظامي

تمهيد

علىٰ الرغم من البداية المتأخرة -نسبيًا- والمتواضعة[1]، إلَّا أنَّنا نلحظ ازديادًا كمِّيًا، وتقدُّمًا علميًّا وتِقنيًا في الجامعات السعودية؛ إذ بلغ عدد الجامعات الحكومية حتىٰ الآن، وفقًا للموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي بالسعودية: ستًّا وعشرين (٢٦) جامعة[2]، وبلغ عدد الجامعات الأهلية الخاصة، وفقًا للموقع نفسه: إحدىٰ عشرة (١١) جامعة[3].

وكمحاولةٍ لبيان نسق سير الدرس الحديثي من الناحية الأكاديمية النظامية؛ فقد اخترت هنا تسليط الضوء علىٰ إحدىٰ الجامعات الحكومية السعودية؛ وهي: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وسنستعرض في حديثنا عنها: نشأة الجامعة، والكليات المنبثقة عنها، ثم نتخيَّر كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية من بينها، لتكون هي محلَّ الدراسة والعرض.

وسنورد المنهَج المقرَّر في الكلية المذكورة في المرحلتين: الجامعية، ثم

---

(١) يُنظَر: د. أحمد الرومي، عامر السويداني، «**لمحات من المسيرة . . . التعليم السعودي خلال ٩٠ عامًا**»، مقال منشور بمجلة المعرفة الإلكترونية، الصادرة عن وزارة التربية والتعليم السعودية، بتاريخ (١٠/ ١٠/ ٢٠١٣م = ٥/ ١٢/ ١٤٣٤هـ)، علىٰ هذا الرابط:

http://www.almarefh.net/showÔcontentÔsub.php?CUV=418&Model=&SubModel=&ID=2063&ShowAll=On

(٢) علىٰ هذا الرابط:

http://www.moe.gov.sa/ar/HighEducation/Government-Universities/Pages/default.aspx

(٣) علىٰ هذا الرابط:

http://www.moe.gov.sa/ar/HighEducation/Private-higher-Education/Pages/ Universities-Higher-Education-Eligibility.aspx

الدراسات العليا، لكلا قسمي الكلية: علوم الحديث، وفقه السنة ومصادرها، ولعلَّ هذا يكون -بإذن الله- منبئًا عما وراءه، مغنيًا عن استعراض غيره، فالملاحَظ من خلال اطِّلاعي علىٰ بعض الكليات الأخرىٰ للتخصص نفسه، في جامعات أخرىٰ[1]؛ أن الأمر لا يختلف كثيرًا اختلافًا جوهريًا يجعلنا نفرده بالدراسة.

والله من وراء القصد، ومنه العون والمدد.

---

(١) من الأمثلة التي طالعتها: قسم السنة النبوية وعلومها، بكلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمَّد بن سعود.

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة[1]

النشأة والأقسام:

أُنشئت الجامعة الإسلامية بتاريخ الخامس والعشرين من شهر ربيع الأول لعام (١٣٨١هـ)، وبدأت الدراسة فيها يوم الأحد، الثاني من شهر جمادىٰ الآخرة، في العام نفسه.

تشتمل الجامعة علىٰ كليات، ومعاهد، ودارين للحديث؛ وذلك علىٰ التفصيل الآتي:

(١) كلية الشريعة.

(٢) كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.

(٣) كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية.

(٤) كلية الدعوة وأصول الدين.

(٥) كلية اللغة العربية.

(٦) كلية الهندسة.

(٧) كلية العلوم -السنة التحضيرية-.

(٨) كلية الحاسب الآلي.

(٩) معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

(١٠) المعهد الثانوي.

(١١) المعهد المتوسط.

---

(١) المعلومات الواردة هنا عن الجامعة مُستقاة من موقعها الرسمي علىٰ الإنترنت، علىٰ هذا الرابط:
http://www.iu.edu.sa/Pages/default.aspxv

(١٢) دار الحديث المكية.

(١٣) دار الحديث المدنية.

والذي يعنينا هنا في دراستنا من بين هذه الكليات والأقسام[١]:

كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية:

تحتوي الكلية علىٰ قسمين اثنين رئيسين؛ هما:

(١) قسم علوم الحديث.

(٢) قسم فقه السنة ومصادرها.

في أثناء المرحلة الجامعية تكون مقرَّرات القسمين واحدة؛ ثم تتباين المناهج حال التخصص في أحد القسمين -في أثناء الدراسات العليا (برنامج الماجستير، والدكتوراه)، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولًا: المرحلة الجامعية:

تنتظم الدراسة فيها في أربع سنوات دراسية، مقسَّمة علىٰ ثمانية مستويات (فصول)، وذلك علىٰ النحو التالي:

(١) وأمَّا عن دار الحديث المكية والمدنية: فقد كانت كل منهما مكانًا مستقلًا، ثم تم إلحاقه إداريًا بالجامعة الإسلامية، ودمج ميزانيته بميزانية الجامعة، وجعله تابعًا له، ويُعد نظام الدراسة حاليًا به مماثلًا لنظام الدراسة في المعهد المتوسط. ولم يتسنَّ لنا الحصول علىٰ معلومات عن نظام الدراسة فيهما، لنقص المادة المتاحة علىٰ الموقع الرسمي للجامعة الإسلامية!

السنة الأولى

المستوى الأول			المستوى الثاني		
م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات	م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات
١	القرآن الكريم ١	١	١	القرآن الكريم ٢	١
٢	الحديث ١	٣	٢	الحديث ٢	٣
٣	تدوين السنة	٣	٣	مصطلح الحديث ١	٣
٤	التوحيد ١	٣	٤	التوحيد ٢	٤
٥	السيرة النبوية والتاريخ الإسلامي	٣	٥	التربية الإسلامية	١
٦	مناهج البحث	١	٦	الفقه ١	٣
٧	أصول الفقه	٣	٧	النحو ٢	٣
٨	النحو ١	٣	٨	رواة الحديث	٤

غالبًا ما تكون الدراسة في السنة الأولىٰ عامَّةً ومساعدةً للطالب للوصول إلىٰ شكل تكاملي في المعرفة الشرعية قبل التخصص، وهذا ما نلحظه من خلال المواد المقرَّرة علىٰ طلاب السنة الأولىٰ، فمن واقع ست عشرة مادة، نجد خمس (٥) مواد فقط لها علاقة وثيقة بتخصص علم الحديث والسنة النبوية؛ وهي: الحديث (١، ٢)، تدوين السنة، مصطلح الحديث (١)، رواة الحديث، في حين تأتي باقي المواد (كالتوحيد، ومناهج البحث، والفقه وأصوله، والنحو) لاستكمال بناء الطالب المعرفي الشرعي -كما ذكرنا-.

السنة الثانية

المستوى الثالث			المستوى الرابع		
م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات	م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات
١	القرآن الكريم ٣	١	١	القرآن الكريم ٤	١
٢	الحديث ٣	٤	٢	التفسير ١	٣
٣	كتب السنة ١	٣	٣	الحديث ٤	٤
٤	مصطلح الحديث ٢	٤	٤	كتب السنة ٢	٣
٥	الجرح والتعديل ١	٢	٥	مكانة السنة النبوية	٢
٦	التوحيد ٣	٤	٦	مصطلح الحديث ٣	٣
٧	تاريخ المملكة	١	٧	الجرح والتعديل ٢	٢
٨	الفقه ٢	٣	٨	التوحيد ٤	٤

في هذه السنة الثانية نلاحظ كثافة في مواد التخصص؛ إذ يرتفع عدد المواد من خمس (٥) في السنة الأولىٰ، إلىٰ تسع (٩) مواد؛ بعضها مكمِّلٌ لِمَا سبق؛ مثل: الحديث (٣، ٤)، مصطلح الحديث (٢، ٣)، وبعضها يُدرَّس للمرة الأولىٰ؛ مثل: كتب السنة (١، ٢)، الجرح والتعديل (١، ٢)، مكانة السنة النبوية.

وأمَّا عن المواد المساعدة المستمرة من السنة الأولىٰ: فنجد التوحيد (٣، ٤)، والفقه (٢)، وتظهر مواد أخرىٰ مساعدة جديدة؛ وهي: تاريخ المملكة، التفسير (١).

السنة الثالثة

المستوى الخامس			المستوى السادس		
م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات	م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات
١	القرآن الكريم ٥	١	١	القرآن الكريم ٦	١
٢	التفسير ٢	٣	٢	التفسير ٣	٣
٣	الحديث ٥	٤	٣	الحديث ٦	٤
٤	كتب السنة ٣	٣	٤	كتب السنة ٤	٣
٥	مصطلح الحديث ٤	٤	٥	مصطلح الحديث ٥	٤
٦	حاضر العالم الإسلامي	١	٦	التخريج ١	٣
٧	الفقه ٣	٣	٧	قاعة بحث	٢
٨	النحو ٣	٣	٨	الأديان والفِرَق	٢

في هذه السنة الثالثة نلحظ تقلُّصًا لعدد مواد التخصص، من تسع (٩) مواد إلىٰ سبع (٧) مواد، أغلبها مكمِّلٌ لِمَا سبق؛ مثل: الحديث (٥، ٦)، كتب السنة (٣، ٤)، مصطلح الحديث (٤، ٥)، ومادة واحدة جديدة هي: التخريج (١).

أمَّا المواد المساعدة في هذه السنة؛ فهي أحسن حالًا من ناحية التجديد والإضافة، فبينما نجد استمرارًا لبعض المواد؛ مثل: التفسير (٢، ٣)، الفقه (٣)، النحو (٣)، نجد ظهورًا لثلاث (٣) مواد جديدة؛ هي: حاضر العالم الإسلامي، قاعة بحث، الأديان والفِرَق.

السنة الرابعة

المستوى السابع			المستوى الثامن		
م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات	م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات
١	القرآن الكريم ٧	١	١	القرآن الكريم ٨	١
٢	التفسير ٤	٣	٢	التفسير ٥	٣
٣	الحديث ٧	٤	٣	الحديث ٨	٤
٤	كتب السنة ٥	٣	٤	كتب السنة ٦	٣
٥	التخريج ٢	٣	٥	الوضع والوضَّاعون	٤
٦	طرق التدريس والتربية العملية	٢	٦	التخريج ٣	٣
٧	الفرائض	٣	٧	أصول الدعوة وطرقها	١
٨	النحو ٤	٣	٨	الصرف	٢

في هذه السنة الرابعة نلحظ ثباتًا لعدد مواد التخصص كالسنة السابقة تمامًا؛ وهو: سبع (٧) مواد، أغلبها أيضًا مكمِّلٌ لِمَا سبق؛ مثل: الحديث (٧، ٨)، كتب السنة (٥، ٦)، التخريج (٢، ٣)، ومادة واحدة جديدة هي: الوضع والوضَّاعون.

أمَّا المواد المساعدة في هذه السنة؛ فهي أيضًا -كالسنة السابقة- أحسن حالًا من ناحية التجديد والإضافة، فبينما نجد استمرارًا لبعض المواد؛ مثل: التفسير (٤، ٥)، النحو (٤)، نجد ظهورًا لأربع (٤) مواد جديدة؛ هي: طرق التدريس والتربية العملية، الفرائض، أصول الدعوة وطرقها، الصرف.

وبهذا الإحصاء يكون عدد مواد التخصص في هذا القسم خلال الأربع سنوات: هو ثمانيًا وعشرين (٢٨) مادة، من واقع أربع وستين (٦٤) مادة، وهو ما يساوي اثنتين

وتسعين (٩٢) ساعة (وحدة)، من إجمالي ثلاث وسبعين ومئة (١٧٣) ساعة (وحدة)، هي المجموع الكلي لعدد ساعات الدراسة، وهي نسبة تربو علىٰ خمسين بالمائة من عدد الساعات الإجمالي.

ثانيًا: مرحلة الدراسات العُليا:

وهنا يفترق قسم فقه السنة عن قسم علوم الحديث، فلكل منهما خطة مستقلة في الماجستير والدكتوراه، وتفصيل ذلك فيما يلي:

الخطَّة الدراسية لبرنامج الماجستير في قسم فقه السنة:

أولًا: تكون الدراسة في البرنامج بالمقررات الدراسية والرسالة.

ثانيًا: يكون عدد الوحدات المقررة لمرحلة الماجستير (٦٠) وحدة؛ منها (٣٦) وحدة للرسالة، و(٢٤) وحدة للمقررات.

ثالثًا: تكون الدراسة في فصلين دراسيين، وفق الخطة التالية:

الماجستير

الفصل الدراسي الأول			الفصل الدراسي الثاني		
م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات	م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات
١	دراسات في مصادر السنة	٤	١	نقد الأسانيد والمتون	٤
٢	فقه السنة	٤	٢	دراسات في السيرة النبوية ومصادرها	٣
٣	دراسات في الجرح والتعديل	٣	٣	دراسات في شروح الحديث	٤
٤	مناهج البحث	٢			

ويُلاحظ هنا أن سائر المواد المقرَّرة في هذه المرحلة مختصَّة بعلوم الحديث والسنة النبوية، باستثناء مادة مناهج البحث، باعتبارها مادة لا بُدَّ منها لطالب الدراسات العُليا، لإحكام بحثه، ومعرفة أفضل الطرق المنهجية المتَّبعة لإخراجه.

الخطة الدراسية لبرنامج الدكتوراه في قسم فقه السنة:

أولًا: تكون الدراسة في البرنامج بأسلوب الرسالة وبعض المقررات الدراسية وذلك عن طريق حلقات البحث.

ثانيًا: يكون عدد الوحدات المقررة لمرحلة الدكتوراه (٧٠) وحدة، منها (١٢) وحدة للمقررات، و(٥٨) وحدة للرسالة.

ثالثًا: تكون الدراسة في هذه المرحلة في فصل دراسي واحد، مجموع وحداته (١٢) وحدة، موزَّعة علىٰ المقررات وفق الخطة التالية:

الدكتوراه

م	اسم المقرّر	عدد الوحدات
١	دراسات في فقه السنة	٤
٢	دراسات في مصادر السنة	٤
٣	منهج النقد عند المحدثين	٤

ويُلاحظ هنا أن سائر المواد المقرَّرة في هذه المرحلة مختصَّة بعلوم الحديث والسنة النبوية، لا تنازعها أو تشاركها مواد أخرىٰ من خارج التخصص.

الخطة الدراسية لبرنامج الماجستير في قسم علوم الحديث:

أولًا: تكون الدراسة في البرنامج بالمقررات الدراسية والرسالة.

ثانيًا: يكون عدد الوحدات المقررة لمرحلة الماجستير (٦٠) وحدة، منها (٣٦) وحدة للرسالة، و(٢٤) وحدة للمقررات.

ثالثًا: تكون الدراسة في فصلين دراسيين.

رابعًا: المواد المقررة مع وحداتها:

الماجستير

الفصل الدراسي الأول			الفصل الدراسي الثاني		
م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات	م	اسم المقرَّر	عدد الوحدات
١	مصطلح الحديث	٤	١	نقد الأسانيد والمتون	٤
٢	دراسات في مصادر السنة	٤	٢	دراسات في الطبقات	٣
٣	دراسات في الجرح والتعديل	٣	٣	دراسات في شروح الحديث	٤
٤	مناهج البحث	٢			

ويُلاحظ هنا -نفس ما لُوحظ في برنامج الماجستير لقسم فقه السنة- أن سائر المواد المقرَّرة في هذه المرحلة مختصَّة بعلوم الحديث والسنة النبوية، باستثناء مادة مناهج البحث، باعتبارها مادة لا بُدَّ منها لطالب الدراسات العليا، لإحكام بحثه، ومعرفة أفضل الطرق المنهجية المتَّبعة لإخراجه.

الخطة الدراسية لبرنامج الدكتوراه في قسم علوم الحديث:

أولًا: تكون الدراسة في البرنامج بأسلوب الرسالة وبعض المقررات الدراسية وذلك عن طريق حلقات البحث.

ثانيًا: يكون عدد الوحدات المقررة لمرحلة الدكتوراه (٧٠) وحدة، منها (١٢) وحدة للمقررات، و(٥٨) وحدة للرسالة.

ثالثًا: تكون الدراسة في هذه المرحلة في فصل دراسي واحد، مجموع وحداته (١٢) وحدة، موزعة علىٰ المقررات وفق الخطة التالية:

الدكتوراه

م	اسم المقرّر	عدد الوحدات
١	الجرح والتعديل	٤
٢	منهج النقد عند المحدِّثين	٤
٣	دراسات في مصادر السنة	٤

ويُلاحظ هنا أنَّ سائر المواد المقرَّرة في هذه المرحلة مختصَّة بعلوم الحديث والسنة النبوية، لا تنازعها أو تشاركها مواد أخرىٰ من خارج التخصص.

يبقىٰ أن نشير إلىٰ أن كثرة الدارسين غير السعوديين في الجامعة الإسلامية، يعطي لمنهج الدرس فيها قيمة من حيث أثره في العالم الإسلامي بعد عودة هؤلاء الطلبة إلىٰ بلادهم، كما أن الجامعة هي أكثر الجامعات السعودية نشاطًا في نشر نتاج طلبتها الأكاديمي من رسائل جامعية تأليفًا وتحقيقًا.

الدَّرسُ الحديثيُّ في المغرب الأقصى

تـألـيـف

د. البشير عصام المراكشي

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين، وعلىٰ آله وصحبه.

أمَّا بعد؛

إذا كان علمُ الحديث بالمنزلة العظيمة التي لا يرتاب فيها مُسلم؛ فإنَّ رصد أحوال الدرس الحديثيِّ في العصور المتأخِّرة في نواحي العالم الإسلامي، ممَّا يعين علىٰ تصوُّرٍ صحيحٍ لمكامن الخلل ونقاط القوة، ويفتح آفاق الإصلاح وتقويم الاعوجاج.

وقد طُلب مني تبيينُ معالم الدرس الحديثيِّ في المغرب الأقصىٰ، واخترتُ لذلك المرحلة الزمنية المعاصرة، التي تمتد -في نظري، وبسبب عوامل موضوعية ستظهر من خلال البحث إن شاء الله- من أول القرن الرابع عشر، إلىٰ وقتنا الراهن تقريبًا.

وكان أول ما ظهر لي: أنَّ هذا الموضوع يصطدم بمجموعة من التحدِّيات التي تُصعِّب مهمة الباحث؛ ومن أبرزها:

(١) ما عُرف عن المغاربة من التقصير الكبير في الاحتفاء بعلمائهم، وجمع تراجمهم. وهذه من الخصائص العامة التي تزداد تأكُّدًا في الأعصار المتأخِّرة.

(٢) للمغاربة أيضًا تقصيرٌ في تدوين التاريخ عمومًا. وهذه الظاهرة في المرحلة الزمنية موضوع البحث أوضح، لِمَا في التأريخ للأزمنة القريبة من الحساسيات السياسية والفكرية، بسبب استمرار آثار بعض الأحداث إلىٰ الزمن المعاصر. ومن الغريب حقًّا: مقدار النقص الشديد في الكتب المؤرِّخة للمغرب الأقصىٰ في المرحلة الزمنية الممتدة من أوائل القرن العشرين الميلادي إلىٰ العصر الراهن تقريبًا!

(٣) أغلب التاريخ المدوَّن يعتني بتتبع الأحداث السياسية، ويقلُّ تعامله مع الحالة

العلمية والفكرية والحضارية. وهذه آفة عامَّة يعاني منها الباحثون في فنِّ التاريخ، ويحتاج تلافيها إلىٰ جهدٍ بحثيٍّ يجمع بين الرسوخ المعرفي، والتمكن المنهجي.

(٤) تأثُّر المصنِّفين في تراجم العلماء في العصور المتأخِّرة بعوامل الاختلاف السياسي، أو المذهبي، أو غيرها من أسباب قلَّة الإنصاف أو انعدامه! فتجد التضخيم والنفخ للموافق، والحطَّ والتشنيع علىٰ المخالف. ولا شكَّ أنَّ التحرير العلمي المحايد لمثل هذه التراجم أمرٌ في غاية الصعوبة.

(٥) تتَّسم المرحلة الزمنية المستهدفة في البحث بفتن سياسية خطيرة، وعدم استقرار علىٰ صعيد الدولة والمجتمع. وهي مرحلة انتقالية علىٰ الصعيد السياسي والحضاري، خرج المغرب فيها من قرون الجمود، واصطدم بالدول الأوروبية المتفوقة علىٰ جميع المستويات. وكان الصدام من القسوة والخشونة، بحيث انشغل الناس به عن البناء العلمي المتأني وفق منهج واضح، واكتفىٰ العلماء في الغالب بالرد والمدافعة، أو بالانعزال والركود!

وإذا كانت هذه التحديات المرتبطة بالبحث في شقِّه التأريخي؛ فإنَّ هنالك صعوباتٍ أخرىٰ كثيرة، ترتبط بالخصوصية المغربية في مجال العلوم الشرعية تدريسًا وتصنيفًا؛ من أهمها:

(١) الجمود المذهبي الصارم الذي تميز به الغرب الإسلامي عمومًا، منذ أن استقر فيه المذهب المالكي علىٰ أُسس سياسية وشعبية[(١)]، جعلته يتفرد بالزعامة الفقهية دون منافس. ومن المعلوم أنَّ التعصب الفقهي يُثمر التوجُّس من الحديث والمحدِّثين؛ لأنَّ الحديث آلة الاجتهاد، وأول ثمرات الاجتهاد: التحرُّر من سيطرة الفقهاء المقلِّدين. ولأجل هذا صار الحديث يقرأ -في الغالب- لأجل التبرك به، أو لدفع مفسدةٍ أو خطرٍ داهم، لا للتفقُّه والاستنباط، فتلك مهمة الفقهاء، والدرسُ الفقهيُّ المذهبيُّ متكفِّلٌ بها.

وفي المناهج العلمية المتَّبَعة في المدارس الشرعيَّة، لم يكن الحديث يُدرس إلا

(١) «تطرَّق جماعةٌ من الباحثين لأسباب انتشار المذهب المالكي في بلاد الغرب الإسلامي، وإقصائه للمذاهب الأخرىٰ. من ذلك مثلًا: د. محمَّد الروكي، «المغرب مالكي . . . لماذا»، ومقال: «أسباب انتشار المذهب المالكي واستمراره بالمغرب»، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد، (٢٢٤).

بعد مراحل مختلفة من الفروع الفقهية والعلوم التي لا تُعارض التمذهب؛ مثل: التجويد، والقراءات، وعلوم العربية.

ويُلخِّص هذا الأمر الشيخُ محمَّد بن عبد الكبير الكتاني بقوله: «أمَّا علم الحديث: فلا نجد قائلًا به! إذا استدللت بحديث لأحدٍ علىٰ جزئية من الجزئيات اغتاظ حتىٰ كأنَّك أتيت من الدين ما لم يأذن به الله، وعارضك هو بكلام حكيم من الحكماء أو إمام من الأئمة»[١].

(٢) شُحُّ التأليف عند المغاربة عمومًا، واعتناؤهم البالغ بالتدريس وتخريج الطلبة[٢]. وقد تأكَّد هذا الأمر بعد ظهور الطباعة وتمركز أجود المطابع في المشرق الإسلامي، مع ضعفٍ واضحٍ في المطابع المغربية، سواء من جهة جودة الإنتاج أو وفرته؛ ولذلك: لم يكن مستغربًا أن يلجأ كثيرٌ من العلماء إلىٰ المشرق لطباعة كتبهم.

(٣) إنَّ غلبة علمي المنطق والكلام علىٰ المقرَّرات الدراسيَّة في أغلب المدارس الحضرية والبدوية، جعل الدراسات الحديثية تتأثَّر بالأساليب والاحتمالات العقلية علىٰ حساب قواعد الصناعة النقلية. وهذا وإن كان غير خاص بالمغرب، بل صفة عامة عند المتأخِّرين؛ إلا أنَّ للمغاربة منه حظًّا وافرًا.

(٤) اشتهر عن المغاربة الاعتناء الكبير بالحفظ[٣]، ممَّا أهَّلهم للنبوغ في العلوم المعتمَدة علىٰ قوة الاستحضار؛ كالقراءات -مثلًا-. ونتيجة ذلك في خصوص علم الحديث، اعتناؤهم بالرواية علىٰ حساب الدراية، فقلَّ إسهامهم في دقائق المصطلح والعلل ومناهج النَّقد في الجرح والتعديل، وكانت معظم جهودهم في مجال رواية الكتب الحديثيَّة، خاصَّة المشتهِر منها -كما سيأتي بيانه إن شاء الله-.

(٥) إنَّ الاستقرار السياسي الذي عرفه المغرب عبر التاريخ؛ جَعَلَ الحركة العلمية مرتبطةً -إلىٰ حدٍّ كبيرٍ- بقرارات الدولة المركزية. فحين يعتني السلاطين بعلم

---

(١) محمَّد الباقر الكتاني، «ترجمة الشيخ محمَّد الكتاني الشهيد»، (ص/ ٢٦).

(٢) ومن لطيف ما يظهر للمتأمل في هذا المعنىٰ: أن أكثرَ علماءِ المغرب غزارةً في التصنيف؛ هم الذين كانت لهم هجرةٌ إلىٰ المشرق الإسلامي، واطِّلاع مباشر علىٰ الحالة العلمية هناك؛ مثل: الغماريين، والكتانيين، وغيرهم.

(٣) عمر الجيدي، «مباحث في المذهب المالكي بالمغرب»، (ص/ ١٧٣)، وما بعدها.

الحديث؛ تزدهر مجالسه، وتَنفقُ سوقُه في كل مكان، ويتنافس الناس في تحصيله[1].
وحين يغلب الفقهاء علىٰ الملوك، تروج البضاعة الفقهية، وتنحسر صناعة الحديث.

ويدخل في هذا الباب أيضًا: الأثر الكبير -إيجابيًّا كان أو سلبيًّا- للقرارات السياسية المنظِّمة للتعليم الشرعي، علىٰ المستوىٰ العلمي العام، كما سيأتي ذكر بعض نماذجه إن شاء الله[2].

وبخصوص المرحلة الزمنية للبحث: فإنَّ التأمُّل يقودُ إلىٰ تقسيمها إلىٰ قسمين كبيرين، يفصل بينهما الاستقلال السياسي للمغرب عن المحتلِّ الأجنبيِّ، أي سنة: (١٣٧٦هـ) الموافقة لسنة (١٩٥٦م)[3].

وسببُ هذا التقسيم، ما حَدَثَ بسبب الاستقلال من تغيير جذري علىٰ مستويات مختلفة: سياسية واجتماعية وحضارية، كان لها الأثرُ البالغُ في تبدُّل معالم الدرس الحديثيِّ بين العصرين. وسيأتي في البحث -إن شاء الله- عرضُ الخصائص المميِّزة لكل مرحلة زمنيّة عند بداية التطرُّق لها.

ومثل سائر التقسيمات المبنية علىٰ عامل زمنيٍّ بحت؛ فإنَّ الفصل بين المنتمين إلىٰ المرحلتين لا يكون صارمًا، ولا يمكن إلغاء حالات المخضرمين الذين يضعون قَدَمًا في أولىٰ المرحلتين، والقدم الأخرىٰ في المرحلة التالية. إلَّا أن ذلك لا ينقض أصل التقسيم.

وتبعًا لهذا التقسيم الزمني؛ فإنَّ البحث مُكوَّنٌ من **بابين اثنين**، كلُّ بابٍ منهما مُخصَّصٌ لإحدىٰ المرحلتين. وفي كل باب **فصلان**، يعتني الأول بأعلام الحديث ومناهجهم النقدية، ويتطرق الثاني لمناهج تدريس علوم الحديث.

والله الموفِّق . .

---

(١) يُراجَع: «**جامع القرويِّين**» (ص/ ٦٨، ٦٩)، مَثَلًا: ما وقع في زمن محمَّد بن عبد الله. ومن المعلوم في التاريخ أيضًا، تقريب المحدِّثين في زمن يعقوب المنصور الموحدي، وإقصاؤه فقهاء المالكية.

(٢) مثال ذلك: إحداث الجامعة العصرية، وتحديثُ أسس التعليم العتيق بالقرويين وغيرها، وإحداث الكراسي العلمية . . . إلخ.

(٣) هذه سنة خروج المحتل الفرنسي وتوقيع وثيقة الاستقلال الرسمية، ثم خرج المحتل الإسباني من مناطقه عبر مراحل زمنية مختلفة.

البَابُ الأَوَّلُ

مرحلة ما قبل الاستقلال

تمهيد

تمتدُّ هذه المرحلة التاريخية من أوائل القرن الرابع عشر تقريبًا، إلىٰ إعلان الاستقلال السياسي عن فرنسا سنة (١٣٧٦هـ)، ويزامن ذلك الأحداث الآتية:

* السنوات الأخيرة من حكم السلطان الحسن الأول، وهي آخر عهود الاستقرار السياسي وتبعية الأطراف للسلطة المركزية.

* الحكم الضعيف للسلطان عبد العزيز، الذي أَطمع القوىٰ الاستعمارية الأوروبية في احتلال المغرب.

* حكم السلطان عبد الحفيظ، وتوقيع معاهدة الحماية مع الفرنسيين، وما أعقب ذلك من فتن مدلهمَّة.

* حكم السلطان يوسف، ثم ابنه محمَّد بن يوسف (محمَّد الخامس)، واشتداد الكفاح المسلح ضد المستعمر الأجنبي في مختلف مناطق المغرب، بالتوازي مع نشوء الحركة النضالية السياسية (الحركة الوطنية).

خصائص هذه المرحلة الزمنية:

تمتاز هذه المرحلة التاريخيَّة، بغياب الاستقرار السياسي والاجتماعي وكثرة الفتن والتقلبات. فقد كانت الحواضر مركزًا للاضطرابات والصراعات السياسيَّة، وظلم الولاة، إلىٰ جانب المجاعات والأوبئة المتلاحقة. وكانت البوادي تعيش -في أغلبها- بعيدةً عن حكم السلطات المركزية، وتعاني من غياب الأمن وتسلُّط القادة المحليِّين.

ولا شكَّ أنَّ لذلك أثرًا بالغًا في الحياة العلمية عمومًا، وفي أحوال العلماء واستقرارهم.

ومن جهةٍ أخرىٰ، فقد ورث المغربُ في هذه المرحلة آثارَ الجمود الفقهي والركود

العلمي من القرون السابقة، ولكن بدأت بعض بوادر الانتعاش الفكري تظهر لأسباب مختلفة؛ منها:

- الاحتكاك بالمستعمر الأوروبي، الذي شَحَذَ الهمم، وأظهر للعلماء مقدار التفاوت العظيم بين المغرب وأوروبا في المجالات المختلفة. ولذلك بدأت محاولات رصد أسباب هذا التفاوت، ومحاولة إحياء تعاليم الإسلام التي تُعلي قيم الاجتهاد والعمل، والدعوة إلىٰ الرجوع إلىٰ المعين الصافي للإسلام، أي: إلىٰ الكتاب والسنَّة، وفي ضمن ذلك: الاهتمام بعلم الحديث. وقد بدأت هذه المحاولات بجهود **محمَّد المدني بن جنون، وأبي العباس الناصري**، واستمرت بجهود علماء آخرين سيأتي ذكر بعضهم.

- التأثُّر الكبير بالنهضة العربية في الشرق عمومًا، وفي مصر علىٰ الخصوص. ومن أسباب هذا التأثر: التبادل الفكري والثقافي والديني، عبر قنواتٍ متعدِّدة، منها علىٰ الخصوص: مجيء الجرائد والمجلَّات الشرقية؛ كالأهرام واللواء والمؤيّد والمنار من مصر، والرائد والحاضرة وإظهار الحق من تونس، وغيرها. كما أنَّ بعض أكابر الدعاة والعلماء المصلحين كانوا يزورون المغرب ويؤثِّرون في أهله، مثل: العلَّامة عبد الله السنوسي، والشيخ محمَّد عبده وغيرهما. هذا إلىٰ جانب ذهاب بعض العلماء المغاربة إلىٰ الأزهر للدراسة فيه، والتواصل مع أعلامه.

- بوادر انتشار المنهج السلفي، الذي كان قد دعا إليه بعضُ سلاطين المغرب منذ عصر سابق (السلطان محمَّد بن عبد الله العلوي خصوصًا)، ثم صار ينتشر في المحاضن العلمية، إلىٰ أن التحم بالحركة الوطنية المطالبة بالاستقلال السياسي للمغرب.

ومن أهم مظاهر هذا المنهج السلفي(١): الدعوة للاجتهاد ونبذ التقليد، والرجوع إلىٰ تدريس الكتاب والسنَّة بدلًا من الجمود علىٰ كتب الفروع، والاعتناء بعلوم الحديث خاصَّة.

---

(١) المقصود بالمنهج السلفي هنا: معناه العام، المخالف لطرق المتأخِّرين المقلِّدة. ولا يمتنع معه الوقوع في بعض البدع العقدية، أو العملية.

وقد تميَّزت هذه المرحلة بتركز الدراسة العلمية في ثلاثة أنحاء:

* **الجامعات العلمية النظامية**: والمقصود بذلك خصوصًا جامعة القرويين بفاس، وجامعة ابن يوسف بمراكش.

* **المدارس القروية المنتشرة في جميع أنحاء المغرب**: خاصَّة في سوس واجبالة ودكالة والريف وغيرها. وهذه المدارس تلقِّن -علىٰ الخصوص- القرآن بالتجويد والقراءات، وعلوم العربية، والفقه المالكي. ويقل فيها الالتفاتُ لعلوم الحديث.

* **المساجد والزوايا في المدن والقرىٰ**: واشتُهرت مدن فاس ومراكش وسلا والرباط وطنجة وتطوان بحركة علمية مزدهرة.

الفصل الأول

أعلامُ الحديث ومناهجهم النقدية

(١) أقسام المشتغلين بالحديث:

يمكن تصنيف علماء الحديث في هذه المرحلة إلىٰ أقسام متعدِّدة، باعتبارات مختلفة.

فباعتبار العلاقة بالنظام التعليمي القائم: ينقسمون إلىٰ شيوخ نظاميِّين ومستقلِّين. فعلىٰ رأس المنتسبين إلىٰ النظام يأتي المدرِّسون في الجامعات والمدارس الرسميَّة، خاصَّةً منهم من كان له منصبٌ رسميٌّ في الأوقاف أو العدلية. وأما المستقلُّون فأكثرهم من غير المرغوب فيهم رسميًا؛ بسبب مواقفهم الوطنية، أو اختياراتهم العلمية المخالفة للمناهج السائدة.

وباعتبار المذهب في العقيدة والفقه والسلوك: فإنَّهم ينقسمون إلىٰ سلفيِّين ينادون بالرجوع إلىٰ عقيدة السلف الصالح وطريقتِهم في التفقُّه والتزكية، وينابذون المذهب وأتباعه، وإلىٰ مذهبيِّين لا يمنعهم اعتناؤهم بالحديث النبوي من التمسك بالمذهب الفقهي الموروث، أو المنهج السلوكي السائد منذ قرون. ولا شكَّ أنَّ علماء الحديث في القسم الأول أكثر عددًا، وأعظم أثرًا.

وباعتبار المنهج الحديثي: ينقسمون إلىٰ نُقَّاد يشتغلون بالحكم علىٰ الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وعلىٰ الرواة جرحًا وتعديلًا، ومحدِّثين يعتنون برواية الكتب الحديثيَّة، تحمُّلًا وأداءً.

وباعتبار التخصص العلمي: فإنَّ العلماء عمومًا يمكن تقسيمهم إلىٰ أقسام ثلاثة:

* الحفَّاظ المشتغلون بالحديث أكثر من غيره من العلوم، حتىٰ صار علامةً عليهم،

يعرفون بها بين أقرانهم، وذلك مثل: أحمد بن الصدِّيق الغماري، وأبي شعيب الدكالي، وعبدالحي الكتاني، وغيرهم.

* المتفنِّنون المشاركون في علوم مختلفة منها علم الحديث، لكن دون تخصُّصٍ فيه، وذلك مثل: العباس التعارجي، ومحمَّد المختار السوسي، وأحمد أكرام، وعمر الجراري، والرحالي الفاروقي، وغيرهم.

* غير المتمكِّنين من علم الحديث، الذين ليس لهم فيه أدنىٰ مشاركة. والغالب عليهم أنَّهم من الفقهاء والمتصوِّفة الجامدين.

وسأهتم في هذا الفصل بالقسم الأول خصوصًا، وقد أذكر -عرضًا- بعض المنتسبين إلىٰ القسم الثاني.

(٢) الصفات العامة للمحدِّثين:

يشترك المشتغلون بالحديث في هذه المرحلة الزمنية، في مجموعةٍ من الصفات المميَّزة، يمكن اختصارها في الآتي:

أوَّلًا: التأليف والتدريس:

الظاهرة الغالبة علىٰ المحدِّثين المغاربة في هذه المرحلة الانشغال بالتدريس، والدعوة العملية إلىٰ اتباع السنَّة ونبذ التقليد، أكثر من التأليف العلمي.

ومن أغرب ما يمكن رصده في هذا الإطار: أنَّ واحدًا من أشهر المحدِّثين الحفَّاظ في هذه المرحلة الزمنية، وهو: الحافظ أبو شعيب الدكالي، لا يُعرَف له تصنيفٌ معتبَرٌ في الحديث ولا في غيره!

وقد عُرف مع ذلك عن بعض المحدِّثين الإكثار من التأليف، خاصَّة من كانت له هجرة إلىٰ المشرق الإسلامي، مثل: الغماريِّين والكتَّانيين. ولا شكَّ أنَّ التأثُّر بالجو العلمي الشرقي، المتميِّز بسهولة الطباعة والنشر، له دورٌ كبيرٌ في تغيُّر العاداتِ السائدة في المغرب.

وممَّا يمكن رصدُه أيضًا: أنَّ كثيرًا من التآليف الحديثيَّة المغربية في هذه المرحلة لا تتسم بجانب إبداعي مُعتبَر، بل تجترُّ المباحث المتداوَلة عند المتأخِّرين، وتتناولها بنفس الطريقة المعهودة، مع تأثُّر كبير بالمنطق وصناعة المتون والحواشي.

ومن أظهر الأمثلة علىٰ ذلك: كتاب «**الفجر الساطع شرح صحيح البخاري**»، للعلَّامة الزرهوني الشبيهي.

ولا يمنع ذلك أنَّ جماعةً من العلماء كانت لهم إسهاماتٌ إبداعيةٌ رائقة، سيأتي بيانها إن شاء الله.

ثانيًا: نقد الأحاديث والرواة:

لا يخرج المحدِّثون المغاربة عن المألوف السائد عند المتأخِّرين من المحدِّثين في مجال نقد الرواة والمرويات؛ ولذلك تجد كثيرًا منهم يعتمدون في العزو والتخريج علىٰ كتابات الحافظ السيوطي، وفي النقد والحكم علىٰ الأحاديث علىٰ مؤلَّفات الحافظ ابن حجر العسقلاني.

وممَّا يقوِّي هذا الأمر: اهتمامهم -خصوصًا- بشرح الكتب الحديثية، ووضع الحواشي والتعليقات والمختصَرات عليها، مع قلَّة التأليف في علوم المصطلح، والجرح والتعديل.

هذا هو الغالب علىٰ المحدِّثين المغاربة في الأزمنة المتأخِّرة، ولكن عرفت هذه المرحلة نبوغَ مجموعة من المجدِّدين الذين كانت لهم عناية بالتخريج، والعلل، والجرح والتعديل.

ثالثًا: الكتب والمتون المعتمَدة:

يغلب علىٰ علماء هذه المرحلة الاعتناء ببعض الكتب المسنَدةِ المشهورة؛ كالموطأ، والصحيحين، وبالكتب الحديثية المرتبطة بسيرة النبي ﷺ، مثل: كتب الشمائل، والخصائص، ونحوها.

وسيأتي في الفصل المقبل -إن شاء الله- سردُ بعض الكتب المعتمَدة في التدريس.

رابعًا: الأسانيد والإجازات:

تفرَّد المغاربةُ منذ القديم ببعض الطرق والروايات؛ مثل: رواية ابن القلانسي لصحيح مسلم، ورواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي لموطأ مالك، كما انفردوا باصطلاحات خاصَّة في علم مصطلح الحديث[1]، وبترجيحات معيَّنة؛ مثل: تفضيل «**صحيح مسلم**»

---

(١) قال الحافظ أحمد بن الصديق الغماري في كتابه «**المغير علىٰ الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير**»=

علىٰ «**صحيح البخاري**»، كما نقله علماء مصطلح الحديث.

وقد احتفظ المغاربة بأسانيدهم الخاصَّة إلىٰ زماننا هذا، وذكروها في أثباتهم وفهارسهم. والسند المغربي يشمل السند الحديثي في القيروان، وفي بجاية، وفي فاس، ومراكش. وقد عرض الشيخ عبد الحي الكتاني في «**فهرس الفهارس**» لتفصيل بعض الأسانيد المغربية.

(٣) تراجم بعض أعيان المحدِّثين:

سأذكر في هذا الفصل تراجم مختصَرة لبعض أشهر المحدِّثين والحفَّاظ، خاصَّة من أصحاب الطبقة الأولىٰ، وهي طبقة المشتغلين بالحديث أكثر من غيره من العلوم، حتىٰ صار الحديث سمةً لهم تُميِّزُهم عن غيرهم.

محمَّد بن جعفر الكتاني:

هو العلَّامة المحدِّث أبو عبد الله محمَّد بن جعفر بن إدريس الكتاني الإدريسي الحسني.

وُلد سنة (١٢٧٤هـ)، وتُوفِّيت والدته وهو صغير. حفظ القرآن والمتون العلمية المشهورة في صغره، ثم دخل جامع القرويين، فأخذ عن كبار علمائها في العلوم الشرعية المختلفة.

ومن أشهر شيوخه:

- والده أبو المواهب جعفر بن إدريس الكتاني، سمع عليه الصحيح قريبًا من عشرين مرة.
- محمَّد المدني بن جنون، درّبه علىٰ علم الحديث.
- أحمد بن أحمد بنّاني، قرأ عليه في علم الحديث.

= عند حديث: «أكرموا الشهود فإنَّ الله يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم»: «قلتُ (أي: الغماري): موضوع ظاهر البطلان، ومن الغريب أنَّ الحافظ أبا علي الصدفي رواه عن البانياسي، ثم قال: هذا حديث حسن لم نكتبه إلا من هذا الوجه. ذكره ابن الأبار في ترجمة خلف ابن بشكوال من معجم أصحاب الصدفي، وهذا من إطلاق لفظ الحسن علىٰ المستطرف الغريب ولو كان باطلًا، وذلك كان معروفًا بين أهل الأندلس، وأنَّهم لا يقصدون الحسن الاصطلاحي».

- ابن عمه محمَّد بن عبد الواحد الكتاني.

وغيرهم.

ورحل الشيخ إلىٰ الحجاز، والشام، ومصر، وأخذ عن أكابر علمائها. ثم هاجر إلىٰ المدينة النبويَّة بعد سيطرة الكفار الأوروبيِّين علىٰ بلاد المغرب.

ثم انتقل إلىٰ دمشق، والتقىٰ فيها بأكابر العلماء والمصلحين، وأحدث نهضة علمية كبرىٰ بالشام. ثم -حين دخل الفرنسيون إلىٰ سوريا- قرَّر الرجوع إلىٰ المغرب، فاستقر بفاس سنة (١٣٤٥هـ)، ودرّس في القرويين شرح «**مسند الإمام أحمد**»، كما قُرئ عليه كثيرٌ من كتب الحديث.

وقد ترك المترجَم مؤلَّفاتٍ كثيرةً؛ منها:

- «سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بذكر من حلَّ أو أُقبر من العلماء والصلحاء بفاس».
- «نظم المتناثر من الحديث المتواتر».
- «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنَّة المشرَّفة».
- «نصيحة أهل الإسلام بما يدفع عنهم داءَ الكفرة اللئام».
- «سلوك السبيل الواضح لبيان أنَّ القبض في الصلوات كلها مشهورٌ وراجح».
- «الأزهار العاطرة الأنفاس بذكر مناقب قطب المغرب وتاج مدينة فاس إدريس بن إدريس باني مدينة فاس».

تُوفِّي الشيخ سنة (١٣٤٥هـ).

عبد الحي الكتاني(١):

هو العلَّامة المحدِّث أبو الإسعاد عبد الحي بن عبد الكبير الكَتَّاني، الإدريسي الحَسَني.

وُلد بمدينة فاس سنة (١٣٠٢هـ)، ونشأ في كَنَفِ والده وأخيه الكبير محمَّد. دخل

---

(١) من مصادر ترجمته: مقال بعنوان «**ترجمة العلَّامة عبد الحي الكتاني**»، للشيخ محمَّد زياد التكلة، منشور علىٰ موقع «**الألوكة**» بالإنترنت.

الكتَّاب فقرأ علىٰ الفقيه علي بن أحمد زويتن، ثم علىٰ الفقيه أحمد البغل، ثم علىٰ الفقيه محمَّد الصِّنهاجي.

دخل القرويين سنة (١٣١٤هـ)، وأخذ عن كبار علمائها. **ومن شيوخه:**

- والده: قرأ عليه «**صحيح البخاري**» مرارًا، و«**الشفا**»، و«**الشمائل**» مرات، وطرفًا من «**مسنَد أحمد**»، وأطراف الكتب الستة وغيرها. إلىٰ جانب كثير من كتب التفسير.

- شقيقه محمَّد: أخذ عنه كثيرًا من كتب الحديث؛ مثل: «**صحيح البخاري**»، و«**سنن النسائي**»، و«**الترمذي**»، و«**الشفا**»، وغير ذلك.

- محمَّد بن جعفر الكتاني (وهو ابن خاله): حضر عليه في علوم كثيرة؛ مثل: الحديث من الصحيحين، و«**الموطأ**»، و«**سنن أبي داود**»، والفقه من «**المرشد المعين**»، و«**مختصر خليل**»، و«**الأصول من جمع الجوامع**»، وغير ذلك.

- أحمد بن الخياط الزكاري: قرأ عليه «**الشفا**»، وبعض «**صحيح البخاري**»، ومصطلح الحديث.

- محمَّد بن قاسم القادري، أخذ عنه في السيرة، والفقه، وأصوله.

- أحمد بن الطالب بن سودة: في الحديث، والشمائل.

- أحمد بن الجيلالي الأمغاري: في أصول الفقه.

- محمَّد الفضيل الشبيهي الزرهوني: في الصحيحين، والشمائل.

وقد كانت له رحلاتٌ كثيرة داخل المغرب وخارجه، التقىٰ فيها بعلماء كثيرين واستجازهم. كما درَّس في الحرمين، والأقصىٰ، والمسجد الأموي، وحرص علىٰ اقتناء الكتب، فجمع من ذلك الشيء الكثير.

وقد اشتُهر بعلوِّ الإسناد، وله إجازاتٌ كثيرة من أكابر مسندي عصره تُعدُّ بالمئات، وهي مُضمَّنة في كتابه الشهير: «**فهرس الفهارس والأثبات**». وكثير من أسانيد عصرنا تمر عن طريق المترجَم، كما أنَّ كتابه المذكور عمدة للمشتغلين بالإجازات والأسانيد إلىٰ يومنا هذا.

وللمترجَم مؤلَّفاتٌ كثيرة، من أشهرها:

- «**التراتيب الإدارية**».

- «مفاكهة ذوي النبل والإفادة حضرة مدير السعادة».
- «ما علق بالبال أيَّام الاعتقال».
- «النور الساري علىٰ صحيح البخاري».
- «إفادة النبيه لتيسير الاجتهاد ومَن ادَّعاه أو ادُّعي فيه».
- «البحر المتلاطم الأمواج المُذهِب لما في سُنَّة القبض من العناد واللجاج».

تُوفِّي الشيخ عام (١٣٨٢هـ).

محمَّد الحجوجي:

هو محمَّد بن محمَّد بن المهدي الحجوجي الإدريسي الحسني، وُلد بفاس سنة (١٢٩٧هـ).

أخذ عن جماعة من الشيوخ منهم:

- أحمد بن الخياط الزكاري.
- محمَّد بن قاسم القادري.
- محمَّد بن جعفر الكتاني.
- أحمد بن المامون البلغيتي.

له مؤلَّفات كثيرةٌ، منها:

- «سلافة الصفا بتراجم رجال الشفا».
- «المنح الوهبية شرح منظومة الشمائل النبوية».
- «كنز اليواقيت الغالية في الأسانيد العالية».
- «عقد الدر والياقوت والمرجان في تفسير القرآن».
- «منحة الوهاب في تخريج أحاديث الشهاب».
- «فتح القدير في شرح التاريخ الصغير للإمام البخاري».
- «شرح مسند الدارمي».
- «شرح مسند أبي داود الطيالسي».

وغيرها.

وقد اشتغل المترجَم بالتدريس، فكان يُدرِّس في الصباح: «**المرشد المعين**»، و«**الأجرومية**» للصغار، ويُدرِّس للكبار: «**ألفية ابن مالك**»، و«**مختَصر خليل**»، ويُدرِّس «**صحيح البخاري**» في المساء.

وتُوفِّي بدمنات سنة (١٣٧٠هـ).

محمَّد بن إدريس القادري:

هو المحدِّث الفقيه محمَّد بن إدريس القادري، نسبة للشيخ عبد القادر الجيلاني. وهو من بيتٍ شريف معروفِ النَّسب.

وُلد سنة (١٢٩١هـ)، بمدينة فاس. وقرأ القرآن علىٰ جماعة؛ منهم: السيد المعمِّر محمَّد الجناتي، والسيد أحمد خرباش الفيلالي. وأخذ سائر العلوم بالقرويين عن جماعة من الأعلام منهم:

- جعفر بن إدريس الكتاني: أخذ عنه «**البخاري**» سماعًا من أوله إلىٰ الجنائز، قراءة تحقيق وتفقُّه.
- أحمد بن محمَّد ابن الخياط الزكاري: أخذ عنه «**صحيح البخاري**»، و«**مختصَر خليل**»، و«**جمع الجوامع**» في الأصول، وغير ذلك.
- أحمد بن الطالب ابن سودة المري: سمع عليه «**البخاريَّ**» كاملًا.
- محمَّد بن قاسم القادري: أخذ عنه الفقه والأصول. وقرأ عليه «**صحيح البخاري**»، و«**الشمائل**» للترمذي، و«**البردة**»، و«**الهمزية**».
- محمَّد بن التهامي الوزاني: أخذ عنه «**صحيح البخاري**»، و«**مختصَر خليل**»، و«**ألفية ابن مالك**»، وغير ذلك.
- محمَّد بن محمَّد بن عبد السلام كنون: أخذ عنه «**جمع الجوامع**» في أصول الفقه، وغيره.

كما أخذ في رحلته إلىٰ الشرق عن جماعة آخرين؛ منهم:

- الشيخ محمَّد بدر الدين البيباني، وله منه إجازة.
- يوسف بن إسماعيل النبهاني.

وله إجازاتٌ حديثية كثيرة، عن جمع من الشيوخ.

وتتلمذ علىٰ يديه جماعة من الأكابر، منهم: أحمد الغماري، وأبو حامد البطاوري، وعبد الله الغماري، ومحمَّد الباقر الكتاني، وعبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، وآخرون.

وقد كان متمكِّنًا من علوم كثيرة، لكنه اشتهر علىٰ الخصوص بعلم الحديث، حتىٰ عدَّه بعضُ من ترجم له من حُفَّاظ القرن الرابع عشر.

ومن مؤلَّفاته الدالَّة علىٰ عُلوِّ كعبه في هذا الفن:

- «**شرح جامع الترمذي**»، لم يكمله.
- «**الأحاديث المستطابة في بعض ما ورد في فضل الدعاء وشروط الإجابة**».
- «**البيان والإيضاح لمعلَّقات مقدِّمة ابن الصلاح**». لم يكمله.
- «**حاشية علىٰ شرح الشيخ زكريا الأنصاري علىٰ ألفية العراقي في الحديث**».
- «**القول الراقي في حل ما أُشكل من ألفية وشرح الحافظ العراقي**».
- شرح المدونة، واسمه: «**الروض الهتون، في اقتطاف ما دنا من مدونة سحنون**».
- «**الاشتباه عن معنىٰ حديث: إنَّه ليُغان علىٰ قلبي وإنِّي لأستغفر الله**».
- «**إزالة الدهش والوله، عن صحة حديث: ماء زمزم لِمَا شُرب له**».
- «**الدلائل، علىٰ معرفة رجال الشمائل**».
- «**الكواكب المنتشرة، في الأحاديث المشتهرة**».

ورسائل أخرىٰ كثيرة.

تُوفِّي الشيخ المترجَم بمدينة الجديدة عام (١٣٥٠هـ).

أحمد بن الصدِّيق الغماري(١):

هو العلَّامة الحافظ أبو الفيض أحمد بن محمَّد بن الصدِّيق الإدريسي الحسني الغماري. وُلد سنة (١٣٢٠هـ = ١٩٠١م)، وعندما بلغ الخامسة من عمره أدخله والده الكُتَّاب لحفظ القرآن الكريم بمدينة طنجة، ثم حفظ مجموعة من المتون العلمية

---

(١) من مصادر ترجمته: مقدِّمة الشيخ الحسن الكتاني لتحقيق كتاب: «**توجيه الأنظار**» للمترجَم.

المشهورة؛ مثل: «**المقدمة الأجرومية**»، و«**ألفية ابن مالك**»، و«**المرشد المعين**» لابن عاشر، و«**مختصَر خليل**»، و«**البيقونية**»، و«**بلوغ المرام**»، وغيرها. ثم اشتغل بدراسة هذه المتون علىٰ شيخه العربي بودرة، وعلىٰ والده محمَّد بن الصدِّيق.

وفي سنة (**١٣٣٩هـ**) سافر إلىٰ مصر للدراسة بالأزهر، واعتكف في بيته لدراسة علم الحديث.

تتلمذ الغماري علىٰ شيوخ كثيرين؛ من أبرزهم:

- والده محمَّد بن الصدِّيق بن أحمد الغماري الإدريسي الحسني: في الفقه، والتفسير، والحديث، والتوحيد، وغيرها.

- محمَّد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي الصعيدي: أخذ عنه التفسير، و«**صحيح البخاري**». وحضر بعض دروسه في «**شرح الهداية**» للمرغيناني، و«**شرح الإسنوي علىٰ المنهاج**».

- محمَّد إمام بن إبراهيم السقا الشافعي: في النحو، والفقه الشافعي، والمنطق، والحديث.

- محمَّد بن سالم الشرقاوي: في الفقه، والحديث.

- محمَّد بن إبراهيم السمالوطي: في التفسير، والحديث، وغيرهما.

- محمَّد بن جعفر الكتاني: قرأ عليه في «**مسند أحمد**»، وغيره من كتب الحديث.

وغيرهم كثير.

وقد اشتغل بتدريس العلم الشرعي في المغرب ومصر، خاصَّة كتب الحديث والفقه. وتتلمذ عليه جماعة، منهم: إخوته عبد الله، ومحمَّد الزمزمي، وعبد الحي، وعبد العزيز، والحسن، وإبراهيم، والشيخ عبد الله التليدي، والشيخ محمَّد المنتصر الكتاني، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وآخرون.

كما اشتغل بالتأليف، فأخرج عددًا كبيرًا من المؤلَّفات الفقهية والحديثيَّة، كان لها أثرٌ عظيم في وضع معالم المدرسة الغمارية، التي تخرَّج منها جماعةٌ من العلماء وطلبة العلم.

ويمتاز المنهج العلمي لأحمد الغماري بمجموعة من الخصائص؛ أهمها:

- محاربة التقليد المذهبي بشدَّة وصلت إلىٰ درجة الطعن في المذاهب، وفي كثير من أئمة العلم المتقدِّمين، مع دعوىٰ الاجتهاد المطلق، والاستنباط المباشر من الكتاب والسنَّة.

- إحياء الإملاء الحديثي، وقد ذكر عنه بعض تلامذته أنَّه كان يملي من حفظه خمسين حديثًا بأسانيدها دون تلعثم، ثم يرجع إليها واحدًا واحدًا ليتكلم علىٰ الإسناد والفقه والغريب.

- إحياء بعض أنواع التأليف كالمستخرَجات (له مستخرَج علىٰ «**مسند الشهاب**» للقضاعي، وآخر علىٰ «**شمائل الترمذي**»، وآخر علىٰ «**عوارف المعارف**» للسهروردي)، والاعتناء بالحكم علىٰ الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا، وعلىٰ الرجال جرحًا وتعديلًا، ممَّا كاد ينقرض من الأمة في الأعصار المتأخِّرة.

- غزارة التأليف، في فنون مختلفة خاصَّة في الحديث والفقه.

ومن منهج الشيخ أحمد في النقد الحديثي: تضعيف الأحاديث التي ظاهر أسانيدها الصحة، بسبب مخالفتها الواقع في ظنه.

فمن ذلك مثلًا قوله في «**الأجوبة الصارفة**» عن أحاديث فضل الشام: «**كلها باطلة موضوعة مخالفة للواقع، ثم هي من رواية الشوام الكذابين الواضعين أو من وافقهم من غيرهم، وما كان ظاهر سنده الصحة فذلك من غلط الموثقين . . .**».

ودليله علىٰ تكذيب الأحاديث والطعنِ في رواتها: «الواقع؛ فإنَّه لا توجد أحاديث كثيرة متعددة بعضها بالأسانيد الصحاح ظاهرا، وكلها مخالفة للواقع . . .؛ فإنَّ الشام في أول الإسلام كان شؤمًا علىٰ الإسلام بنصرة الباغية والفتك بآل رسول الله ﷺ، ثم لمَّا انتقل الملك من بني أمية صار خاملا لا أثر له في الإسلام أصلا، ثم في هذا العصر صار معقل الزندقة والتفرنج والكفر والإلحاد، كما هو مشاهد معلوم لكل أحد»!

ولأخيه عبد العزيز مسلك مشابه في أحاديث أخرىٰ.

ومن أشهر مؤلَّفات الشيخ أحمد:

- «**المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**».

- «**الهداية تخريج البداية**»، وهو تخريج لأحاديث «**بداية المجتهد**» لابن رشد.
- «**المثنوني والبتار في نحر العنيد المعثار الطاعن فيما صحَّ من السنن والآثار**»، وهو ردٌّ علىٰ كتاب الخضر مايابا الشنقيطي في نصرة سدل اليدين في الصلاة.
- «**مسالك الدلالة في أدلة الرسالة**»، (الرسالة الفقهية لابن أبي زيد القيرواني).
- «**حصول التفريج بأصول التخريج**».
- «**توجيه الأنظار إلىٰ توحيد المسلمين في الصوم والإفطار**».
- «**الاستنفار لغزو التشبه بالكفار**».
- «**بيان تلبيس المفتري محمَّد زاهد الكوثري**».
- «**إقامة الدليل علىٰ حرمة التمثيل**».
- «**مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية**».
- «**إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون**».
- «**الاستعاذة والحسبلة ممَّن صحَّح حديث البسملة**».

وكتب أخرىٰ كثيرة.

وقد تُوفِّي الشيخ أحمد الغماري سنة (١٣٨٠هـ).

أبو شعيب الدكالي(١):

هو العلَّامة الحافظ أبو شعيب بن عبد الرحمن الدكالي الصدِّيقي، رائد الدعوة السلفية بالمغرب في القرن الماضي.

وُلد سنة (١٢٩٦هـ)، بدوار الصديقات بدكالة، في غرب البلاد. ونشأ يتيمًا تحت كفالة عمِّه العلَّامة سيدي محمَّد بن عبد العزيز الصدِّيقي، وتلقَّىٰ تعليمه الأولي بقرية الصديقات، وحفظ القرآن بالقراءات، والمتون المشهورة.

وحين كان عمره ثلاثة عشر عامًا استحضر السلطان مولاي الحسن الأول حُفَّاظ «**مختصر الشيخ خليل**» لأجل الاختبار، فحضر أبو شعيب إلىٰ مراكش، وكان المشرف

---

(١) من مصادر ترجمته: عبد الله الجراري، «**المحدِّث الحافظ أبو شعيب الدكالي**». وعبد الله رياض، «**شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية**».

علىٰ الامتحان الفقيه علي بن حمو المسفيوي وزير العدل، فأعجب بأبي شعيب الدكالي لصغر سنه وتقدُّمِه في الحفظ والفهم. وسأله الوزير عن حفظ القرآن؛ فأجاب أنه يحفظه بالقراءات السبع، فأحضر من يعرفها ليمتحنه فيها.

ووصل خبر هذا الطفل النبيه إلىٰ علم السلطان، فأمر بإدخاله عليه، وحدثت له معه قصة، تدل علىٰ ذكاء المترجَم منذ صغر سنه[1].

وفي (١٣١٤هـ) رحل المترجَم إلىٰ مصر وأخذ عن علمائها المشهورين؛ مثل: شيخ الإسلام سليم البشري، والعلَّامة محمَّد بخيت المطيعي، والشيخ محمَّد محمود الشنقيطي، والشيخ أحمد الرفاعي، وغيرهم.

ثم انتقل إلىٰ مكة، وعُيِّن إمامًا وخطيبًا ومفتيًا ومدرِّسًا في أرض الحرمين الشريفين، وحظي عند أمير مكة كثيرًا. وأخذ هنالك عن جماعة؛ منهم: الشيخ عبد الله صوفان القدومي النابلسي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ محمَّد بدر الدين الدمشقي، والشيخ أحمد بن عيسىٰ النجدي.

ودرَّس بالحرمين الشريفين مجموعة من الكتب؛ منها: التفسير، والكتب الستة، و«**الشفا**» للقاضي عياض، و«**الشمائل**» للترمذي، وغير ذلك.

وفي سنة (١٣٢٨هـ) عاد أبو شعيب إلىٰ بلده واستقر في مدينة فاس، وقربه السلطان مولاي عبد الحفيظ، وعُيِّن وزيرًا للعدل والمعارف. وكان مع ذلك مواظبًا علىٰ التدريس، مقبلًا عليه غير منشغل عنه بالتأليف. وكان من منهجه فيه: التيسير، وتحرِّي الوضوح، وقد عاهد أمام الملتزَم شيخه بدر الدين الدمشقي أن يُفهم الناس الدين، ولا يُعمّي ألفاظه حتىٰ يفهم عنه الخاص والعام.

ومن مآثره: إحياء تدريس تفسير القرآن، الذي كان ممنوعا بسبب قول الجهال: «إذا فُسِّر القرآن، مات السلطان»! وكان يُدرِّسه بـ«**تفسير النسفي**». كما درّس كتب الحديث النبوي، وحرص علىٰ شرحها، بعد أن كانت تقرأ للتبرُّك فقط. واعتنىٰ في الفقه برد مسائل الفروع إلىٰ أدلتها، ولذلك درّس «**مختصر الشيخ خليل**» ببيان أدلَّة

---

(١) تُراجع القصة في: عبد الله رياض، «**شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية**»، (ص/ ٩٩، ١٠٠).

المسائل. كما درَّس علومًا كثيرة؛ كالنحو، والأدب، والقراءات.

وقد ذكر العلَّامة عبد الله الجراري أسلوب الشيخ في التدريس؛ فقال: «كان أسلوبه في أداء الدروس، سواء منها التفسيرية أو الحديثية، أنه يفتتحها بذكر سنده واتصاله برواة الحديث الذي يريد التحدُّث عنه، ثم يتبعه بتراجم رجاله والتعريف بهم، ويردف ذلك بالكلام علىٰ الحديث من الناحية الاصطلاحية وما فيه من اتصال أو انقطاع، واختلاف في اللفظ والرواية، ثم يتخلص إلىٰ تحليله وما احتفَّ به من معانٍ وزياداتٍ وأحداث، وما يعضِّد ذلك من آياتٍ قرآنية. عقب هذا يأتي بالحكم الشرعي الذي تضمَّنه ومن أخذ به من الأئمة، وإن كان أخذ به الإمام مالك توسَّع في المذهب، وكثيرًا ما كان يأتي آخر الدرس بنص خليل، ثم يختم بالمستنبطات والفوائد المأخوذة منه صراحةً، أو ضمنًا، أو فهمًا، أو قياسًا ...، وفي أثناء هذه الدروس الجامعة، كان ينادي برد الناس إلىٰ الكتاب والسنَّة، ويحضهم علىٰ اتباع مذهب السلف الصالح، ونبذ ما يؤدي إلىٰ الخلاف»[1].

وكان أساس منهجه الدعوي أمران:

أولهما: إحياء علم الحديث ونشره، والحثُّ علىٰ التفقه فيه.

والثاني: محاربة الشرك والخرافة والبدعة، والدعوة إلىٰ التأسِّي بالسلف الصالح.

وقد أثمرت دعوته الإصلاحية عددًا غفيرًا من الدعاة والعلماء والمحدِّثين، الذين تتلمذوا علىٰ يديه، وتأثَّروا بمنهجه، وانطلقوا إلىٰ ميادين الدعوة متسلِّحين بما أخذوه عنه.

فمنهم علىٰ سبيل التمثيل: الشيوخ محمَّد السائح، ومحمَّد المدني بن الحسني، ومحمَّد بن العربي العلوي، وآخرون.

تُوفِّي الشيخ أبو شعيب الدكالي سنة (١٣٥٦هـ).

محمَّد السائح[2]:

---

(١) عبد الله الجراري، «**المحدِّث الحافظ أبو شعيب الدكالي**»، (ص/ ٨٠).

(٢) يُراجَع مقال: «**محمَّد السائح في منهجية تدريسه للحديث ومن خلال أوضاعه المنوعة**»، مجلة دعوة الحق، عدد، (١٦٧).

وُلد الشيخ محمَّد السائح بالرباط سنة (١٣٠٩هـ) أو (١٣١٠هـ)، وتلقَّىٰ علومه الأولىٰ في الرباط وسلا. ومن أهم شيوخه بهما: محمَّد بن أحمد العياشي، وأحمد ابن قاسم جسوس، وعبد الرحمن بن ناصر بريطل، وأبو حامد البطاوري، وأبو شعيب الدكالي، وأبو العباس الجريري. كما أجازه جماعةٌ؛ منهم: أحمد بن محمَّد بناني، وأبو العباس أحمد بن الخياط.

وقد اشتغل بالتدريس والقضاء الشرعي، إلىٰ أن تُوفِّي عام (١٣٥٦هـ = ١٩٤٨م) بمدينة مكناس.

وقد واظب المترجَم علىٰ دروس حديثية كان يمليها بفاس بين العشاءين، خمسة أيام في الأسبوع، بدأ فيها بـ«**سنن أبي داود**» ثم انتقل إلىٰ «**صحيح البخاري**». وهي دروس يشرح فيها الأحاديث بالتفصيل، ابتداءً بسلسلة الرواة ولطائف الإسناد، مع الاستطراد بذكر الطرائف الأدبية والتاريخية. ثم يمر إلىٰ المتن، فيختار من أقوال الشرَّاح ما يترجَّح لديه، ويدعمه بالأدلة اللغوية والأصولية، ويحلِّيه بالنُّكت البلاغية.

ومن خصائص درسه: اعتماده علىٰ مصنَّفات تقوِّي معاني الاجتهاد واعتبار مقاصد الشريعة؛ مثل: «**الموافقات**» للشاطبي، و«**إعلام الموقعين**» لابن القيم، ونحوها.

وللمترجَم مؤلَّفات كثيرة؛ منها في علوم الحديث خصوصًا:

- «**تحقيق الأمنية ممَّا لاح لي من حديث: إنا أمَّة أمِّية**».
- «**الاتصال بالرجال**»، وهو فهرس شيوخه.
- «**الشرف المروم بأحاديث فتح مدينة الروم**».
- «**المفهوم والمنطوق ممَّا ظهر من الغيوب التي أنبأ بها الصادق المصدوق**».
- «**رِقَّة الصبابة فيمن قَتل قريبه الكافر أو همَّ به من الصحابة**».

الشيخ محمَّد المدني بن الحسني(١):

---

(١) مراجع ترجمته:
- مقال: «ترجمة فقيد الإسلام الشيخ محمَّد المدني بن الحسني»، مجلة دعوة الحق، عدد، (٣٢).
- مقال: «أبو المحاسن المدني بن الحسني مفخرة الرباط وعمدتها في الماضي القريب»، مجلة دعوة الحق، العددان (١٢٧، ١٢٨).

وُلد المترجَم بمدينة الرباط في ربيع الأول من سنة (١٣٠٧هـ)، وقرأ القرآن الكريم ومتون العلم الأولىٰ بالرباط ومراكش، ثم شرع بدءًا من (١٣١٨هـ) في القراءة علىٰ جماعة من الشيوخ؛ منهم:

- عبد الرحمن بريطل: قرأ عليه في علوم الآلة، والتوحيد، والفقه، وغيرها، وفي الحديث: «**الموطأ**»، و«**الشمائل**».

- أحمد بن قاسم جسوس: قرأ عليه في الفقه، والأصول، والبلاغة، وأوائل «**الموطأ**»، وأوائل «**صحيح البخاري**» وأواخره، و«**الشمائل**»، و«**الأربعين**».

- أحمد بن موسىٰ الرباطي: أخذ عنه في الفقه، والعربية، والجامع الصحيح عدَّة مرات.

- أبو حامد البطاوري: سمع منه «**صحيح البخاري**».

- أبو شعيب الدكالي: سمع منه الكتب الستة، و«**الموطأ**» بأسانيده.

وله إجازاتٌ حديثية كثيرة من جماعة من المشايخ؛ منهم: أبو حامد البطاوري، وأبو شعيب الدكالي، ومحمَّد بن جعفر الكتاني، والمهدي الوزاني، وبدر الدين الدمشقي، وعمر بن أبي بكر باجنيد، وآخرون.

وللمترجَم مؤلَّفاتٌ كثيرة تقارب الستين، في علوم مختلفة، أكتفي بذكر بعض المرتبط منها بعلم الحديث:

- «**مفتاح الصحيح**»، ذكر فيه أسانيده لـ«**صحيح البخاري**»، مع الترجمة لرجال السند من المغاربة والأندلسيين.

- «**مقدمة الرعيل لجحفل محمَّد بن إسماعيل**»، في الحثِّ علىٰ اتباع السنَّة.

- «**حاشية علىٰ شرح الزرقاني علىٰ الموطأ**».

- «**نظم الرسالة المستطرفة لمحمَّد بن جعفر الكتاني**».

- تخريج أحاديث التلخيص للقزويني، واسمه: «**التخصيص لأحاديث التلخيص**».

- تخريج أحاديث المختصر الخليلي، واسمه: «**أريج الزهر بتخريج أحاديث المختصر**».

- «**دليل الجنة من الكتاب والسنَّة**».

- «**الفوائد الإبداعية من فرائد وصية البخاري الرباعية**»، فيه شرح وصية البخاري: «اعلم أنَّ الرجل لا يصير محدِّثًا كاملًا حتىٰ يكتب أربعًا مع أربع».

- «**تخريج حديث: كل أمر ذي بال**» عن البسملة.

وممَّا يجدر التنبيه عليه: أن كتبه الفقهية تعتني بالاستدلال الحديثي علىٰ طريقة مدرسة أهل الحديث، دون الدخول في صراعٍ صريحٍ مع مقلِّدة المذهب السائد.

واظب المترجَم علىٰ التدريس منذ سنة (**١٣٣٢هـ**) في مدينة الرباط خصوصًا، واستمرَّ علىٰ ذلك إلىٰ أواخر عمره. وقد أحيا سنة الإملاء، كما درّس أغلب الكتب المتداوَلَة في مختلف الفنون الشرعية، ومنها في علم الحديث والسيرة خصوصًا: «**صحيح البخاري**»، و«**العمدة**» لابن دقيق العيد، و«**زاد المعاد**» لابن القيم، و«**ألفية السيرة**» للعراقي، وغيرها.

وقد كان يحاكي في مجلسه طريقة كبار المحدِّثين المتقدِّمين، فيجلس الساعات الطوال علىٰ حال واحدة، لا يتحرك ولا يعبث بشيء من أعضائه أو أطرافه، ولا يغير الهيئة التي جلس عليها من بداية المجلس إلىٰ نهايته.

قال عنه العلَّامة محمَّد المختار السوسي رحمه الله: «وكم كان يأتي بالعجب العجاب في بحثه ونقده وإيراداته علىٰ الحافظ ابن حجر، ثم حلّها بأبلغ عبارة وأفصح إشارة، وأرقىٰ معنىٰ ونفس عال وذوق عرفاني، مع ما توّجه الله به من سمتٍ حسن، وتؤدة علماء السلف وهديهم ورزانتهم. فالرجل بحر يتفجر معارف وعلومًا، مع نكت شهية من حلاوة لفظ وأدق معنىٰ، رحمه الله ورضي عنه»[1].

وقد اختير المترجَم لتدريس «**صحيح مسلم**» في المجالس الحديثية الملكية في العهدين اليوسفي والمحمَّدي، انطلاقًا من سنة (**١٣٥٧هـ**)، وأظهر في تلك الدروس براعةً في قوة حفظ الأحاديث، ومعرفة الرجال، وإتقان المصطلحات الحديثية.

تُوفِّي المترجَم عام (**١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م**).

---

(١) محمَّد السوسي، «المعسول»، (٨/ ١٨٨).

أحمد أكرَّام[1]:

هو الداعية المحدِّث السلفي أحمد بن محمَّد اليعقوبي التاكموتي، الملقب بأكْرَّام[2].

وُلد بزاوية تاسيوين سنة (١٣٠٢هـ)، وتلقَّىٰ تعليمه الأوَّلي علىٰ والده، ثم لـمَّا تُوفِّي سهرت عليه أمه، فأدخلته الكتَّاب لحفظ القرآن الكريم، ثم قرأ مبادئ العلوم في القرىٰ القريبة، قبل أن ينتقل إلىٰ مدينة مراكش ليكمل تعليمه بجامع ابن يوسف.

وقد أخذ عن جماعة من الشيوخ بمراكش؛ منهم: العلَّامة المحدِّث أبو شعيب الدكالي، والعلَّامة صالح السرغيني، والعلَّامة محمَّد بن عمر السرغيني، والعلَّامة بوشعيب البهلولي الشاوي، وشيخ الجماعة العربي الرحماني، والعلَّامة أحمد العلمي.

وقد انتصب للتدريس في الجامعة اليوسفية وفي مسجد «حارة الصورة»، وممَّا أخذ عنه تلامذته:

- الفقه من «**مختصر خليل**».
- الحديث من «**الموطأ**»، و«**صحيح مسلم**»، و«**سنن أبي داود**».
- السيرة من «**المواهب اللدنية**»، و«**شفا**» القاضي عياض.
- النحو من «**الألفية**» بالمكودي وابن عقيل، ومن «**الجمل المجرادية**».
- البلاغة من «**الجوهر المكنون**»، و«**أرجوزة الاستعارة**».
- المنطق من «**السلَّم**» بشرح القويسني.
- الفرائض من «**الرسموكية**».
- العروض من «**الخزرجية**».

كما اشتُهر بوعظ العامَّة، وإنكار البدع، والدعوة إلىٰ الالتزام بالسنَّة، ومحاربة التقليد المذهبي.

---

(١) من مراجع ترجمته: أحمد متفكر، «**علماء جامعة ابن يوسف في القرن العشرين**»، (ص/ ٤٨).

(٢) تُنطَق بالكاف المعقودة.

تُوفِّي المترجَم بمراكش سنة (١٣٧٦هـ).

محمَّد المختار السوسي[1]:

هو العلَّامة المحدِّث المؤرِّخ الأديب محمَّد المختار بن علي الإلغي السوسي.

وُلد في قرية دوكادير بسوس سنة (١٣١٨هـ).

حفظ القرآن الكريم ومبادئ العلوم في المدارس العتيقة بسوس، ثم التحق بجامعة ابن يوسف، فقرأ علىٰ جمع من أعلامها؛ مثل: العلَّامة محمَّد بن الحسن القاضي، والعلَّامة مولاي أحمد العلمي، والعلَّامة اليزيد الروداني، وغيرهم.

ثم رحل إلىٰ جامعة القرويين وبقي فيها نحو أربع سنوات، وقرأ علىٰ جماعة؛ منهم: الشيخ محمَّد بن العربي العلوي، والعلَّامة العباس بناني، والعلَّامة محمَّد بن جعفر الكتاني، والشيخ مولاي أحمد البلغيثي، وغيرهم.

ثم سافر إلىٰ الرباط وأخذ فيها عن العلَّامة محمَّد المدني بن الحسني، والشيخ محمَّد بن العباس القباج، والشيخ عبد الله الجراري، وغيرهم.

وسيأتي ذكر بعض جهوده في مجال التدريس غير النظامي بمدينة مراكش. كما تولَّىٰ وزارة الأوقاف بعد الاستقلال، ثم منصب وزير التاج.

وله مؤلَّفات كثيرة تنضح بالفوائد الرائقة، منها:

- «**المعسول**» في عشرين مجلدًا (في التراجم).
- «**سوس العالمة**».
- «**خلال جزولة**» (في أدب الرحلة).
- «**إيليغ قديمًا وحديثًا**» (في التاريخ).
- «**من أفواه الرجال**».
- «**الإلغيات**».

تُوفِّي رحمه الله سنة (١٣٨٣هـ) بالرباط.

---

(١) من مراجع ترجمته: أحمد متفكر، «**علماء جامعة ابن يوسف في القرن العشرين**»، (ص/ ٢٠٣).

الفصل الثاني

مناهج التدريس

عرف علم الحديث في الأعصار المتأخِّرة إعراضًا كبيرًا عنه في عموم العالم الإسلامي، وفي المغرب الأقصىٰ خصوصًا. يقول صاحب الرسالة المستطرفة: «وكان أكثر اشتغال العلماء في الأعصار الماضية به، حتىٰ لقد كان يجتمع في المجلس الواحد من مجالس الحديث الآلاف الكثيرة من الطالبين له. فتناقص ذلك في هذه الأزمان، وضعفت الهمم، فلم يبقَ إلَّا آثارٌ قليلةٌ من آثارهم، بل ذهب في هذا الوقت أثره واضمحلَّ ذكره وخيره»(١)!

ولكن بدأ الوضع يتغير تدريجيًا خلال المرحلة الزمنية موضوع البحث، فعاد الاهتمام بعلم الحديث، بعد أن كان هذا العلم من قبلُ لا يكاد يُدرَّس إلا في إطار القراءة المجردة، وكان الاعتناء علىٰ الخصوص قائمًا بتلاوة «**صحيح البخاري**»(٢) رجاء التبرك بذلك.

ثم تطوَّر الأمر بالتدريج إلىٰ الاهتمام بفنِّ الرواية عمومًا، مع ما يصاحب ذلك من العناية بالأسانيد والإجازات ومجالس السماع. وعُرف جماعة من الفقهاء والمتصوفة بهذا النوع. كما ظهر بعد ذلك الاهتمام بأصناف الدراية، تدريسًا وتأليفًا، عند جماعة من كبار العلماء، مع الدعوة إلىٰ الاستنباط من الحديث النبوي في العقائد والفقه، والدفاع عن السنَّة النبوية أمام المشكِّكين أو المخالفين.

ومن هنا ظهرت محاولاتٌ متعدِّدة لشرح كتب الحديث المشهورة في الدروس

---

(١) محمَّد بن جعفر الكتاني، «**الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنَّة المشرفة**»، (ص/ ٢٢٠).

(٢) لـ«**صحيح البخاري**» في المغرب مكانةٌ خاصَّة، جعلها بعض الباحثين مدرسة قائمة. يُراجع: يوسف الكتاني، «**مدرسة الإمام البخاري في المغرب**».

النظامية وغيرها، بمواكبة مع المؤلَّفات في شرح الحديث.

ويمكن تقسيم تدريس الحديث إلىٰ صنفين اثنين: التدريس النظامي، وغير النظامي، وذلك للفروق المنهجية بينهما، كما سيأتي بيانه تفصيلًا -إن شاء الله-.

(١) التدريس النظامي (فاس ومراكش):

(أ): جامع القرويين بفاس:

لا يشكُّ عارفٌ بتاريخ المغرب أنَّ مركز ثقل التعليم النظامي في المغرب خلال القرون الماضية، بل منذ عهد الدولة المرينية، موجود في جامع القرويين بمدينة فاس.

بل إنَّ بعض المؤرِّخين يجعلون القرويين أقدم جامعة تعليمية في العالم، علىٰ اعتبار أنَّها أُسِّست عام (٢٤٥هـ). إلَّا أنَّ هذا لا يخلو من بعض التجوّز؛ فإنَّها حين تأسيسها كانت مسجدًا جامعًا لا تتوفر فيه صفاتُ الجامعة.

وعلىٰ كل حال، فقد عرف جامع القرويين بعد تأسيسه تطورًا عمرانيًّا كبيرًا خلال حكم مختلف الدول التي تعاقبت علىٰ المغرب الأقصىٰ، خاصَّة في زمن المرابطين والمرينيين.

وصاحب هذا التطور العمراني تطورٌ كبيرٌ في مناهج التعليم، كمًّا وكيفًا، بسبب اتساع العمران في المغرب عمومًا، وفي مدينة فاس علىٰ الخصوص. وصار التعليم يشمل علومًا أخرىٰ مختلفة غير العلوم الشرعية؛ مثل: الفلسفة، والفَلَك، والهندسة، والطبِّ، ونحو ذلك.

وقد كانت الجامعة تشترط منذ نشأتها لالتحاق الطلبة بها أن ينهي الطالب دراسته بأحد الكتاتيب القرآنية، حتىٰ يلمَّ بقواعد اللغة العربية ومبادئ الدين، مع استظهار القرآن الكريم كاملًا.

ولذلك: فإنَّ الملتحق بالجامعة يبدأ مباشرة في دراسة المتون والكتب العلمية، في إطار منهجي متدرج، وذلك في مختلف العلوم الشرعية(١).

وتستغرق الدراسة النظامية اليوم كله، في أغلب أيام الأسبوع، إلىٰ جانب الدروس

---

(١) وفي علم الحديث -علىٰ الخصوص- كان التركيز علىٰ دراسة الصحيحين، و«موطأ مالك»، و«شمائل الترمذي»، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

التي يحرص نجباء الطلبة علىٰ تلقِّيها خارج الجامعة، في كتب غير مقرَّرة في مناهج القرويين.

وقد كان المقرَّر الدراسي لعلم الحديث يتضمن الكتب التالية[1]:

- «**صحيح البخاري بشرح ابن حجر العسقلاني وبشرح العيني**».
- «**موطأ الإمام مالك**».
- «**صحيح مسلم**».
- «**جامع الترمذي**».
- «**سنن أبي داود**».
- «**سنن النسائي**».
- «**سنن ابن ماجه**».
- «**الشمائل للترمذي**» بالشروح المتداولة.
- «**الأربعون للنووي**».
- «**الشفا للقاضي عياض بشرحي الخفاجي وعلي القاري**».
- «**همزية البوصيري بشرح ابن حجر الهيتمي**».
- «**أرجوزة العراقي في المصطلح**».

وقد تُقرَّر بعض الكتب الأخرىٰ؛ مثل: «التيسير» للمناوي، و«الحصن الحصين» لابن الجزري، و«نوادر الأصول» للحكيم الترمذي، و«الشهاب» للقضاعي، و«الترغيب والترهيب» للمنذري، وغيرها.

ومن الملاحَظ أنَّ العمدة في كتب الرواية علىٰ الصحيحين والموطأ، وأن هنالك عناية بالغة بكتب السيرة والشمائل. وفي فهرست المهدي الوزاني: «هذه الكتب التي

---

(١) يُنظَر: مقال: «**جوانب من نظام التعليم بالقرويين خلال النصف الثاني من القرن ١٩**»، مجلة دعوة الحق، العدد، (٣٦٦)، شهر صفر (١٤٢٣هـ). محمَّد الفلاح العلوي، «**جامع القرويين والفكر السلفي**»، (ص/ ٢٩). مجموعة من المؤلِّفين، «**جامعة القرويين وآفاق إشعاعها الديني والثقافي**»، (ص/ ١٤٠) البحث لمحمَّد الكتاني.

ذكرتها هي التي تُقرأ -غالبًا- من كتب الحديث بجامع القرويين، عمره الله بذكره آمين، وأكثرها قراءة: «البخاري»، و«الشمائل»، وبعدها «الشفا»، و«الموطأ»، وأقلُّ ذلك: «صحيح مسلم»[1].

وقلة عنايتهم بتدريس «صحيح مسلم»، مع كثرة شرَّاح هذا الكتاب من أهل المغرب والأندلس، ومع ما اشتُهر في كتب مصطلح الحديث من نسبة تفضيل «صحيح مسلم» علىٰ «صحيح البخاري» إلىٰ بعض المغاربة؛ ممَّا يحتاج إلىٰ توجيهٍ وتحرير.

أما منهج التدريس في القرويين: فلم يكن يخرج عن المألوف عند المتأخِّرين، وهو طريقة السرد والتعليق علىٰ المتون المقروءة:

يجلس الشيخ علىٰ منبر مرتفع[2]، ويتحلَّق الطلبة أمامه في نصف دائرة. وإلىٰ جانب الشيخ يجلس أحد الطلبة -ويُسمَّىٰ السارد- يقرأ المتن الحديثي، الذي قد يكون كتاب رواية، أو دراية، أو منظومة في المصطلح، ثم يُعلِّق الشيخ المدرّس بالشرح، بأن يشرح المفردات أولًا، ثم يأتي علىٰ المعاني العامة، مستندًا إلىٰ كلام الشراح وأصحاب الحواشي، ومناقشتهم إن كان الشيخ أهلًا لذلك.

وأما أسئلة الطلبة: فالغالب أن تكون في آخر الدرس، ولا تتوسطه إلَّا الاستشكالات الصغيرة المتعلقة بتوضيح لفظة، أو إعادة معنىٰ مخصوص، أو نحو ذلك. علىٰ أن الأمر لم يكن يتعدىٰ -في الغالب- طريقة السؤال والجواب، دون أن يُفتح المجال للنقاش والمناظرة، نظرًا لغلبة الجمود والتقليد.

وممَّا يجدر التنبيه عليه: أن طرق التدريس لم تكن تجري وفق قوانين جامدةٍ لا تتغير، كما هو الحال في التعليم الحديث، بل كان للشيخ المدرّس مجال رحب للإبداع في منهج التعليم، بحسب شخصيته ومؤهِّلاته في الحفظ وحدَّة الذهن، وبحسب أحوال الطلبة المخاطَبين. فمنهم من يبالغ في تيسير الأسلوب ليفهم عنه العوام والمبتدئون، ومنهم من يتحرَّىٰ التحقيق وتحرير العبارة والخوض في الدقائق، ممَّا يناسب نجباء الطلبة.

---

(١) محمَّد الفلاح العلوي، «**جامع القرويين والفكر السلفي**»، (ص/ ٢٩).

(٢) من المقال نفسه. وفيه أنَّ هذا خاص بالمدرِّسين من الدرجة الأولىٰ، أما غيرهم فيجلسون علىٰ الأرض وحولهم الطلبة.

ويمكن تقسيم الطرق التعليمية إلىٰ أنواع ثلاثة[1]:

- **طريقة الرواية**: وهي الأكثر انتشارًا، ويحرص الشيخ فيها علىٰ بيان سلسلته العلمية إلىٰ مؤلِّف الكتاب المدروس. ويكون الاعتناء بهذه الأسانيد مُقدَّمًا علىٰ تفهم النصوص؛ لأنَّ الغرض إنَّما هو رواية الكتب، أي تحصيل التحمل والأداء لها بين الشيخ والطلبة.

- **طريقة الدراية (والمراد بها: ما يشمل إلىٰ جانب المصطلح والعلل: فقه الحديث)**: وهي أقل انتشارًا، نظرًا لأجواء الجمود الفقهي الذي ينظر إلىٰ شرح الحديث والتفقه فيه منافسة غير محمودة للمذهب الفقهي السائد. وقد كان بعض الأفذاذ من العلماء يسلكون هذه الطريقة، منهم: محمَّد التهامي الوزاني، الذي يقول عنه تلميذه الحجوي الثعالبي: «قراءتي عليه للبخاري كانت درايةً أكثر منها روايةً؛ إذ كان يسرد غيري بين يديه الصحيح أولًا، ثم يملي عليه من حفظه التقريرات العالية من فنون عربية ودينية؛ إذ كان مشاركًا فيها مشاركة تامة، ويحسنها إلىٰ النهاية، ويملي ما للحافظ ابن حجر وغيره، ويوشّي ذلك بأفكاره الواسعة، ونقده المؤيد بالبرهان»[2].

وقد تقوَّىٰ هذا الاتجاه مع انتشار الدعوات السلفية، كما سبق بيانه في الفصل السابق.

- طريقة الجمع بين الرواية والدراية: وقد سار عليها قِلَّة من العلماء المؤهَّلِين للجمع بين الطريقتين السابقتين.

وممَّا يجدر التنبيه عليه في مناهج الدراسة بالقرويين: الاعتماد الكبير علىٰ حفظ النُّصوص المدروسة، سواء أكان ذلك في القراءات والتفسير، أو في متون الحديث، أو في المنظومات العلمية المتداولة في الفنون كلها، حتىٰ في غير العلوم الشرعية؛ كالفلك، والطبِّ، وغيرهما.

---

(١) محمَّد الفلاح العلوي، «**جامع القرويين والفكر السلفي**»، (ص/ ٣١).

(٢) محمَّد بن الحسن الحجوي، «**مختصر العروة الوثقىٰ**»، (ص/ ٢٤)، نقلًا عن المصدر السابق، (ص/ ٣٢).

وهذا المنهج قديم بالمغرب عمومًا، وبجامعة القرويين خصوصًا، فقد ذكر العلَّامة الحسن السائح: «أنه كان قد رحل في القرن العاشر علي بن ميمون لتلمسان وبجاية وتونس والشام والحجاز، وقال مقارنًا بين علماء القرويين وعلماء غيرها: ما رأيت في سائر المغرب، لا في مدينة تلمسان ولا بجاية، ولا تونس ولا إقليم الشام بأسره، ولا بلاد الحجاز، ولا بمصر . . . ، ما رأيت مثل فاس، ومثل علمائها في حفظ ظاهر الشرع العزيز بالقول والفعل، وهذا الحفظ لنصوص إمامهم الإمام مالك وحفظ سائر العلوم الظاهرة، من الفقه والحديث والتفسير وحفظ نصوص كل علم؛ مثل: النحو والفرائض والحساب والتوقيت والتعديل والتوحيد والمنطق والبيان والطب، وسائر العلوم العقلية، ثم لا بُدَّ فيه عندهم من حفظ نصِّ ذلك الفن، ومن لم يستحضر النص عن مسألة ما في علم العلوم لا يُلتفَت إلىٰ كلامه، ولا يُعبَأ به، ولا يحسبونه من طلبة العلم»[1].

ولذلك فالمقرَّرات الدراسيَّة في القرويين خلال هذه المرحلة، تعتمد علىٰ حفظ متونٍ معيَّنة، ونصوص مختارة من شروحها والحواشي عليها، وتُضاف إلىٰ ذلك أبياتٌ يلقيها المدرِّس علىٰ طلبته عند الشرح لضبط مسألة، أو جمع نظائر، أو التمييز بين المتماثلات، أو ما أشبه ذلك.

ويخرج الطالب من دراسته مُحمّلًا بآلاف الأبيات ومئات النصوص، التي يكون الاختبار والإجازة علىٰ وفق تمكنه من حفظها. ونظرًا لمناخ الجمود الفكري الذي تميَّزت به هذه المرحلة الزمنية؛ فإنَّ كمية المحفوظ زادت، مع تقلُّصٍ كبيرٍ في آليات الفهم والاجتهاد، وطرائق الإبداع الفكري.

وفي خصوص علم الحديث: فقد كان عددٌ قليل من الطلبة يعتني بحفظ متون السنَّة النبوية، وأسماء رواة الحديث. وأمَّا منظومات علم مصطلح الحديث، كـ«البيقونية»، و«ألفية العراقي»، فقد كان أغلب الطلبة يحرصون علىٰ حفظها لدخولها في المقرَّر المطلوب، ولكن مع نقصٍ شديدٍ في الجوانب التطبيقية، أي: في استثمار قواعد هذا العلم في الحكم علىٰ الآثار والأحاديث، تصحيحًا وتعليلًا.

---

(١) د. جمال بامي، مقال: «**جوانب من الحركة العلمية بجامع القرويين**»، موقع ميثاق الرابطة التابع للرابطة المحمَّدية للعلماء.

وقد تخرَّج من القرويين بعض حُفَّاظ الحديث، الذين تعرَّضنا في الفصل السابق لبعض تراجمهم.

(ب): جامع ابن يوسف بمراكش:

يُعدُّ جامع ابن يوسف بمدينة مراكش من أقدم الجامعات الشرعية بالعالم الإسلامي، وقد تخرَّجت منه ثُلَّة من كبار العلماء عبر التاريخ(١).

وقد كان الشروع في تشييد الجامع سنة (٥١٤هـ)، علىٰ يد أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين المرابطي، بعد أن صارت مراكش حاضرة الغرب الإسلامي، وكثر فيها العلماء، وتوافد إليها جمٌّ غفيرٌ من طلبة العلم. وظلَّ جامع ابن يوسف يحمل اسم مؤسِّسه الأول ﷺ، مع حرص أعدائه من دولة الموحِّدين علىٰ تغيير اسمه من بعده.

وقد أُعيد بناء الجامع وتجديده، في مراحل زمنية مختلفة، في عهد المرينيين والسعديين وغيرهم. وصار مركز إشعاع علميٍّ وفكريٍّ يتعدَّىٰ حدود المغرب الأقصىٰ، خاصَّة في العهود التي كانت فيها مراكش العاصمة السياسية، وحاضرة المُلْك. وقد اجتمع فيه عددٌ كبير من العلماء والأدباء.

وممَّا يجدر التنبيه عليه: أن الدراسة في جامع ابن يوسف في المرحلة التي نتحدَّث عنها، لم تكن خاضعة للنظام التعليمي الرسمي، ولذلك كان الطلبة يحتاجون إلىٰ الذهاب إلىٰ فاس لإتمام الدراسة في المراحل النهائية، واجتياز الامتحان.

ولذلك: ففي سنة (١٣٥٥هـ)، قدَّم طلبة جامعة ابن يوسف طلبًا لإحداث النظام، تأسيًا بالذي عليه جامعة القرويين. وقد وُوجه الطلب بعراقيلَ ومثبِّطات، لكن بعد إصرار ومثابرة، صدر القرار الملكي بإحداث النظام في جامع ابن يوسف سنة (١٣٥٧هـ). **وهكذا صار التعليم خاضعًا لنظام جديدٍ من ثلاثة مستويات:**

* **ابتدائي**: مُكوَّن من ثلاث سنوات. ويمنح الطالب الناجح في امتحان السنَّة الثالثة شهادة ابتدائية تمكنه من الإمامة في الصلوات الخمس.

* **وثانوي**: مُكوَّن من ست سنوات. ويحصل الطالب بعد السنة الرابعة علىٰ شهادة

---

(١) يُراجع: العلَّامة محمَّد بن عثمان المسفيوي المراكشي، «**الجامعة اليوسفية بمراكش في تسعمائة سنة**».

تخوله الانتساب لخطة العدالة، وبعد السنة السادسة علىٰ شهادة تمكنه من إلقاء دروس الوعظ.

* **ونهائي**: مُكوَّن من ثلاث سنوات. وفي آخره شهادة العالمية التي تمكن من القضاء والخطابة.

وقد تخرَّج آخر فوج من جامعة ابن يوسف في إطار هذا النظام سنة (١٣٧٨هـ)، ثم صار الطلبة يجتازون امتحان العالمية بمدينة الرباط، إلىٰ أن انتهت الدراسة بالجامعة اليوسفية بحلول سنة (١٣٨٠هـ).

ولم تكن طريقة التدريس في جامع ابن يوسف مختلفة عن الطريقة التقليدية المعروفة التي سبق بيانها في جامعة القرويين: يجلس الشيخ مستندًا في الغالب إلىٰ أسطوانة معلومة، مستقبلًا القبلة، ويتحلَّق الطلبة حوله في أنصاف دوائر. ويشرع السارد -وهو في الغالب أنجب الطلبة وأنداهم صوتًا- في قراءة المتن المقرَّر، ويستمر علىٰ ذلك خلال الدرس كله، يقرأ متىٰ أرشده الشيخ للقراءة.

والغالب علىٰ الدروس أنَّها حلٌّ لألفاظ المتن المدروس، وتقرير لأقوال الشرَّاح المتداولة شروحهم، وعرض لاختلافهم إذا اختلفوا. ومبنىٰ الدروس علىٰ الاستحضار للنصوص، وحفظ الأقوال، والاستشهاد بالمنظومات، مع نقصٍ كبيرٍ في المناقشة والاستدلال، وإعمال الفكر والنظر!

وكانت الدروس تُعقد في النهار كله، من الفجر إلىٰ المغرب، ويمتد الدرس إلىٰ ساعتين أو ثلاثة، بحسب قدرات الطلَّاب والشيخ، وبحسب المادة المدروسة. والغالب أنَّ تخصص الحصَّة التي بين العشاءين للدروس العامة، في التفسير والحديث والفقه.

وأهمُّ الكتب والمتون الحديثيَّة التي كانت تُدرَّس في جامع ابن يوسف[1]:

- «**صحيح البخاري بشروح ابن حجر والقسطلاني والعيني**».
- «**مختصر ابن أبي جمرة لصحيح البخاري**».

---

(١) أحمد متفكر، «**علماء جامعة ابن يوسف في القرن العشرين**» (ص/ ٢٢، ٢٧ - ٣٠)، وفيه تخليطٌ كثير في أسماء الكتب ومؤلِّفيها!

- «**الموطأ بشرح الزرقاني**».
- «**متن الأربعين النووية بشرحي الفشني والشبرخيتي**».
- «**متن الطرفة**»، و«**متن نخبة الفكر**»، و«**متن البيقونية**»، كلها في مصطلح الحديث.
- «**الشمائل**» للترمذي.
- «**نور اليقين**» في السيرة.
- «**الشفا**» للقاضي عياض.
- «**همزية البوصيري**» بشروحها المشهورة.

ومن العادات المستقرة: أنَّ الشيخ يعقد عند الانتهاء من تدريس كتاب كبير في التفسير أو الحديث أو الفقه، مجلسًا خاصًّا، يُسمَّىٰ مجلس الختم، ويحضره كبار العلماء والعدول والقضاة ووجهاء الناس. ويتكون درس الختم في الغالب من ثلاثة محاور(١):

- ترجمة مؤلِّف الكتاب، والاعتناء بذكر شيوخه وتلامذته ومؤلَّفاته وأسانيده.
- ذكر أسانيد الشيخ إلىٰ مؤلِّف الكتاب، وما له فيه من إجازة أو سماع.
- شرح آخر الكتاب؛ مثل حديث: «كلمتان حبيبتان إلىٰ الرحمن»، بالنسبة لـ«صحيح البخاري»، شرحًا تفصيليًّا شاملًا، مع الاستطراد الكثير لأدنىٰ مناسبة، وإظهار ما لدىٰ الشيخ من العلوم والمعارف، ويتخلَّل ذلك إنشاداتٌ أدبية رائقة.

(٢) التدريس غير النظامي (الحواضر والبوادي):

لم يكن التدريس خلال هذه المرحلة الزمنية حِكرًا علىٰ المدارس النظامية، بل كان بإمكان أي عالم يملك المؤهلات الكافية، أن يتصدَّر لتدريس فن من الفنون في بعض مساجد المدينة أو أن «يشارط»(٢) في مدرسة من مدارس البادية، باتفاق مع القائمين علىٰ ذاك المسجد أو هذه المدرسة، وبشرط عدم كلامه فيما يخالف السياسة الاستعمارية القائمة.

---

(١) أحمد متفكر، «**علماء جامعة ابن يوسف في القرن العشرين**»، (ص/ ٢٠).

(٢) «الشرط»: اتفاق بين الإمام وجماعة المسجد، يلتزم فيه بالإمامة ولواحقها، ويلتزمون له بمستلزمات معيشته.

ومن المعلوم أن الرقابة الشديدة علىٰ الشأن الديني عمومًا، وعلىٰ التدريس والخطابة خصوصًا، وليدة عهد الاستقلال؛ ومن ذلك تسطير ثوابت دينية في الفقه والعقيدة والسلوك(١)، لا يجوز للقيّمين الدينيين الخروج عنها، وإلَّا صُرفوا عن مناصبهم.

وقد عُرف كثيرٌ من العلماء بالتدريس غير النظامي في المدن، منهم علىٰ سبيل المثال: العلَّامة السلفي أحمد أكرام، الذي كان يدرس علومًا كثيرة في مسجد «حارة الصورة» بمراكش، خاصَّة في علوم الحديث والعربية، وقد سبق شيءٌ من هذا في ترجمته. ومنهم أيضا -في مدينة مراكش وحدها-: الشيخ محمَّد بن عثمان في حارة «المواسين»، والشيخ المؤقت محمَّد بن عبد الرازق في حارة «قاعة ابن ناهض»، والشيخ عبد القادر المسفيوي في حارة «الرحبة القديمة»، وغيرهم.

ولعل من أشهر من كان له اعتناءٌ بالتدريس غير النظامي: العلَّامة محمَّد المختار السوسي، فقد ابتنىٰ مدرسة بحي الرميلة بمراكش، وتقاطر الطلبة علىٰ الالتحاق بها من كل حدبٍ وصوْب، خاصَّة من الأصقاع الجنوبية من البلاد.

وقد كان للمدرسة منهج علمي متدرِّجٌ في مختلَف الفنون الشرعية، يزاوج بين الكتب والمتون التقليدية، وبين المؤلَّفات التعليمية العصرية، خاصَّةً الوارد منها من مصر(٢).

وفي خصوص علم الحديث: فقد كان المقرَّر يشمل: «**الأربعين النووية**»، و«**بلوغ المرام**»، و«**عمدة الأحكام**»، و«**موطأ مالك**»، إلىٰ جانب دروس في «**صحيح البخاري**» يلقيها الشيخ نفسه. وفي السيرة يُدرَّس كتاب: «**نور اليقين**»، ثم «**إتمام الوفا**».

كما شيَّد الشيخ محمَّد المختار ﷺ مدارس أخرىٰ، وأشرف عليها مدة بقائه في مدينة مراكش، إلىٰ جانب تدريسه «**الموطأ**»، و«**صحيح البخاري**» في بعض مساجد المدينة.

وممَّا يُذكر في مجال التدريس غير النظامي: الدروس الحديثية التي تُلقىٰ بحضرة

---

(١) وهي: عقيدة الأشاعرة، وفقه مالك، وتصوُّف الجنيِّد.

(٢) يُراجَع: محمَّد بن إبراهيم الدفلي، مقال «**مدارس المختار السوسي بمراكش قبل النفي الأول**»، منشور علىٰ الإنترنت.

ملوك الدولة العلوية، وهي عادة مطردة تزيد قيمتها حين يكون الملك ذا اهتمام بالعلم الشرعي عمومًا، أو بالحديث خصوصًا.

وهكذا ازدهرت هذه الدروس في عهد الملك عبد الحفيظ، لشغفه بكتب الحديث وعلوم السنَّة النبوية. وكانت مجالسه يحضرها العلماء من كل أنحاء البلاد، ومنهم بعض العلماء من شنقيط. وكان السلطان يشارك بنفسه في النقاشات العلمية التي تعقب الدرس الحديثي. ومن العلماء الذين كانوا يشاركون في هذه المجالس الحديثية: أبو شعيب الدكالي، وعبدالكبير الكتاني، وأحمد بن الخياط الزكاري، وأحمد البطاوري، وغيرهم.

واستمرت المجالس في عهد السلطان يوسف، وكان يقوم عليها الشيخ أبو شعيب الدكالي، ثم خلفه فيها الحافظ عبد الرحمن بن القرشي الفيلالي. وكذا في عهد الملك محمَّد الخامس، كان يقوم عليها الحافظ أبو شعيب الدكالي، ثم الشيخ محمَّد ابن العربي العلوي والشيخ المدني بن الحسني[1].

وأمَّا في البوادي: فقد كانت المناهج التعليمية حُرَّةً إلىٰ أبعد الحدود، ولم تكن تخلو قرية أو مجموعة من القرىٰ من مدرسة يقرأ فيها الطلبة القرآن ومبادئ القراءة والكتابة والأصول الأولىٰ لعلوم العربية خصوصًا؛ إلَّا أنَّ لمنطقة سوس تميزًا خاصًّا في كثافة المدارس والرسوخ العلمي للقائمين عليها، بالمقارنة مع كثير من المناطق القروية الأخرىٰ.

ومن الكتب الحديثية التي كان تُقرأ في سوس: «**الموطأ**»، و«**البخاري بشرح القسطلاني**»، و«**صحيح مسلم**»، إلىٰ جانب كتب السيرة والشمائل؛ خاصَّة: «**الشفا**» للقاضي عياض[2].

علىٰ أنَّ جُلَّ مؤلَّفات علماء سوس الحديثية مرتبطة بخدمة «**صحيح البخاري**»، في الرواية والشرح وتفسير الغريب، ونظم التراجم والرواة، والتعليق علىٰ الشروح، إلىٰ جانب ترجمته إلىٰ اللغة الأمازيغية.

---

(١) مقال: «**المجالس الحديثية في عهد الدولة العلوية**»، مجلة دعوة الحق، العدد، (٢٢٧)

(٢) محمَّد السوسي، «**المعسول**»، (٦/ ٢٢، ٨/ ١٧).

البَابُ الثّاني

مرحلة ما بعد الاستقلال

تمهيد

عرف المغرب الأقصىٰ تغيُّرات عميقة بعيد تحصيل الاستقلال السياسي عن فرنسا ثم عن إسبانيا في مراحل متتالية. وامتدت هذه التغيرات إلىٰ مختلف المجالات العلمية والفكرية كما سيأتي بيانه.

ولعلَّ الخيط الجامع لهذه التغيرات هو محاولة الانتقال من الدولة المخزنية العتيقة إلىٰ الدولة الوطنية الحديثة، وذلك بسبب الانفتاح المفاجئ علىٰ أصول الحضارة الأوروبية، ومقارنتها بمخلفات العوائد والتقاليد الموروثة عن قرون الانحطاط. ولذلك تسارعت النُّخَب الحاكمة إلىٰ إبطال القديم بجميع مظاهره، حسنةً كانت أو قبيحة، وإلىٰ اقتباس الأوربي بكل تفاصيله أيضًا!

وقد كان لهذه التغييرات أثرٌ واضح في البيئة العلمية، يُسوِّغ اعتبار ما بعد الاستقلال السياسي مرحلة متميزة علمية مغايرة للتي قبلها.

وقد امتازت مرحلة ما بعد الاستقلال بمجموعة من الخصائص العلمية، التي قطعت -إلىٰ حدٍّ كبير- مع المناهج التعليمية القديمة. فقد سعىٰ المغرب خلال هذه المرحلة إلىٰ تحديث النظام التعليمي برمته، ومحاولة اقتباس الأساليب التعليمية الغربية بحذافيرها، مع المحافظة علىٰ بقايا متناثرة وغير قابلة للاستمرار من النظام التعليمي القديم.

وإلىٰ جانب هذه التحولات التي فرضتها المؤسسة الرسمية، فقد عرفت المرحلة جهودًا شخصية مستقلة عن الإطار الرسمي، كان لها إسهامٌ وافر في نشر العلوم الشرعية، وترميم ما تهدَّم من البناء التعليمي التقليدي.

ويمكن اختصار الخصائص العلمية لهذه المرحلة في النقاط التالية:

إنشاء التعليم الجامعي الحديث:

ورثت الدولة المغربية الحديثة بعد الاستقلال حالة انفصام بين جيلين مختلفين في

مجال التكوين العلمي: جيل عربي اللسان معتاد علىٰ الطرق التعليمية العتيقة، وجيل آخر فرنكفوني مقصور علىٰ المناهج التعليمية الغربية.

وقد قرَّر المسؤولون السياسيون منذ السَّنة الأولىٰ للاستقلال توحيد البرامج الدراسيَّة لجميع المدارس والمعاهد، بما في ذلك التعليم بالمعاهد الدينية، وجعلها تابعة لوزارة وصية واحدة. وهكذا سُلّمت جامعة القرويين لوزارة التربية الوطنية، وأصبح التعليم الجامعي الشرعي محصورًا في كليات الشريعة، التابعة لجامعات منتشرة في مختلف المدن المغربية.

كما انتهت الدراسة بالكلية اليوسفية (جامع ابن يوسف) بمراكش مع حلول سنة (١٣٨٠هـ)، وانتقلت الدراسة إلىٰ معهد دار البارود الذي لُقِّب: معهد ابن يوسف، ثم تحول بعد ذلك إلىٰ ثانوية للتعليم الأصيل[1]!

وفي سنة (١٩٦٤م)، أُسِّست دار الحديث الحسنية لتعزيز الدراسة الجامعية الشرعية. وقد اضطلعت منذ تأسيسها بإنتاج أطروحات متعددة للماجستير والدكتوراه، في مختلف حقول العلم الشرعي، خاصَّة في الفقه وعلوم القرآن والحديث.

حالة التعليم القديم بين الاندثار وجهود إعادة الإحياء:

بموازاة إنشاء التعليم الجامعي العصري، دخل التعليم الشرعي العتيق في مرحلة انقراض متدرج، حتىٰ لم يبقَ منه شيء بعد سنوات قليلة من إعلان الاستقلال.

وقد وقعت محاولات محتشمة -علىٰ الصعيد الرسمي- لإعادة إحيائه، وذلك عن طريق بعث «الكراسي العلمية»، التي لا تزال مستمرة إلىٰ الآن.

ويمكن أن يذكر أيضًا في هذا الصدد: نظامُ الدروس الحسنية، وهي دروس علمية تُلقىٰ -بالطريقة التقليدية- في شهر رمضان أمام الملك، وتنطلق في العادة من آية قرآنية، أو حديث نبوي. وقد كان ممَّن ألقىٰ هذه الدروس جمعٌ من المحدِّثين من المغرب وخارجه.

---

(١) أحمد متفكر، «علماء جامعة ابن يوسف في القرن العشرين»، (ص/ ٣٠، ٣١).

الجهود العلمية الشخصية:

إلىٰ جانب المحاولات الرسمية لبعث التعليم التقليدي، عرفت هذه المرحلة جهودًا شخصية كبيرة، اضطلع بأعبائها جماعة من العلماء والدعاة.

وممَّا قوَّىٰ هذه المحاولات: استمرار تطور الدعوة إلىٰ المنهج السلفي، وهي الدعوة التي بدأت خلال المرحلة الزمنية السابقة، وازداد نشاطها خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، مع روافد مشرقية بارزة.

وقد رافق هذه الدعوةَ انتشارُ العناية بعلوم الحديث، تعلُّمًا وتدريسًا، وتأليفًا وتحقيقًا.

ومن مظاهر الجهود الشخصية في إحياء التعليم العتيق: إنشاء دور القرآن والمعاهد الدينية المستقلة في مناطق مختلفة، مع التركيز في مقرَّراتها علىٰ القرآن حفظًا وتجويدًا وقراءات، ثم علىٰ علوم الحديث المختلفة، خاصَّة في مجالات التخريج والتصحيح والتضعيف، واستنباط الأحكام الفقهية بنفَس ظاهري واضح.

تطور المراكز العلمية:

من المظاهر التي ميزت مرحلة ما بعد الاستقلال، تحول مراكز العلم من فاس ومراكش، إلىٰ الرباط والدار البيضاء، ومدن أخرىٰ، وذلك تبعًا لانتقال مركز الثقل العمراني والحضاري إلىٰ هذه المدن.

وهكذا صار العلم الشرعي موزَّعًا بين مدن كثيرة، وصار العلماء الذين يقصدهم الطلبة غير مجتمعين في فاس ومراكش كما كان الأمر عليه من قبل.

وإلىٰ جانب هذه الخصائص؛ فإنَّ هنالك بعض الثوابت التي لم تتغير بين هذه المرحلة والتي قبلها، مثل: قلة التأليف عند علماء المغرب، وقلة العناية بعلوم الحديث بسبب الجمود الفقهي، ونحو ذلك.

الفصل الأول

أعلام الحديث ومناهجهم النقدية

(١) أقسام المشتغلين بالحديث:

كما ذكرنا في المرحلة السابقة؛ فإنَّ أعلام المشتغلين بالحديث ينقسمون باعتبارات مختلفة إلىٰ أقسام:

فباعتبار علاقتهم بالنظام الرسمي: هنالك الشيوخ الرسميُّون المنتظمون في مؤسَّسات الدولة، مثل: وزارة الأوقاف، والمجالس العلمية، ونحوها، والشيوخ المستقلُّون الذين ينشطون بالتأليف خصوصًا، وبالدعوة والتدريس في المعاهد ودور القرآن المستقلة، أو في الزوايا والمساجد الخاصَّة.

وباعتبار التوجه العقدي والسلوكي: استمر التفريق الذي سبق وصفه في المرحلة السابقة، بين أنصار المنهج السلفي المتميزين بالدعوة إلىٰ موافقة السلف في عقيدتهم ومنهجهم الفقهي، واستثمار علم الحديث في توطيد أركان هذه الدعوة؛ وبين المحدِّثين الملتزمين بأصول المذهب الفقهي السائد، وبقواعد السلوك التي درج عليها المتأخِّرون.

وباعتبار النقد الحديثي: هنالك النُقَّاد المشتغلون بالتصحيح والتضعيف، وبنقد الرجال والكلام في علل الأحاديث، وهم متأثرون في الغالب بمدرسة أحمد الغماري، أو بمدرسة الشيخ ناصر الدين الألباني، وهنالك المعتنون بالأسانيد العالية، والإجازات الحديثية، ورواية كتب السنَّة المشهورة.

ويمكننا بالاستقراء أن نُصنِّف المحدِّثين في هذه المرحلة إلىٰ الأصناف التالية:

*** امتداد مدرسة الغماريين:**

لا شكَّ أنَّ المنهج العلمي الذي وضع أسسه الحافظ أحمد بن الصدِّيق الغماري، وتتابع علىٰ الانتساب إليه إخوته من بعده، قد أثمر مجموعة من الطلبة لهم خصائص تميزهم عن غيرهم، بحيث يصح أن نطلق علىٰ هذا المنهج اسم (المدرسة)، لِمَا لها من أصول ومناهج قائمة، وذلك علىٰ الرغم من الاختلاف الشخصي بين كثيرٍ من أفرادها.

ومن أبرز هذه الخصائص:

* التساهل في تصحيح الأحاديث المنكرة والواهية، إما بقرينة موافقة الواقع، وإما بمحض التشهي!

* تصحيح ما يوافق المعتقَد، وتضعيف ما يخالفه؛ كتساهلهم في تصحيح بعض الأحاديث في فضائل آل البيت، وتضعيف أحاديث فضائل الشام.

* الشدَّة المبالَغ فيها علىٰ مقلِّدة المذاهب الفقهية، خاصَّة أتباع المذهب المالكي.

* ادِّعاء الاجتهاد المطلق في الفقه والحديث.

* رفع شأن التصوف والمتصوفة، إلىٰ درجة اعتقاد وحدة الوجود عند بعضهم.

ومن أعلام المحدِّثين المنتسبين للمدرسة الغمارية: الإخوة الغماريون: عبد الله، وعبد العزيز، والحسن، وإبراهيم، والشيخ عبد الله التليدي، والشيخ محمَّد الأمين بوخبزة باعتبار تتلمذه علىٰ الشيخ أحمد واستفادته منه في الحديث (وسيأتي تصنيفه باعتبار آخر).

ولا تزال هذه المدرسة تنتج مجموعة من طلبة العلم داخل المغرب وخارجه.

*** المدرسة الألبانية:**

كان للشيخ محمَّد ناصر الدين الألباني أثرٌ عظيم في الدرس الحديثي في العالم الإسلامي كله. ولا شك أنَّ المغرب تأثَّر كثيرا بالدعوة الألبانية، سواء في مجال العقائد والسلوك، أو في المنهج الفقهي، أو في أساليب التخريج والحكم علىٰ الأحاديث.

وقد كان للشيخ تقي الدين الهلالي دورٌ بارز في تدعيم أركان الدعوة السلفية بالمغرب، علىٰ أصولها السابق ذكرها. ومن أبرز تلامذته: الشيخ محمَّد الأمين

بوخبزة، الذي يمكن اعتباره حلقة وصل بين هذه المدرسة والتي قبلها، كما سيأتي بيانه -إن شاء الله-.

*** الجامعيون:**

علىٰ الرغم من العيوب اللازمة للدراسة الجامعية عمومًا؛ فإنَّ الجامعة المغربية أنجبت مجموعة من الدكاترة المشتغلين بعلم الحديث. والغالب علىٰ المتمكِّنين منهم، أنَّهم استطاعوا المزاوجة بين المنهجين الدراسيين: التقليدي، والعصري.

وسيأتي ذكر بعض النماذج -إن شاء الله-.

الخصائص العامة للتأليف في علوم الحديث:

دخلت المناهج البحثية الأكاديمية إلىٰ التأليف الحديثي في هذه المرحلة، مع انتشار التعليم الجامعي، واضطلاع الجامعات (ومعها دار الحديث الحسنية) بالإشراف علىٰ بحوثٍ كثيرة ومتنوِّعة في مجال علم الحديث، سواء في شِقِّ التأليف، أو في مجال تحقيق المخطوطات التراثية.

وقد ظهرت مؤلَّفاتٌ وأبحاثٌ حديثية رصينة، خلال عقود ما بعد الاستقلال، يصعب الإحاطة بها، ويكفي الرجوع إلىٰ فهارس الخزانات الجامعية للاطلاع علىٰ الجهود الكبيرة المبذولة في هذا المجال.

وإلىٰ جانب المنهج الأكاديمي في التأليف الحديثي، فقد استمر التأليف بالطريقة التقليدية المعهودة، خاصَّة عند أتباع المدرسة الغمارية والألبانية.

كما استمر الاعتناء بالرواية، وطلب علوِّ الأسانيد، والتتابع علىٰ جمع الإجازات الحديثية، التي لم يعد لها دور علمي، وإنَّما تراد لتحصيل البركة باتصال الإسناد برسول الله ﷺ.

ومن الرواة أصحاب الأسانيد العالية التي يحرص طلاب الإجازات بالمغرب علىٰ تحصيلها في عصرنا: الشيخ عبد الرحمن بن عبد الحي الكتاني، والشيخ إدريس الكتاني، والشيخ محمَّد الأمين بوخبزة، والشيخ عبد الله التليدي، وغيرهم.

المنهج النقدي في علوم الحديث:

من خلال التتبع: يظهر لي أنَّ المنهج الحديثي النقدي في هذه المرحلة لا يخرج

عن طريقتي الشيخين الألباني والغماري، وهما طريقتان متشابهتان في الأصول، وتمتحان من منهج المتأخِّرين (خاصَّة ابن حجر، والسيوطي)، مع فروق في بعض التطبيقات التفصيلية، سببها اختلاف المشارب العقدية والفقهية.

*** ومن أهم ملامح هذا المنهج:**

* الصرامة في تطبيق القواعد المستقرة في كتب علم مصطلح الحديث.

* التساهل في التصحيح بكثرة الطرق، وقبول زيادة الثقة مطلقًا.

* عدم الاعتداد بأحكام المتقدِّمين، ونصب الخلاف بينها وبين أحكام المتأخِّرين، مع الفارق الكبير بين المنهجين.

وكل هذه الخصائص موجودة بوضوح في تواليف كبار المحدِّثين المغاربة في هذه المرحلة، مثل التليدي، وبوخبزة، وغيرهما.

ومن اللافت للنظر أن الدعوة الجديدة لإحياء منهج المتقدِّمين، التي ظهرت بالمشرق، لم تجد لها صدىً معتَبرًا عند محدِّثي المغرب الأقصىٰ، بحسب علمي. وقد جربتُ أن أناقش مجموعة منهم حول هذه الدعوة، فلم أجد استعدادًا للتخلي عن المنهج النقدي السائد!

أعلام المحدِّثين:

سأكتفي في هذا المبحث بذكر بعض أعلام المحدِّثين بالمغرب في هذه المرحلة الزمنية.

محمَّد بن العربي العلوي:

هو الشيخ محمَّد بن العربي العلوي، وُلد عام (١٣٠١هـ) أو (١٣٠٢هـ)، بمدغرة بمنطقة تافيلالت.

حفظ القرآن، ثم اصطحبه والده إلىٰ مدينة فاس، وهنالك درس في القرويين علىٰ جماعة من أكابر شيوخها، أذكر منهم:

* **الفقيه عبد السلام بناني**: قرأ عليه «مختصر خليل» بالخرشي والدردير، و«الألفية» بشرح المكودي، وأكثر «صحيح البخاري»، وغير ذلك.

* **الفقيه محمَّد بناني**: قرأ عليه «الخزرجية» في العروض بشرح الزموري.

* **التهامي جنون**: قرأ عليه بعض دروس من «مختصر خليل» بشرح الخرشي، و«صحيح البخاري».

كان محمَّد بن العربي العلوي في بدايته صوفيًا تيجانيًا، ثم قدّر الله تعالىٰ أن يطلع علىٰ رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية الموسومة بـ«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»، فأثَّرت فيه كثيرًا. كما التقىٰ بالشيخ أبي شعيب الدكالي، وأخذ عنه «صحيح البخاري بشرح القسطلاني»، و«الموطأ»، و«جامع الترمذي»، و«مقامات الحريري»، و«النخبة» في الاصطلاح لابن حجر، و«تفسير النسفي»، فتأثَّر بدعوته السلفية الإصلاحية. كما تأثَّر بالمنهج السلفي للشيخ محمَّد بن العربي العلوي جماعةٌ، من أبرزهم: الشيخ محمَّد تقي الدين الهلالي، ومحمَّد المختار السوسي، وعلَّال الفاسي، وآخرون.

وقد عُين الشيخ المترجَم في عدة وظائف، وكان مقرّبًا من العائلة المالكة، كما ساهم في النضال ضد المستعمر الفرنسي.

وممَّا يثير الانتباه: أن الشيخ لم يخلِّف أثرًا مكتوبًا، وذلك لأنَّه كان -مثل شيخه أبي شعيب الدكالي- مشغولًا بالتدريس لطلبة العلم، والدعوة والوعظ لعموم المسلمين، حتىٰ إنه كان يخرج إلىٰ الأسواق لإرشاد الناس ودعوتهم إلىٰ الحق، وإنكار ما كانوا عليه من المنكرات الواضحة.

كما أنَّ دروسه كانت تمتح من المنبع الأصلي، أي من الكتاب والسنَّة. فاعتنىٰ لذلك بتدريس التفسير والحديث (وقد كان يشارك دائمًا في دروس الحديث التي تُعقَد برمضان في القصر الملكي)، وأغفل كتب المتأخِّرين في الفروع. هذا إلىٰ جانب اهتمامه بالدراسات اللغوية والأدبية من المصنفات الأصلية.

تُوفِّي الشيخ المترجَم سنة (١٣٨٤هـ) بمدينة فاس.

عبد الرحمن النتيفي[(١)]:

هو الشيخ الحافظ عبد الرحمن بن محمَّد بن إبراهيم النتيفي الجعفري.

وُلد سنة (١٣٠٣هـ) بقبيلة هنتيفة، وأدخله والده الكتاب حين بلغ أربع سنين، فحفظ

---

(١) من مصادر ترجمته: محمَّد جعفر، «الفقيه النتيفي الجعفري».

القرآن. ثم رحل إلىٰ مدينة سطات سنة (١٣١٦هـ) وبها أكمل قراءة حمزة والكسائي.

وفي سنة (١٣٢٣هـ) ذهب إلىٰ فاس فأخذ عن مجموعة من المشايخ؛ منهم: العلَّامة الفاطمي الشرادي، والعلَّامة محمَّدالتهامي كنون، والعلَّامة محمَّد بن جعفر الكتاني، وآخرون.

ثم قصد مدينة خنيفرة، وأنشأ بها مدرسة للعلم درّس فيها مدة اثنتي عشرة سنة، وتخرَّج منها جماعة من أهل العلم؛ منهم: الحاج عباس المعداني، والحاج علال التدلاوي، والفقيه العبدي الكانوني.

وفي سنة (١٣٣٦هـ): غادر خنيفرة إلىٰ فاس فمكث فيها سنتين، ثم دخل الدار البيضاء سنة (١٣٤١هـ) فاستوطنها وأنشأ بها مدرسة تخرَّج منها جماعة من طلبة العلم.

وقد كان الشيخ حافظًا لحديث رسول الله ﷺ، فقد كانت تُسرد عليه مئات الأحاديث بأسانيدها فيحفظها عن ظهر قلب رغم فقد بصره رحمه الله. كما كان فقيهًا مجتهدًا، غير مقيد بمذهب معين، قويًا في عرض أقوال المفسرين والترجيح بينها. مع التمكن من فن المناظرة.

وقد تتلمذ علىٰ الشيخ المترجَم جماعة من أهل العلم، منهم:

* ابناه العلَّامة حسن بن عبدالرحمن النتيفي، والعلَّامة أحمد بن عبدالرحمن النتيفي.

* الفقيه الحاج عباس التادلي: لازم الشيخ وصحبه إلىٰ الحج.

* العلَّامة المؤرِّخ محمَّد العبدي الكانوني، صاحب كتاب: «آسفي وما إليه قديمًا وحديثًا».

* العلَّامة أحمد بن قاسم المنصوري.

* الفقيه علال التادلي.

* الفقيه محمَّد بن ناصر الزياني.

وغيرهم.

وللشيخ مؤلَّفات كثيرة، منها:

* **«حكم السنَّة والكتاب بوجوب هدم الزوايا والقباب».**

* «**فهرسته**» المشتملة علىٰ أسانيده.
* «**تنبيه الرجال في نفي القطب والغوث والأبدال**».
* «**الاستفاضة في أن النبي ﷺ لا يُرىٰ بعد وفاته يقظة**».
* «**الإرشاد والتبيين في البحث مع شراح المرشد المعين**».
* «**حل إبرام النقض في الرد علىٰ من طعن في سنة القبض**».
* «**الدلائل البينات في البحث في دلائل الخيرات وشرحه مطالع المسرات**».
* «**القول المؤيد في أن التيمم يرفع الحدث الرفع المقيد**».
* «**حكم الحق والكتاب في طعام أهل الكتاب**».
* «**إظهار الحق والانتصار في البحث مع صاحب: توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإفطار**».
* «**القول الجلي في الرد علىٰ من قال بتطور الولي**».
* «**رد الطاعنين في سحر اليهود لسيد المرسلين ﷺ**».
* «**القول الفائز في عدم التهليل وراء الجنائز**».
* «**كشف النقاب في الرد علىٰ من خصص أزواج النبي ﷺ بآية الحجاب**».

تُوفِّي الشيخ سنة (١٣٨٥هـ).

تقي الدين الهلالي:

هو الشيخ الداعية السلفي محمَّد تقي الدين الهلالي، وُلد سنة (١٣١١هـ)، بمنطقة تافيلالت.

حفظ القرآن وهو ابن اثنتي عشرة سنة، ولازم الشيخ التندغي الشنقيطي فقرأ عليه علوم اللغة والفقه المالكي. وأخذ في الجزائر عن محمَّد حبيب الله الشنقيطي، ثم في فاس عن جماعة؛ منهم: الشيخ محمَّد بن العربي العلوي، والشيخ أحمد سكيرج.

كان في بدء أمره صوفيًا تيجانيًا، ثم صار سلفيًا بتأثير شيخه محمَّد بن العربي العلوي.

رحل الشيخ تقي الدين إلىٰ بلاد كثيرة، منها:

* **مصر**: حيث قصد الجامع الأزهر، ولكنه انقطع عنه، ولازم حلقة الشيخ رشيد رضا.

* **بلاد الحرمين**: حيث عُيِّن للإمامة بالمسجد النبوي، ثم -في مرحلة لاحقة- أستاذًا بالجامعة الإسلامية.

* **الهند**: حيث أخذ عن جماعة؛ منهم: المحدِّث العلَّامة عبد الرحمن المباركفوري، والشيخ محمَّد بن حسين الحديدي الأنصاري.

* **العراق**: حيث التقىٰ بالشيخ محمَّد أمين الشنقيطي (وهو غير صاحب «**أضواء البيان**»).

* **ألمانيا**: وكان له فيها نشاط علمي وسياسي.

وله مؤلَّفات كثيرة، من أشهرها:

* «**الدعوة إلىٰ الله في أقطار مختلفة**».

* «**تقويم اللسانين**».

* «**مختصر هدي الخليل في العقائد وعبادة الجليل**».

* «**الهدية الهادية للطائفة التجانية**».

* «**الزند الواري والبدر الساري في شرح صحيح البخاري**» (لم يكتمل).

* «**الحسام الماحق لكل مشرك ومنافق**».

* «**الصبح السافر في حكم صلاة المسافر**».

تُوفِّي الشيخ سنة (١٩٨٧هـ).

عبد الله بن الصدِّيق الغماري:

هو الشيخ العلَّامة الحافظ أبو الفضل عبد الله بن محمَّد بن الصدِّيق الحسني الغماري.

وُلد سنة (١٣٢٨هـ) بطنجة، ونشأ في رعاية والده فحفظ القرآن الكريم، ثم شرع في حفظ بعض المتون المشهورة.

قرأ شرح الأزهري علىٰ الآجرومية علىٰ أخيه أحمد، ثم سافر إلىٰ فاس لطلب العلم في جامعة القرويين، ومن شيوخه فيها:

* الشيخ الحبيب المهاجي: في «الألفية» بالمكودي، و«مختصر خليل» بالخرشي، وفي «السلم» بالقويسني.

* الشيخ محمَّد بن الحاج ابن المحشي: في النحو والفقه، وفي «صحيح البخاري بالقسطلاني».

* الشيخ عبدالله الفضيلي: في «المختصر بشرح الزرقاني»، وفي «رسالة الوضع»، و«جمع الجوامع».

* عبدالرحمن بن القرشي: في «مختصر خليل».

* الشيخ أبو الشتاء الصنهاجي: في «مختصر خليل» أيضًا.

* الشيخ عبدالحي الكتاني: في «حاشية الشنواني علىٰ ابن أبي جمرة».

* الشيخ العباس بناني: في «جمع الجوامع»، و«المقولات العشر»، و«المرشد المعين».

* الشيخ الحسين العراقي: في «جمع الجوامع بشرح المحلي».

وقرأ علىٰ والده في «صحيح البخاري»، و«الأشباه والنظائر النحويّة» للسيوطي، و«مغني اللبيب»، وغيرها.

ثم في سنة (١٣٤٩هـ) سافر إلىٰ مصر، والتحق بالأزهر، وقرأ هنالك علىٰ جماعة من كبار الشيوخ، منهم:

* الشيخ عبد القادر الزنتاني: في «شرح الملوي علىٰ السلم»، و«حاشية الصبّان».

* الشيخ محمَّد حسنين مخلوف العدوي: في «جمع الجوامع بشرح المحلي»، و«الرسالة السمرقنديّة في آداب البحث والمناظرة».

* الشيخ محمَّد بخيت المطيعي: في التفسير، والفقه الحنفي، وأصول الفقه.

* الشيخ محمَّد السمالوطي: في «سنن الترمذي».

* الشيخ حامد جاد: في «شرح الإسنوي علىٰ منهاج الأصول».

* الشيخ محمود إمام عبد الرَّحمن المنصوري الحنفي: في «تهذيب السعد بشرح الخبيصي في المنطق».

* الشيخ محمَّد عزت: في الفقه الشافعي.

وحصل سنة (١٣٥٠هـ) علىٰ شهادة العالمية الأزهرية.

وألَّف عددًا كبيرًا من المؤلَّفات، منها في علوم الحديث، (ومنها فقه الحديث خصوصًا)؛ مثل:

* **«الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للبيضاوي»**.
* **«تخريج أحاديث اللمع لأبي إسحاق الشيرازي»** في الأصول.
* **«الأربعون حديثًا الغمارية في شكر النعم»**.
* **«نهاية الآمال في شرح وتصحيح حديث عرض الأعمال»**.
* **«توجيه العناية بتعريف الحديث رواية ودراية»**.
* **«الغرائب والوُحدان في الحديث الشريف»**.
* **«مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر»**.
* **«غنية الماجد بحجية خبر الواحد»**.
* **«الأربعون حديثًا الصدِّيقيّة في مسائل اجتماعية»**.
* **«كيف تكون محدِّثا»**.
* **«حسن البيان في ليلة النصف من شعبان»**.
* **«مصباح الزجاجة في صلاة الحاجة»**.
* **«النفحة الإلهية في الصلاة علىٰ خير البريّة»**.
* **«الصبح السافر في تحرير صلاة المسافر»**.
* **«الرأي القويم في وجوب إتمام المسافر خلف المقيم»**.
* **«توضيح البيان لوصول ثواب القرءان»**.
* **«الأدلة الراجحة علىٰ فرضية قراءة الفاتحة»**.
* **«إتحاف النبلاء بفضل الشهادة وأنواع الشهداء»**.
* **«تمام المنة ببيان الخصال الموجبة للجنّة»**.
* **«فضائل رمضان وزكاة الفطر»**.

* «**القول المسموع في بيان الهجر المشروع**».

* «**كمال الإيمان في التداوي بالقرءان**».

وقد حقَّق الشيخ بعض الكتب والأجزاء الحديثية، منها: «**المقاصد الحسنة**» للسخاوي، و«**تنزيه الشريعة**» لابن عرّاق، و«**الإكليل في استنباط التنزيل**» للسيوطي، و«**أخلاق النبي ﷺ**» لأبي الشيخ، وغيرها.

تُوفِّي الشيخ المترجَم سنة (١٤١٣هـ) بطنجة.

محمَّد الزمزمي بن الصدِّيق الغماري:

هو العلَّامة محمَّد الزمزمي بن الصدِّيق الغماري الحسني.

وُلد في طريق والديه إلىٰ الحج عام (١٣٣٠هـ).

حفظ القرآن الكريم علىٰ شيخه الفقيه محمَّد الأندلسي، ثم شرع في قراءة العلم علىٰ أخيه الأكبر أحمد، ثم هاجر إلىٰ القاهرة مع أخيه عبد الله، وقرأ عليه في الباخرة بعض المتون العلمية.

التحق بالأزهر، وقرأ علىٰ جماعة من شيوخه، مثل الشيخ عبد السلام غنيم، وأبي طالب حسنين، وعبدالمجيد الشرقاوي، ومحمَّد بخيت المطيعي وغيرهم.

رجع إلىٰ طنجة وبدأ في تدريس علوم مختلفة. كما شنَّ حربًا ضروسًا علىٰ التصوف عمومًا، وعلىٰ زاوية عائلته الصدِّيقية خصوصًا.

وله مؤلَّفات كثيرة؛ من أشهرها:

* «**الزاوية وما فيها من البدع والأعمال المنكرة**».

* «**تحذير المسلمين من مذهب العصريين**».

* «**الطوائف الموجودة في هذا الوقت**».

تُوفِّي سنة ١٤٠٨ هـ.

عبد العزيز بن الصدِّيق الغماري:

هو العلَّامة المحدِّث عبد العزيز بن محمَّد بن الصدِّيق الغماري الإدريسي الحسني.

وُلد في مدينة طنجة سنة (١٣٣٨هـ)، وتعاهده والده منذ نعومة أظافره، فبدأ بقراءة القرآن الكريم وحفظه علىٰ الفقيه محمَّد بودرة.

وكان والده يوصيه ألا يراجع شيئًا من الحواشي والتقريرات وقت الطلب ويقول له: «إذا حصَّلت الملَكة بالكتاب الصغير في أي فن من الفنون؛ صار الفن كله بكتبه المطولة وحواشيها في متناول اليد يسهل فهمها».

وبعد وفاة والده سافر إلىٰ القاهرة سنة (١٣٥٥هـ)، والتحق بالأزهر الشريف فأخذ عن عدد من علمائه؛ مثل: الشيخ عبد المعطي الشرشيمي، والشيخ محمود إمام، والشيخ عبد السلام غنيم الدمياطي الشافعي، والشيخ محمَّد عزت، وغيرهم.

كما حضر علىٰ أخيه عبد الله بن الصدِّيق في «**ألفية الحديث**» بشرح العراقي، وفي شرح «**جمع الجوامع**» في الأصول كاملا، وفي فنون حديثية متنوعة.

اشتغل -بعد أن قرأ في علم مصطلح الحديث- بالتطبيق الحديثي، فاشتغل بكتاب «**اللآلئ المصنوعة**» للحافظ السيوطي، واستفاد من دراسته علمًا جمًا في نقد الرجال، وسبر الروايات والطرق، وتمييز الصحيح من الضعيف، وكتب جزءًا في الاستدراك عليه سماه: «**الجواهر الغوالي**».

واستفاد من قراءة كتب التخريج، خاصَّة كتاب أخيه أحمد علىٰ «**مسند الشهاب**»، وكتابه «**فتح الملك العلي**»، وقرأ تخريجات الحفَّاظ: العراقي والزيلعي وابن حجر والسيوطي. كما كان يكاتب أخاه أحمد ويسأله في بعض دقائق علم الحديث.

وكانت باكورة أبحاثه الحديثية، كتابه: «**بلوغ الأماني في التعقب علىٰ موضوعات الصنعاني**»، وعرضه علىٰ أخيه أحمد فأُعجب به.

ورجع إلىٰ مدينة طنجة (١٣٦٦هـ)، بعد أن أقام في مصر اثني عشر عامًا، فاشتغل في طنجة بالتدريس والخطابة والتصنيف، إلىٰ أن تُوفِّي سنة (١٤١٨هـ) بطنجة.

عبد الحي بن الصدِّيق:

هو العلَّامة الأصولي الشيخ عبد الحي بن محمَّد بن الصدِّيق الغماري الحسني الإدريسي.

وُلد سنة (١٣٣٧هـ)، وأخذ عن جماعة، منهم: والده الشيخ محمَّد بن الصدِّيق،

وشقيقه الحافظ أحمد، ورحل إلىٰ مصر، وأخذ عن علماء الأزهر، وتأثَّر بمذهب الظاهرية.

وكان قويًّا في علم الأصول خاصَّة، مع مشاركة في الفقه والحديث.

من مؤلَّفاته:

* «**نقد مقال في مسائل من علم الحديث والفقه وأصوله، وتفضيل بعض المذاهب**».

* «**تبيين المدارك لرجحان سنية تحية المسجد وقت خطبة الجمعة في مذهب مالك**».

* «**رُخَص الطهارة والصلاة وتشديدات الفقهاء**».

وتُوفِّي بطنجة عام (١٤١٥هـ).

الحسن بن الصدِّيق الغماري:

هو العلَّامة الشيخ الحسن بن الصدِّيق الغماري الحسني الإدريسي.

وُلد بمدينة طنجة سنة (١٣٤٥هـ)، وتعلَّم المبادئ الأولىٰ للقراءة والكتابة في الزاوية الصدِّيقية، وحفظ القرآن علىٰ الفقيه محمَّد المصوري. وأتمَّ حفظ القرآن مع بعض المتون العلمية المتداولة.

ثم تفرَّغ لدراسة العلوم الشرعية، فقرأ علىٰ بعض كبار المشايخ بطنجة، والتحق بالمعهد الديني التابع للمسجد الأعظم بطنجة. ثم ذهب إلىٰ فاس والتحق بجامع القرويين، وتخرَّج منه بشهادة العالمية.

وقد تعدد شيوخه الذين أخذ عنهم، ومنهم:

* أخوه الحافظ أحمد بن الصدِّيق: قرأ عليه «**نخبة الفكر**» في المصطلح، وسمع عليه أجزاء من «**سنن البيهقي**»، وبعض «**بلوغ المرام**»، و«**نيل الأوطار**»، و«**صحيح مسلم**».

* أخوه العلَّامة عبد الله بن الصدِّيق: في مذاكرات علمية مختلفة.

* أخوه العلَّامة محمَّد الزمزمي: قرأ عليه «**ألفية ابن مالك**»، و«**نظم ابن عاشر**»، و«**السلم المنورق**» بشرح البناني، و«**القوانين الفقهية**» لابن جزي، وجزءًا من «**مختصر**

خليل»، و«**تفسير النسفي**»، وبعض «**التحفة العاصمية**».

* الفقيه لعربي بوعياد: قرأ عليه «**الأجرومية**».

* الفقيه عبد الرحمن الجزيري: قرأ عليه «**الأجرومية**»، و«**السلم المنورق**»، وبعض أبواب «**المختصر الخليلي**»، وبعض «**التلخيص في البلاغة**».

* الفقيه محمَّد التجكاني: قرأ عليه «**لامية الأفعال**»، وبعض «**مختصر خليل**».

* الفقيه محمَّد البقالي: قرأ عليه «**الزقّاقية**».

* الفقيه ابن عبد السلام الطاهري: قرأ عليه «**السنوسية**»، وبعض «**صحيح البخاري**».

* الفقيه عبد السلام البناني: قرأ عليه بعض «**مختصر خليل**».

* الفقيه جواد الصقلي: قرأ عليه فقه المعاملات من «**المختصر**»، ومن «**بداية المجتهد**».

* الفقيه بوبكر جسوس: قرأ عليه بعض «**المختصر الخليلي**».

* الفقيه العباس البناني: قرأ عليه السلم بالبناني، وأصول الفقه بجمع الجوامع.

* الفقيه العربي الشامي: قرأ عليه النصف الأخير من «**التحفة العاصمية**».

* الفقيه محمَّد بلحسن الزرهوني: حضر عليه دروسًا في الفقه.

* الفقيه عبد العزيز الخياط: قرأ عليه «**التلخيص**» في البلاغة.

وله بعض المؤلَّفات، منها:

* «**التبيان لحجة عمل الإخوان في توحيد صوم رمضان**».

* سلسلة دروس ومحاضرات.

* «**ديوان خطب الجمعة**».

* «**مجموعة من الفتاوىٰ والنوازل**».

وقد تقلد المترجَم مجموعة من المناصب، في التعليم والخطابة والإرشاد الديني، وعضوية المجلس العلمي بطنجة ثم رئاسته. كما درّس العلوم الشرعية بالزاوية الصدِّيقية، وبعض مساجد طنجة، وتتلمذ عليه كثيرون.

تُوفِّي سنة (١٤٣١هـ).

إبراهيم بن الصدِّيق الغماري:

هو الشيخ إبراهيم بن محمَّد بن الصدِّيق الغماري الحسني الإدريسي.

وُلد بمدينة طنجة سنة (١٣٥٤هـ).

نشأ في كفالة أخيه الأكبر أحمد ابن الصدِّيق، فأدخله الكتّاب القرآني بعد أن بلغ السادسة من عمره، وتعلَّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم على الفقيه: السعيد الحوزي، والعلمي شابو.

وقد نشأ الشيخ في الجو العلمي لأسرته الصدِّيقية، ثم رحل إلى فاس، ودرس على بعض أكابر علماء القرويين؛ مثل: الفقيه عبد الله الصقلي، والفقيه عبد الهادي خبيزة اليعقوبي، والفقيه العابد الخرشفي، والفقيه الفاطمي ابن الحاج السلمي، وآخرين.

ثم رحل إلى مصر سنة (١٩٥٨م) وانتسب إلى الجامع الأزهر، ودرس على بعض شيوخه، كما لازم أخاه الحافظ أحمد ابن الصدِّيق هناك، وتلقَّى عنه كثيرًا من فنون الحديث.

وبعد وفاة أخيه أحمد سنة (١٩٦٠م): سافر إلى العراق وانتسب لكلية الشريعة لمدة سنة واحدة، ثم عاد إلى المغرب والتحق بكلية الشريعة بفاس، وحصل بها على الإجازة سنة (١٩٦٥م)، ثم التحق بدار الحديث الحسنية وحصَّل بها دبلوم الدراسات العليا سنة (١٩٧٥م) في موضوع: «**الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث**»، تحت إشراف الأستاذ علَّال الفاسي، ثم حصَّل شهادة الدكتوراه منها سنة (١٩٨٥م) في موضوع: «**علم علل الحديث من خلال كتاب: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»** لابن القطان الفاسي»، تحت إشراف الدكتور محمَّد فاروق النبهان.

من مشايخه:

* أخوه الشيخ أحمد: أخذ عنه «**صحيح البخاري**»، كما لازم مجالسه في «**صحيح مسلم**».

* أخوه الشيخ محمَّد الزمزمي: قرأ عليه «**الألفية**» بشرح ابن عقيل، والفقه بـ«**تحفة**

الحكام»، وأصول الفقه بـ«**جمع الجوامع**» وكتاب الخضري، والبلاغة بـ«**الجوهر المكنون**».

* أخوه الشيخ عبد الحي: أخذ عنه علم المنطق.

* شقيقه الشيخ الحسن: أخذ عنه «**الأجرومية**» في النحو بشرح الأزهري.

* الشيخ محمَّد بوشْفَنْفَنْ: تلقَّىٰ عنه الصرف، و«**مختصر خليل**» في الفقه.

وله إجازاتٌ حديثيَّة كثيرة.

وقد اشتغل بالتدريس في كلية أصول الدين بتطوان، ثم بدار الحديث الحسنية. كما ولي الخطابة، وشغل منصب رئيس المجلس العلمي المحلي إلىٰ حين وفاته.

له مؤلَّفات كثيرة؛ منها:

* «**الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث**».

* «**ترتيب أحاديث أخبار القضاة لوكيع**».

* «**طرفة المشتهي فيما أسنده الحافظ البندهي**».

* «**القول الوجيز في ترجمة أخي عبد العزيز**».

* «**علم علل الحديث من خلال كتاب: «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام» لابن القطان الفاسي**».

* «**نماذج من أوهام النُّقَّاد المشارقة في الرواة المغاربة**».

* «**مالك المحدِّث**».

* «**المغاربة واحتجاج الإمام مسلم بصحيفة أبي الزبير عن جابر**».

* «**ترتيب أحاديث تاريخ جرجان**».

* «**بحث حول التعمير والمعمرين**».

* «**مستدرَك ابن حزم علىٰ الصحيحين**».

* «**بحث حول ابن عبد الملك ابن حبيب الأندلسي**».

تُوفِّي الشيخ المترجَم سنة (١٤٢٤هـ) بالرباط، ودُفِن في طنجة.

عبد الله التليدي[1]:

هو العلَّامة المحدِّث أبو الفتوح عبد الله بن عبد القادر التليدي.

وُلد سنة (١٩٢٦م) بقرية الصاف من قبيلة بني كرفط.

حفظ القرآن الكريم في صغره، ثم ذهب إلىٰ قرية (امجازليين) وقرأ عددًا من المتون الابتدائية، قبل أن يلتحق بمعهد طنجة الديني. ولكنه لم يكتف بما يدرسه في المعهد، بل شرع في القراءة علىٰ أكابر علماء طنجة.

وقد كان في بداية أمره متعصِّبًا للمذهب المالكي، شديد الإنكار علىٰ المخالفين في المسائل التي يخالف المالكية فيها ظاهر السنَّة. وقد قرأ يوما في شرح النووي علىٰ «صحيح مسلم» ومال إلىٰ طريقته في العمل بالحديث، فشاور أحد شيوخه المتعصِّبين في الأمر، فغضب غضبًا شديدًا وقال له: إن فقهنا مغربَل، أمَّا الحديث ففيه الناسخ والمنسوخ، والمطلَق والمقيَّد، والعام والخاص، ونحن لا ندري تطبيق ذلك، وأئمتنا رحمهم الله قد كفونا المؤونة في ذلك.

فثبطه هذا الكلام عن الاشتغال بعلوم السنَّة النبوية!

بعد ذلك رحل إلىٰ فاس للالتحاق بجامعة القرويين، لكن الله لم يقدر له الاستمرار فيها. فرجع إلىٰ طنجة والتقىٰ بعلماء العائلة الغمارية، فتأثَّر كثيرًا بمنهجهم الحديثي والفقهي، وترك ما كان عليه من التقليد والتعصُّب المذهبي.

ثم هاجر إلىٰ الحافظ أحمد ابن الصدِّيق في منفاه بمدينة سلا، فدرس عليه وانتفع به كثيرًا. وقد أعطاه بعض كتب الاعتقاد السلفية فقرأها، مثل كتاب «**التوحيد**» لابن خزيمة، و«**العلو للعلي الغفار**» للحافظ الذهبي، و«**اجتماع الجيوش الإسلامية**» لابن القيم، و«**الطحاوية**»، و«**الإبانة**» للأشعري، و«**لمعة الاعتقاد**»، فأثَّرت فيه الالتزام بعقيدة السلف، والابتعاد عن العقيدة التي نشأ عليها، أي: عقيدة الأشعرية المتأخِّرين.

كما تأثَّر بالغماريين في المنهج الفقهي المبني علىٰ الاعتماد علىٰ النص من الكتاب والسنَّة الصحيحة، دون التزام بمذهب من المذاهب المعروفة.

---

(١) من مصادر ترجمته: عبد الله التليدي، «**ذكريات من حياتي**».

وقد ألَّف الشيخ مؤلَّفاتٍ كثيرة؛ منها:

* **«تهذيب جامع الترمذي».**
* **«تهذيب الخصائص الكبرىٰ».**
* **«تهذيب الشفا للقاضي عياض».**
* **«تهذيب الاستنفار في غزو التشبه بالكفار».**
* **«الجواهر واللآلئ المصنوعة بتفسير كتاب الله بالأحاديث الصحيحة المرفوعة».**
* **«جواهر البحار بصحاح الأحاديث القصار».**
* **«المبشَّرون بالجنة».**
* **«المرأة المتبرِّجة وأثرها السيئ في الأمة».**
* **«فضائل الصحابة في القرآن والسنَّة وموقف الشيعة منهم».**
* **«الأنوار الباهرة في فضائل الذِّرية الطاهرة».**
* **«إتمام المنة بشرح منهاج الجنة في فقه السنَّة».**
* **«أهل السنَّة والشيعة بين الاعتدال والغلو».**
* **«نصب الموائد في الفتاوىٰ والنوادر والفوائد».**
* **«دلائل التوحيد انطلاقًا من القرآن والكون».**
* **«أسباب هلاك الأمم».**

محمَّد بوخبزة:

هو الشيخ المحدِّث الأديب أبو أويس محمَّد بن الأمين بوخبزة الحسني.

وُلد سنة (١٣٥١هـ)، بمدينة تطوان، أُدخِل الكتّاب في سن السادسة، فتلقَّىٰ مبادئ القراءة والكتابة والحساب، مع بعض السور القصار. ثم ختم القرآن علىٰ الفقيه محمَّد بن عمر بن تَاويت الودراسي، كما حفظ بعض المتون العلمية المشهورة؛ مثل: «**الأجرومية**»، و«**المرشد المعين**» لابن عاشر، و«**ألفية ابن مالك**»، وبعض «**مختصر العلَّامة خليل**» في الفقه المالكي.

ودرس علىٰ والده «**الأجرومية**» وبعض «**الألفية**»، وعلىٰ الفقيه عبد السلام البختي

الودراسي شرح «**المرشد المعين**». وعلىٰ الأديب الفقيه المعدَّل ابن علال، وعلىٰ الفقيه أحمد الرهوني في الحديث والسيرة، وعلىٰ الفقيه محمَّد بن محمَّد الفَرْطاخ. وانتفع كثيرًا بدروس تقي الدين الهلالي في التفسير والحديث والأدب.

والتحق بالمعهد الديني بالجامع الكبير ومكث فيه نحوًا من عامين.

وفي سنة (**١٣٧٠هـ**) رحل إلىٰ مدينة فاس، وأخذ فيها عن الفقيه محمَّد بن العربي العلَوي بالقرويين في كتاب «**أحكام القرآن**» لابن العربي.

وعمل كاتبًا مع القاضي أحمد بن تاويت، كما أصدر مجلة أدبية اسمها: «**الحديقة**» دامت خمسة أشهر. كما نَشر مقالاتٍ كثيرةً في صحف ومجلات مختلفة؛ منها: مجلة «**لسان الدين**» التي كان يصدرها تقي الدين الهلالي، ومجلة «**النصر**»، و«**النبراس**»، وجريدة «**النور**».

واستفاد كثيرًا من الحافظ أحمد ابن الصدِّيق الغماري في علوم الحديث خاصَّة، ثم تبرَّأ من منهجه العقدي والسلوكي.

من مؤلَّفاته:

* «**جراب الأديب السائح**».

* «**الشذرات الذهبية في السيرة النبوية**».

* «**الأدلة المحرَّرة علىٰ تحريم الصلاة في المقبرة**».

* «**أربعون حديثًا نبوية في النهي عن الصلاة علىٰ القبور واتخادها مساجد وبطلان الصلاة فيها**».

* «**تحصين الجوانح من سموم السوانح**» (رد علىٰ رسالة السوانح لعبدالعزيز بن الصدِّيق الغماري).

* «**صحيفة سوابق وجريدة بوائق**».

* «**التوضيحات لما في البردة والهمزية من المخالفات**».

* «**إيثار الكرام بحواشي بلوغ المرام**».

* «**ملامح من تاريخ علم الحديث بالمغرب**».

* «**نقل النديم وسلوان الكظيم**».

* «**رونق القرطاس ومجلب الإيناس**».
* «**النقد النزيه لكتاب تراث المغاربة في الحديث وعلومه**».
* «**تعليقات وتعقيبات علىٰ الأمالي المستظرفة علىٰ الرسالة المستطرفة**».
* «**نظرات في تاريخ المذاهب الإسلامية**».

كما حقَّق مجموعةً من الكتب التراثية، منها:

* جزء من كتاب «**التمهيد**» لابن عبد البر.
* أجزاء من «**الذخيرة**» للقرافي.
* جزء من «**النوادر والزيادات**» لابن أبي زيد القيرواني.
* «**شرح القاضي عبد الوهاب علىٰ الرسالة القيروانية**».
* «**سراج المهتدين لابن العربي المعافري**».
* «**الرسالة الوجيزة المحررة للفقيه محمَّد الرهوني**».
* «**أربعون حديثًا في الجهاد لعلي ابن بركة الأندلسي**».
* «**وصية ابن عمار الكلاعي لابنه**».

وغيرها.

مصطفىٰ البيحياوي:

هو الشيخ مصطفىٰ بن أحمد البيحياوي الإدريسي المراكشي ثم الطنجي.

وُلد في مراكش في مطلع العقد الخامس من القرن العشرين الميلادي، وحفظ القرآن الكريم في صغره علىٰ يد والده بروايتي قالون وورش، وأخذ عنه مبادئ العلوم الشرعية.

نشأ الشيخ في بيت علم، وأخذ عن جماعة من الأعلام، منهم:

* الفقيه السباعي الكنتاوي: قرأ عليه في الفقه المالكي.
* الشيخ المقرئ محمَّد بن إسماعيل: قرأ عليه مبادئ علم التجويد، و«**الجزرية**»، و«**نظم ابن بري**».
* الشيخ اسميج الضرير: قرأ عليه المنطق، والتوحيد.

* العلَّامة الرحالي الفاروقي: حضر له مجالس «**الجامع الصحيح**»، وتأثَّر به كثيرًا.

* العلَّامة عبد السلام المسفيوي: قرأ عليه في السيرة.

* الشيخ أحمد أملاح: قرأ عليه في النحو والعربية، وبعض «**مختصر خليل**».

* الحاج الهاشمي المراكشي السرغيني: في التفسير.

* عبد العزيز الزمراني: في «**التحفة العاصمية**».

* العلَّامة أحمد الشرقاوي إقبال: في اللغة والأدب.

إلىٰ جانب إجازات حديثية كثيرة؛ منها: عن الشيخين عبد الله وعبد العزيز الغماريَّيْن، وغيرهما.

اشتغل في وظيفة التعليم، إلىٰ جانب الإقراء والإشراف علىٰ طلبة القرآن. وكانت له دروس في التفسير، وشرح «**صحيح البخاري**»، والسيرة النبوية، وغيرها. وله الآن دروس كثيرة في الشمائل، والسلوك، والسيرة، وغيرها.

له بعض المنظومات العلمية مثل: منظومة في تراجم صحيح البخاري، وأخرىٰ في المغازي النبوية، ونظم للعقيدة الطحاوية. وليس له تفرُّغ للتأليف.

مصطفىٰ باحو:

لم أقف له علىٰ ترجمة، ولكن تدل تآليفه علىٰ تمكُّنٍ ورسوخ. ومنها كتاباه في علم الحديث علىٰ الخصوص:

* «**الأحاديث المنتقَدة فىٰ الصحيحين**».

* «**العلَّة وأجناسها عند المحدِّثين**».

الفصل الثاني

مناهج التدريس

الجامعة:

عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال انقراض التعليم الرسمي التقليدي، الذي كانت تحمل لواءه جامعتا القرويين بفاس، وابن يوسف بمراكش. وكانت الفكرة الرائجة: أنَّ هذا التعليم العتيق قد استنفد أغراضه، ولم يعد ملائمًا لروح العصر، وأنَّ من اللازم تعويضه بالدراسة الجامعية الحديثة.

وقد أُدرجت علومُ الحديث ضمن الدراسات الجامعية منذ الاستقلال، وتتابع علىٰ تدريسها جماعةٌ من الدكاترة المتخصِّصين من داخل المغرب وخارجه.

وهذا نموذج لتدريس علوم الحديث في شعبة الدراسات الإسلامية بإحدىٰ الجامعات المغربية[١]:

- **في السداسي الأول:**

وحدة بعنوان: علوم الحديث ومصطلحه. وفيها محوران:

* مدخل لدراسة علوم الحديث.

* علم مصطلح الحديث.

- **في السداسي الخامس:**

وحدة بعنوان: مناهج التصنيف الحديثي وطرق التخريج، وفيها محوران أيضًا:

* مناهج التصنيف الحديثي.

* طرق التخريج.

---

(١) شُعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بجامعة محمَّد الخامس بالرباط.

- وفي السداسي السادس:

وحدة بعنوان: آيات أحاديث الأحكام، وفيها محورٌ خاص بأحاديث الأحكام.

وتبرز من خلال هذا النموذج، ومن خلال تجربتي الشخصية، مجموعةٌ من الملحوظات المتعلِّقة بطرق التدريس الجامعية؛ أهمها:

(١) ضعف المادة الحديثية بالمقارنة مع العلوم الأخرىٰ، خاصَّة أنَّ كثيرًا من الوقت والجهد يبذل لعلوم تكميلية خارجة عن نطاق العلوم الشرعية؛ مثل: اللسانيات، وتقنيات التواصل، ونحو ذلك. ومن المعلوم أنَّ علم الحديث يحتاج إلىٰ تخصص وتفرغ، وأن الرشفة الصغيرة التي تُعطَىٰ في الجامعة لا تكفي إلا لمعرفة سطحية. وهذا يقتضي التفكير في إحداث فروع تخصصية في علم الحديث داخل الجامعة لتخريج دكاترة متخصصين في هذا العلم الشريف.

(٢) عدم التدرُّج في العلم، وذلك بالانتقال السريع من مبادئ العلم إلىٰ غاياته، مع التقصير الشديد في إتقان المبادئ. والنتيجة الحتمية لهذا الأمر: أنَّ الطالب يعرف نُتفًا من مقاصد العلم، قبل التمكن من أصوله، ويؤدي ذلك إلىٰ الشعور الوهمي بإتقان العلم والتخصص فيه - كما سيأتي بيانه-.

(٢) إنَّ طبيعة المناهج الدراسيَّة التي تُركِّز علىٰ المقاصد الكلية للعلم، وعنواناته العريضة قبل التمكن من الأدوات والأصول الابتدائية، تؤدِّي بالطالب إلىٰ نوع تكبُّر واستعلاء، وجرأة علىٰ خوض عويصات العلم قبل التأهل الكافي. وممَّا يقوِّي هذا المعنىٰ: تدريب الطلبة علىٰ تقديس الشهادة الأكاديمية، وتعظيم شأنها علىٰ حساب إكبار شأن العلم من حيث هو.

(٣) عدم تقرير كتب تراثية رصينة، والعناية الفائقة -في الغالب- بكتب المعاصرين، تحت ذريعة اليسر وسهولة الأسلوب. ونتيجة هذا الاختيار: عدم تمرُّس الطالب الجامعي بالأساليب التراثية، وعدم قدرته علىٰ التعامل مع كتب السنَّة النبوية القديمة، سواء منها كتب الرواية أو الدراية. ويظهر ذلك جليًّا عند التصدِّي لتحقيق المخطوطات، أو عند خوض غمار الترجيح العلمي المحتاج إلىٰ فهم أقوال المختلفين فهمًا متقَنًا.

(٤) عدم الاعتناء بالحفظ، سواء لمتون الحديث، أو لأسماء الرواة، أو لمنظومات

علم مصطلح الحديث. وهذا عيبٌ كبير عمومًا، ويتأكَّد الخلل في علم مبناه على الرواية والحفظ، مثل: علم الحديث. ونتيجة هذا النقص: نسيان الطالب لأكثر المعلومات التي يتلقَّاها خلال دراسته الجامعية بمجرد مغادرته لأسوارها. وهنا يتفوَّقُ الطلبة التقليديُّون لاعتمادهم الكبير على الحفظ في طلب العلم الشرعي، لكن لا يعفيهم ذلك من أصناف أخرى من النقص سبق بيانها.

(٥) إنَّ الالتزام الصارم بالبرامج ومددها الزمنية، يؤدي -في كثير من الأحيان- إلى عدم ختم الكتب والمتون المقرَّرة. وهذا نقصٌ شديد في الدراسة الجامعية؛ إذ لا يستطيع الطالب الجامعي أن يدّعي إتقانه لكتاب حديثيٍّ كامل، إلَّا أن يكون ذلك بجهد شخصي خارج الجامعة. ويكثر في المتخرجين من الجامعة بتخصص الحديث ألا يكونوا قد طالعوا كتب السنَّة المشهورة كاملة، فضلًا عن الكتب النادرة.

(٦) بسبب عدم الانفتاح على الكفاءات العلمية خارج الجامعة، لعدم توفرها على الشهادة الأكاديمية اللازمة؛ فإنَّ هنالك نقصًا في درجة التمكُّن العلمي لكثير من الأساتذة الجامعيين، بل قد يقع إسناد التدريس لمن ليس له أهلًا!

وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فإنَّ الجامعة أنجبت عددًا من الأساتذة المتخصِّصين في علم الحديث؛ مثل: الدكتور فاروق حمادة، والدكتور الحسين أيت سعيد، والدكتور الحسن العلمي، والدكتور القاضي برهون، والدكتور إبراهيم بن الصدِّيق، وغيرهم.

كما أثمرت الدراسة الجامعية أطروحاتٍ كثيرة في علوم الحديث، ذات وزن علمي معتبَر، أذكر منها على سبيل التمثيل لا غير:

- «**أبو بكر بن العربي وجهوده في الدراسات الحديثية**»، د. المكي قلاينة.
- «**الصحيح المسنَد من التفسير النبوي للقرآن الكريم**»، د. القاضي برهون.
- «**المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**»، د. فاروق حمادة.
- «**الجرح والتعديل في المدرسة المغربية للحديث**»، د. إبراهيم بن الصدِّيق.

إلى جانب التحقيقات الكثيرة؛ مثل:

- تحقيق كتاب: «**بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**» لابن القطان الفاسي.

- تحقيق كتاب: «**الفجر الساطع علىٰ الصحيح الجامع**»، لمحمَّد الفضيل بن الفاطمي الشبيهي الزرهوني.

- تحقيق كتاب: «**النكت علىٰ مقدِّمة ابن الصَّلاح**» للزركشي.

- تحقيق كتاب: «**معجم الصحابة**» لأبي القاسم البغوي.

- تحقيق كتاب: «**التاريخ الكبير**» لابن أبي خيثمة.

وغير ذلك ممَّا يتعذَّر استقصاؤه في هذا البحث.

المعاهد المستقلة:

لقد كان الانتقال الفجائي من التعليم الرسمي التقليدي إلىٰ التعليم العصري الجامعي، سببًا في حدوث كسر علمي وفكري في المجتمع المغربي، بين أنصار القديم وأنصار الجديد.

وقد تأكَّدت آثار هذا الصراع، حين أوغلت الجامعة المغربية في الابتعاد عن المناهج الدراسيَّة العتيقة، بل في مخالفة بعض أصول العلوم الشرعية، وخلطها بأصول غربية حديثة، ممَّا جعل كثيرًا من العلماء التقليديين يقفون من التعليم الجامعي موقف الحذر والتوجس.

ولذلك وُجدت محاولاتٌ كثيرة لإحداث نظام تعليمي مُوازٍ، يقدِّم للطلبة الراغبين في ذلك مقرَّرات ومناهج دراسيَّة تشابه إلىٰ حدٍّ بعيد ما كان عليه الأمر في الجامعات التقليدية؛ مثل: القرويين، وابن يوسف. إلا أنَّ هذا النظام التعليمي غير الرسمي لا يقدم للمنتسبين إليه شهادات معترَفًا بها، ولا يخولهم الحصول علىٰ وظائف أو مناصب في المجتمع. ولأجل ذلك: فإنَّ الإقبال علىٰ هذه المعاهد المستقلَّة لا يكون كبيرًا، لأنه خاصٌّ بمن يريد تحصيل العلم الشرعي دون اعتبار الشهادة الأكاديمية. كما أنَّ الكثير من هذه المعاهد يعاني من بعض التضييق الرسمي، أو -علىٰ الأقل- من غياب الدعم المادي والمعنوي.

ولذلك: فإنَّ الكثير من هذه المعاهد في تناقص، ودورها العلمي والاجتماعي في اضمحلال مستمر!

ويمكن تقسيم التعليم غير النظامي إلىٰ صنفين:

- التعليم غير النظامي بالحواضر.
- التعليم غير النظامي بالبوادي.

التعليم غير النظامي بالحواضر:

ويتخذ هذا التعليم أماكن مختلفة، غير خاضعة -في الغالب- للرقابة الرسمية.

فمن ذلك:

التعليم بالمساجد:

وهذا التعليم لا يكون إلا في إطار المسموح به من طرف الوزارة الوصيَّة علىٰ الشؤون الدينية بالمغرب. والغالب علىٰ دروس المساجد ألا تستمر مدة طويلة، بسبب التضييق الذي يقع علىٰ الشيوخ من العامة، أو من بعض الجهات الرسمية. كما أنَّ الغالب علىٰ دروس المسجد أنَّها في الموضوعات الوعظية التي تناسب عوام المسلمين، إلَّا من استثناءات قليلة.

وممَّا يدخل في هذا الباب: «الكراسي العلمية» التي لها أصل قديم، فقد أخذت به جامعة القرويين منذ سنة (٦٥١هـ)، فخُصِّص كرسيٌّ لكل مادَّة من المواد التعليمية المقرَّرة، حتىٰ بلغ عددها مع بداية القرن العاشر الهجري ثمانية عشر كرسيًّا.

وقد أُعيد إحياء الكراسي العلمية من طرف النظام الرسمي في عهود مختلفة بعد الاستقلال، وآخرها في السنوات الأخيرة بالعاصمة الرباط خصوصًا.

ومن الكراسي القائمة الآن في علم الحديث: كرسي خاص بشرح «**موطأ الإمام مالك**» للشيخ سعيد الكملي، وآخران في مادة السيرة النبوية للشيخين: عبد الله بن المدني، والحسين أيت سعيد.

وقد لقيت هذه الدروس العلمية إقبالًا واضحًا من طرف طلبة العلم داخل المغرب وخارجه، خاصَّة مع استعمال تقنية التصوير والبث علىٰ شبكة الإنترنت، إلَّا أنَّها لا تخلو من نقائص، أهمها في نظري:

- التطويل والتفصيل في شرح الكتب المقرَّرة، بسبب كثرة الاستطراد لأدنىٰ مناسبة، ممَّا يجعل ختم الكتاب ليس غاية في ذاته، وإنَّما الغاية نشر أكبر قدر من المعلومات والقواعد المتناثرة. فالكتاب الواحد من كتب الرواية الحديثية، يحتاج

ختمه بهذه الطريقة إلىٰ سنوات عديدة، تعرض خلالها العوائق والصوارف، ويتساقط خلالها كثير من الطلبة. ولا شك أن هذا المنهج -وإن لم يخل من نفع عظيم- إلَّا أنَّه غير مُحقِّق لمقصد التعليم الشرعي، ويؤدي إلىٰ نقص في البنية المعرفية للطالب، إلا أن يكمل هذا النقص بمجهود شخصي كبير.

- عدم الالتزام من طرف الطلبة، بسبب فقد معاني الامتحان والإجازة العلمية في آخر الدرس، أو في آخر بعض أجزائه. ولا شكَّ أنَّ هذه الكراسي لن تثمر تخريج علماء أو طلبة علم أقوياء، إلَّا باعتماد نظام تدريسي صارم، فيه التزام بالحضور، ونظام اختبارات.

- الرقابة اللصيقة من طرف الوزارة الوصية، التي تؤدي إلىٰ تضييق مجال القول علىٰ الشيوخ المدرِّسين، بل إلىٰ عدم نشر بعض المقاطع المخالفة للمستقر في المذهب العقدي، أو الفقهي، أو السلوكي[1].

المعاهد الخاصَّة:

والمقصود بذلك: المدارس الخصوصيَّة، غير التابعة للنظام الرسمي، التي يقوم عليها بعض المشايخ المتمكِّنين، وتتبع نظامًا دراسيًا متدرِّجًا يسمح للطلبة أن يتابعوا الدراسة في مختلف العلوم الشرعية، وقد يحصلون علىٰ إجازة في آخر السنوات الدراسيَّة.

والغالب علىٰ هذه المعاهد الخاصَّة الاعتناء بالقرآن وعلومه، من التفسير والقراءات والتجويد وغيرها، وذلك لسببين اثنين:

- **أولهما**: اشتهار المغاربة بالاعتناء بعلوم القرآن منذ القديم، وامتيازهم بأسانيد خاصَّة لهم في القراءات.

- **والثاني**: أن تدريس علوم القرآن يفسح للمشتغل به مساحةً واسعةً من العمل دون تضييق من طرف المؤسسات الرسمية، بخلاف العلوم الأخرىٰ التي لا يُسمح فيها إلَّا بما يوافق التوجه العقدي والفقهي والسلوكي المقرَّر ضمن ثوابت الدولة.

---

(١) من ذلك مثلًا: درسان في مسألة وضع اليمنىٰ علىٰ اليسرىٰ في الصلاة، في درس شرح «**الموطأ**»، للشيخ سعيد الكملي.

إلَّا أنَّ كثيرًا من المعاهد القرآنية، لا تعدم برامج في العلوم الأخرىٰ، خاصَّة في علوم الحديث والعقيدة والفقه.

ومن المعاهد الخاصَّة المشهورة بالمغرب:

- معهد ابن القطان الذي يشرف عليه الشيخ عبد الله التليدي بمدينة طنجة.

- معهد الإمام الشاطبي الذي يدرّس فيه الشيخ محمَّد الأمين بوخبزة بمدينة تطوان.

- جمعية الحافظ ابن عبد البر بمدينة مراكش.

دُور القرآن:

وهذه الدُّور داخلة في إطار المعاهد الخاصَّة؛ إلَّا أنَّها تتميز عن سائر المعاهد بتوجهها العقدي وتاريخ نشأتها الخاصّيْن؛ فإنَّ القائمين عليها أصحاب منهج سلفي حريص علىٰ نشر الدعوة السلفية في صفوف الطلبة وعوام المسلمين.

ويظهر هذا من خلال قراءة أهداف الجمعية القائمة علىٰ دور القرآن، المنتشرة في مدن كثيرة.

وبالنسبة إلىٰ علوم الحديث: فإنَّنا نسجل أنَّ من ضمن أهداف دور القرآن: العنايةَ بسنة النبي ﷺ، بحفظ متونها وفهمها ونشرها بين الناس.

كما نسجل هنا أنَّها تعتني بتدريس علوم الحديث، عن طريق: «دراسة علم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل للتمييز بين صحيح السنن وسقيمها، ودراسة مناهج المحدِّثين ومؤلَّفاتهم، ودراسة الفقه وأصوله، والاهتمام بالتربية والآداب والسلوك والأخلاق الحميدة، وبيان السيرة النبوية الصحيحة»[(١)].

وممَّا أسجله علىٰ هذه الدُّور: أنَّها نجحت -فعلًا- في تخريج أفواجٍ من القرَّاء والمتخصِّصين في علوم القرآن؛ إلَّا أنَّ عطاءها في مجال علم الحديث أقل، في ناحية التخصص الدقيق، وإن كان عطاءً بارزًا في نواحي الاهتمام بالسنَّة وتعظيم شأن الأحاديث والحثِّ علىٰ الاشتغال بعلوم الحديث المختلفة.

---

(١) من ميثاق الجمعية، المنشور علىٰ شبكة الإنترنت.

الزوايا:

كانت الزوايا الصوفية في القرون الأخيرة، تضطلع بأعباء تدريس العلوم الشرعية، إلىٰ جانب النشاطات الأصلية التي هي أساس وجودها؛ إلَّا أنَّ هذا الدور تضاءل كثيرًا في المرحلة الزمنية موضوع البحث، بسبب تنامي الدعوة السلفية، والضمور الشديد في نشاط الطرق الصوفية، وانكفاء الزوايا علىٰ بعض الطقوس البدعية المتوارثة.

ولا يمكننا أن نغفل -في هذا السياق- جهود الزاوية الصدِّيقية بمدينة طنجة، التي أنجبت عددًا من كبار العلماء وطلبة العلم، كما شهدت نشاطًا علميًّا زاهرًا خلال القرن الهجري الماضي.

إلَّا أنَّ ارتباط الزاوية بالأشخاص بدلًا من ارتباطها بالعمل المنهجي المؤسسي، جعل نشاطها يضمحل بمجرد انقراض الجيل الثاني -أي: جيل الإخوة الغماريين أبناء الشيخ المؤسس محمَّد بن الصدِّيق- فلم يعد لها اليوم أدنىٰ إشعاعٍ علميٍّ معتَبر!

التدريس غير النظامي بالبوادي:

عرفت البوادي المغربية منذ قرون ازدهارًا علميًّا كبيرًا عن طريق المدارس القروية المتناثرة، التي لا تخضع للسلطة التعليمية المركزية؛ إلا أنَّ دور هذه المدارس قلَّ كثيرًا، ووقع تهميشها بعد الاستقلال، وصار أعظم اعتنائها بتخريج أئمة المساجد لا غير!

وقد ذكر الشيخ العلَّامة محمَّد المختار السوسي ﵀ سبب ضياع العلم من البوادي؛ فقال: «إلىٰ حدود الخمسة والثلاثين بعد الثلاثمائة والألف، فجعلت شمس تلك الأعصار المضيئة تركض في مغرب أفولها، إلىٰ أن غابت أضواء تلك المطالع بالكلية في ظرف خمس سنين، لاستيلاء ظلمات الرفاهية وأسبابها، وتبدلت بالكلية ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ تلك الأخلاق بانسداد أبوابها، وطمت في بحور الأخلاق الجديدة العصرية الناشئة من تراكم الاحتلال الأوروبي، فانغمس الناس في أوحال المعايش، لِمَا اجتمع عليهم من تعاقب السنين المجدبة، وأنواع الملاذ المألوفة، والتفنُّن في المآكل والمشارب المستلزمة لترك الأخلاق القديمة، والأخذ بالأخلاق الجديدة، من التلوُّن في الأفكار من طور إلىٰ طور. ومن أكبر القواطع: انحشار الناس

عامة وخاصَّة إلىٰ المدن لتعاطي التجارات والتعليمات بأنواعها (. . .) فبذلك كله تأخرت في السوس الأقصىٰ وغيره من سائر الأقطار أنواع العلوم، فإذا قُبضَ عالمٌ فلا يخلفه إلَّا جاهل، أو تاجر، ولله الأمر من قبل ومن بعد»[1].

وإذا كان الشيخ محمَّد المختار السوسي يجعل بداية أفول العلم بالبوادي في سنة (١٣٣٥هـ)؛ فإنَّه قد بقيت صُبابة يسيرة من العلم والدراسة الشرعية ببعض البوادي المغربية، خاصَّة في منطقة سوس؛ إلَّا أنَّها في تناقص مستمر. علىٰ أنَّ الغالب علىٰ مقرَّرات الدراسة فيها: القرآن وعلومه -خاصَّة القراءات-، والفقه المالكي، وبعض علوم الآلة. أمَّا علوم الحديث فمهجورة لا تكاد تُطرَق، إلا في مناسبات خاصَّة!

ومن هذه المناسبات: شهر رمضان المبارك؛ فإنَّ نظام التدريس يتغير في كثير من المدارس القروية العتيقة، فتعطىٰ الأولوية لسرد ودراسة «**صحيح البخاري**»، علىٰ أن يكون الختم ليلة السابع والعشرين من رمضان، ويكون ذلك فرصة لإلقاء درس إرشادي عام، يحضره أهل القرية، إلىٰ جانب الطلبة.

---

(١) محمَّد المختار السوسي، «المعسول»، (٣/ ٢٧٢، ٢٧٣).

خاتمة

لقد تبيَّن من خلال هذا العرض الملامحُ العامَّة للدرس الحديثي في المغرب الأقصىٰ، خلال القرن الرابع عشر، وأوائل القرن الخامس عشر الهجري.

وقد اعتمدتُ تقسيم المدة الزمنية موضوع البحث إلىٰ مرحلتين: ما قبل الاستقلال، وما بعده. وذكرتُ في كل مرحلة الخصائص العلمية المميِّزة، وتراجم بعض أعلام المحدِّثين، ومناهج التدريس النظامي وغير النظامي.

ولا شكَّ أنَّ التفصيل في أكثر هذه المباحث ممكن، ولكنَّه يخرج عن الحيز المقرَّر لهذا البحث. ولعلَّ ذلك يكون في كتاب أكبر حجمًا، وأوسع دائرة.

والله الموفِّق.

الدَّرسُ الحديثيُّ الهندي

تـألـيـف

عبيد الله مظفر الحسن

مُقَدِّمَة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علىٰ من لا نبيَّ بعده، وعلىٰ آله وصحبه ومن اتبعه.

أمَّا بعد؛

إنَّ من أشرف العلوم وأجلِّها: العنايةَ بالسُنَّة النبوية، والاهتمام بها، وبيان مكانتها، وصحيحها من ضعيفها، وإبراز الجهود المبذولة تجاهها عبر مرِّ العصور، والردَّ علىٰ الطاعنين والمشككين فيها.

وإنَّ السُنَّة النبويَّة لها شأنٌ عظيم، ففيها تفصيلٌ لكتاب الله، وتبيانٌ لمجمله، قال الله -تعالىٰ-: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وهي ميراث النبوة.

ولمَّا كانت السنة النبوية بهذه المكانة العالية؛ اهتم بها العلماء الربَّانيُّون في جميع أقطار العالم، روايةً ودرايةً علىٰ مر العصور.

ولا يخفىٰ علىٰ كلِّ من له أدنىٰ إلمام بتاريخ المسلمين في الهند: أنَّ مسلمي الهند قد لعبوا دورًا بارزًا في نشر الثقافة الإسلامية، ولهم أيادٍ عظيمة وجهودٌ متضافرة في خدمة الكتاب والسنة. والحق إنَّ هذه الجهودَ حلقةٌ في سلسلة ذهبية من الأعمال الخالدة التي قام بها علماء الأمَّة في مشارق الأرض ومغاربها، في مختَلَف العصور.

وأستعرض في هذا البحث الموجَز جانبًا من جوانب الثقافة الإسلامية في الهند؛ وهو: **علم الحديث**، وخاصَّة ما يتعلَّقُ بالمنهج المتَّبَع لدراسة الحديث في العصر الحاضر.

نبذة عن دخول الإسلام في الهند وحركة السُنَّة فيها

استنارت الهند بأشعَّة الإسلام في عصر الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- بالجهود الفردية والجماعية لنشر الدعوة الإسلامية التي قام بها تجَّار العرب وبحارتها، الذين كانوا يرتادون شواطئ الهند، وكذلك المجاهدون.

وصل هؤلاء المسلمون إلىٰ شبه القارة الهندية بعلومهم ولغتهم، ونوَّرُوا أقطارها بشموع العلم والمعرفة، ومصابيح الكتاب والسنة، وركَّزوا جهودهم حول العلوم الإسلامية إلىٰ حدٍّ كبير، حتىٰ يعرف الناس ربهم، وينتهجوا سبيل دينهم، ويصلحوا أمور دنياهم وآخرتهم.

ولـمَّا فتح العرب بلاد السند[1] في عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك؛ تمكَّنت فيها دولة العرب المسلمين كسائر البلدان، ودخلها غير واحد من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من رجال الدين والعلم، فتتلمذ عليهم أبناء السند. كما رحل إلىٰ البلاد الإسلامية عددٌ كبير من أهل الهند، وتشبَّعوا بعلوم السنة، وقد سَجَّلتْ كتب التاريخ والرجال والتراجم أسماء علماء الهند والسند الذين أسهموا في خدمة الكتاب والسنة.

توقَّف هذا الفتح الإسلامي بعد فترة قصيرة لأسباب سياسية، ولكن بقيت شوكة المسلمين في هذه المناطق إلىٰ عهد الخليفة المأمون، ثم نشأت الخلافات والعصبيات، وانتهت إلىٰ استقلال الدولة الهبارية المحلية، التي أسَّستها أسرة الهباري بالمنصورة سنة (٢٤٠هـ)، ثم استقل بنو ساسان بالحكم في ملتان سنة (٢٩٠هـ)، وبعد استقلال هاتين الدولتين؛ ضعُف ارتباط السند بعاصمة الخلافة، ثم ظهرت الفتنة الباطنية الإسماعيلية التي هددت كيان هاتين الدولتين وجرّت المشاكل علىٰ أهل

---

(١) السند عبارة عن منطقة كبيرة بين بلاد الهند وكرمان وسجستان، وتضم مدن: ديبل، والمنصورة، وهي حاليا في باكستان.

السنة، حتىٰ جاء محمود الغزنوي وسعىٰ لاستئصال جذورها. واستغرقت حملات الغزنوي خمسة وعشرين عامًا، ابتداءً من (٣٩٢هـ) حتىٰ أخضع لحكمه جزءًا كبيرًا من أصقاع الهند سنة (٤١٠هـ).

في هذه القرون الأربعة نلحظ نشاطًا كبيرًا في طلب العلم ورواية الحديث، والجدير بالذكر أن علماء الهند في هذه القرون كانوا بعيدين عن التفرقة الدينية، والتعصب المذهبي، والجمود الفقهي.

يقول الرحالة العربي أبو القاسم المقدسي عن الحالة الدينية للسند، وقد زارها في سنة (٣٧٥هـ) قبل غزو محمود الغزنوي:

«أكثرهم أصحاب حديث، ولا تخلو القصبات من فقهاء علىٰ مذهب أبي حنيفة رحمه الله، وليس به مالكيّة، ولا معتزلة، ولا عمل للحنابلة، إنَّهم علىٰ طريقة مستقيمة، ومذاهب محمودة، وصلاح وعفّة، قد أراحهم الله من الغلوّ والعصبيّة والهرج والفتنة»[١].

أضرَّتْ الخلافات السياسية والعصبيات القبائلية، ثم فتنة الباطنية الإسماعيلية، الحركة الدينية والإصلاحية العلمية في هذه المناطق؛ ولذلك بلغت حركة السنة منتهىٰ الضعف في أواخر القرن الرابع، وندر وجود الرواة والمحدِّثين في القرن الخامس في بلاد السند وملتان.

ويرجع دخول الإسلام في الهند مرة ثانية إلىٰ الغزنوي، الذي سعىٰ لاستئصال الفرقة الباطنية الإسماعيلية من الهند، واختار مدينة لاهور عاصمة لبلاده المفتوحة من الهند، فصارت لاهور مركزًا للعلوم والثقافة، ومقرًّا للعلماء والمشايخ.

كان الغزنوي من أعيان الفقهاء، وكان مولعًا بعلوم السنة عارفًا بها، وله كتابٌ مشهور في الفقه الحنفي، وهو المسمىٰ بـ«التفريد»، وكان معظم الجيش الذي جاء معه علىٰ المذهب الحنفي، وكان علماء بلاطه مولعين بعلوم الفقه وعلوم اليونان.

ثم تتابع الأمراء والسلاطين الذين حكموا الهند. وفي العهد الغوري فُتحتْ دهلي، وصارت عاصمة الهند، فانتقلت سيادة العلم من لاهور إليها، وكان موقف عامة

---

(١) أبو القاسم المقدسي، «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، (١/ ٤٨١).

سلاطين الهند من الدعوة الإسلامية الإعراض عنها والاشتغال بالحكم والسياسة، وكان موقف العلماء من السنة الإضراب عنها والاشتغال بعلوم اليونان، وفنون الأدب والشعر، والتمسك بالمذهب الحنفي والتعصُّب له والجمود عليه، لذلك نرىٰ أن حركة السنة في هذه العصور كانت ضئيلةً جدًّا.

يقول عبد الحي اللكهنوي: «لمَّا انقرضت دولة العرب من بلاد السند، وتغلَّبت عليها الملوك الغزنوية والغورية، وتتابع الناس من خراسان وما وراء النهر؛ صار الحديث فيها غريبًا كالكبريت الأحمر، وعديمًا كعنقاء المغرب، وغلب علىٰ الناس الشعر، والنجوم، والفنون الرياضية، وفي العلوم الدينية: الفقه والأصول. ومضت علىٰ ذلك قرون متطاولة حتىٰ صارت صناعة أهل الهند حكمة اليونان، والإضراب عن علوم السنة والقرآن، إلا ما يذكر من الفقه علىٰ القلَّة، وكان قصارىٰ نظرهم في الحديث في «**مشارق الأنوار**» للصغاني، فإن ترفَّع أحدٌ إلىٰ «**مصباح السنة**» للبغوي، أو إلىٰ «**مشكاة المصابيح**»؛ ظن أنه وصل إلىٰ درجة المحدِّثين، وما ذلك إلا بجهلهم بالحديث، ولذلك تراهم لا يذكرون هذا العلم، ولا يقرأونه ولا يحثُّون عليه، ولا يجذبون إليه، ولا يعرفون كتبه ولا يعلمون أهله، والقليل منهم يقرأون «**المشكاة**» لا غير، وهذا علىٰ طريقة البركة، لا للعمل به والفهم له، وعمدة بضاعتهم الفقه علىٰ طريقة التقليد دون التحقيق؛ إلا ما شاء الله في أفراد منهم، ولذلك كثرت فيهم الفتاوىٰ والروايات، وتُركت النصوص المحكمات، ورُفض عرض الفقه علىٰ الحديث، وتطبيق المجتهدات بالسنن المأثورة عن النبي المعصوم المأمون ﷺ، حتىٰ منَّ الله -تعالىٰ- علىٰ الهند بإفاضة هذا العلم، فورد به بعض العلماء في القرن العاشر»[(١)].

والعامل الأكبر لضعف السنة وعلومها في تلك الأثناء: هو استيلاء الفرقة الباطنية الإسماعيلية علىٰ بلاد السند، الذين حاولوا النيل من أهل السنة، والقضاء علىٰ حركة علم الحديث، فقد توقَّفت رحلات علماء الهند إلىٰ البلاد الإسلامية، ثم تتابع وفود العلماء من ما وراء النهر وخراسان، الذين كانت صناعتهم علوم اليونان، فلهذه العوامل تأخَّرت حركة السنة إلىٰ القرن التاسع الهجري، فازدهرت فيه تحت رعاية سلاطين دكن وغجرات.

---

(١) عبد الحي اللكهنوي، «**الثقافة الإسلامية في الهند**»، (ص/ ١٣٥، ١٣٦).

ازدهرت حركة السنة تحت ظلال الدولة المظفرية بغجرات والدولة البهمنية بدكن، ولعب ملوكهما دورًا بارزًا في نشر السنة وحمايتها ورعاية أهلها، وطار صيتهما في الآفاق، فتبادر إليهما أهل العلم من كل صوب وحدب، وتتابع وفود العلماء إليهما من إيران والحجاز ومصر.

ويرجع فضل تجديد علوم السنة في بلاد الهند إلىٰ تلاميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني، ومحمَّد بن عبدالرحمن السخاوي، والمحدِّث زين الدين زكريا الأنصاري، وابن حجر الهيتمي، فإنهم لما تلقوا علومهم من هؤلاء العلماء؛ قصدوا إلىٰ الهند، وقصروا همتهم علىٰ خدمة الكتاب والسنة، ولكن بعد انقراض دولة غجرات وانضمامها إلىٰ حكومة دهلي في عهد أكبر؛ انتقل علم الحديث من غجرات إلىٰ مناطق دهلي وأكبرآباد، ثم انبثق شعاع السنة منها إلىٰ أطراف الهند، فقصدها علماء الهند.

ولـم يمض عصرُ أكبر إلا وقد مَنَّ الله علىٰ الهند بالإمامين الكريمين: **أحمد بن عبد الأحد المجدد السرهندي، وعبدالحق المحدِّث الدهلوي**، وقد لعب كل منهما دورًا بارزًا في نشر الدعوة الإسلامية، وخدمة السنة النبوية، ثم قام أصحابهما وأسهموا في نشر العقيدة والدين والسنة إسهامًا كبيرًا.

وكان موقف معظم سلاطين الهند وملوكها من الإسلام والدعوة الإسلامية وخدمة الكتاب والسنة موقفا حياديًا، اللهم إلا ملوك غجرات ودكن وبعض ملوك دهلي، ولكن تغيرت الأوضاع وانقلبت الموازين في عصر الملك المغولي أكبر، الذي قاد حركة الإلحاد والمروق من الدين بمساعدة علماء السوء، فأعلَن ميلاد (الدين الإلهي) إزاء الدين الإسلامي، فصار الإسلام وشعائره شيئًا مهجورًا، وابتلي المسلمون بشدائد ومحن، وزاد الطين بِلَّة جهل الناس بدينهم، وإعراض العلماء عن السنة، والاشتغال بعلوم اليونان، وتسرَّبت البدع والخرافات والتصوُّف البدعي إلىٰ صفوف المسلمين، فمنّ الله علىٰ أهل الهند بالامام أحمد بن عبدالأحد السرهندي، الذي واجه هذا الطاغوت بقوة إيمانه وصلابة عقيدته، فقضىٰ عليه وحذر الأمة من هذا الارتداد، وأبلىٰ في ذلك بلاءً حسنًا حتىٰ حُبس وسُجن في عهد جهانغير، الذي أصر في أول أمره علىٰ البقاء علىٰ دين أبيه؛ إلَّا أنَّ الله هداه إلىٰ الحق، وألغىٰ هذا الدين.

وكان من أعمال المجدِّد التجديدية: إحياءُ ما اندرس أو أُلغي من شعائر الدين وآثاره، ورفع اللثام عن زيغ المتصوفة، ودعوة الناس إلىٰ التمسك بالكتاب والسنة، واجتناب البدع والخرافات التي شوَّهت جمال الدين، وكان لجهوده الإصلاحية أثرٌ طيبٌ في رجوع الناس إلىٰ دراسة الكتاب والسنة، فظهرت جماعة من المحدِّثين التي نشطت لنشر السنة، وعلىٰ رأسهم المحدِّث عبد الحق الدهلوي وأسرته.

وبهذه الجهود المركزية للدعوة الإسلامية والسنة النبوية بدأ عصر التجديد والإصلاح وعصر التمسك بالكتاب والسنة، والاهتمام بهما، وإصلاح العقيدة والعمل والسلوك.

ثم قام أبناء المجدد وأحفاده بخدمة الإسلام، فكانت لهم جهود مشكورة في خدمة السنة تدريسًا وتأليفًا. ومنهم: الشيخ محمَّد معصوم بن المجدد أحمد بن عبد الأحد السرهندي، والشيخ محمَّد سعيد بن أحمد السرهندي، والشيخ محمَّد أفضل بن الشيخ معصوم السرهندي، والشيخ محمَّد أعظم بن سيف الدين بن معصوم السرهندي، والشيخ فرخ شاه، والشيخ سراج أحمد السرهندي، والشيخ أبو سعيد بن صفي القدر المجددي، وابنه الشيخ عبد الغني المجددي وغيرهم.

كان ما تقدم نبذة عن الإمام المجدِّد وأسرته، والحق إن هؤلاء العلماء الأعلام هم رواد النهضة الدينية الحقيقية في الهند، التي أنتجت أمثال الشاه ولي الله الدهلوي في مرحلتها الثانية.

كانت حركة علم الحديث ضئيلةً جدًّا في منطقة دهلي قبل الشيخ عبد الحق الدهلوي، لاشتغال العلماء بالفقه وأصوله وبعلوم اليونان، فجاء الدهلوي وقصر همته علىٰ نشر السنة بالدروس والتأليف أكثر من نصف قرن، بكل جد ونشاط وإخلاص، بحيث اشتهر بين الناس أنه أول من جاء بعلم الحديث في الهند.

وهذا الإطلاق لايصدقه الواقع كما مر؛ إلَّا أنَّ لجهوده المشكورة أثرًا كبيرًا في نشر السنة في شمال الهند ومنطقة دهلي، فتبادر إليه طلاب الحديث من أنحاء الهند، واغترفوا من بحار علومه، وتخرجوا عليه، ثم أسهموا في خدمة علم الحديث، فازدهرت السنة في عصره ازدهارًا عجيبًا، وكل ما نرىٰ من حلقات تدريس الحديث والمؤلَّفات في علوم الحديث من مستهل القرن الحادي عشر إلىٰ نهاية القرن الثالث

عشر؛ فإنَّ غالبها يتعلق بمنطقة دهلي وشمال الهند وعلمائها، ويرجع فضل هذه النهضة إلىٰ الشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي.

تخرج علىٰ الدهلوي خلقٌ كثير، رفعوا لواء السنة بعده، منهم: الشيخ نور الحق بن عبد الحق المحدِّث الدهلوي، والشيخ علي محمَّد المحدِّث، والشيخ الحافظ فخر الدين بن نور الحق، وغيرهم.

وقد اشتهر بعض علماء السنة في هذا القرن الحادي عشر بخدمة السنة النبوية، منهم: الشيخ بهلول الدهلوي، والشيخ حسين بن باقر الهروي، والشيخ عثمان بن عيسىٰ الصديقي، والمحدِّث نصير الدين البرهانفوري بن القاضي سراج، وغيرهم.

وفي القرن الثاني عشر ظهرت دعوة الشاه ولي الله الدهلوي، حينما كانت الدولة المسلمة الهندية تلفظ أنفاسها الأخيرة، وكاد لواؤها ينخفض، رغم أنه رفرف في فضاء الهند منذ أن دخلها الإسلام في أواخر القرن الأول، وتسرَّبت البدع والخرافات والرفض والتشيع إلىٰ صفوف المسلمين، وراج التصوُّف المفضي إلىٰ الزندقة والإلحاد، وران الجمود الفقهي والتعصب المذهبي علىٰ عقول الفقهاء الذين شغلتهم التدقيقات الفقهية والمناقشات الكلامية وعلوم اليونان عن الاشتغال بعلوم الكتاب والسنة، وقد تأثَّر البلاط المغولي بالتشيُّع والرفض والحضارة الهندوكية، فلم يكن من السهل الميسور إحياء تلك الحركة التجديدية التي بذر بذرتها الأولىٰ الإمام السرهندي، ولكن أنعم الله علىٰ الهند بوجود الشاه ولي الله المحدِّث الدهلوي، الذي رتَّب منهاجًا جديدًا للدعوة والإصلاح، وكان هذا المنهاج هو الرجوع إلىٰ دين السلف الصالح، والاعتصام بالكتاب والسنة في العقيدة والعمل والتفكير، واختيار طريق الفقهاء المحدِّثين في المسائل الفقهية.

وقد اختار الشاه ولي الله لنشر أفكاره طرق التدريس والتأليف والدعوة والإرشاد، فعكف في المدرسة الرحيمية علىٰ إنشاء الجيل الجديد الذي يحمل أفكاره وينشرها، وكتب وألَّف كثيرًا في علوم التفسير والحديث والفقه وأسرار الشريعة، وفي مباحث الاجتهاد والتقليد، وقدَّم توجيهاته إلىٰ الأمراء والسلاطين وإلىٰ العلماء والفقهاء وإلىٰ عامة الناس، يذكِّر كل واحد منهم بواجبهم الديني، ويبعث فيهم روح الأمل والنشاط ليستيقظوا من سباتهم العميق، وينشطوا لمواجهة التحديات.

ولا شكَّ أنَّ دعوة الشاه ولي الله قد اكتسبت قدرًا كافيًا من النجاح، وقد نفع الله بدروسه ومؤلَّفاته خلقًا كثيرًا نشطوا بعده لنشر أفكاره وبث الروح الإسلامية والعلمية والرجوع إلىٰ دين السلف الصالح.

يقول العلَّامة اللكهنوي عنه: «نفع الله بعلومه كثيرًا من عباده المؤمنين، ونفىٰ بسعيه المشكور من فتن البدع ومحدثات الأمور؛ لأنَّه بنىٰ طريقته علىٰ عرض المجتهدات علىٰ الكتاب والسنة، وتطبيق الفقهيات بهما، وقبول ما يوافقهما من ذلك، ورد ما لا يوافقها كائنًا ما كان ومن كان»[1].

وقد اختلفت آراء علماء الهند في مذهب الشاه ولي الله، فيجره الحنفية إلىٰ الحنفية، ويجره السلفيون إلىٰ السلفية، وليس هذا موضع بحثنا.

هناك علماء آخرون أسهموا في حركة إحياء السنة في عصر الشاه ولي الله الدهلوي، منهم: العلَّامة المحدِّث محمَّد فاخر زائر الإله آبادي، والشيخ المحدِّث مظهر جانجانان الشهيد الدهلوي، وفي الحقيقة إنهما كانا من أهم أعضاء حركة الشاه ولي الله الدهلوي.

تخرَّج علىٰ الشاه ولي الله علماء ودعاة وأئمة، قاموا بنشر دعوته، والأخص بالذكر منهم أبناؤه الأربعة الذين رفعوا لواء السنة والتوحيد بعده.

يقول العلَّامة أبو الطيِّب صديق خان فيهم: و«كان له أولاد صالحون: الشيخ عبد العزيز، والشيخ رفيع الدين، والشيخ عبد القادر، والشيخ عبد الغني والد الشيخ محمَّد إسماعيل الشهيد الدهلوي، وكلهم كانوا نجباء حكماء فقهاء كأسلافهم وأعمامهم، كيف وهم من بيت العلم الشريف، والنسب الفاروقي المنيف؟! وكان بيته في الهند بيتَ علم الدين، وهم كانوا شيوخ الهند في العلوم النقلية والعقلية، وأصحاب الأعمال الصالحة وأرباب الفضائل الباقيات، لم يُعهَد مثل علمهم بالدين علم بيت واحد من بيوت المسلمين في قطر من أقطار الهند، وإن كان بعضهم قد عرف بعض علم المعقول وعد من غير بصيرة من الفحول، ولم يكن العلم علم الحديث، والتفسير، والفقه، والأصول وما يليها إلا في هذا البيت، ولا يختلف في ذلك مختلف

---

(١) «عبد الحي اللكهنوي، «الثقافة الإسلامية في الهند»، (ص/ ١٣٩).

من موافق ولا مختلف، إلا من أعماه الله عن الإنصاف، ومسَّته العصبية والاعتساف»[١].

عكف أبناء الشاه ولي الله الدهلوي علىٰ مسند أبيهم في المدرسة الرحيمية، ونشطوا لنشر آرائه وأفكاره، فصارت المدرسة أكبر جامعة في الهند، تبادر إليها طلاب العلم من أنحاء الهند، وقد تخرج علىٰ هؤلاء علماء كبار وقاموا بدور التجديد والإصلاح في المجتمع، ونشر السنة وإحيائها.

وتولىٰ الشيخ محمَّد إسحاق الدهلوي مسند الشاه عبد العزيز بعده، وقد انتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، وتخرج عليه علماء كبار، منهم: الشيخ قطب الدين الحنفي الدهلوي، والشيخ محمَّد قاسم النانوتوي، والشيخ رشيد أحمد الكنكوهي، والشيخ أحمد علي بن لطف الله السهارنفوري (الذي أسس مدرسة مظاهر العلوم بسهارنفور)، والشيخ محمَّد عبد الرحمن الأنصاري السهارنفوري، والشيخ المحدِّث عبد الله الصديقي المحمَّدي الإله آبادي، واشتهر منهم تلميذاه، وهما السيد نذير حسين المحدِّث الدهلوي، والمحدِّث الشاه عبد الغني المجددي، اللذان صارا مسندي الوقت في الهند وخارجها، ولم يبقَ أحد من العلماء إلَّا أسند عنهما.

هناك كثير من تلاميذ الشاه ولي الله الدهلوي، وتلاميذ أبنائه وأحفاده، ومن هؤلاء الأبناء والتلاميذ والمعاصرين تتكون حركة الشاه ولي الله العلمية والإصلاحية، وكان في هذه الجماعة من ينتمي إلىٰ الحنفية عملًا وإلىٰ أهل الحديث عقيدة، ومنهم من ينتمي إلىٰ الحنفية في العقيدة والعمل، ومنهم من ينتمي إلىٰ أهل الحديث عقيدة وعملا، ولكن الذي يشترك فيه الجميع هو أنَّهم لم يبرزوا هذا الاختلاف قط[٢].

بعد ذلك انبثقت من مدرسة الشاه ولي الله مدرستان فكريتان: مدرسة أهل الحديث، ومدرسة الأحناف (الديوبنديين). ولكل اتجاهه ومعاهده العلمية ومصنفاته ومشايخه، وهو ما نتكلم عنه بالتفصيل إن شاء الله.

---

(١) محمَّد صدِّيق خان، «**أبجد العلوم**»، (٣/ ٢٤٣).

(٢) عبد الرحمن الفريوائي، «**جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة**»، (ص/ ٥٩، ٦٠).

الجامعات الإسلامية والمدارس في الهند

إنَّ النواة الأولىٰ للمدارس الإسلامية هي المساجد، فقد كان المسجد النبوي -علىٰ صاحبه الصلاة والسلام- يضم قطعةً من الأرض، عرفها التاريخ الإسلامي بـ«الصُّفَّة». وكان يأوي إليها من لم يجد مأوىٰ من الفقراء والوافدين من أصحاب رسول الله ﷺ ممَّن أُطلق عليهم «**أصحاب الصفة**»، وقد قيَّض لهم النبي ﷺ من يعلمهم الدين، وإذا أراد أن يبعث إلىٰ الآفاق من يعلم الدين والإيمان، بَعَث منهم.

ولا أدلَّ علىٰ عناية النبي ﷺ بالتعليم والتدريس واهتمامه بهما من أنه ﷺ دخل المسجد ذات يوم، فإذا هو بحلقتين: إحداهما يقرأون القرآن ويدعون الله، والأخرىٰ يتعلمون ويعلمون. فقال النبي ﷺ: «كل علىٰ خير، هؤلاء يقرأون القرآن، ويدعون الله فإن شاء أعطاهم وإن شاء منعهم، وهؤلاء يتعلمون ويعلمون، وإنَّما بُعِثْتُ مُعلِّمًا»[1]. فجلس معهم.

واستمر الوضع علىٰ ذلك إلىٰ القرن الرابع الهجري. فكانت المساجد تُسْتَخْدَمُ للتدريس والتعليم. وكانت الكتاتيب والمعاهد تقام في المساجد جنبًا إلىٰ جنبٍ في الغالب ممَّا لقي قبولًا عامًا، فقلَّما تجد بلدًا إسلاميًا إلا ويحتضن مسجده مدرسةً وكتّابًا.

وأمَّا المدارس علىٰ ما هي عليه اليوم، فإنما ترجع بدايتها في التاريخ الإسلامي إلىٰ القرن الخامس الهجري، وزعموا أن أول مدرسة شهدها التاريخ الإسلامي، هي المدرسة النظامية التي أنشأها نظام الملك الطوسي (٤٠٨- ٤٨٥ هـ) في بغداد.

والصحيح أنَّ الله ﷻ كتب هذا السبق والسعادة بإقامة المدرسة للملك الأفغاني الشهير «السلطان محمود الغزنوي» (٣٦١- ٤٢١ هـ). فقد قام الغزنوي بإقامة مسجد عُرِفَ بـ«عروس الفلك» حسنًا وجمالًا وروعة في عاصمة بلاده «غزنة»، كما بنىٰ بجوار المسجد مدرسةً تحتضن مكتبةً زاخرةً بالكتب والمصادر النادرة العزيزة المنال، وأقطع

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٢٩)، والدارمي (٣٦١)، من حديث عبدالله بن عمرو، وضعَّفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦٦، رقم: ١١).

علىٰ المسجد والمدرسة قرىٰ كثيرةً، وذلك عام (٤١٠هـ).

يقول أبو القاسم المعروف بـ«فرشته»: «وبنىٰ بجوار المسجد مدرسةً تحتضن مكتبةً زاخرةً بما عزَّ ونَدَرَ من الكتب القيمة، وأقطع علىٰ المدرسة قرىٰ كثيرةً»[(١)].

وحذا حذوه القيادات البارزة في الدولة، فحرصوا علىٰ إنشاء المدارس، فلم يلبث أن شهدت منطقة «غزنة»، وما حولها؛ قيامَ مدارس كثيرة. ويقول المؤرِّخ «فرشته»: «بحكم أن الناس علىٰ دين ملوكهم، تسابق كل واحد من أمراء البلاد وقياداتها البارزة وتنافسوا في بناء المساجد، والمدارس، والرباطات، والخانقاهات»[(٢)].

فكانت «غزنة» يومئذ تضاهي بغداد -أكبر المراكز في العالم الإسلامي، ودار الخلافة العباسية- رُقيًّا وازدهارًا، وكثافةً سكانيةً، يُهرع إليها البارعون الماهرون من أهل العلم والفضل والشعر من أكناف العالم.

واقتفىٰ السلطان مسعود[(٣)] -نجل السلطان محمود الغزنوي- في عهده (٤٢٢-٤٣٢هـ) سيرة أبيه، وأنشأ كثيرًا من المدارس في المناطق الخاضعة له، فيقول المؤرِّخ «فرشته»: «إنه أقام في فاتحة عهده من المدارس والمساجد ما يعجز عن وصفه اللسان»[(٤)].

ويعود قيام الحكومات الإسلامية المستقلة في وسط الهند إلىٰ عهد الملك «قطب الدين أيبك» (٦٠٢-٦٠٦هـ). فقام «ناصر الدين قباجه» -حاكم ولاية ملتان- بتأسيس مدرسة بها. وكان ذلك في بداية عهد الشيخ «بهاء الدين زكريا» (٥٧٨-٦٦٦هـ) الذي كان يشهد صلاة الفجر في هذه المدرسة ويواظب عليه. ولم يغفل التاريخ مدرستين من مدارس ذلك العصر؛ وهما: المدرسة المعزية، والمدرسة الناصرية.

---

(١) فرشتة، «**تاريخ فرشته**»، (١/ ٣٠).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٣٠).

(٣) من ملوك الدولة الغزنوية. ولد «بغزنة»، ونشأ في بيت سلطنة وجهاد وعدل. وولي أصبهان في أيام أبيه، وانتزع الملك من أخيه محمَّد، فدخل غزنة (سنة ٤٢٢هـ) وبايعه الناس، واجتمع له ملك «خراسان»، و«غزنة»، وبلاد الهند، والسند وسجستان، وكرمان، ومكران، والري، وأصبهان، وبلاد الجبل. وعظم سلطانه، وفتح قلاعًا في الهند كانت ممتنعة علىٰ أبيه. [انظر: الزركلي، «**الأعلام**»، (٧/ ٢٢٠)].

(٤) فرشتة، «**تاريخ فرشته**»، (١/ ٣٠).

أضف إلىٰ ذلك أن «قباجه» هذا أقام مدرسةً جديدةً بمناسبة مَقْدم الشيخ «قطب الدين الكاشاني» من ما وراء النهر إلىٰ «ملتان»، حيث اشتغل الشيخ زمنًا طويلًا بالتدريس والتعليم في هذه المدرسة[١].

وفي عصره أنشأ «محمَّد بختيار الخلجي» مدينةً جديدةً علىٰ أنقاض مدينة «نديا» في «بنغال» سماها: «رنغفور»، واتخذها مقرًّا لدولته، وبنىٰ بها المساجد، والخانقاهات، والمدارس التي شهدت رقيًا وازدهارًا[٢].

واستمر الأمر هكذا حتىٰ شهدت «دهلي» في عهد السلطان «محمَّد تغلق» (٧٢٥-٧٥٢هـ) مدارسَ يبلغ عددُها ألف مدرسة، وكانت هذه المدارس كلها للأحناف إلَّا واحدة؛ فكانت للشافعية[٣]، وقرّر ألف فقيه في مكاتب لتعليم الأطفال القرآن، وأجرىٰ عليهم الأرزاق[٤].

وقد عمَّ العلم في عهده حتىٰ تلقت الإماء العلم، وحفظن القرآن الكريم. وكانت هذه المدارس تعلم طلابها المعقولات والرياضيات بجانب العلوم الدينية.

وناهيك دليلًا علىٰ ما كان يتصف به السلطان فيروز تغلق (٧٥٢ - ٧٩٠هـ) -خليفة محمَّد تغلق- من الحرص الشديد علىٰ إنشاء المدارس والعناية بها، ما صرَّح به المؤرِّخ «ضياء الدين البرني» حيث قال: «إن مدرسة فيروز شاهي بـ«دهلي» يعزُّ مثيلها رونقًا وبهاءً، وحسنَ بناء، وموقعًا، وإدارةً موفقةً، وعنايةً بالعلوم. وأجرىٰ الملك عليها جرايات تغطي ميزانيتها. ولم يكن يداني بناءٌ في عاصمة البلاد -دهلي- حسنًا وحصانةً ورونقًا وموقعًا مبنىٰ مدرسة «فيروز شاهي»، وهو بناء ضخم عظيم، يتوسط حديقة غناء، يطل علىٰ بركة فيها، ويعمرها مئات من الطلبة وأهل العلم ليل نهار، أفردت لهم أبنية سكنية تخصهم»[٥].

---

(١) فرشتة، «تاريخ فرشته»، (٢/ ٤٠٨).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٢٩٢).

(٣) المقريزي، «المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»، (٣/ ٣٠٦).

(٤) المصدر السابق، (٣/ ٣٠٩).

(٥) ضياء الدين البرني، «تاريخ فيروز شاهي»، (ص/ ٥٥٩).

وقام الملك «فيروز شاه» بالإصلاح والتجديد لكثير من المدارس القديمة التي عفىٰ عليها الدهر، بجانب إنشاء مدارس جديدة، وأجرىٰ الأرزاق علىٰ الطلبة وأهل العلم من بيت المال، وأقطع أراضي كبيرة علىٰ المدارس[1].

ولم يغفل «فيروز شاه» عن إقامة مدارس للبنات، فيقول الرحَّالة الشهير «ابن بطوطة» عن بلدة «هنور» -بجنوب الهند-: «ومن خصائصهن: أنهن جميعًا يحفظن القرآن الكريم. ورأيت بالمدينة ثلاثة عشر مكتبًا لتعليم البنات، وثلاثة وعشرين لتعليم الأولاد، ولم أر ذلك في سواها»[2]!

وأمَّا المدارس التي أنشأها السلطان محمَّد عادل شاه (٨٩٥ - ٩١٦هـ) فقد كانت حكومته توفر الوجبات الشهية اللذيذة المعروفة؛ مثل: «برياني»، و«المزعفر»، بالإضافة إلىٰ الوجبات العادية لطلابها، كما كانت تمنح كل طالب منحًا مالية، قال صاحب كتاب «بستان السلاطين»، وهو يصف مدرسة «الآثار»- إحدىٰ مدارس «غجرات»-: «كانت هذه المدرسة تُقدِّم لطلَّابها فطورًا فاخرًا يضم حساءً وخبزًا، و«برياني» ومزعفرًا؛ وعشاءً يحتوي علىٰ خبزٍ من حنطةٍ ورزٍ خليطٍ بالعدس، بالإضافة إلىٰ «هون» الذهبية يستلمها كل طالب علىٰ رأس الشهر، والكتب الفارسية والعربية»[3].

وأمَّا سلاطين «جونفور» شرقي البلاد: فقد أنشأوا مئاتٍ من المدارس، واستقدموا أهلًا للعلم والفضل من البلدان النائية، وأقطعوا لهم قطائع قيمة، واستمر التفوق العلمي والتعليمي الذي كان يتمتع به «جونفور» حتىٰ نهاية عهد السلاطين اللوديين. والمدرسة المجاورة لمسجد «إتاله» بـ«جونفور» ما زالت خير شاهد علىٰ ذلك. وكان المسجد يضم سلسلة من الحجرات التي كانت تستخدم كسكن طلابي في يوم من الأيام[4].

---

(١) ضياء الدين البرني، «تاريخ فيروز شاهي»، (ص/ ١٩١، ١٩٢).

(٢) ابن بطوطة، «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، (٢/ ٤٣٠).

(٣) «بستان السلاطين»، نقلًا عن «هندوستان مين مسلمانون كا نظام تعليم وتربيت»، المسلمون الهنود ونظامهم التعليمي والتربوي، (ص/ ٤١٩)، ناشر: ندوة المصنِّفين، دهلي.

(٤) «جونفورنامه»، (ص/ ٤)، و«سير المتأخرين»، (١/ ١٤٠).

إنَّ منطقة «جونفور» كانت مركزًا للعلوم الإسلامية، ومثابةً لأهل العلم والتي أُطلِق عليها: «شيراز الهند»، واحتضنت عددًا غير قليل من المدارس الإسلامية، ولم تُبق الأيام من مجدها الغابر إلا اسمها وقصتها، لن نعجز أن نقول: إنَّها كانت «شيراز» في أرض الهند، أو «باريس» في القرون الوسطىٰ[1].

وشهد عهد الملك همايون (٩١٣ - ٩٦٣هـ)، والملك أكبر شاه (٩٦٣ - ١٠١٤هـ) زياداتٍ ملموسة وازدهارًا كبيرًا في عدد المدارس. فقد أنشأت «ماهم بيغم»- أم السلطان أكبر شاه من الرضاعة- في دهلي مدرسة اسمها: «خير المنازل». وما زالت أنقاض بنائها المنهار ناطقة بما كانت عليه المدرسة من رقي وازدهارٍ وتطورٍ في منطقة دهلي الجديدة بالقرب من القلعة القديمة قبالة الباب الغربي.

قال الشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي (ت: ١٠٥٢هـ) -وهو يتحدث عن دراسته-: «إنَّه بعد استكمال الدراسة الابتدائية توجَّه إلىٰ مدرسة أخرىٰ -سمَّاها بـ«مدرسة دهلي»- ثم جلس علىٰ مسند الإفادة في نفس المدرسة»[2].

وذكر الشيخ إرشاد الحق الأثري في كتابه «پاك وهند مين علماء أهل حديث كي خدمت حديث» أسماء بعض المدارس القديمة التي كانت معمورة قبل دخول الاستعمار؛ منها: مدرسة أحمديه آرا (وهي الآن مشهورة باسم دار العلوم أحمدية سلفية)، مدرسة جشمة رحمت، دار العلوم ديوبند، مدرسة فيض عام كانبور، جامعة دار السلام بعمر آباد، ودار الحديث الرحمانية، وغيرها.

كانت ولا تزال المدارس والجامعات الإسلامية للبنين والبنات موجودة بكثرة في جميع مناطق الهند، مفتوحة أبوابها لكل وارد، وحسب إحصائية قناة (ABP) الهندية حاليًا تُوجد آلاف من المدارس والجامعات الإسلامية في الهند[3]، ويدرس فيها قرابة

---

(١) «مسلمانون كي قديم اسلاي درسكاهين»، المعاهد الدينية الإسلامية القديمة، (ص/ ٤٢).

(٢) عبد الحق الدهلوي، «أخبار الأخيار»، (ص/ ٤٩٢).

(٣) قد يخطر في بال القارئ: كيف يوجد آلاف من الجامعات الإسلامية في الهند ولا نعرفها؟ فلا تتعجب؛ لأنَّ كل مدرسة إسلامية في الهند يطلق عليها (الجامعة) أو (دار العلوم)، بل صارت هذه الكلمة (الجامعة) في أوساط مسلمي الهند مرادفة للمدارس، ولو كانت المدرسة مشتملة علىٰ غرفة وأستاذ ويدرس فيها حروف الهجاء فقط!

ثلاثة ملايين طالب، وهذه المدارس والجامعات الإسلامية كلها أُنشئت بالجهود الفردية ولا دخل لحكومة الهند فيها، وهذه المدارس والجامعات الإسلامية كلها إمَّا أهلية تمامًا أو شبه حكومية(١)، ولا يُوجد في الهند أي جامعة حكومية تدرس فيها المواد الشرعية نهائيًا! ولا تُوجد مدرسة إسلامية حكومية، بل لا يُوجد قسم للشريعة في الجامعات الحكومية، اللهم إلا قسم اللغة العربية في بعض الجامعات؛ مثل: (جامعة دهلي)، و(الجامعة العثمانية)، و(جامعة جواهر لال نهرو)، و(الجامعة المركزية للغة الإنجليزية واللغات الأجنبية)، و(جامعة مدراس)، و(جامعة ملية الإسلامية)، وغيرها من الجامعات الحكومية، ويوجد قسم الدراسات الإسلامية في (جامعة علي كرة للمسلمين)، ولكن تقتصر دراستها علىٰ الثقافات العربية.

وصحيح أنَّ الجامعات الإسلامية كلها يجب أن تكون مسجلة لدىٰ الحكومة رسميًا، ولكنَّها لا تخضع للمنهج التعليمي المقرَّر من قبل حكومة الهند، ولا تعترف الحكومة بشهادات جميع هذه الجامعات الإسلامية، ومع ذلك فشهادات بعض الجامعات الإسلامية قد تعادل (ليسانس) في اللغة العربية، بحيث يمكن لحاملها الالتحاق بالجامعات الحكومية للدراسات العليا؛ مثل: شهادة (دار العلوم ديوبند)، و(دار العلوم ندوة العلماء)، و(جامعة دار السلام بعمر آباد)، و(الجامعة النظامية بحيدر آباد)، و(الجامعة السلفية ببنارس)، و(جامعة الفلاح)، وغيرها من الجامعات، ولكنها قليلة.

ولكل مدرسة من هذه المدارس والجامعات منهج خاص ومقررات تخصها، ويطلق علىٰ المنهج المقرر في المدارس (الدرس النظامي)(٢)، وهذا الدرس النظامي

---

(١) وهذا لايعني أنَّ الحكومة تعترف بمنهجها العلمي وشهاداتها العلمية، بل علىٰ الأكثر توفر بعض الأساتذة وتتحمل مصاريفهم، وخير مثال علىٰ هذا (جامعة دار السلام بعمر آباد) في جنوب الهند بولاية تمل نادو.

(٢) يُسمَّىٰ المنهج الذي يُدَّرَسُ في الهند بالدرس النظامي، نسبةً إلىٰ نظام الدين السِّهالوي، جدِّ الإمام اللكهنوي، الذي قرَّر هذا الدرس بعد إمعان النظر وقوة المطالعة، وفيه يحصل للطالب قوة المطالعة ودقة النظر والاستعداد لتحصيل الكمالات العلمية، وتلقىٰ الناس هذا النظام بالقبول، ولم ينقص منه شيء حتىٰ عصر الإمام اللكهنوي. والكتب المنهجية التي تُدرَّس فيه هي: في الصرف: «**الميزان**»، و«**المنشعب**»، و«**بنج كنج**»، و«**زبده**»، و«**صرف مير**»، و«**الفصول الأكبرية**»، و«**الشافية**». وفي النحو: =

يختلف من مدرسة إلىٰ مدرسة، ولايوجد توحيد للبرامج الدراسية لجميع المدارس والمعاهد.

وتنقسم مدارس الهند إلىٰ قسمين رئيسين في الغالب؛ هما:

(١) مدارس أهل الحديث.

(٢) مدارس الأحناف.

وسأتكلم فيما يلي عن كلٍّ منهما، مع ذكر المقرَّرات الحديثية لإحدىٰ مدارس أهل الحديث، وإحدىٰ مدارس الأحناف.

= «**النحو مير**»، و«**شرح المائة**»، و«**هداية النحو**»، و«**الكافية**»، و«**شرح الكافية**» للجامي إلىٰ مبحث الحال. وفي البلاغة: «**المختصر**»، و«**المطوَّل**» إلىٰ ما أنا قلت. وفي المنطق: «**الصغرىٰ**»، و«**الكبرىٰ**»، و«**الإيساغوجي**»، و«**التهذيب**»، و«**شرح التهذيب**»، و«**قطبي**»، و«**مير قطبي**»، و«**سلم العلوم**»، و«**مير زاهد رسالة**»، و«**مير زاهد ملا جلال**». وفي الحكمة: «**شرح هداية الحكمة**» للميذي، وشرحها للصدر الشيرازي إلىٰ مبحث المكان، و«**الشمس البازغة**» للجونبوري. وفي الرياضية: «**خلاصة الحساب**» باب التصحيح، والمقالة الأولىٰ من «**تحرير الإقليدس**»، و«**تشريح الأفلاك**»، و«**القوشجية**»، والباب الأول من «**شرح الجغميني**». وفي الفقه: النصف الأول من «**شرح الوقاية**»، والنصف الثاني من «**هداية الفقه**». وفي أصول الفقه: «**نور الأنوار**»، و«**التلويح**» إلىٰ المقدمات الأربع، و«**مسلم الثبوت**» إلىٰ المبادئ الكلامية. وفي الكلام: «**شرح العقائد**» للتفتازاني إلىٰ السمعيات، والجزء الأول من «**شرح العقائد**» للدوّاني، و«**مير زاهد شرح المواقف**» مبحث الأمور العامة. وفي التفسير: «**الجلالين**»، و«**البيضاوي**» إلىٰ آخر سورة البقرة. وفي الحديث: «**مشكاة المصابيح**» إلىٰ كتاب الجمعة. وفي المناظرة: «**الرشيدية**». [انظر: عبد الحي اللكهنوي، «**الثقافة الإسلامية في الهند**»، (ص/ ١٦)]. وما بقي من هذا الدرس النظامي إلَّا أقله، بل بلفظ آخر يمكن أن يُقال: ما بقي إلَّا اسمه فقط!

أوَّلًا

مدرسة أهل الحديث

ابتدأت حركة إحياء السنة في شكلها القوي في أواخر القرن الثالث عشر، وقاد هذه الحركة العلمية والإصلاحية مُجدِّدا عصرهما: الإمام النواب صديق حسن خان البوفالي، والإمام السيد نذير حسين المحدِّث الدهلوي، فخدم الأول علوم السنة بالتأليف والنشر، وبَذْلِ الأموال الطائلة، واحتضان العلم والعلماء بكل جدٍّ ونشاط، وخدم الثاني علوم السنة وأحياها بتدريس الحديث مُدَّةً طويلة، استغرقت اثنتين وستِّين عامًا.

وبجهود هؤلاء العلماء -وخاصَّة النواب صديق حسن البوفالي، والسيد نذير حسين الدهلوي- نشطت حركة إحياء السنة نشاطًا كبيرًا، فكثر المعتنون بعلوم الكتاب والسنة، وكثر دعاتها، وكثرت المؤلَّفات في علوم السنة، ونُشرت كتب السنة بكثرة كاثرة في عصر انقراض دولة المسلمين الذي بلغت حركة السنة فيه منتهىٰ الضعف!

وقد اعترف العلَّامة رشيد رضا بخدمات علماء السنة في الهند؛ فقال: «لولا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا العصر؛ لقضي عليها بالزوال من أمصار الشرق، فقد ضعفت في مصر والشام والعراق والحجاز منذ القرن العاشر للهجرة، حتىٰ بلغت منتهىٰ الضعف في أوائل هذا القرن الرابع عشر، وإنِّي لمَّا هاجرت إلىٰ مصر سنة (١٣١٥هـ) رأيت خطباء مساجدها، الأزهر وغيره، يذكرون الأحاديث في خطبهم غير مخرَّجة، منها الضعيف، والمنكر، والموضوع، ومثلهم في هذا: الوعَّاظ والمدرسون»(١).

وقد سبق كلامَ رضا: الاعترافُ والثناءُ العطر من العلَّامة المحقِّق عبد العزيز

---

(١) رشيد رضا، مقدِّمة «مفتاح كنوز السنة».

الخولي، فهو يقول: «ولايوجد في الشعوب الإسلامية -علىٰ كثرتها واختلاف أجناسها- مَنْ وَفَّىٰ الحديث قِسطَه من العناية في هذا العصر مثل إخواننا مسلمي الهند، أولئك الذين وُجد بينهم حُفَّاظ للسنة، ودارسون لها علىٰ نحو ما كانت تدرس في القرن الثالث، حرية في الفهم، ونظر في الأسانيد، كما طبعوا كثيرًا من كتبها النفيسة التي كادت تذهب بها يد الإهمال وتقضي عليها غير الزمان، وإنَّ أساس تلك النهضة في البلاد الهندية أفذاذ أجلاء، تمخضت بهم العصور الحديثة، وانتهجوا في تحصيل العلوم نهج السلف، فنبه شأنهم، وعلا أمرهم وذاع صيتهم، وتكونت جمعيات سلكت سبيلهم، وعملت علىٰ نشر مبادئهم، فكان لها ذلك الأثر الصالح، والسبق الواضح، ومن أشهر هؤلاء الأعلام: ولي الله الدهلوي . . . ، والسيد صديق حسن خان ملك بهوفال، صاحب التصانيف الكثيرة، ومن حسناته طبع «فتح الباري في شرح البخاري» للحافظ ابن حجر، و«نيل الأوطار» للإمام الشوكاني، و«تفسير الحافظ ابن كثير» مع تفسيره «فتح البيان»، طبعت هذه علىٰ نفقته في المطبعة الأميرية بمصر، فكانت من أنجح وسائل إحياء السنة، وفي الهند الآن طائفة كبيرة تهتدي بالسنة في كل أمور الدين، ولاتقلِّد أحدًا من الفقهاء ولا المتكلمين وهي طائفة المحدِّثين»[1].

مِنْ أهمَّ أعيان هذه المدرسة:

- الإمام المحدِّث حسين بن محسن الأنصاري (١٢٤٥ - ١٣٢٧هـ).
- الشيخ عبد الوهاب الملتاني الدهلوي (١٢٨٠ - ١٣١٥هـ).
- المحدِّث أبو الطيب محمَّد شمس الحق بن أمير علي العظيم آبادي (١٢٧٣ - ١٣٢٩هـ).
- المحدِّث الحافظ عبد المنان بن شرف الدين الوزير آبادي (ت: ١٣٣٤هـ).
- الشيخ المحدِّث عبد العزيز رحيم آبادي (١٢٧٠ - ١٣٣٦هـ).
- المحدِّث أبو تراب رشد الله شاه بن رشيد الدين شاه (ت: ١٣٤٠هـ).
- الشيخ المحدِّث أبو العلي عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ).

---

(١) «تاريخ فنون الحديث النبوي»، (ص/ ٢٩٣، ٢٩٤).

- المحدِّث عبد الجليل بن أبي السادات علي أحمد السامرودي (ت: ١٩٧٣م).
- المحدِّث أبوالحسن عبيد الله بن عبد السلام المباركفوري (ت: ١٤١٤هـ).

وقد اعتنىٰ علماء أهل الحديث بشبه القارة الهندية بالسنة المشرفة، ومن ميزاتهم تقديم الحديث علىٰ معارضة المخالفين، **وكان لهم نتاجٌ علميٌّ غزيرٌ في خدمة السنة المشرفة؛ من أهمِّه:**

- **«تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي».**
- **«غاية المقصود في حل سنن أبي داود».**
- **«عون المعبود شرح سنن أبي داود».**
- **«مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح».**
- **«الحطة بذكر الصحاح الستة».**

الجامعة السلفية بنارس:

تُعدُّ هذه الجامعةُ أكبر جامعة لأهل الحديث، وكان تأسيسها باقتراح من جمعية (أهل الحديث المركزية) لعموم الهند، وقد وُضع حجرُ أساس الجامعة في عام (١٩٦٣هـ) بيد الشيخ يوسف الفوزان، سفير المملكة العربية السعودية في الهند آنذاك، وقد افتَتَح الدراسة عام (١٩٦٦هـ) الشيخ عبد القادر شيبة الحمد، نيابة عن الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ.

والدراسة في هذه الجامعة منقسمة إلىٰ أربع مراحل: (**المتوسطة**: ثلاث سنوات)، و(**الثانوية**: سنتان)، و(**العالمية**: سنتان)، و(**الفضيلة**: ثلاث سنوات).

والمقرَّرات الحديثية في هذه المراحل كالتالي:

السنة الأولىٰ من مرحلة الثانوية:

(١) **«بلوغ المرام».**

(٢) **«بهجة النظر علىٰ شرح نخبة الفكر».**

السنة الثانية من مرحلة الثانوية:

(١) **«مشكاة المصابيح»** (المجلد الأول).

(٢) «**تحفة أهل الفكر في مصطلح أهل الأثر**».

السنة الأولىٰ من مرحلة العالمية:

(١) «**مشكاة المصابيح**» (المجلد الثاني).

(٢) «**من أطيب المنح في علم المصطلح**».

السنة الثانية من مرحلة العالمية:

(١) «**سنن الترمذي**» (المجلد الأول).

(٢) «**سنن النسائي**» (المجلد الثاني).

(٣) «**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**».

السنة الأولىٰ من مرحلة الفضيلة:

(١) «**سنن أبي داود**» (المجلد الأول).

(٢) «**الموطأ**» للإمام مالك.

(٣) «**تحفة الخريج إلىٰ أدلة التخريج**».

(٤) «**إرشاد النبيل إلىٰ الجرح والتعديل**».

(٥) «**مذكرة في الدفاع عن السنة**».

السنة الثانية من مرحلة الفضيلة:

(١) «**صحيح الإمام البخاري**» (المجلد الأول).

(٢) «**صحيح الإمام مسلم**» (المجلد الأول).

(٣) «**تدريب الراوي**» (المجلد الأول).

السنة الثالثة من مرحلة الفضيلة:

(١) «**صحيح الإمام البخاري**» (المجلد الثاني).

(٢) «**صحيح الإمام مسلم**» (المجلد الثاني).

(٣) «**تدريب الراوي**» (المجلد الثاني).

ثانيًا

مدرسة الأحناف

علماء الحنفية من ديوبند وسهارنفور يتصلون بالشاه ولي الله الدهلوي من طريق الشيخ عبد الغني المجددي، عن الشاه محمَّد إسحاق المحدِّث، عن الشاه عبد العزيز الدهلوي، عن الشاه ولي الله الدهلوي.

وكان أبناء الشاه ولي الله الدهلوي وتلاميذه من حملة أفكاره وناشري علومه ودعوته.

يقول الشيخ عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي: «وهناك كثير من تلاميذ الشاه ولي الله الدهلوي، وتلاميذ أبنائه وأحفاده، ومن هؤلاء الأبناء والتلاميذ والمعاصرين تتكون حركة الشاه ولي الله العلمية والإصلاحية، وكان في هذه الجماعة من ينتمي إلىٰ الحنفية عملًا، وإلىٰ أهل الحديث عقيدةً، ومنهم من ينتمي إلىٰ الحنفية في العقيدة والعمل، ومنهم من ينتمي إلىٰ أهل الحديث عقيدة وعملًا، ولكن الذي يشترك فيه الجميع: هو أنهم لم يبرزوا هذا الاختلاف قط»[1]!

وكان لكل واحد من هاتين الطائفتين جهودٌ طيبة، ودورٌ بارزٌ في خدمة السنة المشرفة، ثم حدث تحول ملموس فيهم بأن ترك طائفة من علماء أسرة الشاه ولي الله منهج دعوته وطريق تدريسه وترويج علوم السنة، وبدؤوا دراسة كتب السنة علىٰ طريقة أصحاب الرأي، معرضين عن منهج الشاه ولي الله الدهلوي، وقد بدأ هذا التسلسل في عصر الشاه محمَّد إسحاق الدهلوي من تلاميذه، واتسع نطاقه فيما بعد، ولكن هؤلاء كانوا قريبين من أهل الحديث وكانوا يكرهون الجمود الفقهي قبل مأساة بالاكوت، ثم بعد ذلك قصروا همتهم علىٰ نشر المذهب الحنفي، وكان المتقدمون منهم لقرب عهدهم بحركة الشاه ولي الله الدهلوي وتتلمذهم علىٰ الشاه محمَّد إسحاق

---

(١) عبد الرحمن الفريوائي، «**جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة**»، (ص/ ٥٩، ٦٠).

قد ورثوا احترام المحدِّثين، أما الذين جاؤوا بعدهم فيدعون إلىٰ الجمود ويكرهون المحدِّثين، ويحاولون القضاء علىٰ حركة أهل الحديث، وكان هذا في الحقيقة نكوصًا عن أهداف الشاه ولي الله، وإعراضًا عن دعوته، مع ادِّعائهم أنهم الورثة الحقيقيون له!

وتأييدًا لِمَا ذكرنا عن علماء الأحناف نذكر هنا بعض أقوالهم في هذا الصدد، لئَلَّا تبقىٰ أيُّ شبهة في دعوانا أن من الأهداف الأساسية لدار العلوم ديوبند والمدارس التابعة لها هو تأييد الحنفية ونشرها وإخضاع السنة لها، يقول الشيخ محمَّد انظر شاه بن العلَّامة محمَّد أنور شاه الكشميري أستاذ دار العلوم بديوبند: «بعد دراسة تحليلية لمسلك دار العلوم، قال مرة الشيخ الفاضل عبيد الله السندي، أحد أفاضل ديوبند: «إنَّ الغرض الأساسي لدار العلوم هو تأييد الحنفية»، وأنا أقول بدون أيِّ تكلف وإحراج: إن هذه المادة المهمة -أي: تأييد الحنفية- قد بقيت غير منصوصة وغير مؤكَّدة في دروس الشاه ولي الله الدهلوي بالقدر المطلوب، فإنَّ الشاه ولي الله الدهلوي مع اتفاقه مع المدرسة الحنفية؛ لم تنتفع الحنفية من غزارة علمه حسبما كان يُتوقَّع منه؛ لأنَّه كان يدَّعي الاجتهاد، ولكن دار العلوم سدت هذه الثغرة بأحسن طريق، فقام النانوتوي، والكنكوهي، وشيخ الهند محمود الحسن بدور منقطع النظير لتأييد الحنفية في دروسهم ومؤلَّفاتهم، ولا مانع من إظهار هذه الحقيقة بأن الإمام محمَّد أنور شاه الكشميري قد صرف عبقريته الخاصة لهذا الغرض النبيل، فهو القائل: «إنِّي أحكمت الحنفية إحكامًا لن يتضعضع بنيانه إلىٰ مائة سنة إن شاء الله».

ويواصل: «إنَّ الله خلقني في هذا العصر لإحكام الحنفية وإرساء قواعدها». والمقصود أنَّ الشاه أنور كان يعتقد اعتقادًا جازمًا برجاحة الفقه الحنفي، وكونه حقًّا بعد المجهودات العلمية، وقد أيَّد مسلك دار العلوم تأييدًا عظيمًا، وهي التي من أساسها الأصلي تأييد الحنفية وإحكامها، حسب ما قال الشيخ عبيد الله السندي[١].

ويقول الشيخ السيد محبوب الرضوي: «إنَّ المنهج السائد في دار العلوم والمدارس الأخرىٰ في تنقيح أقوال الحنفية، وتخريجها وإثباتها وتوضيحها، يبدأ من الشيخ (قاسم)

---

(١) مُعرَّب من مقال: **«الشيخ محمَّد انظر شاه الكشميري»**، المنشور في: **«مجلة الرشيد»**، عدد خاص حول دارالعلوم ديوبند، (ص/ ٢١٤ - ٢١٦).

النانوتوي، وقد كانوا قبل ذلك يكتفون بترجمة الأحاديث وذكر كل المذاهب الفقهية علىٰ حدة، ولم تكن طريقة إثبات الحنفية وترجيحها رائجة من قبل، وجرىٰ بعده علىٰ هذه الطريقة من تلاميذه شيخ الهند الشيخ محمود الحسن»(١).

ومؤلَّفاتهم في شروح الحديث والحواشي عليها خير شاهد علىٰ هذا، ومع ذلك، وبغض النظر عن تمثيلها مدرسة خاصة، نجد فيها بعض المباحث التي تتعلق بشرح الأحاديث، وضبط الكلمات وشرحها، وذكر الأقوال والمذاهب، وغيرها من الأمور، ما يثلج الصدور، وهذا يدل علىٰ سعة اطلاع مؤلِّفيها ونبوغهم في العلوم والفنون.

من أهمِّ أعيان هذه المدرسة:

* الشيخ محمَّد قاسم النانوتوي (١٢٤٨ - ١٢٩٧هـ).
* الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (١٢٤٤ - ١٣٢٣هـ).
* الشيخ أحمد علي السهارنفوري (ت: ١٢٩٧هـ).
* الشيخ محمود الحسن بن ذي الفقار علي الحنفي المعروف بشيخ الهند (١٢٦٨-١٣٣٩هـ).
* الشيخ محمَّد أنور الكشميري بن معظم شاه الحنفي (١٢٩٢ - ١٣٥٢هـ).
* الشيخ شبير أحمد العثماني (ت: ١٣٦٩هـ).
* الشيخ أشرف علي التهانوي بن عبد الحق المعروف بـ(حكيم الأمة) (١٢٨٠-١٣٦٢هـ).
* الشيخ خليل أحمد بن مجيد علي السهاريفوري (١٢٦٩ - ١٣٤٧هـ).
* الشيخ محمَّد زكريا بن الشيخ محمَّد يحيىٰ الكاندهلوي (ت: ١٤٠١هـ).
* الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (١٣١٩ - ١٤١٢هـ).

ولعلماء هذه المدرسة نتاجٌ علميٌّ غزيرٌ في الحديث وعلومه، من أهمِّه:

* **«فيض الباري علىٰ صحيح البخاري».**

---

(١) مُعرَّب من كتاب: «**تاريخ ديوبند**»، (ص/ ١٢٨، ١٢٩).

* «العرف الشذي علىٰ جامع الترمذي».
* «بذل المجهود في شرح سنن أبي داود».
* «فتح الملهم في شرح مسلم».
* «معارف السنن».
* «أوجز المسالك في شرح موطأ الإمام مالك».

دار العلوم ديوبند:

وهي أكبر وأقدم جامعة إسلامية أهلية في شبه القارة الهندية.

أُنشئت في (١٥ من شهر محرم عام ١٢٨٣هـ)، الموافق (٣١ من شهر مايو ١٨٦٧م) بعدما قضىٰ الإنجليز نهائيًا علىٰ الحكم الإسلامي، ولفظت الدولة المغولية أنفاسها الأخيرة، وفشلت (ثورة ١٨٥٧م) في الهند، وفي السنة نفسها أسَّس المحدِّث أحمد علي السهارنفوري مدرسة مظاهر العلوم بسهارنفور، بدأت كمدرسة صغيرة تختص بدراسة العلوم الدينية والعربية، وغرس التربية الإسلامية في المسلمين، ثم تطوَّرت إلىٰ ما هي عليه الآن، وهي الآن تُعدُّ من أكبر الجامعات الإسلامية الخاصة بالمسلمين في شبه القارة الهندية.

أسهم في إنشائها نخبةٌ من العلماء، وعلىٰ رأسهم الشيخ محمَّد قاسم النانوتوي (ت: ١٢٩٧هـ)، والشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (ت: ١٣٢٣هـ)، والعالم الجليل أديب العربية ذو الفقار علي (ت: ١٣٢٢هـ)، والشيخ الحاج عابد حسين (ت: ١٣٣١هـ) وغيرهم، ويتعلم فيها الآن أكثر من ثلاثة آلاف طالب.

وفي مدارس الأحناف تُدرَّسُ غالبًا الأصول الستَّة الحديثية، مع الكتب الحديثية الأخرىٰ في سنة واحدة[1]، ويُسمىٰ هذا بـ(دورة حديث)، وبعد إكمال هذه السنة يُعطَىٰ الطالب شهادة الجامعة والإجازات لرواية الحديث[2]. وقبل هذه السنة لا يأخد

---

(١) مثل: دار العلوم مظاهر العلوم، دار العلوم سبيل السلام، وغيرها من المدارس التابعة لديوبند، ولكن يُوجَد بعضُ مدارس الأحناف التيٰ لا تُدرَّس فيها الكتب الحديثية في سنة واحدة، بل تُدرَّس تدريجيًا علىٰ الفصول، مثل: دار العلوم ندوة العلماء، التيٰ تنتمي إلىٰ مدرسة الأحناف، ولكن منهجها المقرَّر في الحديث غير المنهج المقرر في ديوبند، بل هو قريب إلىٰ منهج مقرَّر في مدارس أهل الحديث.

(٢) هذه التفاصيل كلها موجودة باللغة الأردية علىٰ موقع الجامعة. وكذلك الكيلاني ذكر هذا في كتابه «باك=

الطالب في الحديث وعلومه إلا أبوابًا معينةً من كتاب «**مشكاة المصابيح**»، و«**شرح نخبة الفكر**»، و«**مقدمة المشكاة**».

أما كتاب «**مشكاة المصابيح**»: فقد نال القبول والرواج في المدارس والجامعات الإسلامية في الهند، وقُرِّرت دراسته في المدارس، واعتنىٰ به علماءُ الهند قديمًا وحديثًا، وكثرت له الشروح والحواشي؛ مثل: «**لمعات التنقيح في مشكاة المصابيح**» للشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي، و«**مرعاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح**» للشيخ عبيد الله المباركفوري، و«**التعليقات والحواشي علىٰ مشكاة المصابيح**» لأحمد علي سهارنبوري، و«**التعليق الصبيح علىٰ مشكاة المصابيح**» لمولانا إدريس كاندهلوي، و«**حاشية علىٰ المشكاة**» لمولانا نصير الدين كاملبوري، و«**معارف مشكاة المصابيح**» لعبدالرؤوف عالي الديوبندي.

ورغم قبول هذا الكتاب في الأوساط العلمية في الهند بهذه الدرجة؛ إلَّا أنَّه لا يُرضي بعض علماء الأحناف، بسبب أن مؤلِّف هذا الكتاب شافعيُّ المذهب، حيث يرون أنَّه جمع الأحاديث التي توافق مذهبه وتخالف المذهب الحنفي، وأنَّ الطالب الحنفيَّ الذي يقرأ هذا الكتاب ويعتمد عليه تفسد عقيدته، ويصير غير مقلد، ويزيد الطين بِلَّة حينما يقرأ الكتب الستة(١)!

من هنا حاول بعضُ العلماء جمع الأحاديث التي يستدلُّ بها الأحناف علىٰ منوال كتاب «**مشكاة المصابيح**»؛ فظهرت عدَّةُ كتب؛ منها: كتاب «**زجاجة المصابيح**»(٢)

= وهند مين مسلمانون كا نظام تعليم وتربيت»، وأسعفنا كذلك بذكر سبب بداية هذه الدورة، فقال هناك، (٢/ ٩٠): «لمَّا حدثت الفتنة -أي: فتنة ترك التقليد باسم أهل الحديث- بدأ الكنكوهي هذه الدورة اختياريًا علىٰ الطلاب، وليست إلزامًا».

(١) وهذا الكلام ليس لي، بل هو من كلام العلَّامة ظهير أحسن النيموي، الذي جمع الأحاديث المؤيِّدة للمذهب الحنفي علىٰ منوال «**مشكاة المصابيح**» في كتاب وسمَّاه: «**آثار السنن**»، راجع كلامه هذا في رسالة صغيرة له المطبوعة من لكهنؤ باسم: «**رد السكين**».

(٢) هذا الكتاب من تأليف أبي الحسنات السيد عبد الله شاه الحنفي المعروف بـ(محدِّث دكن)، ويهتم أهل جامعة النظامية حيدر آباد الدكن (مدرسة للبريلويين) بهذا الكتاب كثيرًا، وجمع فيه مؤلِّفُه الأحاديثَ التي تُستنبَط منها المسائل الفقهية الحنفية فقط. ومن يتصفَّح هذا الكتاب يرىٰ أن صاحبه ترك الأحاديث الصحيحة التي تخالف مذهبه، واكتفىٰ بالأحاديث الضعيفة المؤيِّدة للمذهب! وهذا يدلُّ علىٰ =

للسيد عبد الله شاه الحيدرآبادي، و«**آثار السنن**» للعلَّامة ظهير أحسن النيموي. وهذان الكتابان داخلان في النصاب التعليمي في بعض المدارس الشرعية.

وأمَّا مقدمة كتاب «مشكاة المصابيح»: فهي من تأليف المحدِّث عبد الحق الدهلوي، وقد كان «**شرْحُ نخبة الفِكَر**» هو المقرَّر الأوَّل والنهائي في المدارس الشرعية بالهند، يبدأ منه الطالب في هذا العلم، وينتهي إليه، ويحتاج في فهمه إلىٰ شروحٍ وحواشٍ وتعليقات، ولم يكن معظم الطلاب يعرفون غيره من الكتب في هذا العلم معرفة مباشرة، وكانت العناية بالحديث وعلومه قليلة، ولا يستأنس الطلاب بهذا الكتاب الذي يواجههم في هذا العلم كأول كتاب، مع أنَّهم لم يفهموا قبل ذلك مبادئ هذا العلم بعبارة سهلة واضحة، فكانت الحاجة ماسة إلىٰ وضع كتاب صغير يكون مدخلًا لهذا الكتاب، إلا أنه لم يؤلَّف أيُّ كتاب لهذا الغرض في الهند علىٰ الطريقة العلمية المبسطة الواضحة، حتىٰ يألَف الطلاب هذا الفن ويستسيغوه!

ولمَّا قامت نهضة الحديث الشريف بجهود الشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي، وتولىٰ الشيخ المحدِّث شرح «**مشكاة المصابيح**» بالعربية والفارسية، وتدريسه للطلاب؛ أراد أن يُقدِّم للشرح العربي والفارسي بمقدِّمة في أصول الحديث ومصطلحه، وجاءت هذه المقدِّمة خلاصةً نافعةً لمباحث مُهمَّة أساسية من أصول الحديث، وأصبحت تُدرَّس قبل تدريس «**مشكاة المصابيح**»، وقبل تدريس «**شرح نخبة الفكر**»، وكأنَّها أصبحت مَدْخلًا له.

وهذه المقدمة طُبعت طبعةً حجريةً مع متن «**مشكاة المصابيح**»، وكانت علىٰ الطراز القديم الذي تختلط فيه الفقرات بعضها ببعض، ولا يُلاحَظُ فيها تقسيم العبارات والفقرات، ووضع العناوين والفواصل والنقاط والشرطات، حسب ضوابط المنهج

= التعصب. يقول المؤلِّف في «**زجاجة المصابيح**»، (١/ ١، ٢) عن سبب تأليف هذا الكتاب: «وكان كتاب «**مشكاة المصابيح**» الذي ألَّفه مولانا الحبر العلَّامة، والبحر الفهَّامة، مُظهِر الحقائق، مُوضِّح الدقائق، الشيخ التقيُّ النقيُّ وليُّ الدين محمَّد بن عبد الله الخطيب التبريزي أجمع كتاب في الأحاديث النبوية، وأنفع لُباب من الأسرار المصطفوية، وأجمع تأليف صُنِّف في بابه، وأضبط لشوارد الأحاديث وأوابدها، ولمَّا سلك الخطيب في تصنيفه مسلك الإمام الشافعي ﷺ؛ كثيرًا ماكان يختلج في قلبي أن أؤلِّف كتابًا علىٰ منوال «**المشكاة**»، أسلك فيه مسلك إمامنا الأعظم أبي حنيفة النعمان عليه الرحمة والرضوان».

الحديث للكتابة، ومن المعلوم في علم النفس والتربية أنَّ سوء الكتابة، وخلط العبارة، وعدم الفواصل والتقسيمات؛ يُحدث في ذهن القارئ -وخاصَّة المبتدئين منهم- خَلْطًا في المعلومات، وصعوبة في إصابة الفهم.

فلما قام الشيخ سلمان الندوي بتدريس «**مشكاة المصابيح**» في دار العلوم ندوة العلماء؛ أخرج هذه المقدِّمة في رسالة مستقلَّة، ووضع العناوين الجانبية، وعَنْوَن الفصول، وقسَّم المحتويات إلىٰ فقرات مناسبة، وعلَّق عليها تعليقاتٍ وجيزةً نظرًا إلىٰ حاجة الطلَّاب، ومستواهم العلمي.

المقرَّر الحديثي لدار العلوم ديوبند[1]:

الدراسة العربية في الجامعة منقسمة إلىٰ أربع مراحل؛ وهي: (**الدراسة الابتدائية**)، و(**الدراسة المتوسطة**)، و(**الدراسة العالية**)، و(**دراسة التخصص**) وهذا القسم الأخير يُسمَّىٰ في الجامعة (**التكميل**).

الكتب المقرَّرة في السنة السابعة من الفصول العربية (يُعتبَر هذا من الدراسة العالية):

(١) «**مشكاة المصابيح**».

(٢) «**شرح نخبة الفكر**».

(٣) «**مُقدِّمة مشكاة المصابيح**» للشيخ عبد الحق المحدِّث الدهلوي.

الكتب الحديثية المقرَّرة في سنة دورة الحديث (أي: دوران الحديث):

(١) «**صحيح البخاري**».

(٢) «**صحيح مسلم**».

(٣) «**سنن أبي داود**».

(٤) «**سنن الترمذي**».

(٥) «**سنن النسائي**».

(٦) «**سنن ابن ماجه**».

---

(١) هذا المقرَّر الدراسي موجودٌ علىٰ موقع الجامعة باللغة الأردية.

(٧) «**موطأ الإمام مالك**».

(٨) «**شرح معاني الآثار**» للطحاوي.

(٩) «**شمائل الترمذي**».

(١٠) «**موطأ الإمام محمَّد**».

فيا عجبا!

كيف يدرسون هذه الكتب الحديثية كلها في سنة واحدة، وهم قبل ذلك لم يدرسوا في الحديث إلَّا أبوابًا مُعيَّنةً من كتاب: «**مشكاة المصابيح**»؟!

من مشايخ الحديث في الهند

وأغلب هؤلاء الأعلام يُدرِّسون الحديث في المدارس الشرعية كدراسة نظامية، ولا يُوجد لأغلبهم نتاجٌ علميٌّ في الحديث وعلومه؛ لقلَّة الوسائل المادية في الهند، أو لقلة اهتمامهم بها؛ إلَّا كُتيِّبات صغيرة الحجم في المسائل الفرعية من كلا الطرفين، لذلك أكتفي بذكر أسماء بعض هؤلاء المشايخ فقط؛ ومنهم:

(١) الشيخ سعيد الرحمن الندوي بن محمَّد أيوب الأعظمي.

(٢) الدكتور عبد العزيز بن الشيخ عبيد الله الرحماني.

(٣) الشيخ ظهير الدين الرحماني:

وهو آخر من بقي من متخرِّجي مدرسة دار الحديث الرحمانية القديمة، وعنده إسنادٌ عالٍ، وهو تلميذ صاحب كتاب «**تحفة الأحوذي**»، وتلميذ الحافظ أحمد الله القرشي الدهلوي تلميذ شيخ الكل في الكل السيد نذير حسين الدهلوي، وهو حاليًا يُدرِّس في جامعة دار السلام بعمر آباد. وهو مُتشدِّد في منح الإجازة لرواية الحديث، بحيث لا يمنحها إلَّا للسلفيين!

(٤) الشيخ محمَّد إسرائيل بن محمَّد إبراهيم الندوي.

(٥) الشيخ السيد محمَّد شاهد الحسني المظاهري السهارنفوري.

(٦) الشيخ سعيد بالنفوري: (الذي يدرس «الترمذي» في دار العلوم بديوبند).

(٧) الشيخ أبو القاسم النعماني القاسمي بن محمَّد حنيف بن المقرئ نظام الدين البنارسي.

(٨) الشيخ يونس البنارسي المدني.

(٩) الشيخ أسعد الأعظمي المدني.

(١٠) الشيخ الدكتور عبد الله الجولم المدني.

(١١) الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ عبيد الله الرحماني بن عبد السلام المباركفوري.

(١٢) الشيخ محمَّد الأنصاري بن عبد العلي بن عبد الله الأعظمي الأثري.

(١٣) الشيخ محمَّد رابع بن رشيد أحمد الحسني الندوي.

(١٤) الشيخ محمَّد سالم القاسمي بن محمَّد طيب بن محمَّد أحمد بن محمَّد قاسم النانوتوي.

(١٥) الشيخ سعيد الرحمن الندوي بن محمَّد أيوب الأعظمي.

(١٦) الشيخ حافظ محمَّد سعيد بن حافظ محمَّد يوسف الطونكي.

(١٧) الشيخ محفوظ الرحمن بن منظور الحسن بن ثناءالله بن محمَّد إسحاق الأنصاري الفيضي.

(١٨) الشيخ القارئ سليم الله بن واصف الفرقاني الطونكي.

(١٩) الشيخ صاحب زادة شوكت علىٰ خان أخونزادة بن إدريس علي خان الطونكي.

(٢٠) الشيخ عبد الحق بن محمَّد عمر الأعظمي.

(٢١) الشيخ محمَّد حسن بن معصوم علي القاسمي البدهانوي.

(٢٢) الشيخ نعمت الله الأعظمي القاسمي.

طرق التدريس:

سبق أن ذكرنا أن الحديث في العالم الإسلامي شهد إعراضًا كبيرًا عنه في القديم عمومًا، حتىٰ الهند شهدت من هذا الإعراض الشيء الكبير، لكن في القرن العاشر بدأ الوضع يتغير حتىٰ جاء الشاه ولي الله المحدِّث الدهلوي فازدهرت حركة السنة في الهند، ومن حسناته: أنه أدخل الكتب الستَّة في الدرس النظامي، ثم أكبَّ الناسُ عليها روايةً ودرايةً.

ولكن منهج (طريقة) التدريس في الغالب لم يتغيَّر عن المألوف والمعهود عند المتأخرين، بحيث يسرد الطالبُ المتون ويُعلِّق الشيخُ عليها، ويترجمها إذا احتاج إلىٰ التعليق أو الترجمة، ثم يشرحها، وشتَّان ما بين شرح مشايخ كلتا المدرستين (مدرسة

أهل الحديث، ومدرسة الأحناف)، والسبب في ذلك واضح.

وقلّما يُفسَحُ المجالُ للمناقشة، بل تُعتَبر المناقشة في مسائل الاختلاف من الإساءة إلىٰ الشيخ في الغالب، للجمود الفقهي! ويكون جُلُّ اهتمامهم: في الرواية والإسناد، أو يكون الاهتمام بالمتن أكثر من السند!

والمعتنُون بالحديث الشريف لهم اتجاهاتٌ مختلفة في العناية به:

فمنهم: من يعتنون بالحديث إسنادًا ومتنًا، انتصارًا للمذهب المعيَّن، ويمثِّل علماء مدرسة الأحناف هذا الاتجاه غالبًا، الذين يشتغلون بالحديث لنصرة مذهبهم وترجيحه علىٰ سائر المذاهب، والتصنيف في قواعد المذهب الحديثية، وفي مناقب أئمة المذهب، والذبِّ عنهم، وترجيحهم علىٰ غيرهم، وتقديم مُصنَّفاتهم، وهم مع ذلك مُقدِّمون لشيوخهم علىٰ كل علماء العصر، ويلقبونهم بأعظم الألقاب؛ كإمام العصر، وبحّاثة العصر، وشيخ العرب والعجم، وحكيم الأمة، وغير ذلك.

ومنهم: من يعتنون بالمتن والإسناد روايةً ودرايةً، دون التقيُّد بمذهب، وأغلبهم من مدرسة أهل الحديث.

ومنهم: من قصر نفسه علىٰ العناية بالمتن دون الإسناد، وهم أكثر المشتغلين حاليًا، حيث يعتنون بالفقه أكثر من الحديث.

ومنهم: من يعتنون بالإسناد من حيث الرواية، وتحصيل الفهارس والأثبات، وطرق الاتصال بها، وهم أكثر انتشارًا.

بعض الملاحظات علىٰ المنهج في الدرس الحديثي الهندي:

(١) ضعف الاهتمام بالحفظ، سواءٌ حفظ متون الحديث، أو أسماء الرواة، أو منظومات علم الحديث، وتكون نتيجة هذا النقص: أنَّ الطالب ينسىٰ أكثر المعلومات التي يتلقّاها خلال دراسته الجامعية بمجرد مغادرته لأسوارها!

(٢) يُلاحَظ علىٰ منهج مدارس الأحناف: أنَّهم لا يدرسون ضوابط الجرح والتعديل ولا يدرسون التخريج، وأمَّا في مدارس أهل الحديث؛ فإنَّهم يعتنون بهما علميا، ولكن لا يطبقونها دراسة في الغالب.

(٣) ويُلاحَظ أيضًا علىٰ المنهج في مدارس الأحناف: عدم التدرُّج في العلم،

وذلك بالانتقال السريع من مبادئ العلم إلىٰ غاياته، مع التقصير الشديد في إتقان المبادئ. والنتيجة الحتمية لهذا الأمر: أنَّ الطالب يعرف نُتَفًا من مقاصد العلم، قبل التمكُّن من أصوله، ويؤدي ذلك إلىٰ الشعور الوهمي بإتقان العلم والتخصص فيه!

(٤) أهل الهند يُعظِّمُون الحديث ومشايخه كثيرًا، وعندهم اهتمامٌ كبيرٌ بالبخاري، بحيث يعقدون الحفل الختامي عند نهاية الكتاب، ويسمونه (جلسة ختم بخاري) يحضر فيه الحشد الكبير، ويقرأ الشيخ آخر حديث من البخاري في الحفل، ويردده تلاميذه كلهم معه، وكل من يدرس «**الصحيح**» للإمام البخاري يعتبر (شيخ الحديث)، ويكون له مقامٌ عالٍ في الأوساط العلمية.

والجهالة التي كانت منتشرة في مصر قديمًا -حسب كلام الشيخ رشيد رضا السابق- مُنتشرة حاليًا في الهند، بحيث يذكر العلماء والخطباء الأحاديث الضعيفة والموضوعة في دروسهم وخطبهم مستدلِّين بها، ومن جهل من ينتسب إلىٰ العلم (أي: بعض متخرجي المدارس) أنَّهم لا يعرفون الكتب المؤلَّفة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة، فيعزو أحدُهم الحديثَ إلىٰ «**الموضوعات**»، ويقول إنَّه يوجد في كتاب «**موضوعات شريف**»، ويفرح بهذا العزو ويظنُّ أنَّه وجد ضالته! ولا يدري أنَّ هذا كتابٌ جُمعت فيه الأحاديثُ الموضوعة. ويقول بعضهم: الحديث الضعيف أجدر بالقبول، كيف لا والضعيف[١] يحتاج إلىٰ أشد العناية به؟! وكيف لا يقولون هذا ماداموا يقرأون الأحاديث للتبرُّك بها!

وقد يكون حالُ بعضِهم أنهم لا يستطيعون الاستفادة من كتب الأحاديث مباشرة، بل يعتمدون علىٰ ترجمتها فقط، وبناءً علىٰ الترجمة يؤصِّلون ويُفرِّعون!

ورغم هذه الملاحَظات علىٰ المنهج: تخرَّج من كلتا المدرستين أعلامٌ وفحولٌ خدموا السنة المشرَّفة، كما سبق ذكر بعض أسمائهم.

ولكن يصدق علىٰ الوضع الراهن كلام الشيخ الفريوائي، حيث يقول: «طرأ

---

(١) الضعيف في اللغة الأردية يُطلَق علىٰ: (الكبير في السن)، فمن منطلق جهالتهم بالمصطلحات الحديثية يقولون هذا، والعوام يحتجون بأقوالهم!

الضَّعف والوَهنُ علىٰ حركة السنة حتىٰ بلغت منتهىٰ الضعف في عصرنا الحاضر بذهاب علمائها من هاتين المدرستين.

وكانت المدارس العربية الدينية ينابيع سلسلة المحدِّثين والمشتغلين بالحديث الذين كانوا يتخرَّجون فيها علىٰ أساتذتها ومشائخها، ولكن اختلَّ نظام المدارس وساءتْ حالتُها؛ فإنَّ مدارس الأحناف قد جمدت علىٰ بعض مبادئها، واكتفتْ بخدمة مذهبها الفقهي، وخدمتْ السنَّةَ لتأييد المذهب وتدعيمه من أول أمرها، ولكنَّ الأوائل كانوا نشيطين في إنجاز أهدافهم، فقاموا بأعمالٍ كبيرة، ولكن الذين بقوا الآن عضوا بمجهودات علمائهم، وقلَّ اهتمامهم بخدمة السنة فقلَّ المشتغلون بها، وبالتالي توقفت حركة السنة في هذه الطائفة!

أمَّا مدارس أهل الحديث: فقد حذت حذوها شبرًا بشبر، ولم يَبقَ نشاطُها في خدمة السُنَّة ونشرها وإحيائها كما كان معهودًا في السابق، مع ادِّعاء اصحابها أنهم حملة هذا العلم الشريف وناشروه والعاملون به، واكتفوا بإشادة ذكر أعمال أسلافهم، واعتمدوا علىٰ مؤلَّفاتهم علىٰ طريق التقليد، لا التحقيق»[1].

أخيرًا أقول: إنَّ من آكد الأمور علىٰ المسلمين، وأحقها بالرعاية، وأولاها بالعناية: العملَ علىٰ إحياء السُنَّة ونشرها بين المسلمين؛ فإنَّها داعيةٌ إلىٰ التوحيد في العمل والاعتقاد، ومزيلةٌ ما بين الفرق المختلفة من الشحناء والعداء؛ لأنَّها رجوع إلىٰ أصل الدين، وكُلٌّ يُقرُّ به وينتمي إليه.

(١) عبد الرحمن الفريوائي، «**جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة**»، (ص/ ١٥١).

الدَّرسُ الحديثيُّ الشاميُّ

تأليف

د. عصام عيدو
شريف بن صالح التشادي

صياغة مستأنفة لعلم الحديث

د. عصام عيدو

صياغة مستأنفة لعلم الحديث

★ مدخل تاريخي:

وفقًا لعدد من الباحثين في علم المصطلح وتاريخه، توزَّع تاريخ علم الحديث روايةً ودرايةً علىٰ مراحل أو أدوار تاريخية متعددة. وربما من المناسب في سياق التأسيس الاصطلاحي المتعلق بتاريخ علم الحديث أن يكون هناك تمييز بين مصطلح الدور الذي مشىٰ عليه عدد من الباحثين والذي يراد منه التقسيم التاريخي لعلم المصطلح بناءً علىٰ اعتبارات مختلفة ومصطلح المرحلة الذي يراد من مدلوله هنا الاعتبار المنهجي في تناول قضايا علم المصطلح عبر تاريخه. ويرىٰ الباحث هنا أن تاريخ علم المصطلح ينقسم إلىٰ مراحل تاريخية ثلاثة هي: مرحلة المتقدمين ومرحلة المتأخرين ومرحلة المعاصرين:

* أولًا: مرحلة المتقدمين:

بدأت مرحلة المتقدمين ببدء الرواية، أي منذ عصر الصحابة، وانتهت برأس سنة ثلاثمائة للهجرة[1]، هذه المرحلة قسَّمها بعض العلماء ضمن أدوارٍ تاريخيةٍ تعبِّر عن تفاصيل ما حدث فيها، **حيث قسَّمها الدكتور نور الدين عتر إلىٰ ثلاثة أدوارٍ تاريخيةٍ**:

أولًا: دور النشوء، وذلك في عصر الصحابة الممتد إلىٰ نهاية القرن الأول الهجري.

ثانيًا: دور التكامل، وذلك من مطلع القرن الثاني إلىٰ أول الثالث.

---

(١) راجع الفصل الثاني من كتاب «**نشأة علم المصطلح والحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين**»، عصام عيدو، (ص/ ٨١، وما بعدها).

ثالثًا: دور التدوين لعلوم الحديث متفرقةً، وذلك من القرن الثالث الهجري إلىٰ منتصف القرن الرابع[1].

وقسَّمها الدكتور مصطفىٰ الأعظمي إلىٰ دورين:

الأول: دور الصحابة.

والثاني: يبدأ بالتابعين وينتهي في منتصف القرن الرابع تقريبًا[2].

وقسَّمها الدكتور حاتم عارف العوني إلىٰ خمسة أدوارٍ تاريخية:

الأول: بعد وفاة النبي ﷺ إلىٰ مقتل الصحابي عثمان بن عفان رضي الله عنه (سنة ٣٥هـ).

والثاني: من مقتل عثمان رضي الله عنه إلىٰ انتهاء جيل الصحابة بموت غالبهم، وذلك نحو (سنة ٨٠هـ).

والثالث: وهو عصر التابعين، الذي يبدأ نحو (سنة ٨٠هـ)، وينتهي (سنة ١٤٠هـ) بموت غالب التابعين.

والرابع: وهو عصر أتباع التابعين، ويبدأ (سنة ١٤٠هـ)، وينتهي (سنة ٢٠٠هـ).

والخامس: وهو القرن الهجري الثالث[3].

ولا يخفىٰ أنَّ الاختلاف في هذا التقسيم إنَّما هو اختلافٌ اعتباريٌ يرجع إلىٰ الحيثيات ووجهات النظر لدىٰ هؤلاء العلماء، فمن هذه الاعتبارات ما يعود إلىٰ قضية التصنيف في علم المصطلح، ومنها ما يعود إلىٰ طريقة التعبير عن العلم[4]، ومنها ما يعود إلىٰ فكرة الرواية والتلقي[5]، ومنها ما يعود إلىٰ مقدار التشدُّد في التعامل مع الأخبار والتساهل فيها[6]، وغير ذلك.

(١) انظر: «منهج النقد»، (ص/ ٣٧ - ٦٣).

(٢) انظر: «منهج النقد عند المحدثين»، (ص/ ٧، ٨).

(٣) انظر بحثه: «بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث»، ضمن ندوة «علوم الحديث واقع وآفاق»، (ص/ ٤٠ - ٥٧).

(٤) وهذان الاعتباران راعاهما الدكتور عتر في تقسيمه.

(٥) وهو ما راعاه الدكتور العوني في تقسيمه.

(٦) وهو ما راعاه الدكتور الأعظمي في تقسيمه.

ولكن الذي يجمع هذه الأدوار التاريخية كلها أنَّها كانت ضمن ما يُسمىٰ «مرحلة المتقدمين» التي تشمل القرون الثلاثة الأولىٰ، التي تشمل بدورها عصر الصحابة، وعصر التابعين، وعصر أتباع التابعين، وعصر أئمة الفقه والحديث المتقدمين. هذه المرحلة شهدت بداية التدوين الرسمي للسنة في آخر القرن الهجري الأول(١)، من قبل عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ).

واتَّسمت بسماتٍ محدَّدة، أهمها: بروز فكرة الإسناد الذي تراكمت حلقاته شيئًا فشيئًا، حيث بدأ الحديث بالتلقي الشفهي من مصدر الخبر، ثم وُجِدت الحلقات تباعًا بمرور الزمن، وتشعَّبت الأسانيد، ووصلت حلقات الإسناد إلىٰ خمس أو ست أو أكثر من ذلك في نهاية القرن الثالث الهجري. وطلب الإسناد ولَّد البحث في الرواة ونشوء فكرة العدالة والجرح، ومن ثَمَّ المقارنة بينهم والمقارنة بين مروياتهم، وطلب المتابعات والتحري بسماع الحديث الواحد من جماعةٍ وكراهية رواية غريب الحديث، والحرص علىٰ التحديث بالمتعارف عليه بين الناس، وشهدت هذه المرحلة ظهور علم العِلل الذي نشأ وبدأ كفكرةٍ مع بداية الرواية والإسناد(٢).

وبصورة عامة: نتج عن تلك المرحلة مجموعةٌ من التصنيفات المختلفة التوجهات التي لا تدخل تحت عنوانٍ واحد ولا تحت غرضٍ واحدٍ أيضًا، فمنها ما كان مقدمةً لكتابٍ، ومنها ما كان بحثًا في موضوعٍ خاصٍ، ومنها ما كان رسالةً توضيحيةً لمنهجٍ متبَّعٍ. ومنها ما كان تصنيفًا وجمعًا لأحاديث يُعرف من ثناياها المنهج المتبَّع ومعايير الإثبات(٣).

---

(١) أخرج البخاري أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلىٰ أبي بكر بن حزم «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبْه، فإني خفت دُرُوس العلم وذهاب العلماء»، «**صحيح البخاري**» كتاب: (العلم)، باب: (كيف يُقبض العلم)، (١/ ٤٨، ٤٩)، وهذا الخبر أخرجه البخاري معلقًا، ثم أورده من طريق العلاء بن عبد الجبار.

(٢) انظر: «**لمحات موجزة في أصول علل الحديث**» عتر، (ص/ ١٩)، ومقدمة محقِّق كتاب «**العلل ومعرفة الرجال**» أحمد بن حنبل، (١/ ٣٤).

(٣) انظر: «**منهج النقد**» عتر، (ص/ ٦٢).

* **ثانيًا: مرحلة المتأخرين:**

ابتدأت هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع الهجري تقريبًا، وانتهت مع بداية القرن الرابع عشر الهجري تقريبًا. وكما قسَّم العلماء المرحلة السابقة ضمن أدوارٍ تاريخيةٍ، فإن هذه المرحلة أيضًا خضعت لهذا التقسيم التاريخي، حيث قسمها الدكتور عتر إلىٰ ثلاثة أدوار تاريخية[(١)]، هي: دور التآليف الجامعة، وانبثاق فن علوم الحديث مدوَّنًا، ويمتد من منتصف القرن الرابع الهجري إلىٰ أوائل القرن السابع. ثم دور النضج والاكتمال في تدوين فن علوم الحديث، ويمتد من القرن السابع إلىٰ القرن العاشر. ومن ثَمَّ دور الركود والجمود، ويمتد من القرن العاشر إلىٰ مطلع القرن الرابع عشر. وجعلها الدكتور الأعظمي دورًا واحدًا بدأ من منتصف القرن الرابع الهجري تقريبًا[(٢)]. وقسَّمها الدكتور العوني إلىٰ دورين: دور القرن الرابع الهجري، ودور القرن الخامس الهجري فما بعده[(٣)].

هذه الأدوار كلها مشمولةٌ ضمن ما يعبَّر عنه بـ«مرحلة المتأخرين»، المرحلة التي اتَّسمت بتدوين القواعد، وظهور القوانين والقواعد التي تتعلق بنقد الحديث. وأدواتها في ذلك استقراء أعمال العلماء في مرحلة المتقدمين، وسبر أحوالهم وطرائقهم في نقد الخبر.

تميَّزت هذه المرحلة بوجود نوعين من التصنيفات:

النوع الأول: جمع الأخبار والمرويّات وفق مبدأ التحقيق والتمييز، وهذا العمل كان إكمالًا لِمَا كان في المرحلة المتقدمة، وتأسيسًا عليها خلا بعض الكتب الحديثية.

النوع الثاني: تدوين القواعد وأخبار السلف المتعلقة بمنهجهم النقدي للحديث وكان التدوين للقواعد هذا مرويًا بالأسانيد، وبقي هكذا إلىٰ أن ظهر علم المصطلح بقواعده التي نراها من دون أن يكون هناك أسانيد لهذه القواعد كما في كتابات ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما.

---

(١) انظر: «منهج النقد»، (ص/ ٦٣ - ٧٠).

(٢) انظر: «منهج النقد عند المحدثين»، (ص/ ٨).

(٣) انظر بحثه: «بيان الحد الذي ينتهي عنده أهل الاصطلاح والنقد في علوم الحديث»، (ص/ ٥٨، ٧٤).

ومن أهم سمات هذه المرحلة: بروز قضية «إغلاق باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف»، وقد أشار إليها ابن الصلاح مقتبسًا من البيهقي في كتابه «علوم الحديث»[1]، ومع ميل ابن الصلاح الواضح إلىٰ إغلاق باب الاجتهاد في التصحيح والتضعيف؛ إلَّا أنَّ أغلب مَن أتىٰ بعده خاصةً من الشرَّاح لمقدمته والمعلِّقين والمُنَكِّتين والناظمين خالفوه فيما ذهب إليه[2].

وفي المجمل: فقد تنوَّعت الدراسات في هذه الفترة، فمنها ما كان ذكرًا للقواعد بالأخبار المسندة، ومنها ما كان بالأخبار المجردة عن الأسانيد، ومن القواعد المجردة عن الأسانيد ما كان سردًا للاصطلاحات والأنواع الحديثية، وما كان بيانًا للمنهج والنظام الذي يحكم علاقة هذه المصطلحات ببعضها البعض.

*** ثالثًا: مرحلة المعاصرين:**

وهذه المرحلة بدأت تقريبًا ببداية القرن الرابع عشر الهجري، وما زالت مستمرةً إلىٰ زماننا هذا، وقد تنبَّه إلىٰ إفرادها بالذكر -من حيث كونها دورًا تاريخيًا- الدكتور عتر، فقد أشار إلىٰ هذه المرحلة علىٰ أنها تُمثِّل دور اليقظة والتنبه في العصر الحديث، وذلك مقابل عصر الركود والجمود الذي امتدَّ من القرن العاشر الهجري إلىٰ بداية القرن الرابع عشر الهجري. أما الدكتور الأعظمي فهي عنده امتداد للدور الثالث الذي يبدأ مع منتصف القرن الرابع الهجري وهي عند الدكتور العوني تعد امتدادًا للدور السابع الذي ابتدأ بالقرن الخامس الهجري. والسبب في إفراد هذه المرحلة بالذكر وعدم عدِّها امتدادًا لمرحلة المتأخرين هو ما برز فيها من رؤىٰ جديدةٍ في بنية المنهج أدَّت إلىٰ ظهور عددٍ من المؤلفات التي تشير إلىٰ خصوصية هذه المرحلة في تاريخ هذا العلم، وذلك خلافًا لمرحلة المتأخرين التي سادت فيها صفة التراكم العلمي المؤسَّس بشكلٍ مُلاحظ علىٰ الكتابات السابقة. فمرحلة المعاصرين مرحلة مختلفةٌ واضحة المعالم أسَّست علىٰ ما سبق من حيث بُنية العلم، ولكن اختلفت مع ما سبق من حيث

---

(١) (ص/ ١١، ٧٠، ٧١).

(٢) انظر: «**إرشاد طلاب الحقائق**» للنووي، (ص/ ٦٦)، و«**شرح التبصرة والتذكرة**» العراقي، (١/ ١٣٠)، و«تدريب الراوي» للسيوطي، (١/ ١٥٤-١٦٠).

بنية الطرح، وهذا الاختلاف يتضح من خلال سمات هذه المرحلة التي برز فيها عدة قضايا وملامح منها اهتمام الغرب بقضية السُّنَّة خصوصًا مما أدىٰ إلىٰ بروز قضية الاستشراق في مباحث علم المصطلح، وبالتالي دراسة آراء الغربيين الناقدة لعلم المصطلح والقيام بالرد عليها وتفنيدها، وبروز قضية نقد المتن، وهذه السمة لها ارتباط مباشر مع السمة الأولىٰ، فكلتاهما ساعدتا -بشكلٍ ملحوظٍ- علىٰ إبراز قضايا جديدة في علم المصطلح أو دراسة قضايا قديمةٍ بمنهجٍ جديدٍ. وبروز مسألة مناهج العلوم الإنسانية ودورها في تحليل النصوص الدينية إثباتًا وتأويلًا. وهذا إجمال لأهم سمات المرحلة المعاصرة التي مرَّ بها العالم الإسلامي عمومًا:

* أولًا: ظهور قضية الاستشراق والجانب الأكاديمي في البحث:

مع بدايات القرن الرابع عشر الهجري حدثت تحوُّلاتٌ كبيرةٌ في تاريخ العالم الإسلامي، أهمها بداية سقوط الخلافة العثمانية، وما تولّد عن هذا السقوط من ظهور الدول العربية الحديثة، وما رافقه من اهتمام كبير أولاه الغرب لهذا الشرق الضعيف، حيث كان الغرب في سباقٍ شاقٍّ مع الزمن لمدة ثلاثة قرون، بدءًا من عصر الأنوار في القرن السابع عشر، وبدءًا من سؤال الشك الذي أسَّسه ديكارت علىٰ الخصوص، وما تولَّد عن هذا السؤال من إعادة النظر في كل ما سبق دينيًا أو اجتماعيًا أو سياسيًا، وهو ما سمح بظهور قضية المنهج وبناء العلوم الحديثة، وظهور الفلسفات المبنيَّة علىٰ فكرة الذات والآخر، ممَّا أدىٰ إلىٰ بروز عددٍ من الأفكار بدءًا من قضية الاستقراء وبنية المنهج العلمي التي أثارها (كارل بوبر)، و(فرانسيس بيكون) إلىٰ قضيتي البنيوية والتفكيكية في مجال مناهج النقد الأدبي اللتين اشتهر بهما بشكلٍ خاص (رولان بارت)، و(جاك دريدا) إلىٰ قضية الحداثة وما بعد الحداثة في مجال الفلسفة الإنسانية الحديثة التي أثارها فلاسفة الغرب كـ(نيتشه) وغيره. كل هذه القضايا أدَّت إلىٰ بروز قضية المنحىٰ الأكاديمي الذي يُعنىٰ بجانب البحث الحرّ المؤسّس علىٰ أسئلة الشكّ، والنقد، والموضوعية، والخروج من أسر المعارف المُسبقة، وبالتالي الخروج من حالة الإيمان الشخصي بالنص أو المادة المدروسة.

وهذا الشيء أدَّىٰ بالغربيين إلىٰ جعل كل فكرةٍ خاضعةً للنقاش بدءًا من قضايا الحرية الشخصية إلىٰ قضايا الإيمان الكبرىٰ، وخاصةً دراسة النص الديني بشكلٍ

أكاديمي. وكان الاستشراق جزءًا من هذا السعي الأكاديمي البحت، الذي تأسَّس حسب أتباعه علىٰ قضية المنهج، وعلىٰ هذا الأساس توجَّهت هِمم المستشرقين لدراسة هذا الشرق تارةً بأدواتٍ علميةٍ موضوعيةٍ وهو النادر القليل، وتارةً بأدواتٍ غير حيادية تحمل الرؤىٰ المُسبقة، وهو الكثير الغالب، وتارةً بأدواتٍ أدبيةٍ فنيةٍ تحاول رسم الشرق علىٰ أنه بلاد الخيال والرؤىٰ الحالمة. كان لهذا الاهتمام الاستشراقي الغربي اهتمامٌ مقابلٌ في بلاد العالم الإسلامي أولاه العلماء المسلمون لفهم أغراض الاستشراق ومكوِّناته الفكرية ومقاصده البعيدة، فكانت بعض الدراسات -كما هو حال كثيرٍ من المستشرقين- دفاعية اعتذارية تهتم برد الشبهات التفصيلية ولا تعنىٰ بنقد المنهج الغربي، وبعضها -كما هو حال النادر من المستشرقين- موضوعيةً، وبعضها مُعمَّقةً وبعضها مُبسَّطةً(١).

والمهم هنا: هو ما أثارته قضية الاستشراق في بنية هذا العلم -الذي لُوحِظ فيها تغيُّرٌ ملموسٌ- بدءًا من مطلع القرن الرابع عشر الهجري، وصارت مادة الاستشراق مادةً معتنىٰ بها في عدد من الكتب التي تتناول علم المصطلح، وولَّدت ظاهرتين في مؤلفات المرحلة المعاصرة: الأولىٰ دراسة كتابات الاستشراق ونقدها، والثانية التأثُّر بفكرة المنهج في الجامعات الغربية الحديثة بشكلٍ غير مباشرٍ في أعمال علمائنا المسلمين كما سيتبين لاحقًا.

*** ثانيًا: بروز مصطلح «المنهج»:**

حضر مفهوم المنهج في الكتابات المعاصرة من خلال نمطين:

النمط الأول: من خلال إعادة الترتيب والتنظيم وفق خطةٍ معينة.

والنمط الثاني: من خلال إعادة النظر في مسألة المنهج.

---

(١) انظر كتابات الدكتور مصطفىٰ السباعي «**الاستشراق**»، و«**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**»، وكتاب الدكتور مصطفىٰ الأعظمي «**دراسات في الحديث النبوي**»، وكتاب الدكتور نور الدين عتر «**منهج النقد**»، وكتاب الدكتور حاكم المطيري «**تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين**»، ففي هذه الكتابات تجد التعمق ككتاب الدكتور الأعظمي، وبعضها تجد فيه بالإضافة إلىٰ التعمق ردود فعلٍ واضحة اتسمت بوصف منهج المستشرقين أنه مجموعةُ شبهاتٍ قدموها دون نقدٍ لمنهجهم وتفكيكٍ له.

حيث يُلاحظ أن مجموعة من أعمال المعاصرين في هذه المرحلة كانت معتنية بقضية المنهج، سواء بإعادة الترتيب أو بإعادة النظر. وفوق ذلك، عنون بعض المعاصرين كتبهم الاصطلاحية بكلمة المنهج، وذلك كمنهج النقد للدكتور عتر ومنهج النقد عند المحدثين للدكتور الأعظمي والمنهج الحديث في علوم الحديث للسماحي ومن مشىٰ بعدهم كالدكتور العوني في كتابه «**المنهج المقترح**»، و«**منهج قبول الأخبار عند المحدثين**» لكاتب هذه السطور.

* ثالثًا: بروز قضية نقد المتن:

قضية نقد المتن قضيةٌ قديمةٌ قدمَ هذا العلم، ولكنها برزت بصورةٍ لافتةٍ في مرحلة المعاصرين، وخاصةً بعد منتصف القرن الرابع عشر الهجري، حيث ظهرت علىٰ شكلين: الشكل النقدي للجانب الاستشراقي، والشكل التأسيسي لمفهوم نقد المتن. ففي الشكل الأول دار الأمر حول الردود العلمية التي قام بها العلماء المسلمون ضد مفهوم الاستشراق ورؤيته لنقد المتن عند المحدثين، وذلك كالدراسات التي قام بها كلٌ من الدكتور مصطفىٰ السباعي في كتابه «**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**»، والدكتور نور الدين عتر في كتابه «**منهج النقد**»، والدكتور مصطفىٰ الأعظمي في كتابه «**منهج النقد عند المحدثين**»، و«**دراسات في الحديث النبوي**»، وغيرهم.

وفي الشكل الثاني تأسَّست بعض الدراسات التي تنوِّه بالمنهج الذي ينبغي اتّباعه في سياق نقد المتن[1]، وسبب هذا الاهتمام البالغ يعود إلىٰ سببين: داخلي وخارجي، والثاني منهما قد يكون أكثر تأثيرًا من الأول، فالخارجي يتركَّز حول النقد الاستشراقي لعلم أصول الحديث، وتوجيه النقد للمحدثين بأنهم اعتنَوا بدراسة الأسانيد ولم يعتنوا بدراسة المتون، أما الداخلي فهو ما يُلاحظ من اهتمام كثيرٍ من الدارسين بمواكبة علم المصطلح لروح العصر، وما تولَّد عن هذا الاهتمام من دراسة كثيرٍ من الأحاديث النبوية المُشكِلة، التي اعتبروها ضعيفةً أو مردودة لمجرد مخالفتها معطيات الواقع والعصر.

---

(١) ككتاب «**السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**» التي قام بها الشيخ محمد الغزالي والردود التي وُجِّهت إلىٰ كتابه.

★ **الدراسات في مرحلة المعاصرين:**

كُتِب في مجال علم المصطلح كتب كثيرة جدًا في المرحلة المعاصرة، أغلبها اتجه نحو تبسيط العلم وجعله سهلًا في متناول أيدي طلابه. وكان هناك مجموعة من المصنفات التي تميزت من حيث الشكل أو المضمون أو كلاهما. ومن تلك المصنفات «**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**» للشيخ جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، و«**توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**» للشيخ طاهر الجزائري، و«**قواعد في علوم الحديث**» للمحدِّث ظفر أحمد العثماني التهانوي، و«**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**» للدكتور السباعي، و«**منهج النقد**» للدكتور عتر، و«**منهج النقد عند المحدثين: نشأته وتاريخه**» للدكتور مصطفىٰ الأعظمي، و«**المنهج المقترح لفهم المصطلح: دراسة تأريخية تأصيلية لمصطلح الحديث**»[١] للدكتور العوني، و«**علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**» للدكتور حمزة المليباري.

بتحليل سريع لمجمل هذه الدراسات يتبين مدىٰ أهمية إفراد مرحلة المعاصرين بالذكر وجعلها قسيمًا لمرحلة المتقدمين والمتأخرين. فعلم المصطلح تحول مع هذه المرحلة -بسماته المذكورة آنفًا- إلىٰ الدخول في مرحلة منهجية متمايزة عما سبق. فبعد أن كان علم الحديث عِلمًا يدور في حلقات العلم في البلاد الإسلامية ويتأهل صاحبه للأداء عبر الإجازات أضحىٰ اليوم -بالإضافة إلىٰ ما سبق- فرعًا علميًا في الكليات الشرعية التي تقوم بتدريس كراسات حديثة التأليف لأساتذة حصَّلوا شهادات انبنت علىٰ البحث وفق معايير أكاديمية شبه متفق عليها، كما أنه أصبح علمًا تُعنَىٰ به مناهج العلوم الإنسانية المتخصصة بالمنهج التاريخي ونظرية المعرفة (الإبستمولوجيا) فيما يخص نقد الأخبار، وبعلم الاجتماع والنفس فيما يخص جرح الرواة وتعديلهم.

* **بلاد الشام: النشأة الأولىٰ:**

عرف تاريخ الإسلام المبكر عددًا من الحواضر الإسلامية التي نشأت فيها البذور الأولىٰ للرواية، فبعد أن كان مصدر الإسناد مكة والمدينة، انتقل إلىٰ مدن العراق (الكوفة والبصرة وبغداد) بانتقال عدد من الصحابة إليها. وظهر الطلب علىٰ الإسناد

---

(١) وهو مقدمة تمهيدية لكتابه «**المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس**».

جليًا بعد وقوع الفتنة التي أشار إليها ابن سيرين بقوله: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلىٰ أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[1]، وكان دخول بلاد الشام إلىٰ هذا التقليد الجديد عبر عدد من الصحابة الذين انتقلوا إلىٰ بلاد الشام وعبر الخلافة الأموية التي دشنت التدوين الرسمي للسنة عبر خليفتها عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١هـ)[2].

انتقال مركز الإسلام إلىٰ بلاد الشام عبر الخلافة الأموية دشَّن الأحداث الكبرىٰ والفرق الكلامية الأساسية في تاريخ هذا الدين. فقد تولد عن المنحىٰ الجبري الذي خطه الأمويون في فهمهم لحركة التاريخ ومسألة القدر والعدل الإلهي عددٌ من المذاهب الكلامية أهمها المعتزلة الذين سموا فيما بعد بالقدرية بعد أن كان مسمىٰ القدرية خاصًا بالمجبرة[3]، والمجبرة الذين تابعوا الأمويين والمرجئة الذين كان أغلبهم من بلاد الشام والخوارج. ولدت النشأة الكلامية هذه صراعًا واضحًا حول تهمة القدر والابتداع والتحري عن الراوي ومرويه. فصارت تهمة القدر الخارجية والإرجاء علامة أساسية وصفة واضحة في جرح الراوي وتعديله ومدىٰ قبول روايته[4].

كل هذا أنتج مذاهب أساسية ثلاثة في القرون الثلاثة الأولىٰ تتعلق بمنهج نقد الأخبار:

أولاها: مذهب أهل الاعتزال ومركزه العراق وامتداده في عدد من الحواضر الإسلامية المتفرقة في العالم الإسلامي آنذاك كبلخ والمغرب الأقصىٰ[5] وخصمه

---

(١) أورده مسلم في مقدمة صحيحه، (١/ ١٥)، وانظر «**الجامع لأخلاق الراوي**»، (١/ ١٩٦)، رقم الفقرة: (١٤٤)، و«**شرح العلل**» لابن رجب الحنبلي، (١/ ٥٢، ٥٣).

(٢) أخرج البخاري أنَّ عمر بن عبد العزيز كتب إلىٰ أبي بكر بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبْه؛ فإنِّي خفت دُرُوس العلم وذهاب العلماء»، «**صحيح البخاري**» كتاب: (العلم)، باب: (كيف يُقبض العلم)، (١/ ٤٨، ٤٩)، وهذا الخبر أخرجه البخاري معلقًا، ثم أورده من طريق العلاء بن عبد الجبار.

(٣) انظر: «**فضل الاعتزال**» للقاضي عبد الجبار، (ص/ ٣٤٥).

(٤) انظر: «**قبول الأخبار ومعرفة الرجال**» للكعبي البلخي، (٢/ ٣٨١، وما بعدها).

(٥) انظر: «**مقالات الإسلاميين**» للبلخي، (ص/ ٧٥، وما بعدها).

الأمويون في بلاد الشام. انطلق مذهب الاعتزال من المبادئ الكلامية الخمسة -التوحيد والعدل والمنزلة بين المنزلتين والوعد والوعيد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- التي اتفقوا عليها ورأوها أساسًا في نقد الأخبار[1]. فالأخبار التي تتفق مع هذه المبادئ هي أخبار صحيحة ولو كانت في المدونة السنية ضعيفة بل وربما موضوعة، والأخبار التي لا تتفق مع هذه المبادئ الخمسة إن كانت متواترة قاموا بتأويلها وإن كانت آحادًا صحيحة قاموا بردها.

وثانيها: المذهب الحنفي -وعرف بمذهب أهل الرأي في مقابل خصومهم المعروفين بأهل الحديث- ومركزه العراق وامتداده بلاد ما وراء النهر. تبنىٰ المذهب الحنفي عبر عيسىٰ بن أبان ومن تبعه من متقدمي الحنفية ومتأخريهم مذهب تقديم القياس علىٰ خبر الآحاد الذي يرويه الراوي العدل غير الفقيه في حال انسداد وجوه الرأي[2].

وثالثها: المذهب المالكي الذي اشتهر بتقديم عمل أهل المدينة علىٰ خبر الآحاد الصحيح.

ورابعها: مذهب أهل الحديث -الذي يضم عمومًا أتباع المذهب الشافعي والحنبلي- الذي انطلق من عدالة الراوي أساسًا لقبول الخبر.

نتيجة الموقف الكلامي الذي اتخذته بلاد الشام آنذاك من مسألة القدر والخوارج والتشيع -التهم الأساسية التي بها يُجرح الراوي وترد روايته- يمكن القول إن مذهب أهل الحديث المؤسَّس علىٰ معيارية العدالة كان المظلة التي يمكن أن نعرِّف بها منهج بلاد الشام آنذاك وإن صدرت بعض الأوصاف بحق أحاديث بلاد الشام من حيث إنها بلاد أحاديث الرقائق والمواعظ. منهج أهل الحديث هذا كان المكون الأساسي لما عرف بعلم مصطلح الحديث لاحقًا عبر الكتابات الأولىٰ بدءًا بمقدمة مسلم وعلل الترمذي ورسالة أبي داود إلىٰ أهل مكة مرورًا بمقدمة ابن الصلاح وانتهاءً بنزهة النظر لابن حجر والكتابات الشارحة والمقيدة والمختصرة والناظمة التي تلت أعمال

---

(١) انظر: مقدمة «قبول الأخبار ومعرفة الرجال» للبلخي، (١/ ١٧، ١٨).

(٢) انظر: «أصول السرخسي»، (١/ ٣٣٨، ٣٣٩)، و«تقويم أصول الفقه» للدبوسي، (١/ ٤٠٨)، و«أصول البزدوي»، (٢/ ٦٩٨، ٦٩٩)، و«كشف الأسرار» لعلاء الدين البخاري، (٢/ ٢٩٩)، و«شرح المنار»، (ص/ ٢٠٩-٢١١).

كل من ابن الصلاح وابن حجر. فكان أهل الحديث -وبشكل خاص المذهب الشافعي والحنبلي- نواة علم مصطلح الحديث في مرحلته المتأخرة بدءًا بمطلع القرن الرابع الهجري إلىٰ يومنا هذا. ولم يكتب لمذهب أهل الاعتزال ومذهب مالك الحديثي أن يشهد تقليدًا علميًا متراكمًا فيما يتعلق بنقد الأخبار خارج مذهبهم الكلامي (اعتزاليًا) والفقهي (مالكيًا).

لكن علم المصطلح في الوقت نفسه شهد كتابات اصطلاحية من وجهة نظر المذهب الحنفي، وللعلماء الهنود في ذلك الدور الأهم في الوقت المعاصر كالتهانوي واللكنوي وغيرهما. ومع ذلك تم تصنيف هذه الكتابات علىٰ أنها كتابات لا تعبر عن التقليد المتطاول لعلم مصطلح الحديث عبر ألفيته الكاملة التي يمكن عنونتها بأنها ألفية المتأخرين بدءًا من القرن الرابع الهجري إلىٰ نهاية القرن الثالث عشر الهجري.

*** بلاد الشام: الإرهاصات:**

شهدت البلاد الإسلامية عمومًا في نهايات الخلافة العثمانية حالة غير مسبوقة في تاريخ الإسلام، يمكن وصفها عمومًا بأنها إرهاصات استئناف العلوم الإسلامية. وربما يكون أهم العلوم التي توجه إليها العلماء بالعناية في هذا الطور الجديد هو علم مصطلح الحديث. والسبب وراء هذه العناية هو أن الأمم تتوجه إلىٰ تمحيص تراثها في أوقات الأزمات والصدمات، **وهذا التمحيص في الحالة الإسلامية له جناحان:**

الأول: يتعلق بإثبات النص وتحديد مصداقيته ويتجلىٰ ذلك عبر علم مصطلح الحديث.

والثاني: يتعلق بتأويل النص ويتجلىٰ عبر علم أصول الفقه. ويمكن القول إن العلمين كان لهما حظ وافر من العناية في الفترة المعاصرة بدءًا بإرهاصات زوال الخلافة وانتهاء بأيامنا هذه. توجهت عناية المدرسة الإصلاحية -سواء من قبل روادها الشيخان محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وتلاميذهما أو امتداداتها في الحواضر الإسلامية الأخرىٰ كبلاد الشام عبر الشيخين طاهر الجزائر وجمال الدين القاسمي والدائرين في حلقتهما- إلىٰ هذين العِلمين سواء بالتأليف في قواعد العلم أو في مناقشة المسائل المستجدة التي تولدت من تحديات عصر الأنوار الأوربي وتجلياته العالمية. في هذا المسار الجديد يمكن القول -ونحن علىٰ بُعدٍ زمني يسمح لنا

بمشاهد تقلبات الأحداث ومآلاتها- إنَّ بلاد الشام شاركت بشكل جوهري في الاستئنافة الجديدة لعلم المصطلح. يمكن تقسيم هذه الاستئنافة أو الصياغة الجديدة لعلم المصطلح إلىٰ مرحلتين أساسيتين: مرحلة الإرهاصات ومرحلة إعادة التأسيس. وبينهما تفاصيل لا تخرج عن تقاليد العلم المشهودة عبر ألفيته الفائتة -ألفية مرحلة المتأخرين- والمتجلية بقراءة كتب الرواية والاصطلاح وحمل الإجازات وأدائها وتسجيل السماعات وكتابة الأثبات والمجالس الحديثية.

★ مرحلة الإرهاصات:

ابتدأت مرحلة الإرهاصات بجهود عَلَمين يعدان من رواد المدرسة الإصلاحية في بلاد الشام هما الشيخان طاهر الجزائري وجمال الدين القاسمي. كان هذا العلمان جزءًا من نواة فكرية تعنىٰ بالإصلاح الاجتماعي والسياسي والديني والتربوي في بلاد الشام، حيث كانا بالإضافة إلىٰ عديد من رواد النهضة آنذاك أمثال محمد كرد علي ومحب الدين الخطيب والشيخ عبد الرزاق البيطار والشيخ سليم البخاري يعقدون مجلسًا أسبوعيًا أطلق عليه (**حلقة دمشق الكبرىٰ**)[(١)] يتناولون فيها القضايا الإدارية والتربوية والاجتماعية والسياسية والدينية التي تعكس اختصاصاتهم المختلفة والتي تشير إلىٰ الطور التاريخي الجديد الذي تمر به الأمة العربية آنذاك في علاقتها مع السلطنة العثمانية.

من ضمن كتابات هذين العَلمين المتعددة كتاباتهما الاصطلاحية التي كانت بشكل عام بوابة أساسية لمرحلة المعاصرين وبشكل خاص تأسيسًا لمرحلة الإرهاصات في المرحلة المعاصرة. كتب الشيخ طاهر الجزائري كتابًا بعنوان «**توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**»، وكان غرض الكتاب أن يكون موسوعةً شاملةً لعلوم المصطلح، و«**هو أوسع الكتب المحرَّرة المطوَّلة المؤلَّفة في علم المصطلح التي أُلِّفت في القرن الرابع عشر**»[(٢)]، ففي هذا الكتاب جمعٌ لكثيرٍ من المسائل الأصولية والحديثية المتعلقة بمصطلح الحديث. ونجد في ثنايا هذا الكتاب تأثرًا واضحًا لصاحبه بتجليات الفترة

---

(١) انظر: «**طاهر الجزائري وحلقة دمشق الكبرىٰ**»، رغداء محمد أديب زيدان.

(٢) انظر: مقدمة محقِّق الكتاب الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (١/ ٨).

المعاصرة وأحداثها وبالنزعة الإصلاحية التي انتهجها الشيخ طاهر الجزائري خاصة عند استطراده الواضح في مسألة التواتر التي شغلت جزءًا كبيرًا من الكتاب والتي ترمز إلىٰ سؤال القطعية، السؤال الأهم في تاريخ العلوم الإسلامية عامة وعلم مصطلح الحديث وأصول الفقه خاصة[١]، وهو في الوقت نفسه استحضار جديد للسؤال نفسه الذي شغل القرون الإسلامية الثلاثة الأولىٰ كما نشهد في كتابات الإمام الشافعي خاصة «**الرسالة**»، و«**جماع العلم**» وكتابات خصومه من أهل الاعتزال خاصة «**مقالات الإسلاميين**»، و«**قبول الأخبار ومعرفة الرجال**» كلاهما للبلخي الكعبي، و«**الانتصار**» للخياط، و«**فضل الاعتزال**» للقاضي عبد الجبار. لم تكن الاستفاضة البالغة في مبحث التواتر -كعلامة علىٰ الاستئنافة الجديدة- رمزًا وحيدًا في هذا الكتاب بل رافقها رموز أخرىٰ تعلقت بصاحب الكتاب منها إتقانه لبعض اللغات السامية ولغات أواخر العصور القديمة كالعبرية والسريانية وبعض اللغات الأخرىٰ كالتركية والفارسية والفرنسية والحبشية والبربرية[٢].

بالإضافة إلىٰ اتصال صاحب الكتاب ببعض المستشرقين المعروفين أمثال جولد زيهر[٣]، وفي وصف الكتاب، يقول محقِّقه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «هو كتابٌ ضخمٌ جامعٌ، أسَّسه مؤلِّفه علىٰ التزام تحقيق المباحث الاصطلاحية، والبعد بها عن المكرور المُعاد»[٤]، وكان المقصد من تأليف هذا الكتاب هو تنقية أخبار السيرة النبوية من الأقوال التالفة والروايات المنكرة[٥]، انتخب فيه مؤلِّفُه كتابَ «**معرفة علوم الحديث**» للحاكم النيسابوري، وأدخله في كتابه معتمدًا أنواعه، كما انتخب كتاب «**العلل في الحديث**» لابن أبي حاتم الرازي. وربما يكون مقصد الكتاب المتمثل بتنقية أخبار السيرة النبوية من الأقوال التالفة والروايات المنكرة بالإضافة إلىٰ شخصية

---

(١) العناية بمسألة المتواتر نجدها في عدد من الكتب في هذه الفترة المعاصرة منها كتاب طاهر الجزائري المشار إليه أعلاه وكتاب محمد بن جعفر الكتاني «**نظم المتناثر في الحديث المتواتر**»، وهو موسوعة في بابه، ومنها كتاب محمود حمزة الدمشقي «**الكواكب الزاهرة في الأحاديث المتواترة**».

(٢) انظر مقدمة المحقق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (١/ ١٦).

(٣) انظر: «**المستشرقون**»، لنجيب العقيقي، (٣/ ٩٠٦).

(٤) (١/ ٥).

(٥) انظر مقدمة المحقِّق، (١/ ٧).

المؤلف واتصالاته العلمية بالمدرسة الإصلاحية، بل كونه أحد رواد النهضة العربية واطلاعه علىٰ اللغات السامية واستفاضته في مبحث التواتر علامات وملامح أساسية تعد إرهاصات للمرحلة المعاصرة التي دخل فيها علم الحديث في دور اليقظة والتنبه في العصر الحديث كما أشار إلىٰ ذلك الدكتور عتر.

العناية بتوثيق النص من جديد وتحري موثوقيته كانت سمة أساسية لهذه المرحلة المعاصرة كما سيتبين فيما بعد. في هذه المرحلة المعاصرة -التي ابتدأت برحلة الشك والصدمة- الإسلامية كان لا بُدَّ من إعادة سؤال الإثبات والتأويل. و«**توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**» بما يحمله من مدلولات أساسية في عنوانه من حيث توجيه عناية المسلمين وحثهم علىٰ العودة إلىٰ الأصول النصية بالإضافة إلىٰ مبحثه الاستهلالي -مبحث التواتر- الذي اتسم بالاستطراد وبحث قضايا تتعلق بالسؤال المعرفي لنقد الأخبار في الأديان الإبراهيمية الثلاثة ومقصده المتعلق بتنقية أخبار السيرة النبوية يؤسس لمرحلة جديدة تتعلق بمسألة قطعية النصوص والتمسك بحبل الدين القويم الذي لا تشوبه الشوائب.

تتضح إرهاصات هذه المرحلة بمعرفة الكتاب الموازي الذي كتبه الشيخ جمال الدين القاسمي والذي عنونه بـ«**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**»، فهو أيضًا من أوائل ما كُتِب في عصر النهضة العربية، وصاحب الكتاب -القاسمي- من روَّاد هذه النهضة[(١)]، وقد أثَّر فيه هذا الفكر أيَّما تأثيرٍ؛ لذلك تجده يتميَّز بعدة أشياء، منها إيراد كثيرٍ من النقول ذات المصادر المتعددة والمختلفة المذهب. فهو يقتبس من ابن تيمية كما يقتبس من محيي الدين ابن عربي ومن صالح الفلاني ورشيد رضا وولي الله الدهلوي وغيرهم الكثير، ويقتبس أيضًا من مصادر ثانوية وهامشية لا تكاد تذكر في كتابات غيره. فقد «طالع كثيرًا من مصنفات المحدثين والأصوليين والفقهاء والصوفية والمتكلمين والأدباء من المتقدمين والمتأخرين، وكتب مذكراتٍ فيما اختار منها في هذا الفن وما يتَّصل به من العلم، ثم جمعها ورتَّبها، وقد وفَّىٰ بعض المسائل حقها ببيان كل ما تمس إليه حاجة طلابها، وأوجز في بعضها واختصر، إما ليُمحِّصه

---

(١) انظر ترجمته في: «**نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**»، يوسف مرعشلي، (٢/ ١٤٣٤).

في فرصةٍ أخرىٰ، وإما ليُفوِّض أمره إلىٰ أهل البحث والنظر»[1]، واقتباسه هذا لم يكن وفق خطة تاريخية أو مذهبية محددة. فلا نراه يميل إلىٰ علوم المتقدمين ولا إلىٰ علوم المتأخرين، وإنما يأخذ من كليهما ما يفيد غرض موضوعه. لكن غياب الخطة هذه لا يعني أنه لم يكن هناك أغراض ومقاصد واضحة من إيراد هذه النقول ذات المشارب المتعددة وجمعها لخدمة الفكرة التي أراد القاسمي تأسيسها وإبرازها في هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الأمة.

وبالإجمال يمكن استخلاص ملاحظتين من هذا المنهج الجديد في علم الاصطلاح:

الأولىٰ: أن إيراد القاسمي لهذه النقول المختلفة كان غرضًا تربويًا أساسيًا في جمع كلمة الأمة علىٰ تراثها بعيدًا عن المذهبية ودون تمحيص في قائل النصوص أو تاريخ النصوص، وهذا الغرض -علىٰ رغم الانتقائية الواضحة فيه- يعبر تعبيرًا واضحًا عن المرحلة التي كان يعيش فيها القاسمي آنذاك، وهي مرحلة جمع الكلمة والخروج من المذهبية. وهذا المنهج أسهم فيما بعد -كما سيتبين لاحقًا- في مرحلة التأسيس التي برز فيها الخصام واضحًا في عدد من العلوم الإسلامية بين فريقين: فريق يؤسس لعلوم الإسلام من خلال مرحلة المتقدمين وفريق يؤسس لها من خلال علوم المتأخرين، أو بعبارة أكثر دقة فريق يعتمد المذهبية أساسًا في فهم علوم الإسلام وفريق يرىٰ المذهبية انحرافًا عن المسار الصحيح لرسالة الإسلام.

أما الملاحظة الثانية: فهي أن إيراد النقول المختلفة علىٰ رغم انتقائيتها وعدم انضوائها ضمن مذهب واحد أو ضمن تاريخ محدد إلا أن غرضها كان تقديم مجموعة من الأفكار الأساسية التي كان يريد القاسمي التأسيس لها أو إعادة التأسيس لها في الفترة المعاصرة. وبنظرة موجزة علىٰ بعض مباحث الكتاب يتبين المنهج الكامن وراء إيراد هذه النصوص. **وهذا نموذج منها:**

(١) **«بيان أن الوقيعة في أهل الأثر من علامات أهل البدع»:** وغرض هذا الفصل واضح في جمع الكلمة والخروج من حالة التفرق خاصة أن هذا الجمع غايته الاتفاق علىٰ منقول أهل الأثر وعدم الانتقاص منهم.

---

(١) مقدمة رشيد رضا لـ«**قواعد التحديث**»، (ص/ ١٣).

(٢) **«الإفتاء بموجب النص»**، و**«لزوم الإفتاء بلفظ النص مهما أمكن»**: ولا يخفىٰ ما في هذين العنوانين من التحذير من التشريع بما لا يوجبه النص وبالتالي الحث علىٰ الالتزام والتقيد بالنص. ومع أنه لا يمكننا هنا -وإن كان العنوانان يدلان علىٰ ذلك- الاستدلال علىٰ فكرة إنكار القياس لدىٰ القاسمي إلا أن هذين العنوانين -علىٰ الأقل- يقلصان من اتساع منهج التشريع خارج النص.

(٣) **«لزوم قبول الصحيح وإن لم يعمل به أحد»**: وهو فصل مهم في هذا المنهج الجديد. ومضمون هذا الفصل -وإن كان موجودًا في كتابات المتأخرين والمتقدمين- يعد أساسًا مهمًا من أساسيات المنهج السلفي الذي لا يرىٰ المذهبية أساسًا في مشروعية الأحكام؛ إذ فحوىٰ هذا الفصل تقوم علىٰ فكرة «إن صح الحديث فهو مذهبي» وهذه الفكرة بالنسبة إلىٰ المنهج التقليدي المقابل تعني فتح الباب للاعتراض علىٰ عدد من الأحكام التي أسستها المذاهب والتي تخالف فيها بعض الأحاديث الصحيحة؛ ولهذا فإن هذه المذاهب التقليدية استقرت علىٰ فكرة التخريج علىٰ أساسات المذهب في مرحلة التأسيس وصار لها من الحجج فيما بعد ما يمنعها من الأخذ بالأحاديث وإن كانت صحيحة. وبالتالي: فإن هذا الفصل -عمومًا- مفتوح للتأويل من جهتين جهة تقليدية ترىٰ أن هذه القاعدة مرتبطة بفترة تأسيس المذاهب وهي فترة المتقدمين، وجهة سلفية ترىٰ أن هذه القاعدة صالحة لكل زمان ومكان، وبالتالي لا يشترط العمل بالحكم في الأزمان السابقة ما دام ورد بحديث صحيح.

(٤) **«لا عبرة بالأحاديث المنقولة في كتب الفقه والتصوف ما لم يظهر سندها وإن كان مصنفها جليلًا»**، و**«التحذير من التعسف من رد الأحاديث إلىٰ المذاهب»**: هذان الفصلان وثيقا الصلة بالفصل السابق، وذلك لأن معظم هذه الأحاديث جاءت كتدليل علىٰ صحة المذهب الفقهي أو المشرب الصوفي. وهو -بصورة أوسع- فصل حديثي بامتياز يُعنىٰ بقبول الخبر من جهة كونه خبرًا دون تحيزاته الفقهية والسلوكية. ولكنه يخدم أيضًا الرؤية الإصلاحية التي لا تعتمد المذهبية أساسًا في تفسير الإسلام.

(٥) **«السنة حجةٌ علىٰ جميع الأمة وليس عمل أحد حجةً عليها»**: وهذا الفصل وإن كان يبدو أنه نقد للمذهبية في إطارها الواسع إلا أنه نقدٌ عميق لمذهبين أحدهما كلامي تجلىٰ في كتابات المعتزلة التي نقدت الأخبار بناءً علىٰ مبادئها الكلامية الخمسة

وثانيهما فقهي ظهر في كتابات المذهب الحنفي المتقدمة خاصة الكرخي وابن أبان، وكذلك المتأخرة التي اعتمدت قواعد المذهب أساسًا في نقد الأخبار.

(٦) **«تشنيع المتقدمين علىٰ من يقول: العمل علىٰ الفقه لا علىٰ الحديث»**: وهو فصل يُنظر إليه من جهة المنهج التقليدي علىٰ أنه يضاد الرؤية التاريخية القائمة علىٰ فكرة التأسيس علىٰ جهود السابقين والاعتراف بمشروعية أعمالهم وكتاباتهم. فالفقه تقليديًا ما هو إلا فهم متراكم للحديث النبوي أو هو حديث النبي بفهومات العلماء المتراكمة عبر الزمان، وأنَّ تجاوزها يعد تجاوزًا للمؤسسة التشريعية. وبالتالي فإن نقولات المتقدمين التي تقول العمل علىٰ الفقه لا علىٰ الحديث هي نقولات متحيزة تخرج الأمر من سياقه التاريخي المرتبط بفترة المتقدمين لمحاكمة أعمال المسلمين اللاحقة.

وبالمجمل: فإنَّ جميع هذه المباحث يُراد منها بيان النهج الواجب اتباعه لتوحيد الأمة. يقول رشيد رضا في مقدمته لكتاب **«قواعد التحديث»**: «الجمال القاسمي -رحمه الله تعالىٰ- من المصلحين المجددين في هذا القرن (الرابع عشر للهجرة) وغرضه الأول من هذا الكتاب بثُّ هداية الكتاب والسنة في الأمة علىٰ منهاج السلف الصالح وتسهيل سبيلها»[١].

★ استمرار التقليد العلمي:

دخول علم المصطلح الحديث مرحلةً منهجية جديدة -من حيث السمات والقضايا التي ظهرت- لم تعنِ كسر ذلك التقليد المتطاول عبر الأجيال فيما يخص تدريس علوم الحديث رواية ودراية. فبلاد الشام كما غيرها لم تزل تشهد حلقات العلم التقليدية المتبعة لدىٰ المتأخرين من حيث نوعية الكتب المقروءة سواء كانت مرويات السنة أو كتب الاصطلاح، أو من حيث شروط التحمل والأداء وأهمية الإجازة والاعتبارات المرتبطة بها. فالشيخ القاسمي نفسه كان تلميذًا في تلك الحلقات العلمية التقليدية التي كانت تعقد في مساجد دمشق. فوفقًا لترجمته نجد أنه كان تلميذًا لعدد من المشايخ الدمشقيين وغيرهم أمثال الشيخ سليم بن ياسين العطار

---

(١) (ص/ ١٦).

وبكري بن حامد العطار وعبد الرزاق البيطار[1].

وبالتالي: فإن ما بين مرحلة الإرهاصات التي ابتدأت بالشيخين القاسمي وطاهر الجزائري ومرحلة إعادة التأسيس التي أسهم فيها -كما سأتناول ذلك لاحقًا- الدكتور نور الدين عتر والشيخ ناصر الدين الألباني وتلاميذهما وآخرون أمثال الدكتور مصطفىٰ السباعي والشيخ عبد الفتاح أبو غدة والشيخ عبد القادر الأرناؤوط والشيخ شعيب الأرناؤوط وتلاميذهم ومن كان في حلقاتهم ومشاركاتهم العلمية تقليدٌ علمي لم يتوقف ولم ينقطع بل ما زال مستمرًا إلىٰ لحظة كتابة هذه السطور. وهو تقليدٌ يقوم علىٰ قراءة مرويات أهل السنة والإجازة بها وكذلك كتب الاصطلاح.

في بحثه **«جهود علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري»**[2]، يشير بديع السيد

---

(١) انظر: **«نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر»**، (٢/ ١٤٣٤).

(٢) مع أنَّ المنحىٰ العام لهذا البحث هو العناية بجهود المحدثين من علماء دمشق في المرحلة المعاصرة؛ إلَّا أنَّ البحث يلزمه ضبطٌ لِمَا يقصد بدمشق والمنسوب إلىٰ دمشق. فالسيد اللحام أدرج في بحثه بعض العلماء غير الدمشقيين ممن هم داخل حدود سوريا المعاصرة كالدكتور نور الدين عتر الحلبي الأصل، وكذلك المنسوبين إلىٰ خارج دمشق ولكن داخل بلاد الشام كالشيخ عبد الله القدومي النابلسي الأصل، أو المنسوبين إلىٰ خارج بلاد الشام كالشيخ عبد الحكيم الأفغاني الأصل والشيخ محمد بن جعفر الكتاني المغربي الأصل. وقد يكون سبب مخالفة القيد في عنوان البحث **«جهود علماء دمشق»**، هو أنَّ دراسة هؤلاء وتدريسهم وتأليفهم حصل في مدينة دمشق. ولكن هذا التحليل يجعل هذا البحث قاصرًا للغاية من حيث إهماله لثلاث شخصيات أساسية أسهمت إسهامًا كبيرًا وواضحًا في علم المصطلح هم الشيخ ناصر الدين الألباني فقد نشأ في دمشق بعدما هاجر والده من ألبانيا وبقي في دمشق ما يقارب الخمسين عامًا، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط كذلك هاجر والده من ألبانيا ونشأ وعاش في مدينة دمشق، وآخرهم الشيخ شعيب الأرناؤوط فقد ولد في دمشق وعاش فيها قسمًا كبيرًا من حياته. فكل هؤلاء يعودون إلىٰ أصولٍ غير شامية ولكنهم نشأوا في دمشق وكان لهم إسهام بارز في علم الحديث. وإن صح هذا التحليل، فإن البحث من الجهة العلمية يعد بحثًا متحيزًا جعل التاريخي في خدمة السياسي باعتبار أن هذه الشخصيات الثلاث يجمعها طابع واحد هو الاتجاه السلفي الذي يعاديه نظام البعث السوري ويحابي في مقابله الاتجاه التقليدي المذهبي. ومن هنا فإن ما كُتِب -مما يعد من قبيل الخصومات الفكرية- بين المذهبيين واللامذهبيين يجب أن يحاكم إلىٰ تاريخ الأفكار وأن تجرد هذه الأفكار من نزعة عداوة الأقران التي تدخَّل فيها السياسي والاجتماعي والنفسي. وغني عن البيان أنَّ هذه الكتابات ذات الطابع الخصامي بين المذهبيين واللامذهبيين كانت سمة بارزة مع مجيء حزب البعث السوري للحكم. نشهد ذلك في الكتابات الخصمية بين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة والشيخ ناصر الدين الألباني وكذلك بين الخصومات =

اللحام إلىٰ هذا التقليد بذكر أسماء علماء الحديث وحلقاتهم العلمية ومضمونها. فمن ضمن كتب الرواية التي كان يتداولها العلماء الدمشقيون دراسة وتدريسًا الأصول الستة ومسند أحمد وموطأ مالك ومسند الشافعي ومصابيح السنة للبغوي والشفاء للقاضي عياض والجامع الصغير للسيوطي ومشكاة المصابيح للخطيب التبريزي والترغيب والترهيب للمنذري وكتب النووي لا سيما كتاب الأذكار ورياض الصالحين.

أما كتب الشروح فعناية الحلقات العلمية توجهت لقراءة فتح الباري لابن حجر وإرشاد الساري للقسطلاني وشرح الكرماني علىٰ صحيح البخاري وشرح النووي علىٰ مسلم وشرح ملا علي القاري علىٰ الشفاء للقاضي عياض ودليل الفالحين شرح رياض الصالحين لابن علان(١)، ويلاحظ في عدد من هذه الكتب العناية بجانب السلوك والآداب وهو حال تلك المدينة خصوصًا ومنطقة بلاد الشام عمومًا منذ تاريخ الإسلام المبكر. في علم الاصطلاح، توجهت عناية العلماء الدمشقيين إلىٰ كتب أهل الاصطلاح المتأخرة كعلوم الحديث لابن الصلاح ونخبة الفكر لابن حجر والمنظومة البيقونية وشروحها(٢).

وهذا النمط من المقروء في الحلقات العلمية يعكس بشكل واضح التوجه العلمي والديني لدىٰ علماء دمشق خاصة وعلماء بلاد الشام عامة. فهو يشير إلىٰ الاعتماد علىٰ علوم المتأخرين والبناء عليها وعدم البحث في التاريخ والتنقيب في المراحل الزمنية الفاصلة في علم مصطلح الحديث التي لها دور في فهم نشوء المصطلح وتطوره والفوارق النظرية والعملية المترتبة عليه. وهو منهج منسجم مع الاتجاه الكلامي والفقهي أيضًا من حيث الاعتماد علىٰ الرؤية الأشعرية الكلامية المتأخرة والمتون

= الفكرية التي كانت تحدث بين علماء دمشق التقليديين والشيخين شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. وكذلك كتابات الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ضد السلفية خاصة كتابه «**اللامذهبية**». ويمكن التسامح مع الكتاب الأخير كونه يحمل توجهًا نظريًا ضد الفريق الخصم ولا يحمل تزويرًا تاريخيًا. إلَّا أنَّ الكتابات التاريخية المتحيزة سياسيًا تحمل وزرًا ثقيلًا، ولا يمكن أن تعد أعمالًا علمية.

(١) انظر: «**جهود علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري**»، للسيد اللحام.

(٢) المرجع السابق. يشير السيد اللحام إلىٰ أنَّ هذه الكتب كانت مدار دروس علماء دمشق وقلَّما يتدارسون غيرها.

الفقهية المتأخرة ومختصراتها وشروحها من حيث إنها عمدة المذاهب الفقهية جميعها.

علىٰ الرغم من تنوع هذه المقروءات، إلا أن عناية الحلقات العظمىٰ توجهت إلىٰ صحيح البخاري. يشير السيد اللحام[(١)] إلىٰ أنَّه كان لتدريس صحيح البخاري وقفان: الوقف الأول تحت قبة النسر في الجامع الأموي عصر كل يوم من الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان. والذي يتولىٰ تدريس صحيح البخاري تحت قبة النسر يشترط فيه الأهلية والمعرفة بهذا الفن عمومًا والعناية بصحيح البخاري خصوصًا. وقد ذكر الشيخ محمد بهجة البيطار صفة من يقوم بتدريس صحيح البخاري تحت قبة النسر بأنه حافظ لحدود الله قائم علىٰ إرشاد العقول وتهذيب النفوس وتصحيح المعتقدات وإبانة سر العبادات وإماطة ما غشي الأفهام القاصرة من غياهب الجهالة وتراث الضلالة واقفًا علىٰ مقاصد التشريع وحكمته، عالمًا مواضع الخلاف والوفاق، سائسًا لسامعيه بما يلائمهم من الأحكام، بل هو العامل الأكبر في إخراج الناس من ظلمات الجهالة إلىٰ نور العلم، وتحريرهم من رق الخرافات والوهم، فهو كالسراج إن لم ينتفع بضوئه فلا فائدة في وجوده[(٢)]، وبمعرفة المنهج الذي كان يتبعه الشيخ محمد بهجة البيطار واتصاله برواد المدرسة الإصلاحية أمثال الشيخ جمال الدين القاسمي -حيث كان البيطار تلميذه الأكبر علمًا[(٣)]- والشيخ محمد رشيد رضا، وبالاطلاع علىٰ الترجمة التي أوردها عنه الشيخ محمد علي الطنطاوي[(٤)]، والتي تضع الشيخ البيطار في الطرف المقابل للمنهج التقليدي القائم علىٰ المذهبية، يمكن معرفة حقيقة هذه الصفات التي

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: «**نتيجة الفكر فيمن درس تحت قبة النسر**»، لعبد الرزاق البيطار، (ص/ ١٣٨)، وانظر بحث السيد اللحام «**جهود علماء دمشق**». أشار السيد اللحام إلىٰ صفة جامعة لمن يقوم بتدريس صحيح البخاري تحت قبة النسر وهي أن يكون «أعلم علماء دمشق»، ولا نعرف حقيقةً إن كانت هذه الصفة نقلًا عن مرجع لم يذكره السيد اللحام أم هي مستخلصة من كلام الشيخ محمد بهجة البيطار. وفي حال استخلاصها مما كتبه البيطار فمن اللازم فهمها في ضوء مرحلة الإرهاصات، مرحلة بداية اليقظة والعودة إلىٰ الأصول ونبذ الخرافات والتعصب المذهبي كما سيتبين أعلاه.

(٣) هكذا وصفه محمد علي الطنطاوي في كتابه «**رجال من التاريخ**»، (ص/ ١٧٠).

(٤) (١/ ١٧١، ١٧٢).

أوردها فيمن يقوم بتدريس صحيح البخاري. فصفات «**تصحيح المعتقدات**»، و«**إماطة ما غشي الأفهام القاصرة من غياهب الجهالة وتراث الضلالة**»، و«**تحرير الناس من رق الخرافات والوهم**» كلها تؤكد طبيعة مرحلة الإرهاصات التي كانت تمر بها بلاد الشام.

ولهذا يمكن اعتبار هذا المنصب الديني -أي التدريس تحت قبة النسر- منصبًا اعتباريًا يخضع للظروف السياسية ويحمل دلالات اجتماعية(١).

أما وقف تدريس البخاري الثاني فكان في التكية السليمانية في شهري رجب وشعبان. يعود بداية هذا الوقف إلىٰ الخلافة العثمانية حيث خصص السلطان سليم -وتابعه ابنه السلطان سليمان علىٰ ذلك- وقتًا للوعظ تحول فيما بعد بجهود الشيخ حامد العطار إلىٰ درس في صحيح البخاري، فصار صحيح البخاري يدرس في مكانين من دمشق أحدهما في الجامع الأموي تحت قبة النسر والثاني علىٰ بعد ميلين تقريبًا في التكية السليمانية(٢).

أما عن التصنيف في علوم الحديث روايةً ودرايةً فقد عني أغلب علماء بلاد الشام بعلوم المتأخرين الحديثية شرحًا وتعليقًا وتبسيطًا. ونهجهم في ذلك لم يحِدْ -بصورة عامة- عن طريقة المتأخرين في التأليف. ويرىٰ السيد اللحام أن مصنفات علماء الحديث في هذه الفترة تغطي ثلاثة جوانب: الأثبات والمشيخات، والمجموعات الحديثية، والمصطلح وعلومه(٣).

---

(١) يمكن مقارنة مكانة العلماء الذين قاموا بالتدريس تحت قبة النسر ومنهجهم الفكري بين تلك الفترة والفترة التي حكم فيها نظام البعث السوري ومعرفة مدىٰ تحقق هذه الصفات التي أشار إليها الشيخ محمد بهجة البيطار. خاصة إذا عرفنا أن مهمة تعيين المدرسين تحت قبة النسر أوكلت إلىٰ وزارة الأوقاف السورية المسيَّسة برؤية حزب البعث وخطته الدينية. ولهذا لا بد - ونحن ندرس مكانة هذا المنصب - أن نأخذ بالاعتبار الفروق التاريخية والفواصل الاجتماعية والسياسية بين الفترتين حتىٰ لا يختلط الأمر ويجتمع في هذه القائمة المهمة من لم يكن أهلًا للتدريس. علىٰ أنه من المهم أن نلاحظ أن التدريس تحت قبة النسر في السنوات الأخيرة اشتمل علىٰ تدريس كتب وعلوم أخرىٰ.

(٢) انظر: «**جهود علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري**»، للسيد اللحام.

(٣) انظر تفاصيل هذه الجوانب وقائمة الكتب المصنفة في «**جهود علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري**».

وبتحليل هذه الجوانب نجد أن أغلب الكتب التي صنفت في الأثبات والمشيخات لا تعدو أن تكون سردًا لأثبات الشيوخ وإجازاتهم ومروياتهم، وذلك كمجموعة إجازات الشيخ محمد بن جعفر الكتاني وبعضها الآخر تطرق لموضوعات محددة من فنون الأسانيد كالجوهر الفريد في علو الأسانيد لأبي النصر الخطيب (ت١٣٢٥هـ) والطالع السعيد في مهمات الأسانيد لجمال الدين القاسمي وعقود اللآلي في الأسانيد العوالي لطاهر الجزائري.

أما عن التصنيف في المجموعات الحديثية فقد تابع المعاصرون أيضًا طريقة المتأخرين في التأليف في بعض أنواع المرويات أو بعض الموضوعات الحديثية وذلك كنظم المتناثر في الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر الكتاني والأربعون الميدانية لزين العابدين التونسي (ت١٣٩٧)، فيه جمعٌ لأربعين حديثًا اختارها بنفسه. والسمة العامة للمصنفات في المجموعات الحديثية أنها اعتنت بجانب الأحاديث التي تتعلق بالأخلاق والسلوك، أو بعض القضايا الفرعية الفقهية كحكم العمامة كما في كتاب محمد بن جعفر الكتاني «**الدعامة في أحكام سنة العمامة**»، أو قضية البسملة كما في كتاب الكتاني أيضًا «**الأقاويل المفصلة في بيان أحاديث البسملة**». إلَّا أنَّه يُلاحظ في عناوين بعض المصنفات بعض المسائل القديمة التي تعود إلىٰ نقاشات كلامية مشهورة في تاريخ الإسلام والتي ربما استجدَّ النقاش فيها في المرحلة المعاصرة، نجد ذلك في كتاب «**زبدة الأخبار عن أولاد الكفار**»، و«**إيضاح الفطر في أهل الفترة**» كلاهما لجمال الدين القاسمي[1]، و«**رسالة في شرح حديث السعيد سعيد في بطن أمه**» لأحمد عابدين (ت١٣٠٧هـ)، و«**الحق المبين في أحاديث أربعين فيمن خرج علىٰ أمير المؤمنين**»، و«**ما روي عن معاوية بن أبي سفيان من أحاديث**»، كلاهما لعارف المنير (ت١٣٤٢هـ)[2].

أما التصنيف في علوم الحديث فهي كغيرها مشت علىٰ منهج المتأخرين من حيث

---

(١) انظر: «**نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**»، (٢/ ١٤٣٤-١٤٣٦).

(٢) بمراجعة ترجمة عارف المنير في «**نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر**»، (١/ ٥٦٠)، يظهر أنَّه كان له عناية بالرد علىٰ الشبهات ومناقشة بعض القضايا الخلافية كرسالته في الرد علىٰ غلام أحمد قاديان الهندي.

الاهتمام ببعض الأنواع الاصطلاحية أو التعليق أو الشرح أو النظم أو التبسيط وذلك ككتاب محمد بن جعفر الكتاني «**ما لا يسع المحدث جهله**»، وكتاب جمال الدين القاسمي «**ميزان الجرح والتعديل**»، وهو كتاب يؤكد سمات مرحلة الإرهاصات من حيث العناية بتوحيد الأمة ونبذ التعصب ومعرفة حقيقة البدعة والتحري في رواية المبتدعين. ولذلك توجهت عناية القاسمي في هذا الكتاب إلىٰ ترجمة البخاري وروايته عن المبتدعة ومناقشة بعض الإشكالات التي أثارها بعض الفقهاء في هذه القضية. ويضاف إلىٰ كتاب القاسمي هذا كتاب آخر صنفه بعنوان «**نقد النصائح الكافية علىٰ تعديل معاوية**» ترجم فيه لمعاوية بن أبي سفيان، ونقد فيه مقولات من جرح شخصه وروايته. ومع أن روايات معاوية لم تكن كثيرة مقارنة بغيره من الصحابة إلا أن مسألة تعديله وجرحه مسألة شابها الكثير من الخصومات الكلامية ذلك أنه -أي معاوية- وفقًا للتاريخ الاعتزالي أول من أثار مسألة القدر من خلال العقيدة الجبرية التي اتبعها في سياسة الحكم. ولذلك نجد أهم الطعون التي وجهت له كانت في الكتب الاعتزالية المبكرة ككتاب «**الانتصار**» لأبي الحسين الخياط، وكتاب «**مقالات الإسلاميين**»، و«**قبول الأخبار ومعرفة الرجال**» كلاهما للكعبي البلخي، وكتاب «**فضل الاعتزال**» للقاضي عبد الجبار. ناهيك عن الطعون الشهيرة التي وجهت له من قبل المتشيعين لعلي بن أبي طالب.

★ مرحلة إعادة التأسيس:

أهم المسائل التي عني بها المصنفون في مرحلة الإرهاصات كانت مسألة القطعية من خلال مسألة التواتر والعودة إلىٰ الأصول ونبذ الفرقة والخلاف والتعصب المذهبي ونبذ الخرافات والأوهام والاعتقادات الباطلة الشائعة. ورافق مرحلة الإرهاصات هذه وتبعها إلىٰ يومنا هذا -كما تبين سابقًا- منهجٌ تقليدي لم يحد عن طريقة المتأخرين من حيث التأليف والموضوعات. واستمرار المنهج التقليدي هذا لا يعتبر سمة مؤشرة علىٰ الدخول في مرحلة منهجية مختلفة عن مرحلة المتأخرين. وبالتالي فإنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار -ونحن نؤرخ لمرحلة المعاصرين- مرحلتين أساسيتين:

الأولىٰ: الإرهاصات وقد سبق ذكرها من خلال كتابات القاسمي والجزائري

ومرحلة إعادة التأسيس من خلال ست شخصيات هي: مصطفىٰ السباعي[(١)] (ت١٣٨٤هـ) وعبد الفتاح أبو غدة[(٢)] (ت١٤١٧هـ)، ونور الدين عتر[(٣)]، وهم شاميُّو[(٤)] الأصل، وناصر الدين الألباني[(٥)] (ت١٤٢٠هـ) وعبد القادر الأرناؤوط[(٦)] (ت١٤٢٥هـ)، وشعيب الأرناؤوط[(٧)]. هذه الشخصيات علىٰ رغم محدودية الرقعة الجغرافية التي ينتمون إليها في الخارطة الإسلامية إلا أن تأثيرهم العالمي كان كبيرًا من حيث المنهج وطريقة التأليف والتحقيق والنظريات التي اتبعوها.

---

(١) جمع ولده محمد مصطفىٰ السباعي ترجمة له في كتاب عنوانه: «**مصطفىٰ السباعي بأقلام محبيه وعارفيه**».

(٢) نجد ترجمة له مستفيضة علىٰ موقعه الرسمي: http:// www.aboghodda.com/ Biography-AR.htm كما ترجم له ولده سليمان في مقدمة كتاب «**لسان الميزان**» بتحقيق والده، وجمع مروياته وإجازاته الشيخ محمد آل الرشيد في كتاب «**إمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح**». وترجم له أيضًا محمد علي الهاشمي -أخو زوجته- في كتابه «**الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كما عرفته**»، كما تجد له ترجمة في كتاب «**نثر الجواهر والدرر**»، ليوسف مرعشلي، (٢/ ١٩٤٥).

(٣) يعيش الدكتور نور الدين عتر - حفظه الله - في الوقت الحالي في مدينة دمشق. وما أوردته عنه في هذا البحث يعتمد علىٰ صلتي الشخصية والمباشرة به، كما أشكر أخي الصديق عبد العزيز الخلف علىٰ تزويدي ببحثه للماجستير الذي لم يطبع بعد، وهو بعنوان: «**الأستاذ الدكتور نور الدين عتر وجهوده في علوم الحديث**». كما ترجم له في بحث خاص أخونا محمد عيد المنصور «**الشيخ نور الدين عتر وجهوده في الحديث النبوي وعلومه**».

(٤) نسبة إلىٰ بلاد الشام. عتر وأبو غدة حلبيو المولد، والسباعي حمصي المولد.

(٥) ترجم للشيخ ناصر الدين الألباني الكثير شرقًا وغربًا. ممن كتب عنه شرقًا محمد عيد العباسي «**ترجمة موجزة لفضيلة الشيخ الألباني**»، وعبد الرحمن العيزري «**جهود الشيخ الألباني في الحديث رواية ودراية**»، وهو في الأصل رسالة ماجستير. وقد أشرفتُ علىٰ بحث للدكتوراه عنه بجامعة برينستون كتبه جاكوب أُليدورت بعنوان In Defence of Trdation: Muhammad Nãsir Al-Dín Al-Albãní and the Salafí Method، كما أشكر الزميل كريستوفر ميلشرت علىٰ تزويدي بمسودة بحثه المعنون بـ Muhammad Nãsir Al-Dín Al-Albãní and Traditional Hadith Critisicm.

(٦) تجد ترجمة له في كتاب «**كشف اللثام عن أحد محدثي الشام المحدث الشيخ عبد القادر الأرناؤوط**»، جمع محمود محمد جميل الكسر.

(٧) وهم ألبانيو الأصل، دمشقيو النشأة. تجد ترجمة للشيخ شعيب في كتاب «**المحدث شعيب الأرنؤوط جوانب من سيرته وجهوده في تحقيق التراث**»، إبراهيم الكوفحي.

السمات الجامعة التي اشتهرت بها المرحلة الزمنية لهؤلاء الشخصيات هي:

(١) بروز المنحىٰ الأكاديمي.

(٢) والالتفات إلىٰ كتابات المستشرقين وانتقاداتهم للسنة والنبوية وعلم المصطلح.

(٣) والعامل السياسي المتعلق بنشأة الدول الحديثة ومنزعها الكلامي والفقهي.

(٤) وبروز قضية نقد المتن كمسألة رئيسة مستقلة في علم المصطلح.

(٥) والخلاف الطائفي بين السنة والشيعة وقضية عدالة الصحابة.

(٦) والخلاف الفكري بين السلفية أو الوهابية أو اللامذهبية من جهة والصوفية أوالأشعرية أو المذهبية التقليدية من جهة أخرىٰ وما يتعلق بهذا الخلاف من قضايا كلامية وفقهية وشعائرية تنتمي للتراث الإسلامي ولتحيزات سياسات الدول الحديثة المعاصرة لاسيما سياسات بلاد الحجاز وبلاد الشام في العقود الخمسة الأخيرة.

(٧) وأخيرًا تحقيق المخطوطات وفتح باب الاجتهاد في نقد الأخبار. بعض هذه السمات الست كانت حاضرة في فترات مختلفة من تاريخ الإسلام إلَّا أنَّ اجتماعها في المرحلة المعاصر يشكل طورًا منهجيًا مختلف المعالم عن المراحل التاريخية الأخرىٰ التي مر بها علم الاصطلاح.

★ بروز المنحى الأكاديمي والاستشراق ونقد المتن:

انتقلت حلقات تدريس علوم الحديث من الأماكن التقليدية في المساجد والتكايا إلىٰ نمطٍ جديد شهده العالم الحديث عبر الجامعات والمؤسسات الأكاديمية. ولَّد هذا الانتقال تغيرين أساسيين في طبيعة أهلية العالم والتلميذ أو أهلية الأداء والتحمل. فصار يشترط في المدرِّس أن يحمل شهادة الدكتوراه في الفن الذي يقوم بتدريسه، أما التلميذ فينبغي أن يجتاز امتحانات متعددة في عدد من المقررات التي قام بتأليفها -بلغة معاصرة- أساتذة هذه المؤسسات الأكاديمية. هذا التغيران لم يحلَّا محل الطريقة التقليدية القائمة علىٰ الإجازة. فمعظم أساتذة هذه الجامعات ما زالوا يعترفون بالإجازة وأثرها في بناء أهلية التلميذ العلمية والسلوكية، ولذلك تجد أغلبهم يمزجون بين دراساتهم الأكاديمية وحضورهم حلقات العلم التقليدية التي أحيانًا تكون للمدرِّس الجامعي نفسه.

هذه السمة المعاصرة نشهدها في ثلاث شخصيات سبق ذكرها هم مصطفىٰ السباعي وعبد الفتاح أبو غدة ونور الدين عتر. أسهم مصطفىٰ السباعي في ستينيات القرن الماضي بتأسيس كلية الشريعة في جامعة دمشق، وقد سبق له أن حمل شهادة الدكتوراه وكتب كتبًا عديدة أهمها كتابه «**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**» الكتاب الذي أسهم في إدخال انتقادات المستشرقين والرد عليها في كتابات المسلمين المعاصرين في علم مصطلح الحديث. فأحد أغراض كتابه كان عرض الانتقادات التي أوردها المستشرقون ومن سار علىٰ نهجهم من باحثي العالم الإسلامي والرد عليها.

وكان من جملة مباحث الكتاب الرد علىٰ الطعن الموجه لمرويات الصحابي أبي هريرة وعدم العناية بنقد المتن عند المحدثين وإنكار السنة في القديم والحديث. وبهذا يمكن اعتبار الكتاب مؤشرًا علىٰ ثلاث سمات معاصرة الأولىٰ تتعلق بالمنحىٰ الأكاديمي والثانية تتعلق بالخلاف الطائفي بين السنة والشيعة ومسألة عدالة الصحابة وقضية نقد المتن. كتاب السباعي هذا أسهم في فتح باب وفرع علمي مهم في المرحلة المعاصرة يتعلق بإيراد انتقادات المستشرقين والرد عليها، نجد هذا في كتابات نور الدين عتر سواء في مؤلفات مخصصة لهذا الغرض ككتابه «**السنة المطهرة والتحديات**»، أو كملحق لمؤلفات أخرىٰ كنقاشه لانتقادات المستشرقين في نهاية كتابه «**منهج النقد**»، وكتاب عجاج الخطيب «**أبو هريرة راوية الإسلام**».

والعناية بانتقادات المستشرقين قادت عمومًا إلىٰ ظهور قضيتين جديدتين في علم المصطلح:

أولاهما: تخصيص فصل أو أبحاث مستقلة لبحث مسألة نقد المتن ومدىٰ عناية المحدثين المتقدمين والمتأخرين بذلك. نشهد ذلك في كتابات السباعي وعتر وغيرهما من المعاصرين. والمنهج العام الذي عُرِضت فيه هذه القضية كان منهجًا دفاعيًا يقوم علىٰ إبراز عناية المتقدمين بنقد المتن وأن عنايتهم بنقد المتن لم تكن دون عنايتهم بنقد السند(١).

---

(١) يعمل الباحث في الوقت الحالي علىٰ كتاب يدرس سؤال الموثوقية لدىٰ العلماء المسلمين في القرون الإسلامية المبكرة. ونظرية الكتاب تقوم علىٰ أن عناية متقدمي المحدثين من أهل السنة كانت موجهة إلىٰ الإسناد ورجاله وأن المتن فرعٌ عن هذه العناية وأن الأمثلة التي ذكرها المعاصرون عن عناية المتقدمين =

وثانيهما: بروز مفهوم المنهج بوصفه نمطًا جديدًا لعناوين الكتب الاصطلاحية وأيضًا بوصفه نمطًا لخطة الكتب وموضوعاتها. نشهد ذلك في عناوين الكتب التالية «**منهج النقد في علوم الحديث**» للدكتور عتر(1)، و«**منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**» للدكتور مصطفىٰ الأعظمي، وفي كتب أخرىٰ كـ«**المنهج المقترح لفهم المصطلح**» للدكتور العوني، و«**منهج المتقدمين في التدليس**» لناصر بن حمد الفهري، و«**المنهج الحديثي عند ابن حزم الأندلسي**» لطه بن علي بو سريح. وصارت كلمة المنهج فيما بعد عنوانًا أساسيًا لعدد من الأطروحات الأكاديمية التي تقدم في المؤسسات الأكاديمية التي تدرس العلوم الشرعية.

تولىٰ عدد من علماء الشام التقليديين التدريس في المؤسسات الأكاديمية -وإن كان بعضهم لم يحمل شهادة الدكتوراه كالشيخ عبد الفتاح أبو غدة فقد درس في كلية

= بالمتن ومساواة ذلك بعنايتهم بالسند لا تصلح لأن تكون نظرية أو منهجًا عامًا. والبحث يدور علىٰ أن العناية بالسند تنبع من نظرية المعرفة التي خطها أهل الحديث في ذلك الوقت وهي بالتالي رؤية موضوعية تاريخية تواجه المذاهب الخصمية الأخرىٰ الاعتزالية والحنفية القائمة علىٰ الذاتية والرؤىٰ المسبقة.

(1) من الجدير بالذكر: أنَّ أطروحتي للدكتوراه هي أيضًا بعنوان: «**منهج قبول الأخبار عند المحدثين**»، وهي بإشراف الدكتور عتر، وتقوم علىٰ إبراز منهج جديد من حيث الترتيب وعرض الخطوات في نقد الأخبار لدىٰ المحدثين. وهي بالتالي إبراز لمنهج مختلف عن منهج أستاذي الدكتور عتر في كتابه «**منهج النقد**». وتجدر الإشارة هنا إلىٰ أمرين، الأول أن الدكتور عتر هو من شجعني علىٰ الكتابة في منهج قبول الأخبار ولم يرَ في عمله «**منهج النقد**» محط رحال الباحثين. وكان تشجيعه ملازمًا لي طيلة فترة البحث وبعده. وقد قرظ الكتاب تقريظًا علميًا مبيِّنًا أن المنهج الذي سرت عليه يوضح عددًا من الإشكالات في علاقة علم المصطلح بالمذاهب الفقهية والأصولية، وكتب في خاتمة تقريظه: «أتوقع أن تكون هذه الرسالة سببًا في جعل صاحبها في مصافِّ مؤلفين كبار في المرحلة المعاصرة إن شاء الله تعالىٰ»، أما الأمر الثاني، ففي بحثي عن السمات المنهجية للمرحلة المعاصرة أشرت إلىٰ فكرة بروز «المنهج» لدىٰ العلماء المعاصرين وذكرت أنها فرع عن الاهتمام بانتقادات المستشرقين وأن هذا التحول من عنوان مصطلح الحديث أو أصول الحديث أو قواعد الحديث إلىٰ «منهج النقد» كان نتيجة المنحىٰ الأكاديمي والانخراط في الرد علىٰ انتقادات المستشرقين، وأن بروز مفهوم المنهج أتىٰ ضمن سياق ردود العلماء المعاصرين علىٰ انتقادات الاستشراق، ويراد منها إبراز الرؤية المنظمة التي مشىٰ عليها أهل الاصطلاح وأنهم لم يكونوا يسيرون وفق خطة غير منهجية. وكنت قد ذكرت في حاشية الأطروحة نماذج من هذه الكتب مقصيًا كتاب «**منهج النقد**» لأستاذي الدكتور عتر، فما كان منه إلَّا أن قال لي اذكر كتابي ضمن هذه النماذج.

الشريعة بجامعة دمشق وكذلك في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض بعد انتقاله إلىٰ المملكة العربية السعودية في نهاية سبعينيات القرن الماضي- وقام بالإشراف علىٰ الأبحاث التي تعنىٰ بدراسة السنة النبوية وعلم المصطلح. وكان من وظائف هذه المهنة المعاصرة أن أوكل لهؤلاء الأساتذة تقييم الأبحاث وكتاب المقررات الجامعية بلغة معاصرة. ولهذا نجد أن التأليف في علم المصطلح وفروعه ازداد ازديادًا واضحًا في ظل هذه المؤسسات الأكاديمية وتوجه البحث إلىٰ تفاصيل المسائل وسبرها وتحليلها. وبعض مؤلفات علماء المرحلة المعاصرة كانت في الأصل أطروحة دكتوراه وذلك ككتاب «**طريقة الترمذي في جامعه والموازنة بينه وبين الصحيحين**»، وطبع بعد ذلك بعنوان «**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**»، وهو كتاب مهم في بابه عني بفنون الإسناد والمتن في جامع الترمذي أساسًا من حيث كونه مدار البحث وبالصحيحين فرعًا من حيث كونهما مدار المقارنة. فبالاطلاع علىٰ الكتاب يدرك القارئ أهمية صنعة الإسناد والفروقات النظرية والعملية في أمهات كتب السنة.

من ضمن المقررات التي شهدتها المؤسسات الأكاديمية في جامعة دمشق تلك المقررات التي غطت أحاديث الأحكام من حيث الدراسة الإسنادية والفقهية، وهي مقررات ألفها الدكتور عتر غطت معظم السنوات الجامعية، وبها يتمكن الطالب من قراءة أحاديث الأحكام مرتبةً علىٰ الأبواب الفقهية بدءًا بباب الطهارة وانتهاء بقضايا الأسرة والمجتمع. نجد مضمون هذه المقررات الجامعية في كتاب غير جامعي من أربع مجلدات بعنوان «**إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**» ابتدأه الدكتور عتر بشكل تدريجي وطبع أول جزء منه (سنة ١٩٧٥).

وغرض الكتاب أن يقدم مادةً أصيلةً ومعاصرة يمكن من خلالها الاطلاع علىٰ فنون الإسناد من التخريج واختلاف الروايات وتعارضها ومن ثم الحكم عليها وبيان غريب الحديث وما اشتمل عليه من بلاغة وبيان وفوائد إرشادية وأحكام فقهية. وهو ببيانه الأحكام الفقهية يركز علىٰ المذاهب الفقهية الأربعة. وهو بهذا كتاب يعكس الرؤية المذهبية في مقابل الاتجاه اللامذهبي الذي انتهجه معاصرو الدكتور عتر كما سنرىٰ لاحقًا. بالإضافة إلىٰ هذا الكتاب، هناك كتب تمهيدية عنيت بتقديم علم المصطلح كتبها الدكتور عجاج الخطيب ككتابه الوجيز في علم المصطلح.

هذا المنحىٰ الأكاديمي لم يكن النمط الوحيد الذي من خلاله قدَّمت هؤلاء الشخصيات إنتاجها، فقد استمر المسجد قائمًا بوظيفته لدىٰ هؤلاء من حيث عقد الحلقات العلمية، فكان للشيخ أبو غدة عدة مجالس علمية في مساجد مدينة حلب قبل انتقاله إلىٰ المملكة السعودية أغلبها كان يركز علىٰ الجوانب السلوكية والفقهية وسيرة النبي عليه الصلاة والسلام وكان له درس في الحديث والتربية والتهذيب، والأمر كذلك بالنسبة إلىٰ الدكتور عجاج الخطيب، فبعد رجوعه من دولة الإمارات واستقراره في مدينة دمشق قام بتدريس صحيح البخاري بالسند المتصل في الجامع الأموي تحت قبة النسر أسبوعيًا بعد صلاة الجمعة. وللدكتور عتر الحظ الأوفر من هذه الحلقات العلمية، فدروسه شملت مدينتي حلب ودمشق، في حلب وقبل بدء الثورة السورية كان يعقد مجلسًا في جامع الرشيد يقرأ فيه كتاب إعلام الأنام يحضره عدد كبير من المتخصصين في علم الحديث والعلوم الشرعية من طلاب علم وشيوخ بالإضافة إلىٰ لقاءاته العلمية التي كان يعقدها في المنزل.

أما في مدينة دمشق فشهدت عددًا من دروسه، أولاها كان في مسجد صغير (مسجد الظبيان) علىٰ سفح جبل قاسيون يحضره عدد من المتخصصين درَّس فيه «**شرح علل الترمذي**» للحافظ ابن رجب الحنبلي، وشهد الجامع الأموي درسًا حافلًا له قرأ فيه «موطأ مالك» برواية محمد بن الحسن الشيباني.

ويلاحظ أنَّ أغلب دروس الدكتور عتر العامة خارج الجامعة كانت تركز علىٰ الحديث سندًا ومتنًا بغية حصول الاستفادة لمن حضر سواء كان من المتخصصين أو غيرهم. وهو في درسه يقوم علىٰ قاعدة أساسية هي ربط الحديث بواقع المسلمين والتركيز علىٰ الفوائد الإرشادية المتعلقة بقضايا السلوك والتربية وتصحيح التصورات الفقهية. ومنهجه في ذلك التركيز علىٰ المذاهب الفقهية والاعتماد علىٰ جهود أهل الحديث في المرحلة المتأخرة مع الإشارة إلىٰ علوم المتقدمين عند الحاجة خاصة في المصطلحات الحديثية التي تحمل مضمونًا مختلفًا كمصطلح المرسل والمنكر وبعض اصطلاحات الجرح والتعديل كالصدوق وغيره من الاصطلاحات التي شهدت نقاشًا بين المحدثين في القرون الأولىٰ والتي يترتب عليها رد الحديث وقبوله في مسائل خلافية معاصرة كمسألة صلاة التروايح والخلاف في عدد ركعاتها. وهو يميل عمومًا

إلىٰ ترجيح المذهب الحنفي تبعًا لالتزامه المذهب الحنفي وإن كان يرجح في بعض المسائل بعض المذاهب الأخرىٰ. ولكنه لا يحيد عن المذاهب الأربعة. وكلاميًا يتبع العقيدة الأشعرية ويحذر في الوقت نفسه من الخرافات الصوفية والخروج عن منهج النبي -عليه الصلاة والسلام- متبعًا بذلك جده الشيخ نجيب سراج الدين وخاله الشيخ عبد الله سراج الدين صاحب التصانيف المتعددة التي تدور في مجملها علىٰ اتباع النبي واتباع هديه والحث علىٰ محبته.

⋆ الخلافات الكلامية والفقهية والتاريخية والتوظيف السياسي:

مع نشأة الدولة الحديثة بعد سقوط الخلافة العثمانية وما رافق ذلك كله من إعادة التفكير في مفهوم الأمة والجماعة والعلاقة مع النص والتراث تولدت مجموعة من المذاهب والأنماط الفكرية بعضها كان انعكاسًا جديدًا لما شهدته الأمة في تاريخها المبكر كمسألة الخلاف بين أهل السنة عمومًا والشيعة وبروز قضية عدالة الصحابة وتفسير وقائع الإسلام المبكرة كوقعة الجمل وصفين ومدىٰ مصداقية بعض النصوص كأحاديث ولاية علي وأحقيته بالخلافة والانخراط مرة أخرىٰ بمناقشة قواعد الحديث المتعلقة بمفهوم التواتر وعموم البلوىٰ وما تتوفر الدواعي علىٰ نقله. نشهد هذه النقاشات في بعض كتابات المعاصرين ككتاب «**السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**» للسباعي حيث ناقش فيه مسألة عدالة الصحابة ولا سيما أبو هريرة، وكذلك في بعض الكتابات الفرعية مثل كتاب «**ما روي عن معاوية بن أبي سفيان من أحاديث**» للشيخ عارف المنير.

وبصورة عامة، لم يشغل هذا الخلاف التاريخي ذو الطابع السياسي بشكل كبير أعمال علماء بلاد الشام في المرحلة المعاصرة لسببين:

الأول: أن إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية إبان الثورة الإسلامية التي قادها الخميني جاءت متأخرة في الربع الأخير من القرن العشرين، وبالتالي فإن أغلب الأعمال المتعلقة بهذا الخلاف بدأت تظهر تدريجيًا خاصة بعد سقوط مدينة بغداد وأحداث الربيع العربي التي دخلت في السنة الثانية منها في أتون الخلاف الطائفي بين السنة والشيعة.

والسبب الثاني: أنَّ إعلان الجمهورية الإسلامية الإيرانية رافقها وجود نظام البعث السوري العلماني مَظْهرًا العلوي طائفةً، وهو بالتالي امتداد روحي وطائفي لإيران الشيعية، ولا يعارض ذلك تلك الفتاوىٰ التي صدرت من بعض الشيعة والتي حكمت علىٰ العلويين بالغلو والخروج من دائرة التشيع. فقد أثبتت أحداث الثورة السورية أن العلاقة بين النظامين يحكمها ولاءات تاريخية وسياسية ومذهبية. وهذا كله قاد علماء بلاد الشام لعدم الخوض في هذا الخلاف الطائفي والبحث فيه. وكنموذج علىٰ ذلك يمكن الإشارة إلىٰ أعمال الدكتور سعيد رمضان البوطي، ففي عدد من أعماله الخصمية التي تميزت بنقدها لثلاثة تيارات فكرية هي السلفية والشيوعية والإخوان لم يأتِ علىٰ ذكر الشيعة أو العلوية في أي فصل من فصول كتاباته المتنوعة الأغراض. ولهذا يمكن القول إن هذا الموضوع علىٰ وجاهته العلمية -بعيدًا عن الرؤية الطائفية والتحزبات السياسية- لم ينل حظًا -ولو بلغة علمية بعيدة عن السردية الطائفية- في كتابات علماء بلاد الشام.

في المقابل، وكما هو متوقع فإن الموضوع الأبرز الذي شغل حيزًا لا بأس به من التصنيف والردود كان الخلاف بين المذهبية واللامذهبية، وهو خلاف نتج عن طبيعة الدول الحديثة ورؤاها الدينية والتاريخية والسياسية، ويدعم هذا الخلاف عدد من البراهين النصية والأدلة التاريخية. ويكاد ينحصر الخلاف في بحثنا هنا بين دولتين هي المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية أو بين بلاد الحجاز وبلاد الشام عمومًا. والمسلمون عمومًا في العالم الإسلامي يدورون في الفترة المعاصرة في فلك هذين التيارين العريضين المذهبية واللامذهبية. وارتبط بهذا الخلاف عدد من القضايا الكلامية والفقهية، منها مسألة صفات الله ومسألة العلو والمعية ومسألة الاحتكام إلىٰ منهج السلف أو الخلف ومسألة الاحتكام إلىٰ منهج المتقدمين أو المتأخرين ومسألة التقليد والاجتهاد ومسائل فرعية كثيرة كمسألة هل الإيمان يزيد وينقص ومسألة التوسل وصلاة التراويح وغيرها من المسائل.

وبخصوص بحثنا هنا يمكن القول إن بلاد الشام لم تشهد هذا الخلاف الفكري بشكل واضح قبل مجيء حزب البعث إلىٰ الحكم، وإنما ابتدأ مع البدايات الأولىٰ لحكم البعث. نشهد ذلك في الكتابات الردية بين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة والشيخ

ناصر الدين الألباني. كلاهما كانا في سوريا قبل (سنة ١٩٦٧)، وغادرا سوريا بعد اعتقالهما، الشيخ أبو غدة إلىٰ السعودية والشيخ الألباني إلىٰ الأردن. ففي كتاب أبو غدة «**كلمات في كشف أباطيل وافتراءات**» وكتاب الألباني «**كشف النقاب عما في كتاب أبي غدة من الأباطيل والافتراءات**» ومقدمته المطولة لـ«**شرح العقيدة الطحاوية**» والتوضيح الذي أورده الشيخ زهير الشاويش في مطلع «**شرح العقيدة الطحاوية**» يتضح الخلاف الفكري ذو الطابع السياسي بين هذين التيارين. ومجمل الخلاف يقوم علىٰ مجموعة من الردود -التي شابها الكثير من التهجمات الشخصية والعبارات الشديدة- تتعلق بفكرة المذهبية والتعصب ومسائل كلامية وفقهية تنبئ بمجموعها عن الظرف السياسي الذي كان يعيشه هؤلاء العلماء المصنفون.

هذا الخلاف الفكري طال أيضًا شخصيتين عرفتا بجهدهما في تحقيق كتب التراث ولاسيما كتب الحديث والاصطلاح وكان لهما فضل كبير علىٰ المكتبة الحديثية في العالم الإسلامي. كلا الشخصيتين -الشيخ عبد القادر الأرناؤوط والشيخ شعيب الأرناؤوط- نهجا منهج أهل السلف من حيث العقيدة فيما يتعلق بمسألة الصفات ومسألة العلو ونبذ الغلو الذي عليه متصوفة أهل الشام ومن حيث الفقه فيما يتعلق بنبذ المذهبية. وكان حظ الشيخين التهميش والإقصاء.

أما الدكتور عتر فمنهجه -عمومًا- يقوم علىٰ عدم الخوض في المسائل الخلافية التي يُخشَىٰ بسببها التوظيف السياسي، وبالتالي جعل العلماء تبعًا للسلطان في ذلك. ولهذا لم يعرف عنه أنه كتب كتابًا رديًا مستقلًا علىٰ من عُرف باللامذهبية أو انتهاج السلفية. فهو مع مذهبيته واتباعه للمذهب الحنفي، كان يقوم بتصويب ما عليه أقرانه اللامذهبيين والسلفيين -خصوم المنهج التقليدي- بعبارة نبيلة لا تنقص وزن المنتقَد ولا تدفع أتباعه علىٰ محاربة خصومه[1]، وهو مع هذا يتبع منهجًا يقوم علىٰ المذهبية والتقليد واتباع علوم المتأخرين. نجد هذا في دروسه ومحاضراته وكذلك في كتبه خاصة كتاب إعلام الأنام شرح بلوغ المرام وهو كتاب في الأصل وضع لتصحيح مسار

(١) حتىٰ في دروسه الخاصة التي كان يعقدها في بيته، نجد الشيخ يتحرىٰ الحق ويتناول بأدب كل المخالفين. ولا يرضىٰ أن يكون محور النقاش شخصيًّا، فنقاشه كان ينصب علىٰ المسألة التي يدور حولها النقاش.

التصنيف في هذا المجال من قبل الشوكاني في كتابه «**نيل الأوطار**»، والصنعاني في كتابه «**سبل السلام**»، حيث رأىٰ أن داء اللامذهبية ومناهضة التقليد داء كبير يجر عوام الناس إلىٰ الفوضىٰ. وهو ما يعارضه الطرف المقابل أمثال الشيخ ناصر الدين الألباني الذي رأىٰ أن مهمته قائمة علىٰ قاعدتين التصفية والتربية وأن التصفية تتعلق بتصفية النصوص والتحري في صحتها، والتربية تتعلق بالفهم الصحيح لما ورد في هذه النصوص الصحيحة والعمل علىٰ وفقه[1]، وأن الأصل التركيز علىٰ صلاح النفوس وعدم التدخل في المجال العام مقتديًا بذلك بعبارة الهضيبي الشهيرة «**أقيموا دولة الإسلام في قلوبكم تقم لكم في أرضكم**»[2].

★ التحقيق وفتح باب الاجتهاد في نقد الأخبار:

أغلب شخصيات المرحلة المعاصرة اشتغلت بتحقيق المخطوطات الحديثية، وقد أخرجت إلىٰ المكتبة الإسلامية نوادر مهمة. وقد عُرِف بالتحقيق خمس شخصيات هي نور الدين عتر وعبد الفتاح أبو غدة وشعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط وعجاج الخطيب. وقد حقَّق عتر -معتمدًا علىٰ نسخ نفيسة- كتاب «**علوم الحديث**» لابن الصلاح، وكتاب «**نزهة النظر شرح نخبة الفكر**» لابن حجر، و«**شرح علل الترمذي**» لابن رجب الحنبلي، و«**إرشاد طلاب الحقائق**» للنووي، و«**المغني في الضعفاء**» للذهبي، و«**الرحلة في طلب الحديث**» للخطيب البغدادي.

ونلاحظ أنَّ هذه التحقيقات تنوعت بين علم المصطلح وبعض فروعه كالعلل، وعلم الرجال. أما أبو غدة فأخذ تحقيق الكتب الحديثية حظًا كبيرًا من أعماله العلمية، منها: «**الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**»، و«**الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**» كلاهما للكنوي الهندي، «**قاعدة في الجرح والتعديل**» لتاج الدين السبكي، «**المنار المنيف في الصحيح والضعيف**» لابن قيم الجوزية، «**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**» لملا علي القاري، «**المتكلمون في الرجال**» للحافظ السخاوي،

---

(١) انظر: «**الفتاوىٰ المنهجية**»، جمع وترتيب عمرو عبد المنعم سليم، (ص/ ٢١، ٢٢).

(٢) انظر: اقتباس ناصر الدين الألباني للشعار وتوظيفه في تأسيس مفهوم السلفية في كتاب «**الفتاوىٰ المنهجية**»، (ص/ ١٩ - ٢٢).

«**الموقظة في علم مصطلح الحديث**» للذهبي. وغيرها الكثير.

وقد حقق عجاج الخطيب كتابين مهمين هما: «**المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**» للرمهرمزي، و«**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**» للخطيب البغدادي. أما شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط فكانت مجمل أعمالهما تدور حول تحقيق المخطوطات، فالأول أشرف وشارك -من خلال المكتب الإسلامي ومؤسسة الرسالة- في تحقيق «**شرح السنة**» للبغوي، و«**سير أعلام النبلاء**» للذهبي، و«**سنن الترمذي**»، و«**النسائي**»، و«**الدارقطني**»، و«**مسند أحمد**» وغيرها من الكتب، أمَّا الآخر فحقق «**مختصر شعب الإيمان**» للبيهقي، و«**الأذكار**» للنووي، و«**الشفا**» للقاضي عياض وغيرها. ويمكن القول إن بلاد الشام كان لها الحظ الأوفر في الجهد التحقيقي وإبراز عدد كبير من نوادر المخطوطات إلىٰ المكتبة الإسلامية.

أما الجهد الأكبر الذي فتح بابًا لن ينسد فهو جهد ناصر الدين الألباني في تصحيح الأحاديث وتضعيفها وهو جهد يقوم علىٰ نظريته في «**التصفية والتربية**» التي أشار إليها في بعض كتاباته. فبالتصفية يعرف المسلمون أصولهم النصية السنية الصحيحة، وهو جهد يرمي إلىٰ ترتيب المبعثر وتوضيح مبهم درجات الأخبار بالنسبة إلىٰ القارئ المتخصص وغير المتخصص. وقد لاقىٰ عمله ردة فعل كبيرة قبولًا -من حيث اعتماد عامة الناس علىٰ نقده للأخبار وكذلك المواقع الإلكترونية وعدد هائل من الكتب- أو رفضًا من قبل تيار واسع من أتباع المنهج التقليدي المذهبي(١)، ويمكن القول إن هذين المنهجين -المذهبية واللامذهبية- حرَّكا راكد العلوم الشرعية في المرحلة المعاصرة ودفعا بجهود الباحثين إلىٰ الأمام دراسةً وتنقيحًا وتمحيصًا، وبشكل أخص تنظيرًا سواء بالعودة إلىٰ فهم التراث أو باستخدام مناهج العلوم الإنسانية ونظرية المعرفة.

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: كتاب «**الألباني شذوذه وأخطاؤه**»، حبيب الرحمن الأعظمي.

★ ختـامًـا:

وفي المجمل: إن الخلاف العملي الأبرز بين المذهبيين واللامذهبيين يكمن في السؤال التالي:

مَن يحقُ له التأويل؟ أو من له سلطة التأويل؟

فوفقًا للامذهبيين -حسبما يرىٰ الشيخ الألباني- يُطلب من العامي ويُكلَّف بما يفهمه من النص، وأن الدين ليس طلاسم وأنه لا يحتاج إلىٰ واسطة. وبالتالي فإن مرتكز اللامذهبيين هو العودة إلىٰ الأصول الصحيحة والتمرد علىٰ المركز التقليدي الذي يتجلىٰ في أعمال الفقهاء المتأخرين. هذه السلطة المفتوحة وعدم الارتكاز إلىٰ التقليد يعد فوضىٰ في عرف المذهبيين وهو بالتالي يقود إلىٰ خوض الناس في شأن الدين بغير علم ولا هدىٰ.

يصح القول إن السمة العامة للمرحلة المعاصرة في بلاد الشام هي هذا الخلاف بين المذهبية واللامذهبية. والمذهبية هنا منسجمة من حيث إيمان أتباعها بأن جهد التأويل مقتصر علىٰ العالم بالدين. وبالتالي، فإن كتابات المذهبيين -كالدكتور عتر وأبو غدة وغيرهما- يقرأها المتخصص وطالب العلم وبالتالي لم تلق رواجًا بين عامة الناس. وهي -أي المذهبية- منسجمة مع تاريخ بلاد الشام عمومًا من حيث كونها أرضًا تقليدية نشأت عليها مجموعة من المذاهب الفقهية -المذاهب الأربعة عمومًا ومذهب الشافعية والحنفية خصوصًا- والكلامية -كالإرجاء والجبرية في زمن الإسلام المبكر والأشعرية في زمن الإسلام المتأخر- وتراكمت هذه المذاهب بجهود الأتباع وصارت أشبه بمؤسسات رسمية أو غير رسمية راعت حاجات الناس علىٰ مر العصور وتأقلم الناس معها علىٰ أنها وجه الإسلام الصافي والمعتدل، ومن هنا يمكن فهم مخاصمة اللامذهبية علىٰ أنها مذهب مقابل للتقليد الشامي المتطاول -خلا بعض الفترات التاريخية- إذا حكمنا الرؤية التاريخية الواسعة، أو أنها توظيف سياسي نتج عن سياسات الأنظمة الحديثة إذا قصرنا زاوية النظر علىٰ العقود الخمسة الأخيرة وما نتج عنها من كتابات رديّة. وفي الطرف المقابل، فإن كتابات اللامذهبيين -وبالأخص تصحيحات ناصر الدين الألباني- أظهرت تناغم النظري مع العملي من حيث رواج هذه التصحيحات بين العوام واعتمادهم عليها وعدم الالتفات إلىٰ انتقادات المذهبيين.

محمد عصام عيدو

أهم الأعلام ودورهم

شريف بن صالح التشادي

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم علىٰ نبينا محمَّد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين، والتابعين ومن تبع هداهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وبعد؛

من المعلوم أنَّ موضوع الدرس الحديثي عمومًا أمرٌ له أهميته البالغة في الدراسات الحديثية؛ إذ به تُعرف أعلام تلك الفترة محل الدراسة، وسبلهم في التعلم والتعليم، وطرائقهم في التصنيف، والشرح، والتحليل، ومناهجهم النقدية، ومدىٰ اتصال هذا الدرس الحديثي في كل جوانبه بمن جاء في فترة لاحقة، وتأثيره في طريقتهم.

والدرس الحديثي في بلاد الشام(١) علىٰ وجه الخصوص أمر له طبيعته الخاصة، لما احتلته تلك البقعة من صحوة حديثية في بدايات القرن المنصرم، تمثَّلت تلك الصحوة في فروع متعددة متعلقة بعلم الحديث النبوي رواية ودراية، وانتسب إلىٰ تلك البلاد أعلامٌ لهم باعٌ كبيرٌ وفضلٌ في إحياء الدرس الحديثي، سواء كان ذلك بالعناية بالأسانيد، أو الإجازات، أو الشرح والتحليل، أو التدريس لمختلف نواحي الدرس الحديثي، أو التأليف فيها، بالإضافة إلىٰ الجانب الأهم في ذلك؛ وهو: إحياء الدرس الحديثي النقدي الذي يمثل عمقًا علميًا لكثير من رواد تلك الفترة في بلاد الشام، أثَّر -ولا شك- تأثيرًا إيجابيًّا في بلاد العالم الإسلامي.

ولا يمكن لنا أن نلحظ ذلك إلَّا إذا رجعنا بالذاكرة إلىٰ منتصف القرن الثالث عشر، وأوائل القرن الرابع عشر الهجري،لكي نلحظ التطور العلمي الذي طرأ علىٰ بلاد الشام في الدرس الحديثي بعد ذلك.

---

(١) يُقصد بالشام في العصر الحاضر أربع دول؛ وهي: سوريا، والأردن، ولبنان، وفلسطين؛ إلَّا أنَّ المتأمل للحياة العلمية عمومًا، والاهتمام بالدرس الحديثي علىٰ وجه الخصوص؛ يجد أنَّ سوريا لها السبق في ذلك، وغالب من له اهتمام بالدرس الحديثي: هم منها، وهذا له أسبابه التاريخية والاجتماعية كما لا يخفىٰ.

وقد انتظم البحث في تمهيد، وفصلين، وخاتمة:

أمَّا التمهيد: فتحدثت فيه بإيجاز عن الموضوع وأهميته.

وأمَّا الفصل الأول: فعُقد للحديث عن: الدرس الحديثي في بلاد الشام في منتصف القرن الثالث عشر، وأوائل القرن الرابع عشر الهجري، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن بعض أعلام تلك الفترة بشيء من الإيجاز يناسب المقام.

المبحث الثاني: دور أعلام تلك الفترة في الدرس الحديثي حسب الجوانب الآتية:

أوَّلًا: تدريس الحديث رواية ودراية.

ثانيًا: التصنيف في الحديث رواية ودراية.

ثالثًا: الاهتمام والعناية بالأسانيد والإجازات.

رابعًا: المنهج النقدي.

وأمَّا الفصل الثاني: فعُقد للحديث عن: الدرس الحديثي في بلاد الشام في منتصف القرن الرابع عشر، وأوائل القرن الخامس عشر الهجري، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن بعض أعلام تلك الفترة بشيء من الإيجاز يناسب المقام.

المبحث الثاني: دور أعلام تلك الفترة في الدرس الحديثي حسب الجوانب الآتية:

أوَّلًا: تدريس الحديث رواية ودراية.

ثانيًا: التصنيف في الحديث رواية ودراية.

ثالثًا: الاهتمام والعناية بالأسانيد والإجازات.

رابعًا: المنهج النقدي.

المبحث الثالث: أفردته للحديث عن العلَّامة الألباني، ومنهجه في تصحيح الأحاديث، وتقويتها بالشواهد والمتابعات.

وأسأل الله -سبحانه- العون علىٰ ما أردت، والتوفيق إلىٰ ما قصدت.

الفصل الأول

الدرس الحديثي الشامي

في منتصف القرن الثالث عشر،

وأوائل القرن الرابع عشر الهجري

المبحث الأول

بعض أعلام تلك الفترة[1]

إذا رجعنا بالذاكرة إلىٰ منتصف القرن الثالث عشر الهجري، وأوائل القرن الرابع عشر لكي نلحظ التطور الذي طرأ علىٰ الشام في الدرس الحديثي بعد ذلك؛ نجد أنَّ هناك أعلامًا من علماء الشام عُرفوا بين الناس واشتُهروا بعلم الحديث رواية ودراية، علىٰ تفصيل في ذلك، وإن كان الدمشقيون لهم الريادة في تلك الفترة علىٰ غيرهم من أقرانهم في بلاد الشام، فمن أشهر علماء تلك الفترة[2]:

(١) الشيخ أبو بكر بكري بن حامد بن أحمد بن عبيد العطَّار الدمشقي (١٢٥١-١٣٢٠هـ):

تلقَّىٰ الأربعين العجلونية والأربعين النوويَّة علىٰ والده، وعلىٰ الشيخ المحدِّث عبد الرحمن الكزبري، وأجازاه إجازة عامة ولم يتجاوز الثانية عشرة، ثم لازم ابن أخيه الشيخ سليم في الحديث وغيره من الفنون، وروىٰ مسلسلات ابن عقيلة عن شيخ الشافعية عمر الغزي، كما أجازه الشيخ داود البغدادي.

تمكَّن في الحديث النبوي وعلومه حتىٰ أصبح من كبار رجالات المحدِّثين في عصره ومصره؛ إذ حفظ المئات من الأحاديث الشريفة، وآثار الصحابة والتابعين وتابعيهم، وأتقن أصول الحديث، والفرق بين الأحاديث الصحيحة وغيرها، وحضر

---

(١) راعيتُ في ذلك الإيجاز، وعدم الإطالة، بما يتناسب مع المقام.

(٢) أفدت في هذا المرحلة من بحث قيِّم للدكتور بديع السيد اللحام بعنوان: «**جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري**»، نُشر علىٰ الشبكة العنكبوتية. ولا بُدَّ أن يُوضع في الاعتبار أنَّ تلك التراجم علىٰ قصرها من الأهمية بمكان؛ إذ بها تُعرف طبيعةُ ما كان يُقرأ ويُدرَّس في تلك الفترة، وتأثيره بعد ذلك في الدرس الحديثي في بلاد الشام.

المسانيد علىٰ شيوخه رواية ودراية، وأجازوه، كما حدَّث بها رواته كذلك، وأجازهم، وقد تولَّىٰ تدريس البخاري في تكية السلطان سليمان العثماني في أيام الخميس، من شهري: رجب، وشعبان.

(٢) الشيخ عبد الله صوفان بن عودة بن عبد الله بن عيسىٰ بن سلامة القدومي النابلسي الأثري الحنبلي (١٢٤٧- ١٣٢١هـ):

قال عنه تلميذه عبد الحي الكتاني: «الإمام، المعمَّر، الفقيه، المحدِّث، الصالح، الناسك، العابد، الخاشع، أعلم من لقيناه من الحنابلة، وأشدهم تمسكًا بتعاليم السلف والاعتناء بحفظ الأحاديث، واستحضارها بألفاظها، مع الانقطاع إلىٰ الله، والإكباب علىٰ العلم والعمل به»(١).

(٣) الشيخ سليم بن خليل المستوتي الحنفي الأرناؤوطي الدمشقي (١٢٤٨ - ١٣٢٤هـ):

قرأ في الحديث رواية ودراية علىٰ مشايخ كثيرين؛ منهم: الشيخ بكري العطار، والشيخ سليم العطار، والشيخ عبد الرحمن الحفار، والشيخ أبو المحاسن القاوقجي، والشيخ أحمد مسلم الكزبري محدِّث دمشق، وهو عمدته في الرواية يروي من طريقه أسانيد عبد الرحمن الكزبري الحفيد، عن أبيه، عن جده، وهي من عوالي الأسانيد، وكان مُعيدًا لدرس شيخه أحمد في «**صحيح البخاري**» تحت قبة النسر بجامع دمشق، ثم تصدَّىٰ للتدريس، وكانت أغلب دروسه في الحديث النبوي وعلومه، وأقرأ «**صحيح البخاري**» مع بداية عام (١٢٦٥هـ)، وأصبح له مزيد عناية به.

(٤) مُسنِد الشام الشيخ ناصرُ الدين محمَّد أبو النصر بن عبد القادر بن صالح بن عبد الرحيم الخطيب الشافعي الدمشقي (١٢٥٣ - ١٣٢٥هـ):

قرأ علىٰ والده وجدِّه مبادئ العلوم، ثم علىٰ أعيان علماء عصره، ومن أشهرهم: الشيخ عمر الغزي، والشيخ هاشم التاجي، والشيخ المحدِّث عبد الرحمن الكزبري، والشيخ حامد العطار، والشيخ عبد الرحمن الطيبي، ورحل في طلب الحديث وروايته، فدخل بلادًا كثيرة؛ منها: مصر، والحجاز، وجال في بلاد الشام جولة

---

(١) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات»، (٢/ ٩٤٠).

واسعة أفاد فيها واستفاد، وأخذ في رحلاته تلك من البرهان السقا بمصر، ومن الشيخ محمَّد الكتبي المكي، ومن الشيخين يوسف الغزي ومحمَّد العزب بالمدينة المنورة، ومن المحدث أحمد الترمانيني الحلبي، ومن أبي المحاسن القاوقجي محدِّث طرابلس، وغيرهم، ممَّن ضمَّه حتىٰ أصبح مُسنِد عصره بلا منازع، وأسانيده من عوالي الأسانيد في أيامه، وقد رُزِق حافظةً قوية، وحفظ نحو عشرة آلاف حديث بأسانيدها، وكان لا يروي حديثًا إلا بالسند!

قال عبد الحي الكتاني: «هو الشخص الوحيد الذي رأيته يُحدِّث حفظًا بكثير من الأحاديث متنًا وسندًا منه إلىٰ رسول الله ﷺ، علىٰ كثرة من رأيت من أهل المشرق والمغرب.

وقال عنه صاحبنا الشيخ أحمد أبو الخير لمَّا نعاه لي: «كان -والله- حافظَ هذا العصر، وبقيَّة محدثي الشام ومصر». (اهـ). ومن خطه نقلت»[١].

(٥) الشيخ عبد الحكيم بن محمَّد نور بن الحاج ميرزا القندهاري الأفغاني ثم الدمشقي، ولد بقندهار (١٢٥٠ - ١٣٢٦هـ):

أجازه الشيخ بكري العطار بالحديث المسلسل بالأولية وجميع ما تجوز له روايته، وكانت إقامته في دمشق بدار الحديث الأشرفية مدة نافت علىٰ ربع قرن من الزمن، بثَّ خلالها ممَّا أفاض الله عليه من العلوم والمعارف، مع الزهد والتواضع معرضًا عن الدنيا وأهلها، وقد تخرَّج به نخبة من علماء الشام، من أمثال: محمَّد أديب التقي نقيب الأشراف، وسعيد الطنطاوي، وأبو الخير الميداني رئيس رابطة العلماء، ومحمود العطار، وروىٰ عنه الشيخ عبد القادر بن محمَّد سليم الكيلاني الإسكندراني، وغيره، وكانت له معرفةٌ واسعةٌ بالحديث وفنونه، وإنْ كانت شهرته بالفقه الحنفي أكثر، وكان له اشتغالٌ بالتأليف، فترك عددًا من المؤلَّفات الدَّالة علىٰ سعة علمه، ومن أشهرها كتابه: «**كنوز الحقائق شرح كنز الدقائق**» الذي كُتِب له من القبول والانتشار ما لم يُكتَب لغيره من شروح الكنز.

---

(١) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات»، (١/ ١٦٢).

(٦) الشيخ محمَّد صالح بن أحمد بن سعيد بن محمَّد المُنيِّر الحسيني الدمشقي الشافعي (١٢٦٦ - ١٣٢١هـ):

وُلِد في دمشق في بيت علم، ونشأ في كنف والده فقرأ عليه الحديث، كما قرأ علىٰ الشيخ محمود الحمزاوي، وقام بتدريس «**صحيح البخاري**» في الجامع الأموي، سنة (١٢٧٨هـ)، بعد الجمعة، وفي سنة (١٢٩٩هـ) أُضيف إليها درس «**الشفاء**» للقاضي عياض في شهر رمضان، وقد كان في تدريسه آية باهرة، وبقي في أداء دروسه إلىٰ سنة (١٣٢٠هـ).

(٧) الشيخ المسند عبد الله بن درويش الركابي السكري الدمشقي، يرتقي بنسبه إلىٰ بني شيبة (١٢٣٠هـ - ١٣٢٩هـ):

تلقَّىٰ العلم ورواية الحديث عن عدد كبير من علماء الشام والحجاز ومصر والواردين عليها من غيرها، من أمثال: المحدِّث الكزبري الصغير، وحامد العطار ومحمَّد أمين عابدين، ومن مصر: من الشيخ محمَّد التميمي، والشيخ يوسف الصاري الضرير، وعبد الغني الدمياطي، وعبد الله الشرقاوي، ومن بيروت: من عبد الله بن فتح الله، وأحمد البربير، وفي الحجاز: من الشيخ مصطفىٰ الرحمتي، وغيرهم ممَّن حواهم ثبته العلمي، وقد قرأ علىٰ شيوخه وسمع وأُجِيز بمصادر الحديث، وكثير من الأثبات والمسلسلات والأربعينات الحديثية، وقد عُني بالرواية والسماع عناية فائقة، فقرأ عليه كثيرٌ من المشتغلين بالحديث وعلومه، وغيره.

(٨) سليم بن أحمد مسلم بن عبد الرحمن بن محمَّد بن عبد الرحمن الكزبري (ت: ١٣٣١هـ):

سليل آل الكزبري، ووريث درسهم في الحديث تحت قبة النسر بجامع دمشق، وكان من عادته أن يذكر سنده بـ«**صحيح البخاري**» في آخر درسه، ويروي سنده المسلسَل بالأولية، والمسلسَل بالدمشقيين، وذلك لأنَّ سنده أعلىٰ سند علىٰ وجه الأرض في أيامه، وكان ولده محمَّد علي معيدًا لدرسه، ثم تصدَّر للتدريس بعده، وبقي فيه إلىٰ وفاته سنة (١٣٣٣هـ)، وهو آخر من درَّس «**البخاري**» في الأموي من آل الكزبري، وباشر التدريس بعده تحت القبة: الشيخ بدر الدين الحسني.

(٩) الشيخ المُحدِّث محمَّد جمال الدين بن محمَّد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي

الحسيني الشافعي الدمشقي (١٢٨٣ - ١٣٣٢هـ).

تلقَّىٰ الحديث وفنونه عن المحدِّث أحمد مسلم الكزبري، وشمس الدين الخاني، وسليم العطار، ونعمان الآلوسي العراقي، وغيرهم، وقد مهر في مختلف العلوم الشرعية والكونية، وكان صاحب نظرة إصلاحية تأثر فيها بالشيخ محمَّد عبده، وقد وصفه الكتاني بقوله: «العلَّامة المحدِّث الأصولي النظَّار»، وكُتُبه الكثيرة تدلُّ علىٰ رفعة شأنه وتمكنِّه، وقد كان له عنايةٌ بكتب المتقدِّمين، فعمل علىٰ طبع عدد كبير منها وشرحه والتعليق عليه، وتوفي وله (٤٩ سنة)، بعد أن طبقت شهرته الآفاق، مخلِّفًا من الكتب أكثر من سبعين كتابًا!

وله من المؤلفات الشيء الكثير؛ منها: «**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**»، «**الطالع السعيد في مهمات الأسانيد**»، «**ميزان الجرح والتعديل**»، «**حياة البخاري**»، «**المسند الأحمد علىٰ مسند الإمام أحمد**».

(١٠) الشيخ المسنِد أمين بن محمَّد خليل السفرجلاني الحنفي الدمشقي (ت: ١٣٣٥هـ):

روىٰ المسلسل بالأولية عن الشيخ علي الحلواني الرفاعي، وروىٰ الكتب الستة وغيرها عن الشيخ الحمزاوي، وأحمد مسلم الكزبري، والعطارين سليم، ومحمَّد حامد، وأبي الخير الخطيب، وأحمد المنير، وغيرهم، ممَّن نظمهم في ثبته «**عقود الأسانيد**»، وروىٰ المسلسل بالمحمَّدين عن الشيخ محمَّد المنيني، درَّس بمسجد السنجقدار بدمشق، ومن أجلِّ من روىٰ عن السفرجلاني: عبد الحي الكتاني.

(١١) طاهر ابن الشيخ صالح بن أحمد السمعوني الوغليسي الجزائري[1] الدمشقي السوري الحسني (١٢٦٨ - ١٣٣٨هـ):

وُلِد الشيخ طاهر في دمشق ليلة الأربعاء (٢٠) من شهر ربيع الأول سنة (١٢٦٨هـ= ١٨٥٢م)، وأصله من الجزائر، وتعلَّم علىٰ يد والده أولًا، ثم التحق بالمدرسة الجقمقية المجاورة للجامع الأموي في منطقة الكلاسة، وتخرَّج علىٰ يد الشيخ

(١) أصله من الجزائر، هاجر والده من الجزائر إلىٰ سوريا بعد نفي الأمير عبد القادر الجزائري إلىٰ فرنسا علىٰ إثر توقُّف ثورته، وفيها وُلِد الشيخ طاهر، وهو يحمل الجنسية السورية.

عبد الرحمن البوشناقي، فأتقن العربية، والفارسية، والتركية، ومبادئ العلوم المختلفة، ثم لازم أستاذه الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني، وكان معجبًا به، وفي عام (١٢٩٢هـ = ١٨٧٥م): عُيِّن الشيخُ طاهر مُعلِّمًا، فبرز بين أقرانه بذكائه وسعة مداركه، وثقافته وفصاحة لسانه، وقوة حجته وحضور بديهته.

وتولّىٰ التعليم لأول أمره في المدرسة الظاهرية الابتدائية، وكان عضوًا في (الجمعية الخيرية) التي أُسِّست سنة (١٢٩٤هـ)، والتي استحالت إلىٰ (ديوان معارف) في عهد والي الشام مدحت باشا.

ثم عُيّن مفتشًا عامًّا علىٰ المدارس الابتدائية في عام (١٢٩٥هـ)، فألّف كتب التدريس للصفوف الابتدائية في جميع الفروع، وفي سنة (١٣١٦هـ) عُيّن مفتشًا علىٰ دور الكتب العامة، وظل في وظيفته تلك أربع سنوات.

وأخيرًا قرَّر الهجرة إلىٰ مصر، فوصلها سنة (١٣٢٥هـ)، وسكن في بيت صغير واجتنب الناس إلا بعض العلماء الذين اتصلوا به بغية الإفادة من علمه، وأولع الشيخ طاهر باقتناء المخطوطات، وحافظ عليها إلىٰ أن ألجأته الظروف إلىٰ بيع بعضها للإنفاق علىٰ نفسه، وشارك في تحرير بعض الصحف، وظل في القاهرة إلىٰ سنة (١٩١٨م)، حيث قرر العودة إلىٰ دمشق بعد قيام الدولة العربية، ولكن المرض أخَّره، فعاد إلىٰ دمشق سنة (١٩١٩م)، وعُيّن مديرًا لدار الكتب الظاهرية التي أسَّسها، وعضوًا في المجمع العلمي العربي بدمشق.

وبعد أربعة أشهر من عودته؛ تُوفِي في (١٤) من ربيع الآخر، سنة (١٣٣٨هـ)، ودُفِن في سفح جبل قاسيون، تنفيذًا لوصيته.

من أهمِّ مؤلفاته: «**توجيه النظر إلي أصول الأثر**»، «**الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية**»، «**بديع التلخيص**»، «**التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن**»، «**المنتقىٰ من الذخيرة**» لابن بسام، «**تفسير القران الحكيم**» (مخطوط)، «**الفوائد الجسام في معرفة خواص الأجسام**»، «**كتاب في الحساب والمساحة**».

(١٢) الشيخ المحدِّث محمَّد بن جعفر بن إدريس بن الطائع بن إدريس الكتاني الحسني الفاسي ثم الدمشقي (١٢٧٤ - ١٣٤٥هـ):

وُلِد بفاس من المغرب عام (١٢٧٤هـ)، ونشأ برعاية والده السيد جعفر الكتاني

شيخ الجماعة في بلده حيث قرأ عليه «**البخاري**» مرات، وأخذ العلم -وبخاصة الحديث وعلومه- عن أكثر من ثلاثين شيخًا؛ أشهرهم: الشيخ محمَّد المدني بن علي بن جلون، فهو الذي درَّبه علىٰ الاشتغال بالعلوم الحديثية وحبَّبها إليه، وهو عمدته وإليه ينتسب.

وقد رحل المترجَم رحلاتٍ واسعة في الشرق والغرب، والتقىٰ كبار علماء عصره من محدِّثين وفقهاء، واستقر به المقام في دمشق سنوات طويلة، وتدبَّج مع الشيخ بدر الدين الحسني، ودرَّس «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**» في الجامع الأموي، وكان ممَّن خاض في السنة وعلومها خوضًا واسعًا، واطَّلع اطِّلاعًا عريضًا علىٰ كتبها، بحيث صار له في الفن ملكة وإشراف. وعُرِف بملازمة السُّنَّة في هدْيِهِ ونُطقه، وشدة التثبت في علمه وعمله، واشتهر أمره في مشارق الأرض ومغاربها، وافتخر أعلامٌ بالأخذ عنه والانتماء إليه، وفي سنة (١٣٤٥هـ) رجع إلىٰ بلده فاس، وافتتح تدريس المسنَد فيها، وتوفي بعد ستة أشهرٍ في رمضان، تاركًا عشرات المؤلفات والكتب النافعة والمفيدة.

(١٣) الشيخ المحدِّث بدر الدين الحسني: محمَّد بدر الدين بن يوسف الحسني البيباني المغربي ثم الدِّمشقي، المعروف بالمحدِّث الأكبر (١٢٦٧ - ١٣٥٤هـ):

وُلِد في دمشق من أسرة تنحدر من أصل مغربي، وكان والده الشيخ يوسف من أهل العلم والفضل، نزل دمشق واستوطنها وعمل علىٰ استنقاذ دار الحديث الأشرفية من مغتصبيها وإحياء دروس العلم فيها، وقد نشأ الشيخ بدر الدين نشأة دينية خالصة، فبعد أن أتمَّ حفظ القرآن، اعتكف في غرفة والده في دار الحديث، والتفت إلىٰ حفظ الحديث، فحفظ الكتب الستة وغيرها، وحفظ ما ينوف علىٰ (**٢٠ ألف بيت**) من أراجيز العلوم المختلفة، كما خاض غمار العلوم الكونية وتمكَّن فيها، وسافر إلىٰ مصر والتقىٰ بكبار شيوخها، ورویٰ الحديث النبوي وكتبه عن والده، وعن الشيخ إبراهيم السقا، وهما عمدته في الرواية، كما رویٰ عن غيرهما؛ مثل: محمَّد بن محمَّد الخاني، وسليم المسوتي، وعلي بن ظاهر الوتري، وفالح الظاهري، وعبد الرزاق البيطار، وأحمد بن عبد الغني عابدين، وغيرهم، وبعد أن اشتهر ذكرُه تكاثر عليه العلماء وطلاب العلم من مختلف أصقاع العالم يستجيزونه، وهو آخر من تصدَّر لتدريس الحديث تحت قبة النسر بالجامع الأموي، وكان يحدث فيه يوم الجمعة من

بعد صلاتها حتىٰ العصر، وقد حضر هذا الدرس كبار علماء العالم الإسلامي، وقد كان له فضلٌ كبيرٌ في النهضة العلمية والدينية التي شهدتها بلاد الشام في القرن الرابع عشر الهجري، فما من عالم الآن في دمشق ونواحيها إلَّا ويرتبط بالشيخ بدر الدين بنسب علمي، ولم يكن له كبير اشتغال بالتصنيف، وإن كان في مقتبل عمره كتب نحو أربعين مصنَّفًا، ثم توقف عن التأليف والتفت إلىٰ التدريس والتعليم والتوجيه بكليته.

(١٤) الشيخ شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن محمَّد أبو العباس الشامي الدمشقي ثم المكي الشهير بالمخللاتي (١٢٨٠ - ١٣٦٢هـ):

نشأ يتيمًا وقد حُبِّب إليه طلب العلم صغيرًا، فقرأ علىٰ علماء الشام؛ أمثال: الشيخ أبي الفتح الخطيب، وحضر دروس الشيخ سليم العطار في «**صحيح مسلم**»، و«**الشفاء**» لعياض، والشيخ أحمد المنيني في «**صحيح البخاري**»، وجمال الدين الخطيب في السيرة الشريفة، والشيخ محمَّد أبي النصر الخطيب في «**البخاري**»، وهو عمدته في الرواية، وحضر دروس الشيخ بدر الدين الحسني بدار الحديث الأشرفية، هاجر بعد ذلك إلىٰ مكة المكرمة والتحق بالمدرسة الصولتية وأخذ عن كبار علماء المدرسة ومكة المكرمة والواردين عليها، منهم الشيخ رحمت الله الهندي، مؤسس الصولتية، والمحدِّث محمَّد بن أحمد الفا هاشم الفوتي، والمفتي عباس بن جعفر صديق الحنفي المكي، وزار المدينة المنورة وأخذ عن كبار علمائها والواردين عليها؛ منهم: السيد فالح الظاهري، وعلي الوتري، وعبد الله القدومي، ورحل إلىٰ الطائف واستنبول، ثم رحل إلىٰ الهند ودرَّس فيها، والتقىٰ بالمحدث الشيخ محمَّد قيام الدين اللكنوي وسمع منه المسلسل بالأولية، وأجازه عامة بما في ثبته «**الباقيات الصالحات**»، ثم بعد مدة رجع إلىٰ مكة المكرمة مدرسًا في بيته فيها وفي الحرم، إلىٰ أن توفي.

(١٥) الشيخ محمود بن أحمد بن ياسين الدمشقي (١٣٠٤ - ١٣٦٧هـ):

وُلِد بدمشق، وبدأ حياته بحفظ القرآن الكريم، ثم قرأ العلوم الشرعية علىٰ علماء عصره، وكان أكثر تلقيه لعلوم الحديث عن الشيخين بدر الدين الحسني، ومحمَّد بن جعفر الكتاني، الذي قرأ عليه الكتب الستة، وثلث «**المسند**» للإمام أحمد، وقد اشتغل بالتدريس في مدارس دمشق، وأسهم بكتابة المقالات الدينية، والتوجيهية في

المجلات والصحف؛ مثل: «**مجلة الحقائق**»، و«**مجلة الهداية**»، و«**مجلة الفتح**»، ودبَّج بيراعه عددًا من الرسائل والكتب العلمية، وخاصة المناهج الدراسيّة المقررة بالمدارس.

المبحث الثاني

دور أعلام تلك الفترة في الدرس الحديثي

وسيتم تناول هذا الدور من الجوانب التالية:

أوَّلًا: تدريس الحديث رواية ودراية.

ثانيًا: التصنيف في الحديث رواية ودراية.

ثالثًا: الاهتمام والعناية بالأسانيد والإجازات.

رابعًا: المنهج النقدي.

أوَّلًا: تدريس الحديث رواية ودراية:

لقد كانت عناية الدمشقيين بالتدريس كبيرة جدًّا، فما من عالم ولا مشتغل بالحديث وعلومه إلَّا كان له الدروس المتعددة في كتاب أو أكثر من كتب الحديث، إمَّا رواية فقط، أو رواية ودراية، أو في مصطلح الحديث، وقد كان لبعض هذه الدروس عبقٌ وتميُّزٌ خاص، حتىٰ كان يحضرها العام والخاص، أهمها الدروس التي كان يُقرِّر فيها «**صحيح البخاري**» في الجامع الأموي، أو التكية السليمية بدمشق، حيث كان لتدريس «**صحيح البخاري**» وقفان:

الأول: لتدريسه تحت قبة النسر بالجامع الأموي عصر كل يوم من الأشهر الثلاثة رجب وشعبان ورمضان، ويقوم بإلقاء هذا الدرس أعلم علماء دمشق، وأقدم من عُرف من المدرسين: شمس الدين محمَّد الميداني الدمشقي المتوفىٰ سنة (**١٠٣٣هـ**)، وقد وضع الشيخ جمال الدين القاسمي كتابًا في التعريف بمن تولَّىٰ هذا الدرس حتىٰ عصره؛ بعنوان: «**اللفُّ والنشر في طبقات المدرسين تحت قبة النسر**»[١]، كما عرَّف

---

(١) ذكره الأستاذ ظافر بن جمال الدين القاسمي في كتب والده المفقودة. انظر: محمَّد أنس سرميني، «**الشيخ محمَّد جمال الدين القاسمي وجهوده الحديثية، دراسة تحليلية**»، (ص/ ١٤٥).

بهم -موجزًا- الشيخ عبد الرزاق البيطار في كتابه: «**نتيجة الفكر فيمن درَّس تحت قبة النسر**»[1]، وكان آخر من تولَّىٰ هذا الدرس: الشيخ بدر الدين الحسني (ت: ١٣٥٤هـ)، لكنَّه لم يتقيَّد بالتدريس في الأشهر الثلاثة، بل كان يدرس علىٰ مدار السنة كل يوم جمعة، من بعد صلاتها حتىٰ دخول وقت العصر.

الثاني: وقف تدريس «**البخاري**» في التكية السليمة في شهري رجب وشعبان، وأصل هذا الوقف أنَّ السلطان سليم كان قد رتب درسًا في الوعظ في تكيته، وكذلك فعل ولده السلطان سليمان، ثم إنَّ الشيخ حامد العطار (ت: ١٢٦٢هـ)، ضمَّ الدرسين درسًا واحدًا يقرؤه في التكية السليمة، ونَقَلَهُ من الوعظ إلىٰ «**صحيح البخاري**»، مقابلة لدرس قبة النسر في جامع بني أمية، وقد تولىٰ تدريس «**البخاري**» في التكية عددٌ من علماء القرن الرابع عشر؛ منهم: الشيخ سليم العطار (ت: ١٣٠٧هـ)، وقد وصف محمد أديب آل تقي الدين الحصني درسه بأنَّه كان يتفنن فيه بإلقاء المسائل وأخبار السلف بعبارات تبهر العقول، وتدهش السامع، وكان يتكلَّم علىٰ الحديث من سائر العلوم، ويمزجه بشيء من التصوف، ويأتي بالأحاديث المناسبة له، ويستخرج منها الأحكام، ويبين حجة كل مذهب، وكانت دمشق تفتخر بدرسه.

ومن كتب الحديث التي عنىٰ علماء دمشق بتدريسها: «**الأصول الستة**»، و«**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، و«**موطأ الإمام مالك**»، و«**مسند الإمام الشافعي**»، و«**مصابيح السنة**» للبغوي، و«**الشفاء**» للقاضي عياض، و«**الجامع الصغير**» للسيوطي، و«**تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول**» لابن الديبع الشيباني، و«**كنز العمال**» ومختصره للمتقي الهندي، و«**مشكاة المصابيح**» للخطيب التبريزي، و«**الترغيب والترهيب**» للمنذري.

وكانت لهم عناية كبيرة بكتب الإمام النووي: «**الأذكار**»، و«**رياض الصالحين**»، وغيرها.

وأمَّا كتب الشروح فقد درسوا: «**فتح الباري**» لابن حجر، و«**إرشاد الساري**» للقسطلاني، و«**شرح الكرماني علىٰ صحيح البخاري**»، و«**حاشية الشرقاوي علىٰ مختصر الزبيدي**»، و«**شرح النووي علىٰ مسلم**»، و«**نسيم الرياض**» وهو حاشية

---

(١) طُبع بدار البشائر، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).

الخفاجي علىٰ «**الشفاء**» للقاضي عياض، وكذلك «**شرح ملا علي القاري علىٰ الشفاء**»، و«**الفتوحات الربانية علىٰ الأذكار النووية**» لابن علان الصديقي الشافعي، و«**دليل الفالحين شرح رياض الصالحين**» لابن علان أيضًا، وغيرها.

وأمَّا في علم مصطلح الحديث: فكان «**علوم الحديث**» لابن الصلاح، و«**نخبة الفكر**» لابن حجر، و«**المنظومة البيقونية**» وشروحها؛ مدار دروسهم، قلَّما يتدارسون غيرها.

وقد كانت دروس العلم تأخذ أشكالًا متعدِّدة، فمن دروس عامة لكل من يحضر صغيرًا أو كبيرًا، عالمًا أو مستمعًا، وغالبًا ما تكون هذه الدروس في المساجد أو الزوايا والتكايا، إلىٰ دروس خاصة يحضرها طلاب العلم، وهي تعقد في الأماكن المشار إليها قريبًا، بالإضافة إلىٰ المدارس الشرعية والبيوت[1].

ثانيًا: التصنيف في الحديث رواية ودراية:

مع كثرة علماء الشام والتآليف في مختلف الفنون، لم نجد فيها كثيرًا من المؤلفات الحديثية. وكانت دمشق تعتبر من أهم مراكز العلم من بين بلاد الشام، ولكن لم تكن سوق التأليف في القرن الرابع عشر الهجري مزدهرة بين علمائها، وذلك أن معظم العلماء توجهوا إلىٰ مضمار التعليم والتوجيه، بغية تعميم الثقافة الإسلامية في مواجهة مدارس التبشير التي بدأت تشق طريقها في العالم الإسلامي في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. وكان أكثر مؤلفاتهم الحديثية تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام: الأثبات والمشيخات، والمجموعات الحديثية، وكتب في المصطلح وعلومه.

ومع ذلك، فقد نالت كتب المحدثين المتقدمين العظام -رحمهم الله تعالىٰ- عناية مقبولة من المشتغلين بالحديث من علماء دمشق وغيرها من بلاد الشام شرحًا وتعليقًا وتحشية[2]، وتخريجًا.

---

(١) بديع السيد اللحام، «**جهود علماء دمشق في الحديث في القرن الرابع عشر الهجري**».

(٢) محمَّد حافظ بن سوروني الماليزي، «**جهود العلماء المسلمين في شرح كتب الحديث بين القرن الرابع عشر الهجري، حتىٰ أوائل القرن الخامس عشر الهجري**»، بحثٌ صغيرٌ نُشر علىٰ (ملتقىٰ أهل الحديث) بالشبكة العنكبوتية، بتاريخ (٢٣/ ٣/ ٢٠٠٦م).

ويمكن أن نقسم ما تقدَّم ذكره إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: الكتب الحديثية التي اهتم علماء الشام بشرحها وتحليلها والتعليق عليها:

نجد أنَّ الكتب الستة وعلىٰ رأسها «**صحيح البخاري**» لها العناية الأولىٰ من بين كتب الحديث الأخرىٰ، وهذا واضح من مكانة تلك الكتب عندهم، فمن ذلك:

- «**نعمة الباري شرح صحيح البخاري**»: للشيخ عبد الله بن درويش الركابي السكري الدمشقي (ت: ١٣٢٩هـ)، وقد قرأه في درسه بين العشاءين في مسجد بني أمية بدمشق.

- «**حاشية علىٰ صحيح البخاري**»: للشيخ عبد الحكيم بن محمَّد نور الأفغاني الحنفي الأفغاني (ت: ١٣٢٦هـ).

- «**شرح صحيح البخاري**»: للمحدِّث الأكبر الشيخ محمَّد بدر الدين بن يوسف الحسني (ت: ١٣٥٤هـ).

- «**شرح ختم صحيح البخاري**»: للشيخ محمَّد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ).

- «**شرح ختم صحيح مسلم**»: للشيخ محمَّد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ).

- «**العطر الشذي في حل ألفاظ الترمذي**»: محمَّد منير عبده آغا الدمشقي نزيل القاهرة، ترجم فيه للرواة بعبارة مختصرة، وحل الكلمات الغريبة لغة، وقدم بمقدمة عرَّف فيها بجامع الترمذي ومزاياه، طُبع بمصر عام (١٣٤٧هـ).

- «**شرح أوَّل ترجمة من جامع الترمذي**»: للشيخ محمَّد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ).

- «**شرح سنن النسائي**»: للشيخ عبد القادر بدران الدمشقي الدومي، (ت: ١٣٤٦هـ).

- «**الفتح الأيمن المقبول والشرح المهدي لأشرف رسول**»، وهو شرح «**الشمائل المحمَّدية**» للترمذي: للشيخ محمود الموقع (ت: ١٣٢١هـ).

- «**شرح الشمائل المحمَّدية» للترمذي**: للمُحدِّث الأكبر بدر الدين الحسني (ت: ١٣٥٤هـ).

- «**شرح ختم الشمائل المحمَّدية**»: للشيخ محمَّد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ).

- «**شرح ختم موطأ الإمام مالك**»: للشيخ محمَّد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ).

- «**المسند الأحمد علىٰ مسند الإمام أحمد**»: للشيخ جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ).

- «**شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد**»: للشيخ عبد القادر بدران (ت: ١٣٤٦هـ).

- «**شرح الشفاء للقاضي عياض**»: للمُحدِّث الأكبر بدر الدين الحسني (ت: ١٣٥٤هـ).

- «**شمس الجمال علىٰ منتخب كنز العمال**»: للشيخ جمال القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ).

- «**التوضيحات الوافية لنبذة من الأحاديث القضاعية**»: للشيخ محمَّد الكافي المغربي نزيل دمشق (ت: ١٣٨٠هـ).

- «**موارد الأفهام علىٰ سلسبيل عمدة الأحكام للمقدسي**»: ألَّفه الشيخ عبد القادر بدران الدمشقي (ت: ١٣٤٦هـ)، وهو مخطوط.

- «**شرح الأربعين المنذرية في صنع المعروف**»: للشيخ عبد القادر بدران الدمشقي.

- «**الفضل المبين علىٰ عقد الجوهر الثمين**»، للشيخ جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، وهو شرح علىٰ «**الأربعين العجلونية**» للشيخ إسماعيل العجلوني، جمعها من أربعين كتابًا من كتب الحديث بأسانيدها، وقد اعتاد علماء الرواية رواية هذه الأربعين عن شيوخهم، وأخذ الإجازة برواية الكتب التي جمعت هذه الأربعين منها.

الثاني: مختصرات الكتب الحديثية:

- «**مختصَر فتح الباري شرح صحيح البخاري**»، للحافظ ابن حجر العسقلاني: لمحمَّد فريز كيلاني (ت: ١٣٩٢هـ).

- «**الدر والزبرجد مختصَر مُسنَد الإمام أحمد**»: في أربعة مجلدات، للشيخ أبي الفرج الخطيب (ت: ١٣١١هـ).

- «**مختارات العلمي من صحيحي البخاري ومسلم**»: للشيخ عبد الله العلمي (ت: ١٣٥٥هـ) مخطوط.

- «**مختصر رياض الصالحين» للإمام النووي**: لمحمَّد فريز كيلاني (ت: ١٣٩٢هـ) مطبوع.

- «**مختصر الخصائص الكبرىٰ» (كفاية الطالب اللبيب في خصائص الحبيب السيوطي)**: لأبي الفتح الخطيب (ت: ١٣١٥هـ).

- «**مختصر تاريخ ابن عساكر**»: لأبي الفرج الخطيب (ت: ١٣١١هـ).

- «**مختصر أجزاء من تاريخ ابن عساكر**»: لأبي الفتح الخطيب (ت: ١٣١٥هـ).

- «**تهذيب تاريخ ابن عساكر**»: للشيخ عبد القادر بدران الدمشقي (ت: ١٣٤٦هـ)، طُبع منه سبعة أجزاء، من أصل ثلاثة عشر جزءًا مخطوطًا.

- «**مختصر تهذيب الكمال في أسماء الرجال وما قيل في الجرح والتعديل**»: للشيخ عبد القادر الكنغراوي (ت: ١٣٤٩هـ).

الثالث: كتب علوم الحديث التي اهتم علماء الشام بتحقيقها، أو شرحها:

- «**حاشية علىٰ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**»: للشيخ عبد الحكيم الأفغاني (ت: ١٣٢٦هـ).

- «**شرح قصيدة غرامي صحيح في أسماء علوم الحديث**»: للمُحدِّث الأكبر بدر الدين الحسني (ت: ١٣٥٤هـ)، ولم يُطبع منها إلَّا آخرها.

- «**مسائل الإمام أحمد التي سأله إيَّاها الإمام أبو داود السجستاني**»: قام بتحقيقه الشيخ بهجة البيطار، وطُبع عام (١٣٥٣هـ) بالقاهرة.

ثالثًا: الاهتمام والعناية بالأسانيد والإجازات:

ظهر الاعتناء بالإسناد منذ نشوء هذا العلم، واهتم العلماء به اهتمامًا بالغًا يدعو للعجب في شتَّىٰ المعارف، فهو من مفاخر هذه الأمة المباركة، وظل الاهتمام به إلىٰ عصرنا الحاضر، مع مراعاة ما يمتاز به كل عصر من نظرته للإسناد، فكلما تأخر الزمن

عن القرون الأولىٰ التي كان الإسناد فيها طريقًا من طرق النقد علىٰ المروي أيًّا كان هو؛ كلما كان الاهتمام والاعتناء بالإسناد له مناحي أخرىٰ، تمثَّلتْ في شرف إبقائه والرواية به لكونه من خصائص تلك الأمة، وقد أَوْلىٰ علماء الشام في تلك الفترة الزمنية الأسانيد والإجازات عنايةً خاصَّةً تمثلت في جانبين:

الأول: جانب الحفظ، والرواية بالإسناد، والإجازة ببعض المسموعات، أو غيرها في المجالس العامة والخاصة، كما تقدَّم في تراجم بعضهم.

الثاني: جانب التصنيف في ذلك علىٰ طريقة أصحاب الفَهَارِس[1]، والبَرَامِج[2]، والأَثْبَات[3]، وهاك طرفًا من ذلك:

- «**الجوهر الفريد في علو الأسانيد**»، ويُسمَّىٰ: «**الكنز الفريد**»، و«**العقد الفريد**»: للشيخ أبي النصر الخطيب (ت: ١٣٢٥هـ) وهو في مجلَّد وسط، ساق فيه الكثير من الأحاديث المسلسلة والإجازات الحديثية. (مخطوط في ظاهرية دمشق، رقم: ١٣٧).

- «**مختصر الجوهر الفريد**»: اختصر فيه الكتاب السابق في جزء وسط، وترجم فيه لنفسه ولمشايخه، وعدَّد رحلاته إلىٰ الأقطار، ثم ساق نصوص إجازات المشايخ، وأسند بعض المسلسلات والمصنفات الحديثية.

---

(١) الفَهَارِس جمع فِهْرِس بالكسر وهو: «الكِتَاب الَّذِي تُجْمَعُ فِيهِ الكُتُب، وليسَ بعَرَبيٍّ مَحْضٍ، ولكنَّه مُعَرَّبٌ، قَالَه اللَّيْثُ، وقالَ غَيره: هُوَ معَرَّبُ فِهْرِسْت. وقَد اشْتَقُّوا مِنْهُ الفِعْلَ فَقَالُوا: فَهْرَسَ كِتَابَهُ فَهْرَسَةً، وجَمْعُ الفَهْرَسَةِ فَهَارِس». انظر: الأزهري، «**تهذيب اللغة**»، (٦/ ٢٧٧)، والفيروزآبادي، «**القاموس المحيط**»، (ص/ ٥٦٤)، والزَّبيدي، «**تاج العروس**»، (١٦/ ٣٤٩).

(٢) البَرَامِج جمع بَرْنَامَج، كلمة فارسية الأصل، وهو: «النُّسْخَةُ الَّتِي يَكْتُبُ فِيهَا الْمُحَدِّثُ أَسْمَاءَ رُوَاتِهِ وَأَسَانِيدَ كُتُبِهِ الْمَسْمُوعَةِ». انظر: الخوارزمي المطَرِّزي، «**الْمُغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرِبِ**»، (ص/ ٣٩).

(٣) الأَثْبَات جمع ثَبَت بتحريك الباء، وهو: «الفِهْرِسُ الّذِي يَجمع فِيهِ المحدِّثُ مَرْوِيَّاتِه وأَشياخَه، كأَنَّه أُخِذَ من الحُجَّة؛ لأَنَّ أَسانيدَه وشُيُوخَه حُجَّةٌ لَهُ». «**تاج العروس**» (٤/ ٤٧٧). وعن هذه الثلاثة يقول العلَّامة عبد الحي الكتاني في كتابه «**فهرس الفهارس والأثبات**»، (١/ ٦٧): «وأهل الأندلس يستعملون ويطلقون (البرنامج)، أمَّا في القرون الأخيرة فأهل المشرق يقولون إلىٰ الآن: (الثَّبَت)، وأهل المغرب إلىٰ الآن يسمونه: (الفهرسة) . . .».

- «**انتخاب العوالي والشيوخ والأخيار من فهارس ثبت شيخنا الشيخ إبراهيم العطار**»: جمع ولده الشيخ محيي الدين. طُبع في دار الفكر، دمشق، تحقيق: محمَّد مطيع الحافظ.

- «**مشيخة كمال الدين بن حمزة الدمشقي الحسني**».

- «**عقود الأسانيد**»: للشيخ أمين السفرجلاني (ت: ١٣٣٥هـ)، وهو ثبت منظوم، طبع عام (١٣١٩هـ).

- «**العقد الفريد في اتصال الأسانيد**»: للشيخ إبراهيم الموصلي (ت: ١٣٠٤هـ).

- «**عنوان الأسانيد**»: لمفتي الشام الشيخ محمود حمزة (ت: ١٣٠٥هـ)، وهو ثبت صغير أسند فيه عددًا من المسلسلات، وكتب الحديث.

- «**الطالع السعيد في مهمات الأسانيد**»: للمُحدِّث الشيخ جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ) وهو كبير، بحيث قال الكتاني: «وقد تدبجت معه، وأوقفني علىٰ ثبته هذا في مسودته فلم أستوعبه»[1].

- «**ثبت الشيخ إبراهيم العطار**»: (ت: ١٣٢٤هـ): يُظَنُّ بأنه احترق في حريق الأموي سنة (١٣١١هـ).

- «**عقود اللآلي في الأسانيد العوالي**»: للشيخ طاهر الجزائري (ت: ١٣٣٨هـ)، طُبع عام (١٨٨٥م).

- «**ذيل عقود اللآلي في الأسانيد العوالي» لمحمَّد شاكر العقاد (ت: ١٢٢٢هـ)**: للشيخ محمَّد أبي الخير عابدين (ت: ١٣٤٣هـ(.

- «**ثبت الشيخ حسن جُبينة الدسوقي**» (ت: ١٣٠٦هـ).

- «**ثبت الشيخ بكري العطار**» (ت: ١٣٢٠هـ).

- «**تنبيه الأفهام في بيان صور إجازاتي من مشايخ الإسلام**»: للشيخ عبد الله السكري (ت: ١٣٢٩هـ).

- «**مجموعة إجازات الشيخ محمَّد بن جعفر الكتاني**» (ت: ١٣٤٥هـ).

---

(١) الكتاني، «فهرس الفهارس والأثبات»، (١/ ٤٧٧).

- «**مجموعة إجازات الشيخ محمَّد الزمزمي بن محمَّد بن جعفر الكتاني**» (ت: ١٣٧١هـ).

- «**مجموعة كنوز الإسلام**»: ثبت إجازات وأسانيد الشيخ عبد القادر الكنغراوي (ت: ١٣٤٩هـ).

- «**جزء في الحديث المسلسل بالأولية**»، للشيخ أحمد المخللاتي (ت: ١٣٦٢هـ). ذكر فيه سنده بهذا الحديث من طرق بدر الدين الحسني، وأبي النصر الخطيب، وسليم العطار، وفالح الظاهري، وعبد الله القدومي، وحبيب الرحمن الهندي، وعلي الوتري، وعبد الباري اللَّكنوي، وعبد الحي الكتاني.

- «**الوصل الراقي في أسانيد شيخنا الشهاب أحمد المخللاتي**» (ت: ١٣٦٢هـ): جمعه له تلميذه المسند محمَّد ياسين الفاداني.

- «**الدرر الغالية في رواية الأسانيد العالية**»: ثبت الشيخ محمَّد صالح الخطيب الدمشقي الحسنىٰ (ت: ١٤٠١هـ)، طُبع مُوجَزه سنة (١٣٩٠هـ).

- «**ثبت إجازات الشيخ حامد التقي**» (ت: ١٣٨٧هـ) مخطوط في الظاهرية رقم (١١٢٢٣خ).

- «**معجم الشيوخ والأقران**»: للشيخ إبراهيم اليعقوبي، تركه مسودة.

- «**التذكرة**»: ثبت مختصر بأسانيد الشيخ إبراهيم اليعقوبي.

- «**فتح العلام بأسانيد ومرويات مسند الشام**»: ثبت الشيخ أحمد نصيب المحاميد، جمعه له تلميذه محمَّد عبد الله آل رشيد، بدأه بترجمة للشيخ، ثم ذكر أسانيده عن شيوخه المسندين، فاتصالاته ببعض أثبات الدمشقين، وأسانيد بالكتب العشرة، وغير ذلك، طُبع في مكتبة الشافعي الرياض، الطبعة الأولىٰ (١٤٢٠هـ).

رابعًا: المنهج النقدي:

لم يكن الجانب النقدي في تلك الفترة له آثار ظاهرة، ذلك أنَّ علماء تلك الفترة كانوا مشتغلين بكثير من العلوم لحاجتهم إلىٰ الدعوة والإصلاح، ولم ينشغلوا بعلم الحديث انشغال المتخصص فيه المتتبع لدقائقه، التي -ولا شكَّ- يدور علىٰ معرفتها والعناية بها النقدُ الحديثي، وهذه هي السمة الغالبة علىٰ أبناء تلك الحقبة، فلم يعرفوا

التخصص بالمعنىٰ الذي نعيشه الآن، وهذا التفنن يُظهر لنا السبب في عدم بروز عَلَم من أعلام الحديث في تلك الحقبة، يجمع بين علوم الحديث رواية ودراية حتىٰ يغلب عليه هذا العِلْم، فمن أشهر هؤلاء الأعلام علىٰ ما تقدَّم الإشارة إليه: الشيخ **بدر الدين محمَّد بن يوسف الحسني** الدمشقي مولدًا ووفاةً، الذي كان له اهتمام بالغ بحفظ الأسانيد والمتون، وشرح الحديث، وكذلك حِفْظ أسماء الرواة ووَفَيَاتهم، وما قيل فيهم من جرح أو تعديل، وقد درَّس في الجامع الأموي وغيره من مساجد دمشق الشهيرة، فهو يُعَدُّ من أشهر مُحدِّثي الشام في تلك الحقبة، لكنَّه لم يُعنَ بقضية علم الحديث دراية، وإنَّما كان اهتمامه بجانب الرواية فقط! نجد كذلك من أعلام سوريا في تلك الفترة الشيخ المحدِّث **محمَّد جمال الدين القاسمي الدمشقي** صاحب كتاب: «**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**»، والغالب علىٰ هذا الكتاب الجمع من كتب الحديث والأصول، وشخصية القاسمي الأصولية غلبت علىٰ جُلِّ مباحث الكتاب، والشيخ ليس له من التطبيق العملي الشيء الكثير الذي يظهر من خلاله منهجه النقدي، حيث كان يعتمد في معظم تخريجاته علىٰ جامِعَيّ السيوطي «**الكبير**» و«**الصغير**»، وغيره من المتأخرين، وكان متفنِّنًا صاحب نظرة إصلاحية ظهرت في كتابه هذا، حيث قاوم الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والبدع المنتشرة آنذاك[1].

ونجد كذلك من أعلام سوريا في تلك الفترة: الشيخ **طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي**، فمع أنَّه كان متفنِّنًا وكلفًا باقتناء المخطوطات والبحث عنها، حتىٰ ساعد علىٰ إنشاء (دار الكتب الظاهرية) في دمشق، وكان مديرًا لها، وجمع فيها ما تفرَّق في الخزائن العامة، وساعد كذلك علىٰ إنشاء (المكتبة الخالدية) في القدس[2]؛ إلَّا أنَّه لم يهتم بما اهتم به معاصره الشيخ بدر الدين الحسني، فقد صنَّف كتابًا واسعًا مطوَّلًا في علم الحديث دراية؛ سمَّاه: «**توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**»[3]

---

(١) راجع للتوسع: محمَّد أنس سرميني، «**الشيخ محمَّد جمال الدين القاسمي وجهوده الحديثية، دراسة تحليلية**»، ط. دار البشائر.

(٢) عادل نويهض، «**مُعجَمُ أعلام الجزائِر**»، (ص/ ١٠٠، ١٠١).

(٣) طُبع بمكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولىٰ، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، بتحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة، في جزأين.

قال في أوله: «فهذه فُصُول جليلة المِقْدَار، ينْتَفع بهَا الْمطَالع فِي كتب الحَدِيث وَكتب السّير وَالْأَخبَار، وأكثرها مَنْقُول من كتب أُصُول الْفِقْه، وأصول الحَدِيث»[1]، وله عبارات في الكتاب تدل علىٰ اعترافه بأهمية دراسة هذا العلم كقوله: «وقد اعتنىٰ الْعلمَاء الْأَعْلَام بِهِ، وألَّفوا فِيهِ مؤلَّفاتٍ كَثِيرَة، وَهُوَ فن لَا يسع طَالب علم الأَثر جَهله»[2]؛ إلَّا أنَّ ما يهمنا في هذا الصدد هو قيمة الكتاب العلمية، وما تبنَّاه المؤلِّف من قضايا لها تعلق بمنهجية الدرس الحديثي، من حيث النظر في أقوال الأئمة المتقدمين، سواء كان ذلك من حيث الاعتناء بها وأخذها في الاعتبار، أو من حيث نقدها، كذلك ما يتعلق بدراسة الأسانيد والحكم علىٰ الأحاديث، وما يتفرع عن ذلك من قضايا منهجية نقدية مهمة؛ كالموقف من الشذوذ، وزيادات الثقات، والاضطراب، وتقوية الأحاديث إلىٰ غير ذلك.

ومن المعلوم أنَّ تلك القضايا المنهجية لا بُدَّ لها من تطبيق عملي يشهد لها، وهو ما لا نجده عند الشيخ طاهر الجزائري، لكنَّ المطالع لكتابه «**توجيه النظر**» يجده كتابًا نظريًا مطوَّلًا جامعًا لقضايا حديثية مختلفة، بل وضمّنه اختصارات وملخصات كاملة لبعض الكتب الحديثية، كتلخيصه لكتاب «**معرفة علوم الحديث**» للحاكم، وجزء من «**علل ابن أبي حاتم**»، و«**نزهة النظر**» لابن حجر، وغيرها.

وهذه الملَّخصات لا يظهر منها جليًّا اختياراته؛ إلَّا أنَّه في مجمل آرائه سار علىٰ ما سار عليه الحافظ ابن حجر، وأحيانًا يخالف ذلك فيجري علىٰ طريقة الفقهاء والأصوليين، فمثلًا في قضية الاضطراب يقول: «إنَّ المُحدِّثين قَلما يحكمون علىٰ الحَدِيث بِالِاضْطِرَابِ إِذا كَانَ الِاخْتِلَاف فِيهِ وَاقعًا فِي نفس المَتْن؛ لأَنَّ ذَلِك لَيْسَ من شَأْنهمْ من جِهَة كَونهم مُحدِّثين، وَإِنمَّا هُوَ من شَأْن المُجْتَهدين، وإنَّما يحكمون علىٰ الحَدِيث بِالِاضْطِرَابِ إِذا كَانَ الِاخْتِلَاف فِيهِ وَاقعًا فِي نفس الْإِسْنَاد؛ لِأَنَّهُ من شَأْنهمْ»[3]!

---

(١) طاهر بن صالح الدمشقي، «**توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**»، (١/ ١).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٧٧).

(٣) نفسه، (٢/ ٥٣).

وهذا خلاف ما عليه أئمة الشأن من المتقدِّمين وغيرهم، وكذلك ليس له منهج واحد في باب التقوية، وكل ذلك ولا شك يفتقر إلىٰ التطبيق الذي يظهر ذلك ويجليه[1].

---

(١) راجع للتوسع: محمَّد السعيد مصطفىٰ، «**علوم الحديث عند الشيخ طاهر الجزائري من خلال كتابه توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**»، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، (٢٠٠٥م - ٢٠٠٦م).

الفصل الثاني

الدرس الحديثي الشامي

في منتصف القرن الرابع عشر،

وأوائل القرن الخامس عشر الهجري

المبحث الأول

بعض أعلام تلك الفترة[1]

(١) محمَّد راغب الطبَّاخ بن محمود بن هاشم بن السيد أحمد بن السيد محمَّد الشهير بالطباخ (١٢٩٤-١٣٧٠هـ):

وُلِد في حي «باب قنسرين» في حلب قريبًا من البيمارستان الأرغوني، عام (١٨٧٧م) من أسرة جمعت بين التجارة والعلم والتصوف، وحفظ (الطبَّاخ) القرآن الكريم وهو في العام الثامن، والتحق بمدرسة «المنصورية» في حي «الفرافرة»، وأخذ يتعلم اللغتين التركية والفارسية؛ إلَّا أنَّه لم يهمل العربية، ونال التحصيل فيها عام (١٣٠٦هـ)، وتابع بعد ذلك تعليمه في المدرسة «الشعبانية»، وكان من أساتذته ومعلميه: محمَّد رضا، محمَّد مزية، بشير الغزي، وجميعهم حجة في الفقه والأدب والعلم، أما ما أخذه الطباخ عنهم فهو كثير؛ إذ لازمته هذه العلوم طوال حياته.

وللشيخ محمَّد راغب الطباخ مكانة عند رجال العلم والفكر والنهضة، وله الأيادي البيضاء في إنشاء مدرستي «**شمس المعارف**»، و«**الفاروقية**»، وتطوير مدرسة «**الخسروية**»، وله دور كبير في توحيد المناهج في التعليم، وهو أول من أقدم علىٰ نشر اللغة العربية في مدارس «حلب»، بعد أن كانت الحروف عربية والنطق تركي الروح واللسان!

وقد أسَّس المطبعة العلمية في «خان الحرير» بـ«حلب»، وطبع كلَّ مؤلفاته فيها.

تلقَّىٰ العلم علىٰ عدد كبير من العلماء في فنون مختلفة متنوعة، وله ثبت مطبوع، ومن شيوخه:

---

(١) راعيتُ في ذلك الإيجاز، وعدم الإطالة، بما يتناسب مع المقام.

(١) علَّامة حمص ومفتيها الشيخ محمَّد خالد العطاسي الأتاسي.

(٢) العلَّامة المحدِّث الشيخ كامل الموقت الحلبي (ت: ١٣٣٨هـ).

(٣) العلَّامة المحدِّث الشيخ طاهر بن السيد صالح الجزائري الأصل، الدمشقي.

(٤) العلَّامة الناسك المحدِّث محمَّد بدر الدين الحسني البيباني الدمشقي.

(٥) العلَّامة المحدِّث محمَّد بن جعفر الكتاني الفاسي، نزيل دمشق.

(٦) العلَّامة الأستاذ أحمد رافع الحسيني القاسمي الطهطاوي الحسيني.

وقد أخذ عنه الكثير من العلماء والمشايخ؛ من أشهرهم:

(١) الشيخ محمَّد ناصر الدين الألباني.

(٢) الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع المكي.

(٣) الشيخ محمَّد بن محمَّد الخانجي البوسنوي.

وقد أصدر الشيخ كتبًا نافعة، ما بين مؤلَّف ومحقَّق، فحاز قصب السبق، وأحيا العربية والأدب في عصره، وممَّا صدر له:

(١) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء (٧ أجزاء).

(٢) المصباح علىٰ مقدمة ابن الصلاح.

(٣) عظة الأبناء بتاريخ الأنبياء.

(٤) تمرين الطلاب في الإعراب.

(٥) المطالب العليا في الدروس الدنيا.

(٦) الأنوار الحلبية من مختصر الألباب الحلبية.

وللشيخ جهود أدبية، فقد جمع أشعار الحمدانيين وغير الحمدانيين.

تُوفي الأديب المؤرِّخُ الشيخ محمَّد راغب الطباخ، صباح يوم الجمعة ٢٥ رمضان، (١٣٧٠هـ = ١٩٥١م)، بعد أن عانىٰ شهورًا من داء النقرس.

(٢) الشيخ أبو عبد الرحمن عبد العزيز بن الشيخ محمَّد علي بن الشيخ عبد الغني عيون السود الحنفي الحمصي (١٣٣٥ - ١٣٩٩هـ):

له باعٌ في علم الحديث ومصطلحه، وقواعد الجرح والتعديل، حفظ الكتب الستة،

والمسلسلات، وأجازه المحدِّث الشيخ النعيم النعيمي الجزائري، وعنده إجازات في رواية بعض الأحاديث.

(٣) الشيخ الإمام المحدِّث أبو عبد الرحمن محمَّد بن الحاج نوح بن نجاتي الأشقودري الألباني الأرنؤوطي، المعروف بمحمَّد ناصر الدين الألباني (١٣٣٣ - ١٤٢٠هـ):

وُلِد الشيخ عام (١٣٣٣هـ) في أشقودرة العاصمة القديمة لألبانيا، وهاجر والده وأسرته إلىٰ دمشق ومعه ابنه محمَّد، أتم خلالها الشيخ دراسته الابتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق، ونظرًا لرأي والده الخاص في المدارس النظامية من الناحية الدينية، قرر عدم إكمال ابنه الدراسة النظامية ووضع له منهجًا علميًا مركزًا قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم، والتجويد، والنحو والصرف، وفقه المذهب الحنفي.

وقد اشتغل بعلم الحديث في نحو العشرين من عمره، متأثرًا بأبحاث مجلة «المنار» التي كان يصدرها محمَّد رشيد رضا، وكان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب «**المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**» للحافظ العراقي، مع التعليق عليه.

وحصل علىٰ إجازة من محمَّد راغب الطباخ لتدريس أحد كتب علم الحديث[1]، كما اختارته الجامعة الإسلامية في المدينة لتدريس علوم الحديث لثلاث سنوات (من ١٣٨١ - ١٣٨٣هـ)، وبعدها عاد إلىٰ دمشق لاستكمال دراسته للحديث، وعمله في المكتبة الظاهرية، واختير عضوًا في لجنة الحديث، التي شكلت في عهد الوحدة بين مصر وسوريا، للإشراف علىٰ نشر كتب السنة وتحقيقها، وطلبت إليه الجامعة السلفية في بنارس -الهند- أن يتولىٰ مشيخة الحديث، فاعتذر عن ذلك لصعوبة اصطحاب الأهل والأولاد بسبب الحرب بين الهند وباكستان آنذاك، وطلب إليه حسن بن عبد الله آل الشيخ -وزير المعارف في السعودية- عام (١٣٨٨هـ) أن يتولىٰ الإشراف

---

(١) قال الشيخ الألباني في «**تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**»، (ص/ ٦٤): «شيخنا في الإجازة العلَّامة محمَّد راغب الطباخ».

علىٰ قسم الدراسات الإسلامية العليا في جامعة مكة، وقد حالت الظروف دون تحقيق ذلك، واختير عضوًا للمجلس الأعلىٰ للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، من عام (١٣٩٥هـ) إلىٰ (١٣٩٨هـ).

وللشيخ الألباني مؤلفات وتحقيقات ربت علىٰ المئة، وتُرجم كثير منها إلىٰ لغات مختلفة، وطُبع أكثرها طبعاتٍ متعدِّدة؛ ومن أبرزها: «**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**»، و«**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**»، و«**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**»، وغيرها.

تُوفي قبيل يوم السبت، في الثاني والعشرين من جمادىٰ الآخرة، عام (١٤٢٠هـ) الموافق: الثاني من أكتوبر، عام (١٩٩٩م) في مدينة عمَّان، في حي ماركا الجنوبية، ودُفن بعد صلاة العشاء.

(٤) الشيخ أبو الفتوح وأبو زاهد عبد الفتاح بن محمَّد بن بشير بن حسن أبوغُدَّة الخالدي الحلبي (١٣٣٥ - ١٤١٧هـ):

وُلِد الشيخ في مدينة حلب الشهباء شمالي سورية، في (١٧ رجب ١٣٣٥هـ)، الموافق (٩ مايو ١٩١٧م) في بيت سترٍ ودين.

تدرَّج الشيخ في مدارس دمشق، واستمر فيها حتىٰ عام (١٩٤٢م)، ثم دخل كلية الشريعة بالأزهر الشريف، وتخرَّج فيها في عام (١٩٤٨م)، وبعد أن أكمل دراسته في مصر؛ عاد إلىٰ سورية، ودرس التربية الإسلامية لدىٰ وزارة المعارف.

انتقل إلىٰ السعودية، متعاقدًا مع جامعة الإمام محمَّد بن سعود في الرياض، حيث عمل مدرسًا فيها، وفي المعهد العالي للقضاء، وأستاذًا لطلبة الدراسات العليا، ومشرفًا علىٰ الرسائل العلمية العالية، وقد شارك خلال هذه الفترة (١٩٦٥- ١٩٨٨) في وضع خطط جامعة الإمام محمَّد بن سعود ومناهجها، واختير عضوًا في المجلس العلمي فيها.

وللشيخ عدد كبير من الشيوخ حيث قال: «قد تلقيت العلم عن نحو مائة عالم والحمد لله في بلدي حلب وفي غيرها»[١].

---

(١) عبد الفتاح أبو غُدَّة، «**كلمات في كشف أباطيل وافتراءات**»، (ص/ ٣٨).

فمن أشهر مشايخه:

(١) الشيخ عيسىٰ البيانوني.

(٢) الشيخ إبراهيم السلقيني الجد.

(٣) الشيخ محمَّد راغب الطباخ، مؤرخ حلب ومحدِّثها.

(٤) الشيخ الأديب محمَّد الناشد.

(٥) الشيخ محمَّد سعيد الإدلبي.

(٦) الشيخ مصطفىٰ الزرقا.

(٧) الشيخ محمَّد زاهد الكوثري.

ورحل الشيخ إلىٰ العديد من الدول؛ منها: السعودية، ومصر، والعراق، واليمن، والهند، وباكستان، والتقىٰ في تلك البلاد بعلمائها الكبار من أهلها وغيرهم.

وللشيخ الكثير من المؤلَّفات والتحقيقات النافعة، أغلبها في علم الحديث؛ منها: «سنن النسائي»، «**لسان الميزان**»، «**الرفع والتكميل**» للكنوي، «**قواعد في علم الحديث**» للتهانوي، «**خمس رسائل في علوم الحديث**»، «**ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث**»، وغيرها.

تُوفي الشيخُ فجر يوم الأحد، (٩ شوال ١٤١٧هـ) الموافق (١٦ فبراير ١٩٩٧م).

(٥) الشيخ العلَّامة المحدِّث الحافظ عبد الله بن محمَّد نجيب بن محمَّد سراج الدين الحسيني نسبًا، الحنفي مذهبًا، الحلبي بلدًا، نزيل المدينة المنورة (١٣٤٣ - ١٤٢٢هـ):

قال الدكتور نور الدين عتر: «قال شيخنا: وخصَّصتُ العطل الصيفية لحفظ الحديث فحَفظْتُ أحاديث الكتب الستة في إجازات الصيف -وذلك بحفظه، كما أخبرنا «**تيسير الوصول**» لابن الديبع الشيباني- ثم حفظتُ «**الترغيب والترهيب**»، وأحاديث المسانيد، وأحاديث التفسير المرفوعة والموقوفة.

قلت: قدرت مجموع حفظه ثمانين ألف حديث، ومن ذلك وصفته بالحافظ.

وقد تلقَّىٰ الشيخُ العلمَ عن كبار العلماء في حلب من أساتذة الخسروية وغيرهم، وذلك لحرصه علىٰ العلم، فكان من مشايخه: الشيخ محمَّد إبراهيم السلقيني الفقيه

والأصولي، فقيه الجهة الشمالية في سورية، والشيخ محمَّد راغب الطباخ محدِّث حلب ومؤرخها، والشيخ محمَّد أسعد عبه جي -وهم من شيوخي أيضًا- والشيخ عمر مسعود الحريري، والشيخ فيض الله الأيوبي الكردي، والشيخ أحمد الشماع وغيرهم، مثل: الشيخ أحمد الكردي الذي أصبح بعدُ مفتي حلب، وكان فقهيًا جليلًا، والشيخ إبراهيم السلقيني الكبير والد شيخنا، والشيخ محمَّد سعيد الإدلبي، والشيخ عيسىٰ البيانوني، وغيرهم رحمهم الله تعالىٰ».

(٦) الشيخ المعمَّر أحمد القلَّاش (١٣٢٨ - ١٤٢٩هـ):

درس علىٰ العلَّامة محمَّد راغب الطباخ مؤرخ حلب، درس عليه في الحديث: «**مختصر الزبيدي**» للبخاري، مع شرح الشرقاوي عليه، و«**مقدمة ابن الصلاح**»، وفي التاريخ: «**نور اليقين**»، و«**إتمام الوفا**». وكانت له دروس في علم الحديث في جامع (بان قوسه) بحلب.

(٧) الشيخ الدكتور محمَّد عجاج الخطيب:

وُلِد الدكتور محمَّد عجاج الخطيب عام (١٩٣٢م) في مدينة دمشق.

تخرج في كلية الشريعة جامعة دمشق عام (١٩٥٩م)، وهو يحمل الشهادة العالية، وكان ترتيبه الأول علىٰ دفعته. وتابع دراسته وحصل علىٰ الماجستير عام (١٩٦٢م)، وبتقدير امتياز وكان موضوع البحث «**السنة قبل التدوين**». ومن ثَمَّ حصل علىٰ شهادة الدكتوراه في مطلع عام (١٩٦٦م)، وبتقدير شرف من جامعة القاهرة من كلية دار العلوم، وموضوع البحث «**نشأة علوم الحديث ومصطلحه**»، مع تحقيق كتاب «**المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**» للقاضي الرامهرمزي.

درّس في ثانويات دمشق قبل حصوله علىٰ المؤهِّلات العالية، وبعدها درّس في جامعتها من عام (١٩٦٦م)، حتىٰ عام(١٩٨٠م)، وفي جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية في الرياض سنة (١٩٦٦م)، حتىٰ (١٩٧٣م).

نال محمَّد عجاج درجة أستاذ عام (١٩٧٦م)، ودرس في جامعة أم القرىٰ في مكة المكرمة عام (١٩٧٩م)، ثم درس في جامعة الإمارات العربية المتحدة من عام (١٩٨٠م)، حتىٰ (١٩٩٧م)، وبعدها انتقل إلىٰ جامعة الشارقة وعمل فيها حتىٰ (٢٠٠٢م) عميدًا لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وأستاذًا للحديث وعلومه

وكذلك لعلوم الدراسات الإسلامية عمومًا.

وله العديد من الأبحاث والدراسات التي قام بها في هذا المضمار، ونُشِرت علىٰ صفحات المجلات والجرائد تدل علىٰ عزمه علىٰ خدمة السنة المشرفة ومتابعته، حيث شارك في مجموعة من النشاطات الثقافية فله (٢٧) بحثًا في مختلف المؤتمرات، وشارك في نشاطات الجامعات الثقافية، وكذلك الجمعيات والندوات التلفزيونية، وخطب الجمع والجماعات.

وعُيِّن في عدد من اللجان الجامعية، وأشرف علىٰ عدد من رسائل الدكتوراه والماجستير.

وله عدد من المؤلَّفات؛ منها: «**أبو هريرة راوية الإسلام**»، و«**السنة قبل التدوين**»، و«**أصول الحديث ومصطلحه**»، و«**قبسات من هدي النبوة**»، و«**المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**» (تحقيق).

(٨) الشيخ المحدِّث الدكتور نور الدين محمَّد عتر الحلبي:

وُلِد الشيخ في حلب عام (١٣٥٥هـ = ١٩٣٧م) ونشأ فيها، في أسرة متدينة، فقد كان والده يأخذه معه لحضور مجالس ودروس العلماء، ومنهم جده الجليل العلَّامة الشيخ المفسِّر المحدِّث محمَّد نجيب سراج الدين الحسيني (١٢٧٤- ١٣٧٣هـ).

تخرَّج في الثانوية الشرعية بحلب عام (١٩٥٤م)، ثم تخرَّج في جامعة الأزهر بتفوق، عُيِّن مدرسًا لمادة التربية الإسلامية في حلب عام (١٩٥٨م)، ثم حصل علىٰ الشهادة العالمية مع لقب أستاذ في علم الحديث (الدكتوراه) بمرتبة الشرف الأولىٰ، وذلك من شعبة التفسير والحديث في كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، بتاريخ عام (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م).

درَّس الحديث في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة لمدة سنتين، ثم رجع إلىٰ دمشق ليدرس التفسير، والحديث، وعلوم القرآن، وعلوم الحديث، والفقه في كلية الشريعة بجامعة دمشق وغيرها، وتولَّىٰ رئاسة قسم علوم القرآن والسنة في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

له عدد من الشيوخ، أهمهم علىٰ الإطلاق: العلَّامة الشيخ المفسِّر المحدِّث عبد الله سراج الدين الحسيني الحلبي (١٣٤٣ - ١٤٢٢هـ).

وللشيخ مؤلفات عديدة زادت عن الخمسين كتابًا، منها:

- «**منهج النقد في علوم الحديث**».
- «**الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**».
- «**السنَّة المطهرة والتحديات**».
- «**الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها**».
- «**خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة**».
- «**علوم القرآن الكريم**».

(٩) الشيخ المحقِّق شعيب بن محرم الأرنؤوط:

وُلِد الشيخ شعيب الأرنؤوط في مدينة دمشق سنة (١٩٢٨م)، ونشأ في ظلِّ والدَيه نشأةً دينية، وأخذ الشيخ في علوم العربيَّة عن كبار أساتذة وعلماء دمشق آنذاك، منهم الشيخ صالح الفرفور، والشيخ عارف الدُّوَجي، فقرأ عليهم أشهر مصنَّفات اللُّغة والبلاغة العربيَّة، وقرأ علىٰ أكثر من شيخ في كتب الفقه، لا سيَّما الفقه الحنفي.

وقد اشتغل الشيخ بالتحقيق، حين لمس -في أثناء دراسته للفقه- القصورَ الواضح عند شيوخه ومن عاصرهم في معرفة صحيح الحديث من سقيمه، وذلك جعله يدرك أهميَّة التخصص في علم السُّنة ليتسنَّىٰ تحقيق كتبها، ومن ثَمَّ تمييز صحيحها وضعيفها، وكانت بدايته الأولىٰ في (المكتب الإسلامي) بدمشق سنة (١٩٥٨م)، حيث رَأَسَ فيه قسم التَّحقيق والتَّصحيح مدَّة عشرين عامًا، حقَّق فيها أو أشرف علىٰ تحقيق ما يزيد علىٰ سبعين مجلدًا من أمَّهات كتب التُّراث في شتَّىٰ العلوم.

ثم بدا له أن ينتقل إلىٰ العمل مع (مؤسَّسة الرِّسالة) في مكتبها بعَمَّان سنة (١٩٨٢م)، ليترأَّس من جديد قسم تحقيق التُّراث التَّابع لها.

وقد بلغ ما حقَّقه الشيخ شعيب الأرنؤوط أو أشرف علىٰ تحقيقه، نيِّفًا وأربعين ومئتي مجلد، شملت كتب السُّنة النَّبوية، والفقه، وتفسير القرآن، والتَّراجم، والعقيدة، ومصطلح الحديث، والأدب وما إلىٰ ذلك.

من أهمِّ هذه الأعمال وأبرزها في علم الحديث: «**مسند الإمام أحمد**» في خمسين مجلدًا، «**سنن التِّرمذي**» في ستة مجلَّدات، «**سنن النَّسائي الكبرىٰ**» في اثني عشر

مجلَّدًا، «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان**» في ثمانية عشر مجلَّدًا، وغيرها[1].

(١٠) الشيخ المحقِّق محمَّد عوَّامة:

وُلِد الشيخ في حلب (١٤/ ١٢/ ١٣٥٨هـ = ١/ ١/ ١٩٤٠م)، وبدأ بطلب العلم عام (١٣٧٣هـ = ١٩٥٣م)، وكان قبلها يلازم دروس فضيلة الشيخ محمَّد السلقيني.

تتلمذ من أول أيامه في طلب العلم علىٰ فضيلة الشيخ عبد الله سراج الدين ولازمه، ثم بدأت صلته وصحبته للشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة عام (١٣٧٨هـ) ولازمه أيضًا، فعُرف بهذين الشيخين، وصار التلميذ الأول والخاص لكلٍّ منهما.

التحق بكلية الشريعة عام (١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م)، وتخرَّج فيها سنة (١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م)، وفي العام الذي التحق فيه بالكلية اختاره شيخه فضيلة الشيخ عبد الله سراج الدين مدرسًا في مدرسته الشعبانية، فدرَّس فيها إلىٰ عام (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م) -حين خرج من سوريا- عدَّةَ علوم، مع كونه أمينًا عامًّا لمكتبتها، كما أنَّه تولىٰ إدارة المدرسة لفترة من الزمن.

وسافر إلىٰ مصر في صفر عام (١٣٧٩هـ)، والتقىٰ بمجموعة من كبار العلماء آنذاك، منهم: الأخوان الشيخان أحمد وعبد الله ابنا الصديق الغماريان، والشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، والشيخ محمَّد أبو زهرة، وغيرهم.

وللشيخ عددٌ من المؤلَّفات والتحقيقات النافعة منها:

- «**أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء**».
- «**أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين**».
- «**مُسنَد عمر بن عبد العزيز**» للباغندي.
- «**المصنَّف**» لابن أبي شيبة.
- «**السنن**» لأبي داود.

---

(١) انظر: إبراهيم الكوفحي، «**المحدِّث شعيب الأرنؤوط، جوانبُ من سيرته وجهوده في تحقيق التُّراث**»، دار البشير بعمَّان، الطبعة الأولىٰ، (١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م).

- «**دراسة حديثية مقارنة**» لنصب الراية، وفتح القدير، ومنية الألمعي، مع مقابلة نصب الراية بمخطوطتين.

(١١) الشَّيخُ أبو الحارث علي بن حسن بن علي بن عبد الحميدِ الحلبيُّ، الفلسطينيُّ أصلًا، ثم الأردنيُّ:

وُلِد الشَّيخ في مدينة الزرقاء بالأردن، يوم الأحد، بتاريخ (٢٩ جمادىٰ الآخرة، من عام ١٣٨٠هـ)، الموافق (١٨/ ١٢/ ١٩٦٠م).

التقىٰ بالشيخ محمَّد ناصر الدين الألباني في أواخر عام (١٩٧٧م)، عندما قدم الشيخ إلىٰ عمان مهاجرًا من سوريا، وهو أبرز شيوخه علىٰ الإطلاق، وقد تأثر كثيرًا بالشيخ ولازمه مدةً طويلةً تبلغ قريبًا من ربع القرن، ويعدُّ هو من أبرز تلاميذه علىٰ الإطلاق، وأكثرهم ملازمةً له، درس عليه إشكالات «**الباعث الحثيث**» سنة (١٩٨١م)، وغيرها من كتب المصطلح، وكان له مشاريع وأعمال علمية مع الشيخ الإمام، وبخاصَّة في العمل في السلسلتين: «**الصحيحة**» و«**الضعيفة**»، وعدَّة كتب أخرىٰ، ورافقه في رحلات علميَّة ودَعَويَّة داخل الأردن وخارجها.

وللشيخ مؤلفاتٌ وتحقيقاتٌ كثيرةٌ جدًّا، واعتناء ببعض الكتب في شتَّىٰ العلوم تقارب المئتين عنوان، يهمنا منها هنا ما له تعلُّق بعلم الحديث؛ مثل:

- «**الباعث الحثيث بشرح اختصار علوم الحديث**» لأحمد شاكر، تحقيق وتعليق.
- «**النكت علىٰ نزهة النظر**» لابن حَجَر. تأليف.
- «**التّذكرة في علوم الحديث**» لابن الملقّن، تحقيق وتعليق.
- «**ما لا يسع المحدِّث جهلُهُ**» للميَّانَشي، تحقيق وتعليق.
- «**التعليقات الأثرية علىٰ المنظومة البيقونيّة**»، تأليف.
- «**تنوير العينين في طُرُق حديث أسماء في كشف الوجه والكفّين**»، تأليف.
- «**سؤالات الحلبي لشيخه الإمام الألباني**»، تأليف.

(١٢) الشيخ أبو عبيدة مشهور بن حسن بن محمود آل سلمان، الفلسطينيُّ أصلًا، ثم الأردنيُّ:

وُلِد في فلسطين بتاريخ (١٣٨٠هـ)، ونشأ في بيت دين، هاجر به والده وأهل بيته

إلىٰ الأردن سنة (١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م)، من آثار حرب اليهود، واحتلالهم الضفة الغربية لنهر الأردن، واستقر في عمان البلقاء، وكانت دراسته الثانوية فيها، والتحق بكلية الشريعة سنة (١٤٠٠هـ)، في قسم (الفقه وأصوله)، وانكبَّ علىٰ علوم الشريعة الغرَّاء، درسًا، وقراءة، وتحصيلًا، وقد تأثَّر بجماعة من أساتذته تأثرًا عظيمًا، سواء ممَّن أخذ عنه علىٰ مقاعد الدراسة النظامية، أو في المجالس العلمية، ومن أشهرهم:

(١) العلَّامة الشيخ المحدِّث محمَّد ناصر الدين الألباني.

(٢) الشيخ الفقيه مصطفىٰ الزرقاء.

وللشيخ مؤلفاتٌ وتحقيقات كثيرةٌ جدًّا في شتَّىٰ العلوم تربو علىٰ الستين ومائة عنوان، يهمنا منها ما له تعلُّق بعلم الحديث؛ مثل:

- «**الإمام مسلم بن الحجاج، ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث**».
- «**الطبقات**» للإمام مسلم بن الحجاج.
- «**الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله النيسابوري**» للأزدي.
- «**أمالي المحاملي**» رواية ابن مهدي.
- «**تالي تلخيص المتشابه**» للبغدادي.

(١٣) الشيخ أبو أسامة سليم بن عيد بن محمَّد بن حسين الهلالي، الفلسطينيُّ أصلًا، ثم الأردنيُّ:

وُلِد الشيخ في فلسطين سنة (١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م)، وقد نشأ في بيت صلاح ودين، حيث قضىٰ طفولته المبكرة في مدينة رام الله، هاجر به والداه إلىٰ الأردن سنة (١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م) من آثار حرب اليهود، واحتلالهم الضفة الغربية لنهر الأردن، حيث استقرت العائلة في الأردن، حيث أنهىٰ الشيخ الدراسة النظامية، وأكمل دراسته في كلية العلوم في الجامعة الأردنية، ثم درس اللغة العربية في بيروت، ثم الدراسات العُليا في باكستان في الحديث النبوي، حيث كانت رسالة التخصص في «**الأحاديث النبوية التي عُورضت بالقرآن والعقل**».

رحل إلىٰ الشيخ ناصر الدين الألباني في دمشق الشام في بداية (١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م) حيث حضر دروسه وقتئذٍ في شرح كتاب «**الترغيب والترهيب**» للمنذري،

ورحل إلىٰ باكستان للدعوة والطلب، والتقىٰ بعلمائها، حيث أجازه الشيخ عطاء الله حنيف، والشيخ بديع الدين الراشدي، وأخوه محب الدين، غيرهم.

ورحل إلىٰ الحجاز والتقىٰ بالشيخ حمَّاد الأنصاري، والشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين، والشيخ عبد المحسن العبَّاد، وكانت له مراسلات مع الشيخ محمَّد تقي الدين الهلالي المغربي في عام (١٤٠٣هـ) وهو شيخه بالإجازة.

وله مؤلَّفاتٌ وتحقيقاتٌ كثيرة، يهمنا منها هنا ما له تعلُّق بعلم الحديث؛ مثل:

- «**كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة في علم المصطلح**».
- «**عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب عمل اليوم والليلة لابن السني**».

المبحث الثاني

دور أعلام تلك الفترة في الدرس الحديثي

وسيتم تناول هذا الدور من الجوانب التالية:

أوَّلًا: تدريس الحديث رواية ودراية.

ثانيًا: التصنيف في الحديث رواية ودراية.

ثالثًا: الاهتمام والعناية بالأسانيد والإجازات.

رابعًا: المنهج النقدي.

أولًا: تدريس الحديث رواية ودراية:

من الملاحَظ أن تلك الفترة قد شهدت صحوة كبيرة في هذا العلم الشريف عن الفترة السابقة، ليس في الشام وحدها، بل في غير بقعة من البقاع؛ كمكة، ومصر، فكان فيها جميعًا إحياءٌ للدرس الحديثي، ومن أوائل من أحيوا الدرس الحديثي رواية ودراية: الشيخ الألباني، فقد قُرِئ علىٰ الشيخ كتبٌ كثيرة في دمشق؛ إذ كان يعقد درسين كل أسبوع يحضرهما طلبة العلم، ومن تلك الدروس المتعلِّقة بعلم الحديث:

- «**نخبة الفكر**»، للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**»، للعلَّامة المحدِّث أحمد شاكر.
- «**الترغيب والترهيب**»، للمنذري.
- «**الأدب المفرد**»، للإمام البخاري.
- «**رياض الصالحين**»، للإمام النووي.
- «**الإلمام في أحاديث الأحكام**»، لابن دقيق العيد.

ولكنَّه لم يتم الكتابين الأخيرين بسبب سعي بعض مشايخ الطرقية إلىٰ الحُكَّام، ممَّا أدىٰ إلىٰ سجنه نحو ستة أشهر في سجن القلعة بدمشق.

ولقد حضر هذه الدروس عددٌ كبير من أهل العلم والأساتذة والمثقَّفين والطلَّاب، وكان لها أثرها الكبير في الدعوة إلىٰ الله ﷻ، ولقد كانت بداية هذه الدروس قبل عام (١٩٤٥م).

وقد سار تلامذة الشيخ علىٰ نهجه في التدريس، فللشيخ علي حسن الحلبي مجالس في شرح «**الموقظة**»، و«**الباعث الحثيث**»، و«**ألفية الحديث**» للسيوطي، و«**البيقونية**»، وأشرطة متنوعة في مصطلح الحديث.

وللشيخ مشهور حسن شرح مسموع لأجزاء من «**صحيح البخاري**»، وله شرح لـ«**صحيح مسلم**»، ابتدأه من عام (٢٠٠٥م)، وهو مستمر إلىٰ الآن، وقد وصل فيه إلىٰ كتاب الجمعة، وقد تجاوز الثلاثمئة شريط، وعلىٰ تلك الطريقة يقدر أن يصل الشرح إلىٰ (١٠٠٠) شريط مسموع، بل يزيد.

والشيخ ليس له اهتمام بشروح كتب الاصطلاح كاهتمام الشيخ الحلبي.

ثانيًا: التصنيف في الحديث رواية ودراية:

الأول: الكتب الحديثية التي اهتم علماء الشام بشرحها وتحليلها، أو تحقيقها والتعليق عليها:

(١) كتب الحديث النبوي المحقَّقة، مثل:

- «**مصنَّف ابن أبي شيبة**»، تحقيق الشيخ محمَّد عوامة.
- «**مسند الإمام أحمد**»، تحت إشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط.
- «**سنن النسائي**»، حقَّقه الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.
- «**سنن النَّسائي الكبرىٰ**»، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بالاشتراك مع حسن شلبي.
- «**سنن أبي داود**»، تحقيق الشيخ محمَّد عوامة.
- «**سنن التِّرمذي**»، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.
- «**الشمائل المحمَّدية للترمذي بشرح الباجوري**»، تحقيق الشيخ محمَّد عوامة.

- «**سنن الدَّارقطني**»، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بالاشتراك مع حسن شلبي.

- «**الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان**»، بترتيب الأمير علاء الدِّين الفارسي. تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

- «**موارد الظمآن بزوائد صحيح ابن حبَّان**» للهيثمي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بالاشتراك مع رضوان عرقسوسي.

- «**مسند أبي بكر**» للمروزي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

- «**مسند عمر بن عبد العزيز**» للباغندي، تحقيق الشيخ محمَّد عوامة.

- «**تخريج حديث الأسماء الحسنىٰ**» للعسقلاني، تحقيق الشيخ مشهور حسن.

- «**جزء في طرق حديث أرحم أمتي بأمتي أبو بكر**»، تحقيق الشيخ مشهور حسن.

- «**عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب عمل اليوم والليلة لابن السني**»، للشيخ سليم الهلالي.

- «**أمالي المحاملي**» رواية ابن مهدي، تحقيق الشيخ مشهور حسن.

- «**رياض الصَّالحين**» **للنَّووي**، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

(٢) كتب الحديث النبوي المشروحة، والمعلَّق عليها؛ مثل:

- «**توضيح الجامع الصحيح**»: لمحب الدين الخطيب (ت: ١٣٨٩هـ)، وهو شرح لطيف مختَصر علىٰ «**صحيح البخاري**». مطبوع.

- «**مختصر صحيح مسلم**» للمنذري، تحقيق وتعليق الشيخ الألباني.

- «**التعليق علىٰ سنن ابن ماجه**» تخريج، (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**التعليقاتُ الْحِسان علىٰ صحيح ابن حبان، وتمييزُ سقيمِهِ من صحيحِهِ، وشاذِّه من محفُوظِهِ**»، تأليف الشيخ الألباني.

- «**التعليقُ الممجَّد علىٰ موطأ الإمام محمَّد**» للكنوي. تعليق وتحقيق. (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**التعليق الممجَّد شرح موطأ محمَّد**» لأبي الحسنات اللَّكنَوي، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

- «**مختصر الشمائل المحمَّدية**» للترمذي. اختصار وتحقيق وتعليق وتخريج الشيخ الألباني.

- «**الأذكارُ**» للنووي. تعليق وتخريج. (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**التعليق الرغيب علىٰ الترغيب والترهيب للحافظ المنذري**». تأليف الشيخ الألباني.

الثاني: كتب علوم الحديث والعلل والرجال التي اهتم علماء الشام بتحقيقها أو شرحها:

(١) كتب علوم الحديث المحقَّقة، والمعلَّق عليها؛ مثل:

- «**المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي**» للقاضي الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ) قام بتحقيقه والتعليق عليه: الدكتور محمَّد عجَّاج الخطيب.

- «**ما لا يسع المحدِّث جهلُهُ**» للميَّانَشي. تحقيق وتعليق الشيخ علي الحلبي.

- «**علوم الحديث**» لابن الصلاح الشهرزوري، ويعرف بـ«**مقدِّمة ابن الصلاح**»: قام بتحقيقه الأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

- «**الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**» لأحمد شاكر، تعليق الشيخ الألباني.

- «**الباعث الحثيث بشرح اختصار علوم الحديث**»، لأحمد شاكر، تحقيق وتعليق الشيخ علي الحلبي.

- «**التّذكرة في علوم الحديث لابن الملقّن**»، تحقيق وتعليق الشيخ علي الحلبي.

- «**نزهةُ النظر في توضيح نُخبة الفكر**» تعليق وتحقيق الشيخ الألباني. (لم يتم) مطبوع ضمن كتاب «**النُّكت علىٰ نزهة النظر**» للشيخ علي الحلبي.

- «**نزهة النظر شرح نخبة الفكر**» للحافظ ابن حجر العسقلاني: قام بتحقيقه الأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

- «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**» للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) حققه وعلَّق عليه وقدَّم له الأستاذ الدكتور محمَّد عجاج الخطيب.

- «**شرح علل الترمذي**» لابن رجب الحنبلي: عني بتحقيقه والتعليق عليه واستكمال فوائده: الأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

- «**الرحلة في طلب الحديث**» للخطيب البغدادي، حققه وقدم له الأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

- «**التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**» للمُعَلِّمي، تحقيق وتعليق الشيخ الألباني.

- «**الحَديثُ النبوي**» لمحمَّد بن لطفي الصباغ. تخريج الشيخ الألباني.

- «**الرفع والتكميل**» للكنوي، حقَّقه وعلَّق عليه الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- «**قواعد في علم الحديث للتهانوي**»، حقَّقه وعلَّق عليه الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- «**خمس رسائل في علوم الحديث**»، حقَّقها وعلَّق عليها الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- «**ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث**»، حقَّقها وعلَّق عليها الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- «**دراسة حديثية مقارنة**» لنصب الراية، وفتح القدير، ومنية الألمعي، مع مقابلة نصب الراية بمخطوطتين. للشيخ محمَّد عوامة.

- «**الأوهام التي في مدخل أبي عبد الله النيسابوري**» للأزدي. تحقيق الشيخ مشهور حسن.

(٢) كتب العلل والرجال؛ مثل:

- «**الطبقات**»، للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق الشيخ مشهور حسن.

- «**المراسيل لأبي داود**»، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

- «**علل الحديث**» لابن أبي حاتم: حقَّقه وطبعه الأستاذ محب الدين الخطيب الدمشقي، نزيل مصر.

- «**مسائل أبي جعفر محمَّد بن عثمان بن أَبِي شيبة**» تحقيق وتعليق (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**تاريخُ دمشق**» لأبي زُرْعَة. رواية أبِي ميمون، تحقيق وتعليق. (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**الإكمالُ في أسماء الرجال**» للتبريزي. تحقيق الشيخ الألباني.

- «**تالي تلخيص المتشابه**» للبغدادي. تحقيق الشيخ مشهور حسن.

- «**سير أعلام النُّبلاء**» للذَّهبي. تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط.

- «**تاريخ الإسلام**» للذهبي. تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بالاشتراك مع الدكتور بشار عواد معروف.

- «**طبقات القرَّاء**» للذهبي. تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، بالاشتراك مع الدكتور بشار معروف.

- «**ديوانُ الضعفاء والمتروكين**» للذهبي. تحقيق وتعليق. (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**الكاشف**» للذهبي، وعليه حاشية سبط ابن العجمي، عن أصل المؤلِّفَيْنِ. تحقيق الشيخ محمَّد عوامة.

- «**لسان الميزان**» حقَّقه الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- «**تقريب التهذيب**»، للحافظ ابن حجر، مع حاشيتي العلَّامة عبد الله البصري وتلميذه الميرغني. تحقيق الشيخ محمَّد عوامة.

الثالث: المؤلفات الحديثية رواية ودراية:

(١) المؤلفات الحديثية الخاصة بمتون الأحاديث تصحيحًا وتضعيفًا:

- «**سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**» تأليف الشيخ الألباني.

- «**سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**» تأليف الشيخ الألباني.

- «**إرواء الغليلِ في تخريج أحاديث منار السبيل**» تأليف الشيخ الألباني.

- «**صحيح الأدب المفرد**» للبخاري. تأليف الشيخ الألباني.

- «**صحيحُ الإسراء والمعراج، وذِكرُ أحاديثهما، وتخريجها، وبيانُ صحيحها من**

سقيمها، وسردُ ما صحَّ منها في سياق واحد بأسلوبٍ فريدٍ بديعٍ لا تراهُ في كتاب» تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**صحيح الترغيب والترهيب**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**صحيح الجامع الصغير وزياداته**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**صحيح سنن أبي داود**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**صحيح سنن الترمذي**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**صحيح سنن النسائي**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**صحيح سنن ابن ماجه**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**صحيح السيرة النبوية**». تأليف الشيخ الألباني (لم يتم). (طبع في رسالة متوسطة).
- «**صحيح كشف الأستار عن زوائد البزَّار**». للهيثمي. (مخطوط) للشيخ الألباني.
- «**صحيح الكلم الطيب**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**صحيح موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيف الأدب المفرد**» للبخاري. تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيف الترغيب والترهيب**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيف الجامع الصغير وزياداته**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيف سنن أبي داود**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيف سنن الترمذي**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيف سنن النسائي**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيف سنن ابن ماجه**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ضعيفُ كشف الأستار عن زوائد البزار**». للهيثمي. (مخطوط) للشيخ الألباني.
- «**ضعيف موارد الظمآن إلىٰ زوائد ابن حبان**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم**». تأليف الشيخ الألباني.
- «**غايةُ الآمال بتضعيف حديث عرض الأعمال، والردُّ علىٰ الغُماري بصحيح**

المَقال». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**أحاديث التحري والبناء علىٰ اليقين في الصلاة**». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي ضعفها، أو أشار إلىٰ ضعفها، ابن تيمية في مجموع الفتاوىٰ**». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**الأحاديث الضعيفة والموضوعة فِي أمَّهات الكتب الفقهية**». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**الأحاديث المختارة للضياء المقدسي**». تحقيق وتخريج. (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**إزالة الشكوك عن حديث البروك**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**تخريجُ أحاديث فضائل الشام ودمشق للحافظ الرَّبعيِّ**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**تخريجُ حديث أبي سعيد الخدري في سجود السهو**». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**تخريج أحاديث البيوع وآثاره**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**تصحيحُ حَديث إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر والردُّ علىٰ من ضَعَّفَه**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**الجمع بين (ميزان الاعتدال) للذهبي، و(لسان الميزان) لابن حجر**». (مخطوط) للشيخ الألباني.

- «**رياض الصالحين للنووي**». تخريج الشيخ الألباني.

- «**صحيح ابن خزيمة**» للأعظمي. تخريج ومراجعة الشيخ الألباني.

- «**مسنَدُ الخلفاء الراشدين من الأحاديث المختارة للضياء المقدسي**». تحقيق وتخريج الشيخ الألباني.

- «**مشكاة المصابيح**» للخطيب التبريزي. تحقيق الشيخ الألباني.

- «**المُغنِي عن حَمل الأسفار فِي الأسفار**» للحافظ العراقي. تعليق وتخريج الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**هدايةُ الرواة إلىٰ تَخريج أحاديث المصابيح والمشكاة**» لابن حجر. تخريج. بتحقيق علي الحلبي.

- «**حجةُ النبي ﷺ، كما رواها عنه جابر رضي الله عنه، ورواها عنه ثقات أصحابه الأكابر**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**جزء في تصحيح حديث شُبْرُمة**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**تهذيبُ صحيح (الجامع الصغير) و(زياداته) والاستدراك عليه**». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**الروض النضير في ترتيب وتخريج معجم الطبراني الصغير**». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للقرضاوي**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**مختصر صحيح الإمام البخاري**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**نصب المجانيق في نسف قصة الغرانيق**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**نقدُ نصوص حديثية في الثقافة الإسلامية لمنتصر الكتاني**». تأليف الشيخ الألباني.

- «**الحوضُ المورود في زوائد منتقىٰ ابن الجارود**». تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- «**أداءُ ما وجب من بيان وضع الوضَّاعين في رجب**» لابن دِحْيةَ. تحقيق وتخريج الشيخ الألباني.

- «**إزالةُ الدهَش والوَلَه عن المُتحيِّر في صحَّة حديث: مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ**» لمحمَّد بن إدريس القادري. تخريج الشيخ الألباني.

- «**التصريح بما تواتر في نزول المسيح**». للشيخ محمَّد أنور كشميري، حقَّقه الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- «**تنوير العينين في طُرُق حديث أسماء في كشف الوجه والكفّين**». تأليف الشيخ علي الحلبي.

- **«الإيناس بتخريج حديث معاذ في الرأي والقياس»**. أو **«دفع اللأي بتضعيف حديث معاذ في الاجتهاد بالرأي»**. تأليف الشيخ علي الحلبي.

- **«القول المبين في ضعف حديثَي: «التلقين»، و«اقرؤوا علىٰ موتاكم ياسين»»**. تأليف الشيخ علي الحلبي.

- **«الكشف والتبيين لعلل حديث: «اللهم إنّي أسألك بحق السائلين»»**. تأليف الشيخ علي الحلبي.

- **«الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف، والرَّد علىٰ ابن حزم المخالف، ومُقلّده المُجازف»**. تأليف الشيخ علي الحلبي.

(٢) المؤلفات الحديثية الخاصة بعلوم الحديث وما دار حولها؛ مثل:

- **«النكت علىٰ نزهة النظر لابن حَجَر»**. تأليف الشيخ علي الحلبي.

- **«التعليقات الأثرية علىٰ المنظومة البيقونيّة»**. تأليف الشيخ علي الحلبي.

- **«الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام»**. تأليف الشيخ الألباني.

- **«وجوبُ الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والأحكام والردُّ علىٰ شبه المخالفين»**. تأليف الشيخ الألباني.

- **«أسماء شيوخ الطبراني في المعجم الأوسط»**. تأليف الشيخ الألباني.

- **«دفاع عن الحديث النبوي والسيرة والرد علىٰ جهالات الدكتور البوطي في فقه السيرة»**. تأليف الشيخ الألباني.

- **«الذَّبُّ الأَحمد عن مُسْنَد الإِمَام أحْمَد»**. تأليف الشيخ الألباني.

- **«المستدركُ علىٰ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»**. تأليف الشيخ الألباني. (مخطوط).

- **«رجال الجَرح والتعديل لابن أبي حاتِم»**. إعداد. (مخطوط) للشيخ الألباني.

- **«أمراء المؤمنين في الحديث»**. تأليف الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- **«الإسناد من الدين»**. تأليف الشيخ عبد الفتاح أبوغُدَّة.

- **«أبو هريرة راوية الإسلام»**، للدكتور محمَّد عجَّاج الخطيب.

- «**السنة قبل التدوين**»، للدكتور محمَّد عجَّاج الخطيب.

- «**أصول الحديث ومصطلحه**»، للدكتور محمَّد عجَّاج الخطيب.

- «**الوجيز في علوم الحديث ونصوصه**»، للدكتور محمَّد عجَّاج الخطيب.

- «**منهج النقد في علوم الحديث**»، للدكتور نور الدين عتر.

-«**الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**»، للدكتور نور الدين عتر.

- «**خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة**»، للدكتور نور الدين عتر.

- «**أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء**». للشيخ محمَّد عوامة.

- «**أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين**». للشيخ محمَّد عوامة.

- «**الإمام مسلم بن الحجاج، ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث**». تأليف الشيخ مشهور حسن.

- «**كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة في علم المصطلح**». للشيخ سليم الهلالي.

ثالثًا: الاهتمام والعناية بالأسانيد والإجازات:

لم يكن اهتمام علماء الشام بالأسانيد والإجازات في تلك الفترة كاهتمام غيرهم ممَّن تقدَّموا عنهم في الحقبة السابقة، فمن ذلك:

- إجازتان لمحدِّث حلب الشهباء الشيخ محمَّد راغب بن محمود الطباخ الحلبي الحنفي (ت: ١٣٨٩هـ)، **أولهما**: للشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، **وثانيهما**: للشيخ محمَّد بن محمَّد صالح البوسنوي الخانجي، وقد طُبعا في دار البشائر الإسلامية، دمشق، ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر بالمسجد الحرام (١٤٣٠هـ)، المجلد (١٢) الرسالة (١٤٨)، اعتناء: محمَّد بن إبراهيم الحسين.

- موجز ثبت الدرر الغالية في الأسانيد الدمشقية العالية وإثبات بعض الأحاديث والمسلسلات المتصلة بالعلماء والمحدِّثين الثقات، للشيخ محمَّد صالح بن أحمد الخطيب القادري الحسني الدمشقي، طُبع في المطبعة الهاشمية دمشق سنة (١٣٩٠هـ).

- ثبت وإجازة علَّامة الشام محمود الحمزاوي الدمشقي (ت: ١٣٠٥هـ) للعلَّامة

خير الدين الآلوسي (١٣١٧هـ)، طبعة دار النوادر، باعتناء عدنان أبو زيد.

- منَّة الرحمن في أسانيد حسين عسيران، إعداد الشيخ المحدِّث حسين أحمد عسيران الشافعي النقشبندي الصيداوي ثم البيروتي، طُبع في بيروت ٢٤ رجب (١٤١٨هـ).

- إمداد الفتاح بأسانيد ومرويات الشيخ عبد الفتاح، وهو ثبت الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة (ت: ١٤١٧هـ)، تخريج تلميذه محمَّد بن عبد الله آل رشيد، طُبع في مكتبة الإمام الشافعي، (١٤١٩هـ).

رابعًا: المنهج النقدي:

يُعدُّ الحديثُ عن المنهج النقدي أحد أهم المرتكزات الرئيسة في بنية الدرس الحديثي؛ إذ به تظهر منهجية المشتغل بعلم الحديث في تلك الفترة محل الدراسة، وطريقة تناوله لبعض القضايا الحديثية المهمة؛ منها: قضايا منهجية عامة؛ كالموقف من أقوال الأئمة المتقدِّمين، تصحيحًا وتضعيفًا، وإمكانية مخالفتهم في ذلك، والمساحة التي يعطيها كلٌّ واحد منهم لنفسه، بالإضافة إلىٰ بعض القضايا الأخرىٰ كالشذوذ، وزيادة الثقة، والتقوية . . .، إلىٰ آخر ذلك.

وتلك الأمور -ولا شك- تظهر في صنيع من له اعتناء بالدراسة الأسانيدية والحكم علىٰ الأحاديث، وإذا تأملنا أصناف المشتغلين بعلم الحديث في تلك الفترة -أعني من منتصف القرن الرابع عشر إلىٰ أوائل القرن الخامس عشر الهجري-؛ نجدهم متفاوتين في ذلك قِلَّة وكَثْرةً، حتىٰ عند من ينتمون إلىٰ مدرسة حديثية واحدة، فالمطابقة في كل شيء تكاد تكون مستحيلة، ولكن المهم من ذلك هي الأُطُر المنهجية البارزة التي يتبعها أصحاب كل مدرسة، ويمكن لنا أن نُقسِّم المشتغلين بعلم الحديث في تلك الفترة باعتبار ما تقدَّم ذكره إلىٰ مدرستين:

الأولىٰ: المدرسة التقليدية (التطبيقية): وهي التي تعنىٰ بالدراسة الأسانيدية، دون التوسع في الدراسات الحديثية والتنظير.

الثانية: المدرسة التقليدية (التنظيرية): وهي التي تعنىٰ بالدراسات الحديثية والتنظير، دون التوسع في دراسة الأسانيد التطبيقية.

وسأتحدث عن كلتا المدرستين وفق اعتبارات ثلاثة:

الاعتبار الأول: العناية بالدراسة الأسانيدية والحكم علىٰ الأحاديث.

الاعتبار الثاني: الموقف من أقوال الأئمة المتقدِّمين تصحيحًا وتضعيفًا، وإمكانية مخالفتهم في ذلك.

الاعتبار الثالث: الموقف من زيادات الثقات، وتقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات.

أولًا: المدرسة التقليدية (التطبيقية):

يمثِّل تلك المدرسة من أهل الشام: الشيخ العلَّامة محمَّد ناصر الدين الألباني، ويتبعه في ذلك تلامذته: الشيخ علىٰ حسن الحلبي، والشيخ مشهور حسن آل سلمان، والشيخ الدكتور سليم بن عيد الهلالي.

ويكفنينا في دراسة تلك المدرسة الحديث عن الشيخ الألباني وفق الاعتبارات الثلاثة، لكون من جاء بعده من تلامذته قد سار علىٰ طريقته في الدراسة الحديثية.

الاعتبار الأول: العناية بالدراسة الأسانيدية والحكم علىٰ الأحاديث:

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ الشيخ الألباني قد اعتنىٰ بدراسة الأسانيد والحكم عليها عناية بالغة، تمثَّلت في نتاج حديثي ضخم لا يستطيع القيام به فردٌ واحدٌ، بل يحتاج إلىٰ مؤسَّسة علمية، وهذه حقيقة لا يستطيع إنكارها أيُّ منصف، فقد بلغ مجموع ما قام الشيخ بدراسته والحكم عليه في سلسلتيه «الصحيحة» و«الضعيفة» فقط (١١١٩٧) حديثًا، ممَّا يعكس الاعتناء البالغ بهذا الأمر لدىٰ الشيخ.

وهذا الاهتمام لم يكن لأحد من بعده من تلامذته، اكتفاءً منهم -غالبًا- بما قام به الشيخ، وإنَّما قام بعضهم بدراسة أحاديث كتاب معين، أو إفراد بعض الأحاديث بالتصنيف والكلام عليها، كما تقدَّم بيان ذلك عند سرد المصنَّفات.

ويدخل في هذه المدرسة من حيث الاعتناء بدراسة الأسانيد والحكم علىٰ الأحاديث: الشيخان الفاضلان المحقِّقان: محمَّد عوامة، وشعيب الأرنؤوط، وإن كانا لا يمثلان المدرسة الألبانية لتقارب الطبقة بينهما.

فنجد أن الشيخ محمَّد عوامة قد قام بتحقيق كتاب «المصنف» لابن أبي شيبة، وهو من الكتب الموسوعية التي لا يمكن أن يُستغنىٰ عنها، ويُعدُّ تحقيقه للكتاب هو

الأفضل من بين طبعاته، فقد مكث في تحقيقه ما يزيد على الخمسة عشر عامًا، وقد قام الشيخ بتخريجه ودراسة أسانيده والحكم عليها وفق منهج وضعه لنفسه يتناسب مع ضخامة الكتاب(١).

كذلك قام الشيخ بتحقيق كتاب «السنن» لأبي داود، لكنَّه اعتمد منهجًا يسيرًا في الحكم على الأحاديث، فلا تظهر فيه الدراسة الأسانيدية كعمله في «المصنف».

أمَّا الشيخ شعيب الأرنؤوط فهو أشهر من أن نتكلم على اعتنائه بدراسة الأسانيد والحكم على الأحاديث، فقد قام بذلك خير قيام؛ يظهر ذلك من خلال الكتب الحديثية التي قام بتحقيقها بنفسه، أو أشرف على تحقيقها.

والشيخ شعيب يعدُّ الأقرب لطريقة الشيخ الألباني، من حيث التوسع في التخريج ودراسة الأسانيد، والحكم على الرواة، وبيان العلل وغير ذلك.

الاعتبار الثاني: الموقف من أقوال الأئمة المتقدمين تصحيحًا وتضعيفًا، وإمكانية مخالفتهم في ذلك:

يعدُّ الشيخ الألباني من المجتهدين في هذا العلم الشريف، وهذا أمر لا ينكره منصف، لكن السؤال: هل الاجتهاد في علم الحديث في تلك الأزمان المتأخرة له حدود وقيود؟ أم أنَّ الأمر واسعٌ ويسع المتأخر أن يخالف من تقدَّم تصحيحًا وتضعيفًا اعتمادًا على ما وصل إليه من مرويات يراها مُعضِّدة، وأخرى مُعِلّة من وجهة نظره؟

نجد أنَّ الشيخ الألباني من الذين يذهبون إلى إمكانية مخالفة المتقدمين في أحكامهم، وذلك ظاهر لمن تتبع أحكام الشيخ، وقد صرح الشيخ بذلك في إجابته لسؤال حول ذلك حيث قال:

«وقد يكون من المفيد أن أشير هنا إلى أمر هام طالما سُئلت عنه كتابة ولفظًا، وهو قولهم: ما هو السبب في مخالفتك في التصحيح والتضعيف بعض من تقدَّمك من الحفاظ المحدِّثين؛ كالسيوطي، والمناوي، وغيرهما، فضلًا عن بعض المشتغلين بالحديث من المعاصرين؟

---

(١) مقدمة «المصنف» (١/ ٥٧ - ٦١). ط. شركة دار القبلة-مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).

والجواب:

أمَّا بالنسبة للحفَّاظ المتقدِّمين، فالسبب يعود إلىٰ أمرين أساسيين:

الأول: أن الإنسان من طبعه الخطأ والنسيان، لا فرق في ذلك بين المتقدِّمين والمتأخِّرين، فقد ينسىٰ المتقدِّمُ ويسهو، فيستدرك عليه المتأخر، وقديمًا قالوا: كم ترك الأول للآخر.

فالحكم حينئذ للدليل والبرهان، فمع أيهما كان اتُّبع.

والآخر: وهو الأهم؛ **أن المتأخر العارف بهذا الفن قد يتوسع في تتبع الطرق من دواوين السنة لحديث ما، فيساعده ذلك علىٰ تقوية الحديث، لمعرفته بشواهده ومتابعاته -وهذا من منهجي في التخريج-**، وعلىٰ تضعيف إسناد ظاهره الصحة، لأنَّ تتبعه للطرق كشف له عن علة قادحة فيه كالإرسال أو الانقطاع أو التدليس وغيرهما، ما كان ليظهر له ذلك لولا تتبعه للطرق، وهذا أمر مذكور في علم مصطلح الحديث، فراجعه إن شئت في «**الباعث الحثيث**» في (المعلل من الحديث) أو غيره.

ونحن -بفضل الله- من العارفين بذلك نظرًا وتطبيقًا منذ نحو نصف قرن من الزمان، وكتبي أكبر شاهد علىٰ ذلك، وبخاصة «**إرواء الغليل**»، وهذه «**السلسلة**» و«**السلسلة**» الأخرىٰ، والأمثلة متوفرة فيهما بكثرة»[1].

قلتُ: والأمر لا يقف عند السيوطي، والمناوي، ومن هو قريب من تلك الطبقة؛ بل شمل ذلك: الإمام أحمد، والبخاري، وأبا داود، والترمذي، وأبا زرعة، وأبا حاتم، والدارقطني، وغيرهم.

وأرىٰ أنَّ الشيخ لم يُصبْ في أكثر ذلك، والسبب في ذلك أن الشيخ يتوسع كثيرًا في رد العلل التي أعلَّ بها المتقدِّمون ويراها ليست بقادحة، بالإضافة إلىٰ توسعه في التقوية بالمجموع، والشواهد[2].

ونحن لسنا بصدد الكلام عن دراسة مفصَّلة لأحكام الشيخ التي خالف فيها

---

(١) الألباني، «**السلسلة الصحيحة**»، (٤/ ٥).

(٢) انظر: الألباني، «**إرواء الغليل**» (رقم: ١١، ٧٩، ٨١).

المتقدِّمين؛ إنَّما هي مجرد إشارات لقضية منهجية عامة لطريقة الشيخ في تعامله مع أقوالهم تصحيحًا وتضعيفًا.

الاعتبار الثالث: الموقف من الشذوذ، وزيادات الثقات:

عرَّف الشيخُ الشذوذ بأنَّه: «ما رواه الثقة المقبول مخالفًا لمن هو أولىٰ منه، علىٰ ما هو المعتَمَد عند المحدِّثين»[(١)].

والناظر في تطبيقات الشيخ يلحظ أنَّه لا يقول بقبول زيادة الثقة مطلقًا، إنَّما تختلف باختلاف القرائن، ويمكن لنا أن نعرف منهج الشيخ نظريًا من خلال إقراره لِمَا ذكره ابن كثير في «**اختصار علوم الحديث**»[(٢)]، وقد حكىٰ ابن كثير اختلاف العلماء في ذلك.

وتبعه علىٰ التفصيل في ذلك تلامذته: الحلبي، والهلالي[(٣)].

ثانيًا: المدرسة التقليدية (التنظيرية):

يمثل تلك المدرسة من أهل الشام: الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، والشيخ الدكتور نور الدين عتر.

الاعتبار الأول: العناية بالدراسة الأسانيدية، والحكم علىٰ الأحاديث:

المتتبع لمصنَّفات الشيخين يظهر له جليًّا مدىٰ اهتمامهما واعتنائهما بالتنظير والتقعيد لمختلف القضايا الحديثية، ممَّا يجعل الوقوف علىٰ اختياراتهما سهلًا ميسورًا، وليس لهما من التطبيقات العملية ما يستنبط من خلاله الدراسة الأسانيدية والحكم علىٰ الأحاديث.

الاعتبار الثاني: الموقف من أقوال الأئمة المتقدِّمين تصحيحًا وتضعيفًا، وإمكانية مخالفتهم في ذلك:

من المعلوم أن تلك المخالفة لا تظهر إلا من خلال التطبيق العملي، والتعرُّض لأقوال المتقدِّمين تصحيحًا وتضعيفًا، وليس ثمة في مؤلَّفات الشيخين ما يُوضح

---

(١) الألباني، مقدمة «تمام المنة»، (ص/ ١٥، ١٦).

(٢) انظر: «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث»، (ص/ ١٧٩، ١٩٠).

(٣) انظر: «كفاية الحفظة شرح المقدمة الموقظة»، (ص/ ١٥٥ - ١٦٦).

موقفهما من ذلك، لكن في اعتناء الشيخ أبي غُدَّة لنقل أقوالهم في غير مناسبة ما يدل بطريق نظري علىٰ اهتمامه بها وإجلاله لها، ويمكن أن نستدل علىٰ إجلال الدكتور نور الدين عتر للمتقدِّمين بما قاله في كتابه: «**منهج النقد في علوم الحديث**» تحت عنوان: «**تصحيح المتأخرين وتحسينهم للأحاديث**»: «قام أئمة الحديث منذ العصور الأولىٰ بنقد الأحاديث، وتمييز مقبولها من مردودها، وتكلموا في عللها، وأتوا في ذلك بأبحاث دقيقة تكشف خبايا الأسانيد والمتون، كأنما كانوا يطوفون مع الرواة، وينتقلون مع المتون خلال حلقات الإسناد!

فكانت أبحاثهم وأحكامهم حجَّةً تلقَّاها العلماء بالقبول، واحتجُّوا بأحكامهم في صحتها وحسنها، وعملوا بمقتضاها»[(١)].

الاعتبار الثالث: الموقف من الشذوذ، وزيادات الثقات:

المتتبع لمصنَّفات الشيخ أبي غُدَّة التي قام بالتعليق عليها وقد تعرَّضَتْ للكلام علىٰ الشذوذ، وزيادات الثقات، وغيرهما من مسائل الاصطلاح؛ كـ«**الموقظة**» للذهبي، و«**قواعد في علوم الحديث**» للتهانوي، يجد أنَّه لم يكن يعلِّق عليها بشيء! فإنْ عددنا ذلك إقرارًا منه؛ فيمكن لنا أن نعرف الشذوذ بـ: «**ما رواه الثقة أو الصدوق مخالفًا لمن هو أرجح منه، لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو مرجِّح سواهما -مخالفة تسلتزم رد ما رواه الأرجح-**»[(٢)].

وهو تعريف جيد، إن كان هذا اختياره.

وبالنسبة إلىٰ زيادات الثقات: فقد تبنىٰ الشيخ أبو غُدَّة -فيما يظهر- ما ذكره الحافظ ابن حجر في «**شرح النخبة**»؛ إذ نقله في حاشية كتاب «**قواعد في علوم الحديث**» للتهانوي تتميمًا لكلام ابن حجر علىٰ القول بالتفصيل في قبول زيادة الثقة، ثم أعقبه بكلام ابن حبان الذي يرىٰ فيه -أي: ابن حبان- قبول زيادة المتن من الفقيه، وزيادة الإسناد من المحدِّث، وانتقده في ذلك[(٣)].

---

(١) نور الدين عتر، «**منهج النقد في علوم الحديث**»، (ص/ ٢٨٠).

(٢) التهانوي، «**قواعد في علوم الحديث**»، (ص/ ١٢٠، ١٢١).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ٤٢).

وأمَّا عن رأي الدكتور نور الدين عتر فيمكن لنا أن نعرفه من خلال ما ذكره في كتابه «**منهج النقد في علوم الحديث**» حيث قال: «الشاذ في اصطلاح المحدِّثين: ما رواه المقبول مخالفًا لمن هو أولىٰ منه، لكثرة عدد، أو زيادة حفظ. والمحفوظ: مقابل الشاذ، وهو ما رواه الثقةُ مخالفًا لمن هو دونه في القبول»[1].

وقال عن زيادة الثقة: «هي ما يتفرد به الثقة في رواية الحديث، من لفظة، أو جملة، في السند أو المتن».

وقال بعد أن ذكر تقسيم ابن الصلاح للزيادة في المتن: «وهذا التقسيم هو الذي نرجحه ونأخذ به؛ لأنَّه يوافق قواعد المحدِّثين في أنه يشترط لقبول الحديث ألا يكون شاذًّا، فالزيادة المنافية ما دامت دون روايات الحديث في القوة فهي غير مقبولة، فلا بُدَّ من تقييد قبول الزيادة بكونها غير منافية، كما حقَّقه الحافظ ابن حجر في شرح النخبة»[2].

---

(١) نور الدين عتر، «**منهج النقد في علوم الحديث**»، (ص/ ٤٢٨).

(٢) المصدر السابق، (ص/ ٤٢٦، ٤٢٧).

المبحث الثالث

العلَّامة الألباني ومنهجه في تصحيح الأحاديث، وتقويتها بالشواهد والمتابعات

تقدمت الإشارة إلىٰ شيء من طريقة الشيخ الألباني ومنهجه في بعض جوانب النقد الحديثي، لكن الحديث عن الشيخ الألباني لا يمكن أن يُختَزل في عدَّة أسطر، بل يحتاج إلىٰ كتاب مستقل، ونظرًا لأنَّ المقام هنا لا يتسع لذلك؛ فحاولت في هذا المبحث أن أتخير مسألتين متعلقتين بمنهج الشيخ في التصحيح وتقوية الأحاديث، أفصِّل فيهما بعض الشيء، ليكونا دليلًا لبيان طريقة الشيخ النقدية؛ وهما:

أولًا: طريقة الشيخ الألباني ومنهجه في تصحيح الأحاديث:

من المعلوم أن الحديث الصحيح يشتمل علىٰ أمور خمسة كما قال ابن الصلاح: «أما الحديث الصحيح: فهو الحديث المسنَد الذي يتصل إسنادُه، بنَقْلِ العَدْل الضابط عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه، ولا يكون شاذًّا، ولا مُعَلَّلًا»(١).

وقد أقرَّ الشيخ الألباني بتلك الشروط نظريًّا في تعليقه علىٰ «**الباعث الحثيث**»، حيث قال: «فحاصل حد الصحيح: أنَّه المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، ولا يكون شاذًّا، ولا مردودًا، ولا معللًا بعلة قادحة»(٢).

أمَّا عن طريق التطبيق العملي، ومدىٰ التزام الشيخ بتطبيق تلك الشروط علىٰ تصحيحه للحديث؛ فنمرُّ مرورًا سريعًا بذكر مثالٍ واحدٍ يوضح طريقة الشيخ في ذلك:

---

(١) ابن الصلاح «**معرفة أنواع علوم الحديث**» (ص/ ١١، ١٢).

(٢) أحمد شاكر، «**الباعث الحثيث**»، (١/ ١٠٠).

(١) اتصال السند:

قال الشيخ في «**تمام المنة**» عن حديث أنس ﷺ قال: أَتَىٰ رَجُلٌ مِنْ تَمِيم رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ أَصْنَعُ؟ وَكَيْفَ أُنْفِقُ؟ فقال رسول الله ﷺ: «**تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ مَالِكَ؛ فَإِنَّهَا طُهْرَةٌ تُطَهِّرُكَ، وَتَصِلُ أَقْرِبَاءَكَ، وَتَعْرِفُ حَقَّ السَّائِلِ، وَالْجَارِ، وَالْسَّائِلِ**».

قال الشيخ: لم أرَ من صرَّح بتصحيحه، والمصنِّف صحَّحه بناءً علىٰ قول المنذري: «ورجاله رجال الصحيح»، وكذا قال الهيثمي، ولا يلزم منه أن يكون صحيحًا، لاحتمال فقد شرطٍ من شروط الصحة الأخرىٰ كما ذكرناه في المقدمة، والواقع هنا كذلك؛ لأنَّ شرط الاتصال فيه مفقود! فالحديث في «**المسند**» (٣/ ١٣٦) من طريق سعيد بن أبي هلال عن أنس، وسعيد هذا لم يسمع من أنس كما في: «**التهذيب**»، فهو منقطع، والمنقطع من أقسام الحديث الضعيف[١].

(٢) عدالة الرواة:

من المعلوم أن الراوي ساقط العدالة لا خلاف بين المحدِّثين والمشتغلين بعلم الحديث في ردِّ حديثه؛ إلَّا أنَّ هناك أمرين متعلقين بالعدالة يحسن التنبيه عليهما، ومعرفة موقف الشيخ الألباني منهما، وهما: الجهالة، والبدعة.

(أ) الجهالة:

قال الشيخ في «**إرواء الغليل**» عن حديث حَبِيب بْنِ سِبَاعٍ -وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ-، قال: إنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الْأَحْزَابِ صَلَّىٰ الْمَغْرِبَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: «**هل عَلِمَ أحدٌ مِنكُمْ أَنِّي صَلَّيْتُ الْعَصْرَ؟**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ مَا صَلَّيْتَهَا، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ، فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّىٰ الْعَصْرَ، ثُمَّ أَعَادَ الْمَغْرِبَ».

ضعيف، أخرجه أحمد (٤/ ١٠٦) حدثنا موسىٰ بن داود، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبىٰ حبيب، عن محمَّد بن زيد، أن عبد الله بن عوف حدَّثه أن أبا جمعة حبيب بن سباع . . . الحديث.

وأخرجه الطبراني في «**المعجم الكبير**» (١/ ١٧٤/ ٢) من طريق سعيد بن أبي مريم، أنبأنا ابن لهيعة به.

---

(١) الألباني، «تمام المنة في التعليق علىٰ فقه السنة»، (٣٥٨، ٣٥٩).

قلتُ: وهذا سند ضعيف، وله علتان:

الأولىٰ: محمَّد بن يزيد هذا هو ابن أبي زياد الفلسطيني، وهو مجهول، كما قال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ١٢٦) عن أبيه، وكذا قال الدارقطني وتبعهما الذهبي . . . إلخ.

(ب) البدعة:

أما عن رواية المبتدع فالبدعة تنافي العدالة، لكن لما كان الراوي متأوِّلًا أراد إصابة الحق، واجتهد في ذلك فأخطأه، وكان غير متبع لهواه، مع توافر كونه غير متهم أو متكلَّم في عدالته بقادح، وكونه لا ينفك عن الضبط كما في راوي الحديث المقبول عمومًا؛ فإنَّ ذلك لا يمنع من قبول حديثه عند أصحاب الصحيح وغيرهم، ومن ثَمَّ سار الشيخ الألباني علىٰ ذلك:

قال: «وهي مسألة طالما اختلفت فيها أقوال العلماء، كما هو مبسوط في (علم المصطلح)، والذي تحرَّر عندي فيها -ورأيت فحول العلماء عليها-: أن المبتدع إذا ثبتت عدالته، وضبطه وثقته؛ فحديثه مقبول ما لم تكن بدعته مكفرة، ولم يكن حديثه مقويا لبدعته، وإلىٰ هذا مال الحافظ في «**شرح النخبة**» تبعًا للعلَّامة المحقِّق ابن دقيق العيد، وقد حكىٰ كلامه في «**مقدمة الفتح**»، (٣٨٥)، وهو جيد ومهم جدًا، فراجعه»[(١)].

وقال أيضًا عن محمَّد بن مقاتل المروزي: «ولم تطمئن نفسي لجرح هذا الرجل؛ لأنَّه جرح غير مفسر، اللهم إلَّا في كلام ابن حبان، لكنَّه صريح في أنَّه لم يجد فيه ما يجرحه إلَّا كونه مرجئًا، وهذا لا يصح أن يعتبر جرحًا عند المحققين من أهل الحديث؛ ولذلك رأينا البخاري يحتج في «**صحيحه**» ببعض الخوارج، والشيعة، والقدرية، وغيرهم من أهل الأهواء؛ لأنَّ العبرة في رواية الحديث: إنَّما هو الثقة والضبط»[(٢)].

وقال أيضًا: «والتشيع لا يضر في الرواية عند المحدِّثين؛ لأنَّ العبرة في الراوي إنَّما هو كونه مسلمًا عدلًا ضابطًا، أمَّا التمذهب بمذهب مخالف لأهل السنة؛ فلا يُعدُّ

---

(١) الألباني، «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، (٧/ ٦٩٤).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٥٦٢).

عندهم جارحًا، ما لم ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ كما بينه الحافظ ابن حجر في «**شرح النخبة**»، وذلك من إنصاف المحدِّثين وعدلهم مع مخالفيهم»[1].

وقال عن الأجلح بن عبد الله: «ولا عيب فيه سوىٰ أنَّه شيعي، ولكن ذلك لا يضر في الرواية؛ لأنَّ العمدة فيها إنَّما هو الصدق، كما حرَّره الحافظ في **شرح النخبة**»[2].

قال الشيخ عن حديث أخرجه الترمذي عن قُتَيْبَة، قال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْك، عَنْ مُطَرِّفِ بنِ عَبدِ اللَّهِ، عَن عِمرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ . . . الحديث، وفيه: «**مَا تُرِيدُونَ مِنْ عَلِيٍّ؟ إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي**».

قال الشيخ: «فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر، وهو جعفر بن سليمان، أفلا يُعتبر ذلك طعنًا في الحديث وعلّة فيه؟! فأقول: كلا، لأن العبرة في رواية الحديث إنَّما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه»[3].

(٣) ضبط الرواة:

وهو أمر أساسي فيمن يُقبل حديثه، ويُحتَجُّ به علىٰ انفراده في الحديث المقبول بشقيه الصحيح، والحسن، وينافي ذلك سوء الحفظ؛ لذلك فإنَّ الشيخ لم يحتج بما تفرَّد به راوٍ سيئُ الحفظ.

قال الشيخ: «وأما قول الهيثمي في «**المجمع**»: «في إسناده محمَّد بن أبي ليلىٰ، وهو سيئ الحفظ، وحديثه حسن إن شاء الله تعالىٰ»؛ فهو غير مستقيم؛ لأنَّ السيئ الحفظ حديثه من قسم المردود، كما هو مقرَّر في «**المصطلح**»، وخصوصًا في «**شرح النخبة**» للحافظ ابن حجر».

مثال ذلك: ما رواه ابن ماجه: أنَّ النبي ﷺ مر بسعد وهو يتوضأ فقال: «ما هذا السرف؟»، فقال: أفي الوضوء إسراف؟ قال: نعم، وإن كنت علىٰ نهرٍ جارٍ».

---

(١) الألباني، «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، (١/ ٧٥٢).

(٢) المصدر السابق، (٤/ ٢٤٧).

(٣) نفسه، (٥/ ٢٦٢).

قال الشيخ الألباني: «ضعيف، رواه ابن ماجه من طريق ابن لهيعة، عن حُييٍّ بن عبد الله المعافري، عن أبي عبد الرحمن الحُبُليّ، عن عبد الله بن عمرو؛ به.

وكذا رواه أحمد، والحكيم الترمذي في «**الأكياس والمغتربين**».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، ابن لهيعة سيئ الحفظ، ولذلك جزم الحافظ في «**التلخيص**» بضعف إسناده»[1].

(٤) انتفاء الشذوذ:

قال الشيخ الألباني: «من شروط الحديث الصحيح: أن لا يشذَّ راويه عن رواية الثقات الآخرين للحديث»[2].

وقال أيضًا: «والحديث الشاذُّ: ما رواه الثقة المقبول مخالفًا لمن هو أولىٰ منه، علىٰ ما هو المعتمَد عند المحدِّثين، وأوضح ذلك ابن الصلاح في «**المقدمة**»، فقال: إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه، فإن كان ممَّا انفرد به مخالفًا لِمَا رواه من هو أولىٰ منه بالحفظ، أو أضبط؛ كان ما انفرد به شاذًّا مردودًا، وإن لم تكن فيه مخالفةٌ لِمَا رواه غيره، وإنَّما رواه هو ولم يروه غيره؛ فيُنظَر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلًا حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه؛ قُبِل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد به، وإن لم يكن ممَّن يُوثَق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به، كان انفرادُه خارمًا له مزحزحًا له عن حيِّز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائرٌ بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفردُ به غيرَ بعيدٍ من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده؛ استحسنَّا حديثه ذلك، ولم نحطه إلىٰ قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدًا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر . . . ، والشذوذ يكون في السند، ويكون في المتن، ولكلٍّ منهما أمثلة كثيرة سيأتي التنبيه علىٰ بعضها في مواطنها إن شاء الله تعالىٰ»[3].

قال الشيخ عن حديث «نزل الحجر الأسود من الجنة، وهو أشدُّ بياضًا من اللبن؛ فسودته خطايا بني آدم».

---

(١) الألباني، «**إرواء الغليل**»/ (١/ ١٧١).

(٢) الألباني، «**تمام المنة**»، (ص/ ٢٣٩).

(٣) المصدر السابق، (ص/ ١٦).

أخرجه الترمذي (١/ ١٦٦)، وابن خزيمة في «**صحيحه**» (١/ ٢٧١/ ١)، والطبراني في «**المعجم الكبير**» (٣/ ١٥٥/ ١، ٢)، وكذا أحمد (١/ ٣٠٧، و٣٢٩، و٣٧٣)، والخطيب في «**التاريخ**» (٧/ ٣٦٢) من طرق عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس عن النبي ﷺ به.

وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وقال: «اللبن» مكان «الثلج»، وهو شاذ عندي لمخالفته للفظ الجماعة[١].

(٥) انتفاء العلة:

قال الشيخ: «أما أهل العلم والنقد، فلا يكتفون بذلك، بل يتتبعون الطرق، ويدرسون أحوال الرواة، وبذلك يتمكنون من معرفة ما إذا كان في الحديث عِلَّة أو لا، ولذلك كان معرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث، إن لم يكن أدقها إطلاقًا»[٢].

والاضطراب من علل الحديث، قال الشيخ: «من شروط الحديث الصحيح: أن لا يكون معلَّلًا، فاعلم أنَّ من علل الحديث: الاضطراب، وقد قالوا في وصف الحديث المضطرب: هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم علىٰ وجه، وبعضهم علىٰ وجه آخر مخالف له، وإنَّما نسميه مضطربًا إذا تساوت الروايتان، أما إذا ترجَّحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرىٰ، بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمَدة؛ فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذٍ وصف المضطرب، ولا له حكمه.

ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك في راوٍ واحد، وقد يقع من رواة له جماعة، والاضطراب موجب ضعف الحديث لإشعاره بأنَّه لم يُضبَط»[٣].

قال الشيخ عن حديث عَلِيٍّ ﵁، قَالَ: «إِنَّ من السُّنَّة في الصلاة وضع الأَكُفِّ علىٰ الأَكُفِّ تحت السرة» بعد أن ذكر تخريجه: «هذا سند ضعيف، علته عبد الرحمن بن إسحاق هذا، وهو الواسطي، وهو ضعيف كما يأتي، وقد اضطرب فيه، فرواه مرة

---

(١) الألباني، «**سلسلة الأحاديث الصحيحة**»، (٦/ ٢٣٠).

(٢) الألباني، «**إرواء الغليل**»، (٦/ ٥٧).

(٣) الألباني، «**تمام المنة**»، (ص/ ١٧).

هكذا عن زياد عن أبي جحيفة عنه. ومرة قال: عن النعمان بن سعد عن علي»[١].

بعد أن ذكرنا موقف الشيخ الألباني من شروط الحديث الصحيح بإيجاز، وتبيَّن أنَّ الشيخ يوافق الجمهور علىٰ الشروط الخمسة المتقدِّمة، نشير إلىٰ أنَّ هناك أمورًا يُصحح بها بعضُ الناس الأحاديثَ، وهي زائدة علىٰ الشروط الخمسة التي اشترطها الجمهور، فما هو موقف الشيخ الألباني منها؟!

(١) موقف الألباني من تصحيح الحديث بعمل العالم، وفتياه وفق حديث ما:

قال الشيخ: «جاء في علم المصطلح: وعمل العالم وفتياه علىٰ وفق حديث رواه، ليس حُكمًا بصحته، ولا مخالفته قدح في صحته ولا في رواته»[٢].

(٢) موقف الألباني من تصحيح الحديث لموافقة المنامات له:

قال الشيخ: «والمنامات وإن كان لا يُحتجُّ بها؛ فذلك لا يمنع من الاستئناس بها فيما وافق نقد العلماء وتحقيقهم، كما لا يخفىٰ علىٰ أهل العلم والنُهىٰ»[٣].

(٣) موقف الألباني من تصحيح الحديث لمطابقته للواقع:

قال الشيخ متعقِّبًا من صحَّح حديثَ علي بن أبي طالب ﵁، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أبغض المسلمون علماءهم، وأظهروا عمارة أسواقهم، وتناكحوا علىٰ جمع الدراهم، رماهم الله ﷻ بأربع خصال: بالقحط من الزمان، والجور من السلطان، والخيانة من ولاة الأحكام، والصولة من العدو**».

قال: كتب بعض الطلاب الحمقىٰ، وبالحبر الذي لا يمحىٰ، عقب قول الذهبي المتقدم -نسخة الظاهرية-: قلت: بل صحيح جدًّا! وكأنَّ هذا الأحمق يستلزم من مطابقة معنىٰ الحديث الواقع أنَّه قاله رسول الله ﷺ، وهذا جهلٌ فاضح، فكم من مئات الأحاديث ضعَّفها أئمة الحديث، وهي مع ذلك صحيحة المعنىٰ، ولا حاجة لضرب الأمثلة علىٰ ذلك، ففي هذه السلسلة ما يغني عن ذلك، ولو فُتح باب تصحيح الأحاديث من حيث المعنىٰ، دون التفات إلىٰ الأسانيد، لاندسَّ كثير من الباطل علىٰ

(١) الألباني، «إرواء الغليل»، (٢/ ٦٩).

(٢) الألباني، «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، (٢/ ٢٧٨).

(٣) المصدر السابق، (٢/ ٤٢٥).

الشرع، ولقال الناس علىٰ النبي ﷺ ما لم يقل، ثم تبوؤوا مقعدهم من النار، والعياذ بالله تعالىٰ»[1].

(٤) موقف الألباني من تصحيح الحديث بالذوق:

قال الشيخ: «لا اعتداد عند علماء الشريعة بالذوق في تصحيح الأحاديث، وتضعيفها، وإنَّما المرجع في ذلك إلىٰ قواعد علم الحديث، ومعرفة أحوال الرواة، ألست تراهم قد اتفقوا علىٰ أنه لا يثبت عندهم حكم شرعي بمجرد الذوق، فكيف يثبت به ما الحكم الشرعي لا يثبت إلَّا به، ألا وهو الحديث؟!»[2].

(٥) موقف الألباني من تصحيح الحديث بالتجربة:

قال الشيخ بعد أن ذكر ما تقدم عن تصحيح الحديث بالذوق: «ونحو هذا يقال في التجربة أيضًا»[3].

(٦) موقف الألباني من تصحيح الحديث بالكشف:

قال الشيخ: «وأما قول الشعراني في «الميزان»: وهذا الحديث وإن كان فيه مقال عند المحدِّثين، فهو صحيح عند أهل الكشف؛ فباطل وهراء لا يُلتفت إليه! ذلك لأنَّ تصحيح الأحاديث من طريق الكشف بدعة صوفية مقيتة، والاعتماد عليها يُؤدِّي إلىٰ تصحيح أحاديث باطلة لا أصل لها، كهذا الحديث لأنَّ الكشف أحسن أحواله -إن صح- أن يكون كالرأي، وهو يخطئ ويصيب، وهذا إن لم يداخله الهوىٰ، نسأل الله السلامة منه، ومن كل ما لا يرضيه[4].

(٧) موقف الألباني من تصحيح الحديث لثقة رجال إسناده فقط:

قال الشيخ: «لا يلزم من ثقة رجال الإسناد، صحة الإسناد كما لا يخفىٰ علىٰ النقَّاد؛ لأنَّ الثقة شرط واحد من شروط الصحة، فقد يكون في الإسناد عِلَّة تقدح في

---

(١) الألباني، «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، (٤/ ٣٦، ٣٧).

(٢) محمَّد بن إدريس الحسيني، «إزالة الدهش والوله، عن المتحير في صحة حديث ماء زمزم لِمَا شرب له»، (ص/ ١٢٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الألباني، «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، (١/ ١٤٥).

صحته، مثل الانقطاع، والعنعنة، وغيرها»[1].

وقال أيضًا: «لماذا يقولون: «رجاله ثقات»، ولا يصرِّحون بتصحيح الإسناد؟ فإن قيل: لماذا يلجأ الحافظ المنذري وأمثاله من الحفَّاظ إلىٰ القول المذكور ما دام أنَّه لا يعني عندهم أنَّ الحديث صحيح، ولا يُفصِحون بصحته كما نراهم يفعلون ذلك أحيانًا؟ وجوابًا عليه أقول: إنَّما يلجأون إليه لتيسُّر ذلك عليهم، بخلاف الإفصاح عن الصحَّة؛ فإنَّه يتطلَّب بحثًا موضوعيًّا خاصًا حول كل إسناد من أسانيد أحاديث الكتاب -وما أكثرها- حتىٰ يغلب علىٰ ظنِّ مؤلِّفه أنَّه ثابت عن النبي ﷺ، ولو بمرتبة الحسن، ولا يحصل ذلك في النفس إلَّا إذا ثبت لديه سلامته من أي علة قادحة فيه»[2].

(٨) موقف الألباني من تصحيح الحديث لكون رجاله رجال الصحيح فقط:

قال الشيخ: «واعلم أنَّه ليس من التصحيح، بل ولا من التحسين في شيء، قول المنذري وغيره من المحدِّثين: «رجاله ثقات»، أو «رجاله رجال الصحيح»، ونحو ذلك؛ خلافًا لِمَا قد يتبادر إلىٰ بعض الأذهان، وقد يكون من الأعلام، وذلك للأسباب الآتية:

أوَّلًا: أنَّ ذلك لا يعني عند قائله أكثر من أنَّ شرطًا من شروط صحة الحديث قد توفر في إسناده لدىٰ القائل، وهو العدالة والضبط، وأمَّا الشروط الأخرىٰ من الاتصال، والسلامة من الانقطاع والتدليس، والإرسال والشذوذ، وغيرها من العلل التي تُشتَرط السلامة منها في صحة السند؛ فأمْر مسكوت عنه لديه، لم يقصد توفرها فيه، وإلَّا لصرَّح بصحة الإسناد كما فعل في أسانيد أخرىٰ، وهذا ظاهر لا يخفىٰ بإذن الله.

ثانيًا: قد تبيَّن لي بالتتبع والاستقراء أنَّه كثيرًا ما يكون في السند الذي قيل فيه: «رجاله ثقات» من هو مجهول العين أو العدالة، ليس بثقة إلَّا عند بعض المتساهلين في التوثيق كابن حبان والحاكم وغيرهما، ومن قيل فيه: «رجاله رجال الصحيح»، أنَّه ممَّن لم يَحتجَّ به صاحب «**الصحيح**»، وإنَّما روىٰ له مقرونًا بغيره، أو متابعة،

(١) الألباني، «**غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**»، (ص/ ١٧٥).

(٢) الألباني، «**صحيح الترغيب والترهيب**»، (١/ ٧٥، ٧٦).

أو تعليقًا، وذلك يعني أنَّه لا يُحتجَّ به عند التفرُّد.

وإذا عرفت هذا، فمن الواضح أن هذا القول وذاك لا يعني دائمًا أنَّ الرجال ثقات، أو أنَّهم محتج بهم في الصحيح؛ وبالتالي: فلا يستلزم في الحالة المذكورة تحقُّق الشرط الأول، بله الشروط الأخرىٰ.

ثالثًا: قد يكون رجال الإسناد كلهم ممَّن احتَجَّ بهم صاحب الصحيح، ولكن يكون فيهم أحيانًا من طعن فيه غيره من الأئمة، لسوء حفظ أو غيره ممَّا يسقط حديثه عن مرتبة الاحتجاج به، ويكون هو الراجح عند المحقِّقين.

رابعًا: إنَّ قولهم: (رجاله رجال الصحيح) لا بُدَّ من فهمه أحيانًا علىٰ إرادة معنىٰ التغليب لا العموم، أي أكثر رجاله رجال الصحيح، وليس كلهم، وهذا حينما يكون من نسب الحديث إليهم من المصنفين دون البخاري ومسلم صاحبي «**الصحيحين**» في الطبقة، بحيث لا يمكنه أن يشاركهما في الرواية عن أحد من شيوخها مباشرة، وإنَّما يروي عنه بواسطة راوٍ أو أكثر، كالحاكم، والطبراني، وأمثالهما»(١).

ثانيًا: طريقة الشيخ الألباني ومنهجه في تقوية الأحاديث:

بداية نجد أنَّ الشيخ الألباني قسَّم الأحاديث الصحيحة في مقدمة كتابه «**صحيح الترغيب والترهيب**» إلىٰ خمسة أقسام، نتلمس من خلالها منهجية التقوية عنده، حيث قال: «**رأيت أن أجعل مراتب أحاديث** «**صحيح الترغيب**» خمسة، مكان المرتبتين: صحيح وحسن سابقًا، وهي كما يلي:

(١) **صحيح**: وهو ما اكتملت فيه كل شروط الصحة علىٰ ما هو معروف في علم مصطلح الحديث.

(٢) **حسن**: أي لذاته، وهو الذي اكتملت فيه شروط الصحيح، لكن خفَّ ضبط أحد رواته عن حفظ راوي الحديث الصحيح.

(٣) **حسنٌ صحيح**: وهو الحسن لذاته إلَّا أنَّه تقوىٰ بمتابع أو شاهد له، وهذا الاستعمال معروف من بعض الحفاظ المتقدمين كالترمذي، وهو الذي أشاعه في «**سننه**»، ولكن لم يأتِ عنه ما يوضِّح مراده منه.

---

(١) الألباني، «صحيح الترغيب والترهيب»، (١/ ٧٠ - ٧٢).

(٤) **صحيحٌ لغيره**: وهو الذي تقوَّىٰ بكثرة طرقه التي لم يشتدَّ ضعفها.

(٥) **حسنٌ لغيره**: وهو الذي قبله، ولكن لم تكثر طرقه، ويكفي فيه طريقان لم يشتد ضعفهما»[١].

فهذا نص واضح من الشيخ في طريقة تقوية الحديث إلىٰ الصحة والحُسن، وأن ما يتقوَّىٰ من طرق الحديث هو ما لم يشتد ضعفه.

قال الشيخ: «من المشهور عند أهل العلم أنَّ الحديث إذا جاء من طرق متعددة فإنَّه يتقوَّىٰ بها، ويصير حجة، وإن كان كل طريق منها علىٰ انفراده ضعيفًا، ولكن هذا ليس علىٰ إطلاقه، بل هو مقيَّدٌ عند المحقِّقين منهم بما إذا كان ضعف رواته في مختلف طرقه ناشئًا من سوء حفظهم لا من تهمة في صدقهم أو دينهم، وإلَّا فإنَّه لا يتقوىٰ مهما كثرت طرقه، وهذا ما نقله المحقق المناوي في «**فيض القدير**» عن العلماء قالوا: «وإذا قوي الضعف لا ينجبر بوروده من وجه آخر، وإن كثرت طرقه، ومن ثم اتفقوا علىٰ ضعف حديث: «من حفظ علىٰ أمتي أربعين حديثًا» مع كثرة طرقه، لقوة ضعفه وقصورها عن الجبر، خلاف ما خفَّ ضعفه، ولم يقصر الجابر عن جبره؛ فإنَّه ينجبر ويعتضد».

وعلىٰ هذا فلا بُدَّ لمن يريد أن يقوي الحديث بكثرة طرقه أن يقف علىٰ رجال كل طريق منها حتىٰ يتبين له مبلغ الضعف فيها»[٢].

وقال أيضًا عن حديث: «أن النبي ﷺ كتب إلىٰ أهل اليمن كتابًا، وفيه: لا يمس القرآن إلَّا طاهر»: «وجملة القول: أنَّ الحديث طرقه كلها لا تخلو من ضعف، ولكنَّه ضعف يسير؛ إذ ليس في شيء منها من اتهم بكذب، وإنَّما العلة الإرسال أو سوء الحفظ، ومن المقرَّر في علم المصطلح أن الطرق يقوي بعضها بعضًا إذا لم يكن فيها مُتَّهم كما قرره النووي في «تقريبه» ثم السيوطي في شرحه»[٣].

وقال أيضًا: «وممَّا هو معلوم لدىٰ علماء المصطلح أنَّ طرق الكذابين،

---

(١) الألباني، «**صحيح الترغيب والترهيب**»، (١/ ٩).

(٢) الألباني، «**تمام المنة**»، (ص/ ٣١).

(٣) الألباني «**إرواء الغليل**»، (١/ ١٦٠).

والمتروكين، والمجاهيل، والأسانيد المنقطعة لا يقوي بعضها بعضًا، ولو كانت مائة طريق، والله أعلم»[1].

وقال أيضًا: «شرط التقوِّي: أن لا يشتد ضعف مفرداتها؛ كما هو معلوم في المصطلح»[2].

وقال أيضًا: «كثرة الطرق تقوي الحديث ليس علىٰ إطلاقه، كما هو مذكور في كتب المصطلح، بل ذلك مقيَّد فيما إذا كان في الطرق بعض من في حفظهم ضعف، وهم في أنفسهم ثقات لم يُتركوا»[3].

ولذلك أنكر علىٰ البيهقي تقويته حديث: «من وسَّع علىٰ عياله يوم عاشوراء وسَّع الله عليه سائر سنته»، فقال: «أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مسعود، وجابر، وعقب عليها بقوله: «هذه الأسانيد وإن كانت ضعيفة؛ فهي إذا ضُمَّ بعضُها إلىٰ بعض؛ أخذت قوة، والله أعلم».

قلت -يعني الشيخ الألباني-: «شرط التقوية غير متوفر فيها، وهو: سلامتها من الضعف الشديد»[4].

وإليك بعض الأمثلة التي توضح منهج الشيخ في التقوية:

(أ) تصحيح الحديث بمجموع الطرق:

قال الشيخ عن حديث: «احفظوني في أصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشوا الكذب، حتىٰ يشهد الرجل وما يستشهد، ويحلف وما يستحلف».

«أخرجه ابن ماجه (٢/ ٦٤) من طريق جرير، عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة قال: خطبنا عمر بن الخطاب بـ(الجابية)، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ قام فينا مقامي فيكم، فقال: . . . فذكره.

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في «**الكبرىٰ**»، والطيالسي، والحارث بن

---

(١) الألباني، «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، (١/ ٣).

(٢) الألباني، «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، (١٢/ ٣٦٣).

(٣) الألباني، «الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب»، (٨٢٨، و٨٢٩).

(٤) الألباني، «سلسلة الأحاديث الضعيفة»، (١٤/ ٧٣٨).

أبي أسامة، وعبد بن حميد، وأبو يعلىٰ الموصلي كلهم عن جرير به، كما في «**زوائد ابن ماجه**» للبوصيري، (ق ١٤٥/ ٢)، وقال: إسناد رجاله ثقات.

قلت: وهم من رجال الشيخين. وأخرجه أحمد (١/ ١٨)، والحاكم (١/ ١١٤) من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر به نحوه بلفظ: «استوصوا بأصحابي خيرًا، ثم الذين يلونهم ... الحديث» نحوه. وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين.

ووافقه الذهبي. ثم أخرج له طريقًا أخرىٰ عن سعد بن أبي وقاص قال: «وقف عمر ابن الخطاب بالجابية ... الحديث»، وقال: إسناده صحيح. ووافقه الذهبي.

وفيه محمَّد بن مهاجر بن مسمار ولم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر، وأمَّا أبوه فثقة من رجال مسلم، ولم يذكروا في الرواة عنه ابنه محمَّدا هذا!

وجملة القول إنَّ الحديث صحيح بمجموع طرقه»[١].

(ب) تقوية الحديث لموافقته القرآن الكريم:

قال الشيخ عن حديث: «من وعده الله علىٰ عمل ثوابًا، فهو منجزه له، ومن وعده علىٰ عمل عقابًا فهو فيه بالخيار»:

«والحديث مع ضعف سنده فهو ثابت المتن عندي؛ فإن شطره الأول يشهد له آيات كثيرة في القرآن الكريم كقوله -تعالىٰ-: ﴿لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾. [الروم: ٦]، وقوله: ﴿وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَعْدَ ٱلصِّدْقِ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يُوعَدُونَ﴾. [الأحقاف: ١٦].

وأمَّا الشطر الآخر، فيشهد له حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا بلفظ: «ومن عَبَدَ الله وسمع وعصىٰ، فإن الله تعالىٰ من أمره بالخيار، إن شاء رحمه، وإن شاء عذَّبه». أخرجه أحمد وغيره، بسند حسن»[٢].

ومن ذلك أيضًا قول الشيخ عن حديث: «لم يبعث الله نبيًّا إلَّا بلغة قومه»:

«أخرجه أحمد (٥/ ١٥٨): حدثنا وكيع، عن عمر بن ذرّ، قال: قال مجاهد: عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره.

---

(١) الألباني، «**سلسلة الأحاديث الصحيحة**»، (٦/ ١٠٩، ١١٠).

(٢) المصدر السابق، (٥/ ٥٩٥، ٥٩٦).

قلتُ: وهذا إسناد رجاله ثقات، رجال البخاري، لكن قال أبو حاتم: مجاهد عن أبي ذر: مرسل.

وبهذا أعلَّه الهيثمي في «**المجمع**»، لكن الحديث صحيح قطعًا؛ لأنَّه يشهد له قوله -تعالىٰ-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾. [إبراهيم: ٤]، ويشير إلىٰ ذلك قوله ﷺ: «وكان النبي يبعث إلىٰ قومه خاصة، وبعثت إلىٰ الناس كافة» متَّفقٌ عليه»[(١)].

(ج) تقوية الحديث بعمل الصحابة:

قال الشيخ عن حديث حفصة أنَّ النبي ﷺ قال: «من لم يُبيِّت الصيام من الليل؛ فلا صيام له»:

«وجملة القول: أنَّ هذا الحديث ليس له إسنادٌ صحيح يمكن الاعتماد عليه سوىٰ إسناد عبد الله بن أبي بكر، وهذا قد عرض له من مخالفته الثقات، وفقدان المتابع المحتج به ما يجعل النفس تكاد تميل إلىٰ قول من ضعَّف الحديث، واعتبار رفعه شذوذًا، لولا أنَّ القلب يشهد أن جزم هذين الصحابيين الجليلين: حفصة، وعبد الله ابني عمر وقد يكون معهما عائشة -رضي الله عنهم جميعًا- بمعنىٰ الحديث، وإفتائهم بدون توقيف من النبي ﷺ إيَّاهم عليه، إن القلب ليشهد أن ذلك يبعد جدًّا صدوره منهم؛ ولذلك فإنِّي أعتبر فتواهم به تقوية لرفع من رفعه كما سبق عن ابن حزم، وذلك من فوائده، والله أعلم»[(٢)].

(د) تقوية الموصول بالمرسل بشرط اختلاف المخرج:

قال الشيخ عن حديث ابن عمر مرفوعًا: «الولاء لُحمة كلُحمة النسب»:

«صحيح. أخرجه الإمام الشافعي: أخبرنا محمَّد بن الحسن، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به، وزاد: «لا يُباع ولا يُوهَب».

ومن طريق الشافعي أخرجه الحاكم، وكذا البيهقي، وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

---

(١) الألباني، «سلسلة الأحاديث الصحيحة»، (٥/ ١٥٢٠، ١٥٢١).

(٢) الألباني، «إرواء الغليل»، (٤/ ٣٠).

وردَّه الذهبي مشنِّعًا عليه بقوله: قلت: بالدبوس!

قلت: وعلَّته محمَّد بن الحسن وهو: الشيباني، ويعقوب بن إبراهيم، وهو أبو يوسف القاضي، وهما صاحبا أبي حنيفة -رحمهم الله تعالىٰ-، لم يخرجوا لهما شيئًا، وضعَّفهما غير واحد من الأئمة، وأوردهما الذهبي في «**الضعفاء**»، وقال البيهقي عقب الحديث: «قال أبو بكر بن زياد النيسابوري: هذا الحديث خطأ؛ لأنَّ الثقات لم يرووه هكذا، وإنَّما رواه الحسن مرسلًا».

ثم ساق البيهقي إسناده إلىٰ الحسن به مرفوعًا.

قلت -يعني الشيخ الألباني-: وإسناد هذا المرسل صحيح، وهو ممَّا يقوي الموصول الذي قبله علىٰ ما يقتضيه بحثهم في المرسل من علوم الحديث؛ فإنَّ طريق الموصول غير طريق المرسل، ليس فيه راوٍ واحدٌ ممَّا في المرسل، فلا أرىٰ وجها لتخطئته بالمرسل، بل الوجه أن يقوىٰ أحدهما بالآخر . . . إلىٰ آخره»[1].

(هـ) الاستشهاد بمرويات المجاهيل في تحسين الحديث، لا سيما إن كانوا من التابعين:

قال الشيخ بعد حديث ابن عباس مرفوعًا: «تعجَّلوا إلىٰ الحج -يعني الفريضة- فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له»:

«حسن، أخرجه أحمد (١/ ٣١٤) من طريق إسماعيل، عن أبيه أبي إسرائيل، عن فضيل -يعني: ابن عمرو-، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن الفضل، أو أحدهما عن الآخر.

ثم أخرجه هو (١/ ٢١٤، ٣٢٣، ٣٥٥)، وابن ماجه (٢٨٨٣)، والبيهقي، وأبو نعيم (١/ ١١٤)، والخطيب في «**الموضح**»، (١/ ٢٣٢)، و(٤/ ٣٤٠) من طرق أخرىٰ عن إسماعيل به لفظ: «من أراد الحج فليتعجل؛ فإنَّه قد يمرض المريض، وتضل الضالة، وتعرض الحاجة».

قلتُ: وهذا سندٌ ضعيفٌ، إسماعيل هذا هو ابن خليفة العبسي، أبو إسرائيل الملائي، قال الحافظ في «**التقريب**»: صدوق سيئ الحفظ، نُسب إلىٰ الغُلوِّ في التشيع.

---

(١) الألباني، «**إرواء الغليل**»، (٦/ ١٠٩، ١١٠).

وقال البوصيري في «**الزوائد**» (٢/ ١٧٨): هذا إسناد فيه مقال: إسماعيل بن خليفة أبو إسرائيل الملائي، قال فيه ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وقال النسائي: ضعيف، وقال الجوزجاني: مفترٍ زائغ.

قلت: لم ينفرد به إسماعيل، فقد رواه أبو داود ... وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه الشيخان، والنسائي، وابن ماجه.

قلت: أمَّا المتابعة التي أشار إليها، فهي عند أبي داود (١٧٣٢)، والدارمي (٢/ ٢٨)، وابن سمعون في «**الأمالي**»، (٢/ ١٨٥/ ٢)، والدولابي، (٢/ ١٢)، والحاكم (١/ ٤٤٨)، والبيهقي، وأحمد (١/ ٢٢٥) من طرق عن الحسن بن عمرو الفقيمي، عن مهران أبي صفوان، عن ابن عباس مرفوعًا بلفظ: «من أراد الحج فليتعجل».

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، وأبو صفوان لا يُعرَف بالجرح. ووافقه الذهبي.

وهذا منهما عجب، ولا سيما الذهبي، فقد أورده في «**الميزان**» قائلًا: لا يُدرَىٰ من هو! قال أبو زرعة: لا أعرفه إلَّا في هذا الحديث. وقال الحافظ في «**التقريب**»: مجهول.

قلت: لكن لعلَّه يتقوىٰ حديثه بالطريق الأولىٰ، فيرتقي إلىٰ درجة الحسن، لا سيما وبعض العلماء يحسِّن حديث أمثاله من التابعين؛ كالحافظ ابن كثير، وابن رجب، وغيرهما، والله أعلم، وقد صحَّحه عبد الحق في **الأحكام**»[1].

(و) الاستشهاد بالمنقطع في تحسين الحديث، إذا قامت القرائن علىٰ ذلك:

قال الشيخ عن حديث: «**من لعب بالنرد فقد عصىٰ الله ورسوله**»:

«حسن، أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، ومالك في «**الموطأ**»، وإسناده منقطع، لكن له طريق أخرىٰ عن أبي موسىٰ يتقوَّىٰ الحديث بها»[2].

---

(١) الألباني، «**إرواء الغليل**»، (٤/ ١٦٨، ١٦٩).

(٢) الألباني، «**غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام**»، (ص/ ٢٢٤).



قراءات في الخطاب الشرعي:

مركز نماء للبحوث والدراسات

مركز بحثي، يُعنى بتنمية العقل الشرعي والفكري، وتطوير خطابه وأدواته المعرفية بما يُمكّنه من حُسن التعامل مع تراثه الإسلامي، والانفتاح الواعي على المعارف والتجارب العالمية المعاصرة.

ويسعى إلى بناء خطاب إسلامي معتدل، متصل بحركة التنمية، حسن الفهم لمحكمات الشريعة، قوي الانتماء لها، قادر على الإقناع بها، ويمتلك في المساحات الاجتهادية: المرونة والمهارة والآداب الكافية، خطاب حسن الفهم للأطروحات الفكرية المعاصرة، قادر على فهمها وفحصها ونقدها.

ويُشارك المركز في صناعة القيادات الشرعية والفكرية التي تمتلك إلى جانب رصيدها الشرعي؛ أدوات المعرفة المعاصرة، ومهارات التواصل التي تُمكنها من القدرة على إيصال رسالتها على أكمل وجه ممكن.

يستهدف الباحثين وطلبة الدراسات العليا، والنخب والشباب المثقف وصناع القرار في المجال الشرعي والفكري.

يشتغل لتوصيل رسالته عبر إصدار البحوث والدراسات، والنشر الإلكتروني، وإقامة الندوات وحلقات النقاش، والتدريب، والاستشارات، والبرامج الإعلامية والإعلام الجديد.

سلسلة قراءات في الخطاب الشرعي:

تعنتي هذه السلسلة بدراسة وتحليل الخطاب الشرعي من حيث هو الوسائل التي يصاغ بواسطتها الرأي الشرعي المستمد من الإسلام، والذي تمت صياغته من أجل أداء أغراض ووظائف زائدة على مجرد بيان الرأي. فالخطاب هنا هو الوسائل التي يتوسل بها صاحب القول الشرعي من أجل إنتاج المعنى وتنظيمه ضمن سياق اجتماعي معين.

فهنا في هذه السلسلة ندرس الأقوال الشرعية للاتجاهات والمذاهب الدينية القديمة والمعاصرة، لا من حيث كونها أقوالًا مجردة، وإنما من حيث كونها خطابًا موجهًا من أجل القيام بوظيفة معينة تخدم أغراض صاحب الخطاب.

وهذا المستوى من مستويات دراسة القول الديني يُعد هو ودراسة الصور النموذجية المستقلة للأقوال الشرعية التي نقدمها في سلسلة دراسات شرعية؛ بمثابة ركنين أساسيين في عملية فهم وتحليل القول الديني.


مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies
نماء وانتماء

لماذا هذا الكتاب ؟

لا شك أن موجة الاهتمام الملحوظة في العقود المنصرمة بعلوم الحديث النبوي قد أثمرت عددًا من المنجزات المعرفية المعنية بهذا الفرع من علوم الشريعة. كما أن بروز عدد من المتخصصين المنشغلين بإحياء ما اندرس من علوم الحديث وفنونه؛ كان له الأثر البالغ في تشكل مرجعيات ونخب تجذب المريدين لتعلم هذا العلم، فضلا عن ظهور تقنيات ومناهج ونظريات للبحث والنقد والدرس الحديثي.

جاء هذا الكتاب، الصادر عن مركز نماء، يحوي بين دفتيه عددًا من البحوث المتخصصة والمعنية بوصف وتحليل الدرس الحديثي المعاصر، عبر تقسيم جغرافي يتعلق بخصائص النسق العلمي والتعليمي الذي اتسم به في كل بلد. حيث تركزت البحوث حول الدروس الحديثية في مصر والسعودية والمغرب والشام والهند؛ باعتبارها نماذج وأمثلة مختارة، مع بيان خصائص كل درس ومنطلقاته المنهجية، وأبرز رموزه ومشايخه، مع نفس تحليلي تقييمي، يسعى للوصف والتقويم والبناء.

ينضم هذا الكتاب إلى سلسلة «قراءات في الخطاب الشرعي» التي يسعى من خلالها مركز نماء لتحقيق تراكم معرفي وصفي وتحليلي لتحققات الخطاب الشرعي في سياقات وتجليات متنوعة.



قراءات في الخطاب الشرعي (١٤)

المحرر:

أحمد الجابري

باحث مصري، حاصل على دبلوم تحقيق التراث ودبلوم الدراسات الإسلامية، وباحث ماجستير في الحديث وعلومه. له عدد من البحوث الحديثية المنشورة.

المؤلفون:

د. عصام عيدو

باحث وأكاديمي سوري، أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة قطر، وعضو عدد من المراكز البحثية الأكاديمية. نشر له عدد من الدراسات بالعربية والإنجليزية.

د. عصام البشير

باحث مغربي، حاصل على الإجازة في العلوم الشرعية وحصل على الدكتوراه في الفقه وأصوله. له عدد من البحوث والدراسات والمقالات المنشورة.

حازم الشربيني

باحث مصري، حاصل على ليسانس دار العلوم، وباحث ماجستير في الشريعة الإسلامية. له عدد من البحوث والدراسات المنشورة.

شريف بن صالح التشادي

باحث تشادي مقيم في مصر، حاصل على الماجستير في الحديث وعلومه من جامعة الأزهر، وباحث دكتوراه في الحديث وعلومه. له عدد من البحوث والدراسات الحديثية المنشورة.

عبيد الله مظفر الهندي

باحث هندي، تخرج من كلية الحديث الشريف بجامعة المدينة.

الثمن: ١٥ دولار
أو ما يعادلها







مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

i n f o @ n a m a - c e n t e r . c o m